





I













Söylem	ve U Kütüphanesi
I	Hasan Hüsnü B.
V	
Eski Sayı	359



الحمد لوليت . والصلوة على نبيه وآله وصحبه اجمعين . فلما قرأ  
 الولد الاثر اعني موجهة الله من لطفه الرباني بر محمد بن محمد  
 الوافي كتاب الدرر والغرر . ورسا فدرسا حررت مالا يغلبني و  
 حاله خلدي شمس الثبات من دفع الشبهات وبان المهات مع الاشارة  
 الى ما قبل من ذلك الشارح في قبيل انعام نقله الى بياض الأوراق  
 انتقل المرقوم الى رحمة الملك الخلاق فالما مول من كرم من ينظر فيه  
 ان يستغفره ولو الدية وطبع المؤمنين والمؤمنات الاجبا منهم  
 والاموات . انه يجب الدعوات . وقد قال صاحب الدرر والغرر  
 في صدر كتابه اول الاستعانة والظرف لغوا في المفهوم من الكشاف وعبره  
 ان يكون متعلق الباء على كلا المعنيين واحد وهو ابتدائي او ما يقوم  
 مقامه فجعل الظرف على تقدير الملابسة مستقرا وعلى تقدير الاستعانة  
 لغوا في كلام وقد عرفت بانه على تقدير الاستعانة يكون مابعد الباء  
 موقوف عليه لما قبله فيكون بمنزلة الصلة والتمت له بخلاف ما اذا كان  
 للملابسة . واما تقديرهم في الملابسة ابتدائي متبركا باسم الله تعالى  
 بان الابتدائي على وجه التبرك لان الباء متعلق بالتبرك على ما ذكر  
 به الشريف الخراساني في حاشية الكشاف . وادفاعة اسم الله تعالى  
 ان كانت للاختصاص وضعا لا اى اضافة الاسم الى ما بعده ان اريد  
 بها افادة اختصاص اسم بذاته تعالى المنصف لصفات الجليل يجب  
 الوضع ثنتين له لفظه الله تعالى لكونه مختصا للذات وصفات مختلف

اللفظ

سائر الاسماء فانها اما غير مختصة به تعالى او مختصة ولكن لا يجب  
 الوضع كالرجم مثلا هذا ما وجد في النسخ المتداولة واتي ائت في  
 نسخ بخط المصنف بعد شرح هذا المحل وادفاعة اسم الله تعالى ان كانت  
 للاختصاص في الجملة يشتمل الاسماء كلها وان كانت للاختصاص وضعا  
 لذاته تعالى لا فعلية هذه النسخة ينصح المرام وتندفع شبهة بعض الاطام  
**قول** فلا يدل على اتحادها كانه اشارة الى قولهم صفات نسبت عين  
 ذات ولا غيره ولكن هذا في مفهوم الصفات دون لفظها واما جنبه الاسم  
 للمسمى خارج عن طور العقل **قول** لانه يقتضي جواز استعماله في غيره  
 بحسب الوضع فيمنع ظاهر فان الغلبة بالنظر الى نفس الوضع دون  
 الاستعمال لا يبري ان لفظه الله من الاسماء الغالبة مع انه لا يجوز  
 استعماله في غيره فان الكشاف فهو اى الرحمن من الصفات الغالبة  
 لم يستعمل في غير الله تعالى كما ان الله تعالى من الاسماء الغالبة انتهى **قول**  
 جريا على فضيلة الامر في كل امر ذي بال المراد من الامر الامر المستط  
 من الحديث المذكور اصد الامور لواقعة على صفة الجبر اقل على الوجوب  
 لتلا بلم خلفه عما عبر به **قول** فان الابداء بعبر في العرف متدا  
 اذ الابداء تحقيق لا يمكن فيه اجماع الثبوت **قول** ولهذا يفقد  
 الفعل المحذوف او اهل النصايف ابتدائي بمعنى الابداء العرفي  
 حتى يقع ترتيب قوله ولهذا على ما قبله واما قوله لان فيه امثال لفظه  
 لتخصيص الابداء بالتقدير فتدبر **قول** بحسب المورد وهو اللسان  
 والحوارج والقلب **قول** بحسب المتعلق وهو النعمة **قول** في مقابلته  
 النعمة غالبا بل كثيرا ان كان في مقابلته نعمة القدرة على التصنيف **قول**  
 والتخصيص فاد من جعل لام للبدء على الاستغناء في ان لا يلزم من مجرد  
 الاستغناء للجمع الاختصاص بل فيه الا يري ان كون زيد مستقفا لجمع  
 الولايات فيه بخلاف ما اذا كان جميع الولايات مختصة له فانه يوجب  
 الاختصاص به واما ما وقع في معنى اللب فهو ترجيح لام الاختصاص



على لام الاستفراج والتعليك اذا احتمل لهذه المعاني فانه قال بعضهم  
يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الاخرين ومثله با  
لامثلة المذكورة او كونه وترجيحه ان فيه تعليل للاشتراك انتهى  
وان ثبت فراجع الى بحث اللام منه **قول** عند صلوية بالفتحين  
نحية للصلاء بمعنى جاني منبت الذنب من الفوس وغيره **قول** اشهر  
للمضار المضار بك الهم وسكون الضاد المعجمة بمعنى المبدان وفيه  
لا حاجة الى جعله استعارة فان معناه طغيان ايضا يناسب المقام  
العالمين المعنيين بالافراس المجتمعة للناس بان يضاف اليهم كما  
يضاف الشبه الى المشبه قوله جبين الماء **قول** حلية العالمين  
للمنة بكسر الظاء المهملة والياء المشددة بمعنى الزينة لكن مرئيه  
الكلام بان اسقطت من البين واصيبت للمنة بالياء الموصوفة بهم  
كما وقع في ونيابة النوح على ما لا يخفى على المتأمل **قول** هي نهديب الظ  
بالافعال اي للمنة بالياء المشددة **قول** وظهر من تشبيه المضمر المنصت  
كالستر في ظهر الله تعالى وفيه من الاستعارة بالكناية على ما لا يخفى  
بان يشبه المؤمن الفاعل لوجه الله تعالى بالعباد اجده فيكون  
ذكر النظير والتشبيه خبيلا واثبات سج الانف على الارض المذكور  
**قول** اضافة الانف اليه لا في ملابسة وفيه انه كمثل ان يكون الانف  
استعارة بالكناية عن المرء المنذل واثبات الانف له استعارة  
والجميع ترجيح لما قبله فتدبر **قول** على الارض المذكور متعلق بمسح  
اي مسح الانف بالابن والجبين واضعاهما على الارض المذكور **قول**  
عن اجاس الى اضافة الاجاس الى الاجاس من قبيل جبين الماء او  
من قبيل اضافة الخاص الى العام بان يكون المراد بالاجاس الماء الصفا  
الذي يمتلئ مطلقا والاجاس الجيم الصفات المهملة وهو الموافق للكلام  
الشارح **قول** اي العائنين من العنق بمعنى الخروج فيكون قوله الخارجين  
صفة كاشفة للعائنين **قول** والوحيد انبثاق المشهور ان الاحكام الشرعية

نوعان اعتقادية وعملية وما عداها من فروعا **قول** من العبارة  
والاشارة والدلالة والافتضاء الاستدلال ان استغنى مفهوم من  
المنظوم بان يكون مسوقا له الاستدلال بعبارة النقل والافان لم  
بنوقف صحة النقل عليه فهو الاشارة وان توقفنا بالافتضاء وان  
استغنى المفهوم اللغوي بان يكون الحكم المستفهم موجودا في الشيء الآخر  
فهو الدلالة **قول** مالم يظهر منهم الضمير المحذوف راجع الى الضمير اي في قدر  
المتحدثون والمستنبطون على استخراج مالم يصدر من الضمير رواية **قول**  
الى انواع العبادات المنسوبة الى النبي صلى الله عليه وسلم من الصلوة والصوم  
والزكاة والجهاد **قول** تفاعل من النداء اي على تقدير تخفيف اللام  
بحذف حرف العلة من آخر اللفظ بالسر مما هو المناسب للاخوة ولما  
قرئ يوم التثابة بشد البدال فهو من الندد بمعنى منعقد فتقوله يوم  
التثابة ظرف ليل المراد **قول** لطائفة الضمير علم الفقه **قول** وهو من قبيل  
الاسناد المجازي اي اسناد السوق الى الزمان وكذا اسناد الرقي اليه فان  
السابق والرامي هو الله تعالى وما رويت اذ رويت ولكن الله رمي **قول**  
ناية المفاوز من قبيل جبين الماء تشبيها للحركة التكررية بالحركة الانسية  
سيمي به الصخرة تخطا تخطا لان المفاوز مما لا يكاد يلبا **قول** الموصوفة  
صفة للنبوة وصفها بالكون اعطية من الله تعالى بعد ذلك المرض المملكت  
وفي التعبير بالجملة نوع اشارة اليه ايضا **قول** الشريعة المنظمة من قبيل  
اللف والنشر اي المرتب منها فان الشرف مناسب للعبود لكونه مبنيا على معنى  
الارتفاع والاكلاء والاطاعة مناسبة للاشارات لكونها مشعرة للخطأ  
**قول** محتوياتها وما قبله وما بعده صفة لقوله متناد ويكمل ان احوالا  
مترادفة او متداخلة **قول** ثلاث من الامام بمعنى الترتول **قول** موقفا  
من الايات بمعنى الايجاب **قول** لا يخفى لطف توصيفه فان الفضا  
التليقية المقرونة بعلم العربية والفقاهة الجامعة لكل الفضل والقطعة  
مرغوبة مستحبة بلا مربة **قول** والبسني من خرائن راقنة صل الاسلام

يكون



لا يخفى وجه الشك في هذه المسئلة لا سيما في الاستدلال والبيان وكما من جعل الاستدلال  
والاستدلال في الثاني اشعار بكثرة حواشي الزائدة **قول** ورايت ما ذكرت اي  
قصدي رعايت ما ذكرت فان هذا مصدر من جنس الشرع بالمقصود وعلى ما يدل  
عليه السياق **قول** بغير الاحكام العرفية الاصل جمع مؤنث وهو البياض الذي  
في جهة الفرس فوق الدرهم شبه الاحكام بها في وضوحها **قول** من هذا الى  
متفرعا حال من فاعل شرع **قول** التبرع بالباء الحسن وبكسر الاصل  
**قول** لكثرة المشادة المشادة بفتح الميم مواضع الخيرة من شدة الرطل اذا  
او هت **قول** ونظام بالفاء قبل اتعاقب الى عظيم الموانع يقال تغاقم الامر  
اذا عظم من تلك الموانع اي موانع القضاء وعوابع الرضا وامثالها **قول**  
بسجل دلال لطفه السجل بكسر السين المهملة جمع سجل وهو الدلو الى  
فيه ما قل او كثر ولا يقال كاستجل وفي فارغة **قول** اللوعة الاضراغ  
بنار الحية **قول** رجاء المؤمنين التاميل الرجاء **قول** جدير اي جوق وفي  
تقديم الظرف عليه من التخصيص لا يخفى قال التاميم مولانا الرهايم  
صاحب درر الخاتم بعد ما فرغ من شرحه ديباجة كتابه المتسمى بغير الاحكام  
ونوحيه في الشرع في المرام **كتاب الطهارة** قبل اضافة من قبل خاتم  
فضة ويحتمل ان يكون بمعنى التام اعترض عليه بان كونه من غير خاتم فضة  
غير جائز فانه يلزم ان يكون المضاف من جنس المضاف اليه وهذا لا يقبل  
هنا خفي اما لامية او بمعنى في انتهى ويمكن ما ذكره ان ينظر الى المعنى  
المقصود من بيان احكام الطهارة لا بيان ذاتها وافرادها على ما هو المتبادر  
من الاضافة الى نفس الطهارة الا انه لما كان المضاف اليه في بيانها المضاف  
قال اضافة الكتاب الى الطهارة ولم يضر الى احكام الطهارة ومن هذا انشراح  
في كلامهم واما ما قيل من ان المراد من الكتاب الالفاظ ومن الطهارة  
المعنى فلا بد ان يكون الاضافة لامية فيجوز سديد فان الدلائل بالافاضة  
في قولنا هذا كتاب الطهارة المسائل دون الالفاظ **قول** وقدمت  
الطهارة لانها شرط افضل الاعمال واشرفها وهو الصلوة وقصدها بتقديم

من بين شروطها كمنه ما ضام مع ما ورد به النص من كونه مفتاح  
الصلوة بخلاف النية وسائر الشروط ثم انه قال في الصحاح الطهارة  
مصدر و الطهر بضم الطاء اسم وقال صاحب المصداق انه ايضا مصدر  
يقال طهر طهارة و طهر **قول** وخلافه الدنس قيل كان الحسن ان  
يقول خلافها العذرة فلان الدنس لا يخلف الطهارة فان الشيء لا يكون  
طاهرا مع ما فيه من الدنس انتهى وفيه نظر لان الاعلام في المعنى اللغوي  
وهو النظافة ولا يقال الذي فيه نسي طهارة **قول** لانها في الاصل مصدر  
يوهم ان يكون الطهارة بمعنى ما الاصطلاح ايضا مصدر اول كذلك  
فكان الظاهر ان يكون لانها مصدر والاصل ان يتناول القليل والكثير **قول**  
ومن جملة ما قصد التبرع به شارة الى ان الانفراد وان كان اضافية لان  
عليه كثر ما خرج ثم ان صدر الشريعة قال كثر معنا بلفظ الواحد مع  
كثرة الطهارات لان الاصل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع لكونه اسم من شئ  
جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى اللفظ الجمع انتهى فاضطرب كلام الشافعي  
في قوله كثر اسم جنس فقال بعضهم انه على قوله بعد تعينه بالقبول الاول  
وبعضهم انه على قوله لا يثنى ولا يجمع واول ضمير لكونها بانه راجع الى المصدر  
لكونها عبارة عن الطهارة وفي كل منهما نظر اما في الاول فلان مقتضى مقام  
الاستدلال ان يكون قوله لكونه بيانا للمقدمة القائلة ان الاصل ان المصدر  
لا يثنى ولا يجمع لانها الحاجة اليه فصل بيانها جعل دليلا اخر للاصل المدعى  
ركب قد اوتى الثاني فان المراد بالمصدر منها المطلق فارجاع الضمير  
اليه باعتبار كونه عبارة عن الطهارة فالاولى ان يقال انه على المقدمة  
المذكورة والضمير راجع الى المصدر يتناول الصفة فان الافراد والشيء  
والجمع من احوال الصيغ وارتكاب لنا دليل على المعنى غير من ترك مع فذا  
فما صله ان الطهارة مصدر والاصرفية ان لا يثنى ولا يجمع لان المصدر  
من قبيل اسم الجنس الدال على ماهية الشيء وكل ما حال كذا لا يثنى ولا يجمع  
ثم ان اسم الجنس نوعين ملوحظ للخصيصة مثل الماء والذهب وما وضع للافراد

رجين



مثل الرجل والفرس والمراد الاول فلا يتوجه المنع على قوله لكوننا اسم جنس  
 بان مجرد كون الشيء اسم جنس لا يقتضي ان لا يشي ولا ينج فان الرجل مثلا اسم  
 جنس مع جواز جعله شئ واحد فلا سداد لغير قوله لكوننا اسم جنس تعديلا  
 لقوله لا يشي ولا ينج مع انه على تقدير صحة هذا المنع لا يجوز تخلف قوله  
 الكشي ايضا لما فاتحه يكون الحذور من غير ما قبله على حاله ثم قال بعض  
 المحققين قوله لان الاصل ان المصدر لا يشي ولا ينج كلام تلقاه العلماء  
 بالقبول وهو شعر بان المصدر يقع على الاثنين كما يقع على الجمع وهو  
 بظاهره ينافي قولهم ان المصدر اسم جنس بل لا يقع على العدد  
 الخ في طول البحث واجاب بالافرة بأنه يمكن ان يقال في التوضيح  
 ان المصدر انما لا يقع على العدد الخ في طول البحث واجاب بالافرة بأنه يمكن ان يقال في التوضيح  
 العموم واما اذا اقررت فيجوز وقوعه انتهى وانت خبر بان هذا القول  
 والاب كلابها من فلة التبر فانه لا يلزم من القول بجواز تغيير  
 المصدر الى التثنية والجمع بالارادة الانواع المختلفة منه الغبول بدون  
 ذلك التغيير والارادة حتى يتوجه الحذور ويحتاج الى الجواب والله اعلم  
 واليه المرجع والمآب **قوله** ففوض الوضوء المفوض في قوله قبل هذه  
 الاضافة بيانية اذ الفرض قد يكون من غيره وفي كلامه فان الجموع على  
 الوجه ثم غسل اليدين على الترتيب فيكون الاضافة لامية اي مفوض الوضوء  
 غسل هذا الجمل ثم غسل ذلك الجمل فلا يحال لان يكون الاضافة بيانية  
 لعدم صحة هذا الجمل اذ المفوض في جمل الوضوء لا يعمه واما اعتبار مجموع  
 الاعضاء في الجمل فيكون المفوض في عين الوضوء فلا يخلو عن تكلف  
**قوله** الوضوء النظافة لما قبل الوضوء بضم الواو اسم مصدر كالغسل  
 والمصدر لان فعله من الثلاثي لم يسمع بحال توضحا وضوء ولا يقال  
 وضوء وضوء كذا نقل عن البدر الدين بن ملك وفيه ان اسما المصدر  
 فيما جي ثلثا ايضا كما ذكره هذا القائل من قوله كالغسل فانه يقال  
 غسله مع كون الغسل اسما للمصدر فتوجه لان فعله من الثلاثي

لم يسمع بس تامم انهم كثيرا ما يقولون في احد الشئين من الثلاثي انه مصدر  
 وفي الاخر انه اسم مع المصدر فتوجه عليهم ان المصادر الثلاثية غير  
 محصورة فمن اين يلزم لهم مصدرية هذا دون ذلك ولعل السر في هذا التبعين  
 الاستعمال بان يقال بان مصدرها مقابلة المصدر كرفع فاعله ونصب مفعوله مثلا  
 دون الاخر فتدبر **قوله** والمراد منها المنع الاول وورد عليه بان المراد  
 المنع الثاني والاصل في هذا من ربح الراس والحذور والافرة في فرض الوضوء  
 كما فعله المقصود ولا يكفر في شئ منها بخلاف عبارة الهادي حيث قال  
 ففوض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة مخرج الراس انتهى وانت خبر بان  
 فرضية الوضوء بالدلائل القطعية حتى صدوا كتبهم بالآية الناطقة بفرضية  
 مجردة اخلطوا بعض مواضعها بآية لا يثبت عليها ثابتا بدليل قطعي قالا  
 ان كل قول يفرض الوضوء على عموم الجاز ان يطلق عليه لفظ الفرض حتى يدرج  
 فيه كلامه في الفرض ولا يلزم اخطا بنبوت الوضوء من ثبوتها وبهذا ظهر انه  
 لا يحتاج في الجواب الى ان يقال المأول غير لما صدق فلا يلزم كفر من مجرد  
 بناؤه مع ان خبر المأول ان انكر فقال بعدم فرضية الجموع لا يكفر ايضا  
 لان الثابت بالدليل القطعي ليس ذلك المجموع وهو ظاهر **قوله**  
 بثبوت التواتر اي لثبوت كون الوضوء فرضا بدليل لا شبهة فيه  
 وهو الآية والسنة والاجماع **قوله** آية الوضوء مدنية في المراد بها  
 ما نزل بعد الهجرة سواء نزل بمدينة او لا وبالكي ما نزل فيها سواء  
 نزل بمكة او لا **قوله** قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة فتقولهم  
 هذا يدل على ان الوضوء ثابت قبل نزول آية الوضوء وان لم يدل  
 على عدم جواز الصلوة بلا وضوء في الشريعة السابقة **قوله** فيجوز ان  
 يشترط الوضوء بالوجوب الغير المشكوك والافرة لما نزلت هذه الكلام على  
 ما قبله بالفاء يومه ان يكون الامتناع عن الاعمال كلها الى ان تظهر  
 الصلوة من الشرايع السابقة وفيمنع لا يخفى اذا ثبت فرضية  
 الوضوء بهذا الطريق فما فائدة نزول الآية فيه انه لو لم ينزل الآية

لقد في



ثم ابن بغيره فنية الوضوء في الشرايع السابقة ومن ابن بغيره تقديره  
واما قوله عليه السلام هذا وضوئي ووضو الانبياء من قبلي فانت  
خير بانه لا يدرى على تلك الفرية ولا تقديره فانه **قول** يخرج الرغبتين  
بفتح الراء والثون المعجم **قول** لان المراد بمنبت الشعر كل نباته غالبا  
لا يقال هذا بفتح ان يكون فيه غالبا في قوله ما بين منبت الشعر غالبا كذا  
لانا نقول مراد بمنبت الشعر المنبت الواقع في تحديد الوجه من قوله الوجه من منبت  
الشعر الى اسفل الذقن لا المنبت الواقع في كلام المصنف حتى يتوجه ما ذكر  
ولكن سيم فزون في غير النص صرح بما علم ضمنا **قول** وبه يتم تحديد الوجه بحسب  
الطول والعرض سدا صرح في ان مراده بالتحديد بيان طوله لا التحديد بالمضطر  
كما توهم **قول** خلافا لابي يوسف رحمه الله هو يقول ان البنية التي تحت الشعر  
في العذار اذا لم يغسلها او بترها فمأوراها وهو البياض ولي ان يجب  
وما يغسلان سقوط ما كانت العذراء السرة ولا سرة فمأوراها كما توهم بل  
ينقل حكم ما ذكره وهو وجوب الغسل اذا كان مربيا او غير مربى قبل حب  
الغسل اذا كان مربيا ونقل عن شمس الاثر في طهارة قول آخر وهو ان يتلوه  
باصبعه فان غسله كلف وشقة انتهى ولا يخفى ان سبلان فطرة او  
قطرين اذا كان في الغسل كائنا ما نقل عن صاحب الدرر لما يكون في طهارة  
**قول** الى ملا في البنية المغموم من هذا ان يجب العذار بايصال الماء الى الخللا  
دون ما ذكره من البنية ويجب غسل ظاهر اللحية دون خللا وما ذكره من البنية **قول**  
ثم قال اي صاحب المحيط **قول** بخلاف غسل العذراء لا يغسل غسل العذار لانها  
**قول** فرادي جمع فرد على غير قياس كانه جمع فردان كذا في الصحاح ثم ان مراده  
منه التنية على وجوب الاحتياط في اداء الفروض فلا يرد ان مقام ذكره  
ليس نداء الخلق بل اثنا السنين والاب **قول** وبه يظهر فساد ما قيل في  
لا فاد في كلام هذا القائل فانه يقول للاطباء المصيبة المياها خارج بل يكفي  
بقصر لمن بعض العضو على بعض والمعرض ايضا قائل بهذا المعنى على ما  
سبق من قوله ثم بدخل المعنى في لانا، وبغسل البنية شي المراد بالفصل

اسالة ما غير مستعمل بملا فانه العضو الظاهر لا يكون لما مستعمل او اما نقل من  
الناس الشريعة من عدم جواز نقل البنية فهو اذا لم يوجد الاسالة وهو ظاهر  
**قول** لاما رواه هشام الى اخيه لا يقال صفة التنية ثابتي ما رواه قان  
لكي على هذه الرواية في كل رجل واحد لانا نقول لا يحمل ان يكون رواه هشام  
في موضع آخر كما قيل ان روايته في قطع الخطين من اسفل الكعبين في الاطراف  
لانا روايته في غير هذه الآية معنى يلزم ذكر الالباب فيكون قول الشرايع  
لانا رواه لقطع الوهم لا الرد هشام ويجعل ان يكون اعتبار الكعبين  
بالنسبة الى جنس الرجل من كل شخص لكن اختياره صفة طلع في المرافق يحتاج  
الى التوضيح **قول** غسل يد ورجل يمكن ان يكون المراد بانقسام الى الاقدام  
والمناسبة ببيان الخطاب سواء كان واحدا صفيها او اعتبارا بأكملها  
وحده الولد في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم غير مراد بالنظر الى كل مخاطب  
بل المراد الولد لخالص سواء كان واحدا او اثنين او ثلثة كذلك وحده  
البديهة غير مرادة بل المراد البديان في حق كل متوضي في حكم الواحد كاستوا  
في استحقاق النظر وعدم رجحان احد على الاخرية وكان هذا التوجيه  
ذكرناه مراد من قال الشرايع او جعل على جميع ما جمع بقسم الاقدام في الوجود  
والشئ في الايدي والارجل ولا يتوجه عليه ان المراد في جانب الخطابين  
الافراد وفي جانب الوجود والايدي والارجل الاجزاء فيكون مقابلة  
الافراد بالاجزاء ولم يسم مثل ذلك فقط على ان هذا الاضرار معاظلة لطف  
محضة وسفطة صرفه فان المراد بالافراد افراد صيغة الجمع واليد  
في كل شخص من افراد لفظ الايدي ولا يتصور كونها اجزاء بالنظر الى الخا  
**قول** يجوز ان ينبت غسل الاخرى بدلالة النص قبل الوضوء غير معقول المعنى  
ولم يرد بالدلالة انما يكون اذا عرفت المعنى المقصود من حكم النص عليه ورد  
بانه غير لازم في الدلالة فان طلع ناسيا لم يبال بالخل كذا في عدم الاطراف  
بدلالة النص مع كونه غير معقول المعنى وكيفية ان المعنى المقصود في كل  
من الصورتين وهو غسل اليد الاخرى والافطار بالجمع يعلم من صفة

طهين







لا ينافي كونه مقدّم له عادة وانما قال كذلك ليظهر وجه ذكر في انشاء  
 ذكر احكام الوضوء **قوله** ويخرج المصدر يقال ساكن فيه بالعود يسكن  
 سواء كان اذ اعلم به للتطهر كذا وجد مكتوبا في حاشية بعض نسخ من هذا  
 الكتاب ولكن لم يوجد في الكتب المعروفة بحجة على المخرج المصوري ولذا ذهبت  
 به عادة شرح الهداية من هنا الى تقديم مضاف **قوله** او الايسر طولافيه  
 كلام فان البداء بالايسر الافعال النعجة غير متعارف والظان  
 استعمال السواك منها يؤيده تعيينه باليد اليمنى فيه لقوله سبحانه قال  
 في الخاصة وبه بالعليا من العلما من الجانب الايمن ثم بالسفلى  
 عن جانبها ثم بالعليا من الايسر ثم بالسفلى من جانبها وقال الخراساني  
 ويستند في السواك من الجانب الايمن نعم في تحتم الغنوى مثل ما ذكره  
 الشارح ثم ان قوله سبحانه لبيان كيفية السواك خارج عن معنى  
 البنية بغيره قوله فيما سباني وسجدة التيامن **قوله** غسل الغم لم يغسل  
 المضمضة نبيرا على ان المضمضة الاصل التطهير ويؤيده ما قبل من انه  
 اذا شرب الماء لا على وجه السنة يحصل له فرض المضمضة و  
 الاستنشاق ففي بالترك البروابة المأثورة والعمل بالكيفية المنقولة  
**قوله** الى المارن المارن ما لان من الانف من المرون ويخرج اللبنة  
**قوله** من الكحل متعلق بمجموع البداء وظهر فذكر **قوله** لا يكون الا بهذا  
 الطريق الظان بهذا الظاهر اضافي فانه بالعكس ايضا يمكن الاستغاب  
 على ما نقل عن الصغار **قوله** وايضا تغفو ان الماء مادام في العضو  
 لم يكن مستعدا لفعل ان يقول فلا يحتاج الى الطريق الذي كان ذكره الشارح  
 اذ يجوز المخرج بيد واحدة ايضا فان قيل فيه اهتمام في امر التطهير  
 واظهار الكمال لا مثال فيه قلنا في كمال الكف ايضا كذلك **قوله** و  
 الترتيب المنصوص عليه في الواقع في نظم النص وانما فسرنا بذلك لئلا  
 يثبوت منه كونه ثابتا بالنص **قوله** لسبب حينه قيل هكذا في النسخ  
 المشهورة ولكن الادب ان يقال سباجية وفيه انه مع كون احتمال

البياض

البياض في هذا المعنى غير متعارف لا يستلزم ترك الادب لانه لغلبة الامة  
 لا حظ فيه الوصفية على ان السبب قد يكون طوي مع اعتبار السبابة  
 وردت في الاحاديث النبوية فكيف يكون ترك ادب والحي ان  
 هذا الفاعل نقل برواية ابن عباس حديثا بعد سطر وفيه لفظ السبابة  
**قوله** وهو غسل الاعضاء نقل عن صاحب البدر والحيط وغيرها  
 في غير الولاء انه يشغل الموضعي بفعل ليس فبين التفسيرين  
 علوم وخصوص من وجه فلا حياط في رعاية المعنيين معا **قوله** واذل  
 محضه صحاح اذنبه الصحاح بالخارجي سوراف كوش فلا يكون ذكره  
 بعد قوله وسج الاذنين داخلها بتبانية شئ من التافض على توفيق  
**قوله** وذلك يعرف بالسيلان عن موضوع في غير ما يخرج من السيلان  
 وغيره عن الخروج بالسيلان لظهور معنى الانتقال لان الخروج قد يشغل  
 في اليد ثم انه قال بعض الافاضل والفوق بين المسفوح وغير المسفوح  
 اي التائل وغيره التائل مبنى على حكم غامضة وهي ان غير المسفوح دم  
 انقصل من النجاسات وحصل محض آخر في الاعضاء وصار مستعدا  
 الآن بصير عضوا فافاد طبيعته واعلى الشريعة حكمها بخلاف دم العروق  
 فانه اذا سلا عن راس الجرح علم انه انتقل الآن وهو الدم النجس اما اذا  
 لم يسلم علم انه دم العضو انتهى حاصله ان الشريعة اذا حكم الطهارة  
 والنجاسة على السيلان وعدمه فكلما لم يسلم حكم بطهارته بسبب عدم  
 طبيعة العضو سواء كان راس الجرح والافلا وجه ما اورد بانه يدور  
 السيلان وعدمه على سعة المخرج وسعته ولكم عليه كلاما سالنعتين  
 انه دم انتقل الان عن العروق وكلاما نعتين انه دم العضو فكلوا  
 انتهى لان سعة المخرج وعدمه لا يكون باعثا للسيلان وعدمه الا  
 يرى ان جرحا واسعا انقطع عنه الدم اذا غمر او مضم بحم فخرج  
 شئ منه فهذا دليل على ان السيلان يلزمه بالدفعة المفارقة بالقوة  
 التامة اما اذا اوعا رضاء لا بسعة المخرج على انه عا ذكره هذا البعض

على ما تقدم كان



يندفع الانتقال لو ارد عليهم فانهم يعتبرون السبلان في الدم الانتقال  
 في النجاسات كلها مع ان الوجه ان لا يوجد الانتفاض بالظهور فقط سواء  
 وجد الانتقال معه او لم يوجد فان علمهم فيه ان لا يجمع الظاهر مع بعضها  
 وهذا المعنى يوجد بالظهور بل لا توقف على اعتبار السبلان والانتقال غير ان  
 هذا الظهور لا يتحقق في الدم الا بسبلان لان نجسة الدم لا تعلم الا به  
 واما قوله دم الوضوء من كل سائل فليست من احد من اهل التحقيق ضعف  
 النجاسة والثاني كتحقق معنى الظهور فان الدم عالم بسبل لا يتحقق  
 ظهور النجاسة ولهذا يعلم ان قول الفقهاء في تحقق المذوق فيما خرج من  
 احد السبلين ان لا انتقال قد وجد من الباطن الى الظاهر كلام مستغن  
 عنه مع ان النجاسة على اصلهم لا حكم لها في الباطن فاعتبار الانتقال  
 الباطني غير مناسب لاصولهم فالحق ان سبلان محل المذوق في قوله عليه السلام  
 لحديث ما يخرج من احد السبلين على الظهور دون الانتقال والله اعلم بقيقة  
 حال **قوله** ومنه يعلم ان المذوق في غير السبلين عين السبلان وبظهر  
 ضعف ما قال صدر الشريعة لا قبل هذا الاخر في ما توذ من كلام ابن  
 جث قال رد اعلى صدر الشريعة الفروع بينهما حتى فان المذوق الى موضع و  
 السبلان اليه واحد واثبات احد صاعدا دون الآخر كما يؤيده ما ذكره صاحب  
 المحجرات ان المذوق الانتقال من الباطن الى الظاهر وذلك يعرف بالسبلان  
 واجاب عنه بعض المحققين بان الفروع فيها ما ظهر لانه يقال خرج ماء  
 البشر الى وجه الارض وسال ماء البشر الى وجه الارض والاكثار كإجابة  
 انتهى والتحقق ان المذوق قد يستعمل في معنى الظهور يقال خرجت  
 الشمس من السحاب ان انكشفت وقد يستعمل في معنى الانتقال يقال  
 خرجت من البصرة الى الكوفة فالمرعى الذي اشارة صدر الشريعة هو الاولى  
 ولا خفاء في ظهور الدم عند خروجه الى ما يظهر في صورة الفصد التي ذكرها  
 وان لم يوجد السبلان اليه فاذا ذكره ذلك البعض من الفروع بين خروج ماء  
 البشر الى وجه الارض وبين سبلانه اليه انما يكون بهذا الاعتبار نعم الو

في دفع  
 وانه  
 بين

بين خرج اليه وسال اليه **قوله** لان ما معهما من النجاسة حيث وان قل نعم  
 منه ان تكون الدودة نجسة كما خرج به في الغناوى البرازية حيث قال الدودة  
 المنبولة من النجاسة طاهرة حتى اذا وقعت في الماء بعد غسلها لا ينجس الماء  
 الذي وقعت فيه فيه وندام مع ما بعده عقلا بخلاف ما ذكره الحادى في شرح  
 القدرى من ان الدودة التي خرجت من السبلين نجسة لانها منبولة من النجاسة  
 والظاهر من المخرج طاهرة لانها منبولة من الدم **قوله** ولذا اعتبر فيه ملا في هذا التعليل  
 نظرا فان الدم العبر المائع ايضا لا ينقض الوضوء عالم بملاء الغم لعدم السبلان  
 على ما يجي **قوله** مع انه واجب لكل قول كل الذي ذكره شئ من الظلال لان المراد  
 من المذوق في قول صاحب الهداية لانه خرج طاهر لما ان كان خروجه من المعدة الى  
 الغم فقط لا يتم التعرّب لان المقصود اثبات حقيقة المذوق على ما يشهد به  
 سوق كلام حيث قال في اوابل غير المذوق يتحقق بالسبلان في الدم و  
 بملاء الغم في الغنى وان كان خروجه من الغم بغيره المذوق سواء كان الخارج  
 من قعر المعدة او لم يكن فلاولى ان يقال في دفع الاخر فيهما من في عين  
 الاجزاء ايضا فان حال الغنيان حال مضايقة واضطراب في الخارج لكثرة  
 غلبته واشتداده فيحتمل ان يظهر شئ ولا يطلع عليه صاحبه فان الانتقال  
 والانتقال في هذا البعض غير لازم فلم هذا الاصل ان نزول مخرجه الحقيق  
**قوله** فلا يكون محتملا لانه ومع قوله تعالى لا احد فيما اوجى الى محمدا على  
 طام يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفورا او لم يخرج من رصاصة لانه  
 وان غلب السليم لا ينقض الاتصال كل من الماء والطعام المذوق عين على الفروع  
 يكون غالبها ما يتصل به مع انما ينقضان الوضوء اذا كان ملاء الغم و  
 اللازم مما ذكر ان لا ينقض لان السليم للزوجة لا يؤثر فيه كيقينه ما يجرى  
 بخلاف الماء والطعام فان ما يجرى بها ويتصل بها ينجسها وان كان  
 على الفور **قوله** بنوم يربى مسكنة قيل للحلما طرفان في نقض النوم الوضوء  
 احدهما ان يكون عين النوم صريحا بالسنة المروية لان كون المتوضي طاهرا  
 فاسته بيقين ولا يزول اليقين الا بيقين مثل خروج شئ منه ليس بيقين



فخرجنا ان عنه صحت والثاني ما ذكر في الكتاب وفيه ان البعض لو كان  
 عين النوم لما قال عليه السلام لا وضوء على من نام فاما او فاعدا او راكعا  
 او ساجدا ولا عليه السلام العيان وكالتشبع ان الاصل في النقص  
 التخليل والاستفاض انما يكون عما يفارته لما يفارده وضوء الطهارة  
 خروج النجاسة لا عين النوم **قوله** او متكنا على اصدور كنية يمكن ان يخرج  
 راينا ولكن الصواب ان يقال على اصدور كنية لان الورك مؤنثة  
 على ما صرح به في الصحيح لا يقال لفظ اصدور كنية الذكر والتأنيث  
 مثل قوله تعالى لسنن كامن النساء لا تأتوا من هذا اذا كان الاحد سما  
 بمن يعفله وما كان فيه ليس كذكر ثم انه فعل من المفردات ان الانكاح عام  
 يكون باي شيء كان وباي جانب والاستناد خاص وهو انما بالظهر  
 لا غير انتهى فاعلى هذا يكون قوله على اصدور كنية لكتفاء بعض الصور ويجعل  
 ان يكون هذا لبيان زوال مغفلة عن الارض فانه اذا كان مستغرا عليه يكون  
 المسئلة خلافة على ما سيجي في الاستناد على ما نقل من شرح الحديث من ان المنكحة  
 من اصدور وفيه للاكتفاء ايضا لما زعم من الانكاح على اصدور الوركين  
 يستلزم الانكاح على اصدور الطرفين والاباير ان يضع جنبه على الارض فيكون  
 مضطجعا **قوله** وهو الاصح نقل عن صاحب البدائع انه قال بعد  
 ذكر قول الطحاوي وروي خلف عن ابي يوسف انه قال سئل اباحفة  
 عن استند الى سادته او رجل نام ولو لا التاركة والرجل يستمكن قال  
 ان كان البيت مستوثقا من الارض فلا وضوء عليه وبه اذ عاتة مشايخنا وهو  
 الاصح ما ذكرنا من طريقت هكذا نقل وفيه ان اعتبار استسكان الاعضاء على  
 ما اختاره صاحب الهداية وغيره من المحققين اقرب الى الاضابط فانه عالم بزل  
 عند استسكان لا يذهل عما حدث منه واما ازال فلا ينبغي استغرا اليه على  
 الارض فان الذوق في متحقق معلوم ومخرج طرث معلوم والاخذ  
 بالاضابط اصل فيه في حال الرهوط صحت لان مغفلة يكون متى اذا  
 عن ظهر الدابة واورد على النقص الذي سقط عاتته فان وضوءه لا ينقص

ذلك النجاسي ودفع ظاهر فان النجاسي عند الاستباه ليس النجاسي المندغم به  
 عليه ان المعنى عدم النقص نهائيا التمسك في الجدة على ما تدبر عليه نقص النوم  
 فاما وراكعا وقاعا او حال الركبة عند الرهوط لا على استسكانها والنجاسي  
 فيه ليس من النجاسي في الركع والساجد وفي فتاوى قاضيان وان كان  
 على ظاهر ما في شرح او كاف لا ينقص وضوءه لعدم نزول المفاصل فتدبر  
**قوله** والاعضاء الاغيا يعزى الانسان من فتور الاعضاء لعله وهو  
 والغشي واحد ثم ان الفوق بين الاغيا والجنون ان العفلة في الاول  
 مغلوب وفي الثاني مسلوب فلا يخفى ان هذا التعريف للاغيا يكون  
 تعريفه بالاعم وهو غير جائز عند المتأخرين من المفسرين عام امتياز المعنى  
 بمعرفته فاما لا وهو ما اوردته لحداري من ان الاغيا آفة يعزى  
 العقل وتغلبه **قوله** ومعرفة بالغ قبل المعرفة من الاحداث وقيل  
 انها ليست من الاحداث وانما يجب الوضوء به زجرا وهو ظاهر كلام القاضى  
 ابي زيد في الاسرار وهو موافق للقياس لانها ليست خارجا عن اوقافه  
 لطائف تظهر في شمس المصنف من جعلها زجرا يجوز ومن جعلها حدثا لم  
 يجوز وفيه بعد لا يخفى فان المعرفة في الصلوة اذا اجزأ الشرح من جعلها  
 نواقض الوضوء يلزم ان ينقص بها الوضوء سواء كان في حق اداء الصلوة  
 او في تمامها المصنف كما في سائر النواقض لا يقال هي ليست كسائر النواقض  
 فلها ما في القياس فيقتصر على مورد ما في انقضاءها بالنافضة فانها يكون  
 نافضة الا اذا وقعت في الصلوة واما اقتصارها على الصلوة بان يكون  
 الوضوء المفارن بها منقوضا في حق اداء الصلوة غير منقوض في حق غيرها  
 فبعد جدا **قوله** فيكون الاخر عن وضوء في وضوء الغسل اقول قال قاضيا  
 القهقري عامدا كان او ناسيا ينقص الوضوء طهارة الغسل واضطر  
 كلام القهقري فيه فقال بعضهم ان القهقري في الصلوة ينقص الوضوء الذي  
 في وضوء الغسل كما قال الحداري اذا غسل اليدين وضوءه لا يبطل الغسل  
 وانما يبطل طهارة الاعضاء الوضوء حتى يجوز له ان يصلي بعده من غير طهارة الوضوء

ن



وقال بعضهم لا ينقضه كما قال الشارح فيرد عليه ان التيمم اذ في  
 الوضوء الذي في ضمن الغسل وهو موقوف بالوضوء بالتميم بالتميم  
 تنقض ذلك الوضوء اولى لا يقال بهذا كما ثبت بخلاف الغسل فيقع  
 على المورد وانقض التيمم ليس له بل يكون خلفا لا ناقضا لغيره  
 عن مطلق الوضوء هو موقوف عن وضوء الغسل ايضا وانقض الخلف دون  
 الاصل بعيد جدا على ان كيفية وضوء من خلف رسول الله في ذلك اليوم  
 غير معلومة حتى يقتصر عليه **قوله** اي ذات كوع وجود اي في اصله وان لم يمسح  
 ولم يسجد لعارض **قوله** سجدة التلاوة تفريع على الاضطرار بعيد كما  
 لكن لا يخفى انما يقتيد بصلي اذ لا يقال سجدة صلاة هكذا قيل ويمكن وقوعه  
 بانه يقال صليت بعض الصلوة والسجدة بعض منها وان لم يطلع عليها صلوة  
 مستقلة على ان قوله وسجدة التلاوة مع ما عطف هو عليه معطوف  
 على قوله فتقتصر عليها اي على الصلوة المطلقة وجعل تفريعا على ما سبق من  
 الاضطرار بعيد كما لا يخفى عن سكت الترادف والله الهادي الى صواب المسالك  
**قوله** فسر في نقطة النقطة بفتح النون وسكون الفاء والطاء  
 المرحلة ما يقال بالفارسي **قوله** لان المسح محرم وهو اسم للمباشرة  
 لم يقل لان المحرم المسح وهو مع انه المناسبات **قوله** ولا يرد العين  
 بتخفيف الدال اي لا يجعل لا يجعل جنابة العين فلا يمنعها من النظر الى  
 المصحف وانما لم يقل ولا يحل العين لما سبقت بين الورد والعين  
 يقال ورد الماء وهو خلاف الصدور عنه على ما خرج به في الصحاح ثم انه  
 لو قال ولا يرد العين ولما قل نظرنا الى المصحف بلا فائدة لكان اظهر  
 وكان بعينه عبارة الكفا واصب ما اورد **قوله** وغسل السرة و  
 والشارب والطالب في لون ترك الغسل وعطف السرة على القلفة  
 لكان احسن لانه يفهم وجوب غسل داخل الشارب والطالب والحناء  
 صرحا ويندفع شبهة التكرار المنفرد من قوله وسائر البدن **قوله** وهذا  
 التغير في التغير التوضي بالاستعمال احسن فانه يتم الغسل والمسح

بخلاف

بخلاف ما قال صدره بقا في غسل اعضا الوضوء وبمسح راسه لا طلبة لانه  
 ترك ذكر المسح لظهوره واختاره من على ما خاره الشارح لان الاصل  
 في الاستثناء ان يكون فالانصال كما كان استدرك احسن لا بد من  
 البعوض فيه الا يتكف كان الظاهر ان يقول لا بد من الماء فيه الا يتكف  
 بدل لا بد من الغسل فيه حتى يكون انبساط الوضوء الكلام ولا يحتاج الى ان يقال  
 المراد بعدم دخول القرف الا يتكف بيان شدة الانضمام وعدم وصول الماء  
 بسببه **قوله** ولا ينقض طيفرة اي حكم طيفرة الرجل ليس كطيفرة المرأة  
 لوجوب الاحتياط في طيفرة **قوله** يغسلها اي بالاناء **قوله** وليس له معنى لانها  
 جزاء من الظاهر فلا معنى لابتدائها بها لا صفة ولا اضافة مع ان في تعبيره  
 نوع ايماء الى ان تغير الموضع في غسل الرجلين **قوله** وهو كذلك اي الذي كان الحال  
 الذي هو الغسل **قوله** متعلق بقدر ما فيه مسحة فان من مقطوعا حال من قرا  
 ولا بد من تعلق الحال بالمرور بصاحبها في المعنى او قد رخص حال كون ذلك القدر بعض  
 من العضو المقطوع **قوله** على مكالها اي تكلف الادب من المذكورين ضمنا  
 احدا بطريق الفاعلية والاخر بطريق المفعولية **قوله** لانه تفكر اي التذكر المذكور  
 تفكر **قوله** في النقطة اي كلما جرد في النقطة المدة بلا انزال عند التفكير  
 لا يجب الغسل كذلك النوم فلا بد من ما قبل في النقطة بلا انزال لا يوجب المدة فلا يصح  
 قياس احدي الطرفين على الاخر **قوله** انه مني او الودي بفتح الواو وسكون  
 الدال المرحلة ما يخرج من البول وكذلك الودي كسر الدال المعجمة والياء المشددة  
 ويتعين انه ودي لانه لا كان المقام مقام ما وجب الغسل وكان تذكر  
 الاحتلام ادخل في هذا المعنى قدومه وذكر عدم احتلام يتحقق الودي في ضمنه  
 واذا حال عدم تذكر الاحتلام وذكر في اثباته يتحقق الودي فلا بد ان  
 اذا كان الحكم عند تحقق الودي مع تذكر الاحتلام وجود الالبس اقوى من  
 التيقن به عند عدم تذكره فتدبر كذا في المبني المتبني بالياء الموقدة و  
 العين المعجمة كذا وما وقع بالنون والقاف فغير صحيح كذا نقل عن  
 امير حاج **قوله** كونه سنة لصلوة العبد وانه يخالف في الحديث من ان

الغسل



للعديد من بئر الغسل للجمعة لان المعنى فيه واحد وهو حصول الاجتماع فكان  
 الاغتسال فيها دفعا للتدبير بالراحة انتهى فان التبادر الاجتماع للصلاة  
 خمس عشرة يوما فيها الا انهم لما كرهوا اجتماع علامتي الثابت فيما هو  
 كلمة واحدة اوردوا علامة التذكير في احد جزئيها اختلف في وجوب ثلث  
 مسئلة استطارية فان موضع باب النفقة **بجملته** لا يجوز لها الطواف  
 اي للجب والارض حاصل هذا الدليل كون وقت البيت مانعا عن الطواف كما  
 ان حرمه الما بعد ما منع من الدفول فيها فيكون قوله لان المسج لا يشرع في عارض  
 وليا او معطفا على قوله لانه في مسج لا على قوله للتأنيدهم انه لما جاز لا يقال  
 بل الدليل هو هذا لان وقت سائر الما بعد ما كثرنا اليها شرعا الله تعالى  
 فلما منع لان يقال ضم الطواف لكونه في المسج لانا نقول انتهى عن دخول المسج  
 ثبت بمرجح النص والابتن من اسنادها اليها متعلقا بالان لا يكون لها ايضا  
 شرف من جهة اخرى **وهو** في اشارة الى ان الفرق بين الجنب والمحدث  
 فان للمحدث مسح غلاف المصحف سواء كان مشرعا او غير مشرع على الرواية  
 الصحيحة او منفصلا على افقاره صاحب البداية **قوله** والرسالة على الكلي  
 قيل يمكن اجمع ما اربنا من النسخ وهو غلط وقوله صوابه اذا كانت الصيغة  
 او اللوح على الرسادة او الارض ويمكن توجيهه بان عادة بعض الكتاب  
 ان يضع اللوح على الرسادة الصغيرة فان وضعها على فخذها فهو مكروه  
 وان وضعها على الارض فلا كراهية فيه **قوله** وبكره له قراءة التوراة الى  
 لان ما بدله منها بعض غير معين وما لم يتبدل غالب واجب التعظيم  
 اذا اجتمع الحرم والمسح على الحرم **قوله** ودفع المصحف للصبي ذكره  
 استطراد العموم لا ابتداء وان لم يكن الصبي ممن يتصف بالطهارة في  
 بيان ما يحصل له مع انه يحتمل ان يكون له لا بالقصر **والثاني**  
 انقلب الطبيعة اخرى اي الا غير ملائمة للمائنة وهي طبيعة المحبة فيكون  
 ماؤه بعد الذوبان كماء الذهب والفضة بخلاف الجدد والخارج  
 اذا انقلب ما فانها بلا مانع طبيعة الماء على ما لا يخفى فلا يتوجه على

لا يقال كلمة لا للجموع والنيهم ايضا  
 مما يحصلان به مح

مراد الشارع ما قبل من انهم انقلب الطبيعة لغرض ولو كان كذلك لم يفتح  
 اطلاق الماء عليه ولو مضافا لما ان الماء اذا انقلب الطبيعة البخار  
 لم يطلق عليه اسم الماء **قوله** كالذي ياب بضم الذاء المعجمة والبع مابقال القاف  
 يشتركون والرباب يقال له بالفارسية مكس **قوله** والاوز كبر القرفة  
 وفتح الواو وتشديد الزاء المعجمة يقال له بالفارسية مرغاني ويجمع  
 على اوزون كذا في الصحاح **قوله** وهو اللون والطعم الطعم بالفتح ما يؤد  
 به الذوق يقال طعمه والطعم بالضم الطعام **قوله** حتى قال اذا غير الوصفين  
 لا يقال للراي سئل احمد بن ابراهيم الميداني عن الماء الذي تغير لونه لكثرة وقوع  
 الاوراق فيه حتى نظره فيه لون الورق في الكف اذا غرقه هل يجوز التوضي  
 قال لا لانه محاصر مغلوبا كان مفدا ولكن يجوز شربه وغسل الاشياء  
 لانه طاهر انتهى فالمفهوم من هذه الرواية ان يكون المغلوبة مجة الا  
 مانعة من التوضي به مع بقاء طبيعة الماء وهي الرقة فان غسل الاشياء  
 لا يفسد الا بالرقعة **قوله** فوعشر في عشر وما ليس بمزيج ويمكن مسافة  
 تعادل مسافة عشر في عشر فهو في حكم عشر في عشر ويأخذ مسافة عشر  
 في عشر مائة ذراع لانه الحاصل من ضرب عشرة في عشرة فان لم يج مسافة  
 الخوض ضرب جانبيه الاطول في جانبيه الاقصى مائة ذراع يجوز التوضي فيه  
 والا فلا فان قيل لم يرد ان يكون الماء الذي غرقه ذراعا او وطولا فلو  
 ذراعا في حكم عشر في عشر مع انه ليس كذلك على الوجه المختار اقول لعن  
 اعتبار عشر في عشر ناش من قياس الغدير اي الخوض الكبير على البحر فيما لا  
 يطغى عليه اسم الغدير ولا يكون في طوله في عرضة سعة كافي البحر لا يكون  
 مما يخفى فيه **قوله** الخوض المدور بعشر في ستة وثلاثون ذراعا لان القاع  
 يغرب نصف القطر في نصف الدور فما يحصل يكون مجموع مسافة الزاوية  
 فاذا كان دورا ستة وثلاثون ذراعا يكون قطره احد عشر ذراعا  
 وخمسة ذراعا فنصفها يكون خمسة وعشر فاذا ضربت في نصف ستة  
 وثلاثين وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع واربعه اخصاس ذراع



كذا في الحدادي كسج الدباس الدباس نبت له ساق ضخم خامض  
 جدا نبت في الجبال تعشرو ويؤكل في انما اطلع عليه الشجر لان له ساق  
 فكل نبات له ساق فهو شجر وما لم يكن له ساق فهو تخم فمن عصف على  
 ذكر فاني ما قال والله علم بحقيقة الحال وهو السيلان والادواء  
 والابنات لا يقال كان الناسب ان تقتصر على السيلان فان الادواء  
 والابنات لو كان كل منهما معبرا ما فوذا في طبع الماء يترنم ان يكون  
 ماء البحر خارجا عن طبعه لعدم الادواء والابنات لان في طبع  
 نباتا الا ان عدم انبائه لجارض كالماء الجاري او بغلبة غيره  
 لو اكتفى به ولم يذكر الزوال بالطلع الا بتعاله بان يقول وبغلبة غيره  
 واما بالطلع او لظن لكان لصن لان الزوال بالطلع ايضا لا يخرج  
 عن غلبة الخري ما لا يخفى اما كمال المزاج او بغلبة المزاج هذا  
 طاهر ممنوع فان الاستعمال لقربه او دفع حدث يزيل اطلاق الماء المطلق  
 مع انه خارج منها فندبر **بجمع فيه الخلقة** بالاجزاء خبر قوله فالاول  
 بالنظر وفي بعض النسخ النقص والاول في لفظا ومعنى اما لفظا  
 فلان النقص لم يوجد في كتب اللغة من المتفعل واما الثاني فلان الكلام  
 في عدم الخالفة لونا وطعنا وراية وذلك في النظر اغلب او ماء  
 استعمال لقربه استعمل محطوف على قوله طبعه اي لا يكرز الوضوء بما زال  
 او استعمل لقربه فكله او في محله فمن غفل عن هذا قال الفظة او ههنا  
 لا يناسب فالحسن ان يقال ولا يابا ويحتمل في يكون تمام الامانة  
 لو قال لان عدم قبول الدباغة فيه بالذ **وفي الاذي** بالعرض لكان  
 احسن فان كون تمام الامانة لا ينافيه واما الثاني فكل امرئ وما  
 اي حلة شاة الا ان مامصوله **لزم التفكيك** قلنا لان لم  
 تغير الكلام الطهر وطره بالذباغة يظهر بالذكاة فمن جمع الضمير ليس  
 ما جئني عن الاول حتى يترنم التفكيك ولئن سلم فبجاء التفكيك عند  
 لزوم البس وعدم ظهور المراد وذكر اليم ههنا فريضة مختصة له

فلان الحيوة لا يجدها فان قيل قوله **فكل** كجها الذي انما اول مرة  
 الآية تبدل على حيوة العظام فذل المراد باجها برة ما لا حالها الا  
 بان يجعلها عنصنة طرة تفصل لعمودية البدن كالحث الكفاف **قوله**  
 ونافخ المسك طاهرة لية وجلد كنية والفاروخس وان كان ديكيا لان  
 جلدها لا يحمل الدباغة وتقتضي لية طاهر كذا في الحدادي **فصل**  
**في كرويس الابركس** الهمزة وتخرج الباء جمع ابرة ثم ان المراد  
 الاطراف الخارجة منها فان قول محمد اذا انضج على الانسان مثل يوش  
 الباهر وليس على ان قلة لطاب الاخر من الابركس لا يعفى ومن الشايخ  
 من قال بها سواء لم يخرج والمثقة ثم ان هذا اذا كان الانضج على الشباب  
 والبدن اما اذا انضج في الماء فانه ينجس ولا يعفى عنه لان طهارة الماء  
 اكدر كذا في الحدادي فالذي يترنم منه ان يكون رؤس الابركس مضمومة بالي  
 طهارة منها عرفا ان لا يظهر كون قول محمد دليلا الا به نعم في آخر كلامه  
 من قوله اما اذا انضج في دلالة على ذلك فتأمل وما ذكره نظير فائدة  
 قول المصنف وتقاطر رؤس الابركس والابركس عليه ما قيل من انه لا يخص  
 البرنم مع الثوب والبدن ولهذا ذكر صاحب الهداية وغيره في البس  
 الابركس بعم ان قوله وان عفى خرو حادثة وعصفور لما توهم كون خرو  
 ما يؤكل بخصر ذاته نجس مع ان خرو ما يؤكل في الا مارا حادثة منته كرو  
 الدجاج والبط فانه نجس بحاسة خلقة كذا في فتاوى فاضل خان  
**قوله** لان حكم بغيم من الانتفاخ اذ التفتيح لا يخرج من الانتفاخ  
 غالبا الا انه لما كان في التفتيح وجوب معالجة التطهير فوج الانتفاخ  
 بعد نزع جميع ما بها ثم ان المراد بالحيوان المنفخ الحيوان الرموي فان  
 غيره لا ينجس الماء سواء انتفخ او تفتيح **قوله** دلوا وسطا الى سئين  
 الظاهر ان تجاوز مقدار الدلالة بالنسبة الى كل بلد فلهذا لم يعينه  
 الشارع ونقل عن صاحب العناية ان الصاع كبير ومادونه قليل و  
 قال صاحب غاية البيان ان ما فوج الصاع كبير ومادونه صغير ولا يخفى

فصل في كرويس  
 الابركس



ان الشكر اشارة الى ان الشكر لا يكون الا في النية  
 فانه لا يشترط ان يكون الشكر في النية بل في  
 احسن به ولو قال وما قال الوسط احتسب به ليشمل في حق النقص  
 ايضا فان النية من المجاوزة الزائدة فقط **قوله** حتى اذا كانوا غسلا  
 ثيابهم من ثياب نجاسة اما اذا توضؤا منها وتوضؤوا او غسلوا ثيابهم  
 منها من غير نجاسة فانهم لا يعيدون اجماعا لان الماء صار مشكوكا في  
 طهارته ونجاسته فاذا كانوا في ثياب نجاسة لم يزل جديهم بما يشكوك  
 فيه واذا كانوا متوضئين لا تبطل صلوتهم بما يشكوك في نجاسته لان  
 اليقين لا يرتفع بالشك **قوله** ان عبارة الرفادة ليست كما ينبغي  
 ويمكن ان يقال ما سوى من الانتفاخ والتفخيح سبب بكلمة التوضي  
 اكتفى بها بذكر الانتفاخ كاستراهما في معنى النجاسة واما اقتضاء  
 التفخيح مدة اكثر فلا حرج به لتبدل الاحوال او الزمان ويجوز  
 ان يكون التفخيح بعض الموان في بعض الزمان اسرع ويجوز ان يفخيح  
 في الخارج ثم ينعق في البئر وايضا انهم لما احتاجوا في ضرب المدة لقرب  
 العهد وبعده الا قد واعتبروا في كل منهما بالاقبل وكان اقل قرب العهد  
 يوما وليدة وبعد العهد ثلثة ايام ولياها وكان حكم الانتفاخ و  
 التفخيح معنى بعد العهد واحدا اكتفى بما انتفاخ **قوله** بل غسل  
 اصابه ما واما قد علم المعنى في هذه المسئلة ما نقل عن طحاوي انفا  
**قوله** ولا حسب ولا نجاسة اي في احد سبيليه او غيرهما من سائر  
 اعضائه حتى قيل ان الانسان ان كان غير مستنج او مستنجيا حرج  
 يلزم نزع الماء كله **قوله** وسور الادنى السور هو السور العيين ببقية ما  
 يشربه الحيوان ثم عجم كاستعمل في الطعام ايضا لا يقال ينبغي ان يكون  
 سور الحنف نجس سقوط الغرض به لانا نقول في اصح الروايتين عن  
 اي حنفية ان الغرض لا يسقط به وفي رواية يسقط لكن لا يصير الماء  
 مستحلا **قوله** فورا كل الفارة يفهم منه ان كل شيء في كل حيوان طاهر

السور وقد نجس حتى ان يشرب على الفور يكون حكمه فيه ايضا كذا  
 وهذا يشير الى التثنية لا عدم النجاسة في النجاسة والاول اي  
 حرفة اللحم لخال ان يقول ينبغي ان يكون الامر بالعكس في الحرفة لا نجاسة  
 النجاسة كما في التراب حتى يكون كراهية السور منها اشد لا يقال  
 الحرفة قد يكون لفساد الخد او قد يكون لنجاسة فالترايب قبل الاول  
 والسابع من قبل الثاني لانا نقول كان الانسب ان يجعل العلة ههنا  
 نجاسة اللحم على انه يحتاج الى بيان الفرق بين الترتير وسائر السباع  
 حيث صرحوا بالنجاسة العين في الاول وعدمها في الثاني وهو ان  
 لحم النجس على قسامين منه ما يكون طاهرا منه وباطنه نجسا فهو نجس  
 العين كالخنزير والكل على رواية منه ومنه ما يكون طاهرا ظاهر او باطنا  
 نجسا كالحيوانات للاستعمال من البغال والحمير وسباع البهايم فهو  
 نجس العين وفيه تامل وشارب لظن اوردوا انها ما وان علم حكمها  
 مما سبق **قوله** وسور الدابة فتجهد الدال فصيح من كسرة الدال  
 وجاء ذكره كان او انشئ والاء لافراد كجاسة وبطة اي  
 الجائز من الجوان **قوله** والوزعة بفتح الواو والراء والغين المعجني  
 ما يقال بالفارسي كرابك او الدرة في الضرورة فان طار بربط  
 في الدرة والاقنية فكان فيه الضرورة لكنها دون ضرورة التهمة والقارة  
 لدخولها المضايق دون طار فلو لم يكن ضرورة اصلا كان كالتسابع في الحكم  
 بالنجاسة بل انكاح ولو كانت الضرورة كضرورتها كان مثلها في سقوط  
 النجاسة وحيث ثبتت الضرورة من وجه واستوى الطهارة والنجاسة  
 ساقط للتعارض وجب الميم الى الالف وهشيان الطهارة في جانب الماء  
 والنجاسة في جانب اللغات وليس احدهما او لا من الآخر فبقى الامر من كل افضا  
 نقل عنه وفيه بحث من وجهين الاول ان قوله وحيث ثبتت الضرورة من وجه  
 الاخر كلامه لا يحتاج اليه في اثبات الرد في الضرورة فانه قد علم من اول  
 الكلام والثاني ان قوله وليس احدهما او لا من الآخر ممنوع فان جانب الحرفة



وقيل في طهرية وهو الصحيح لان من توضأ به او قدر على استعمال  
 الماء المطلق ولا يجب غسل رأسه ونظيره ولو كان مشكوكا اذا التمس  
 على البدن ما كان يجب ان يبقى الا ما كان طهارته وكجاسته مشكوكا فيها  
 اذا قال السروجي في الغاية مراد المستدل من توضأ بالتواضع المشكوك حدث  
 فحصل الحدث بالرأس ايضا فتوضأ بعده بالماء المطلق ومسح رأسه لم يكن  
 بقاء الماء المطلق على رأسه مشكوكا ايضا لاصابته اياه فلا يرفع الحدث المتيقن  
 لانه مشكوك والشك لا يرفع اليقين فيجب غسل رأسه بهذا المعنى فلما  
 لم يكن في كل على ان الشك في طهرية لا يطرأه انتهى وفيه ان مراد  
 المستدل لو كان هذا يلزم ان لا يكون الشك في طهرية ايضا فان هذا  
 الدليل يجري فيه بان يقال فاذا توضأ بعده بالماء المطلق ومسح رأسه  
 يكون بقاء الماء المطلق على رأسه مشكوكا في طهرية فلا يرفع الحدث  
 المتيقن الى آخره على ان قوله لانه مشكوك والشك لا يرفع اليقين ان تم  
 يلزم ان بلغوا التوضي في كل موضع فالجواب ان يقال لانه مشكوك و  
 المشكوك لا يؤثر في رفع الحدث اليقين عند وجوده اتم منه وقد ر  
 في الكتاب نجح طعن بعض الناس على ابراهيم وقال استعمل الرأي في المقادير  
 ومثالي قالوا اقتواه خرج في مكان علم بسؤال اهل الذكر ان قد رخصت  
 اذرع يمنع التعدي فلا يكون علما بالرأي كذا في المحيط مقرر ماني  
 المصادر الا عايراء برهنة براسيت بشئين والنقل نقل النبوة  
 اي نقل صاحبها فلا يرد ان النبوة ليست من قبيل الاجام حتى يفتح انصافها  
 بالنقل ولا يحتاج الى الجواب بان نقلها ثبت بالحدث فان معنى ايضا ما ذكرنا  
 او مثله سمي ببلور والنقص وهو قوله تعالى فيتموه اصعبا طيبا مع كونه  
 مبنيا على معنى لازم له وهو القصد والنية **فمر** استعمال الصعيد لنظير للفض  
 قيل الزيلعي وفي السرخ عبارة عن استعمال جزء من الارض في أعضاء خصوصية  
 على قصد التطهير وفيه بحث وهو انه لا يشترط استعمال الجزء في الاعضاء حتى  
 يجوز بالامس انتهى والجواب ان قوله عن قصد التطهير بيان لوجه فروع

باب التيمم

معنى

كم

معنى ان يقال استعمال جزء من الارض في تطهير أعضاء خصوصية ولا يخفى ان الحجر  
 الامس جزء من الارض يستعمل في تطهيرها على ان المقصود في تعريف القدماء  
 التيمم في الجملة ولهذا جازوا التعريف بالاعم نلت الفرسخ اربعة آلاف  
 خطوة فيكون الفرسخ اثني عشر ألف خطوة بالمشي المعتاد او بردي يودي  
 الى الهلاك اولم خدع بشير الى انه يجوز للحدث ايضا ان يشترط ان يكون جنبا وهو  
 قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يجوز فيه التيمم كذا ذكره الزيلعي ثم ان جواز التيمم  
 في المصروف عند البرد قول ابي حنيفة وقال لا يجوز لان تحت هذه الحالة نادر المص  
 كما صرح به في الهداية والشروع وقصره في الحج وغيره بان التيمم في المص  
 لعدم الماء وان كان هذا نادرا في المص حاز بالاتفاق ففروغ بين المسائلين  
 مشكل مذكرا قبل ويمكن القول بين النذرين بان انقطاع الماء والمص قريب احتمالا  
 بالنسبة الى قتل البردية وامر امة خصوصها في المواضع المتعاقبة لاكتشاف  
 فوت صلوة الجارة منعوله خاف في اذخاف وقصره جازله التيمم جواب  
 اذا بضررتين متعلق بجاز الا ان الباء هنا للاستعانة وفي بنية الصلوة  
 للملازمة فلا يلزم تعلق الطرفين بمعنى واحد متعلق واحد كما قالوا في قولهم  
 اكلت من بستانك من العنب ان من الاول لا ابتداء والثانية للتبعض و  
 يمكن ان يقال على تقدير ان يكون الباء للملازمة بينهما بضررتين متعلق بجاز  
 المفيد لملازمة النية كما ان بنية متعلق به مجرد اعنى هذا القيد فلا يلزم  
 اتحاد المتعلقين وانما ما قبل من ان متعلق بنية من حيث الملازمة لا السببية  
 وتعلق بضررتين من حيث الملازمة المركبة ففقيه ان اللازم منه ان يكون  
 الباء للملازمة على كل من التقديرين والاختلاف في نوع الملازمة لا يوجب  
 تغيير معنى الباء حتى يندفع به المحذور المراد اليدين المضمومتين اذا  
 حال كذلك لان الاستيعاب صفة اليدين لا الضربتين حتى لو تقيت  
 قليل لا يجزئ نقل عن الخدادى للامام المصطفى انه سئل عن تيمم ولم  
 يصب جميع وجهه قال سمعت الحسن بن زياد يذكر عن ابي حنيفة وابي يوسف  
 وزفر نعم الله انهم قالوا اذا تيمم فمس اكثر من وجهه والاكثر من ذراعه



اجزؤه وكذا ذكر في فتاوى ماوراء النهر عن الفقيه ابراهيم قال وكذلك  
 فيما يرجع الى السج فاصاب الاكثر من ذلك جاز وفي الخروج عن حيزه  
 اذا سج اكثر الكف والذراعين يجوز كان سج الراس واللف فحلي هذه  
 الرواية الغرض استيعاب اكثر المحل لان الاستيعاب في جميع المحطات  
 لا يكون الا بخرج قال شمس لا يمتد للكل ان ينبغي ان يحفظ هذه الرواية بكثرة  
 البلوي فيه هكذا نقل ولكن قال قاضيان في فتاواه استيعاب العبدان  
 شرط في صحة ظاهر الرواية حتى لو لم يسجد ما بين الحاجبين والعين ولم يكل الطائم  
 ان كان ضيقا وكذا المرأة في السوا لم يجز **قوله** اليد المرفوعة على الارض ان لم  
 يكن لها فان قيل ما فائدة تحصيل الاستيعاب باليد المرفوعة اذ لم يكن بالنفع  
 قلنا النفع غير لازم لان الترخي قال فيتمد اصبعه طيبا فلا فائدة من ما عليه  
 الغبار وبين غيره كذا في الكفاية **قوله** ثم اذا لم يدر فضل الغبار بين اصابعه فليقلبه  
 ان يخلل لعل هذا بناء على ما روي عن يوسف ومحمد من ان التيمم لا يجوز  
 الا ان يكون عليه ثياب مقدرة ما بين الغبار على يده مع ان مقتضى قولهم ان  
 الثياب في التيمم خضعت للماء في هذه الروايات فلا يرد على صدر التيمم ما  
 اوردته الشارح **قوله** الملح المائي لانه ليس من جنس الارض احرار عن  
 الملح الزاقي الذي يكون في الليل من الثراب فانه يجوز التيمم به كما ذكره في البدع  
 وقال قاضيان واختلفوا في الليل والصحيح هو الجواز **قوله** وعن يوسف  
 انه اذا كان الماء الحار كان محل نفل هذه الرواية بعد قوله فيما سبق لبعده  
 ميلا الا ان الشارح يتبع صدر التيمم في ايراد ما هنا كذا بان ذهاب الغافلة  
 وغيبها عنه لما كان سببا لصحة التيمم كان سببا لعدم وجوب الطلب فيكون  
 معنى قوله جازله التيمم لا طلب ومن غفل عن هذه الدقة ظن انه كلام صدر  
 من غير تأمل **قوله** فلو صلى بالتيمم في تغريب على كون النافذ منه وباقان المندوبتين  
 يقتضيهما ما يغاير **قوله** في رطل الرطل مسكن الرطل وما ينصب من الاناث  
 وانما قال في رطل لانه لو كان في اناء على ظهره بعيدا فاف **قوله** واعطاه  
 باكثر من ثمن النخل المراد من ثمن النخل اعم مما ياتي منه ويعرب منه فلا يرد عليه

انه ان كان الصواب ان يقول واعطاه بالغبن الفاضل لان الاكثر من  
 ثمن النخل يتناول الغبن اليسير ايضا **قوله** ولم يجز التيمم على ارض تحت  
 قبل الفرج بين التيمم بها وبين الصلوة عليها ان لطاف مقل لا متاصل  
 وقيلها يمنع التيمم دون الصلوة لان التيمم بلا **قوله** على الماء لا يجوز استعماله  
 مع سبر النجاسة على ان في آية التيمم من المبالغة ما لا يخفى حيث قال فيتمد  
 اصبعه اذ الطيب انقص بكل الطارة وكما الطارة ما لا يكون فيها  
 اثر النجاسة **قوله** والقدرة على ماء كاف لظهوره علم ان حامل الحائض من ماء  
 زمزم للعطية يمنع جواز التيمم وما يذكر من الجيلة ان يصبه في رقيقة ثم يستوي  
 فليس بشي لقدرة عليه الرجوع ويمكن اتمام الجيلة باخذ الحوض ثم قيل  
 نقل من التبني لا يتم لغيره ثم زال البرد انتقض تيممه وان لم يجد الماء فلا اوجه  
 ان يقول وينقضه زوال الماء اياها التيمم يستعمل جميع الصور انتهى والفاصل  
 ان يقول زوال اياها التيمم يستعمل جميع الصور انتهى والفاصل ان يقول ان المال  
 في الخلقة الثراب عدم القدرة على التيمم **قوله** ولم يجدوا ماء فغسل ستره هذا  
 لعدم كونه بغير زوال البرد او تبدل بعض المانع الى بعض في انتقاضه  
**قوله** ينتقض التيمم بالنوم هذا بناء على ان النائم لعدم شعوره بالمالكي صلى  
 بالتيمم وبقره ما ولم يعلم به فلا ينتقض تيممه بالمرو بالنوم ولكن انتقض  
 تيممه بالنوم ايضا ليشي اطلاقه بل النوم المستحب بشرط النقض وهذا اذا كان  
 تيممه للحديث اما اذا كان للجناية فلا ينتقض بالنوم ايضا هذا عار واية اخرى  
 وعار واية اخرى ينتقض لندرة نوم المسافر عليه لا يتحمل تغطيته مشقة  
 بالماء **قوله** وجرح اكثره اي اكثر ما قصد نظيره من اعضاء الوضوء او جميع البدن  
 واختلف في قدر الكثرة فمنهم من اعتبر من حيث عدد الانما ومنهم من اعتبر الكثرة  
 في نفس كل عضو وقيل ان هذا الاختلاف في اعضاء الوضوء دون الغسل فان  
 الظاهر ان المعزة الغسل اكثر البدن من حيث المساحة **قوله** ويعيد ما لا  
 هذا بناء في اطلاق قوله فيما سبق فلو صلى بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء  
 والوقت باق لا يعيد فانه بعد ذكر المانع كلها مشعر لعدم وجوب الاعادة



سواء كان المانع من قبل العبد او غيره فتدبر **باب**  
**على المقتضى** او رده عقيب التيمم لا اتحادها في كونها رخصة وكونها  
موقفة وكونها مباحا وكونها مبدل عن الغسل واخره لكونه ثابتا بالنية  
بجلاف التيمم فانه ثابت بالكتاب ولان هذا بدل عن الجهر وذاك  
عن البعض **ص** اذا تكلف غسل رجله من غير نزع اتم ولو لم  
الانتم لا بد فيه من وجه وسنذكره ويمكن ان يقال من جانب صاحب الكافي  
ان الغسل لا يكون مشروع ما دام متحققا واطلا للرخصة فكما ان  
غسل اكثر رجله يبرئ من نزع لطف فاذا وجد النزع حقيقة او معنى  
يكون الغسل مشروعا على ان الغسل متحققا غير مستحسن شرعا لانه  
لا يخرج من فلة المروءة كالشئ في نقل واحد والكلام في المشروع المحض ولو  
كان مراد الشارع بغيره اذا تكلف غسل رجله من غير نزع اتم  
هذا المعنى **و** ولو كان المخرج امرأة لغسل وجهها لغيره لغيره وقع  
لما هو صريح من كون النص مقصودا على مورد لكونه في الفا للفقهاء فيكون  
مخصوصا لان دليل جوازها لم يفرق بينهما في الاشارة في الاحتياج  
الى الرخصة بل هو مشترك في طائفة الضعف انتهى **و** ثم يجب من  
اجب لرجل اذا صار جنبا لان المقصود منها الاشارة الى ان كيف يفهم  
من هذه الاشارة ان للشئ واحدا من الائمة خلافا والاشارة الى ما  
لا يفهم من العبارة بوجه من الوجوه الدلالة لا يقتضي بل المقصود منه بفتح  
الغاية وجعلها على وفق المذهب لا على المذهب دفع بان الاشارة  
الى الغاء المعنى في ذهن الغير باجى طريق كان ولا يشترط فيه احد الدلالات  
الوضعية والكلام مع العالم بالمشكلة ولا يخفى ان من علم مذهب المذهب  
فهذه المشكلة وسمع هذه العبارة ويتفهم منها الى الخالف  
ولو غسل رجله ولبس خفيه فاتم الوضوء لو قال لو توضا على  
الترتيب فغسل لرجلي فلبس احد خفيه ثم غسل الاخرى فلبس  
الاخرى لكان احسن ووافق بمن ذهب لان الترتيب لديه فرض فلا

يمكن

يمكن غسل رجله اولا ثم اتمام الوضوء عنده وقيل قيد الطهر بالتمام  
اخترنا عن الطهر الناقص كوضوء المعذور اذا لبس الخف ثم حزن  
الوقت لا يجوز المسح عليه **و** المقيد للبقاء هو الاستمرار في  
الاسم هذا في الصفة المشبهة وفي امثالها في الجاهل واما في غير ذلك واسم  
الفاعل وما يشبهه فلا يدل على ما عليه في فهم اسم الفاعل بالاشتراك  
من فعل من قام به بمعنى الحدث وقوله مطرد تحويل الصفة المشبهة الى  
فاعل كالحسن وضائق عند تصور النص على الحدث ومن الظاهر ان اسم الفاعل  
والمفعول من قرن واحد لا يشتركهما في دخول لام الموصوف عليهما وفي  
غيرهما من الامور المشهورة للدلالة على الحدث **و** يجوز توجية عبادة  
القوم بان يجعل على طهر الى هذا الكلام غريب فان حاله على طهر متعين  
اذ لا يجوز كونه صفة للرجل لان اللبس عوض لا يناسب اعتبار وقوع اللبس  
عليه كونه التحليل قوله عند الحدث بقوله تام معين ان تعلقه بقوله لابسها  
بعد المعنى ان اللبس للحدث حال الطهر التام لا يمكن ان يحدث عند الحدث  
فلما وجه يجعله من قبل التوجية لان الحمل الطاهر للعبادة هو هذا  
غيره **و** ان يكون الظاهر منه اقل اي اللطف بآية الكفا وما  
يكون نقصانه اقل من اقل للرجل المانع فعا هذا يكون معنى قوله اما  
لو ظهر قدر ما فلا يجوز اما ما ظهر منه قدر ما فلا يقال لما خف  
او جريبه الشيخين وفي الحديث قال ابو يوسف وفيه يجوز المسح  
على الرجلين اذا كانا متنجسين لا شفاف الى الارض ما تحتهما من شدة  
الرجل في خلاهما من قولهم شغل النوب الى روق حتى يرى ما وراءه ففعل  
هذه الرواية يكون شرط صحة المسح على الرجلين شيتين فان استلزام  
التنجاسة ومن الاستسكان بلا شتر عدم رؤية ما تحتهما من ظاهر  
والتحليل المفهوم من بعض كتب الائمة بحسب من الافعال والتفصيل  
على ما اشار اليه الشارع المنع ما وضع للبدن على اسفل فيه اشكال  
فان الرجلين غسل اذا كانا متنجسين لا يكون في ذكره فائدة ظاهرة وان كان

وعطف على قوله غير فهم منه



غير تخين بلزم ان يكون شرطه سنة الكعب في اللقب بل تعريفهم بابه  
بأكثر الكعب عما ذكره الشافعي قبل هذا القول او المجلد من كان  
حظه ان يذكر فيه قوله او المنعطين كما فعله صاحب العقاية الا ان يقال  
التخينات مختلف فيهما فالترتيب من الاديان الى الاعلى كما اقتضاه  
صاحب الدابة **فصل** في طهارة اليد من المص والاحتياط في غسلها  
القبيل على ما مر من المص على هذه الاشياء **فصل** في الواجب موضع  
المص ما لا يوفيه ان مقتضى كون المص ثابتا على خلاف القبيل ان  
لا يصح مسح الا بالامر الاصاب على ما ذكره واخي التيمم حيث قاله الورع الزب  
على وجهه ولم يمسح لم يجز **فصل** وايضا اتفقوا ان الماء الى اخره  
يمكن ان يقال ان اركضه الشريعة بيان وجه كون الفرض مقدار ثلثه  
اصابع مع ان يكون الظاهر ان يكون الحد الى الاعلى فرضا ايضا لكونه مذكورا  
في رواية المغيرة حيث قاله ان النبي عليه السلام وضع يده على خفيه ومدها  
الى اعلاهما فقال انما يكون الفرض مقدار ثلثة اصابع لان شأن الفرض  
ان يؤدي بالماء الذي ليس فيه شائبة الاستحالة في هذا المقدار وما بعد  
ذلك وان كان ظاهره الا ان الابطح ان يعذر ذلك بحيل للفرض لا ادوله  
وما يكون تكبيل للفرض سنة فلذلك عذر الفقهاء مقدار ثلثة اصابع فيه  
فرضا وما عداه سنة فاقبل ما سمي شائبة الاستحالة والماء لا يصير  
مستحالا في عضو واحد فلما كفي دليلنا عليها قولهم في مسح كل الرس وكيفيته  
ان يضع كفيه واصابعه الى حيث لم يكتف في بيان سنة به وضع كف واحد  
اخر اذ في شائبة الاستحالة مما يمكن ولا يبعد ان يقال الا في المسح  
البدر والثلثة اكثر اصابعها فكان المسح بما سحا جميعها مع ان الكمائم مقام  
الركعة فالنسب الكفا بما هو افضل حتى يلبس به بقطوعها كما كفي  
ان وقع القطع في اليد في الاصابع فقط اذا قطعت معها على ما مر  
في اول الكتاب وهذا دليل على ان الحكم في الرجل ايضا كذلك **فصل** في كثرة  
تحت السجدة ما بين الركبة الى الكعبين في فاحته مبدأ الكعب الى السجدة

القدم او ينال المراد تحت نهاية الساق وهي الكعبية فليست كية كية  
اليوم وتندبر الامام ما ينال لها بالفارسي رجو الرقوز **قوله** لا بعده اي  
بعد الوقت فان بعده يخرج ويخل رجليه **قوله** خلافا لفرقانه يقول  
لا يخرج الا اخر من المسح ككون طارئة العذور كاملة في حقه ونحن نقول  
طارئة ضرورية فاذا خرج الوقت يكون متعقبة من اول الوقت **قوله**  
حتى اذا وجد اي الانقطاع **قوله** وان كان القدم في موضعه الظاهر ان هذا  
ليس بالنظر اي ياروي عن ابي يوسف من ان خروج الكثر العقب ينقص  
المسح ولا بالنظر الي الروايتين الاخرين فانه ليس يحتاج الي البيان  
بل ذكره كثرة وقوعه وبيان ان قول ابي يوسف في هذه المسئلة ليس للتفصيل  
ولم ابله جميع القدم ناظر الي قوله وقيل احاطة الكثر القدم **قوله** على النواقض  
الثلاثة المذكورة اي ينقص الوضوء ونزع الحلق ومضغ التمرة **قوله** بعد مسح الرجلين  
الاخر اي الذي لم ينزع بعد **قوله** مسح الحلق الذي نزع منه فوقه الجرموني  
وهي عود يجرب اليه وفي الحدادي عبادان يجربان الكبر وفي القماح ايضا  
مثله **قوله** العصاة بكسر العين الكاملة **باب** وما يخص بالسلامة قدم  
ذكر الاماات التي يكثر وقوعها وذكر عقبيه حكم الاماات التي يقل وقوعها  
وهو باب الحيض والنفاس ولهذا المعنى قدم الحيض لان الحيض اكثر وقوعا  
ينال لو كان الامر كذلك لما قدم النفاس على الاستحاضة لاننا نزل المراد  
بالكثرة بحسب اقتضاء الطبيعة والاستحاضة ليست مقتضيات طباع النساء  
لانه مختلف فيه كاستيائه فلا وجه لادخله اي لادخله ولا يائس  
في قدم الحيض لان ما نراه الآية بعده سنن اليايس يعيد ايضا على المذهب  
الاصح **قوله** ولورات في مائة سوي البهائم اي ما رآته في مائة الحيض سوي  
البهائم بعد من الحيض وان لم يحط الدم لطهرها والطهر ايضا بعد ان احاط  
الدم بها ومنه يعلم ان عدم البهائم الواقع بين الدمين منه ١٩١  
لانه من المزموم اي لزوم العبارة **قوله** اذا وجب ان يكون الطهر الواحد  
اي تمام الطهر الواحد اي تمام الطهر وتمام الحيض وليس كذلك فانه يجوز







وما رواه المصنف في كتابه من ان الدم يكون حيا ايضا بعد كذا مع الثاني ووجه  
 الخافه فبين الغرض من كلامه في بيان لا يفسد الكايم بعد انقضاء مدة  
 الكايم كما قول من يراى كذا لا يفسد ويقول ما رآته انما من مائة  
 الصيغة والمفهوم من كلامه ان يفسد ان رآته قبل تمام العدة وان  
 بعده لا وكذا المفهوم من كلامه ان يفسد ايضا ومع هذا اعتبارها قبل  
 انقضاء العدة في انفس الكلام صاحب الهداية وكلام صاحب الوقاية ايضا قد  
 بان ان خيار صاحب الهداية وفي رواية الدم ان يفسد على العادة فان رآته ولم  
 يكن على العادة لا يبطل اياها **قوله** لان المراد بما ذكر في تلك الكتب ولكن ان قوله  
 انما حصل الزيل الاستمرار الواقع في كلامهم على حقيقة لا شتماله على التاكيد  
 المانع من ارادة المعنى الخاوي وهو قولهم ويستوعب الوقت كله وقولهم  
 ويكون النبوة مثل الانقطاع في اشتراط الاستصحاب وهذا يعلم ان ما نقل  
 قول الشارح لا يكون دليلا على ما ادعاه لانه قد يكون نفس الكلام بما لا يفسد  
 صاحبه **قوله** لانه يفسد صاحب عذر ابتداء الظاهر من قول الشارح ايضا و  
 الاشارة الى ادفع هذا الاختراض قلت اولا ولو حكما لا يخفى ان هذا الذي قد  
 ولو حكما فقط **قوله** لوجود دخول الوقت لا خروج كان الحسن ان يقول عدم  
 خروج الوقت وان وجد قوله فان صح العطف الى اخر الوقت عدم  
 خروجه **باب** **تطهير النجاسات** اي عن بدن الميت وتوابعه مكانه  
 فيكون المسائل المتعلقة بالأكولات والمشروبات في هذا الباب استطلاعية  
 وان امكن ارجاعها ايضا الى ما نحن فيه باعتبار حمل المصلحة شيئا من المصنوع  
**قوله** كما افادوا اجزاء الماء مقام الغسل ثلث لوجود تجدد الماء ثلث مرات  
 مع زيادة **قوله** كما سيأتي في نظير البساط **قوله** بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة  
 اي بالمسح ازالته لان الرائحة صنف فلا يلزم ان يكون حكم التخفيف في الغسل  
 للعصر **قوله** انه يقع الخط في الطاهر لا يقال لو خفف او لا ثم تقع في الماء المكان  
 اقوى في الشرب لا ياتوله في التخفيف ولا احتمال شدة تأثيره في نجاسته ايضا  
**قوله** ان طهر رائس للشقة وفي بعض الكتب رائس الذكر ولا يخفى ان كلامه ما قيد

اتفاق والمراعى عدم لافادة المعنى المحل الخس فتدبر **قوله** حتى انه ان لم يكن طاهرا  
 لم يكف الغسل فان قيل ما الفائدة في طهارته وجرى للمعنى في البول فتجس بلقائه  
 اياه فلا حيلة قلنا كانهم لم يعتبروا النجاسة الباطنية لما روي عن ابي حنيفة  
 انه ان مات شاة فخرج عن ضرعها لبن جلى الكروية ولا يجس نجاسته  
 الوفاة كذا ذكر في الحدادي **قوله** ويظهر لطف من عزو النجاسة عن ذكي  
 يوم قال في الكايم لزوجه ترابا او رمل وجف صارا كالذي له جرم  
 كذا روي عن ابي حنيفة وبس ويظهر الصيق قال البردوي اذا اصاب  
 السكين بول لا يبتدئ غسل ثلثا **قوله** فما ظلم متعلق بغيره الذي فهم  
 اي بيان له حال من **قوله** دفع لتوهم ان البول صغير لانه يدل على الصغير  
 مطلقا لا يكون سببا للطهارة ولو قال في المتن ولو لم يصغر لم يؤكل كان  
 اظهر في اداء هذا المعنى **قوله** وروى صاحب الروث بفتح الراء وسكون  
 الواو والفوس من النجاسة والنجس بكسر اللام والفتح والنجاسة  
 كذا في القصار وان كان صاحب المذهب لم يفرق بينهما حيث انه لخصي  
 في طهارة الفتوة لرجع البول وكذا في طهارة الكسرة لهذا المعنى ايضا  
**قوله** الدويص بكسر الدال المهملة وسكون اللام المعجمة والقاصد المهملة  
 بالفارسي يترجمه فان ما يؤكل فخلط فيه فانه غير طاهر  
 فيكون ما انتصح منه عفو **قوله** او في الميتة اذا صارت ملحا لا يتقي  
 بالافرنين كان او صفة **قوله** ولم يزل الى اذا صارت خلا **قوله**  
 فني اي وقع النسيان اشارة الى انه من قبل ينزل المتعدي منزلة  
 اللازم **قوله** في اجابة الاجابة بكسر الهمزة وتشديد الجيم ما يقال لها  
 بالفارسي كرسان بعد غسلها الى غسل الاجابة **قوله** اي عند طهارة  
 الماء اياه يعني الشرب الجس في اول الملاقات يستحق الغسل ثلاثا  
 او في آخرها يستحق الغسل مرتين وهذا بناء على تفاوت الغسلات  
 بين الرواية الاظهر لكن يلزم على الاظهر ان يكون الماء الواحد بالنظر  
 الاكل طاهرا او بالنظر الى ثوب اخر غير طاهر فاقبل **قوله** بالارادة



الى الارادة الكاملة وبها يقطع القطر بالبحر او الخفيف  
**قوله** الاستحباب قبل لو كان الاستحباب ستة كان تركه مكرها واجب  
 بان الفاس كان كذلك الا انه ترك كذا في الاما برة قال فلا وجه  
 ونفي الجرح يدل على عدم الكراهة **قوله** والاستحباب طلب الغرض عند لو قيل  
 طلب الشيء للغرض عند لو كان اذ وقع استعمال باب الاستعمال على ما وقع  
 في عبارة صاحب المغرب حيث قال اصله في النجوة المكان المرتفع لانه  
 يستريح وقت فضاء لطافة وقيل في تحاليل اذ اقشعه كذا في  
 التامر فانية اغا اور دكلام به رد اعلم صاحب الوقاية فانه قال  
 والاستحباب في كل حدث غير النوم والرجح فان التبادر من كلامه الاطلاق  
 مع انه مخصوص بما خرج من البطن **قوله** ويذهب بان في صيغتين كذلك  
 عبارة الوقاية الا انه سهو منها فان يذهب في المرتبة الثالثة ليس  
 بالباء الموقرة بل بالياء في من الامر يدل عليه عبارة قناوي المفسر  
 حيث قال كيفية استخاء الرجل ان يدير بالحق الاول ويقبل بالثاني  
 ويدير الثالث بلا اذ قال كلمة الباء في الثالث وفي قناوي الظهيرة  
 ايضا بدون حرف الباء قال بوجع كسيف يستخرج بالاجاراي  
 قوله وان كان في الصيف يدير بالثالث ويقبل بالثاني ويدير  
 الثالث لا يقال يحتمل ان يكون يدير في عبارة ايضا بالياء في  
 يكون الباء صلة اور اشارة لانا نقول ميمه قوله فيما بعد ويدير  
 بالثاني والثالث شفاء **قوله** ويغسل موضواي موضع الاستحباب  
**قوله** عسى يقع اصعبا هكذا في نسخ راينا ما لكن ترك كلمة ان  
 سهو من النسخ اذ وقع استعمال عسى ان يكون بان لا يقال  
 الا يجوز حذف ان من معمول عسى شيئا كما د لانا نقول نعم يجوز  
 فيما قدم اسم المرفوع على خبر المصدة بان مثل عسى زيد  
 ان يخرج واتاني مثل عسى ان يخرج زيد فلا يجوز وما نحن فيه من قبل  
 الصورة الثانية **قوله** والشك فيهما ان يكره الشك حال كون المشتبه

عليها

عليها على انقطاع العود الى انقطاع التقاطع ومع طهارة الغسل  
 بغير اليد الى الاطراف التي يغسل طهر اليد معه ولا يحتاج الى غسل  
 جهير **قوله** في الاستحباب في سنة ايام اشارة الى ان الاستحباب لا يفي  
 بطلب **قوله** في جات بالتحفيض يقال نحن جونا ومجانة من الباب  
 الاول اذ لم يبال ما صنع **قوله** خلافا لما في فان عندنا لا يحكم بان  
 قياسا على الصوم والمخ لا نهنا خصوصية هذه الامة لو قال به لانا قوله  
 صلي الله عليه وسلم من صلى صلواتنا الى قوله في الكفارة ايضا لا نفهم وجه  
 تخصيص الحكم بالصلاة مع جماعة هذا الكلام عن التكرار **قوله** بالوجه الظاهر  
 ان المراد بالافعال ما يقابل الاول فتناول اشياء الوقت وانها مؤدة قال  
 الزبيعي سبب الوجوب او الوقت ان لم يؤد قبله والافعال المنصلي بالافعال  
**قوله** او الى الواجب قال لم يدرى سمي الظاهر لانه اول وقت ظهر  
 في الاسلام **قوله** وهو مبني على خروج الوقت الى خلاف في اول وقت  
 العصر مبني على خلاف في اوقات الظهور **قوله** وفي المبسوط قوله ما اوسع  
 وقوله احوط قال شارح المحقق فيما نقل عنه قوله ما اوسع في العلم لا يفت  
 انتهى ولكن ان يقول معنى قوله ما اوسع اسهل للناس وارفح فان آو  
 وقت المغرب اذا كان غروب لمرة يكون اول وقت العشاء اسرع في  
 الصيف والشتاء ولا يخفى انه اهون لهم فان الاول زمان النوم و  
 الغفلة والثاني زمان البرد والشتاء ومعنى قوله احوط لوجود معنى الشققين  
**قوله** على اختلافهم الى اختلاف البائنة في معنى الشققين في بيان اوقات  
 المستحبة الى مع ما يقابلها من الاوقات المكرهة **قوله** تأخير طهر الصيف  
 لا يبراد لقوله علم ابرد واما فان قيل الا يبراد لم يجز الا في لغة غير قضية على  
 نقل عليه الجوهري يقال برد الشيء وبردة انا فهو مرود وبردة شربا  
 ولا يقال ابردته الا في لغة ردية فكيف يحمل عليه قول سيدنا لانام قلنا  
 مراده عدم جبه متعديا من باب الافعال لا مطلقا على ما يدل عليه  
 سماع كلامه وفي الحديث هو فعل لا زعم فان المهمة فيه للخرول والباء

للتعدي



والمعنى اذ هو الظاهر في البردية **وبه يوفق بين قول القدرى فيكون**  
**قوله بالنظر الى ابتداء العشاء وقول المص بالنظر الى انقائها** اذ ثبت  
من النهار اكثر مما يوصله خبره **ما اكثر** **اذا وجوب بحضوره** نظر لان  
موجب للحضور الوجوب المطلق لا وجوب الاداء في الوقت اذ لم يكن وكذا  
ففي الاداء وكرائه التأخير مقيدان بعدم المانع على انهما لا يقال ان  
وجوب الوقت فتدبر **وكرهه بعد طلوع الفجر** لورود النهى عن التفتت  
فيه طمخ ركعتي الفجر حتى يكون كالمسفل بما لان الوقت متعين لها حتى  
لو نوى نظرا كان من سنة الفجر من غير تعين منه كذا في الزيلعي  
فانما لا يكره كيف وكرائه الخبر لا جلا على ما مر آنفا **وكرهه ما سوى**  
**الفاية** عند فوج الامام وفيما نقل عنه وهذا التقدير حسن في قول  
صاحب الوقاية وكره النفل اذا فوج الامام خطبة للجمعة لانه اقصر على النظر  
وتخصيص الخطبة بالجمعة ويمكن دفعه بانه من باب الاكتفاء قال القسطل  
سراييل تعجبكم لمرأى البرد على ان دأب المص بتقديم قول الامام وافتتاح  
ففي هذا الاطلاق نوع مخالف لادائه اذا اطلق الخطبة للاستيفاء ايضا  
مع انه لا خطبة فيها عنده وفيه تأمل **خلافا للش وما استدله**  
**انما في جملة الاحاديث الدالة على الجمع في كل جمعة في الفعل لا الجمع**  
**في الوقت والجمع في الفعل ان يودي الظاهر** متلاني اقول وقت العصر  
في اول وقتة فيؤدى بان على الولاء **باب** **فان لا يسكن**  
اصليته الى سبقت من السنن المشهورة ولان المص في سنة الاذان  
حصول الاعلام ووضع الابهة للمالقة فيه فاذا وجد الاعلام يكون  
الوضع غير لازم اذا كان الميمنة بالميمنة بكسر الميم المنان  
من الكوة بفتح الكاف وتشديد الواو ثقب البيت والكوة بضم  
الكاف لغة فيه **ويكون** نظير لظدر بالحاء والتال اخر صليتين  
على وزن النصر يقال حذر في قرآن وفي اذانه اي اسرع قال الزيلعي  
روى عن ابراهيم الحنفي انه قال شيان بجرمان كانوا لا يعرفونهما

الاذان والاقامة **يصح** على الوقف كمن في الاذان حقيقة وفي الاقامة تنوي  
الوقف فان قيل ما الحاجة الى تنوي الوقف والمنقول في حق على الصلوة  
لما دون الهاء دون التاء قلنا كان مراده بالوقف قطع النفس ولم يوجد  
اذ لم يثبت بها فيه ولا منافاة في الجمع بين علامة الوقف والوصل كما قال  
صاحب الكشاف في قوله تعالى وما ادرى بكم ما هيدهم الله لئلا يكونوا  
انسانا مع الوصل يعني الكلام في ان الوقف وطمخ من الامور اللفظية فاذا  
لم يوجد في الفاتحة في نية مع ان النبي صلى الله عليه وسلم جمعها في قرن  
واحد بقوله الاذان بوم والاقامة بوم **اي** من يؤذن قاعدا  
فسره مع عدم الاحتياج اليه لظهور معناه اشعارا بان الاستثناء منه فقط  
ونوطة **ل** **مراعاة** سنة الاذان اي انما يؤذن نصف قاعدا مراعاة  
سنة الاذان وعدم الاحتياج الى القيام **واقامة** طرث وانما ذكر  
اقامة طرث دون اذانه مع انها ذكران عظيمان بحسب رعايتهما لان اقامة  
الطرح بوزن الفصل من الاقامة والشروع في الصلوة بابتدائها  
وانت خبر بان المفهوم منه كراهة ترك كل واحد منهما الا في المصلي  
اقول لو قال المفهوم منه كراهة ترك المسافر الاذان وهو ليس بمكروه في حقه كان  
اظهرا اذ مراده **لانه** اجاب بحضور اي اجاب لتؤذن كلما بحضور  
المسجد والمراد من الجواب الاجابة وقد وجد حضوره ومنه يعلم ان يكون  
الى المسجد شتى في قولهم لا سلام وكلام عند الاذان بان يجوز ذلك بلا يمس  
**لان** من قال من جملتهم صبر للعبادة **صفة** **اي** منية كان  
المصروف كخصه له وفيه مع ذلك اشارة الى وجوبه عليه علم سائر الابواب  
ومنهم من جعله صفة مخصصة بان يقول طراز الصلوة شرائط لا يتقدمها  
كالغرفة الاخيرة فانها شرط للاوج في الصلوة وكما نخرمة فلها شرط  
الدخول في الصلوة وليست بركن وكثر كتب الكوع على القراءة والسجود  
على الركوع فان رعايته شرط جواز الصلوة وكذا مراعات المقام مع الالاء  
انتهى وفيه مخالفة قولهم الشرط ما يوقف عليه وجود الشيء ولا يدخل في

باب شروط الصلوة



على ما ذكره الشارح الا ان يقال هذه الامور غير داخله ايضا في ما به التعلق  
 واما الناحية المخصوصة والتحقيق ان الشرط قد يكون شرطاً للتمام والبقاء  
 والمبادر من شرط الصلوة هو الاول ولذلك جعل الصلوة على الصلوة الكافة  
 واما نظر الى عموم مفهوم الشرط جعلاً صفة حقيقة **قوله** اذ ليس من الشرط  
 ما لا يكون مقدماته اي من تحت الشرط ان يكون مقدماته على الشرط من حيث انه  
 مشروط سواء كان شرطاً للابتداء او شرطاً لانتهاء **قوله** هذه العبارة حسن  
 من عبارة الكثر والوقاية قال فيما نقلت في الكثر طرد بن المقفع من حيث  
 خبت وتوبه ومكانه وقال الوقاية هي طهارة بدنه من حدث وخبث وتوبه  
 ومكانه وجوبه النسبة ان قولها وتوبه ومكانه معطوف على البدن وظاهر  
 يقتضيه ان يكون التقييد هكذا طهارة وتوبه ومكانه من حدث وخبث فانه  
 لا يخفى انتهى وانت خبر بان وجهه ان دفعه ايضا اظهر من ان يخفى فان القرآن  
 طائفة مغنية للمراد وكافية في دفع الفنا خصوصاً فيما يكون الاستمرار معتبراً  
 والايجاز لا يملأ **قوله** عادم توب في تكثير توب اشارة الى ان الشرط  
 الصلوة انعدام التوب طلقاً سواء كان من غير او من غيره كذا في شرح القدر  
**قوله** ليكون استمر الظاهر ان المراد من استمر استمر العورة الغليظة فيكون التعمد  
 ماداً رطباً الى الصلوة استمر التعمد على وجه التعاد في الصلوة تامل لا يخفى **قوله**  
 وواجب ما ذكره محسن قال لا اري في قوله كعبه الا جلبة ميتة غير مدبوع لا يجوز ان يستمر  
 عورته ولم يوصله فيه بخلاف التوب النجس بالبول والدم وغير ذلك  
 لان نجاسة البول تنزل بالماء ونجاسة طلبة الميتة لا ينزلها الماء فكانت غليظة  
 انتهى ثم ان قوله ولم يوصله فيه عطف تفسير لما قبله اذ استمر العورة خارج  
 الصلوة فرض باقى طريق كان **قوله** ندب صلوة فيه وقال محمد لا يجزئ الصلوة  
 الا فيه لا خيط التطهر ساقطاً عند عدم الماء فيكون خيل النجاسة وكثيره  
 سواء قاله الاسرار وقول محمد حسن كذا في الحديث **قوله** وفي سفيان زيادة  
 حروقة بخلاف ظاهر فذلك كانت عورة **قوله** ومن الحاجة معطوف على قوله  
 من مزاول الاشياء **قوله** ويضطر عطف على الاجبة **قوله** وظاهر فيها

ان الكفاية

اي الكفاية بما معطوف على قوله الى المني **قوله** ذكر العورتين اي الغليظة والخصية  
 قال الحادق وان صلت في توب حرق وهي تقيد على التوب للبدن فانكشف  
 من شعر ما شئ ومنه ما شئ ولو جمع ذلك يبلغ الساق لا يجوز صلواتها  
 اجزاء عن التماسك كذا في عامة النسخ ولكن رواية الفقهاء في هذه المسئلة  
 بالدال بدل الضاد فان الحذف بالهاء يستبان ارجاعه الى خستن **قوله**  
 قالوا فائقة لطائف تظلم في كلامه فان الظاهر ان من قال بشرط استحقاق  
 الجنة مراد ايضا بشرط نية الاستقبال اي عينا كما هو مقتضى تعليلهم  
 اذ ليس التكليف الا بحسب الواسع فان الواسع في نية عين الكعبة مع وجود  
 كمال التقيد فيها بالقول بعدم اشتراطها والاكتفاء بخود استقبال الجنة  
 مما لا يمتنع قطعاً فالاولى ان يقال فائقة لظن نظر في اشتراط الجبالغة  
 في التحريم وعدمه فان من بشرط التوبة اي عين الكعبة بشرط عند الجبالغة  
 في التحريم بالمراجعة الى اهل الخبرة والسؤال من عرف علم سمع القبلة و  
 عند من تفرغ الاستقبال لاجبة الكعبة يكفي نية عين الكعبة مع التحريم  
 في الجلبة فيما يحتاج منه ان قوله بحيث يحصل فائتان على اطلاقه مشكل فان  
 لفظ المفروض من جبين المصباح الواصل الى لفظ المار بالكعبة ان بشرط اطلاقها  
 على الكعبة يلزم اشتراط عين الكعبة وان لم بشرط يلزم ان يكون المتجنب  
 متوجها اليها مثل هذه الفتوة **قوله** **قوله** فلا ولا  
 ما نقل من التفاتنا انه من قبضه ساق المثلث واما جرد نفوس الوضوء  
 وقوع الكعبة في جانب على ما نقل من الظاهرية في غير مفيد ايضا كما يظهر  
 فيمن يصعب عند الكعبة متوجها لاجبة اخرى واحداً صفتي وجهه على  
 جدار الكعبة فان عدم جوارحه لا يشك الحمد باطله ان اريد بالنيام و  
 التماسه ولي احد صفتي الوجه عين الكعبة بطريق المقابل يكون عين  
 التوجه الى ذات الكعبة وان اريد بهما الوجه بطريق الجانبة لا يوجد انتقال  
 فالامر يمكن للافا في نية الا عينا والتوجه اليه سميها بقدر الواسع  
 او نظام الغمام وقمر في النسخ بالطاء المحجة والظاهر انه تبديل النسخ الضاد

المحجة بالطاء وكذا ذكر



كالسعي الى الجنة فانه اذا وجد اداء للجمعة لا يحتاج الى السعي في وقتها  
 لانه علم حاله سهل لقال ان يقول لا تسهل فيها ايضا فان الموقوف  
 في قول المسئلة وبقيهم وان خشي كل جهة ان يكون خشي كل من المصلين  
 الى جهة فيعلم ان يكون كل مخالفا لصاحبه وكذا الامامة ايضا فانه من  
 المصلين ايضا فاذا علم حال الاحكام يلزم منه العلم بالاطاعة للامام بل امره  
 لانها غير العلم **له** وفيه كذا فانه لا يقول بالصلوة مطلقا بل لا يخفى ان  
 ما ذكره ويصح النظر بعلم الكفر وعلم الامامة بل يقول اذا علم المقام في اوان  
 شروع في الصلوة انه آية صلوة بغيره فونية ولا يخفى ان الشروع والتوجه  
 اليها لا يكفي من ارادة وعلم لازم له فهذا الجواب عنه اذا عرفت هذا فقد  
 عرفت ما في الاعتراض الثاني وجوابه بغير **له** واعتراض عليه بان هذا  
 عند تخرج صاحب المصداق بان النية ارادة والعلم بالقل شرا خارج عنها  
 ضعف جدا **له** فمضى كل من الاعتراض والطوابي لو قال فمضى كل من  
 الاعتراض وجوابه الذي هو قول الشيطان يعلم ان كان اظهر فان  
 توجه هذا السؤال والاحتجاج الى الجواب انما يشاء عن المصلحة عن هذا  
 وتجاوبه من قوله الى الصلوة ثم عرفها الآن على ما سبق اليه الاشارة في المسئلة  
 المتقدمة **له** ولا يفصل بينهما اي النية لا يقال مراده انما لا يفصل بين النية  
 بالذكر وبين التوبة والآفاق الى المسئلة التوجه الى القلب والنية  
 في الصلوة لا ينفك عن النية بالقلب فكيف يمكن فصل بينهما او لا يقول  
 هذه الامور مستلزمة ارادة مطلق الصلوة واما خصوصية خشيته فيحصل ان  
 يذهل عن اعتدائه في الصلوة **له** نوبت او ظهر اي صلوة ظهر ادركت  
 وقته ولم اصلها بعد فان قلت ما الفائدة في قوله او ظهر قلت فائدة ان  
 يقع ما يصح بعد صلوة لم يجرى عن رخص الظهر اما عند رخص الاداء او رخص القضاء  
 بعينه ان وقع صلوة لم يجرى عن فرض الوقت مما يصح بعد ما يكون غمايات  
 قبلها والآخر الوقت مثلا اذا كثرت الغوايات في الظهر بشكل تعينها  
 في النية فليس رايح الايمان بنوي اما بول ظهر فانه عنه او باخر ظهر

فرض

فانه عن قاذف في هذا الاثر فالظهر الذي قبل هذا الاثر يقع او ظهر فانه  
 ثم وثم الى ان ينقطع الغوايات واختير منها التعية بالوقت بسجل الاداء  
 الذي لم يصح بعد وفادركت وقته فان قيل هذا لا يسقط ممكن في نية  
 يوم الشك ايضا بان يقال ان الصوم ولم اصم بعد فلم يجعله النية  
 فيه كذلك قلت لقوله ولم لا يصيام الذي يشك فيه من رخصه لا انقطاع  
 هذا كله فيمكن كان مبرور او السنة فربما اما اذا بلغ او سلم في ذلك اليوم  
 فالظاهر ان النية في حقه لا يكون كذلك **له** ولو نواه اي الاخذاء **له**  
 حين وقف الامام اي بدون شروع في الصلوة وينصرف الى صلوة الامام  
 اي ينصرف للاخذاء بل ان تعين الظهر وهو الطريقة الاولى واما الثانية فيجوز  
 ان لا يحتاج الى ذلك لمصدر التعريف والتعيين بالاضافة في قوله في صلوة  
 الامام ثم انه لا يخفى ما في هذه الشرطية فان قوله الاصح انه جواب لو قوله  
 لو ينصرف الى صلوة الامام داخل في جزم الجواب فيكون التقدير ولو نوى الشروع  
 في صلوة الامام ينصرف الى صلوة الامام ولا يخفى ما فيه من الركاكة **له**  
 وسيأتي ان الفصل اي على قول الامام واما على قولها فالافضل ان يكبر التوم  
 بعد تكبير الامام بحيث ينصت همزة الله اكبر من كلامهم براء الكبر من كلامه على ما  
 اشار اليه في المنظومة فيجوز ان يكون قول الربيعي بناء على قولها **له**  
 قال في هذه ادب اللام في الصلوة للعهدي الصلوة الموقوفة لان القيام في التاكيد  
 ليس بغرض انتهى وحمل كلامه المصنف على التمسك وقص قوله فيما بعد ومنها القيام  
 بغرض في الغرض وهو حسن لان في التوم زيادة الافارقة ثم قال في هذا  
 هذا من قبيل اضافة الجزاء الى الكل لان كل صفة من هذه الصفات جزء الصلوة  
 اذ هذه الاوصاف اوصاف ذاتية ما ان عند تمام مرة الاوصاف منتم الصلوة  
 ثم قال بعد سطر ومعنى صفة الصلوة ما به الصلوة ولا يخفى ان قوله هذا  
 يتأتى قوله السابق لانه على تقدير كون الصفة عبارة عن الماهية لا يكون  
 من قبيل اضافة الجزاء الى الكل **له** لان في فعله اي فعل فخر البدين **له**  
 والنفي مقدم اي كلمة التوحيد التي هي اصل التكبير والتسبيح **له** بل منشورة

سبب صفة الصلوة



اي بسوطه **قوله** يجوز ان يتبدل الى الشجرة بما يدل على خفض السجدة ولا يتحقق  
 الدعاء **قوله** وحقيقة المشاهدة في المقارنة قال في المصنف والمقارنة على  
 قوله كفارة حركة الحائض والاصح ان قيل كيف يكون هذا الحركة الحائض و  
 الاصح ولا بد من استماع المصنف صوت الامام في ابتداء تلفظ حتى يتبين  
 اياه فيعلم ان يكون ابتداء الامام قبل ابتداء المصنف فقلت بكيفية مقتضى الكلام  
 والتشبيه للمصنف **قوله** شرط عندنا قال في الحدادى الشرحية شرط  
 عندنا وفرض عندنا فيكون هذا مخالفا للكتاب لا يقال لا يلزم من التوبة  
 الركنية حتى يكون مخالفا لانقول هذا لا يندفع مخالفة لاطلاق قوله  
 شرط عندنا فان المتبادر منه ان يكون شرط عندنا جهة ايضا فان قيل كيف  
 لا يلزم الركنية والفرض فرض داخل والباب ان القول قد يكون بين الايجاب  
 على وجه الشرطية على وجه شرطية كغرضية تقدم القراءة على الركوع  
 وتقدم الركوع على السجود ومثل هذا لا يكون ركنا **قوله** القيام في الفرض  
 وقد القيام ان يكون بحيث اذا امر به لا ينال ركنية كذا في الحدادى  
**قوله** اي لا يقيم الى الشاء لا يقال هذا باق في قوله فان غمز اذا غمز عن التكبير  
 فان مقتضى الاول تقديم الشاء على قوله انه وجبت **قوله** ومقتضى الثالث  
 ما اقره لاننا نقول قد يكون الضم بالقديم بان يذكر المضموم قبل المضموم  
 اليه وان كان الشايح المتبادر ما يكون بالتأخير **قوله** لانه انشئ حال تقديمه  
 هذا في حاله عدم حر الامام ظاهر اما لو كان السجود في حاله حر الامام فالظاهر  
 ان باق به اذا قام الى قضاء ما سبق على ما ذكره في بيان حيث اذا اوردك  
 الامام في الفواة التي يجهر فيها لا ياتى بالشاء فاذا قام الى قضاء ما سبق  
 ياتى بالشاء ويستغفر الفواة والزيادة عليه خبر الواحد لم يجوز لا يقال  
 بل هو خبر مشهور تلقته الامة بايقول فيجوز الزيادة بمثل لاننا نقول علم  
 تقدير الشاء انما يجوز الزيادة اذا كان حكما اما اذا كان حثما فلا وهذا  
 محتمل لان من لم يذكر لنفسه الجواز مثل لاصولة الابطور ويذكر لنفسه الفضل  
 مثل لاصولة طار المسجد الا في المسجد والاصولة الا في سواك **قوله**

حتى يوحى الى العاقبة بتركها دون التسوية فتذكر ذلك وفي الحدادى لقراء  
 في الركعة الاولى او الثانية الفاكة وسماها التوبة فتذكر ذلك  
 في الركوع او بعد ركوعه قبل ان يسجد فانه يعوض ويقراء التوبة  
 ثم ركع وعليه السهو وكذا اذا قرأ التوبة وسماها الفاكة فانه  
 يعود ويقراء الفاكة ويعيد التوبة ويعيد الركوع وعليه السهو ولو  
 تذكر في الاخرين انه يسماها عن الفاكة في الاولين فانه يقضيها  
 في الاخرين لان الاخرين محل الفاكة فاذا قرأها فيها كانت عن  
 نفسها ولا يكون قضاء الاولين ولا يؤمر بقراءتها مرة لان قرائتها  
 مرتين غير مشروع ولو تذكر في الاخرين انه يسماها التوبة في الاول  
 فخطية ان يقضيها في الاخرين لان الاولين ليس محل لقراءة التوبة  
 انتهى وما ذكره يعلم ما في قول الشرح من مخالفة مقتضى **قوله** طوال المفضل  
 الطوال كسرة الطاء جمع طويل والمفضل بفتح الصاد السبع السبع سبعة  
 لكثرة فضله وهو من سورة محمد صلى الله عليه وسلم وقيل من سورة الكهف  
 وقيل من سورة ق الا ان القرآن كذا في الكافي فتأمل الشارح من الجراح طوال  
 المفضل اما بتقديم المفضل الى آخر الجراحات فيكون اول الطوال سورة  
 ق او بالتوازي رواية ثم رواية صاحب الكافي وكذا الكلام فيما ذكر  
 صاحب الوقاية ايضا **قوله** ويكمل الواجب سنة انما ويكمل السنة ادب  
 كذا في الحدادى الا عند رفع راسه من الركوع فانه كان يسمع او يحس نفسه  
 عنده ورفع يديه وركبته الى ما بين وركه وما يقال من التسلي **قوله**  
 ويديه خذاه اذنيه لوقال ويده خذاه اذنيه لكان سلم من التكرار لان  
 وضع اليد فمما قبل مرة فلو كان منصوبا معطوفا على وجهه يصير تكرارا  
 وكانه تبع في ذلك لفظ المفضل بن الفضل من دلائل رضى الله عنه **قوله**  
 قدم الانف على الجبهة لقوله من الارض ويكمل ان يكون التقديم للاهتمام  
 لان في جواز السجدة بالانف خفاء بالنسبة الى الارض الجبهة لان المتعارف  
 في السجدة من الجبهة على الارض كما يدل عليه اختلاف الآراء **قوله**



قول صاحب الكفر وكره ما جازها منظر فيه لكن تعديل صواب اللفظ كراهة  
 السجدة بالانف وحده بقوله والكراهة لتترك الاطراف في غير العبادة  
 يقع الطرفين **قوله** بل القوم من الامثال **قوله** وقيل اذا زلت جبهة  
 الارض جواب هذا الشرط قوله طاز عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لا يخفى ما فيه من  
 التساهل فان مجرد الزوال عن الارض لا يحصل السجدة بل لابد من الوضع  
 ثانيا **قوله** وقيل الاولى اشارة الى انه وقبل الامر الاول في آخر سورة  
 اقراء السجدة الاولى والامر الثاني وهو اقرب الى الله تعالى كذا ذهب الى ذلك  
 مستدل بفعل الرسول ولنا حديث انه هبته رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم كان ينهض في الصلوة على سرور قدمه وما رواه في غير ذلك على حاله  
 الكبر ولان هذه سجدة استراحة والصلوة ما وضعت لها الا بقاء لو كان  
 الاستراحة جارية عن وضع الصلوة لما جاز النقل فاعدا واما كراهة  
 الترويح كما مشروعة في الزواجر لانتهاج فروع بني ما وضع الصلوة  
 عليها وبني ما وضع على الصلوة كاجا عنها والكلام في الاول ترك السجدة  
 الثانية في غير الثانية المتأخيرة لان الحكم في ترك السجدة ايضا كذا  
 قال في التبرازي ترك سجدة من ذوات الاربع ولا يعلم فيها موضعها او علم  
 سجدة واحدة ويجوز **قوله** ويشهد عقيب السجدة فيلزم ثلث  
 شهادات تشهد مرفوع وشهد بعد قضاء السجدة وشهادة بعد  
 سجدة السهو **قوله** في سجدة السهو لتأخير الركن عن تحريك كاهله كجبة  
 اي دعاء ما لك من ملك في غير الادعية بتخفيف الياء فيكون الوجه  
 الاول وهو كونها بمعنى الرحمة بالنظر الى الله تعالى وهذا بالنظر الى العباد  
**قوله** وما سوى وضع الرجلين الى سجدة السجدة وكان المناسب ان يشر  
 وضع الرجلين على قوله وتعني الاولين الا انه قد تم لاحتمال الفرضية  
 فيه على ما سيجي **قوله** والقومة والجلوس بعد الركوع والسجدة **قوله**  
 وقيل هو موقوف على قوله قد ما يؤدى فيه ركن فهو بمنزلة ان يقال  
 قد ما يؤدى فيه ركن او قد يقرأ فيه هو فيكون من قبيل قولهم

علمها شيئا وما يارد **قوله** والتمام لا يكون الا بالانتماء الى الالف والافعال  
 الاختيارية وكذا قوله وهذا انما يعلم بيان ان الشارع الى الانتماء في الالف والافعال  
 الشرعية انما بيان الشارع ولو قال لان العقود من تمام الصلوة الموقوفة  
 بيان ان الشارع وتمام الفرض يكون فرضا كان احضر **قوله** اما اذا بين  
 المحل به اي ثبوت فرضية العقود **قوله** انما هو بالانتماء في فرضية  
 الصلوة كقوله ثبوت اتمام الصلوة والصلوة تحتاج الى الالف فبين  
 بحر الواحد **قوله** كما مر اي في ثبوت تكرار السجدة مع ان الامر في الركوع  
 وسجدة الابدل عما التكرار وهذا اوله فافضل ودعا النفس لعزل  
 مراده ايضا الدعاء لنفسه على وجه النية وهو الدعاء له وطبع المسلمين  
 عنه **قوله** منه ان يقال لم يقل مثل ان يقول كما قال في اختصاره كذا كذا  
 يتوهم انه ليس من المروءة **قوله** ان كل ما لا يحيل سؤله حتى لو قال  
 اللهم ازرقني من عافيا وقتاها وفوزها وعدسا لا يفد ولو قال  
 اللهم ازرقني بقلا وقتاها وفوزها وعدسا ويصلا يفد كذا في الحديث  
**قوله** اذا لم يقعد اي قبل صدق الفقد **قوله** ولكن المراء تنور ركن  
 اشارة الى ان قوله والمرأة عطف على ضمير لكنه كذا فيما نقل عنه  
 والاولى ان يحل المرأة مرفوعة على الابتداء به لان في عطفها على  
 ضمير لكن ركني احدهما ان عطفها عليه يوم مقابل التورك  
 بتلك الزيادة فانه اذا قيل اكرم مني القدم لكن زيد اضربني وعمرها  
 يتبادر منه عدم صدق الضرب من عمره والثانية ان لكن في قوله  
 وهي الاولى كما استدركت في معنى التشبيه فهو يقتضيه ان يكون  
 ما في ضمير لكن غير موجود في العقود السابقة فتناقض قوله فيهما في  
 العقدتين قد مر **قوله** ووجدت في الاخرين صحة الصلوة فيكون  
 القراءة جزءا ماديا لا مع صوري مخصوص **قوله** على هذا المثال وهي  
 قوله صلى الله عليه وسلم قبل القيام **قوله** مع ان الاول علم مرتبة من الثانية  
 وفيه انه كان المناسب ان يقول مع ان الثاني اعلم مرتبة من الاول



فان المراد بالنقص نقص القرآن منها واما محل الاول في قوله صلى الله عليه وسلم  
على الاولوية في الاتصال بان يكون سجدة واحدة في ثبوت السجدة و  
فعل الرسول في عاتقنا بالنسبة اليه فتعريفه لا يخفى **قوله** بما ذكرنا  
من قوله لان الشرح لم يبين له محله **قوله** فالف لما خرج به من ارجاء الهداية  
فان قيل صرح صدر الشريعة بها بالرد على شرح الهداية فلا احتياج عليه  
بانه فالف لما صرح به بشرح الهداية غير مناسب قلنا مراده انه فالف  
لهم ولما معهم على ما عرفت فاسبق اقول مستعينا بالله تعالى الذي يؤيد كلام  
صدر الشريعة امير المؤمنين الاول قول الفقهاء في باب السجود له بعد سلام  
واحد سجدة ان اذ اقمتم ركنا او اقمتم الظاهر يدل على ان يجوز تقديم الركن  
مطلقا بسجدة السجود لا الفاد والفقهاء قولهم ان هذا الباب فرائض  
الصلوة سنة الجهر والقيام والفاضة والركوع والسجود والعقود في الصلوة  
وما سوى ذلك فهو سنة اطلق السنة فيها واجبات كفاضة الفاضلة  
وضم السجود اليها وحكم اعمالات الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال والعقود  
الاولى وقراءة التشهد في العقود الاخرة والقنوت في الوتر وتكبير العبد  
ولله فيما يجده والخالف فيما يخالف فيه ولهذا يجب سجدة في السجود بركن  
وسميتها سنة في الكتاب لما ان وجوبها ثبت بالسنة انتهى ملخصا فان من غلط  
الى ان ياتي كلامه حكم بان مراده بما شرع مكررا اما كان مكررا في مجموع الصلوة  
لا في ركعة واحدة والتكرار فيها مخصوص من الافعال حيث قال فيما شرع مكررا  
من الافعال ثم ان صاحب الكفاية قال فيها اما ترتيب القيام على الركوع و  
ترتيب الركوع على السجود فمخالف لان الصلوة لا يوجد الا بذلك وقال في باب  
سجدة السجود لا يجب الا بركن الواجب وعدم تقديم الركن بان يركع قبل السجود  
او يسجد قبل ان يركع فلا بد من التوفيق في كلامه اما جمل على الروايتين او  
يحمل قوله في سجدة السجود على العود الى ترتيب الركن بعد تغيير التقديم و  
التأخير فانه اذا ركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع فعاد الى الفاضلة ثم ركع  
او عاد الركوع ثم سجدة لا يفيد صلوة من يجب سجدة السجود في صورة مخصوصا

الى بني الركوع والفاضة **قوله** في تكبير الافتتاح قد مر انه ليس بركن قد عرفت  
قبيل هذا القول ان صاحب الهداية يصرح بغيره فيها وعندها مع سائر الاركان  
ليس بركن ودليل من قال بعدم ركنها ان الصلوة شريفة للتعبد والتذلل  
وذلك القيام والركوع والسجود دون العقود الاخرة وقد عرفت فيما  
سبق ان تمام الصلوة بما روى عن ابن مسعود ولا شك ان تمام  
الشيء هو تمام ذلك الشيء **قوله** لا يقبل فك الترتيب لخصم ان يقول يقبل ذلك  
بالنية فانه اذا تكبر بعد الركوع ونوى ان تكبيرة الافتتاح وبعد قبل السجدة  
ونوى ان العقود الاخرة بوجوه فك الترتيب لا حاجة الى **قوله** الصلوة بالنية  
بالفارسية لاف دون والشعف بالفتحين والعين المهملة الحية وكذا  
بالجوز **قوله** لما روي من الصلوة بغيره في الحديث وذكر في التحفة لو اقتدى  
الشافعية بقوله السلام قبل قوله عليكم لا يجر دافلا وهو قول العامة قبل  
لا يخرج من الصلوة الا بالتسليم وفي رواية عنه بعد الامام والوقوف بينه  
وبين الجومة ان مقابلة السلام ساعة المداومة عنها وبقاؤه في حوزة الصلوة  
اي في المداومة **قوله** لا يتوكل الى الفرض الا بالنية لا يقال ان ترك الصلوة والفراغ  
منها كما ذكره لا ينافي ان يكون من فرائض تلك الصلوة والقيام على الجومة  
ليس غائب عن لو عاز ان يكون من فرائض الصلوة كان من فرائض الصلوة  
الائتية لانها الموقوفة عليه مع انه لم يقبل به احد لانا نقول لما روي من الصلوة  
خروج عن عهدتها فكما ان اداء الدين والمداومة عن عهدتها يكون من واجبات  
الدين كذلك المداومة في الصلوة يكون من واجبات الصلوة **قوله** فيقول  
السلام عليكم ورحمة الله وفي الحديث ولا يقول بركته كذا في الخطب والسنة  
ان يكون الثانية افضل من الاولى فان قال السلام عليكم ولم يرد عليه اجزاء  
وان قال سلام عليكم ولم يكن آتيا بالسنة وكذا لو قال عليكم السلام و  
يكبر له ذلك وفيه ايضا ان من اوقف بالصلوة فكان غاب عن الناس لا  
يكلمهم ولا يكلمونه ومنه الفراغ كانه رجع اليهم **قوله** اي بالتسليم و  
المراد بطلبها عما مر فيما سبق من قوله ناديا بطلب السلام عليكم قال



للملك الشهيد يتوب بالتسليمين جميع المؤمنين والمؤمنات ومن شارك  
 والاول الصبح لان الظلمة حظ الظلمة ولا ان يقول الصلوة في الغيب  
 للحديث المشهور فليحل على التغليب في الاضمار في القلب الاول **قوله** اذ ليس  
 معهم سواهم اي ليس معه في الصلوة فلا بد من طهارة ولا يكون شريكا  
 له في الصلوة لانه بمنزلة الغائب في ذلك المجلس ثم انه لا يمتنع من المظنة وحده  
 من عينة بكتب طهارة وافرغ بمساره بكتب السجدة وافرغ عن امامه بيقين  
 بطرقات وافرغ ورائه بدفع عنه الكار وافرغ عن ناصيته بكتب ما يصل على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وفي سكون ملكا وقبل اكثر كذا في الحديث **قوله** والى  
 جرحه في خود لا يفرج لظلمة الرملة وكسرها وسكون الجيم والراء الرملة بالفتح  
 كسار مردع وفي بعض النسخ بالراء المعجمة بمعنى مقبول الازار والاول اظهر  
**قوله** بقدر ما يجوز به الصلوة لو اقتصر الى لا بد منه فانه لو استمر بادن الآية  
 في موضع الجرح او جرح في موضع الامر لا يلزم ترك الواجب **قوله** لانه مع كونه ليس  
 من افعال الصلوة لو اقتصر على فعله لانه لو كان بغيره بغيره لكان حسن  
 لاني قوته لانه ايضا كذا في لانه ايضا ثا ثور متوارث من جهة  
 الخافه فيه **قوله** ويجزى الصلوة الجيرة اي في اول العائنين فان عاده اهما  
 لا يجوز للمنفرد الا التزاورح فانما وان جازت للمنفرد الا ان الفضل فيها  
 ايضا ان يودى مع الجماعة **قوله** فقصا ما بعد طلوع الشمس لم يقبل بعد طلوع  
 الفجر وان كانت العشاء فائت في الوقتين اشعار بان الاعتبار لو كان  
 لا وقت القضا بالجهر لا يستحب بعد طلوع الفجر لانه الامر يشبه على الناس  
 هل صلوة الفجر او غيرها كذا في فوائد لطامع الصغير **قوله** لان الحكم انما ينشأ  
 اذا كان الاجتماع على حكم السببية في المذكورين الخصم ان يقول كلنا مبني  
 على الاستقراء ولم يجد الجهر بكتب استقراء الاتي بدين الموضعين وهذا  
 بمنزلة الاجتماع على الحكم وهذا القول على مثل هذا الاستقراء غير بعيد **قوله**  
 محقق ما يفهم من الحديث وهو كون صلوته على من في الهيئة مستدعية لصلوة  
 صفوف الملائكة **قوله** فينبغي ان يكون الجهر في قضاء المنفرد الجهرية ايضا فخر

فصل الامام

بدلالة الحديث وقبالة على هذا التقدير لا يكون الى الاطاح احتياجا  
 فتدبر **قوله** لانه بغيره فاتحه في الاخرين هو ولو قيل لان قراءة الفاتحة  
 في الاخر بقدر مقامها لانها بمنزلة واجبة فيها بغيره بغيره عن الواجبة  
 لكان اظهر **قوله** نطال اولي الفجر من الاطالة وفي بعض النسخ نطاول  
 الصبح الاول **قوله** والحالة الثانية على الاولى بكرة اي في الفرائض واما  
 في السنن والنوافل فلا يكره كذا في الفناوي وهذا كله ايضا اذا كان  
 اتماما واما اذا كان منفردا قراءا ماشا ولو كرر به في التطوع لا يكره  
 وفي الفرائض يكره كذا في الحديث **قوله** سوى الفاتحة هذا الاشياء منه كونه  
 في الكافي بل يستحب ولا يقال الاستماع والانصات للتدبر والتذكر  
 وهو انما يحصل في صلوة الجهر واما في الخافه فلا فائز في الاستماع لانا نقول  
 لانصات لسقوط القولية لانه قراءة الامام جعلت كقراءة رجل الاستماع  
 هكذا قيل فيكون ذكر الاستماع لبيان فائز الانصات في بعض المواضع  
 لا كونه مقصودا بالذات فتدبر **قوله** وان قراء الامام اية ترغيب اقا  
 ان كان المصلح منفردا ان كان في التطوع فيحسن له الدعاء طبع خريفه  
 قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل فامر بآية فيها ذكر الجنة  
 الاوقف وسأل الله الجنة وامر بآية فيها ذكر النار الاوقف ونحوه  
 من التاثير **قوله** لانه يقتضي ان يكون الانصات واجبا قبل الخطة بل يقتضي  
 ان يكون الانصات قبل الخطة اشد وجوبا عما هو مقتضي ان الوصلية  
 هذا اذا كان خطيبا معطوفا على ما هو شأن ما هو شأن ما هو شأن عليه ان الوصلية  
 على معنى لا يقرأ المأتم بل يستمع حال كون امامه قاريا بآية ترغيب او  
 حال كونه خطيبا او مصليا وكان الزلعي انما راي هذا المعنى بقوله  
 ان ظاهر قوله او خطيب معطوف على فلا يلزم ذلك السؤال ولا يحتاج في  
 دفعه الا ما ذكره انما راجع من التقديم نعم بلزم تعميم المأتم الى من  
 من شأنه ان يؤتم او الى من هو في حكم المأتم فان سماع الخطة و  
 ان لم يكن مؤتما ببعض الا انه بمنزلة المأتم لقيام الخطة مقام ركعتين



من النظر في العلم وانما قدم العلم في الحديث وهو قوله القوم اقرؤهم الكتاب  
التي تقرأ فان كل واحد في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة لانهم كانوا يتعلمون  
القرآن في ذلك الوقت باكمل ما روى ابني عمر انه حفظ سورة البقرة  
في اثني عشر سنة فالاقرأ فيهم يكون اعلم **قوله** فالتسوية بها الى اكثرهم  
صلوة ما يتبين ان الظاهر ان تفسير قوله الحسن وجهها صراحة على ما هو اللابح  
سبب الكلام فان حسنة ظني واكثرية السن اذا كانتا من جنس  
فالتسوية يكون وجهها الوجه ايضا فوجه فان حسن الظن دليل حسن  
الظن على ما قالوا بغير ما في البرازية من انه اذا استويا فافهم وجهها  
وما في شرح الكل الذين من ان المستحق في التقديم ان يكون افضل القوم  
قراءة وعلم وصلا ونسبا وخلفا وخلفا على ان الاكثر صلوة في التبع  
يكون داخلا في الاول فلا يحتاج الى ذكره ان كان المراد بالوجه الصلاح  
والنفوس على ما هو المشهور **قوله** وان استويا فافهم فان القوة امر مشروع  
وجازع سنون **قوله** على استيعاب الوضوء على استيعاب أعضاء الوضوء **قوله**  
جماعة النساء وحقق وفي النهاية ان في صلوة الجماعة لا يكره لهن الجماعة  
ويقوم الامام وسطا بين والفرق ان في الاول لم يترك السنة وفي الثانية  
ترك الفوض والاول هو وفيه ان اللازم من هذا التعليل عدم  
جواز صلوة الجماعة مفردة او فيه ثلث **قوله** فقيام الامام وسطا للصف بان كان  
الستين لا غير لان كل من صلح فيه بين فهو وسطا بالتكون وكل موضع  
لا يصلح فيه بين فهو وسطا بخبرك الستين كذا في الحديث **قوله** وهو مكره  
لانه لم يحل به رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلابة **قوله** هو ايضا مكره  
في صحيح لانه نوع اظهر من ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بسترته في قوله تعالى ولا يبين  
زينة بين وامانة لظني المشكل للنساء جائزة الا انه بتقديم ولا يقدم  
وسطا للصف حتى لا يفسد صلوة الجماعة بطرازا ان يكون الامام امرأة  
والفتنة رجلا وصلوة الامام نامة لانه يصلي صلوة نفسه وصلوة الفتنة  
فاسد كذا قالوا **قوله** ووسطا بينهم الشيوخ بالشيخين البجعة والباء

الموقف المفتوحين بالفاتحة ارز من عندك شين بجاء **قوله** ولبيان  
البيان بفتح طيم وتشديد الصوا فلا يكره في كان الفتوى اليوم على الكرامة  
في كل صلوة كظهور الفاء **قوله** فيقف الواضع عني عني ان كان قبل الشروع في  
الصلوة فظاهر وان كان بعد فمشر بهم طيب ابن عباس رضي الله عنهما  
لهما **قوله** وعن محمد ان بعض اصحابه عثرت عقب الامام اي لو فرض خطا  
مستقيما من عقب الامام الى جانب الفتنة بلاني رؤس اصحابه فيكون التقييد  
عليه مقارن قدم واحد واقا الصبي فالتسوية بالتسوية واما افتداء الصبي بالصبي  
فجاء لان الصلوة مستحقة **قوله** اد القارة فرض في ركعات النفل اي فرضية  
القارة في جميع الركعات خصوصية بالنفل فان في الفوض لا يكون القراءة  
فرضية الا في الشفع الاول فحينما يكره فيه يكون اقتداء المتفضل بالتفضل  
في قراءة الشفع الاخير ولو كان المسبوقا فان صلوة المسبوق يكون  
مقبولة اي الذي يصلي بعد سلام الامام يكون بمنزلة الشفع الاول في فرضية  
القارة فيه فالشفع الذي صلوه مع الامام يكون القارة فيه خلافا في وجوب  
المسبوق المسبوق ايضا فلو لم يكره في تركه على ما سبق في قوله لا يكره بصر  
فيما في حق من الفتنة فظاهر دانه كلام مستغن عنه اد المقصود قد تم قبله  
**قوله** لان القارة وجبت في كل صلوة حقيقة او تقدير فيكون قدره انها  
على القارة تقدير **قوله** اي بقوله بني الباقون اي الباقون العاقلون  
ولكنه المتفق بالاول لان تميز الرجل من الصبيان به **قوله** قد ركن مكانا  
في اكثر الشفع فلا بد منها في تقديره معنى الشرط يكون قوله في صلوة  
جوابا الى لو طارئة او كرامة طارئة لكن قوله فيها بعد ذلك لفظها  
لو طارئة مخرج في سقوط كلامه لو من فم التام **قوله** والمراد كونها من اجل  
الشهوة الى المراد من كونها قابلة للجماع كونها من اجل الشهوة والصغيرة  
والجذوة ليست من اهلها فلا بد ما اورد به بعض الحنبلين على قوله  
صريحه اي ان وصلت على جنب امرأة مشاة به من انه ترك ذكر  
الحافله مع ان طارئة لا تحسد اذ هي من رتبة في معنوم المشتات

ري



على ما تبه عليه الشرح **قوله** وقد يكون حكمه في الاتي الموقوف بين المذكر و  
 الاتي على ما سيجي ان المذكر من ادرك الامام في الركعة الاولى واتم الصلوة  
 والاتى هو الذي ادرك الامام في الركعة الثانية فقام ثم استيقظ قبل سلام الامام  
 مثلا لو اقتدى رجل وامرأة بامام فاحدنا وتوضأ ثم جاء او فصرح الامام فقاما  
 ليقتضيا في اذنة فصرح صوته بوجوب المشرقة فخرجه واداء لان لهما اما فيما  
 يقضيان فغير او لهما الا بقران ولا يجزئ للمسلم ولو كانا مسوقين والمسلم  
 جالسا لم يفسد صلاته لان الصلوة وان كانت مشرقة فخرجه لكنها ليست بمشرقة  
 اداء لانه لا امام لها فيكون به لا حقيقة ولا تقدير او لهما بقران وسجدان  
 للمسلم **قوله** ولهما لم يقبل بغير ما ذكرنا من الخائل اتم في الطيفي والكمي واليوسف  
 من قبل اذنه ولهما لم يذكر مستقلا **قوله** وادناه الى ادنا الفضة المغيرة شرعا  
 وذكر الضمير لكونا عبارة عن قدر يقوم فيه شخص فلو كانت المرأة على الظلة و  
 الرجل على الظلة بضم الظا المحي بالفا ريسا بيان وفي الحديث لو كانت المرأة  
 على الظلة ورجل تحتها اسفل منها ان كان يجازي الرجل منها شيئا يفسد صلاته  
 ونقص في قضاو فاضحي ان انظر اذ يقصر ان يجازي عضو منها هو قدمها  
 لا غير فان خاذات غير قدمها شيئا من الرجل لا يوجب بطلان صلاته انتهى ولا يخفى  
 ان ما اخره فاضحي اقرب اخبارهم في التقديم على الامام والتأخير عنه موضع عدم  
 فالانسيب في الخاذاة ايضا ان يكون كذلك والظاهر ان من اعتبر الكعب الساق فخره  
 ايضا هذا المعنى فلو كانت المرأة طويلة فاستوى راسها مع راس الرجل في حال  
 السجود وقدمها خلف قدم الرجل حال القيام لا يلزم الخاذاة على هذا القول و  
 بالظن ان كان عليه منع الخاذاة وجوب تأخير النساء عما ذكرناه فوجه هذا القول  
 ظاهر ولم يمتد فساد صفة الرجل اذا كانت المرأة في صف مقدم على الرجل وان لم يوجه  
 الخاذاة وان كانت رزم تشوش صلوة الرجل بناء على النظر بشروط فوجه  
 القول الآخر وهو منع الخاذاة من عضو لا على التعيين يكون ظاهر ويؤيد اشتراط  
 كون المرأة مشناه هذا القول والاصل هو ما يعني ان لم يتوافقا منها لا يفسد  
 الاصلونها ولا يفسد صلاته من يجازيها لعدم الاشتراك في الصلوة **قوله**

وتختتم قدامهم **قوله** او طريق الى تختهم **قوله** او طريقا حيث اذا فرض خط تقسيم  
 في موضع قد في المصاح الى جانب الكف يكون تلك النساء او الطريق قد ام ذلك  
 لظن ان النسبة اليه يوقوف السجدة الوقوف جعفر وهو يفتح الراة الممل  
**قوله** يخرج من العجلة العجلة بالفتحي بن ما يقال لها بالفارسية  
 كرودين وقد ما يمكن الاضططاف الى لا يمنع الاقنية قد ما يفتح صفوف  
 الصحرى **قوله** فضاء واسعا الى فضاء واسع وفي بعض النسخ فضاء او شارع  
 وفي قضاو في الخاكان هو الاول لا يصح اقتداؤه بالسجدة الى اقتداؤه بامام  
 في السجدة فهو قبل ذكر الطل واردة الحال او الثالثة الى بان ادركه في الركعة  
 الرابعة لا بالخاذاة الى لا يفسد صلاته المسبوق بالخاذاة المرأة لعدم الاشتراك  
 في الصلوة **قوله** حتى لا يؤتم من التاميم في التأذين الا انه في كتب من التفعيل  
 لم يوجب هذا المعنى غير مانع للبناء في النهاية انما لا يجوز له البناء في اللوح  
 الخارج من بدنه الموصية للوضوء والغسل كما سيظهر بعد صحيفة بقره وما به  
 الى مانع البناء والظاهر **قوله** يستخلف خبر لقول امام وكيفية الاختلاف  
 ان يخرج من باب الحراب فان كان للليفة لم يعلم على الامام يشير باصبع اذا  
 كان قد بقي ركعة او باصبعين ان كان البتار كعين وسجدة التلاوة بضم  
 الصوة على جهته ولسان وسجدة السهو على قلبه وقبل يقول راسه يمينا  
 وشمالا كذا في بعض حواشي الهداية ولكن الظاهر ان في سجدة السهو يشير بالاصبع  
 جهة ايضا بعد شارة الى قلبه حتى لو ادركت الامام فان كان معه رجل واحد  
 كان اماما نوى الامة اولم يتوقف كان الامام اولم يفتح قدمه الامام اولم يفتح  
 على ما سيجي بعد صلوة التويم دون الامام كذا في الكافي ذكره في آخر الباب كذا  
 فيما نقل عنه **قوله** ريتا في محمد وفيما الاصل يدان بالفارسية كوز شيت شدن  
 بوجه انه رغب الرغاف الدم يخرج من الانف يقال رغب منه باب نصر  
 ينصر عنه الظنون الى ظنون ترك الادب من السجدة الى اذا طوى في سجدة  
 وبين ما بقي على ما مضى اي بين ما بقي على ما ادنى او يعود الى مكانه فان قلت  
 متى عاد الى السجدة يعني انفسه صلاته لانه منى من غير ضرورة قلت المشي

باب في الصلوة



من حرر الصلوة فلا ريب في جوازها في الصلاة

وان وجد حصة الماء لم يوجد حكمه لان ومة الصلوة جعل الماكن مكان واحد  
بدليل ان من صلى على الرأية مثلاً وتلا آية السجدة مراراً والراية يسير بكيفية سحر  
واحدة فحقاً رأياً فان قلت المقتضى في حكم الآتي والآتي فيما يقضي كالذي  
ظف الامام واذا كان بينه وبين امامه ما يمنع الاقامة من طريق او حائل لا يجوز  
صلو الآتي فينبغي ان لا يجوز للشاذ ان يصلي في موضع وضوءه قلت هو كالأتي و  
لكن الامام قد يخرج من الصلوة والآتي وان لم يخرج امامه عاده ولو صلى في موضع  
وضوءه فسد صلوة الآتي ان يكون موضع وضوءه مما يجوز فيه الاقامة به ثم اذا عاد  
قبل فراغ الامام فانه ينبغي له ان يستقل او لا يقض ما سبقه الامام في حال شغل  
بالوضوء بخلافه لانه لا آتي ولو لم يستقل وتابعه او لا ثم يقض ما سبقه بعد تسليم  
الامام جازت لان الترتيب بين افعال الصلوة ليس شرطاً عندنا وان لم يسبق  
معطوف عما قبله من حيث فانه منه يضمن اليهم من الاناء متمم للمناف ولكن  
يقطع في اوانه وهو الوجه **والكلام في معناه ان معنى السلام** وكذا الماروج  
اي الكلام الماروج في السجدة **بان نام في صلوة** نعم لا ينقض الوضوء لا يقال  
هنا قيد لا حاجة اليه فانه اذا نام وما ينقض الوضوء فالمبطل البناء هو الكلام  
ايضاً لان النوم من غير عمد لا يكون مبطلا للبناء مطلقاً لا تقول نعم الا انه اذا  
قارن بنوم ينقض الوضوء يتوهم ان مبطله ليس الا بسلام فقط بل بخلافه هذا النوم  
فلم يخرج من افعال بومالا ينقض الوضوء حتى يظهر استقلاله في الانطال **ارصاة**  
بول كنه هذا اذا لم يكن له ثوب آخر واذا كان الثوب من الثوب وبستر عورته بالشوب  
الآتي ومضى صلوة كذا في الماردي **وسبيل الشجرة** وانما كان سبيل الشجرة مانعاً  
دون سبيل الرخا لان سبيل الشجرة ينذر خلاف الرخا فلا يكون في موضع  
ماورد اليه من موضع عليه ما سواه واما الصفة فلان في معنى الكلام بل على شخص  
من الكلام عند المناجاة ولهذا ينقض الوضوء **ادى** ركناً من طهرته ان لم يطهر  
والمنشئ الا انه تركه لظهوره من الشاة الآتي **فقد** بظهوره في الصلوة ولو قال  
فيها لظهوره الطلب الشرع بالحكم كان ثم وفي الرخا في ان ينبغي  
البس وبسني اذا لم يكن عند ماء اخر وقال الكرخ لا ينبغي الاستقاء من البس

لا يقال

لا يقال يؤيد قول الكرخي ما قالوا وان حمل الاناء الى موضع صلوة ان كان حمله بغير حجة  
حازله البناء وان طاء الاناء وحمله بيدين لا ينبغي لانه صريح في ان الفعل الكرخي مبطل  
للبناء لا تقول الفوج بينهما طاقان الاستقاء عند عدم ماء اخر فعمل لا بد منه  
بكل حال عمل الاناء باليدين فمعتبر **الا** اذا كان قابلاً على حمله كان ثمة اي اذا  
وجد في المصنع ثانياً كالصواع والطنابية هذا بناء على ان الطاية غير الصواع  
على ما مر واما البيت والدار الصغير فالظاهر انها في حكم المسجد ثم ان كون الماروج  
في المسجد وقام في حكمه شرطان منع انعام الصلوة اذا كان رجوعه في الصلوة على  
سبيل الاستقبال واما اذا كان على سبيل الرجوع فيمكن طليانه اقتضى الصلوة  
بغير وضوء فانهم ثبتوا انه على وضوء فانه فسد صلوة وان لم يخرج في حجر  
**قوله** فرائض المقتضى المتوضي الماء ولهذا عرف تلك العبارة ولو قال و  
فرض المتوضي المقتضى بالميتيم كان انساب المعبر بها ايضا القدر لا الروية  
فقط وكان الشارح فيه غير يقول الزبيعي لو كان متوضي يصح خلف ميتة فرائض  
المقتضى ولكنه ليس على الاخر ارفان كلامه هنا مبني على نقل كلام المصنف  
من قوله وتقييد بالميتيم **فقد** ونزع الكاح طرفة عين يسير  
كانهم لم يزلوا العمل القليل منزلة الصنع تحتل والآل القليل والكثير سواء  
في كونه امر مسبقاً بالقصد والاخبار فان آخر صلوة قوي لا مكان الاداء جاء  
**قوله** ودفع الوقت العصر في الجمعة قبل فيه طاعة اتفاق فان ظلم في الظاهر ايضا  
كذلك عما نقل من المحرقة ثم ان هذه المسئلة مبني على ما روي عن ابي حنيفة  
ان الماروج والدخول يكون ظل الشيء مثله كما هو من بهما حتى يتحقق الظل فيهما  
واما اعتبار العقود بعد ما قوتة التردد لئلا يصير ظل الشيء مثلية فتعبد لا يخفى  
بعدم **لا** مكان الانعام بالسمامة لان المنافي للاداء وجد في حق الامام  
لاني المقتضى **اخر** راعى مكث الى انقطاع ثم توضاء وبني اي  
لواخر راعى فمكث الى انقطاع توضاء وبني ولا يلزم منه التأخير المانع  
للبناء **ما** بغير الصلوة وما يكره فيها ورده لم يقيد به في  
الماردي لو اشار برودة السلام برأيه او بيده او باصبعه لا يفسد صلوة

ياء







ان يذهب به فان هذا اعم من ان يكون له ثوب او لم يكن **ويفتلي**  
 معطوف على قوله او مكره **لانه امانه وخير للصلوة** وفي الهداية انه يكره  
 اذا كان طهرا ايضا وقبل لا يكره الصلوة ولكن يكره كونه في البيت ولا ت  
 تنزيه مكان الصلوة عما يمنع دخول الملائكة مستحب وان جبر بان هذا المعنى  
 يستعمل ما يكون تحت القدم ايضا فيكره منه كراهة الصلوة من حيث كونه في  
 البيت ايضا كذلك اذا كان في ترك هذا الاحتياط كراهة بترك كراهة  
 الصلوة في بيت فيه صورة لان الصلوة في بيت يجوز دخول الملائكة فيه اولى  
 واجتنب من غيره بلا حرج الى كراهة تنزيهه بالخص ومن الناس من كراهة لان  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد من يوبد النخل وكان يكف من المطر حتى كان النبي صلى الله عليه وسلم يسجد  
 في ماء وطبي واما عندنا فلا شيء بذلك لان العباس رضي الله عنه اول من ركن المسجد  
 طرايم وعمره زاد في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلافته ولان في تنزيهه  
 للناس في الطلوع فيه لانتظار الصلوة كذا في الحداد **اما العامة** فان  
 امكنه من الشرط مع فوائده وهو قوله فستر الرأس **بجوابه اما**  
 معصودة حال من ضم العامة **لانكوبه التكمير بالفارسي** وستر  
 جبين **لابني شفة الشفة** بضم الشين وستره القاف بالفارسي  
 يعني **باب الوتر والنوازل** وقد مر الوقوف بينهما في اول كتاب  
 الطهارة **وجب الفؤادة في جميع احياطا لان فيه احتمار النفلية و**  
**الفؤادة فرض في كل ركعة من النفل فيجب فيه احياطا** وفي الثالثة  
 قل هو الله احد لا يقال بينه وبين قوله فيما سبق لا يفصل بيني الركعتين  
 سورة او سورتي تدافع لانا نقول هو بالنظر الى الشفعين او هو  
 مخصوص بالفرائض العظيمة والوتر ليس منها ما ذكر في الكتاب **و**  
**وكلوا لك الشروع بالطاء المحبة** والعين المائلة للقصوع والذل كذا  
 في الصحاح **وتحذف بالجلد والال المائلتين بمعنى السرعة** بان  
 ضرب **والسرعة** فيكون المهرة للصيرورة في مثل اجنب  
 وقل رب اغفر وارحم واورد لفظه قل مع ان الطاء التثنية

لله تعالى **افقد للنظم الترتيب** الى ان فارقه الدنيا الى ان انقل منها **و**  
**والترجيح بقية الاولى** فان ابن مسعود رضي الله عنه من انشأ **فانه حاطر**  
**لحاطر بلحاظ المألمة والظلم المحبة المنع** وهو هنا نسخ تلاوة قنوت **و**  
**الداعي ان يركب بجوار الدعاء** من تركها فسد الصلوة الى ان ترك المتابعة **و**  
**شرع في بيان احوال النوازل** فان الله الامام ابو زيد النفل شرع بغير نقصان  
 يمكن في الفرض لان العبد وان علت رتبة لا يخلو عن تقصير حتى ان احد الوقد  
 ان يصح الفرض من غير تقصير لا يلام على ترك السنن **فمن سنة مؤكدة**  
 قدم سنة اخرى لانها قربة من الواجب حتى تجتنب على جاحدا الكفو وقيل ان  
 في ركعتي الفجر جاحض من الدنيا وما فيها وما يدرك على رفته قدر ما عار وبعث  
 عايشه رطم ان الصلوة وبقيته في الامم ركعتين فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة قسم الى  
 كل صلوة منها غير المغرب فانما وتر الفجار لان هذا الحديث يدل على ان ركعتي  
 الفجر نازلان منزلة الشفع الاخر من الفرض الرباعي فتدبر وعن ابن جعفر  
 انه قال اذا شئنا ان يعفونا الركعتان من الفرض ان صلى ركعتي السنة فانه  
 يصليهما ان ادركت اللعام في الشهر عند راحة ربه الله ولا يوسف ربه ولا  
 يتركها كذا في الحداد **وبالعكس** يخرج من هذا يدل على ان القرائة في الاربع  
 شليلة واحدة اكثر فضيلة مما هو خارج عن الاستيفاء **لانها لما كذا**  
 علمت ترك النفلية والاكسفاتح **حاشا** طول الصيام اولى من كثرة التهجرات  
 الركعتان بطول الصيام افضل من اربع ركعات بلا طول **فمن سنة** وخفية  
 المسجد هذا ان تابعا من المسجد اما اذا كان خارجا لا يصليها كما  
 لا يشن لاهل مكة طواف القدوم وقال بعضهم السنن خير من غيرها كذا في الحداد  
**و** واداء الفرض ينوبها في نيابة الفرض عن حجة المسجد مطلقا كلا  
 فاما ان اورد اقيمت الصلوة حين الدخول فانه وم قال اذا غمت الصلوة  
 فلا صلوة الا المكتوبة ولان حصول النجاة الصلوة المفوتة اغما ينصور  
 اذا اقيمت حين الدخول فان في سائر الاوقات ما يقابل عقيب الدخول  
 السنن غالبا او نقل المسئلة في الحداد ايضا كذا فان ثبت فليرجع



واجب في الاولين خبر بعد خبره يعني ان القراءة في فجي القضا بالالف  
تفريع على قوله لزم النفل اي في القضا بالفاء سواء فعل او غيره كالنفل  
يرى الماء وما يشبهه وكما مر اذا حاضرت في النطق بك القضا بخلاف النفل  
وقضى ركعتان معطوف على قوله ففرض ركعتين لو نقص فيهما ركعتان  
خفيفة في باب سجود السهو وهو ان النطق كما شرع ركعتين ثم جازعا  
ايضا فاذا ذكر القعدة وقام الى الشفع اثنتا عشرة ركعة ان جعل لكل صلوة  
واحدة وفي الواحدة من ذوات الاربع لم يفيض الا القعدة الاخيرة  
ويتنفل فاعدا في النهاية والتمني الزوايد فاضل يعني كذا في بعضها  
فاعد امه القعدة على القيام واختلف في كيفية القعدة وقيل بقعود  
يشار والمخار ان يقعد كما في الشهد ويتنفل ركبا وفي المتن اذا حصل  
بغير قائم لا يسير لا يجوز ولو صلى على رجل قائم لا يسير جاز ولا يشبه الحيوان  
الجدان وفي الوجيز اذا حصل الفرض في شيء محل على دابة وركن تحت  
الحمل خشية حتى صار خارجا عن المحل عليها فانه يجوز والمندور وما شرع  
ولو نذر صلوة ولم يقبل قائما او قاعدا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو  
باطل وقال بعضهم يلزم قايما لانها اكد من غيرها اكدية الرهرة افضل  
التاكيد لكل فاقول عليه منصوص حال من مضى يؤدبه  
جاز اخرى الفضيلة بالقاء والراء المحجة بمعنى ضم اي ضم الى الفاضل  
لانه المتوارث بمعنى الراء واللام في الخبر بغير الحصر الا ان يعمل من الملائكة  
للاجماع لا انعقاد الاجماع عليه الاقام رمضان اي الا التراويح  
على سبيل التذاع وهو الفارسي بايكه يكد دعوت كردن والمراد هنا  
الكثرة باب التذاع والصلوة بلقاء عزبة الواو الحال او هو معطوف  
على قوله ان النقص لا يحال كما انه ايضا معطوف على قوله الا الاصل  
فانما ان من شرع هذا بيان لعدم الشارع فيها واشارة الى ان  
اللام الدال على اسم الفاعل بمعنى الموصول لانها داخل القطع من  
الاخلاق اي السجدة مانعة للظن الكائن لا محال ان لم يسجد الركعة الاولى

لوقال قطعا وان سجد الركعة الاولى في غير الرباعي وفي ان بعد سجدة ضم الها  
ركعة اخرى كان الظاهر واسم وان فاتت عنه الركعة الاولى وعاد الى سجدة  
انه اذا خشي ان يوتيه الركعتان من الفرض ويترك الامام في التشهد يصلي  
السنة عند الاصح وان يوسف على ما مر غداة ليلة العرس التعريس  
النزول في آخر الليل فيبقى ما وراه اي ما وراه قضاء الجهر على اللبس وهو  
عدم القضاء وروي عن ابي حنيفة ان الاصح ايضا لا يجت لان مع مقارنة  
ولم يوجد الا اذا ضاع الوقت الظاهر ان الحال مع الحاجة ايضا كذلك  
اي ترك السنة اذا ضاع الوقت فاته الركعة وفيه خلاف لفرع لانه  
يقول الركوع قيام حكمي ولا يابس في الاقداء مع القيام الحقيقي بالقيام حكمي  
باب قضاء الغيوب في ترتيب بين الفروض من تمته دليل الامامين  
فقدت السنة فيكون الفروض التي عليها سنة احدها الفاتية الاولى  
والباقى التي صلها بعد الا ان طامت من تلك السنة لما كانت في وقتها  
الا ان يصير الغائب التي يكفها ما حقه والاخرة التي في وقتها الا ان  
يكعادتها لا قضاء فاذا هي السادة يصير تلك السنة ايضا قضاء  
فيصير الغائب سنة فلا يرد ان قوله ان ادنى سادس ليس في كل فاته  
بملاحظة الفاتية والخامس بعد ما يكون سابعا لاسادس او نقول  
ان سادس باعتبار الوجود والاداء لا باعتبار ما عليه من الوجوب والقضا  
صح الكل اي لا يجب عليه الاعادة وفي الخط ان عدم وجوب الاعادة  
عنه اذ لم يعلم من فاته وجوب الترتيب وفاد صلوته بدونها اما اذا علم  
فعله اعادة الكل اتفاقا لان العبد يكلف ما عنده وقوله وان يقضى  
معطوف على قوله ان يؤدى لان عليه هذا ويبقى قبلا معطوف على ان  
يقضى لم يصح لانه جواب فلما اتمم الواجب منها انفسها اي  
بين الصلوات الخمس وبين غيرها اي بين الوقفات الاخرى وعنده  
ان عباس الكثر من يوم وليلة مكر في بعض النسخ وفي بعض آخر وعنده  
والصحيح هو انما على ما في آخر باب صلوة المريض كذا في روايت لغيره



لأن الترتيب على لفظة صلوته مستقلة بغيره لولم يكن صلوته مستقلة لما فرض الترتيب  
 بينها **بعض** الوتر أيضا لو قال بعيد الوتر كان الظاهر أن الكلام عدم وقوع  
 الوقت **وهو** ذكر للظن لأن الكلام في عدم وجود قضاء أو جأله  
 يدل عليه ما ذكر في الحديث من أن جواز العشاء فحول على إذا كان الرطل  
 جاهلا بطلانه صلا ما وعنده أنه لم يسبق عليه فانية نصارى كالتسوية  
 لأنه جهره فيه لأن الشافعي لا يرى الترتيب **ثم** نوى أول ظن عليه كما مر  
 في باب شروط الصلوة في نية آخر الظن **بعض** يسقط القضاء إلى لا يحتاج  
 إلى الإعادة **باب** **سقوط الركعتين** في الصلاة الأيماء قائم مقام ما في مقام الركوع و  
 السجود يومئذ لم يقدر أي على الركوع والسجود أو استغفار أن لم يقدر  
 على القعود فنزل على أن التكرار معجز أي تكرار الوقت لا يستلزم التكرار  
**ثم** على ما رواه أبو سليمان الجراحي من تلميذ الإمام محمد بن حسن **ثم**  
 لما تعارف أهل النجوم فإن عند إدريس بوجد الزيادة الأجر من الأجر  
 وعشرين جزء من يوم وليلة **باب** **الصلوة على الأجر** هو خارج عن أن  
 مقام العمران بضم العين جميع عام مضاف إلى ما بعوم والضمير في مقامه  
 راجع إلى المسافر **ثم** وفي الغيبة أن يسير ما ركبا لا يجزئ الوضوء لا  
 الطلوع فمنها نكث أحوال الوقوف والسير والتسير في الأول و  
 الثاني يجوز إذا لم يقدر على الإيقاف وفي الثالث لا يجوز لكنه بالخالف عام  
 نظام المنتهي من أنه إذا هلك عليه غير قائم يجوز ولو ضل على عجله قائم  
 لا يسير جاز ولا يشبه الحوان العبدان فعليك بالتأمل والتدقيق  
**ثم** جمود للوجه بفتح الجيم والطاء المهملة يقال له أسير كسر  
 وعندهما لا كالتسعين إلى لا ينزل كما لا ينزل **باب** **الصلوة**  
**في السفينة** عند الافتتاح وفي الصلوة كل من الطرفين متعلق بتوجه  
**ثم** لف وتشر فيه تأمل أن مقتضى اللف والتشركون كل جزء من التشرك  
 مخصوص بكل من اللف وفيما يخص فيه ليس كذلك فإن فيها مشترك بينهما لأن  
 الغالب الفجر والتسود والعين إلى الدور وسواد العين بهذا المعنى

إذا لم يوجد في أصول اللغة كذلك **ثم** جمع البيوت إذا بقي أمام بيت  
 لا يكون مسافرا لا يقال في هذا التغلب نظر فإن المسافر إذا جاوز ثلث  
 بيوت من مفره بصبح أن يقال قد جاوز بيوت مفره فلا بد من قرينة  
 الاسترخاء غير صيغة الجمع كحصول المعنى المراد لا أن ينزل لفظة الجمع من  
 الفاظ العموم فانه إذا قال أعيد لي أحوار تجم جميعهم فما أيضا تجم  
 جميع بيوت مقام فتم الكلام وبحصول المرام **ثم** والحيل ما يليق به  
 فأنزل في الليل أيضا للتعبير بالليل الزايل غاية الأمر أن في الليل يكون  
 السير بطا فغنى السهل فكل من السهل والليل ما يليق بهما فلم  
 خصه قلنا لأن في الليل مواضع صعبة يحتاج إلى الثاني والوقوف  
 فهذا كل بعد السير بخلاف السهل فأنزل **ثم** وتكون الليالي في أوقات  
 الاستراحة تركها في الليالي كحصول الاستراحة فأنزل **ثم** فالأمانة والأمانة  
 مختلفة قد يحتاج في بعض الزمان إلى السير بالليل فخصه في الجار و  
 المفارزة فترك ذكرها وعدها كحصول الاستراحة غير سديد و  
 ما أتت به كلامه فيما نقل عنه أنه قال في الثانية إنما ذكر الأيام والليالي  
 لأن المسافر لا يمر بكل في كل يوم وليلة الأمانة يسير بالأيام ويسير بالليالي  
 بالليالي وبعد ما كتب ما في الشرح أطلقت على هذا انتهى فليس بذلك  
 فإن مقصوده أن يسير المسافر غالبا في كل يوم وليلة يكون حرة سير الأيام  
 ويسير بالليالي أو بالعكس وبالجملة مراد هذا القائل بستر المسافر  
 أم لا أو نهارا لا يخص الاستراحة بالليل **ثم** فأنها وتر النهار إلى  
 صلوته المغرب في النهار بمنزلة الوتر في الليل كما أن الوتر في أو آخر الليل  
 كذلك المغرب في أو آخر النهار ثم إن ما في هذا الحديث من الدلالة على أن  
 كونه سنة لا يوجب أن يكون ركعتي الفجر بمنزلة الشفع الأخير  
 من الفجر الرباعي على عامر **ثم** ثم زيدت في الخبر وأقرت في السفر  
 أي أقرت في السفر على أمر من وعدها وفي بعض النسخ وأقرت  
 في السفر **ثم** فإن لم تستر ثلثة أيام فتحرر أي عدم صحة نية الإقامة



في المظارة عند سبب ثلثة ايام واذا صار اقل منها فقص **عطف** عطفه  
 وجاز لوجود الفصل **من** وبرا وصرف الوب بالفتحين باللائل  
 والقوف للثقة **في** الرعاة بضم الراء جمع الراعي اذا كان في حال  
 النزول يفتح التاء تفعالا بمعنى الارحال فانما قوم خرجت التين  
 وسكون الفاء جمع ساكن كصاحب ومحب **باب** **الجملة**  
 اي صلوته للجملة **في** والامر بالشيء اي الشيء فالياء عن الصادف لو قال و  
 الامر بالشيء فالياء عن الصادف لا يكون الا لا يجاب له كان اتم وانسب  
**في** لا تسكاه مطلقا السكان جمع ساكن وهو نعم المكلف وغيره  
 يخرج من النجس وهو في الأصل للخصم للجملة والمراد ههنا اقامة للجملة  
 سمي به لانهم جعلوا لانفسهم علامة يعرفون بها جميع هذه الضمائر اعتبارا  
 للمعنى لان المراد الجنس ثم ان الضمير يورث سمي به راجع الى صاحب الشرط  
 والمفهوم من الضمير ومخاره ان الشرط بضم الشين وفتح الراء طائفة  
 مخصوصون يتدبره لانهم جعلوا لانفسهم علامة يعرفون بها الواحدة  
 وشرط بضم الشين وسكون الراء فيها ومما ذكرنا يعلم فيما نقل عنه  
 من انه بضم الشين وضم الراء في الجملة فانه بالضمين لم يوجد لا معنى  
 يعلم العلامة ولا معنى في العلامة **باب** **المسح** هو سمي باسمه لاجل  
 وشرط الصلوة كان الظاهر انها لا وشرط صحتها يكون مناسب للمفردات  
 السابقة واللاحقة **باب** **الزوم** بالظن ان لم يتمكن اعادة للجملة  
 في وقتها **في** لو اعلی باب فمعه لو كان بدل القاف ميم كان انسب  
 بالسباق على ما لا يخفى لمن له المذاق وكان موافقا لما نقل عن الامام الترمذي  
 تاسع حيث قال في لو اعلی الوالي بالهم وجمع فيجسم ولم يوافق  
 للناس بالرفق لم يخرج هذا يكون قوله وان خرج باب فمعه مسئلة منزلة  
**باب** **الظن** هو ما يظن في مقام فاعل كره منعل بقرينة  
 مساحية كالاخفى ولكن انما يجوز اذا كان ذلك الغير سمي للخطبة  
 وفي الظن ان لو سبقت لحدث بعد شروع في الصلوة فقدم رجلا ممن

صل النسخة

باب في قوله  
 لا تسكاه مطلقا  
 السكان جمع ساكن  
 وهو نعم المكلف وغيره  
 يخرج من النجس  
 وهو في الأصل للخصم  
 للجملة والمراد ههنا  
 اقامة للجملة

قد شهد للخطبة اوله بشهد جاز وان تكلم هذا المقدم بعد ما وصل في الصلوة  
 فانه يشهد قبل الجماعة سواء كان شهد للخطبة او لم يشهد ولو ان  
 الخطيب شهد لحدث قبل الشروع في الصلوة فامر رجلا يصلي بهم ان كان  
 اماما شهد للخطبة جاز وان لم يشهد لم يجز بخلاف الاول والفرق  
 ان في الاول قد انقضت الصلوة فلا يحتاج الى الخطبة في حال بقائها و  
 ههنا لم ينقض فصلا لا امام نفسه فمعه خطبة وهذا التفصيل يعلم  
 ان قوله انما يجوز اذا كان ذلك الغير سمي للخطبة ليس اطلاقا بل مخصوص  
 بما اذا سبق لحدث قبل الشروع في الصلوة **باب** **الجملة** كثر على ملكه اي على كونه  
 ملكا لان الاعادة تمليك المتأخر من غير عرض **باب** **الجملة** وان فعل جازي ان فعله  
 بلا سبق حدث جاز ان كان لا يخلف اذن من قبل السلطان على ما فهمت  
 سبق لكن مقتضى قوله لان الجملة مع الخطبة كشي واحد عدم الجواز ما لم يحدث  
 له عذر قوي **باب** **العبد** ويقدم على صلوة المظارة اي  
 يقدم صلوة العبد على صلوة المظارة **باب** **الجملة** اعني من المصلحة اي لا يجوز  
 الى السؤال وذلك يستلزم الاستعجال في الاعطاء **باب** **الجملة** فالا فانه ببيان  
 فقيل التسمية هي في هذين التعريفين مشر مشوش على ما لا يخفى  
 ولا تميز عليها اي علم الثالث **باب** **الجملة** بلا فصل يمنع البناء اي بناء الصلوة على  
 ما مر في باب الحدث في الصلوة من قوله وما نفع لحدث العبد **باب** **الجملة** او امرأة  
 او من اهل القوي اي امرأة او منقودة او امام طاعة النساء او امام هو  
 من اهل القوي او منفرد هو منهم بقرينة ما قبله من قوله وعلى مقتضى مسافر  
 او فردى او امرأة لكن بعض من الخراجات فهم من قوله جماعة مستحقة  
 فتدبر **باب** **الجملة** وان كان التوقيع بقوله فلا يجز على مجموع القيد من قوله  
 جماعة مستحقة وقوله على امام منبهم يكون قوله وجوبه جماعة النساء  
 مستدركا فاقبل **باب** **الجملة** ومنه يعلم ان الاتي الاتي هو الذين ادرك  
 الامام في الركعة الاولى ثم تامل على ما مر **باب** **الجملة** لا اذان ولا اقامة  
 بمنزلة التفسير لقوله كالنفل **باب** **الجملة** وعند ان اتى بركوعين تمسك بركعتين

فانه قوله بالصلوة اي بناء  
 على ما مر في باب الحدث  
 في الصلوة من قوله  
 وما نفع لحدث العبد  
 او امرأة او من اهل  
 القوي اي امرأة او  
 منقودة او امام طاعة  
 النساء او امام هو  
 من اهل القوي او منفرد  
 هو منهم بقرينة ما  
 قبله من قوله وعلى  
 مقتضى مسافر او فردى  
 او امرأة لكن بعض من  
 الخراجات فهم من قوله  
 جماعة مستحقة فتدبر  
 باب الجملة وان كان  
 التوقيع بقوله فلا يجز  
 على مجموع القيد من قوله  
 جماعة مستحقة وقوله  
 على امام منبهم يكون  
 قوله وجوبه جماعة  
 النساء مستدركا فاقبل  
 باب الجملة ومنه يعلم  
 ان الاتي الاتي هو الذين  
 ادرك الامام في الركعة  
 الاولى ثم تامل على ما  
 مر باب الجملة لا اذان  
 ولا اقامة بمنزلة التفسير  
 لقوله كالنفل باب الجملة  
 وعند ان اتى بركوعين  
 تمسك بركعتين



عائشة وان عباس ربه والتوفيق بينه وبين ما تمسك اعتنا من حديث  
 النعمان بن بشير وعبد الله بن عمر انه يجتنب ان ينسج على الركوع على قدر سائر  
 الصلوة فرفع اهل الصنف الاول رؤوسهم فطن منهم انه عم رفع راسه  
 فمن خلفهم رفعوا اقل راي اهل الصنف الاول ان النبي عم راسه لم يرفع  
 راسه عادوا الى الركوع وعائشة رضى كانت في الصنف الثاني النساء  
 وان عباس رضى في الصنف البيان فقلنا على ما وقع عندهما **باب** كالحرف  
 ليس في جنس الفجر جماعة لانه باليد فيعذر الاجتماع او حرف الفقة  
**باب الاستسقاء** قوله لا جماعة فيه اي عندنا وما اخبرنا  
 فيصلي الامام بالناس ركعتين ويجزئها **قوله** فان صلوا افرادي جاز  
 ولا يكون ثم اذا صلح عندنا جاز فانه عاء بوجه الصلوة عندهما لظنية ثم الدعاء  
 كذا في الحديث **قوله** اي جبهة وهي التي لا تشق في صدرها يلبسها العرب غالباً  
 فجعل الاعمى فيها الابسر بان يجعل ما في جانب الظهر في جانب الصدر وما  
 في جانب الصدر في جانب الظهر **قوله** لا يلاء الا عذار الابداء باياء الموقر  
 الاثناء **قوله** في ثبات ضلع الخلق لواء الجوع والغنى بين بالفارسية  
**قوله** او مرقعة المرقع بالفارسية جماعة بيوندة **قوله** تاكسي رؤوسهم  
 يقال تكسي الشيء فانكس اذا قلبه على راسه والمراد ههنا خفض الراس  
 من التشوع **باب** **قوله** لم تجزنا الى صلوة الخوف من الجماعة  
 على الوضع المخصوص **قوله** وسبب الخوف وعنه السبب هذا مع احوال  
 الفضيلة على ما **قوله** اذا كان العذر وجوبهم بالياء بمعنى في وفي بعض  
 النسخ بالياء على صيغة الخجل والاول اقرب بغيرية مقابلة وهو قوله  
 وان كانوا اربعة منهم فان الظاهر ان يصرح ضمير كانوا الى العذر **قوله** هكذا  
 حال اي في غير الثاني ولم يغفل في الرابع **قوله** وركعة في الثاني ولو قال  
 في غير الرابع بدل من الثاني ليشتمل الثاني ايضا **باب** **قوله** الصلوة في الكعبة  
**قوله** صحيح فيها النقل وفاقا والوقوف خلفا للنبي هذا مذهب مالك  
 واما الشافعي فيرى جواز الصلوة في الكعبة وضوا ونظراً فكان لفظ الثاني

بدر مالك سموا من الكاتب في الاصل **قوله** منفردا او جماعة وان اختلف  
 وجوههم قال بعض الافاضل رد على تاج الشريعة في قوله لمن ظهره الى  
 وجهه لمن تقدم عليه قال صاحب البراج سواء كان ظهره الى وجهه او كان  
 جنبه الا اذا كان قرب من الامام الى الطائفة الذي توجهوا اليه انتهى اقول  
 حاصله انه كان الاول ان يقول لمن تقدم عليه ليشتمل صورتي التقدم اجماعاً  
 كون ظهره الى وجه الامام والسكون اقرب من الامام الى الطائفة الذي توجهوا  
 اليه فان صاحب البراج قال يجوز صلوة من كان وجهه ظهر الامام وصلوة من  
 كان جنب الامام لصلوة من كان اقرب الى الطائفة من الامام فان قيل فلم يذكر  
 الصورة الاخرى وهو كون ظهره الى وجه الامام قلت لكونه مفقوداً في قوله  
 الا اذا كان اقرب الى الطائفة فان كان ظهره الى وجه الامام يكون اقرب  
 الى الطائفة الذي توجهوا اليه بلا مزية وبما قرناه يعلم فاما قبل المنقول  
 المذكور محل نظر وتامل وارجاع ضمير ظهره الى الامام ووجهه الى طائفة بعيد  
 اذا الظاهر تفصيل لقوله لمن تقدم عليه ليحصل المجموع ويظهر وجه  
 الرد على تاج الشريعة وتفسير قوله في لواء وجه الاستسقاء المذكور ولولم يكن  
 كلمة الا في الكلام كان في غاية الانتظام ونهاية الانسجام كما لا يخفى على  
 ذوي الافهام انتهى فانه فاسد من وجهين اما فلان التفصيل المذكور  
 يحصل ما بعد الاستسقاء على ما سبق وما قبله بوظيفة كذا الاستسقاء فقط  
 واما ثانياً فلان قوله لم يولم يكن كلمة الا في الكلام في كلام مني على هذا المعنى  
 الفاسد من كون الجموع تفصيلاً لما تقدم نعم في قوله الا اذا قرب من الامام  
 الى الطائفة بوجه صراحة فان كلمة من لا يقتضي ان يكون صلياً بقرب لكونه  
 صلياً في قوله تعالى ان رضى الله عنه الله قريب من الحسنيين ولا تفصله  
 لان انفصالها بما خجل التفصيل فكان الحسن ان يقول الا اذا كان  
 اقرب من الامام الى الطائفة كما وقع في عبارة البدائع الا ان عبارة اقصر  
 من عبارة البدائع وهي قوله واما صلوة من كان متقدماً على الامام  
 بان كان ظهره الى وجه الامام وصلوة من كان مستقبل وجه الامام وهو اقرب

فقد استخرجت  
 من كتابنا كتاباً جديداً

هذا هو بعض اصحابنا من الذين  
 والى اوى والذين

مر لا تذكر يا اخوتي

وقد علمت طريق التفصيل  
 ووجهه من اول الكلام  
 فلا يفيد ميسر



الى الحائط فلا يجزى فان ذكرنا ما يعنى عن الاول على ما قرئ من ههنا شئ وهو ان  
 تعمر شئ على شئ اما ان يكون احدهما قربا بشئ بان يكون ظهر الاول الى وجه الثاني  
 او يكون احدهما اوله بالشئ الثاني الاخر وهذا المعنى ان تصور ان في خارج  
 الكعبة واما ان يظهر فلا يتصور الا الاول فان القرينة بالنسبة الى الشئ  
 انما يكون بعد الاتصال منه واما الحائط فليس متعينا للقبلة فيكون من هو  
 اقرب اليه متوقفا على من هو ابعد وكان وجه اقتضائه ان الشئ يرفع على وجهه لا على  
 ظهره الى وجهه فانه يرفع كذا لو خلفوا من المسئلة استطراداً لان الصلوة  
 يجب ان يكون خارج الكعبة وعنوان الباب في الصلوة فيها **قوله** كوقوفه في الحجاب  
 خبر ان هذا كذا لكن بقى الكلام في انه اذا كان مفردا في البيت الشريف هل  
 يكون هو من قام في الحجاب وحده او لا على ما قرئ في باب ما يفسد الصلوة وما يكره  
 فيها **قوله** لانه بناء تعظيما الى اداء الصلوة فوقها بناء تعظيما الى عالم يقبل  
 لانها مع انه هو الغلاف المشاء للتعظيم الصلوة وفعلها لان الصلوة واما  
 ارادة المعنى المصدري من الصلوة فغير متبادرة **باب سجود السهو والشك**  
**باب** في سجود السهو وورد عليه ان هذا يشعر بان يكون فاعل يجب ضمير مستترا  
 راجعا الى السجود وقوله فيما سبناه سجدة ان فاعل يجب يشعر بان فاعله اسم  
 ظاهر فكانه ذهلا في ابتداء خبره عما يجب من فاعل يجب ويمكن ان يقال ياد  
 الى تفسيره في الشرح ليعتق من اول الامر محل خلافا في قوله ان يقال خلاف  
 في هذا السجود هل هو واجب او سنة وليس مطلقا فاعل الفعل حتى  
 يلزم في قوله التكرار **قوله** وما وجدت في كتابنا ما نقله عن ابي الدرداء في قوله  
 اي ما وجد ما ذكره صاحب الجمع الاماني معراج الدراية وقد صدره هو ايضا  
 بصيغة التبريض وهي كلمة قيل وعلى كونها قوله اي بناء على كون ما يتلى الروايتين  
 قول الامام في سبيل ما قيل فالظرف متعلق بقوله يناسب باعتبار ان متعلقه  
 غلة له ووجه الكتابة ارتفاع التفاضل بين كلامي من **قوله** كوقوفه قبل  
 القواة فان تقديمهما على الركوع واجب لا فرض فيه بحث فاني شرحت لحدوثه  
 صرحوا بان لو قدم الركوع على القواة لا يجوز ترك شرط جواز الصلوة وفي

انما يجب كونه في حق الامام فربما لم يحاط  
 بل هو يجوز في العادة كيف ما كان

فيكون هذا المعنى في السجود على  
 سبيل المصنفين في سجودهم وقيل  
 شئ اما اخر ما قال من

طردى ايضا في باب شروط الصلوة ان تقديم الركوع على القواة يفسد الصلوة  
 وقوله ان سجود السهو ليس له رفع في الصلوة بل هو نقصان فحين ما قالوا  
 وبني ما ذكره الشارح من ادخاله لا يخفى **قوله** وبني ما علم ان السهو في الشك  
 اي في شئ من السهو **قوله** والاحوط التصلية فيها ما اى في شئ من السهو الاخر  
 وشهد فخره سجود السهو **قوله** فيما فات عنه اي في سجود لم يصح له الاسم  
**قوله** ولو سجد هذا رسم اشهر بين الكتاب وان كان مقتضى القاعة سها  
 بالالف **قوله** لان ما دون الركعة ليس محل الرضى اضطربت ههنا  
 وانفتحت كلها في وجود كل واحد ليس ولكن الظاهر الهداية والكافة وغيرهما ان  
 يكون العادة وما دون الركعة محل الرضى اي عرض الزوال لا يلزم ترك  
 الصلوة حتى من خلف لا يصح لا يلزم طمس ما دون الركعة ولا تمام هذا المعنى  
 زيد في بعض النسخ وقيل لا ما دون الركعة ليس محل رضى الفرض وهذا  
 ايضا غير سديد فان رضى القيام ورضى القواة مع انهما وضآن **قوله**  
 لا يضر رابعة بل كل شئ سجدت عندها لكن يلزم منه التثنية ثلث ركعات  
 والنفل شرع شفعالا وتر او اما عند سجدة فيكون صلوة باطلة فلا تجزى  
 الى الخروج منها لان ترك العتقة على راس الركعتين في النطوع مفسدة عند  
**قوله** والنهي عن التثنية بعد العصر تناول المقصود فلا يكره بدونه لا يخفى  
 ان هذا تمسح في صورة الفجر ايضا مع انه هناك قطع بعدم التمسح على ما قرئنا  
 وفي الحدادى في باب الاوقات المكرهة ويكره ان يتقل بعد صلوة الفجر  
 حتى يطلع الشمس وبعد صلوة العصر حتى يغرب الشمس يعني قصد اخلاقه فانه  
 في العصر بعد الماربع ساهيا او في الفجر لا يكره ويتم لانه من غير قصد والظن  
 ان ما قيل الفجر كما بعد هاتان دليل كراهته ما قيل الفجر قوله امر الله به  
 لم يزد عليه ما اى على شئ من الفجر والعصر مع حرمه على الصلوة ودليل كراهته  
 ما بعد هاتين عدم لاصلة بعد صلوة الصبح حتى يشرق الشمس ولا بعد  
 العصر حتى تغرب الشمس بل الدلالة على القصد الدليل الاول اظهره الشك  
**قوله** تركها الضمير للضوء بناويل التعقير **قوله** ولكنها فرضت لغيره لو قال



ولكنها فرض لا نأثر في حكم الفروض وما شئت من طم الفروض يكون وضال كان  
 احسن فلم يسم فرضا كما في الفرض ان كان المراد من الفروض الفرض الرباعي  
 يكون التشبيه في النفي وان كان الشاء ان يكون قبل النفي فتدبر  
 وهو ذكر السجدة الصليبية حيث يبعث اذا ذكر السجدة التي هي ركن الصلوة  
 وقد تشبهت وسلم ذكر انك السجدة نفسها صلوة بخلاف سجدة السهو فانه  
 اذا سلمت في القطع ذكرها بالاطلاق فيقطع صلوة فضلا عن ان يفسد  
 فظن ان الظاهر في فرضه فتره به من ان المراد بالظن فيما قبل ايضا من قوله  
 يصح الظاهر على الركن ايضا وفي الظاهر لان اشتباه صلوة الظاهر في السنة  
 والفرض عند من لم يكن فربما يهدى من السلام بعيد جدا بخلاف من هو قريب  
 العهد فانه يجوز ان يظن سنة الرباعية كعيني ايضا فاحتمل التمييز  
 والتفريق **باب** في سجدة السهو للجنة والعبد في ثلاثين شوش حال الجماعة  
 الكثرة هذا اذا حضر جميعهم ثم وجع غفيرا اما اذا لم يحضر فالظن السجود وعدم  
 الداعي الى الترتيب **باب** في سجدة السهو في سجدة السهو من باب  
 عدم ابعده لان الفكر الطويل فانه لا يرد الا ان كان فاقب الفكر بالقصد  
 وما يكون بالقصد والعبد لا يوجب سجدة السهو قلنا نعم الا ان موجب هذا  
 الفكر وهو الشك ليس بعد هذا الاعتبار وجب سجدة **باب** سجدة السهو  
**قوله** فيها تسبيح السجود تعرض في ذلك ولم يتعرض في سجدة السهو لان  
 سجدة السهو متصلة بالصلوة فيعلم صلاحها في حال الصلوة بخلاف سجدة  
 السجدة فانها كثر ان تقع خارجا فتبين ان حالها بخلاف سجدة السهو المتلاوة  
**باب** في سجدة الصلوة اي يعرض عليه الصلوة وان لم يقصد الى السماء انظر  
 ان القصص في التلاوة ايضا بشرطه اذا اراد قراءة سورة الاخلاص  
 فخرى على سائر آية السجدة يجب عليه بدليل ما ذكر صاحب الهداية في اثناء  
 الاستدلال بقوله نعم السجدة على من سجد بها وهي كلمة اجاب وهو غير مفيد  
 بالقصد وبقرينة ما قال في الحداد اذا سمعها من جنون يجب عليه  
 السجود وكذا في النائم الاصح الوجوب ايضا وهل يجب على السجدة في رواية

اعلم من ان سامع مع القصد

وسبق

وسبق في الخارج فقلنا في قاضي فان وهذا يعلم ان المراد من ذكر في  
 سورة النفي والاشبات الى قوله او نفسا وسنة الخارج ايضا  
 والصدقة الصدقة ما يجبك بمن صوتك في الجبال وغيره وفيه تأمل فان  
 الصوت المنعك من الجبال صوت سمع ايضا في التاج كما ان الصياح المنعك  
 من المرأة على هذا البيت صياح منعك الشمس الا ان يراد بالصدقة غير ذلك  
 من الصوت في كل طريق لما تفظظ الملقظ ولا يخفى بوجه وهو الذي يكون  
 اكثر من ذلك كونه في قول ذلك ان تقول الحيون على ثلث مرات فيكون سداد  
 احواله واقواله غائب وهو الذي يقال له المعنوية ويحتمل سداد احواله  
 واقواله مغلوب وهو الذي ذكره في بيان ويحتمل ليس في قوله واخا كسداد  
 اصلا بل يكون بمنزلة الحيوانات وهو ذكره مما في الخط النقيض بل الاول  
 بالاعتبار بهذا الاقل الامداد وكثرة كما ذكره الخارج **باب** ركوع وجود  
 اي ركوع الخوض التلاوة وجود ايضا لا للصلوة في قوله ركوع الصلوة  
 وجود ما تفسر له **باب** في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو في سجدة السهو  
 الغور **باب** في الصلوة ولا بد من خلافا لحد فانه غرض يجب اذا غرنا الان  
 السبب قد تقرر ولا مانع ويؤيد قول منة ما سبنا في عقبه قوله في سجدة السهو  
 من الصلوة اذا استمع من المأموم فان المأموم لو كان في سجدة السهو في سجدة السهو  
 الوجه كان قرابة بمنزلة اصوات الطيور ولم يكن يمانى سمع منه في الخارج  
 شيئا واما قوله لان لم يثبت في حق المصلتين ولا بعد وهم وفيه تأمل لا يخفى  
 وهو نوافل في السبب الحكم ببدل عليه انه لو سجد في مكان متلاوة آية  
 ثم تلا ما في ذلك المكان مرارا لا يجب عليه سجدة او لا على ما تر خلاف الزيادة فانه  
 اذا رزني في مكان ختم في ذلك المكان سجد في سجدة او لا ما لو زنا مرارا  
 في امكنة مختلفة وازمنة متغيرة لا يجب الا مرة واحدة **باب** وسداد  
 الثوب السدي ففتح السين والدال ضد الحية يقول سدا الثوب اذا اكمل  
 سدا **باب** ومنه النظرة او خطوتين للظن بضم الظاء ما بين القدمين و  
 للظن بفتحها المرة الواحدة وكلا المعنيين ختمنا ههنا الا ان الاول اظهر

السجد بالفارسي ناره بالفتحة والسين بالفتحة  
 والمخجمة بالفارسي يوه بالفتحة والسين بالفتحة  
 التحمل



بالنظر الى اخوانها الآتية **ف** فاعز مكان الارض الى جبل كان في اعتنا رفع  
 الارض لا تظهر الزيادة **ف** اذا جربنا لا يضاف اليه فيلزم منه ان لا يكون  
 الاطلاق على ركب الشئ لانه يؤدي الى اشتباه الامر لانهم لم يسموا منه  
 السجدة حتى ينزهوا دينها بالجد **ف** ولان الخوض فيه اكل الى السقوط في  
 الضياع **ف** **باب** في بيان الحاشية بالفتح الميت على السرير وبالكسرة  
 ومنه قيل العلم الامم والاصل للعلم **ف** لانه اشرف عليه اي قريبا منه  
**ف** لانه الاول الى الشهادة ان لا اله الا الله لا يفضل بدون شهادة ان محمد  
 عبده ورسوله **ف** وفيه تحية وفيما نقل عنه المراد بالتحية ازالة الفناء  
 فلا ياتي في ما سبانه لا يقص ظفوه ولا يترحم شعوه لانه للنية وقد استغنى  
 عنها انتهى ولما قلنا في قولها ايضا ازالة الضامة **ف** يستدور عرض  
 السدركبرتين المملكتين شجرة تبت بالبادية ويقال لها بالفارسية دخت  
 كوناك والمراد منها وقرها وارضى لها المملكتين والصادق المعجزة معروف  
**ف** ما يلي الخت بالحاء المعجمة **ف** وغسل لا يعاد فان غسل لم يمسح  
 قبل الغسل حتى يحتاج الى الاعتذار بانه عرف بالقبض قلنا كان الفصل  
 بالماء طارة يحصل الاسترخاء في العضو ويكون فوج ما يخرج السير  
**ف** ثم ينشف بشوب لا يتبل الكفانه اي يأخذ الماء الذي على جسمه بغير  
 الذي ينشفه وانما فسر ذلك لان الشف فخل الشوب يقال الشف الشوب  
 العرف **ف** والخوض الماء اذا شرب فلا يناسب ان يجعل له فيه **ف**  
 ولا يترحم شعوه التبرج بالفارسية شازدن **ف** وكحية لخطوط بالطاء المملو  
 والطاء كذلك يقال بالفارسية بوي ودكان **ف** من المنكبين المنكب  
 بفتح الميم وكسر الكاف ما يقال له بالفارسية روشني **ف** الى القديس  
 لم يقل الى القديس فالجما بين رعاية للمساكنة بين المتداع والتمني ثم ان الغاية  
 فيها دافعة في حكم المعيا على ما لا يخفى **ف** وهو بلاد خالص ولا يجب  
 الدخول فيها جميعا ويؤيد كسر الدال وكون الحاء المعجمة والصاد المملو  
 هو يقال له بالفارسية بنرجاهه لطيب ما يقال بالفارسية كسر

الحنوط عطر مركب من نباتات طيبة

ولا يلف اطرافه كما هو المعتاد في قبض الحياء **ف** وهي تلبس الردع من الالباس  
 وهو يتوجه الى المعولين يقال البسة الثوب **ف** صغير بين الصغيرة بفتح  
 الصاد المعجمة وبكسر الفاء ما يقال لها بالفارسية موي نافعة وموي نافعة  
 والمراد منها جعله فرقتين **ف** فاحية على الاسلام حتى مناسبة الاسلام  
 بالحيوة ومناسبة الايمان بالموت فان الاسلام يكون بالاعمال المكلفة وذلك  
 لا يكون الا في الحيوة وفيه البدن والاعيان مدارك الاعتقاد وذلك هو المعبر  
 عنه الموت **ف** لانه منسوخ فانه عم كبر في كبره صلتها فاستغنى ما قبلها  
**ف** لا يستغنى المقص في التكبير الثالث لصبي وجنون **ف** اي لا يستغنى له ما  
 خاصة مثل ان يقول اللهم ان كان حسنا فرد في احسانه وان كان مسيا فجاوز عنه  
 فلا يلزم التناقض بينه وبين قوله بل يقول بعد الدعاء للبالغي عما ما سبانه الا  
 ان الدعاء للبالغي في صلوة الصبي لم يوجب في الكتب الشهيرة فذلك قيل  
 بعد الدعاء للبالغي ولكن لا يحتاج اليه فانه لم يوجب للصبي استغفار فاتي  
 مانع يمنع الدعاء لعامة المسلمين وليس دعاء مخصوص حتى يلزم الخالفه  
**ف** اي ابو يوسف من هذا تفسير الفصل والافالعرض بالفتحين من  
 سبع المسافرين ليتبين لهم الطريق في منزلهم **ف** الى الشفاعة لا يمانية اي  
 الشفاعة بالصلوة لكونه من اهل الايمان وان اراد الجميع ما اي ان اراد العالم  
 ان يجمع الاموات في صلوة واحدة جعلها صفطا لا يعاين الفصل علم الجميع  
 ليس خصوصاً بمن في القوت فانه قاله الكاظم ولو اجتمعت جنائز يصلي  
 عليها صلوة واحدة ويجوز على الكل فان شاء واجعلوا صفا وان شاء  
 واجعلوا واحدة خلف واحدة لان الشرط ان يكون الجنائز امام الامام و  
 قد وجب ذلك كيف وضعوا **ف** بحيث يكون صدر الكل قدرا امامه وان لم  
 يوجد الحازاة في رؤسهم ما يكون في حدود تفاوت كالصبي الصغير  
 مع الرجل الكبير **ف** والصبي لا يقدم على الجسد وفيه ان نصف الصبيان متوكل  
 عن الرجال مطلقا سواء كانوا اوارا او غير اوارهم قالوا ان حال الجنائز  
 في الصلوة معبرة بحال الصنفين في المسجد وبزينة قلنا ما وقع في المراتي

نفوذ



من انه اذا كان حرو وكدف وضعت اجزاء لانها لا تختلف في المقام في حال  
 الطوبى فكذا بعد الموت لان المقصود حاصل وهو الصلوة عليهم وتكون القول ومقصود  
 الترتيب ايضا حاصل بالقرينة والقرينة **قدم** سجدة العاص الى قدم الحسين  
 سجد بن العاص فاني السعيد ان يقدم فقال لولا السنة لما فرتك **قدم**  
 اذا بقيت التجرمة ببقاء السلام وعدم الخروج للصلوة **اولا** لان السجدة المكتوبات  
 لا تصلح للجانة هذا اذا لم يكن صلوة للجانة في المسجد المعتاد في تلك البلاد اياها  
 اذا كانت معتادة وعلم من بني السجدة عند بناء آياته فالظاهر عدم الكراهة فان  
 مراد المستدل ان وضع السجدة المكتوبات فصلوة للجانة بكرة فيها سواء نوى  
 الواقف ذلك او لم ينو قلنا يلزم منه ان يكون سائر العبادات ايضا مكرهه  
 فيها وليس كذلك **لا** ما روينا من قوله من بلغ للجانة الحديث **ولانه**  
 في انقطاعها الانقطاع الافتعال منه الوعظ **اي** وضعها كمن يبين  
 يعني وضعها في القبر بسم الله وسلمناك اليه علامه رسول الله ومات  
 حامل وولد فاحتمى بشي بطنها اطلق الكلام ولم يبقه بعيش الولد بعد  
 الماروج بانه يحتمى بالراجحة الى اهل الجنة من القوابل من بعيش ام لا **لا**  
 زلوم بكونهم ودمائهم التبريل بالراجحة بالبرية ورجاهه بمجدين  
 والكلام جميعا كالم وهو الماروج والمقصود هنا غير شهيد هو عتبة شهيد  
 احد وجوههم يسمى هذا الشهيد شهيدا حكما لترتب حكم الشهيد عليه وغيره  
 شهيداً صفيها لكونه شهيداً في الحقيقة والمعنى وان كان المتبادر يجب  
 العرف من الحقيقة الاكل ومن حكم مادونه ومجرائه في الجرح بالعين  
 شئ الراش حيث يصل الى الدماغ **لأنه** في الهم مصدر معني المصنوع  
 وهو ما يقال له بالآثار كونه **ليتم** الكفن عليه للفعلين **مما**  
 فلا يصل عليه ونحن نقول ايضا الدعاء قد يكون لرفع الدرجة وازدياد الرحمة  
 ولا يكون هو كون السيف في الماء الامري ان الشئ عم والصبى يصل عليه  
 مع طهارتها عن الذنوب **اقول** كانه لم يتامل في عبارة الهداية ولم ينظر  
 في شروحه اقول كان صفة النظر الى الاستثناء في قوله الا اذا علم انه قتل

باب الشهادة

كبدية ظاهراً فان الاستثناء لا يكون بعد تمام الحكم والحكم لا يتم الا بعد قوله  
 غسل ومقتضى قوله لان الواجب فيه الفسامة كونه الموقوف وغير معلوم فيكون  
 تقدير الكلام منه وجد قبل في المصرو لم يعلم فانه غسل في جميع الارض ان الا  
 في زمان علم انه قتل كبدية ظاهراً فيكون الاستثناء من غسل ويكون الشرط  
 وهو عدم العلم معتبر فيه ايها على ما لا يخفى لمن له دراية في اساليب كلامهم  
 وفي الكتاب اشارة لانه انما كان ظاهراً اذا كان الفاعل معلوماً في هذا المص  
 منع ظاهر فانه يجوز ان يعلم كون القتل ظاهراً مع عدم العلم بالفاعل كونه القاتل  
 طفلاً مثلاً لا تفهمه من الدليل وهو قوله لان الواجب فيه الفسامة  
 بغيره من الدليل وهو قوله لان الواجب فيه الفسامة وقدرت ان وجوب  
 الفسامة فيه بكل على النظر الى نفس القاتل لا الى معلومية الفاعل لان سوق  
 كلام صاحب الهداية بآية قد بتر **او** ارنث الارثا ان يحتمل منه  
 محل الجارية وبه بقية في اللوق **او** او اوه ضمة الماواه بالظاهر جالي  
 ساقية لا يكون مرتبة بشتيد الثاء من الارثا على ما مر آنفاً  
 لانه بذلك يجر خلفاً وهو بضم طاء المجرى وسكون اللام اي في الفة  
 وبنال شيئا من وافي الدنيا الظاهر ان الواو للعطف فلو عكس في ترتيب الكلام  
 وقال لانه بذلك بنال شيئا من وافي الجنة ويعبر خلفاً في حكم الشهادة فكان اظهر  
**او** فانه نقضاً للشهادة على قوله ما يعطاشا والعطاش بكسر العين  
 جمع عطشان عطف على قوله ويغسل فيه مائة فان الظاهر ان يقال عطف  
 على يغسل من ان العطوف عليه في غاية النسخ فيغسل بالماء تنويحاً على الحكم  
 المعلوم من التعريف السابق لا بالواو **اقول** هذا التعريف تناول  
 فيمكن دفع هذا الاخر في الاخر في الذي اوردته الزبني بان السناد زفره  
 غير ما شئى عدم قرآن التمسك له على هو المشهور عند اهل الفن فيكون  
 حاصل التعريف تمسك المال حيث لا يجوز للماشي ذلك فقلت جونا  
 لظاهره وهو عليه النقض بصحة الفطر فان التمسك فيه شرطاً في مال  
 عينه ان رجع ولو اقرضه على فله تمسك بمضاهي عينه الشارح كلف باعتبار

القبلة الشارح



فغيره على ما اختلف في الترخيف فلا بد من بعض الكفاية ولا بد من بعض الفقر  
لان بعضهما ليس من حيث انه بعض المال فان الواجب الكفاية لبعضها معينا بالنظر  
الى النصاب او الى مجموع المال وكذا في صدقة الفطر تجزئ الزكاة فيه ثمانية عشر  
ما وجب فيه الزكاة او ربع عشر فغيره حتى لو فضل بينهما في القصاص الكافي  
الذي يفي انما يجره ومنه في صدقة الفطر وكذا في زكاة الفطر ولا يموله ان معق  
ان مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم اخل في صدقة لانا لله تعالى لان الزكاة  
عبادة فلا بد من لو قال اقرضه بما يعطى من مال الزكاة في مقابلته شيء من مال او منفعة  
فانه لا يكون زكاة وانما قال انه لم يقل ما اشعار بان عبادة فلا بد من كان الظاهر  
او وجه لا يملك ليعلم من يقرضه ليعلم ان كان عدم الملك كافيا في عدم وجوب  
الزكاة لكون الغنم مأخوذا في تعريف الزكاة وان صدقة في الكثرة شرط لوجوبها  
ويمكن التوفيق بينهما بان ما ذكره الامويون وعدوه سببا للزكاة المال وما  
عدوه صاير الكثرة شرط لكون المال نصيبا ومكانا ما فانه قال شرط وجوبها  
العقل والبلوغ والاسلام والحرية وملك نصيب حول فارغ عن الدين  
ويؤيد ما قلنا ما ذكر في الحديث ان سبب وجوبها المال لانها تنضاف اليه  
فيقال زكاة المال والواجب تنضاف سببا من شرطه من ماله وصلة  
الفقر وانما شرطها ثمانية خمسة في الملك وهو ان يكون حرا باغا عاقلا  
مسلما وان لا يكون مديونا وطلاقة في المملوك وهو ان يكون نصيبا كاملا و  
حولا كاملا وكون المال اما سائما او للتجارة انتهى فارغ عن الدين  
يمكن ان يخرج به مال الكفاية بلا احتياج الى قوله الملك الشام واغرض عليه  
بانه خالف ما ذكر في كتاب الكفاية من انه لا يجوز الكفاية بالزكاة لانا  
يسست بدين مطالب بل الواجب منها جرد وهو عبادة والمال حلي اذ لا دين  
ولهذا لا تؤخذ من تركه بعد موته الابوية انتهى ودفع ظاهر فان للزكاة  
جهتان جهة كونه حقا لله وجهه كونه حقا للفقراء اما الاول فظاهر واما  
الثاني فلو لم يكن فيها حق الفقراء لما نصب العاشر وما حلف على دفعه  
فما عتبار كونها حقا لا يحوز الكفاية بها واعتبار كونها حقا للفقراء

يطالب

يطالب من جانب الامام وهم الملاك اي اهل بيتهم ياتون عن قبل الامام  
في اخذ الزكاة من مالهم وصرهم في مصرفها فامراد بالاموال الظاهرة الاموال  
المستورة كالذهب والفضة وما اشبه ذلك والظاهرة ما يقابلها كالسوام  
وما يخرج من الارض بان يكون في يد او يد ياتيه كان الاول ان يقول بان  
يكون غنائه تام حلفه وان يوجد فيه النماء حقيقة او يكون شبه التجارة  
فانه اذا ملك مالا او دين في التجارة وحال على الحول وجد النماء بقدر او  
ان لم يوجد حقيقة او مديون للعبد او لعبد من العباد فهو حراز  
عن المديون له تعالى فانه اذا كان له الضمير فانه للمديون ويحتل ان  
يكون للشان والواصل من مال الضمان الضمان بمكة الضاد النجدة مالا يبرج  
من الدين الوعد وكل ما يكون من على نفسه كذا في القصاص ولهذا او فغيره  
عبارة بعض الفقهاء بطريق التوضيح في بعضها وبطريق الاخذ كعلم  
الفقه تغريم على قوله تام ولو تغريم الاحتيل ان يكون الواسل من الضمان  
تغريحا على قوله الملك الشام فان فيه الملك رتبة دون بدل الاول هذا  
فان اعتبار النماء بعد وجود الملك يد او رتبة واما المال الذي على المعبر او  
المفلس فانه ما كسبه المديون فان هذه الاموال اذا وصلت  
وجوب الزكاة في المفلس قول ابي حنيفة واما على قول محمد فلا تجب فيه الزكاة  
في التبيين الماضية وهذا مبني على اخذهما في صحة التظلم وعدمها قال  
في النهاية الا اهل بيتنا غير مفيد ويمكن ان يقال مراد صاحب الضمان من اهل  
الكتب ملاكها ولهذا اضاف الال الى الكتب دون العلم حيث لم يقل اهل  
العلم لاهل البيت سم فهو موعود وكتب اهل العلم لانه مبرزين قوله واللات  
المخزومين واما لم يقل لغز اهلها كما قال الشارح لان سيور كلامه فيما عمل  
للحاجة الالهية ولا يكون فيه غناء فانه قال وليس في باب السكينة وكتاب  
البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وغير ذلك من وسلاح الاموال  
زكاة مشغول بالحاجة الالهية وليست بنامية وعلى هذا كتب العلم لاهلها  
والان مخزومين انتهى وسبب وجوب ادائها توجه لظن لا يقال



هذا مخالف لما في الكافي واللمعة في غيرهما من أن سب وجوب المال ولما ذهب  
 إليه عامة الفقهاء في نظيره من سب وجوب الوضوء وإزالة الصلح مع ذلك  
 وسب وجوب الصلح المكتوبة أو قاتل أو سب وجوب الصوم شهر رمضان إلى غير  
 ذلك حيث لم يقولوا في شيء من السب لوجه الطلب فكيف يقولون ذلك  
 وهم قالوا في تعريف السب هو عبارة عما يكون طريقا للوصول إلى الحكم غير  
 مؤثر فيه والطلب مؤثر لانا نقول بما قالوا في سب الوجوب ومقالة الشارح  
 في سب وجوب الاداء والطريق واضح كيف وقد قال الشارح فيما سب  
 وسب أي سب وجوب الملك التام واما مؤثر به فلا يتبع معنى السب لانا  
 السب قد يكون في معنى السب على ما عرفت فهو موضوع نعم التخصيص بالذكر يحتاج  
 إلى مخرج فان لفظا في سائر العبادات كذلك مع انه لم يتوصل إلى  
 كونها مودات فبما لبيان ان الامانة من اضافة المصدر إلى المفعول ويصح  
 عطف قوله أو تصدق كل على ما قبله فان تصدق الكل شرط كونها مودات  
 وساقطة عن الزمة لا شرط ادائها فان الاداء عمل يحتاج إلى مقارنة  
 البينة **قوله** بعد التعريف أي الخارج بالبر وهو في الامانة مع ترك يقال لا يفيظ  
 محله بغير لا ترك كذا في القصاص ان كان دراهم او دينار إلى وقال عليه السلام  
 وان كان عروضا ونوى التجارة عند اخذات الملك فظاهر وجوب الزكوة  
 ايضا على ما يشعر به قوله لعدم اتصال البينة بالعمل فيكون في حرره نوع قصور  
 يقال تركت شئ العروضا اعتمادا على المسئلة الآتية لانا نقول في المسئلة  
 فربما قال الدراهم والدينار ايضا لعدم متعلق بنوع لم تكن للتجارة  
**قوله** لان المورث بطله الرأ وفي بعض النسخ الموروث **قوله** لا زكوة  
 في المال والجواهر لعدم قيمتها خلقه فلا يوجد النماء التقديري **قوله**  
**قوله** الكلام الكبير الكافي وبالفقه المصنوع والاول ان سب **قوله**  
 في كتب سب الله ان كانته **قوله** يستحق الخاضع بغير الميم والطاء والضاد  
 المجتنبين لئلا يمل من البقرة لا وضرة لها من لفظا قول الشارح لانا انما  
 تكون فحاصلة بالنماء فكل ثلث بل حان ان يقال لانا انما نه خل بينا

الخاضع او تكون ذات خاض فان الخاض يحكي مصدر الجمع وصح الولادة **قوله**  
 او الضرب كسب الضار أي جماعة الخيل انما **قوله** سميت به اي بهذا  
 الاسم وهي الخيضة بالفتحين لغت في اسماها يعرفه ارباب الاصل قال  
 ابو الليث في مبسوطه انما سمى الخيضة لانا سقطت منها التي **قوله** التسمية  
 وقبل سمي به لانه يستوفى ما يطلب للابض احلف وجس يقال خضفت  
 الناقة اذا جسا حتى علف **قوله** جمع بينهما لان حكمها واحد بل من جواز  
 ان يعطى تسع من البقرة ثلثين جاموسا وفي نوع من الفقهاء ولد فمثل  
 هذا الضر قالوا في زكوة الخيل من العرب انما يخالف زكوة الزكي حيث  
 يعتبر في العرب الرؤس وفي التركي القيم **قوله** وفيها شاة وفي ما يتر و  
 اخرى وغيره في بعضهم جمع في هذا البت جميع نصيب الغنم في زكوة  
 الشاة اخرج باخي المحرم مشكبا راجع ندلم سنقش في الغنم فاعلم  
 اشارة الى اربعين والشرين الى شاة واحدة والقاف مع الكاف و  
 الالف الى مائة واحدا وغيره والباء الى شاتين وهكذا **قوله**  
 لا يلزم هو بالفتحين ايضا كلف في زكوة الاصل قال ابو جعفر مفضل  
 قال لانا تناسل بالفتح المستعار فيكون التقدير من جانب من ملك  
 احوال التجارة بينهما ولم يتخرج **قوله** الابتغاء اي الا ان يكون معا كسبه  
 فانما يجب ويجعل الكل كبارا في القادة الكبير دون تادية الزكوة به  
 حتى لو كان له اربعون جملا وفيها مسنة واحدة يجب شاة وسطا وان كان  
 المسنة وسطا او دون ذلك اذ الكافي وتفصيله على ما ذكره في الثانية  
 انه ان كان في النصاب مسنة يجب فيها ما يجب في الكبار في قولهم الا ان  
 عندهما انما يجب فيها ما يجب على الكبار اذا كان العدد الواجب في  
 الكبار موجودا في الصغار فان لم يكن يؤخذ الموصود لا غير ونفسه  
 رجل له مائة وتسعة عشر جملا ومستان يجب فيها مستان في قولهم  
 فان لم يكن الا مسنة واحدة ومائة وعشرون جملا يؤخذ عندنا 2  
 تلك المسنة فقط في صورة المسئلة نوع اشكال لا يحكي



ان الاشكال لا يرد اذا اعتبر تمام النصاب من الجملة فقط اما اذا اعتبر مع  
الكبار فربى في انشاء المال يقسم اليها ويعطى زكوة لكل بناء على المسئلة التي  
من ان المستفاد في انشاء المال من جنس النصاب على ما تراه نظايرها  
فيه لم يجز النصاب من الجملة بل معها ومن الكبار على ما يشعر به قوله لا يتفاء  
فمن ان يرد الاشكال حتى يحتاج الى دفعه ففصل في صورة ما راجع بشري  
في هذا الوجه اعتبار صفة الجلية والفضيلة تكون النظر الى اولى المال  
حيث تكون حسنة مع ما يتبين الصفتين كما ان في الوجه الثاني يكون بالنظر  
الى الترتيب **قوله** وعشر من الف فصل في النصاب جمع في كل ما يجمع وهو ولد الزنا  
**قوله** او ثلثين من العاجيل العاجيل جمع محمول بكسر العين وفتح الجيم  
وتشديد ما هو ولد البقرة بمعنى العمل بكسر العين **قوله** او اربعين من  
الجملة لئلا يجمع الماء وسكون الميم جمع محمول بالفتحين وهو ولد الشاة  
**قوله** جازد من الغنم لان المقصود سبب خلة الفقير وهو في القيمة انتم  
**قوله** وكفارة غير الاعناق لان القربة فيه لازالة الرق وذلك لا يكمل  
بسبب خلة الفقير **قوله** لاني من تركه هكذا في النسخ الموجودة ولو قال  
ولاني تركه بالواو عطف على قوله بل اجب كان انساب **قوله** ورد الفضل  
كان الظاهر ان يقول وسر والفضل لئلا يلزم تفكيك الضمائر فكانت  
ارادته ان اراد صاحب الهداية قوله هذا **قوله** اذ سمحت بنفس من عليه عين  
اذا رضيت باخر نفس اخرى **قوله** انه بخار ما هو ارفع الى الظاهر ان يرضى  
به على تقدير اخذ المصدق ما هو نعم للفقير وضرره في الجملة **قوله** حتى تغزل اي  
حتى يلزم ان يقول الواجب في الاربعين **قوله** فالواجب ثلثا بئس لبون  
وربع وسعها وثلثها اربعة وعشرون وربيع وسعها واحد فيكون الجملة  
خمس وعشرون كذا فيما نقل عنه رحمه الله **قوله** والواجب اي خارج الارض  
**قوله** ان لم يعرف اي كل من الزكوة والعشر في حق اي في موهبة الشريفة  
**قوله** ما دامت تحت حماية العاشر فان الغنم مع النعم **قوله** فعليهم  
الاعادة الى حقها فيها بينهم وبين الله اي لا يجبرهم الامام على الاعادة

وانما قال انساب لانه يجهل ان يجهل  
مستقلة منقطعة عما قبلها  
خلل الفسخ منه

لان النصاب في حق الواجب اي لان الواجب في ضمن النصاب صار  
حقا **قوله** المراد بالمال غير التبريم بخلاف ما في كلام صاحب الهداية فانه  
انتم من التبريم **قوله** واللام فيه اي في المال المذكور في قوله باب زكوة المال فلو قال  
باب زكوة الاموال كان في رعاية لفظ لم يثبت في رعاية الحمد **قوله** والدرهم  
اربعة قراط فيكون المثقال خالصا في غار في البلدان فانه في درهم  
ونصف درهم **قوله** اسم الدرهم قرات على عهد عمر رضي الله عنه قال ابن الجهم هذا  
خارج في ان يكون الدرهم من الزنك لم يكن في زمنه درهم ولا شئ في ثمن وجوب الزكوة  
في زمنه وتقديره لاهل القضاء اعلاها اياها خمسة من كل مائتين فان كان المعين  
لوجوب الزكوة في زمان المص لا علم بخبر النقص وان كان مادونه لم يجز تعيين من  
لانما زيادة على المقدور في الوجوب بعد حفظه على ذلك التقدير يتعين في  
مائتين خمسة او ستة فالقول بعد الوجوب ما لم يبلغ وزن مائتين وزن سبعة ملروم  
ما ذكرنا انتهى قول علي دفعه بان ما فعل عمر رضي الله عنه لئلا يورد به السنة فيكون  
سحالا على ما فاته اخذ بالوسط والاخذ بالوسط او مشروعا وطريق مسنون  
خصر صاحب باب الزكوة من زكوة وغيره بالورد والنقص وهو قوله ما لنا خذ رامي  
خبرات اموال الناس اي كرايمها ووزنوا من جواشها اي واسطها فاما كانت الدرهم  
خلفه في عصر اهل الناس في المعاطة مع العمل قصدا في جعل الدرهم قدرا  
متوسطا بين من الثلثة فافز الثلث من كل ما حصل وزن سبعة فان جموع  
الحملة والسنة والعشرة اربعة وعشرون وثلثة مائة والاسم بالقبول **قوله**  
ولذا سمي الدرهم وزن سبعة اي سمي الدرهم العشري **قوله** ولو خليا اي خلى بضم  
الخاء وكسر اللام وتشديد الباء جمع محمول بفتح الخاء ويكون اللام **قوله** وهو  
ما يخلى به القيم اي المحلى المذكور اما صرحا او في ضمن الخاء الذي جوه على عامر انفا  
**قوله** فانه ثياب البذلة كبر الباء ويكون الدال المحبة ما عشرين من الثياب  
**قوله** فلا وجه له هنا لعله مقابلا للذهب والفضة بزيادة الشارح لجمع حيث  
نحو العوض منها بفتح الراء ولكن الخاء ان يخل على الخاء في الارض العشرة  
المشتركة للبخارة ولم تزد ودوات المشتركة للبخارة والمكيلات المشتركة لها

باب زكوة المال



ايضا وما قول الرب والفقه لا يفر لظهور وجهه لقرينة المقابلة كقولهم  
من غير ان هذا الباب وهو باب زكوة الاموال فقرينة المقابلة مع تناول لهما  
ايضا **هذا الكلام** في غاية الاستعداد اما اولها فلو ان من ان عمل العبد  
على المعنى القائم على الامانة لا يفر في الحقيقة من ان يكون على غير طوائف  
المشتركة والميلولة المشتركة للخبرة بالامانة فلان ايراد الزكوة على ظاهر كلامهم  
في شرط وجود الزكوة من ان يكونان بنجته المال والسوم امانة التجارة او  
نية التجارة لا تقطع بذرع الارض العترة فان افعال السير مع ذرعها باقية  
**في** ليقض المستفاد اي المال المكتسب في انما لحوال **لان** انما المكتسب في انشاء  
حوال ولا يفر الاختلاف عند تكامل الاجزاء لان قيمة احدها متى انتقصت تزداد  
قيمة الاخرى لعل ان يكون لفظ الاختلاف على هذا التقدير ايضا فانه اذا هلك  
مائة درهم وعشرة دنانير فتمت مائة درهم بل ان يكون قيمة تلك المائة عشرين  
دينارا فيكون المجموع ثمانين دينارا اخره وعشرين مائة عشرين في الاول ما ذكر في طرقات  
من ان اذا كان مع عشرة دنانير قيمتها خمسون درهما ومائة مائة درهم وحيث  
عليه الزكوة عن تمام النصف بالاجزاء ولا اخره ايضا احتاطا بحجة الفقهاء  
**باب** **اشتر** العاشر ملو من غير العامل اذا اخذ العترة فيكون من تسمية الشيء  
باسم بعض احواله فانه قد يخرج من العترة ايضا **سواء** من التخصيص اللام  
متعلقة بنسب تعبيره بكونه على الطريق فلا يراه كونه خلقا في بني بني واحد  
بعامل واحد فان تعلق اللام في العترة بصفة التجارة بنفس الفعل باعتبار هذا  
التقدير **لا** يتبدل شيء منه فيما وراء التضييع اي لا يتبدل شيء من اصل الطريق  
من حيث بشرائط واحكامه فيما وراء التضييع لانه اذا تبدل بشرائط واحكامه  
في التضييع يكون تعبيره بالتضييع **لان** فقهاء اهل الذمة لو اكتفى بغير  
لانه ليس له ولاية الصرف في كفي **لان** كونه حريبا لوقال لان اقراره بنسب  
في بغير صحيح لان طائفة لا تنافي في هذا الاقرار فكذا امانة الولد كان وحدها  
بهكذا امر غير سعاية السعاة بضم السين جمع الساعي **وان** علم اخذ  
مثله لو كان ما اخذوا بعضا مما اخذنا على ان تكون لو وصليته

يحفظ المال لا يتصل به **فان** من قبل قبل الحول ان لم يطل بمحو لوقال ثم من  
قبل الحول لم يشعر ان لم يطل به كان احسن **لان** لا يفر من شيء اي سواء كان  
موت مولاه او لم يكن لا يخفى ان هذا المصنف قد علم دلالة ما سبق من بيان شرط وجوب  
الزكوة وهو كونه فارغا عن الدين لانه اذا كان الدين مانعا في الاحراق في  
العبيد او في **يعني** اذا امر عترة السعاة فعترة وماله كان عترة عترة السعاة  
قايما مقام السعاة في امة عترة او رخصه لهم وان كان الحاشم مفردا **هو** المال  
المركوز في الارض فلو قال **في** تناول المحن والكفر ويكون قول صاحب  
الهداية باب الركاز والمعادن من قبل تنزل الملائكة والروض **والنحاس**  
**النحاس** يضم الاول ما يقال له بالهك من كانا الصفر بضمة كذا ما يقال له روي  
**فان** في ارض خارج او عترة اي ليست خلا لواء **وان** وجوه في داره وفي  
ارضه اي الملك له سواء كانت عترة او فواصة فكانا من حيث كونها ملكا يكون  
كالدار ومن حيث كونها عترة او فواصة يكون كغير الملك **لان** الماتية  
اي لا تعتبر صفة الملكية **ما** يخاف لظن الاخاف لاسم **والركاب**  
الركاب كركب الراد بالهك اشتر ان بركب **لا** واحد لهما فلفظا **فان** الصواب  
ان يظن وجوه عترة اي يمكن ان يقال وجوه في عبارة الوفاة على صفة الجمل  
على ما قال باعتبار ان يصل اليها سكر الاسلام ووجوه بعض منهم ركازا مستعجم  
فيها ولم يملك على صفة الحكم فيكون المعنى المتاع المركوز للكل اذا وجبه بعض  
من سكر الاسلام في ارض لم يكن يملكها من احد يومئذ نفس هذا وفي عبارة  
الهداية ايضا كلام فان الظاهر ان المتاع ليس على اطلاقه وكذا فاعل ووجد  
مكان الواحد ان ينبغي ان لا يكونان على اطلاقهما اما الاول فلان المتاع  
لو كان متاعا من الاسلام فالظاهر انه لا غرض فيه وكذا الاخر ان اذا لو كان الواحد  
مستأثرا والكان دارا لا غرض فيه ايضا **لان** الغرض بغية الغنى  
وسكون الرءاء لولا العظم من مسك نورس في البقر والدالية جدر طوبل  
تركب كركب مدق الارز في راسه مغرفة كبيرة يسقى بها فلا يقطع عنهم  
الغنم المصطف بالام لان التضييع صا وظيفه عترة فينتقل الى المسلم

باب اربعة



بما فيها كالمطبخ **فصل** متعلق بقوله ردت اشارة الى ان الرد اذ لم يكن بقضاء  
القطر يكون اقاله معناه والاقالة بيع في حق الثالث فلا يعود شريته **فصل**  
عند حصوله في الحيرة اي بالصادق المملوك موضوع التمر **باب** **فصل**  
لا يزاد على النصف لان النصف من الانصاف **فصل** اي الفقهاء منهم فالمراد  
بمنقطع الغزاة من لا يفتقر على الغزو ولفظه لان ينقطع عن الغزاة ولم يصل  
الى حاله الذي في وطنه فانه داخل في ابن السيل **فصل** اي ثلثه من كل اى من كل نصف  
**فصل** كانه يصدر عن الغريم الى المديون وكان المقام مقام الامانة الا انه اظهر  
اهتماما لثبانه وبيان لا يحتاج **فصل** فيكون العارض هو الذي **فصل**  
يتاخر هذا التحليل الذي ذكره في الهداية وهو قوله لانه يوجبون **فصل** ذكرت  
جوابي ولما كان **فصل** والثانية اى مسئلة اعتنى عن الجواب لانها اكانت  
فقيرة لوقال لانها ان كانا فقيرين لا يعيدان بيار الالب والزواج عتقوا  
لكن كان علة التصرف **فصل** وعقيل على وزن كرم **فصل** ولو امر بالاعاق **فصل**  
جند اخيه اذ في الاعانة يحتاج الى التحمل **فصل** اي في اربعة الفرية كجى مع  
الاقرار صريحه في الصفاق **فصل** لما فيه من الصلح اى من اعطاء العطية للاقرباء  
**فصل** ولا يبال من له قوت يومه بيان لما قبله كانه قال وندب دفع قوت  
يومه **باب** **فصل** وقد مر بيان اى بيان النماء وحقيقة **فصل**  
وقد سبق اى في شرح قول المصنف ولم ينو التهاون **فصل** بل من اى من ممل الطفل  
الغنى **فصل** فلما لا يجب عليه لم يملكه لانه يملكه الشاى تعدد الوجوب لان الفطرة في  
حكم الزكوة **فصل** خيار اى اى الباتية والمشتري **فصل** وان مع المملوك المنة  
بين اثنين مكره في عامة النسخ ولكن الصواب ان يقصر الضمير بالمملوك الغير المنة  
حتى لا يحتاج الى التأويل الا ان المشتري لا يجب فيه الفطرة على امر **فصل**  
فعل من يصير له لا بد منها من تقدير اى فملك من وجوب الفطر وعدم وجوبها على  
من يصير له فان احد التمكن او كلاهما لا يجب عليهما الفطرة كما مر انفا  
نعم لو قسم ضمة بين المملوك الغير المشتري على ما اشر اليه لم يجمع الى ذلك التأويل  
**فصل** ان التخلل ان لا يكون بين اخوان المنة اشتراك وانما لم

يوجد التخلل في القصاص وغيره من اصول الفقه بهذا المعنى **فصل** بوجه وبلى  
عليه بموجب من المنة وهي احوال نقل النقطة والكسوة وتخل مشقة  
الترتية ويلي من الولاية **فصل** من نفقة الاصل والعيال لوقال من نفقة  
الاصل والعيال يسلم الكلام من الاحتياج الى التقدير وبرى من جهة  
الفقرين من جهة التطويل والتقصير والله اعلم بالصواب واية المرحوم  
**فصل** **فصل** ليس من جنس واجب عيني فلا ترد العيادة فانها  
وان كانت فضا على ما قاله الا انها ليست فرض عيني وهو مخصوص اى في  
آية المنة بقى في مرتبة الوجوب على مقتضى الخصوص وبالجملة اتفقا  
الاجماع على اللزوم بطلان ثابت ولكن طريق ثبوت غير معلوم بل هو بطريق  
الثواتر او بطريق الشهرة وثبت سلم انه بطريق التواتر ولكن تتعلل بمد  
الانقضاء ايضا غير معلوم بل هو فرضية او على وجوبه ولما لم يثبت تواتر  
الانقضاء بالاجماع على الوضعية بقى الوجوب على ثبوت ويرد على صحة الشريعة  
ايضا ان مقتضى الخصوص اذا كان الوجوب فقط يكون اثبات الوضعية  
بالاجماع زيادة على النقص والزيادة نسخ ولا يجوز نسخ الكتاب بالاجماع  
على ما عرف في الامايل هذا واجب على الاخر اى بان الامر بتفريق الذمة  
على جميع عليه من السبب فان كان من الشارح كشهود الشهرة رمضان يكون  
الثابت به فضا وان كان من العبد كمين واجبا كافي المنور فراق بين  
اجاب الرب وعصر ولا يخفى ان هذا لا يكون جوابا عما اورد المحقق  
فان خلاصة اعتراضه انما ثبت بالكتاب فرض فليزم ان يكون المنذور فضا  
فلا طار المطابق للاصل المشهور ان قال انما ثبت بالكتاب انما يكون فضا  
اذا ثبت بدليل قطعي ومنها ليس كذلك فانه يخصص العام فوجه وافاض  
القطر لا فقه بين الوضو والواجب بذلك مع انما ذكر مقتضى وضعية المنة  
اذا كان النقص عاما فان سبب وهو هجوم الكفار من قبل العبد كان ينبغي  
ان يكون واجبا مع انه فرض عيني فان الاجماع المنقول اى على تقدير ثبوت  
الاجماع على الوضعية **فصل** بهذا المعنى صفة الوضعية والمراد به الوضو



الا عقادي الذي يكفر جازمه **قوله** كان طرقت ان كان في طرقت كذا  
ان كان متوازي الغيب القطع والافلا **قوله** صحة الصوم اشارة الى ان قوله عطا  
متعلق بنوع صوم مقرر على وجه التحديد بنوع صوم صحيح لا يشترط فيه  
كلام الحق في لا يحتاج الى التاويل **قوله** حيث لا يتعين في وقت هذا صوم  
في ان المراد بالمتعين غير المتعين الذي **قوله** وهو نوعان معين كصوم  
رمضان اداء وقضاء فان التعين في التاثير التعين في وجه الطهارة وصوم  
رمضان فرض معين على كل من دخل تحت طاعتها سواء كان اداء او قضاء واما  
الكفارة ففرضية ليست بمعية على كل مخاطب بل على من ياتر سبها فلابد افر  
بين الكلامين على ما توهم **قوله** يقع عن ذلك العايب ولا يكون تعين التاثير ما يبا  
لان تعينه ليس من الشارع حتى يقع ما عينه **قوله** لا يقدر من الشهر  
بصوم يوم ولا يومين طرقت لقائل ان يقول الصادر من هذا الطرقت على التقديم  
عند تعين اول الشهر وكلامنا ليس بل في يوم الشك فمن اراد صوم يوم الشك  
وقال نويت ان اصوم اخر ما وجب على صومته وما أدته بعد على أسلوب آخر  
ظهر او كرت وفيه لا يكون في صوم يوم الشك لا على وجه التطوع اشكال الا ان  
ثبت ما رواه صاحب المهرية من قوله صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم الذي يتك  
الا تطوعا **قوله** صوم الروية وافطروا الروية ذكر قوله وافطروا الروية لكونه  
اجل طرقت لا لان امر خلاف ان ثبت الدعوى على ما لا يخفى **قوله** لو لم يصومكم  
يوم يصومون وفطركم يوم يفترون لا يقال هذا معارض باطل طرقت الاول  
وهو قوله وافطروا الروية لا نأقول كجمل ان يكون هذا من خواصك مع ان  
الاحتياط في جانب الامساك **قوله** لان الكفاية رد شهادة بريل شرعي فيكون  
قضاء الكفاية من صاحب الشريعة والخبير في الشهادة فكذا هذا وانت خير بان  
هذا ان يكون دليلا فيمن اكل عند روية سلال رمضان لا فيمن اكل عند روية سلال  
القطر فان الشهادة في الشهادة من روية الهلال لا من رد الكفاية شهادة مع ان قوله  
وان افطروا الوقتين ففيه فقط لا كفارة لان لا يوجب كونه دليلا للصوم  
معا وكانه ساهم كلام صاحب المهرية لا ذكر المسئلة **قوله** واورد هذا الدليل

ولم يفرض المسئلة الثانية والشارح جمع بين المسلتين واورد هذا الدليل  
بعينه ولم يتأمل في انه هل يكون دليلا للمسئلة الثانية ايضا او لم يكن ولو اكل  
راى هلال رمضان بهذا الصورة المكتوبة في عامة النسخ والصلوب راى سلال رمضان  
لما جازت صورة الصورة المكررة ولا يتيسر الفاعل بالصدر **قوله** وبعد صوم فلين  
يقول عدلين حل الفطرا بالامانة متعلقة بالصوم وبعد ظرف لقوله حل فم عليه استعارة  
المعنى التخصيص اي حل الفطرا انما يكون اذا وقع صوم فلين يقول عدلين لا يقول  
عدله واحد لان الفطر لا يثبت بقول واحد وان وقع صوم فلين بقوله خلاف  
محمدة فانه يقول يثبت الفطر بقوله بناء على ثبوت طهارة كاستحقاق الارث بناء  
على التاثير بشهادة القائل **قوله** لا يكلفا فاقدة وقتها ما كان الظاهر ان يقول بكلمة  
على كانه فطر الا انما بانقضاء يقع الوجوب وتفضيله عن فاقدة وقتها **قوله** معجب  
**الافساد** **قوله** وهو وجه كبره في الاول ونحوه في الثاني اذا اكل او شرب  
او جامع سابقا قبل التفتة اخبر الاكراه والخطا بالسيان ولنا ان عند النسيان  
غالب الوجود وان من قبل من لا يلحق فلا يصح التعميم بالخطا وهو محال لا يخل  
وجوده والى الكراه وهو من جهة غير صاحب الخطا لا يرى ان المقيد اذا احتل قاعدا  
للمقيد ماصح في حذر رفع العذر والمريض لا يقف ماصح قاعدا عند البركة  
في الهداية والاحتياط في كلام ان النوم والجنون من قبل طرقت فينبغي ان لا يعتبر  
في حرمها وان كان المظفر من قبل العبد كما ان المظفر لم يعتبر في حرمها وان كان  
المظفر من قبل العبد غاية الامر ان المظفر في حرمها من جهة الناس وفيها من جهة غيرهما  
مع علم ذلك الغيبة بانها ما هي ايمان ولا ثم ان هذا القدر من الفرق بوجوب الفرق في  
حكم الشهادة فيه ان ما يكون من قبل العبد لا يثبت كفاية في التاثير فان عدم القدر  
على الماء ان كان من قبل العبد ماصح بالشم الصلوة وسئلة الفيد اتفاقا وكفى فطر  
الا حلال في هذا المعنى فانه لو لم يكن النوم في حكم النسيان لوجب القضاء فيه **قوله**  
من الغيبة بكبر الغيب المعجب قالوا هي ان يتكلم خلف ان انسان مستور عاين لو سمع  
فالمخوم من هذا التفسير ان لا يكون المتكلم خلف غير المستور غيبة **قوله** فطر الزبلي  
عن خزانة الاكل كان النكاس ان يورد بقوله فيما سئل في المعنى او افطروا اذنيه



ان هذا لان ما يذكر بالاحالة وما ذكر منها بالنسبة **قوله** او اكل ناسيا وطمع انه فطره  
 فكل عند انما قال قل ان فطره لانه اذا لم ان الصوم لغيره بالاكل ناسيا ثم اكل عند اكل  
 الكفارة وعذر الجسم لا يجب **قوله** او خذت شهية طاعة من الشهوة واما بطلان  
 فلم يوجد في هذا المعنى الا من الظاهر ولا من غيره **قوله** يعني ادا الى اداء رمضان  
**قوله** في منك حصة رمضان الهنك فوق السر فليكون صائمه كونه صائمه  
 صوما وضا في حاله للظن فهو غير متصور فيها سواء نويت الصوم من الليل او لم تنو  
 وان اريد به كونه صائمه بالنية قبل منة الحاله ثم عرض عليها للظن فنية النية  
 من الليل غير لازمة بل يجوز ان يكون صائمه بالنية قبل الشهوة الكبرى ثم عرض  
 عليها للظن في اواخر النهار **قوله** صياح وكذا اسم منصوب يدل على الاخر من جمل البعض  
 من الكل **قوله** في امر السجين في وجوب الكفارة بطلان في موضع الكفارة عن النية واما  
 في رواية الحسن الكفارة عليه اعتبارا بالظن فانه لم يحل من الفعل جنابة فاطلة  
 في اجاب العقوبة التي تدرى بالشبهات ومن عقوبة تدرى بالشبهات  
 كاطلة وفي رواية ابو يوسف عليه الكفارة وهو الصحيح لانه جنابة لان من ليس منوعا  
 فهو داخل في شك فوجبه الشر **قوله** وبما يختار بان في الغيبة **قوله** ولا حلا  
 في انه ليس صوم الحائض فيه ان احتمال الاطعام في الحائض او في الاحتمال واصل  
 شي من المحجة الى **قوله** افاعاد افطره بالاجماع وكذا في سحر رائيما لكنه ليس  
 بمناسب للفرق فان المناسب وان اكله بالواو **قوله** لوجود الادخال فيه  
 اشارة الى اصل حجة وهو وجود الصنع كما ان بعد طروجه اشارة الى اصل الا يوسف  
**قوله** استفاقيل اي عمدا وانت خير اذا كانت السبب للطلب بخارج الامر  
 الزيادة واما ما في الحديث من قوله من من استقاء عمد يكون نصرا كما علم ضمنا  
 فاكبر او اهما **قوله** او اقل من ملا فانه يمكن ان اكثر السخ ايضا وفي بعضها بالواو  
 وهو نسب على ان يكون المعنى وان استقاء اقل لا يفطر في الصحيح **قوله** لا طلاق  
 ما روينا وهو قوي من عدم من استقاء عمد اقله **قوله** او اعاد ففيه رواية  
 في كلمة او في هذا المقام ايضا كلام فان الاستب قال وان اعاد على ما رو في  
 اخرى يفطر كقصة الصنع من غير مشهور لانه مناسب اصل حجة على ما عرفت **قوله**

بناء على الخلاف في انتقاض الطهارة قال في الحديث ان كان القياس ان لا يفطر  
 البقي الصوم لانه كمن خارجا من البدن كما اذا فوج من البدن فيج او دم  
 وانما استبعد بغيره فيجلى على الاكل وهو ينقض الوضوء وهو طلاء الفم وطرح ربه  
 ان النبي عم على البطان بالفصل وهو استقاء لا بما ينقض الوضوء وهذا يعلم  
 ان قول الشارح بناء على الخلاف في انتقاض الطهارة قول لا يوسف فقط و  
 بر ما قيل ان حجة يعتبر بانتقاض الطهارة وعدمه في القى في باب الصوم بل  
 يعمل باطلاق الحديث وهو قوله من قاء فلا قضاء عليه ومن استقاء عمد  
 فحليم القضاء ولهذا الحكم بافساد الصوم ما دون طلاء الفم فمن يعرف بين البلغم  
 وغيره انتهى **قوله** ولو كان السواك غيبا الى بعد الطهارة لانه من خلوف البلغم  
 لخلوف بغيره طلاء الفم راجح الفم من الصوم **قوله** خافت الى كل واحدة على غيرها  
 او ولد ما سواء كان الولد نسا او ذكرا **قوله** والفدية نصف صاع من بر  
 ونصف الصاع على ما ذكره الفطرة خمسمائة وعشرون درهما **قوله** بقدر ما قدر  
 عليه اي بنو الاعد **قوله** وان صام او صام عنه لا يعطى على قوله فدية عنه  
 ولية لا على قوله وان بر لان الله وان كان او لفظا الا ان الاول انب  
 معنى **قوله** حتى كان له ان يطعمه اي قبل ان يقض **قوله** يلزم نقله فيه اي  
 يجب هذا اشارة الى انه لا يجب بحد النية **قوله** وهذا الحكم يشمل المضيف  
 والمضيف اي الضيف كما انها عذر للمضيف كذلك عذر المضيف ثم انه اذا  
 كان تبادي المضيف والمضيف وان كان لا يتبادي بل رضى بحد حضوره  
 لا يفطر وانما جاز الاطعام اذا وثق من نفس القضاء وان لم يثق لا يفطر  
**قوله** ولهذا قال صح في هذا التعديل تامل فانه اذا لم يكن ثم يجهل ايضا **قوله**  
 لان السواك لا يتبادي وجوب الصوم بل قال ان يقول لو قدم هذا على قوله وان كان  
 ذلك جعل علة لقوله صح بان يغال صح لان السواك لا يتبادي في اهلية وجوب الصوم  
 ولا صح الشروع وعمل قوله واذا كان ذلك في رمضان بعلة اخرى بان يقال  
 لزوال المخصص في وقت النية كما في الهدية لكان انب واما جعله علة للاداء  
 او للخرج فلا يخلو عن ركاز ايضا **قوله** حتى لو كان من غير كاي عتاد الاكل في

فصل في حامل او من شبع



بما في عامة النسخ وكما في نسخة في النسخ او اللزوم ان يكون بدل نسخك رمضان  
تخالف حجة الدين في طائفة الهداية وكذلك اذا كان الرجل مستنكبا بعبادة الكل  
في رمضان كله واما جعله شعرا في طائفة الهداية في معنى يتصف شعرا في عبادة  
الكل رمضان فلا يخفى ما فيه **قوله** وجود السب وهو هو الشهدا والهيئة نقص  
الوجود بعبادة غيره بالذمة **قوله** احراز في المعصية الحاشية الى المقارنة للعبادة  
وهي اداء النذر **قوله** على وجه منتهى اما ان لا ينوي شيئا فيسب منها انما ثبت  
اقوى عقلية الاول ان ينوي نفسه ماسحا والى ما خرج من نية النذر مع نية العبادي  
والثالث عدم نية العبادي مع نية النذر انتهى لا يخفى ان هذا المظهر بالنسبة الى القصور  
الواقعة في الاستعمال فلفظ اللفظ والاهول عن معنية يتبع كثر او اما لفظ وفي  
معنية مع وجوه الكلام لخواصها فهو غرض واقع في حاشية العقلاء وكذلك في هذه  
العينين بالقصده ثنائى الازل عن رتبة فتدبر **قوله** ومنها اشكال مشهور لعل الاشكال  
لزم الجلب بين الحقيقة والحجاز فان النذر حقيقة لا يوجب نية الى القرينة بل يقدم  
قوله لانه نذر لصيغة يعين بوجبه لا يناسب لانه امر بالاجرة المذكورة في دفع هذا  
الاشكال **قوله** والصوم شرط وعن الشافعي ان الصوم ليس شرط لانه عبادة وهو في  
نفسه صلا يكون شرط الفجر وليس قوله صلى الله عليه وسلم لا اعتكاف الا بالصوم  
القبيل في مقابلة النص المنقول غير مقبول وقيل فيه كلام فانه يحتمل ان يكون قوله  
لا اعتكاف الا بالصوم من قبيل في صلا صلى الله عليه وسلم لا صلا الا بالاعتكاف انتهى والواب  
ان مدلول هذه الصيغة الشرعية عالم بعلم على خلاف دليل جازمه كونه شرط فافروا  
ما يستتر من القرآن في عدم شرطية الفاكهة فهذا بعد من الكرامة بنفي التشبيه بالجلد **قوله**  
لا يفهم ان ذلك اليوم فقط **قوله** حتى لا يقع كل نوع مخالف في جزو اول من مخالف  
في الجوع **قوله** ففعل قبله بجر المفهوم منه عدم الجواز قيل وجوده على وجه اما اذا جبر  
فالظاهر ان جبر التقديم على وقت النذر مثلا اذا قال ان جاء فلان فعلى صوم يوم غيب الغد  
فصام في الغد جبر في ذلك اليوم فالظاهر من الجواز والله اعلم **قوله**  
لغة اللبث هكذا في عامة النسخ والمناصب ان يقال هو لغة او الاعتكاف  
لغة اللبث على ما هو المشهور في امثاله واللبث لغة اللام وسكون الباء بالهاء وديكى كره

ف

في نسخة عامة نعم من ان يصلي فيه الصلوات المستحبة او بعضها او في الاضيق  
انه لا يصح الا ان يصلي فيه الصلوات المستحبة لانه عبادة انظار الصلوات فيختص مكان  
بلاذ في نفسه وقيل في الجامع كبري عنده وان لم يصلي فيه سائر الاوقات **قوله**  
وتحاشا بالرفع معطوف على ظاهر الرواية **قوله** وقصص بكل شرب ونوم فيجعل  
ان يكون في هذه الافعال اخطا على المقصود عليه المعتكف في كل دون غيره لعدم الفروقة  
الى المأوى ويجعل ان يكون اخطا على المقصود الى السجدة وترك في السجدة مخصوص بالمعتكف  
لا يجوز لغيره بظاهره فاعلى الاول يكون ضيقه للسجدة وعلى الثاني المعتكف ولكن  
الغنى من عبادة الهداية ان يكون الباء في الاولين اخطا على المقصود عليه وفي الاخرين  
على المقصود فضل المستلزم هناك فان ثبت من صريحه المراد بالسجدة والشراد  
ما لا يثبت من الطعام ونحوه واما اذا اخذ من ذلك متجرا فليكن ولو قال الرقيق  
لصاحب هذا وقيل في قول صاحب الهداية لانه قد يحتاج الى ذلك بان لا يكون  
يقوم كواجب دالة على هذا وان تعلم ان السجدة للعبادة ايضا من طوائف لمن  
لا ينظم حياته **قوله** والعتكاف لغة الصاد وسكون الهم مصدر من  
باب نكح يقضي بجموعه ان لا يتكلم غير المعتكف الا بغير في القيام هذا المظهر  
من هذه الآية تأمل فانه اذا قيل اكرم الذي هو عالم يكون الامر باكرام من  
انصف العلم ولا يلزم منه محرم الاكرام على العالم لا يقال هو كوكب اختص  
عبدى الذي سافر وامنح فان الاعتكاف فيه يكون حسب العرف مقصورا  
على تلك العبد لا ناقل هو من جهة اعتبار المعنى في الروايات وذلك لا يخبر  
في القصور كما عرفت في موضوع **قوله** اي في غير الفجر سواء كان من قبل او دبر  
**قوله** حتى يفديه الصوم لا يوافقكون افساده **قوله** الاعتكاف بواحدة  
انقضاء شرط الاعتكاف وهو الصوم لا ناقل هذا الافساد متخفى في الليل  
ايضا فتعلم ان الافساد بالذات على ما مر اليه الاشارة **قوله** وان لم ينزل  
لا يفسد كما لا يخفى الصوم الظاهر ان هذا الكلام يتناول خارج المسجد ايضا كما  
اشار اليه قوله في المسجد وخارجه فانه من كون اللبث خارج المسجد غير مفيد  
للاعتكاف لغير الخارج لان نية **قوله** وان تم كل فان قيل ما السر في



في ان المنة يتبعها الى دوامها من الاعمال ولا يتبعها في الصوم قلت الوطى  
 في الاعمال فخطور انتهى وخطور انتهى يكون تعديا من الخطر والافعال  
 المنة مخصوص بخلات الصوم الوطى بان كنه يكون رتبة ثابتة بالفروع  
 وما يكون ثبوته بالضرورة يتقده بغيره **فصل** في بيانها لا يقال اذا ذكر الصوم  
 بفعل متعدي اذ به باقى النهار فخطور لا نقول استعادة التمام من صفة المنة  
 في الايام لانه لفظ اليوم فقط **فصل** في صفة الصوم في اية صورة التمتع والجموع  
**فصل** في نية الشهر الضمني في صفة التمتع والجموع **فصل** في صفة الصوم  
 في صوم رمضان والى ما فيه الاعمال **فصل** في لقاء الاتصال بصوم الشهر كونه  
 قضاء بعينه قوله على التوكل فان قوله ان العمل متعلق **فصل** في  
 لانه رابع العبادات الظاهر في العادة المالية والبدنية **فصل** في الطامع رابع صفة  
 رابع وفيه اربعة اقسام وجهى التامير نقلي وعقلي اما النقلي فيكون تارة بالانظر  
 الى قوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس شاة ان لا اله الا الله وان محمد ا  
 رسول الله واقام الصلاة وابتا الزكاة وصوم شهر رمضان وحج البيت بالاتح  
 حصره بالاربع وان كان خامسا في نفسه نظرا الى ما ذكر في هذا الكتاب واما  
 العقلي فلان العبادات الثلاث المتقدمة الصلاة والزكاة والصوم وكل منها  
 اتم بنية مرفة او مالية حرفة بخلاف الحج فانه مركة منها ورتبة المركة  
 متوخة عن البسطة **فصل** في زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص الى اخوة  
 ولو قال زيارة مخصوصة معروفة لكن لان خصوصية الفعل يقتضي خصوصية  
 الزمان وخصوصية المكان الا انه صرح بها انما ما بشانها **فصل** ولا يتعدى  
 واتحاد السبب دليل اتحاد السبب بخلاف الزكاة فانه مما يجب مرة او اقل  
 ان كان المال المال السابق بعينه لان باعتبار حوله لان وجود النماء  
 خفضا وتغيرا يحصل مغايرة السبب **فصل** في الغرض من يوسف قال  
 في غاية اية الامور لو ادى في اول الوقت الممكن يكون مؤديا للتوابع فلم  
 يؤدى الغرض لم يكن مؤديا للتوابع واغرض عليه بان هذا انما يتم اذا كان المراد  
 بالترخيص الوجوب في الوقت التام الاول وليس كذلك كما ان مع الضرر

الوجوب في اول الوقت يحتاج ان يكون التام فيه قضاء انتهى وفيه  
 ان المراد بالوجوب يجب ان يكون وجوب الغرض من اداء في اول الوقت فقط  
 وجوب الغرض لم يؤده لم يقط لا يتم افعالا في اول مرة صحي ولا في اخره  
**فصل** في اداء الصلوة في الوقت الاول قبل المنقضاء لواء الصلوة  
 الى اول الوقت فالت قبل وجوب الوقت لا يتم بل جهة المعيارية مربوط  
 بالنق السابغ من قوله لا يؤجل **فصل** في صفة الوجوب في كل وجه المعيارية مربوط  
 الصلوة لا اختلاف الايام فانها تؤجل لان المعنى اذا وجد من يفي منونة  
 يجب عليه **فصل** في اداء وراطة من اجلة الزاد والراطة لا يك عليه  
 بل كذا في الاصل **فصل** في السكينة الى اخوة كان في الترتيب ان يقال ان السكينة  
 والسكينة واثبات البيت والحادم لا شئت دونه الى دون امن الطريق  
 فعلى هذا يكون امن الطريق شرط الوجوب لا وفيل بد شرط لا داية لانه فعلى  
 الله عليه وسلم فتم الاستطاعة بالزاد والراطة لاخير وفائق لطلب نظره في  
 وجوب الايضاح في الغز الاول لا يك ويوم او زوج اقله في ان الزوج  
 او الزوج شرط الوجوب او شرط الاداء على حسب الاختلاف وامن الطريق  
 وفائق لطلب نظره في وجوب الوضوء على ما روى في وجوب بقية الحرام وراطة  
 اذا لم يحلها الا بالزاد منها والراطة وفي وجوب الزوج عليها بالجمع معه  
 ان لم يجد ما في قال انما شرط الوجوب قال لا يك عليها شي من لانه شرط  
 الوجوب لا يك تحصيل ومن قال لانه شرط الاداء قال وجب عليه جميع ذلك  
**فصل** في تجديد الصلوة بالانواع فان قيل الصلوة قبل البلوغ مع ان وضوءه  
 قلنا قيل بلوغه صحيح واداء ما وجب عليه الا ارام وان كان شرط الا لانه  
 لشبه الركن من حيث الايضاح موجود في الوضوء ايضا فانه لا يقال المراد  
 بالانصاف التفاضل في الوجود فقط بل حوازل افعال النائية المقصودة  
 عدمه **فصل** في توقيت الايام جميع ميقات وهو في الشهر الوقت أطول والفروع  
 للفعل في الشهر المكان **فصل** في المصلحة بضم طاء المصلحة **فصل** في ذات عود  
 كسرين وسكون الراء المصلحة **فصل** في وجه بضم طاء وسكون الاء المصلحة



والفائز **قوله** ووجه من وزن سطر جمل **قوله** ان الحمد والثناء كمن عن ارجل  
فنت الحمد ما **قوله** انك قال الكسر لا ابتداء الفتح للبناء والابتداء الاول من  
البناء ووجه كونه للبناء لا ابتداء كان مقتضى يكون الشدة فان الحمد والثناء تلك  
ووجه اولوية الابتداء لانه يشترط عدم الحركة واستحقاق المصودية على الالف  
**قوله** وعنه ما نقل الهوامي لطيف **قوله** وشهدوا ان بكسر التاء و  
وسكون الجيم **قوله** على قوله المصنف في طاء وسكون الفاء القاصد ازيد  
ولطاسن بنده اذا دبر **قوله** ورا لطيف وهو مقتضى جديف بطليموس وهو  
المستمر بفتح الراء **قوله** ان يجر اي جرك قال في هذا من باب قد يرد بفتح  
السنجر اظهار الجلالة في الشيء **قوله** قالوا انفسهم في شرب الاضواء  
بالضاد الميم الاضغاف بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجه  
اي وبقى لكم بعد من الرسول **قوله** على هيئة بكسر الراء وسكون الباء اي على  
سهولة **قوله** بعد كل اسبوع اي بعد كل سبعة اشواط عند المقام اي قيام اربعهم  
صلوات الله عليه وسلامه **قوله** لانهم يرون الابل من الاراء وهو انما يستحب  
كردن **قوله** الاطن من هو يظلم العين وفتح الراء الميمتين وبالنون وادخرا  
وفات كذا في بعض حواشي شرح الوفاية **قوله** هذا التفسير الحسن من غير  
الوفاية فغيره الوفاية مكة او شرط الامام والاحرام فيها فلا يجوز العزم للمنفرد  
في احدهما ولا لمن صلى الظل جماعة ثم احرم الا في وقت انتهى ولا يخفى ان القصد  
بيان عدم صحة العزم فقط وهذا لا يتعين بما اضافه الشارح من انه لا يجوز ان  
يجتمع بين الظل والعزم فانه يجعل في بابه الراء ان لا يصح العزم فقط وان لا يصح  
مع الانعقاد لما في التفسير بالمقصود ما افاض صاحب الوفاية **قوله**  
ودعا جديف ليرد بالضم والفتح الطاء والسعي **قوله** الا وادى **قوله** بضم الميم  
وفتح لاء المهملة وبكسر السين وشدة باموضع معروف عن يار المزدلفة  
**قوله** عبد جيل ففرق بضم الفاء وفتح الراء الميم **قوله** ولطاسن المهملة غير معروف  
للعدل والمعاد من قوله النبي اذا ارتفع **قوله** منها جمع المحبوب والعشاء في  
وقت العشاء بخلاف ما سبق فان الجمع فيه في الوقت المتقدم فلذلك احتج

صالح بالي فانهم في شبهة فمعه على اداء **قوله** اني لم يزل وقتنا بعد وضع  
العصر **قوله** انفسنا في الدنيا والحق الميم **قوله** والسين انما هو ظم آخر البيل  
بحال ليس يقتضيه الا خلافا في الخلف ان يصح طاء المانهم **قوله** وقيل هو  
ان ياخذ بين السجدين **قوله** وكبر كل اي كل ربي **قوله** ثم قصر التقصير ان ياخذ  
من شجرة ان ياخذ من كذا في بعض حواشي الكثر **قوله** يعلم فيها النفر هو بفتح النون  
وسكون الفاء والراء المهملة **قوله** والافس الى بالهمزة السجدة **قوله** وري لطاسن  
الثلثين لمارم بالفتح الميم والراء المهملة **قوله** حدود الحصة في هذا ما قلنا سبعون  
سبعة ليوم الاول واحد ومن يوم ثلثه الثالث والاربع كذا نقل  
من التمام **قوله** ما بالي سحر لطيف بفتح طاء الميم وسكون الباء ما اخذ من غلط  
الجبل وارفع من سبل الماء ومنه سمي سحر لطيف كذا في القفا **قوله** اي الموضع من منى  
اي مكة في اليوم الثالث من ايام النحر من نحر الجاهل **قوله** اذا خرجوا من منى يقال  
يوم النحر الاول وهو اليوم الثالث من ايام النحر على ما مر ويوم النحر الثاني وهو آخر ايام  
النحر **قوله** وهو الرابع للنحر الاول ايضا كذا في النهاية **قوله** وكذا ايضا تقديم نقله  
هو بالفتحين وقد روي بكسر التاء وفتح الفاء مصدر من نقل مثل صغر صغرا  
والاول بالانث **قوله** منزل الخشب بفتح الخاء المهملة وتشديد الباء **قوله** ثم طاف  
للمصدر بفتح الصاد والراء المهملةين وهو في الامل اسم من فوك صدر عن الماء و  
عن البلاء **قوله** حتى لو احرم بها من دورها اهله فيه ان الاصل  
من المقات فوجود في ضمنه ايضا فلا يفر كونه شرط نعم لوجاز الاحرام من داخل  
المبقات كان ذكره اتفاقا كما مر في المفرد وهو كسر الراء من بغايل الفارن والتمتع  
**قوله** فيه كذا في التفسير اللفظي **قوله** ولكن دفعه بان مراد صاحب العناية انه تفسير لآدم  
عليه آتورة المظنون لان المراد بالتفسير التفسير بما اخذاه في طائفة وبهذا القدر يحصل امتياز  
التمتع من القوان والافراد فلا يكره ان يفسر طائفة حتى يحصل الجميع والمنع على سبيل التكمال  
**قوله** ولم تنب الانجته عنه من النيابة **قوله** من قوله العود لليل يقال قد بقوه  
قد دامن يا قال **قوله** المثلثة بضم الميم والثاء المثلثة قطع عضو **قوله** انما ذكره اشارة  
اي كره ابو صيفه اخبار الاشجار على التقليد **قوله** حل من ايامه من ايام العمرة



ومن احوال الخلق انهم زفوا بادهاء السكين وللمد للسكر وللماء  
في سبل اليه وصلوة الليل الى حاسته اهل الكلام على احوالهم من صفى الليل  
**الحال** **قوله** زيت او صل يوصف حاله بالملح ما يقال بالعارضة روي كونه **قوله**  
صنافه نه جواب قوله ولوله وجواب الفعل المنفردة المتعاطفة من قوله او صل  
الفعل او فوج حاجا ما سبق من قوله وجب معنى **قوله** ولا يخفى على دلالة اللفظ عليه  
من الكلف عن الاعتدال عنه بان من المساحات الزمنية ان يحصى بناء على ظهور المراد  
فان التخليق على البصر لا يقع سوا ما لا يتصل هذا المراد **قوله** انما انما العطف عليه  
لما والظاهر ان العطف على قوله فعلية ومظهر الالف جواب الكل على ما جرى فندبر الكلام  
وان طعن في صلح او حره عليه م على مقوم من صلح **قوله** الثالث ان ظاهر  
او غير صلح لا يقع هذا النوع سور الكلام ونعطف الافعال الالية وهي قوله او  
او طعن او قدم سماعا على الفعلية **قوله** او صام ثلثة ايام هكذا في عامة النسخ على  
صيغة الفعل ولكن لو كان او صام ثلثة ايام على صيغة المصدر لكانت عطف على قوله  
من قوله دم او تصدق **قوله** الى ليس عليه ان يقال لما لا يقع ليس على الزوجان بخلاف  
زوجه ظاهرا لا كفاية فيلزم انهما اذا افوا من بينهما وانه اذا افوا وعنده السام  
او ابلغ المكان الذي وقفوا له انما يذكر ان ذلك يقعان في الموضع فيعرفان انما هو  
وهو الكاح بينهما فاما في كلامهم فلا فرق قبل الاكراه او الام لا بالوجه او لا بالوجه  
يتذكر ان ما يقعان في الشقة الشديدة بسبب كثرة بيرة فينبذ اوان مذموم وخبر ان  
فلا يخفى لا فرق **قوله** طعام المسكين نصف صاع مبداء وخبر او المقصود بوليته بيان  
ما فضل ولا رغبة ان يصير صديقا في بعض المواضع الهداية يقال هو عارض الوجود في على  
اكانه في عرض له كذا اذا امكنه **قوله** بان صار مبرة بنى بنته اليهم وخبر الله الالهجة  
كون البيض فاسد **قوله** وجلبه طلب فيختبئ كجي ويجمع اللبن ويجمع المصدر ايضا من  
حالة الناقه يكلمها جارا من باب الاول **قوله** انما البصوم في ذبح الحلال صبر لهم مكذا في عامة  
النسخ كانه يحمل التصحيح في المناصب بل الواجب ان يقول الى لا صوم في ذبح  
الحلال على ما مره اذ صيغة الفعل لا تخرج عن الاشكال على ما لا يخفى **قوله** لم  
لاحتل خلافا لثابت لا لا ختم لاء **قوله** وفيه الالف الرطب من الحشيش والخل

قطر الماء ولا يعطد شوكا من عضد الشجر من شارب اذا قطعه و  
الشوك يفتح الشين المحم يقال بالفارسي فار والكاه يفتح الكاف و يكون  
الميم صم و اجدها ثم على ظف الفخاس يثبت ثبوت في الغارات والارض السج  
وقال لها بالفارسي شين و حدة الحدة بكسر طاء المائلة والذال والهمزة طير يقال  
لها بالفارسي شين و بعض يفتح الباء وظم العين المائلة ما يقال بالفارسي  
شين و البرغوث يظم الباء ما يقال بالفارسي كيك و الفواير يظم الطاف ما يقال  
بالفارسي كيه و اسفاه يظم العين وفتح اللام وكون طاء المائلة يقال سكت  
سكتة التي هي طاءة العظم حتى يكونا كاسنة طاء الاجزاء  
مع الكتاب ذكره ناظره و سجي طاءة يفتح الباء  
كل منها فانه جسر الغص وفي بعض النسخ واء الفل والاول انس لم جرة  
ان لم يخرج شيئا يقال جري عنه هذا الامر ايضا قال الله تعالى لا تجزئ نفس عن نفس  
شيئا الا ان يكون كوصول الامل فيكون كوصول الامم الى الهم و لم يخرج عن نسكه صفة كفه  
خبره و اوله من الهم اي من الهم ايضا **باب محرم** اوله من قول الوقاية  
قبل طوى و تقير يكن ان يقال طاه من الامة الى سائر الحاج الى التخلل في سائر  
الحاج الجبل و التطير ايضا بالذبح فلهما و تنفيذ الوصية من احكام الدنيا  
لا فلهما كما يقولان ف و جد التنفيذ تسليم المال كما في بناء المسجد او في بيت  
فجاء الوصي قبل تمام بناء لكن قول محمد رضي الله عنه او في هذا الاعتبار حيث اخبر  
الامام في سمن بالمال الموز لا ما يقع من الثلث كما هو قول ابو يوسف و قد تقدم  
الذي طواف فرض اضافته بانية و تحمل الامة اي الطواف الاداء كمن هو قول  
القول لهما و غيرهما مني شاء اي قبله في حاج الى التكلف و انت جبره من  
الساق الامة على وضوح المراد اخرا بالتحقق التطير في تعيين يوم النحر  
و بيني بين الهم كما اصابع اليه شارح ايضا في تفسيره قوله اي تعيين يوم النحر  
بما انما **التمية** و اي اسم ما يفتح با و يجز على اضافي بشديد الباء فيها و اما  
افصح في الهمزة و قصر الالف في جميع الحجة كما يقال رطاة و اضحى و منه  
يوم الضحى **تمية** يفتح السين مخصوص يعني ان يكون قوله حوان مخصوص مغيا عن هذا القيد



عند وجوده انما كان الحائض في الحيض لا يكون لها من سبب الحيض انما هو ان  
نظر الى تقدم ذات الطهر وهي السلام في الحيض ونسب الغيرة في الحيض وهي  
المرادة لان حصة الثمن وهو كل من السبع فيسبب الطهر الى طهران حصة المهر  
**قوله** اشتراه ذلك الواحد الضمير للبدن في قوله لا يملكه من وقت السهر  
فيستر بما لا يملكه الا ان كان ثم جبر كذا ولا يملكه من وقت السهر  
للقباس **قوله** الا اذا ضم من الكاري المكي في قوله انما هو في قوله لا يملكه  
الكرج ثم على الكاري ويضم من قوله يكون الضمير في قوله لا يملكه  
لا يظن ان لم يكن الضمير في قوله لا يملكه من وقت السهر ولا يملكه  
اليه منها ولا يملكه من وقت السهر في قوله لا يملكه من وقت السهر  
اي على الاب اما جاله ان لم يكن للطفل مال او مال الطفل على ربه فوجب فكون  
الوجوب بمال الصبي لا بد منه كمنه بعض الخارج فلا بد مما قبل من ان الطفل لم يكن  
مكتفا بالشرع لا معنى لوجوب الاجبة عليه **قوله** تصدق به الى الجاهل او هو  
حيه حال من الضمير وهو نادر فاعل تصدق يعني اذا كانت له من المهر  
بالاجبة حية من له احد النكاحين اما النذر بان يقول في حال النكاحين  
من ان له ثمة واما الصفر فان في كل يجوز التساؤل عنه في تصدق به  
في الكافي **قوله** والصوم بعد الفدية من قبل العطف على محول عاملين في  
والحر ومقدم **قوله** الجديع بغير طهر والذال المحرم وبالعين الملهة **قوله** ما كوفي  
النية وان يفتي الهرة وسكون اللام ما يقال ما بالقرينة **قوله** الغنم بالنية  
كوسيد والمراد به من ماله المعز ايضا **قوله** صحيح في اجرة طهره وشهد المهر ما لا  
له **قوله** والحفي في طهره المهر كوشيد الباء في قوله ميسر في قوله والنيلا  
بفتح الشاء تانيث انزل كاحم حر من النول بالفتحين وهو المولود والجمعا  
الجماء والعور او الواكذلك وزنا وشقاق **قوله** بشرط ان يكون قصد على الفجر  
يعني ان اخلاف المرأة لا يفر اذا اخذ القاصدة العربية فكذا فيما في فيه **قوله**  
ويؤكل غيره من الابكال **قوله** ونوب تركه اي ترك التصديق قال في الهداية وجب  
ان لا تصد الصدقة من الثلث ويكره في بطلون غير الوفاية فان العادة فيها

٥٢ **قوله** او نوب في الثلث بغيره ونكره في طهره من سبب الحيض انما هو ان  
نظر الى تقدم ذات الطهر وهي السلام في الحيض ونسب الغيرة في الحيض وهي  
المرادة لان حصة الثمن وهو كل من السبع فيسبب الطهر الى طهران حصة المهر  
**قوله** اشتراه ذلك الواحد الضمير للبدن في قوله لا يملكه من وقت السهر  
فيستر بما لا يملكه الا ان كان ثم جبر كذا ولا يملكه من وقت السهر  
للقباس **قوله** الا اذا ضم من الكاري المكي في قوله انما هو في قوله لا يملكه  
الكرج ثم على الكاري ويضم من قوله يكون الضمير في قوله لا يملكه  
لا يظن ان لم يكن الضمير في قوله لا يملكه من وقت السهر ولا يملكه  
اليه منها ولا يملكه من وقت السهر في قوله لا يملكه من وقت السهر  
اي على الاب اما جاله ان لم يكن للطفل مال او مال الطفل على ربه فوجب فكون  
الوجوب بمال الصبي لا بد منه كمنه بعض الخارج فلا بد مما قبل من ان الطفل لم يكن  
مكتفا بالشرع لا معنى لوجوب الاجبة عليه **قوله** تصدق به الى الجاهل او هو  
حيه حال من الضمير وهو نادر فاعل تصدق يعني اذا كانت له من المهر  
بالاجبة حية من له احد النكاحين اما النذر بان يقول في حال النكاحين  
من ان له ثمة واما الصفر فان في كل يجوز التساؤل عنه في تصدق به  
في الكافي **قوله** والصوم بعد الفدية من قبل العطف على محول عاملين في  
والحر ومقدم **قوله** الجديع بغير طهر والذال المحرم وبالعين الملهة **قوله** ما كوفي  
النية وان يفتي الهرة وسكون اللام ما يقال ما بالقرينة **قوله** الغنم بالنية  
كوسيد والمراد به من ماله المعز ايضا **قوله** صحيح في اجرة طهره وشهد المهر ما لا  
له **قوله** والحفي في طهره المهر كوشيد الباء في قوله ميسر في قوله والنيلا  
بفتح الشاء تانيث انزل كاحم حر من النول بالفتحين وهو المولود والجمعا  
الجماء والعور او الواكذلك وزنا وشقاق **قوله** بشرط ان يكون قصد على الفجر  
يعني ان اخلاف المرأة لا يفر اذا اخذ القاصدة العربية فكذا فيما في فيه **قوله**  
ويؤكل غيره من الابكال **قوله** ونوب تركه اي ترك التصديق قال في الهداية وجب  
ان لا تصد الصدقة من الثلث ويكره في بطلون غير الوفاية فان العادة فيها







ثم قلتم لم يردنا من قبلنا انما هو من قبلنا لا يردنا من قبلنا  
 عز وجل بين الدعوة ونفس الدعوة والواجب الاول على من يستجيب  
**فرد** من الدعوة اي طالبين بالبعث منهم فيجب عليهم اكمال الصلاة والعبد  
 فوفا من قبيل اي من صفته فلو كان او بالاعتبار بالنسب والافراد والموجود  
**فرد** قال في ان قد عرفهم لكان الاول ان يقول قال البرية ان قد عرفهم اليها  
 بلا فصل بين طائفة والى طائفة على ما هو المطلوب **فرد** انما الحكم ليس على عدم  
 وكيف يحل ذلك والكفار غير طائفة من طائفة على ما عرف **فرد**  
**فرد** ما عذر وطول القول بضم الخين **فرد** انما منة اي بضم الميم وسكون الهمزة  
 المنقولة على ما **فرد** المنية وهو منة على من لا تقبل فوما حجة تدعوهم  
 الى الاكلام لان يهدي الى احد اعلى يدك غير عاطفون عليه الشمس وعنت ثم انهم  
 قالوا اتقدم الدعوة الى الاكلام على القتال كان في انشاء السلام حيث لم يشر الاكلام  
 ولم يستفرض واما بعد ما انتشر وعرف كل منكر ان ما يدعي بحل القتال  
 قبل الدعوة وتقوم طهور الدعوة وشيعة مقام دعوة كل منكر وهو لو اراد بلوغ  
 الدعوة **فرد** فيه اول اي قبالة اول **فرد** ان احتجنا اليه قال في المتن ونصليكم  
 ولو جبال ان احتجنا اليه لكان في الاجابة يشمل الصورتين كونه خير للمسلمين  
 كونه مضطربا فيه **فرد** جواب كسر طاء المهلة بمعنى الحاربة **فرد** ثم راي بعض القائلين  
 اصل بند اليهم فالحصول بان له وبند جواب **فرد** حتى يظروا الى المسلمين  
 في امورهم الى امور المرادين وامور المسلمين ايضا **فرد** لا يباع سلاح له وكذا لا يباع  
 الرقيق منهم منى كان او كافرا **فرد** بتد لمان اي بند اليهم الامام نقض الامان  
 وادب الامام على الامان **فرد** والاراضي ملكوكم اي لا يملكها **فرد** ووجه من المن  
 مضاف الى محولة اي المن عليهم **فرد** ووجه عقوبة العرق قطع عصبه **فرد**  
**فرد** الاثر بها الى قال في النار **فرد** كلفا شتمه به وهو من مسئلة الذاتية  
 السنية **فرد** ووجه يجر هذا وما قبله من قوله ووجه شتمه بضمهم بوجوب ايجاب الام  
 ولكن غير ظاهر وذلك قارة الهداية ولا يجوز بغير الغنم **فرد** والرد بكسر الراء وسكون  
 الدال المهملة **فرد** ولا يبيعها وتولها اي كلها هذا من كسر المشقة عن الاصل

باب الممنوع من بيعه

شأنهم ان في على انشر اليه ايضا **فرد** ولا يبيع من قبل ان العبد اذا كان  
 ذوا مال يفضل وقال ينبغي ان يكون له سهم كامل انتهى ووجه ظهوره ان  
 الكل ان يكون الرق منصف او منصفها بالارض او بالمال على ان العبد وما من بيع  
 له مال فله من زيادة سهم **فرد** ان يبيع بفتح الراء وسكون الضاد المجرى والياء المهملة  
 او ذل الذي في الطريق ذكر النبي اتفاق فان الظاهر ان العبد والضبي ايضا  
 كذا **فرد** ووجه فقراء ذوي القربى وكذا انما ذوي القربى وكذا ان السيل  
 منهم والمرد منهم بنو فاسم وبنو الطلحة **فرد** وبنو القيس وقيل انهم هم الى العصمة  
 لا يروى ان يبيع اليه **فرد** كذا في قوله منة فبعضه فيجعل الكعبة ثم يقسم ما في  
**فرد** وهو مندوب اليه ان كان مندوب اليه فان الامر في قوله تعالى خرض المؤمنين  
 للندب **فرد** لامن اي لا يبيع منة في النسخ رابعا لولا ولكن الظاهر ان يكون في  
 بدل من اي لا يبيع الامام في قوله من قلته ان لا يبدل عليه كلمة في فيما قبله من قوله  
 ويبيع الامام في من قل **فرد** وسببه ما هو اخوه وان كان حقه ان يذكر عقب  
 قوله من سببه لئلا يكون هو وما سبقه من قوله وهو لكل الى اخوه في ظلال الجليل المتأخر  
**فرد** سببه **فرد** انما في قوله الله الفوار على ما **فرد** ملكوه ظلالا لا فاعني فان  
 عهده لا يكون مالا لا استلواء لان انتهى عن الافعال الحسية توجب القيمة لعينه  
 والغلبة لعينه لا بغيره كما شرعوا وهو الملك لا يباع انهم ليسوا بغيره فبعض  
 يبيع انتهى ونسب المنة في حقهم لانهم في طوبى بالمرحمان كالزنا والربا قسبت  
 المنة في حقهم كالمسلم فلان انما ملكوه لانه مال غير محصوم في زعمهم لان العصمة انما  
 كانت ثابتة مادام هو عزرا ابدان فاذا زال سقطت العصمة كذا قال  
 صاحب الشريعة وفيه تأمل للبحر فان قوله في زعمهم بوجه بقاء العصمة في نفس الامر وقوله  
 لان العصمة الى اخوه بغيره اتفاقا في نفس الامر ايضا **فرد** عبيد امونا او امنه ممنة  
 قيل في الذي له قولان وفي المرتد بكونه اتفاقا كذا في الشافعي انتهى **فرد**  
 من غير ظهور من غير بطلان وظهرت يده على نفسه **فرد** وملككم اي مالهم الذي  
 سوى الله كونهن الى الله واما الولد والمكاتب ولو ادبرهم في الملك ايضا لم يبعوا  
 انهم كانوا في حكم الاحرار بالنسبة الى اموالنا جعلهم بهذا كذا **فرد** فمن وجد

المحنة يبيع

طفة







وهو على طلاقه من كل فان القتل فمكون انفع بالعبادة لا يوجب قول  
فيكون تجاوزا من قبل التسمية بالحيات والاول اليه فان مضى العشر والمراج  
ما يصح للانس في كل يوم وجعل ان يكون الطلاق والوظيفة على العشر والمراج كونه  
منه عن معنى البقيين فان اصل من وطلعت البعير اذا قصرت في يوم من كل تعيين  
نوع قصرت عن الفاور الى فوق التحاني **قوله** ووجلاهم الما قام الاصل الاخراج  
والنفي **قوله** وموت احياء النعمي قال بعض الحكماء ان الظاهر ان الميت الضمير للموت  
مؤثرا لا لا يخفى فيه من غير فان اخطأ لم يمس طاعة التائب وكذا مؤثرا  
سماجا غير ثبت وكونه عبارة عن الارض التي وجب ذلك **قوله** اذا قل من سبيل  
اسل الرباني قال النعمي اسل الرب **قوله** اعتدلت لسانه **قوله** وما احياه سلم  
بعبر بقرية في بعض عشرة ما احياه وواجبنا تابعة لما قرب من الارض العشرية  
ولما اجبة وعشرية الارض وواجبنا تابعة لما **قوله** اذا ملك عشرة الى ملك  
الكا وعشرية **قوله** وقد اجتر الطاق في ذلك اي اجتر عرض الطاق في النواظير  
حيث اجتر نارة صاخا ودرعا ونارة غير ذلك فحقى نجتر ما ايضا فاما لم يعجزه لان  
التنصف غاية الانصاف والانصاف نصف الدين **قوله** لانها الماء النقي  
كانت في استحقاق الامانة المشتركة للجار **قوله** واما اذا بقى فلا يسطر اسم ان الملو  
ان يذهب كل الخارج انا اذا ب بعضه فان بقي من مقدار المراج وشركا بان يبق مقدار  
درهمين وقيل من كسب المراج وان بقي اقل من ذلك يجب نصيبه لان التنصف  
عن الانصاف كذا قيل **قوله** لان فواجب الما كنه بكار بكار الما لان تعلق  
منه المراج ببعض الخارج على امر انفا فوالف في المخرج **قوله** لان سب العشر  
الارض النامية لا لا يقال لهم من وجوب الزكاة عليهم لان شيها المال النامي ايضا  
لانا قول لم يجب الزكاة لان فيما معنى العادة فلا تادى الا بالاختيار كحقها لمع  
الابتداء ولا اختيار لهم لعدم العقل لا يقال هذا لما يكون جوازا عن المراج لا العشر  
ايضا في العادة حيث قالوا العشر البيع بالمسلم ما من معنى العادة على ما قرئ  
او ان هذا الباب لا نقول معنى الموتة غالب في العشر لان شيها امر باو  
كل المراج وهو الارض النامية ولهذا لا يسطر بالدين كما حفظ الزكاة به **قوله**

**قوله** فان ملك عشرة آلاف درهم فبقي من ماله الذي لا يحتاج به الى العمل  
ولا يمكن ان يجتر شي من الماله فان ذلك ينقص باطلاق البدان والاعصار  
انتمى هذا المراج لان تنصيف الما لا يكون وانما في الزكاة فقد ثبت كذا  
معاودة **قوله** وموت فاملكه ما في درهم وقيل هو صاحب الماله الذي يحتاج به الى العمل  
ايضا وقدر الكلام المتعدي به **قوله** فان ظهر عليه قوسه وظل في قبل كان له لانسب  
ان يذكر بعد المراجعة ان حكمه ايضا كذا **قوله** وقيل لم يفرقه وقيل لا يكتسب لانه  
خلف عن العزة وموتة ولا يجب عليهم العزة بالحيات ولو افاق المكون وزال  
المانع من عزة قبيل وضع الامام لم يكتسب لانه **قوله** وتعد وقيل الاطلاق الفقير اذا  
المسرح بوضع عليه كذا العقل على الرباني **قوله** لم يعبد اليهود اتم كان من العبد ومن  
البقيشة اشارة الى ما لا يخفى من معنى التكليف في اطار ما لم يكن كالميتي والمستند  
**قوله** ويعين بلاح على المحمل **قوله** وظل الكسب بضم الكاف وسكون السين الما كونه  
اناء المشاة **قوله** كما كاف كسر الهمزة وتخفيف الكاف ما يقال بالاعتناء بالان **قوله**  
على ووجه ان محامته لا يستغفر السائل لهم **قوله** ونقص عنهم على البناء للمحمل  
وقال انه بان الاثر اتم الهم الا ان مراد به وطالب بعد تسليم بعد ارادة ان اخبر ان قيامه  
بذرا السلام بكذا قوله لا اعطى فلان بان الاثر اتم **قوله** ملوحة المعزة الامن اكرم  
بشما اي بجهة العيب من حيث انه بشر وان خص بعض افراده بالعتمة والكرامة **قوله**  
والباري في حال مشرة عن جميع المحارب وظاهر الحال كذبه فلا ينفذ الى قوله **قوله** ولكنه  
حي الغير في كون التمس حي الغير **قوله** حيث يؤخذ من لانية اي ان كافر **قوله**  
انما جعل به في حق الصدقة التي في حوزة الزكاة **قوله** في هذا الحكم ان حكم حوزة الصدقة  
واما مولى الغني فاما لم يحرم عن الصدقة لان حوزان الغني لغناه لا تشرف ولم يوجد  
في ماله **قوله** وان يكون مكربا الى لا يكون في اجزائه استقلال كاجزاء المركب من الخصال  
بخلاف الخمر فان اجزائه سفن شربت بعضها ببعض **قوله** امام السجدة ارفع الغلة  
ودرست احوه هذا وما يشبهه كذا معنى على كون ما اذ صله وسرقه واما اذا كان  
الوجه الكسرة ولو زرع على التمر والامام وهو رفق في رعاية الخامين واوفى بنية  
الوافقين فهو صافي زمان فان هم ان لا يعطى غلة الوقف الما من ادبي ما على له



من النقص والعدم **باب الميراث** قوله كان انما على الكفر لا يخفى ان فيه  
لنوع مخالفة لا لا ذكر في اول الكلام فان مقتضى قوله لا يجوز ان يقضى الكافر على الكافر الا  
مع جواز او الرق ان يقال انما يقضى الكافر مع الرق مع كونه اخص من المسلمين في القضاة  
بلا شيء وانما جسد الميراث فيفسد مع الاتفاق **قوله** انما على الكافر مع الرق مع كونه  
فانه اذا سلمت وعرض على الزوج الاسلام فاني يكون الزوج في هذا الباب طلاقا  
**قوله** لعدم قبلها لعدم الكسب قبل الزوجة **قوله** وفيه من كل حال من كسبه الى من  
ذلك لظروف الشئ انما جرت على سببه وسبب الاسلام لمدينة في الكلام  
سبب الزوجة كونه في الزوجة **قوله** لان كون الميراث عينا لا يكون بدارج بغيره  
في هذا التعديل فساد لا يخفى فانه لم يرد ان يكون سائر الميراث في هذا القضاة  
ايضا وليس كذلك فالصواب ان يقال انما يرجع الى القضاة لظهور الاحتمال لان الميراث  
الى دار لم يفسد حكم الاحتمال الا اذا انفصل القضاة بغير حكم لان المال في كل حال  
ان يرفع ضمن القضاة القضاة في المقتضى وغيره **قوله** بطلان من الكلام الى القضاة  
والبيع وشرا **قوله** وانما به انما جرت على سببه وسبب الاسلام لمدينة في الكلام  
كل من هذا الا اذا كان يكون من الوارث او بقضاء القضاة لانه دخل في ملك الوارث  
حكم شرعي فلا بد من ملكه الا بطريق **قوله** وليس عليها قضاء سائر العبادات المروم  
لما هو كثر ما ذكرنا خلاف **قوله** فيجوز على القضاة لا بعد ان يقال انما هو في الجبر ليس  
كل من عنده في الرجال دفعا لشرطه ولام يجرى هذا المعنى في السوان بقى على ما هو الا  
وهو ليس **قوله** وكسبه الميراث لا يقال بشكل هذا على قول ابي حنيفة فان كسب الزوجة  
لا يستند الى الاسلام من فيكون تورث المسلم من الكافر لانا نقول لا يقر الميراث على كفه  
فيجوز اما بالقتل او بالجلد او وجود ما كسبه الميراث لان الرجل انما يقر الميراث على كفه  
نفسه خلاف الميراث فان العمة مقيمة في مالها كذا قيل وفيه ان مدار هذا الحكم  
ان كان عمة النفس نفس الالة ايضا غير موصوفة على ما نقل الشارح من النهاية  
من انه ان قتل لا يضمن شيئا ففاضل **قوله** ميراثه في المسئلة لا يثبت الابن من الميراث ولو  
من الزوجة المسلمة **قوله** فطرح به الى الميراث لو قيل ان ميراثه في حال الاسلام فانه كان  
الكلام عاريا عن ثبوت التفكيك **قوله** حلت حصة ميراثه في حال الاسلام فانه كان الاعتبار

في السراة زمان الموت في ميراثه لانه سلم وان كان العبد عاقلا  
الموت بل من ان يكون ميراثه في ميراثه **قوله** ميراثه في ميراثه **قوله** ميراثه في ميراثه  
لشدة الغلا حوا وكونه عاريا عن الحكم **قوله** ميراثه في ميراثه **قوله** ميراثه في ميراثه  
الحكم بالقتلين وبسكان اللام ايضا عاريا عن النائم **باب البغاة** قوله لانا قالهم  
بداية قبل ان يقتلوا من المسلمين **قوله** لم يقتل من قبل ما ذكرنا من الجرح و  
بسبب الموت **قوله** اذا لم يجره بعضهم الى ورائه خلاف ما اذا اوجوا فيه احكامهم فانه  
القطعة ولادة اهل العدل **قوله** فلا يثبت ميراثه وان كان عاريا عن ذلك الميراث في الكافي  
لا يقال انه يثبت ما ذكر في المستأمن من ان المستأمن في دار الحرب اذا قتل احداهما  
الا فخره في ان العمة القاتلة بالحر اذ به الاسلام لا ينطبق جازي الدخول لانا  
بقول التمدل في المستأمن عاريا عن الشخص وينبذ لا ينطبق العمة الثابتة بدار الاسلام  
وهو عاريا عن الدار وبطل العمة فاقتر **قوله** فلا يثبت ميراثه في دار الحرب ولا في دار  
مستأمن **قوله** ولا صارف عنه الى غير وجه البغي **قوله** ان يعينه الى غير وجه  
الاعانة في دفع الفتنة ان قدره واعليه **قوله** اجزاء الموت **قوله** اجزاء الموت او  
صارت بجهة يقال نزلت الارض اذا صارت ذات نكحة انقل من المغرب لكن الظاهر  
الصحيح ان يقال انزلت من الانزاد وهو القارة آب شمر لا يزين والسجدة  
بجهة السين وكسبه الميراث وطا **قوله** في ميراثه **قوله** في ميراثه **قوله** في ميراثه  
والمرور عن ابي يوسف انه يقوم رجل جوهري الصوت العرقات وبنادى على صوته  
قال موضع الذي يسمح فيه صوته يكون قريبا من العرقات وان الموضع الذي لا يسمح  
فيه صوته يكون بعيدا **قوله** من غير ان يسمي المسنة الى يكون بغيره وان لم يوجد الاقام  
والمسنة بغير الميراث وتثديده النون ما يقال لها بالقارة بذات **قوله** على ان الحجر  
ما يضيء الملك ولو كان باذن الامام ما لم يتجوز الاحياء **قوله** للعطن خير مقدم  
قوله اربعون هذا غرض وعندهما للعطن اربعون ولنا في ستمون وقيل ان التقدير  
في العين والبريد بذكرناه لصلابة ما وفي ارض فيها رخاوة يزداد كيد لا يخول الماء  
الى الثاني **قوله** خمسة ذراع الذراع ست قبضة وهي ذراع العامة **قوله**  
والنقد خير حمانة بالتوقيف الى السماع من قبل الشارع لا بالرائي **قوله**



اذ قال ان يشرب اي بئر بالسد والارض كسب ما افترقه يعني ان شرب من بئر  
 لا تعرض للشاني وان شرب ما فترقه باكثر من البضائع الكسب ضد الفرج يقال  
 كسب الزهر اي شرب من بئر ما فترقه باكثر من البضائع الكسب ضد الفرج يقال  
 بعد نضمة النقصان لما في الثاني **قوله** ولما اراد ان في الترخه عليه اي لا يتبعه  
 من الخوايب **الرابعة قوله** وقال الامام في الترخه من اي يوسف اي في مقدار نصف  
 بطن النهر من الخوايب وعن محمد مقدار بطن النهر من الخوايب وهذا روي بالكتاب  
**قوله** فحسب ما جرت به العرف في الارض وحيث جرت به في ارضه وان لم يكن  
**فصل في حكمة اشرب هو الشرب** ويكون الرائي في النصف من الماء  
 وفي الشرب من بئر الانتفاع بالاشرب في الشرب او لئلا يجره كذا في الشرب فيكون الشرب  
 اعم من مطلقا لان خصوصية باليونان ثم قيل بعض الناس في الشرب من الماء  
 باعتبار الخلق دون الملك لان الماء في النهر غير مملوك احد وفيه من الخلق  
 الملك كسب الميراث والمشتري ونارة باعتبار الخلق كسب الغنمة فان الغنمين  
 بين الغنمين وفيه عتق فان سبب الغنمة ايضا فبما عتق الملك  
 فان الغنمين اذا اوزوا بالدار ملكوا على كسب في باب الغنم في الشرب **قوله** وهو  
 بيده **قوله** يشترك الكل حكمة ابتداء **قوله** كل في النهر الكسب في الشرب الكسب  
 الراي من الخلق وزنا ومعنى **قوله** كان بينهم جواب ان قوله يعني ان كان الحجة لان  
 المقصود التطوع الى الارز فالدار الكبيرة والصغيرة فيه سواء **قوله** لا تقادح العزم  
 دليل على تقادم العهد يكون دليلا وحجة في جعل ان يدعي فيه الخلق بعد زمان ايضا  
**قوله** وسبق شربا او صغرا الى من تلافى او قناته او بيرة **قوله** حلالا جارا لطار  
 بكسب جميع حجة بفتحها اي ما يقال لها بالهاتسبوي **قوله** على نفسه او طرفة  
 بفتح الظاء المحبة بمعنى الدابة التي تحمل عليها **قوله** وفي ما جرت به معطوف على مقدار  
 اي قابل في الماء الذي في ملك الغير بالسلاح وفي الماء الذي في اناثة بغير السلاح  
**قوله** الكسب والاحتساب **قوله** لان مسائلها تناسب بعضها تناسب القضاء  
 مسائل الاكل والشرب بالنسبة الى الصوم وبعضها تناسب التجانس فكما سائل  
 الكفر والارتداد بالنسبة الى الجهاد **قوله** وعندنا الى المرام اقرب وفي جواشي

٥١  
 للمذهب بهذه الرواية مشادة لانه ذكر محمد بن المسيوطان بالبريد فقال لا بد  
 اذا اختلف في شئ اكرهته فجازيكت قال القويهم ان الحكمه كبرية تنزيه عند محمد  
 ما كان تركه اول مع عدم خبر عن الفعل وبما لم يتدرب الي كان قبل اول مع  
 عدم الخبر عن تركه لم يفضل من فيه خلاف ما لك لو قال لتعارض الادلة كان  
 اولي للمالكين او بخلاف ما لك الاشعار بتعارض الادلة ايضا **قوله** اقول مشادة  
 في غلطه عن معنى عبارة المشايخ واول هذه سقطه لا طائل تحتها فان المذهب  
 المتب والفضة اذ لا ل في هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم هذا من حرام علي كذا  
 حلي لانهم وما بين ان المراد من حلي لانهم ما يكون حليا لمن بقي معه اما على حلي  
 منه لو كان استعمال بالاناء او بالسطح وهو كان متعارفا او غير متعارف  
 ولو كان الشر كمالا وقعت هذه المسئلة في عبارة بدون كلمة من مع انها واقعة  
 قال في حقيقتان وبكره الشرب والادمان في انية الذهب والفضة وكذا الجامر  
 والماكل والحل والمذاق الاول ان لا يحمده على هذه الرواية او يحل على ما قال  
 ابو حنيفة في الثانية المقتضفة انه لا باس بالشرب في الثانية المقتضفة والمذابة  
 اذا وضع فيه فاه على العود في الكثر شي والشرع يفيد على العود واللب دون الفضة  
 والذهب انتهى بان يكون الذهب غليظا او مجحدا او باخره بحيث لا يصل يد الى  
 نفس لانية انتهى **قوله** وكذا الاناء المصنوع بالذهب التفتيح من الذهب  
 ما يجعل في أسفل اليد من الحديد على هيئة الذهب ثم شاع واستعمل في غيره **قوله**  
 فقال انه خير فله من الفضة وبلغ منه ان يلزم الاتقاء في الظاهر عند شرب  
 الماء بالكف ايضا **قوله** لان مراده بالطلو واللمعة ما يحصل في ضمن الساملا لقائل  
 ان يقول هذا لا يفرغ الا عن ارض عن ظاهر كلام صاحب الكفر على هو مقصود الزيلعي رحمه  
 الله عليه ما و ما ذكره من التاويل باي عاصم حبه صاحب الكفر فان عبارة ويقبل  
 قول الكافر واللمعة والملوك والبص في اليد والاذن والفاسح في المحاملات  
 لان اليد باناء فان مقتضى هذا السور ان لا يكون طلق واللمعة في ضمن المحاملات  
 لقائل ان يقول هذا لا يفرغ الا عن ارض عن ظاهر كلام صاحب الكفر على ما هو مقصود الزيلعي رحمه  
 الله عليه ما و ما ذكره من التاويل باي عاصم حبه صاحب الكفر فان عبارة هذه وعمل



الكافر والمملوك والعتق في الردية والاذن والفاسق في المعاملة لان الديانات  
 فان مقتضى هذا السور ان لا يكون للكل وطاعة في نفس المعاملة فانه جعل في المعاملات  
 مقابلة **قوله** والعباد بعد ما عرض عليه فوجع المسئلة السابقة فوجع على من المسئلة  
 بان يقول قبل قوله جوشي قال سريت هذا الحكم من اسم في الكل او جوشي في طاعة كان حسن  
**قوله** طاعة ان العبرة لا في جرم في العلة وفيه انما يكلف ما نقل عن الهديت الشراية من ان  
 حصل المسئلة على ثلثة اوجه احدها ان يكون سراه جرم او طاعة غير جرم وهذا لما ليس به  
 في الطلب وغيره لان السر لا يبرر استورا بالحق حتى انه لو كان لم يكن مستورا بالحق بكرة  
 الثاني ان يكون طاعة جرم او سراه غير جرم وهذا يباح في طاعة دون غيره والثالث  
 ان يكون كذا جرم او هو الذي يباح لا يجوز لئلا يفسد في طاعة بالتناقض وهو كل لب في طاعة  
 عند ان يفسد لا يخل وعند مما يخل انتهى فان حصل ما ذكر ان يكون الاعتبار للغة لا لغيره  
 على الطاعة بل مع اعتبار السر وعدمه على ما هو المناسب للاعتبار ليس لجرم وعدمه حتى اذا اطلق  
 بجران وكذا اذا ذكر السر ان لا يبادر الى الذهب والفضة فالتكسبة بينهما في سائر الامور  
 تقتضي ان يكون القصر على احدهما بالنسبة الى الآخر **قوله** ولو سلم انه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 الا انه لا يعارض قول الرسول وفعله **قوله** ولا نهى بين المأخوذ من التنازل وهو قول  
 الرسول وفعله وعجابه طاعة الصغير المحتمل للتنازل **قوله** وجاز له ولو هو يرفع  
 الواو والماء الذي بقى على القضاء خفي التوفى **قوله** اذ لم يكن حاجتنا في تقوسهم في التقات  
 من الحكم مع الغير الى طاعة العام اتفق البت اذ لم يكن في تقوسهم العزم والنية بتفصيل  
 مطالبنا فليس يفسدنا عفة القيام **قوله** ان احراي عانده على ترك سرك **قوله** غيبى بكم  
 بضم الغين والضاد المجتنبى امر من تخضعت النسي اذ الكفة **قوله** صبت خبنة  
 الا انك هو يفتح الهمزة والمد وضم النون ما يقال به بالقرآن سب **قوله** عز عن الحرم  
 بفتح الراء المشددة اي عن النظر الحرم **قوله** ومن يريه كاح امرأة جرد وحرها موطوء  
 على قوله كفاض **قوله** ان يودم بينكما الا ادم بفتح الهمزة وسكون الال الالفة والجر  
**قوله** او رجل يدويها معطوف على قاض ايضا **قوله** اذ كان عليه دين مستغرق بكرة الزمان  
**قوله** لا ضمان وقوعه في ملك الغير ايضا فيه ان لفظ ايضا ليست في موضعها بل  
 موضعها بعد قوله موجود في الدواعي على ما لا يخفى على التامل **قوله** يستبرأ بشهرين

سبوا بغير حق

60  
 وحسب ايام لانه عرق الوفاة في البائة وفيه ان عرق الوفاة للمام على الميت  
 لا التعرف برادة الرحم بدل عليه وجوبا بالاشهر لصاحبه الاقراء وجوبا للثقة  
 عنها زوجا قبل الخلوة وغير ذلك كما في الامور المعهودة اي بما يكون وطنا واما  
 على باعها او يكون باعها امرأة او جوبا الى غير ذلك **قوله** فان نزل لا يخفى  
 ان هذا السؤال بعد قوله فان حكمه كحكم راعي في كل فرد فردا لا اوجله **قوله** وبعد  
 القضاء عنه ما لو قال وقبل القضاء عنه باعها كان اظهر لان عند عام الحق  
 يكون الوطى حتملا **قوله** لانها وجدت بعد سببه الظاهر ان المراد من السبب هنا الملك  
 وقوله قال قبل هذا لانها وجدت قبل علة وهي الملك بحيثية من حيثية طلاقا لها  
 بناء على اصلها الذي ذكره قبل بحيثية **قوله** بانثاني ان وطى لو قال وبانثاني  
 ان لم يعلم عدم وطى باعها كان اشمل **قوله** ولا نكاح حال ثبوت الملك يمكن ان يخل  
 بجران ملك اليقين علة لزوال ملك النكاح فهو مقدم عليه ذانا وهذا القدر يكفي  
 في سقوط الاستبراء فتدبر **قوله** ان تزوجها البائع قبل القبض او تزوجها المشتري  
 بغير ملكه في شجر رائها الا ان الصواب ان يسقط قوله او تزوجها المشتري  
 قبل القبض من البين فان قوله الا ان بعد ثلاثة اسطر او تزوجها المشتري  
 قبل القبض من بونى به معنى عنه **قوله** بامية لا يجتمعان كما حاصفة امية  
 فبما ان الجملة لا تقع صفة للمعروفة الا ان يراد الصفة المعنوية **قوله** ابخني  
 بعضا بعضا الاخوانا بالقرابة بدو وادع بشئت **قوله** خلة المصحف  
 من طلاء المملوك بالقرابة براه كردن **قوله** وعنايك والنفق بكرة قبل فيه تفصيل  
 فان مالك تحريم دخول كل مسجد والشا في قول المسجد اكرام لو ورد النهي فيه وقال  
 مالك على بالهنة لتنعى لكم **قوله** مغرا الى شيخ الامام اي منسوب اليه غراه  
 بالعين المهملة والراء المعجمة اذ انسب **قوله** وللقضا اي من فرع اللقب  
 وغيره **قوله** ثم الى وصية اي وصي اللاب **قوله** في مرة الاجارة قبل انقضاء  
 الدية لو قال لو ادرك الصغير والصغيرة قبل انقضاء مرة الاجارة لكفى **قوله**  
 اما اذا كان خلاف ذلك لا يجوز لان النفس اعز من المال واذا لم يجر الاجارة في  
 المال ففي النفس اول **قوله** فلا يكون فيها ايضا اي كالا مصار **قوله** احترارا



الى احتياط من الهوى والنزوة ليجتمع اليه الجاهلون الجاهلون الذين يسيرون  
 اسباب السخر ولكن المشهور ان من باب التفعيل **قوله** لانه قد تضرعوا وهو  
 وجوب النطق على البقال ان يهلك **قوله** ولا شئت كراهية الثانية يمكن ان يقال  
 اطلاق مقفلة العز على الوش كناية عن حكمة لا شئت لان القول على التبرير  
 بطرح السلطة التملك له فيكون عبارة عن الملك له والقوة على كمال  
 الكف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوا **قوله** وكذا الحجة انباء كنه كنه  
 ان يكون الحجة مصدر اللفظ مشتبه فالمنح كصفة رسلك فلا يمنع فيه كنه كنه  
**قوله** ومن طمس الحجة التوت بعن لكه الاخر اضحه اربعين يوم **قوله**  
 ويخبر شارب من الاخفاء وهو الجاهل والفاء بالهاء ساد ذكره برون **قوله**  
 الا اذا ريد به نفي الشك كمن يقول فيكون من قبل المبرمج ويحتمل ان يكون  
 لا اذ ريد به نفي الشك كمن يقول فيكون من قبل المبرمج ويحتمل ان يكون  
 وان اعقده وصيلة وتغير الاول **قوله** يدع كسيرة البشر لا بد من ان يوافق  
 بحكمه بل ان قوله هذا الدعاء او اخر القوم فانه سبب المعصية الى هذا الدعاء  
 سبب المعصية ملقب بدعاء كسيرة البشر او من ذلك **قوله** لان الكافر اجنبي غير  
 عارف باله وانه ايمان او غفلا لا يقال البقاء في نفس الايمان دون الرجوع  
 عن المعصية فالكافر والمسلم شيان في الابداء بالرجوع عن المعصية اذ الكفر  
 ايضا معصية لا تقول المسلم عارف باله ويعاشره لم يعتقد بوجه الحق  
 وجرأ السبات فالبقاء هذا الاعتبار لا يجد حرفة الربح وتوجع على ان يترك  
 السمع الوارد في حق كل من هالك في الفوق بينهما ولك ان تقول في الفوق ان  
 المقصود من الايمان العمل بقضاءه واطاعة العبد لولاه على ما ينبغي عنه فوجه  
 وما خلقت الانس والجن الا ليعبدون فان وقع في ما يمكن فيه العمل يكون  
 مقبولا والا فلا يكون مقبولا فمثل ايمان الباسي بخرس في وقت لا يكون فيه  
 النماء ومثل نوبة الناس بخرس في الشا من طاعة الهوى **قوله**  
 من يقر بالتوحيد على اليهود والنصراني فان حكمه كحكمي بعبد **قوله**  
 وان مات قبل ان يسم ويصلى هكذا في عامة النسخ ولو كان يدل ان يسم ان يقال

من طمس الحجة

من طمس الحجة

من طمس الحجة

اي وان مات قبل ان يسم ان يسمي ترويه الجاهل اظهره يمكن ان يقال مراده بقوله  
 قبل ان يسم فيقول اذوت به ترك من النصرانية والوقول في دين الاسلام  
 قالوا ايمن ان يسمي سلا ان يكل من الصور من **قوله** لم تقل شهادتهما وتعل التسمية  
 وجوب القتل فانه سبب اعداءه وصراره بشهادة الكافرين ولذلك قيلت  
 في الراوة لعدم وجوب القتل فيه **قوله** **قوله** **قوله**  
 اي نعم وتخرج فيه لا يخرج ان يبره اليه والمعنى الاطلاق استعارة تشبها  
 لتعلقها بمن فيها لم يتطلى الزوج فيكونه بل المتبادر من البقرة ذكر النساء **قوله**  
 فلا حاجة الى زيادة قولنا في كمالها كانه في الزانية كمن ان يكون واحد من الزانية بزيادة  
 الاشارة الى ما قالوا من انه لا ينفذ الا من اكره من اهل مضاف الى قوله اي حكم الكافر  
 وهو ملك المتعة لا ينفذ الا من اكره من الكافر وهو الاجاب والقول المعبر عنه بالعقد  
 كما لا ينفذ الا بالعقد من المدلول عليه ما ذكر العقد الذي هو سببية بينهما  
 بحكمه وهو الذي يعبر عنه الحكم كما ان الحكم في سائر العقود كذلك **قوله** ويندفع  
 ما يرد عليه **قوله** ان بعضهم ما فهم من العقدية في تعريف النكاح عقد موضوع  
 الى العقد المعنوي ولكن ان العقد اللفظي اعني الاجاب والقول الى خارجه  
 عن حقيقة النكاح قال مصدر سرعة دالة المراد بالعقد الارتباط لفظا ومعنى  
 اما اللفظي فيقول العاقدان زوجت وتزوجت المعبر عنه بالاجاب والقول واما  
 الارتباط المعنوي فالاعطاء والقول من الجانبين بل قالوا لا بد من ذلك العقد  
 اللفظي فانه ركن في النكاح لا يتم الا به كما يتم البيع بحد ومبادلة المال بالمال في الجاهل  
 بل لا بد من ذلك من اللفظية واشترت عند من لا يقول بالتعاطي فتقول من هذا  
 التحقيق توهم ذلك الجوف ما توهم وليس الامر كما توهم هذا اظنه ما ذكره صدر السيرة  
 وانت تعرف انه ليس به عليه توهمات او ردوا الشارح نعم في عبارة محلا في النكاح  
 الى نوع تبيه الاول ان المراد بقوله اجزاء العرف من الاجاب والبر بغيره  
 قوله فيما بعده هو الاجاب والقول مع ذلك الارتباط فاقول الارتباط مقابلا  
 للاجباب والقول صريح في ان واحد ينطبق الاجزاء وربط معنوي واشتات  
 من الارتباط في قوله بطلان ارتباطا حكما الارتباط اللفظي بان يذكر اللفظي

وانما قال كونه كذا لانهم لم يجزوا في النكاح فوجه الاعطاء  
 والقبول من الجانبين



عقيب الآخر من مجلس واحد بقرينة زيت قوله فحصل معنى شرعي عليه اذ لو اريد  
منه الارتباط المعنوي لزم ترتيب الشيء على نفسه ونحوه الى ما قبل **ثم** من قوله  
لفظه فممن على صيغة المفعول باسم فاعله وهو قوله وهو شرط ان يكون الكلام  
**قوله** ثم المضموم ان يكون متجوزا **قوله** فممن عن النسبة التي في قوله الموضوع **قوله**  
في الانشاء متعلق بقوله استعمل **قوله** او حتى يحطوف على قوله النسبة ان كانت متبني  
ان القائل غير الزوج فهذا النوع اول فاشارة الشايع **قوله** في ريع الامر فانه  
موضوع للاستقبال الاول ان يقسم الاستقبال بما في الامر وعبرة لانه خرج في النهاية  
بان الكلام يخبر بان يقول الرجل المرأة ازوجك على كذا فتقول المرأة فقلت  
ذكر الامر غيب ليس بجهر كالاخي **قوله** اشارة الى ان ما وقع للاستقبال ليس بالاجاب  
والقبول فيه ان عدم كونه اجابا بغير ظاهر فانه قال فيما لم يسمي شيئا بالاجاب تقدم  
من كلام امر العاقل في سمي به لانه يوجب وجود العقد اذا اتصل به القبول وهذا لا ينافي  
كون المستقبل اجابا بل يوجبه وانما كونه توكيدا وانابة لا ينافي كونه اجابا على التفسير  
الذي مر اتفاقا ويؤيد ما سيجي وقوله انظر الى ان هذا هو المستعمل ان يقول الرجل  
انني ازوجك فتقول زوجت نفسك قال التوكيد والانابة فيه غير ظاهر بل قوله  
زوجني توكيد فان قيل لو كان توكيدا لا يتصور ان يقول في ضمن الامر بالتحصل  
فيكون قوله لا يحصل الفعل بل هو اقام **قوله** فممن من القبول **قوله** بين ان  
يقول الخاطب في ذلك خطبة لمرأته في الكلام **قوله** وينضم اقرارها بركت انشاء  
لها والموثوق على ما لا يوافق بين الفعل والمفعول بنفس في صيغة الانشاء  
عن الركن الابضاع جمع بضم الباء وهي يقال لها بالاناء فجمع ركن والركن  
بأنه المشاة فوق السرة والمراد منها الامانة **قوله** كبرته عليك اعترض عليه بكيفية  
ينعقد العقد الهبة والوفقة تنعقد اذا قال الزوج لزوجته وهبت نفسك واجيب بانه  
**قوله** بلفظ الزوج لانه زوجني ونولي بالطلاق تطلق ثم قيل ويمكن الجواب بوجه آخر  
وهو ان يقال ان الهبة انما تكون من القاطن الطلاق اذا صدرت من الزوج والكلام فيما  
صدرت من المرأة وفيما بان الكلام فيما اذا كان الموهوب مغاير للموهوب له الحقيقة  
وفيما ذكر في المثال ليس كذلك انتهى **قوله** في الجواب في الجواب في الجواب

ان التزوج والهبة وما يشبههما الفاظ تنبئ عن التملك فان التملك ان كان لهبة  
من جانب الزوجة الى جانب الزوج يكون كالحاوان كان من جانب الزوج الى جانب الزوجة  
يكون طلاقا فاني اضافة المملوك الى من يملكه ان يكون مالكه يملكه وضافة الى نفسه  
يكون رد او هبة لانه لا سرة فيه ثم انه ذكر في قوله امس الفقه ان الكلام ينعقد بان الفاظ  
الموضوعه لملك العين حال ان ذكر المهر والا فبالقياس النسبة واعترض بانه لا يملك  
للكام من التبرع ولا اطلاع لهم على النيات الا ان يقال لا ينعقد الا بالخرج  
النسبة لكنه بعيد كالاخي او يوجب كفاية وجود النية في نفس الامر ولا يشترط علم  
التبرع بها وهو ايضا خلاف الظاهر انتهى وهذا كلام غريب فان عليك العين في مقام  
الكلام خارج عن التبرع علم جارية بقرينة الحال فتعذر من المرتبة كيف يخلو  
الكلام عن النية وكيف صحح النية عن التبرع **قوله** لانها وضعت التملك المنفعة  
حكي عن اكرخي انه قال يخبر لفظ الاجارة لان المملوك بالكلام منفعة البضغ والاجارة  
وضعت لملك المنفعة والامح انه لا ينعقد لان الاجارة ما وضعت لملك المنفعة  
موقفا والكلام لا ينعقد الا بموافق ان صحة العقد من الاطلاق ائتمنا  
واما ما سيجي فلا يخفى وانعقاد العقد لفظ الهبة يقتضي ان يملك المملوك  
وفيما ان كان المملوك يملكه بغيره بغيره لا يصح كمال فينبغي ان لا ينعقد  
لفظ البيع مطلقا الا ان يقال المرتبة في البيع هي ما كان له ما كان له ما كان له  
بيعه هذا الاخبار انتهى **قوله** ان المملوك يملك الحرية وكلامنا في صحة البيع  
مع وصف الحرية فائتمنا **قوله** ونشر سماع كل من هذا لفظ الآخر حقيقة او حكما  
كما اذا كتب رجل واشهد جماعة فاصولوا الكتاب الى المرأة فقراءة عند ام  
فقلت ينعقد الكلام لان الكتاب كالمصداق عند النية **قوله** فاعاد عليه صاحبه  
اي انشأه الا ولم يجز لان السماع من العاقل لم يوجب **قوله** وانما الفات ثروة  
الاذا وان وقع الامار من احد الزوجين لا يقبل ثروة الا في حق الانثى و  
الارام قوله وان لم يثبت الكلام بها وان لم يثبت على ذكره بعد ما علم المنفعة  
من المسئلة السابقة بقوله لان كلامهم اهل الولاية الا انه ذكره ترطفا لقوله  
ان ادعى القريب وكذا الحال في قوله **قوله** كماله **قوله** كماله **قوله** كماله







ولم يترك في طبعها من انما هو في حقه عليه **قوله** لان المشقة تروى في طبعها  
فان كون الكاح وطبا كالحا وجب عدمه الكاح ابتداء على عام اليه لاشارة مع  
وجها ولا وجه اليه في غير ذلك جواز البيان في الطلاق الميم **قوله** ولا يجوز العري  
في الزوج لا يقال هذا مستدرك بالنسبة الى ما تقدم من قوله ولا وجه الى الحي  
لانا نزل قوله لا وجه بالنظر الى ابتداء الاول وقوله ولا يجوز بالنظر الى ابتداء  
وهو يردنا الى استحالة الزوج اياها لا يجازيها في ذلك **قوله** ولا وجه  
فقد روي في سماعها في ذلك ولا سيما ما هو حال خبره قد مضى في ذلك  
اي لو كان قبل الوطى وكان من جملة ما يوجب في ذلك **قوله** وان اختلف  
لا الزوج المأنة واحدة لا بد من كونه في حقه في الواقع **قوله** في شحني  
عند الحكم في المأنة ان يترك الاطلاق في استحسان الحقيقة او لا كان في نظر **قوله**  
او في هذه المسئلة لا يجازي في ذلك كونه من قوله ولا وجه الى ان يكون في  
لبان محرم وجوب الكسرة ان كان الباقي ان يكون قوله ولا وجه الى ان يكون في  
علامة في النسخ **قوله** لان غير المبيع اذا ضم الى المبيع المأنة الذي لا يكون مالا فان  
العبد اذا ضم الى المأنة المبيع في العبد على ما في كتاب **قوله** اي لا يبيح كاحه في المأنة  
لان ملك المأنة ثابتة للمولى قبل الكاح فيؤدي الى اثبات الثابت وكاح المأنة عند المأنة  
يفضيه الى وجه المتأخرين لانا ما كان فلو كان الكاح لصار المالك مملوكا مملوكا وعرض  
عليه بان هذا خلاف ما هو في فصل الكسرة انما لو شرا في تزويجها احتياطا واجبت  
المقصود هنا في الجواز مع ثبوت الكاح كما في كلامهم فلا ينافي في ذلك التزويج للاحتياط  
انتهى وهو الجواب ثم عليه انه مع عدم ثبوت الكاح ان كان المراد بالكاح كاح المأنة قبل  
استبراء قالوا في الكسرة هذا الكاح ليس كاح السيد للمأنة لانها ليست امته بعد  
وان كان المراد به كاح بعد الكسرة او في شبهة دبرها واحتياط في الوطى في كلام  
فهذا الكاح السيد للمأنة ايضا **قوله** ولما ثبت الصائبة هنا بما ذكر  
اي قوله لاكتسابها فانها احتياطي الى هذا التقيد فان قوله عابرة كوكب عبيد كونهما مشتركة  
قد احتل ان يكون عابرة الى وجه التعظيم بوجوب المأنة كعينة على انشاء السيد  
وجود المأنة لا بد من عدمه لانه لا وجه له في المأنة **قوله** او تقول هو من مخرج في الاول

الطحا هذا على غير وجه عموم الشك او صحة طبعه في الحقيقة والظاهر وكما في غير صحيح  
ان ان يحل الكاح على معنى ان يقول في صحة الكاح تنفي الوطى انما وكنت ان تقول في  
صحة الكاح تنفي الوطى لانا الغاية من عقد الكاح ذلك طبع الوطى في ملكيتي ثابت  
ببرائة النقص او حجة للثابت النسب برده من سبب مع زوجها وصارت  
حاطا غيبتي فانه ايضا ثابت النسب قبل طبعه في الجملة والفرع ان  
الضعيف مانع في الجملة ايضا فانه لو جرد بالحق انتم وفيه ان هذا الكلام بشر  
كون كل من اثنين النسب على ما يقتضيه النسب وليس كذلك في الحقيقة لانه لا يملك ولا  
تأثير فيه كونه فاشا منسوبة بل حكمها ما يبرر على وجود كل الثابت النسب وعدم  
فقد **قوله** وهو ان يقول المأنة انتم بكم كذا من المال اما كان الغالب انتم  
انتم المأنة فالكاح صحيح لوجود التاثير مع كذا او كذا في حق **قوله**  
لم يقل والموقت كما قال صاحب الوقاية بناء على ظهور المأنة **قوله** قال فلان قبلها  
اي صحيح الكاح بهذا في نسخها ايضا ولكن لفظة الكاح ليست في موضعها بل الصواب  
ان يقال لا يبيح النكاح ويقال لا يبيح في لا يبيح **قوله** لان عليه  
الا حياجه اليه الى الوطى **قوله** الا في موضع خصوصية وهي اربعة عشر موضع  
تقرى على ذكره الفصل العاشر **قوله** يظهر رغبتها فيه من رغبتها يقال غبت  
اذ مال اليه ورغبت اذ انحول وعدل عنه **قوله** لا ينقص عن المهر الا الغرض فوقه  
اي فوق النقصا يعني نقص الاب ولعله لا يكون الا غرض فائز اعظم مما ينقص  
**قوله** اي اذا قال الزوج لبيك الباتة قيد البلوغ لانا لو كانت صغيرة وزوجها الوطى  
ثم بلغت ودفعت ذلك الكاح حين بلغت وكونها الزوج كان الوطى قوله لان غرض  
موجب باقية عليها والظاهر بقاؤه وهو يبررها الضحية بريد الظاهر فلا ينقص قوله  
الا حجة وذكر الامام الترمذ فيهما ان اقام البينة فيهما **قوله** **قوله** لولا كاح  
الصغير والصغيرة اختلفوا في ان لا يكون جائزا اذا قال بعض الزمانه والنقص  
لا يجوز لاصل الصبي الكاح لان المأنة هنا قبل النسخة وفاسد لا يبيح صحة  
الكاح كالزنا اصلا او زوجا بخلافه **قوله** ان الكاح لا يبيح عليه المأنة  
الشرعية ولا غيرها الا لامر وصاحب الهداية وغيرهم من العلماء ويعلم من هذا ان التلويح







وبنت الابن فانهم قوم الاب مع انهما يقدمان في الاربعة على الابن اذا اجتمعا  
مع الابن وابن الابن لاننا نقول الكلام في الكاح الصغير والصغيرة ولا يصح فيها ولاية  
النسب ولا ولاية بنت الابن ولذا اقم الكلام في الترخيص على الام والابن ولعل كلام  
صاحب الظاهرة ايضا بالنسبة الى تزويج الصغيرة **قوله** ثم فاض في مشورة  
ذلك قبل هذا الكلام اعني كانه لان حال السلسلة استقلال الولاية لكل واحد منهم  
على الترتيب لا بطريق النيابة والام بين الكا والسلسلة ليس كذلك انتهى ويمكن دعوا  
بانها بالنسبة الى النيابة في السلسلة غير معينة فان عصبة المتوفى ولاية بطريق الخلافة  
على ان قوله ثم لو ضمنا ثم ونم صريح فيما ذكرناه **قوله** وقد حصلت الفقرة على السلسلة  
حصول المقصود بلفظ كالصلوة باليتم لانها لا يبا على عذ الفقرة على الماء والكان  
الوقت **قوله** فليس بنفسه كذا ليس له اسم لا يكون كذا كذا **قوله** لا يبا  
يتبع بالابوين الى السبعين عند اثبات النسب في غير ما يكون ترك الاب ولعله  
في فاسي كذا الصالح لو التقى بالاول كان حسن لان بنت الصالح اذا كانت فاسية  
يكون وروى عن محمد اذا كان الفاسي محرما معطاه عنه الناس كعوان السلفا يكون  
كذا البنات الصالحين وقبل على القوي **قوله** والنقطة المراد بالنقطة ان يكون كلامهم  
مقدرا ما يتوخى عليها كذا في الكا وفي الزيادة لو كانت الزوجة صغيرة لا تطبق لمطامع  
كفر وان لم يقد على النقطة **قوله** ليس كذا الفقرة لعدم كذا القينة بطريق الاول وانما  
قال كذلك لئلا يتوهم كون الفقرة كذا الفقرة مطلقا **قوله** في صوابه بان خيرة في وجود  
الحيرات **قوله** لا يحصل الا في غير معتبر نقول في الاول فلا يكون في ذكره مع العلم  
الفقر فانه فان ظاهر الفقير ايضا يكون كذا على هذا التقدير **قوله** كما اذا زوجته  
**قوله** لموضع الزمة **قوله** اذا لا وجه الى الزام كذا وفي ابن يوسف اذا صح كاح احدهما  
واليه البيا كذا لوطي احدهما امراته ولو مات قبل البيان فالمرء والميراث لهما وعليهما  
عنة الوفاة والمشهور ان نصيب الكاح في الميراث يعلو بالبيان وان لا يعلو خلاف ذلك  
لا يكتفى بالتعلو كذا في الكفاية **قوله** ولا يشترط ان يكلم بهما بل الواحد اذ كان ذكرا منها  
فقال زوجها اياه كان كافيا فان قيل لا يشترط الكاح من عقد والعقد ارتباط فلا بد من  
سبني **قوله** ذلك تجلي احدهما الآخر قلنا هما ايضا شيان كذا الحق فان قيل لو

زوجها اياه بمعنى زوجها من جانب موكلتي وقيل من جانب موكلتي وكذا كذا ليجوز اذا  
كان لجانبي فقولنا لان التعداد لا يتم امل صورة او تحت فتم **قوله** ادنت امراته لعل  
ان يزوجها الى تزويج ذلك الرجل كذا الزادة فلا يحتاج الى القول في كذا وان وجد  
ضمنا على ما ذكره وكذا رجل يزوجها اي ولم يعنى شخصا  
**قوله** اي يوزن كل عشرة سبعة مثاقيل قد ذكر البحث المتعلق بوزن  
سبعة في باب زكوة المال ونصفه اي ونصفه اي ونصفه اي بطلاق قبل الوطى وطلق  
قال محمد لو ادسب عدة اذ حاتم طيها قبل الدخول او طلق قبل الدخول لم يخل على الوطى  
فتأكد به المذهب عند ما نصف بالنسبة لان الطلاق قبل الدخول كذا في الكا في الشغار  
كالمشني والخبث المحي والراء المله **قوله** قبل لا يستحق الزمة فيجب من المشني ووضح  
على الزوج بقية خدمته وجه الفوق بين خدمة الزوج وخدمة توافقه الزوجة كذا  
بالعقد لا يستلزم قبل المصروع وهو تزويج كذا ما منع ان يزوجها لان الزوج سلطان  
امراته في كل من مثل خلاف خدمته **قوله** وانما يستلزم قبله قيمتها **قوله** والصواب  
ان يعلم لها اجماعا ولا يلزم قبل المصروع لان الرعي والزراعة من باب النكاح بالمرء  
الزوجة وليس من باب النكاح والبول كذا في **قوله** ولو كان الزوج غيا كذا لو صلت  
اي لا يكون الخي حوجبا للزادة على نصف من مثل كان الفقير لا يكون سند عيا للنقصان  
عن نصف اقل المهر **قوله** ما فرض العقد وزيد لا ينقص علمان هذا الذكر في بيان  
ما زاد المزوج واما الزيادة التي ليست كذلك ففيها تفصيل وهو انه ان كانت متصل  
وحدثت في بعد العقد لا ينقص الزيادة لعدم فرضها وعليها نصف قيمته اهل  
يوم خفت عند خيرة والى يوسف وعند محمد ونز نصف المال والزيادة لانها قائمة  
بالمثل فينقل النقصان فيها لتمام خلاف الزيادة المتصلة كالولد فانها تمنع نصف  
اجماعا لانها صارت لها غسرا فلا تنبع غير ما ولها ان النقصان يثبت بالمفروض عند  
العقد والزيادة لم تكن مفروضة عند العقد فلا ينقص ونصف المال بدونها لا يمكن  
فانتم صلا وان حدثت قبل العقد في يد الزوج ينقص اجماعا سواء كانت متصلة  
او منفصلة لان في العقب شبهة العقد كان المفروض عند مفروض عند العقد فخط الفوق  
بين الحادثة قبل والحادثة بعده كذا في الكا في الخط على ما نقله بعض الحنبلين والظاهر ان



















اذا قال ابنه مني ثم رجع واراد ان يزوجه بنتا لا يصدق لانه اقر على فعل نفسه  
وهو امر غير ضابط فلا يجوز في الخطه بخلاف الاقرار بالزواج فانه اقرار على فعل الغير فيجوز  
ان يقع فيه الخطه ويرى عليهم انه اذا اقرت المرأة بانه ابنه من الرضاخ ثم رجعت  
وارادت ان تزوجه تصدق ايضا من مقتضى ذلك التعديل ان لا يصدق  
وان اقرت به ثم انكثت نفسها من النظر الى امر المرأة وما سبق كان بالنظر الى اقرار  
الرجل فلا تكرار مع انها توطئه لقوله وكذا ان تزوجه قبل ان تكذب نفسها به وثبوت  
بهذا لا ينافي ارتفاع حكمه بالكاذب والحكم في الملك كذلك فانه اذا اقر بان ما في يده  
رجل وتصادق على ذلك يكون ذلك الرجل ولو تكاذب به تنسخ حكم الاقرار السابق  
**قوله** فيمنعت من زواجه فان ما ثبت بالنكاح لا يكون الاقيد اشعيما  
ولهذا ردت قول ذلك لان قول المراد بالرفع المضاف اليه قيد الرفع مخصوص الى الرفع  
بالاطلاق المحصور فلا يتناول الغير بغيره فلا يصح من بعض الكتب به حيث قالوا  
هو في عرف الفقهاء عبارة عن علم شئ في رخصه النكاح بالفاظ مخصوصه ولو كان ذلك  
الطلاق في حيزه في خلافه فانه يقيد بغير الموطوءة على الموطوءة ونحن  
نقول ان الرغبة لا تعمل في غير الموطوءة بل هي في حيزه من خلاف الموطوءة  
فان رغبته تتجه وبالنظر انك اخطأت السنة التي اخطأنا ان تطلق بها النساء  
الى هذه الوقف على الحقيقة الامر وهو قوله لم تعرضه مرابك في قول امر امر  
وهو لا يدل على وجوب الصفة على ابنه قلنا فعلنا انما يكفل المنسوب الى امر امر كغيره من  
فثبت الوجوب ولكن ان يقال فليبرحها امر لاني عرفنا انك انك ان الغاء  
في فليبرحها فانه تفصيل لا تغنيهم لغيره والمعن مرابك وقيل على ساني لغيره فاما لان  
يسا بتخاير في حقيقة فليتلعل تنفع عند كل طرفة عين على ان يكون هذا بالنظر  
الى موطوءة ذات حيزه في ذات الامر بالمقالة ويجعل ان تعميم الطرد المقتضي  
والحكمي ولو لم يكن قبل استدلال صاحب الكافي عن طريق الحقيقة على وقوع الطلاق المحكوك  
بوجوده احراز الطلاق للحديث وهو قوله عند كل طرد طرد طرد الطلاق الصبي والجنون  
وفي كلامه ان الطلاق يقتضي جواز تطلق النائم والمرسم المدعى والسخي عليه

مع انه غير جائز فان وجه ما يمتنع يكون او صحت في قصده بقصد بانه يقتضي ان يكون  
المكروه والسكن كذلك في قصده منها ايضا الا ان يقال مقتضيه الاستدلال بجميع  
الوجه لكل واحد منها انتهى وان تعلم ان كلامنا في ما دعي القصد من دفع افعال الاول  
فلان المكروه اهل القصد لا يختاره بالغيرين والشا فلان السكن زوال عقله المعصية  
فاجوز عليه الحكم زواله على ما يقتضيه في موضع طلبة هذا السؤال ولا يحتاج الى ذلك  
لجواب الفاء الى الطلاق ابو يوسف لان الفوق وقعت عليك احد الزوجين صاحب  
وتبين الدارين فخرجت المرأة من حيلة الطلاق وبالحد لا ثبت الحلية لثاني  
النكاح الفاسد وفيه الخبر والمزوج لان الطلاق قبلها فواتها واقفا ووقعه  
الى الطلاق محمد لقيام العدة والمعدة قبل الطلاق لان ازالة الملك  
اقوى من القيد من ازالة القيد ولست الاول بالارادة الثانية فان من ازاله  
قيد العبد المضيد مثلا لا يلزم عتقه وبازالة الملك عنه يلزم ازاله القيد لعدم بقاء  
الاستيلاء عليه **باب** **الصدق** في اللفظ لم يستعمل الا فيه اعترض  
عليه بان مثل قولك طالق ثلاثا دخل في تعريف الصريح وقد حرموا بذلك في الكتب  
المعبرة بل هذا الكتاب باطل بذلك كما سيجي في احوالنا فالا ان يعرض اليه هنا  
زيادة قيد الاقضاء ويقع به واحد حتى مطلقا يستفيض بهذا انتهى اقول بطل  
الثالث في تعريف الصريح لا يغيره هنا لان سؤالي الكلام معين المراد فان قوله يقع به  
رجعي ولا وقوله ونوى ثانيا والثاني يدل على ان المراد بالصريح منها الصريح  
الذي لم تجاز العود لانه غير متعدي في ذاته وانما التعدد في التطبيق حقيقة  
فان قيل التطبيق والطلاق كلاهما مصدران والاشارة الاولى فيسب ان يكون التعدد  
في الاشياء كما جاز في الاول كالكسر والانكسار فانه متعدد الكسر بتعدد الانكسار  
بلامرته قلت هذا اذا كان التطبيق صريحا اما اذا كان اقضاء فلا يعبر بتعدد  
لما ان الثابت بالاقتضاء ثابت ضرورة والضرورة تعدد بقدر ما على انه يعبر في قول  
التطبيق التعدد وعدم قبول الطلاق اياه كما قال ابو حنيفة لا يحتاج بقبول التخي  
والعق لا يقبل لا يستقيم لان الكلام في هذا خبر بقوله قول صاحب المصنف ان كان  
لا يستقيم الا في خبرنا في قوله ان قول الزليقي وانما ابو حنيفة في ما بعد اقول ان



لكن ما سجد كمن جعله يسمى في استلزامه اخبارا من حيث الاستلزام  
 بل لا يجد الكلام في فصل ما لم يجز في جميع هذه الصور حتى صفة الطلاق اقضاء  
 قول الشارح صورة الاخبار فيقتضيه حتى مع عدم الطلاق في الخبر الاخبار فيلزم  
 اعتبار انصاف المرأة بالطلاق اقضاء والاقتضاء ضروري بقدره فلا يجازي الى  
 المتعدد وكذا في الثاني ان يترك من الصور ما في قرن واحد الا ان الشارح يشرح صاحب  
 الهداية في قول الاستلزام في حكمة مستقلة غير ما ذكر في الصواب ان يجعل كلام صاحب الهداية  
 مما يمكن على ما ذكرنا في صفة لا يراد به النقض بطلانك فان التعليل في الغرض من التعليل  
 صفة المرأة في صحة الرضا في صحة في الثانية الواحدة **انما يصح طريقا** الجازي الى  
 بان يجعل مجموع التثنية واحدة اعتبارا **بأن** لانه ظاهر المراد من قوله اول من يشا كما  
 ان قوله ونية الابانة على قوله سواء نوى واحد ابينا فليس في شرا على الترتيب  
**قوله** ونية الابانة في قول ونية عطف كالمعنى على قوله لانه ظاهر اي ولانه قصد  
 بنية الابانة هو هذا تعليل قوله بانيا وقوله كذا في التثنية تعليل قوله او اكثر منه  
 انتهى والظاهر ان يكون الواو في ونية الحال على ان يكون للزوج ولها واحدة بحيث  
 يستعمل على اثبات كل جزء من المدعى على الآخر على من له ذوق سليم **قصد**  
 بتجسيم ما علقه الشارح بانقضاء العقد حيث قال تعالى وبعولتهن احيا بردهن  
 فان المراد به الرجعة على ما قالوا **قوله** كما اذا سلم بر قطع الصلوة وعليه سهو لا حاجته في  
 التعليل الى قوله وعليه سهو على لا يخفى **قوله** والمرأة كالتصديق لان جميع  
 ما ذكره هنا فان خبر واحد عدل يعتبر عند المرأة ولا يعتبر عند غيرها لان شأنها في  
 التبرع وشأن المرأة عدم التمكن احتياطا **قصد** مطلقا ذكر التصديق صحتها  
 من المشاكل مع قوله وصدق في نية الوفاق فان التصديق انما يكون في امر غير ظاهر  
 والبرحوظ **قوله** وفي نية العمل اي ان نوى في قول الاستلزام في حال العمل اي حاله  
 لا يصدق **قوله** يقال باوجه العرب اي وجههم ووجههم **قوله** ويقع نصف طلبة  
 وفي الخط اذا تجاوز عن الجوع اجزا تطلقة وان جاوز كما اذا قال نصفها وثلاثا  
 ورجها فالتا ان يقع ثلثان لانه زاد على اجزا تطلقة فلا بد ان يكون الزيادة من  
 تطلقة اخرى فيكامل الزيادة وهذا اذا اضيف الاجزاء الى تطلقة واحدة ولو

قال الاستلزام نصف تطلقة وثلاث تطلقة وسدس تطلقة يقع ثلثا اضاف طلبة  
 الى تطلقة متكررة فاقطع كل جزء تطلقة على حدة **قوله** فان الغاية الى المدة وهو الواحدة  
 مستعمل تحت الحواشي تحت الحكم وهو الوقوع لا الثانية الى لا تطلعت الغاية الثانية  
 اعني التثنية تحت الحكم فانه اذا قيل من سبب كل سبعين ولا وسط بين العددين في قولنا  
 من واحدة الى اثنين فتعين الغاية الاولى بالزيادة لانه اذا قل على كل حال في ما ذكرنا  
 معلوم ما في قول اهل الدين ان المراد من قوله الاكثر من الاقل ما اذا كان بينهما عدد في قوله  
 من واحد يثبت ومن قوله والاقل من الاكثر العدد الثالث المتوسط بين الطرفين لا  
 الاطمين بالنسبة الى الآخر وقول صاحب الهداية بعد ذكر الطرفين وهو بينهما صريح في  
 قلنا ويحكم ايضا ما في تفسير قول صاحب الهداية ايضا ولو نوى واحدة يدعي ديانة لاقتضا  
 حيث قال ولو نوى في قوله من واحدة الى اثنين او ما بين واحدة الى اثنين واحدة  
 صدق ديانة لانه يحتمل كلامه لاقتضا اذا الصواب كان ان يقول من واحدة الى اثنين  
 لان في التثنية يصدق قضاء وديانة على ما علم مما سبق **قوله** وعند ما تدر في الغاية  
 كما اذا قيل في حال من واحد الى ما لا يقال اذا كانت الغايتان داخلتين في خبرها  
 ينسب ان يقع الثلث في قوله من واحدة الى اثنين فان الواحدة مع التثنية يكون ثلثا  
 لانا نقول الواحدة التي في ضمن التثنية يحتمل ان يكون الواحدة التي هي الاولى ويجعل  
 ان يكون غيرا فلا يقع الثلث **قوله** وعند زفر لانه ظل الغاية فانه اذا قيل بعت  
 من هذا الحائط الى ذلك الحائط يكون ظاهرا ان خارجين عن الحكم في الاول فيشئ لانه لم يجر  
 الواسطة بين الغايتين فان قيل على اهل الحقيقة اذا لم يوجد الواسطة تعين فلم يتعاني  
 هنا قلنا لان اقل الغايتين داخل على هذا الال على ما مر الى الاشارة **قوله** لان  
 نصف التطلعتين تطلقة فثلث انصاف التطلعتين يكون ثلث تطلقات **قوله** او نوى لانه  
 على الغرض في تكثير الاجزاء في زيادة المصروف وتكثير اجزاء التطلقة لا يوجب تعددا  
 وفيه خلاف زفر والشارح فان عند ما يقع الثنتان وهو قول حسن في زيادة فان عرف  
 الحاصل على انه اذا ضرب الواحدة في اثنين يبعثين وقيل لو نوى الطرف بغير ثنتان  
 عند ارجح ايضا لان الشيء الواحد اذا حصل مطروفا في طرفين يبعث ثنتين ووباطلة  
 ان كان المراد ما ثبت على في ثنتين في ضربين من جين فيه بغير واحدة وان كان







ان يقال ان الطلاق والنيكاح متنافيان فلا يصح تعليق الا بغير شرط فلا يمكن جعل كلامه على التعليق  
فيكون انتهى من كل مني في نفسه وجوب كلامه اما الاول فلان صيانة الكلام انما يكون فيمن له  
تعلق حق وهو قولنا ان طالقاً شيناً مع حق سيدك ظاهر لانه ان كان كلامها الا ان طالقاً  
قوله لا جبرية ان طالقاً مع كاحك فانه لعدم تعلقه بغيره الا يكون كلامه معلوماً حتى يحجب  
الي قولاً وتوجيهه وانما ان في نفسه في غير ما ينبغي وانما ان لا يثبت كلامه من قول الامام  
ان طالقاً مع كاحك انك فلا مع الطالقان وزان قوله ان طالقاً شيناً مع كاحك  
سيدك **قوله** ان العوض اسرع وقوة ذكر في الكلام وجهاً وهو ان قوله ان جوة او حر  
من قوله ان طالقاً شيناً وما الى النكاح والطلاق يوجب ان يذهب اللغتان في  
زمان واحد فيقدم اخرهما في الوجود وهو قوله ان جوة فصار في الطلاقين وان  
قوة فيملك الجعية بما هو قال صاحب العناية ان قوله في زمان واحد ينافي قوله فيقدم  
او اخرهما وايضا في مراده بالنقل الواجب الغد ويغتر ابتداء علمه في اول  
فيما اخرهما اسماً وعنه نزول حكم فلا ينافي انتهى في ان الواقع عند الغد معهما  
فقط والاخرية باعتبار اللفظ الا ان يقال المعلق عند وجود شرط كالمعلق  
بغيره وفيه تقييد **قوله** في بعض المساجات قيل يمكن ان يكون طلقاً  
بان الطلاق عند طلقاً لم يجرى معوضاً انتهى وفيه الكلام في الطلاق من حيث هو  
فلا يناسب ما ذكره **قوله** بل نعتد كلمة بالانكاح كان المناسب ان يشير في المتن  
او لا الى خلاف مع محمد حافظ صاحب الوقاية يكون قوله نعتد كلمة إشارة الى الوقاية  
مع **قوله** فاذا ابطال هكذا في النسخ المتداولة ولكن المناسب ان يقال واذا ابطال لانه  
يغزله الكبري قوله ان احدهما اذا ملك الاخر **قوله** بعد مقتضى يقع المقدر فكذا  
قوله بان طالقاً معلق به فيلزم تعلق الباين بمعلق واحد وهو لم يوجد في كلام  
البلغا لانا نقول الاول للاستحانة وانما للصاحبة فلا يلزم الحذور على ما مر مثله  
**قوله** او نعتد الطلاق او نختنه فاحصل الشبهة او الفاحش وطلب هو الباين  
فينبغي ان يكون الواقع باجمل التخصيص الثلاث نوى او لم ينو قلنا فيه كفى لمطلق  
الاثبات كقوله تعالى وبعد لئن احب برهن **قوله** وطلاق الشيطان او طلاق  
البدعة وعن ابي يوسف في قوله ان طالقاً للبدعة ان لا يكون بايناً الا بالنية لان

[illegible]



ان يقال ان الكلام من الموطوءة فاصح واخبر لا يخبر عن افعال الطلاق لان ما يستلزم  
 وقوعه لا يدخل في وقوعه كالحق في الصور الآتية واما اعتبار الحلية فلما يقيد هذا المعنى  
 فانه قال انت طالق وانه يكون حاله انما قبل واحدة يكون مقرا بقبلة الاول  
 فلا يصح بقدر وقوعه **وقد** حرف الكناية وهو على وجهه لان المعنى بالشرط  
 كالحق في الصور الآتية فاما افعال المرأة التي لم يدخل بها ان دخلت الارقات طالع  
 واحدة لا يثبتان قد طلق الارقات طالع طلاقا ولو جرح هذا اللفظ قبل الدخول  
 لم يصح الا واحدة واجيب بان لا يستلزم ان العطف باقية التامام الاول  
 وقد صح ذلك لانه على ما يتعلق الاول بالشرط في حق النيتين على ما عرفت بل بخلاف  
 اذا جرح قوله لانها كانت طالق بالاول ولم يصح التكلم بالنيية لعدم الحيل انتهى  
 فظاهره ان النكاح انما يشترط من الحيل لكونه غير مدخل بالعدم كونه العلى  
 كالتي يشهد بذلك عدم النكاح في المدخل باقية **وقد** اذ لا يبقى الثاني والثالث  
 كحل لان الكلام في الموطوءة فيكون قوله غير الموطوءة قهريا باعلا وتكرار **وقد**  
 لان قوله انت طالق طلاقا يقع في هذا التحليل فيسبغ في ذيل قوله غير الموطوءة  
 عقيب قوله في الثلاث وتكرار قوله منها من طلق امرأة لكان انصب واحداً وعن  
 ابي حنيفة التكرار اعم **وقد** الا ان يقول قسم كل واحد بينهما فيطلق كل واحدة طلاقا  
 لا يخفى ان هذا في قسمه الثلاث او الاربع لا فيما قبل **وقد** ولو قال بيني خمس  
 فليقتضيه يقع على كل واحدة طلاقا ان لا يثبت قسمه كل واحد بينهما على ما مر **وقد**  
 عوام الاواب العرب جميعا بل البادية والمراد هنا الاثم منهم واحدة او اثني  
 وليس جميع عرب كذا في المذهب ومرادها اي مرادف هذه المذكورات **وقد**  
 ما بين السام السام بفتح السين المماثلة ما يقال به بانفسه كومان **وقد** واذا  
 وجرت معطوف على قوله بدون النية كالمعنى ويكمل غيره كما مر في الامر الجاس  
 وفي بعض النسخ ويكمل ان يراد اعتدى نعم الله تعالى او نعم عليك واعتدى في الكلام  
 وهو تكرار مستغنى عنه **وقد** فاذا نوى الاعتداء في الكلام زال الابهام ووقع به  
 الطلاق والطلاق يعقب الرجعة وفي بعض النسخ منها ايضا شيء من التكرار و  
 ما ذكرناه هنا **وقد** واحدة رجعة قال في التلويح والظاهر انه طلاقا ارادة المعنى

من كتاب الطلاق

٢٨٤  
 ليقضي جعل اللفظ كناية ولا تعد ذلك جعل حار او غير حار عليه بان الكناية لا تقيد  
 على جواز المعنى للخصم بل هي حيث يقع في التلويح انتهى الفوق المشهور من طار  
 والكناية جواز ارادة المعنى للخصم في الكناية في بعض الموارد طالع طلاقا كناية  
 وذلك لا يخبر على المعنى للمعنى ما عرفت في قوله **وقد** لانه يخرج ما هو المقصود من الحق وهو  
 الرحم ومعرفة مكان بمنزلة ان كان انبوي بمنزلة اعتدى وفي بعض النسخ ويكمل التلويح  
 ليطلق **وقد** ولا طاعة اليه منها على ما عرفت **وقد** وامانت واحدة طلاقا فاذال  
 الابهام بالنية كان دلالة على الصريح لا على ما عرفت وبعبارة اخرى يعقب الرجعة وفي بعض النسخ  
 منها شيء من التكرار المندوم فمكس والاحج ما ذكرنا ثم ان المراد بالموطوءة قوله طالع طلاقا  
 معنى النية كحارج سائر اللفظ الكناية فليقع فاذا زال الابهام بقي المصدر كحرف  
 صار هذا الكلام دالا على الصريح وسند في الرجعة ولم يوجب النية كسائر اخواتها **وقد**  
 فان قيل المصدر طلاقا فمضارع اصله انما لا يتم ان المصدر لا يصح الا واحدة على الاطلاق  
 بل اذا كان المصدر يصح بنية الثلاث **وقد** قلنا التخصيص طالع طلاقا بنية  
 الثلاث فيه بحث في وجهين الاول انه لا يكون المانع من ارادة التثنية التخصيص على  
 الواحدة دون الاضمار الثاني ان التخصيص بالواحدة ايضا لا يكون مانعا من ارادة التثنية  
 فان الواحدة الاضمارية فالتثنية ايضا فاقول **وقد** ويرد عليه ايضا ان الصريح في  
 البيان هذا انما يبيد الكلام اباى بطريق اخر اذ اعلى افادته لوجه الخلطة ثم انه قيل  
 قولهم والبيان غير الصريح في الصريح ينسب ان لا يكون على الطلاق لانه لا يلحق الصريح  
 البيان للاضمارية عن الاول والكناية الرجعة مثل ان يقال انت واحدة لا تحق  
 الصريح والبيان لا يحتمل التجربة انتهى اما الاول فظ واما الثاني فلا احتمال ان يراد بالواحدة  
 الثانية فذكر **وقد** ومنه قولهم انت طالق مبتداء خبره انه يفيد طلاقا وحالة ان قوله  
 انت طالق طلاقا وان افادته النية الخلطة لكنه يلحق البيان لان مرادهم  
 بقوله البيان لا يلحق البيان الذي مستفاد من كناية ويكمل الاخبار عن البيان  
 اباى **وقد** صلح امرأته قبل الدخول هكذا في بعض النسخ ولكنه تكرار كانه اذا ذكره ليكون  
 توطئة لقوله اقول **وقد** الا ان التلويح ان يذكر اقول ايضا عقيب قوله فلا غير الموطوءة انت  
 طالق طلاقا على ما مر قبل ثلاث صحايف ونصف صحيفة **اب** انفسه **وقد**







فما وقع من هذه المسئلة والمسئلة التي تقدمت في انه يصح في الاولى شبه المسئلة  
دون الثانية ان الواضح في التوضيح للاختارة والاختارة بتصل المسئلة حتى  
الثانية شبه المسئلة فاذا انصفت للطف بالواقع لا يكون لارادة المسئلة  
مجال لم يتناول الامر شبه المسئلة **فان** باختار الزوج اي باختار المرأة  
للزوج دون الطلاق فقولنا باختار الزوج تفسير للزوج بلازم **فان** خلاف المسئلة  
الى المسئلة التي لم يقع فيها تعليل والطلاق لا يقع الا بمشئة التلافي لا يقع في وقوع  
كل كون المرأة غير مدخول بها **واما** الثانية الى قوله ولا يقع بغيرها يعني اذا  
اذا قال طلق نفسك واحق ان ثبت فطلقت **فان** بناء على تقدم ان اجتماع  
التلافي بناء على ان مشئة التلافي لواقع عندئذ كان اجتماع التلافي لواقع  
عندما وعنده **فان** واستاذنا الاستاء ههنا افعال من اللسان يقال انه عند الضرر  
معجزة اني به قال له آتينا عندنا اي آتينا به **فان** لا يجوز اني لا يراه **فان** اذا لم يشئ  
سعى عن الوجود لان اصل من الشيء معنى الوجود قبل فعله فثبت حصلت اذا وجبت  
ويحصل الطلاق واجاده باقائه خلاف قوله اردت لان الارادة عبارة عن الطلب  
قال صلى الله عليه وسلم لم يلحق رائد الموت اطلبه وفي الغسل لا يكذب المراد اطلبه الى طالبه  
الكلاء انتهى ويجعل ان يكون الرائد في الحديث **فان** يطلب الكلاء لا يطلب المطلق  
على ما يشعر بقوله فيكون من قبل الشبهة البليغ شيئا لم يلحق به الغوم لم يلحق به  
ومر لا ثم ان ايجاد الارادة والمشيئة بالنسبة الى البارئ تعالى على ما قاله المشركون  
لا يستلزم اتحادهما في العباد لان ما اراده يكون لا محالة هكذا قيل وفيه ان الكيفية  
المختصة لما اراده الله تعالى بعد تعلق ارادته له والكلام في الارادة في المشئة من حيث هي  
فيجوز ان يقضى المشئة مطلقا الوجود والارادة بعد تعلقه للمراد فتأمل **فان** وكذا  
كل تعليل بمحذور وفي المسئلة لو قال اذا طلق امرأتى فهي طالق ثلاثا قبل لا تطلق  
اذا قال انت طالق لان الجلاء واقع عند تحقق الشرط واذا تحقق الجلاء وهو الثلاث  
لا يتحقق الشرط فلا يقع سمي هذا طلاقا دوريا لان تحقق التلافي موقوف على تحقق  
الطلاق وتحقق الواحد موقوف على عدم وقوع التلافي وهذا قايي حفظه وعرض  
عليه بانه ينبغي ان يقع الطلاق لان الزوج لا ينفك الا بغيره **فان** اذا قال لامرأة

تصادق على وقوع الطلاق بغير علم سبوح كلمة الطلاق منه عليها فثبت **فان** واختار  
نفسا من لا يجزم ان الكلام في ذكر النفس كونه الكلام مفسر او من الكلام مفسر **فان** وقوع  
الاختار في جانب الزوج وجانب نساء الكاهن وهذا يحصل لفظ الاختار **فان** اختيار  
الزوج والتعهد ان يكون في جانب الطلاق **فان** ان كان لا يغير من حيث الترتيب الى  
من حيث الصيغة كالاولية والاوسطية لعدم الترتيب بين الطلقات في نفس الامر  
**فان** لا يغير من حيث الاولاد اي من حيث الوصف فان الاولية اذا كانت اخوة واحدة وانما  
منحصر في نفس الكلام الترتيب في نفس وصف الوصف تابع له **فان** في حق التابع  
وهو الوصف لا يصح جوابا بالكل ما وقع في الترافيق انه ان كان هذا كونه صفة الاولاد  
لغير اولاد هو الاول وان كان قبله فلا يصح وجوبه بالكل فتبين **فان** لانه  
من الزوج وكذا في اية الهدية ولا يحتاج الى اية الزوج في هذا خلاف في البدائع  
والحفظ فان اية شرطها يمكن التوفيق بينهما بان مراد صاحب الهدية من عدم الاحتياج  
الى اية عدم الاحتياج الى تخصيص الحكم عن اية الزوج لا عدم اية في نفسها فان تكرار  
اختار عن اية ويشهد بما قلنا بتعليل صاحب الهدية حيث قال لانه انكر اية اذ لا  
اختار في حق الطلاق هو الذي يكرر كما ان المحذور من عبارة الشارع ايضا **فان**  
فصل في اتيان هذا الموضع **فان** لفظ الطلاق لا يقع في قوله لان هذا اللفظ  
يجوز ان يكون بعد انقضاء الزوج بعيد جدا **فان** وهذا هو اي وقوع البيونة المحذورة دليله  
فان ذكر لفظ البعير اما بعيد الرجعة اذا لم يعرف شيئا من البيونة وقد قرن ههنا وهو  
الاختار المحذور **فان** الاختار بعيد البيونة لكونه من قبل الكتاب كما اننا وكنى نقاش  
ان يقول افاة الاختار البيونة انما يكون اذا لم يعرف شيئا بدل على الرجعة اما اذا قرن  
شيئا بدل عليها يكون الرجعة كما اذا قال لما امرك بترك بيتي انا فقلت اخترت  
نفسه بتطبيقه بغيره وواضح ولا يتحقق **فان** وهذا هو ايضا ان قول صاحب الكافي في تعليل  
منه المسئلة والزوج مكرها الاختار وهو من الكتاب فيكون التعويض هو ايضا في الباني  
فيملك الابانة لا غير لان المهرم فاستحوذوا في حالة الزوجية لما يوجب الزوج بارادة  
الاذني منه والرجعة اذني فتدبر **فان** فيكون الصفة المذكورة في التعويض هي البيونة المذكورة  
في الجواب فان الامر باليد لا يقضى الا البيونة فلا يمكن لكون امره في يد ما هو جواز الرجعة



ان طالع اسر فالو انطلق في الحال فاذا اطلق واحد ليقع بين جود مطلقا فلما قد بقيت  
 لان ما في فيه تجلي في الحال فهو في وقت فورا ان اوقف لكان فاما ان طالع فلما تاقله  
 والامر في مادة النقص ليس كذلك فان الوقوع في الامر على ما ينبغي من النقص التام  
 فان الوقت قد شئت ان لا الامر قد مضى لطف وفيه لا خلاف قوله في ما سبعا  
 من ان ابناء ما بالمعلة استعمال بالايضا في جود الامم من بر ما فان مقتضى  
 هذا الكلام ان يكون التعليق مانعا عن التعليق كان **قوله** شرط صحة التعليق كما في طامني  
 الاخافه **قوله** يتجزأ التفرز بالوقت وشئين درياهي وكشئين **قوله** في الثاني اي  
 الاضافة الى الملك **قوله** فلما تعلق بقرع على قوله شرط صحة الملك **قوله** وتعلق بغيره  
 هذا وما بعده اعان ما ذكر في المتن معنى **قوله** اذا لم يعدم يكون وهو الملك بعد زواج  
**قوله** والعين يعقداي بغير المبيع في الاثبات كان ضربك فان طالع والمثل في النفي  
 كان لم ضربك **قوله** واذا كان الجراء ما ذكرناه ان طالع هذا الملك **قوله** وقوات اي  
 طقات هذا الملك **قوله** **قوله** وهذا يعلم ان قول صاحب القاية والتجرب بطلان  
 التعليق لا يخفى في مساحه وجه المساحه ان مطلق التعليق ليس كل تجزئ التجزئ انما  
 يكون بالثلاث ولكل صاحب القاية لما قال قيل من المسئلة وزوال الملك لا يظل  
 البمين اعتمد عليه ولم يقيد التجزئ منها فند **قوله** فدخلت في القدر ثلث مرات اعند  
 قيام الزنا كما في فم الجول الواقع قبل الشروع في العرف **قوله** وتنفق عنه تاوضح  
 طارئة فعل هذا الوصل فلما تاولا بولادة فطلقا منجزا بواحدة فحصلت الولادة بمنزلة ان  
 لا يقع الثلاث لان وقوع الشرط فيه فان كمال انقضاء العرف والطلاق لا يقع حال  
 انقضاء العرف كما اذا قال انت طلي مع انقضاء عدتك فامل فيه **قوله** يستحق  
 الحال اي تجارته حال التعليق وبالنسبة اليها **قوله** والحال فيما بين ذلك اي بين  
 التعليق وبين نزول الجراء **قوله** **قوله** اذا بقاه اي جاء للطف بجله وهو ذمة الخالف **قوله**  
 لا يدخل بضم الياء **قوله** الموت يعني بيان الموجب كقوله الرجل انت طلي واحده  
 فانت قبل قوله واحده فانه لا يقع لان الموجب للوقوع هو العدد وقد ذكره في  
 ميتة الموت بيان صحة الموجب لانه بيان الحلية ولا صحة للعرف بدون حله **قوله**  
 لا يبطل لان الابطال لا يحتاج الى حله ثبت فيه حكم التعرف **قوله** ولها ان

باب التعليق

الموضوع لا يربط بالدين بل بالدين استحق استحق الارتباط حال حال الماء منفذ في صورة  
 التفرقة والتأخير معا فانه اذا قبل انت طلي او شاة الله وان شاة الله انت طلي لا يوثق  
 بالقاء فاجابه سئل الله فقلنا اذا اضرط لا يكون لظلم فاعلم ان الزنا لا يكون  
 مشعرا لاشتغال الجنتين بخلاف ما اذا قدم الجراء على الشرط فلا يسقط القول القاء حقيقة  
 متعارفان الارتباط المعنوي فيه قيام تمام القاء فند **قوله** اي اضافة المذكورات  
 من الشية وغيره الى العبد عليك فند الكلام المنطوق به في السبع والطلاق في افعال  
 هذه الواضحة في اوبل التعليق **قوله** يقع الطلاق في الكل اي في الوضوء العرفي وفي الاثر  
 اللو ان يستعمل غالبا يكون تعليفا ان اضيف اليه النكاح ويكون تعليفا ان اضيف اليه  
 العبد وان السنة الاخيرة استعملت بالبا ويكون تجزئ السواء اضيف الى الرضا او الى  
 العبد وان استعمل التجزئ بالام يكون تجزئ اسواء اضيف الى الرضا او الى العبد وان استعمل  
 بكلا فيكون كالتعليفا ان اضيف اليه والاضيف الى العبد يكون لاربعة الاول منه تعليفا  
 والباقيته تعليفا **قوله** ولا يلزم القدرة الا لبرء الاغراض على قول الثاني العلم بالقدرة  
 فانما يقع التقدير لو كانت القدرة بمعنى دائم كالعلم بان رادها صفة تؤثر على وقوع  
 الارادة وجودا او عدا ما يقع في الحال **قوله** فطلق التي مع اي امراته المذكورة **قوله**  
 ومع في العرف اي الحال المذكورة في العرف **قوله** علم بوجدي حال كماله الاخرى **قوله**  
 لا غير ما اصلا الى التلا والامادونا لان الصواب ليس بتجزي في الثلاث الباقية  
 بل الصواب شمل المعنى واخره من الاقرباء والاخاء **قوله** **قوله**  
**الفار** **قوله** من غالب حاله الصلاك مبتداء وخبر والمجمل هو الموصوف **قوله** فمن يقضيها  
 في البيت وهو مشكلي لا يكون فارا مكرمة عامة النسخ وفي نسخ فمن يقضيها في خارج  
 البيت وهو الصواب لان الموجب للفارية ان لا يكون في خارج البيت فند صلا لا القدرة  
 مع الابن والاشقاء على ما لا يخفى **قوله** وفيه اي في ثم السبع **قوله** فلان احدهما الطلي  
 الطلي بفتح الطاء امرامة وسكون اللام وصح لولادة **قوله** فبرث مطلقا اي سواء كان  
 هذا الطلاق براء الزوجه او بلا رضا **قوله** فلما السبب لارنا اي سبب الارث بين الزوجين  
 قيام الزوجية في مرض الموت وقد وجدت في كلام ان رضى منها لا يخفى عن شوش فان  
 قوله فان الزوج قطعه بطلان فند **قوله** شوش كمن نزل القاء الزوجية على قوله نزل



في صورة البان وكونه لا يبرهن ما دامات خلافه الجاهل بشعر كونه عليه نور فثبت مدته  
مطلقا في صورة الرجب وهو على الرأى مسئلة من علم على الاول وان كان مقتضى ما في الاربعة  
واحتال بالكون على الاول فثبت **قوله** ان الثلاث لو طلقا وادخلت في سنة من ثواب المات  
ما هو غير السبوت فلكا لم يخدم تائيه القاصرة اولى **قوله** فان هذا الجاهل بفصل من هذا  
يقال ان كانت فائت طالق يكون العمل فاما او يكون صدق الجاهل من المرأة فثبت ان العمل  
بالطلاق لا يكون رضائيا فلو كان فائت لا يثبت له في الحاد **قوله** وان كان البطلان ايضا في الرضى  
نرى تكرار رسله انما قال ان ثبت في فصل من الرضى في رضى طلاقه ان البطلان هو  
فثبت الزاوة على الاطلاق **قوله** على ثلثه الصفة في طلاق ثلث في الصفة وعلى معنى المخرج  
**قوله** فلو كان فصل من الارشاد من بيانته وليست صلح الاصل على مقتضى القاصرة  
ويشترط بغيره والضمير اصح الى قرينة في الضمير فإرادة لانها ما تصادف في معنى العدة الطلاق  
بغيرت اجنية والارادة منهم فيه لا يصلح ان يحل اقراره وسبيل لا يصلح نفع اكثر من مبر انما خلا  
يعتبر قول التمسيم في علم العدة من وقت اقراره وعليه الحق نعم ما ناضر له حكم المراتب صريح  
اذ الرضى بعض الزكوة فولى عليها كسائر الزكوة وله حكم الدين حتى كان للزكوة ان يحظره من  
غير الزكوة اختيار الرأى الى الاصل ان ياتى عن عين التزكوة بل للزكوة ان يحظره من حال  
انها لم ولما الوصل والبر والمصلحة فإرادة اما التخصيص في قبل الرضى بطريق  
لو ثبت التمسيم في وقت الزكوة كما قد تم تخصيص من قبل الزوج او وجود الرضا من قبل وهذا  
كله فلو سبب التخصيص وهو ما اذا كان التعليل في الحق وكان يغفل الزوج الذي لا بد منه  
وكان وقوعه في الرضا فانه نسبة التخصيص وان لم يوجد التخصيص حقيقة على ما اشار اليه الشراح  
**قوله** من وقت الشرط فثبت مستند كذا ان كثر التسخير ولكن الصواب ان يكون من  
وقت الزوج بد من وقت الشرط على ما لا يخفى **باب الرجعة** **قوله** في استدامة القيام  
في العدة التي لم يكتم النكاح المزوج وقبل بغير العدة فلو لم يزل العدة متعلية بالاستدامة او المعنى  
تدرك دوام النكاح قبل زواله **قوله** لان الاستدامة ان استدامة النكاح **قوله** انما يخفى  
بما ذكره العدة باقية الى انما يخفى وقت نفاذ العدة **قوله** وانما يوجب عدة المصاهرة  
من الرطى وغيره وقال الرطى لو قبلت او لمسته او نظرت الى فرجه بشهوة وعلم الزوج  
ذلك ونزاعه فثبت ذلك في رجة وكان ذلك خلاسا منها لا يمكنه فذلك

ومن ان يوصف فلو لا يكون رجة واشتراط في الرطى في الفرج قبل ان ليس رجة اليه  
اشارة التدرج في الفرج على رجة والاول غريب فان النسب في النظر بشهوة  
يكون رجة فكيف يتبين ان لا يكون هذا الرطى رجة وان تزوجها في العدة لا يكون  
رجة عنه اجماعا لان اياه النكاح في المنكوسة بطريق فلا يثبت في رجة عنه  
محمدا يكون رجة وعنى في رجب روايتان والفجر على من كذا في شرح الرطى  
فلا يجوز عن الرطى وكذا ردة عدها على الرطى في رجب في رطى عن  
فيكون مثبتة على ولا يجوز عنه فيكون استدامة لكل كذا في الثاني وغيره **قوله** فثبت  
تمت التمسيم في وقت في الحقيقة في شكل فاني الزوج مع طهر الرطى في فصل  
من قبل وعلم الزوج المرأة بعد زواجها ان يكون اكلامه واصابعه ولا يكون  
هو عاصبا بتركه قالوا ان اكلامه كيف المرأة بتركه الاستدامة عاصبة مع  
الط عدم الوجوب اذ عدم الاصل كما قالوا في غير الوكيل وكان مراد الرطى  
بتركه وهذا شكل من حيث انه اوجب عليها السوال والمعصية بالعمل باظهار عن هذا  
فلا يرد عليه ما قبل من انه ليس بنائم لان معصية ترك التمسيم على ما ذكره الشارح  
**قوله** في فصل التقاضي الى حالة الطهر وحالة عده **قوله** لان الناس عرفوا  
مطلقا كالمكلام والتشديد اي عرفوا الزوج انه قد طلق امرأته **قوله** وانما كسبه  
معه فثبت على قوله وانه بلاشاد **قوله** تناقض التمسيم فيقال له ساقط في  
صادقت بالقاء **قوله** حال انقضاء العدة معقول صادقت **قوله** واذا جاز له  
اللو والحلل والضمير اصح الى الانقضاء **قوله** حتى لو سبق من الوقت هذا اشارة  
الى ان تكمل عشرة ايام لانه ان يكون جريان الدم فانه اذا جرى الى ان سبق مقدار  
ما ذكرتم في ذلك اليوم حكم بانقضاء العدة هذا ما يخبر من كلام الشارح وورد  
عليه انه لا يكون الانقضاء الا في عشرة ايام ويكون من قبل النكاح الشاق فاقبل  
**قوله** والقياس فيا دونه يعني لم يعمل بالقياس لعدم ظهوره فانه في عام العدة يقتضيه  
ان لا يبقى الرجة نظر الى غسل الكثر الاعضاء وفيما دون العدة يقتضيه ان لا يبقى  
لعدم تمام الاغتسل حقيقة ولكن الحكم غير منجز فحملنا بالاحتياط **قوله** فصاعدا  
اشارة الى ان الحكم وجوده كذب الشرح اياه سواء كان الولادة في اقل من طهر او







وانما كان حكمه كذلك لان الظلم يمنع حقا وبانه وهو الطلاق في المرفق فجازاه الشارع  
بوجوه الطلاق وانما قلنا كذلك لتلازمه ان حج المرأة خطا للجماع مرة فيلزم  
ان لا يحكم بها بالطلاق الا في حق المرأة بعد طلاق مرة فقدره **والكفاية** و  
البراء ان تحت ان يخرج من المرفق ثم ان الكفاية في العين باله ان قال والله لا  
اقر بكما ربعة اشهر والبراء في غير العين باله ان قال اقر بك فعل محرم او فصدى  
في عاينين ثم ان العاينين كانا معا في الجماع محرم في الجماع فلا حاجة الى التينة  
وفي التنايات العبر للبراء محرم في الصريح كالمرفق والمس والايان وهو ما لا يكون مولا  
الا بابتنة كذا نقل من الزنبي **وسقط الابطاء** ان حكم الابطاء وهو السنونة  
فلو كثر ما بنا فواتنا اشارة الى ان الطلاق لا ينكر ما لم تزوجا لانه لم يوجد منع  
لغير السنونة وذكر صاحب المطايع ان الابات بمضي اربعة اشهر بالابطاء ثم مضت  
الربعة اشهر اخرى والى المرفق وقت اخرى ولم يكن خلافا فيه واخره في بيان  
وقوع الطلاق فراء الظلم وليس للمباعدة حتى فلا يكون طلاقا لا يخفى انتهى ووجهه  
فان المرفق اشترط الكاثر فالحكم الذي وقع فيها يكون اذ المنع البس على ان قوله  
الطلاق فراء الظلم وهو من المحرم كجمل ان يكون بيا ناكح ولا يكون بيا للعدة  
الاربي ان يقع الابطاء فيمنى لا يكون قابلا للمطى لغاية صغر ما وفي حكمه لا يجب  
الاطلاق في المرفق على ما مر انما قبل ذكر في الهداية والكان ان انتهاء مرة من الابطاء  
معتبر في وقت التزوج وذكر في النهاية وغاية البيان ان تزوجا في العدة بعد ابتداء  
العدة حتى وقت وقوع الطلاق الاول ولو تزوجا بعد ما يعبر من وقت التزوج و  
اخره في بيان ان الاستقيم الاعلى قول من قال ان الطلاق ينكر قبل التزوج وجها  
بين فيه انتهى ووجهه في الجواب ان القاضي ان الظلم في الاستقيم الاعلى قول من قال  
منوع عن ما لا يخفى وان وطرا كرا في العين باله وعليه البراء في غير ما قلناه ان  
كان الظلم في طلاق لا يكون مباحا لما عرفت ان تنجيز الثلاث يبطل تعليقه او  
قد وقع التزويج حتى انتهى الى التخليل بزوجه اخرى **وشهر بعد شهرين** الشهرين قبل  
قوله بعد شهرين الشهرين قبله انتهى لانه لو قال شهرين وشهرين كان حكمه كذلك انتهى  
وكنى ان يكون قوله بعد شهرين الشهرين لا يخار بوقوع الشهرين الاخرين عقب الاولين

بلا فصل فيما بينه وبين الشهرين قبله شهرين وشهرين ثم اصل في جنس من ذلك ان منى  
عطف من غير عادة حرف النفي ولا تكرار اسم النفي يكون مينا واحدا ولو عاد حرف  
النفي او كرر اسم لم يكون ميناين **لا قوله بعد يوم** والله لا اقر بك شهرين كان لفظان يقول  
لا قوله بعد يوم وشهرين بعد الشهرين الاولين صفة لشهرين ليكون الكلام سلا في التكرار  
والله لا اقر بك سنة الا بوجاهة ما هنا اشكال وهو انه لو قال غيره لا اكلمك سنة الا  
بوجاهة لا يخرق اليوم الاخر السنة في ان يستثنى منك واجاب عن صاحب الية بان لفظ  
له على ذلك العين مخالطة والمخالطة والحال فانه في ذلك حرف اليوم مشتق الى آخر السنة  
وعرض عليه بان الحامل على العين في الابطاء ايضا فيضف فاقم في طلال فلا فرق انتهى ويمكن  
دفعه بان امتداد الخيط في الابطاء الاخر السنة عال او جله فان الشرع قد بينونة  
بغير اربعة اشهر والمباعدة لا وجه للخيط ذكر الغرضان معا على ان الطلاق انقضض المباحا  
فلا يجب دفعه مما قلنا ولو بالبعرة طرف القول وضمير ما راجع الى الكوفة والمطقة  
الرجعية لما في الالكاف فاقم المطلقة الرجعة لاجلها على زوجها والطلاق في الابطاء  
فراء الظلم يمنع حتى في الجماع فكذا ان حكم المنصوص مضاف الى النقص الى معنى الطقة  
الرجعية من نسيان بالنص وهو قوله تعالى وبولن من الحي بردهن السبعين هو الزوج  
حتى انقضض عدتها قبل مضي مدة الابطاء بطل الابطاء لعدم الحمل كذا قيل وفيه ان الطلاق  
البعرة كجمل ان يكون باعتبار ما كان فلا بد على المراد قطعيا مع ان اخره في معرض  
تزييف مناهج وهو قولهم الطلاق حجازة الظلم وهو لا يندفع بهذا الجواب نعم بل من  
ان يكون قولهم هذا بيان حكم لا بيان علة كما اشترنا اليه لان حكمه ان يكون من نسيان  
بالنص وهو قوله تعالى ليهن بولون من نسيانهم بربع اربعة اشهر **ولم يوجد** حتى  
ان لم يوجد القوان في مدة الابطاء بل من البينة وان وجد فيها كفر عن عيية فقه او  
وطرا معطوف على ما قبله كجملته فاقم **ففيه** قوله ثبت البراء اي يوجد  
الفي من هذا القول الا انه لا يلزم الكفاية الا بحقيقة الوطى لانه لا يوجد القول  
كالتميز اذ ارى الماء الا ان المنصوص في التيم يحصل بحد الاداء وان كان بعض  
الوقت باقيا حتى القدرة على العمل ومعها لا يحصل المقصود الا بالقيام ما دام  
الوقت باقيا فكان بيانه الى الحمل كسبر المرفق فاذا انواه صح لانه كجملته الى ان هذا الكلام



تفسيره لمراد من الظاهر وفي كذا النسخ لا يحل بل لا بد من صواب بل يحذف الكتاب  
فولدت ان نواه قولك انت على حرام كقولك انت على حرام كقولك انت على حرام كقولك انت على حرام  
لنباذره كسحب الحرف ولذلك ان هذا اختيار المفسرين ولعله لا يكلف به الا الرجال لفظ  
انه تائيد لرجحان جانب الطلاق فكان الحسن ان يقال ولله الحلف به الا في تمام التحليف  
بالبطال لان الابطال والظواهر من خلق ارباب **باب**  
الطرح طلاقا بان عندنا وفي غير ذلك من فقهنا القديم وليتنا فيما التمام لا يحل الفسخ  
بغير تمام الا يرى انه لا يفسخ الطلاق قبل التمسك اذ الملك ثابت به ضروري لا يظلم  
في الفسخ وانما يظهر في حق الاستيفاء والفسخ لعدم الكفاية وخيار العتق والبيع  
فسخ قبل التمام كذا في الكتاب وغيره في الفسخ الا ان يرد بالبرقة فانه انما يكون على تمام  
العقد انتهى ودفعه لمن يتأمل في قوله والملك ثابت به ضروري اذ مقتضى  
هذا ان يكون كلامه بالنظر الى من يتصور فيه بقاء الملك والمراد بالملك فانه في حكم المقتول  
فما يصح من ابيان لقوله على حال **قوله** ان يكون عرضا فغير المتصور وهو ازالة التمام  
هنا **قوله** كذا وفي اخره فانه لا يكون محو اذ يصح ان يكون بدل للخلق **قوله** بشرط  
قبول الاضافة الشرط الى القول بانيه اي هو تحليف الطلاق بشرط هو قبوله **قوله**  
فقال الزوج فوخم بابت لو قال بفسخ الطلاق كان انصب اذ هو يكون المسئلة الثانية  
عقبت المسئلة اتم افادة وهي قوله والواقع للخلق طلاقا **قوله** وعرض الطلاق  
اذ ابطال يكون رجيا والسر فيه ان في طرح معنى الكفاية وفي الطلاق على المال ذكر الطلاق  
صريح على ما بين لا يقال هذا اذ لم يقارن بذكر الطلاق شي يوجب البينة اما اذا  
قارنه فالزوج بين طرح الطلاق على المال في مثل ان قال انت طلق فلانا على  
كذا قال فوقع الثلاث حين بطل العوض لانا نقول مقصودهم العوض في الجاه فالزوج  
في بعض المواد كاف **قوله** كذا في الخط وكذا في الهرة **قوله** في شيء من الصور لا يوجب  
تجميع البسمة وصوره واحدة ويكون الظاهر اذ خلا من هذه الصورة حتى لا يشك  
قوله والاصدق في طرح والمباراة وبره على اقصاه على لفظ البسمة فوجه ولا يصح  
في لفظ البسمة والطلاق لا يثبت لا يختلف عنه اصلا ولكن ان تقول للخلق معنى التزويج  
المباراة من البراءة فها كتمان قطع الخصومة والتزويج واما بغيره من افعال بل لا

على خلع النفس وازالة الملك وكذا الطلاق بمباراة الحال ولهذا صار اصح  
دون اخره **قوله** فلا تأخذوا منه شيئا الفضا شأوا لانه او حشها بالستبرال  
اي بالطلاق واختاره النعمان كايما في النظم الشريف من فقهه وان اردت به  
زوج مع ما فيه من رعاية السجدة **قوله** لان طلاق المرأة واقع في هذا التحليف  
لا يخفى فان المرأة منها المودة والحب من اهل الطلاق والتوجيه بان فيه توفيق  
الطلاق الى المرأة فمما فانه انما يصح بقوله لا يخفى بعد فانما على هذا التقدير  
يكون وكيل من جانب الزوج ورضا الموكل بدفع اكره الوكيل لما جرت **قوله**  
والمراد باليد هنا اليد التي اذ المارة المحسنة لا اليد بمعنى الملك **قوله**  
في بطل هو ان الشرط دون المخرج **قوله** فحصله على الشرط عند ارجح هذا الخالف ما طرح  
في المبسوط وكتب الاصول حيث ذكر فيها اني على حقيقة في الشرط عند الفقهاء وسجل  
في المعاوضة المحسنة بمعنى الباء مجازا اجماعا على انها كلام وهو انه قد صرحوا بان  
الشرط ان يقع التلاوة والشرط وجوب الحلف فكانا فالتان طلق فلانا ففعل  
الحلف كيف يصح من ادمه **قوله** كذا الشرط اعني على الالف وهو يقتضي ان  
يكون الالف شرطا لشرطية عدم التكرار **قوله** كما يجب عليك على ان لا تكرار  
باله **قوله** والشايع والطلاق يصح تحليفه بالشرط صريح فيه ويمكن ان يجاب بان  
الام الالف بشرط وقوع الطلاق وزوم الالف شرط بابطال او فدية **قوله**  
واجزاء الشرط لا تنقسم اجزاء بشرط فان كل من اعضاء الوضو مثلا  
لا ينقسم على جزء من اجزاء الصلوة والايام تقدم الشرط على الشرط في الاقرار  
**قوله** لا بد لانه لا حال اي بلالة المقام والايام ليس مقصود فان قوله ولا دلالة  
ههنا بانيه **قوله** والزوج ان الطلاق على عيني من جانب الزوج كان الحسن  
ههنا ان يقال الطلاق بالمال عيني من جانب والقول شرط لثالث فالأخر لا يكون  
اقرارا بالشرط فكون المرأة متأنفة في دعوى تحق الشرط والزوج منك او  
القول المنكر **قوله** ولا صحة لانه مما بدوع الاخر فيه شائل فان هذا اذا كان  
مراد القائل بقوله عقدت البسمة معك ولكن مراد ليس في ذلك بل مراد تلفظت  
بكلمة الايجاب ولم يجد منك القول على ما يشهد به سواد كلامه فان هذا



من تلك الملائكة نعم لو ذكر قولهم قبل متصل يكون الامر كما ذكرنا المتبادر من بيت العقد  
**قوله** جعل كل منهما فروع خبر مبتدأ مختوف **قوله** واما نفقة العرق فلا تنقطع الا  
بذكر ما لان المباركة ابراهيمانت ونفقة العرق لم تنبت بعد **قوله** بان كانت تعقل ان  
الطرح سأل النكاح جال كان مقتضى هذا النظام ان يقول تعقل ان الطرح سأل تلك  
المنفعة من طلب الزوج وقبول البذل ابل لتلك النفس من جانب المرأة **قوله** طلق  
لو ذكر شرط بلائش ولا يلزم من عدم وجوب المال عدم فروع الطلاق الا يرى ان الطرح  
يلزم بغيره الطلاق ولا يلزم **قوله** لبست من اهل العرا ولا يخطأه ما لانه لم  
يرضخ تحت ولاية الاب بل سأل الكل ان يدخلها والنصف ان لم يرخص **باب**  
**الفصل** اعلم ان الظاهر ما يؤخذ من قولهم انت كظلم احمي كان السلام  
والسليم ما يؤخذ من قولهم السلام عليك وبيان ذلك ان احد من الطرفين كان  
ان اراد ان يطلق امراته جعلها في الحرم على نفسه كالموضع التي لا يطلق عليها من امة  
كالغزو والظفر والبطن والفروج ثم نظر واخبر كيد واموضعا حسن في الذكر واستمر  
من الظلم مع اصابة العين الذي اراد وما استعملوه دوله غيره فالظاهر ان كان طلقا  
في الجاهلية فعرض الشرح اصلا ونخل حكمه الى حرم موقت بالكفارة غير منيل للنكاح والى  
ما ذكرنا اشارة لظاهره في الصحاح حيث قال والظاهر قول الرجل لامرته انت على  
كظلم احمي اذا عرفت هذا فقهرت انه لا حاجة الى ما ذكره انما رخص في صحيحه معنى  
الظلمة فقهه **قوله** ولا يمن على ما احرها اذ لا يطلق عليها المنكوسة ما لم  
تقبل النكاح وهذا ما يؤخذ من قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم فان اطلقوا  
منهم في النكاح **قوله** من عضو غيره كيت في **قوله** وكل حرة وطرا وكنت قوله  
انت على كظلم احمي او ما يؤخذ من مقامه شرط ان تكون المرأة منكوسة والرجل من اهل  
الكفارة حتى لا يصح ظهارا **قوله** فيجوز بعد وجود اي وجود طهرت **قوله** عليك  
اليمين واصابة الزوج التي قال في بيان في فتاواه اذا طاهر من امراته ثم طهرتها  
ثلاثا ثم تزوجها بعد تزوج اخر كان مظاهرا لا يحل له وطرا قبل التكفير **قوله** في  
جانب المهر من المهر والاراء **قوله** وقد وجد الى الشرطان **قوله** او هو الاخرس  
الغا انه معطوف على قوله بان ولد الصم لكن الاخرسية مانع من استقلال فلا يكون

لا أهمية في ضمها اشارة الى المعانعة **قوله** لانه يكون تجان لاطحة الى ذكره لان المقصود  
بيان استثناء الموضع هو يخرج بالماضي في طلبة بل يجرى الاطلاق في البينة فلا يحتاج  
الى بيان كونه تجان **قوله** لا وطرا الى التي طاهرها قبل انما فيه بذلك لانه اذا جامع  
غيره فان كان وطرا بعد الصوم كاجتماع في النهار عامدا قطع التتابع فيلزمه الاختلاف  
بالاتفاق وهو موقوفان مقتضى النظام ان يقال لانه اذا جامع غير ما في النهار ساءا او قبل  
عامدا لا يقطع التتابع بالاتفاق فقهه **قوله** ليلامة اقبل فقهه انما في فان العهد  
والنسيان دليل على السوء على انفس بين بعض من الهدي وقال شارح صحيح وقيد البيل  
بالعهد والنسيان **قوله** لانه لو وطئ ليلامة ساءا لا يستأنف اتفاقا ولو وطئ نهارا خلا  
استأنف اتفاقا لان مسئلة خلافية فخذاء يوسف لا يستأنف لانه يمنع التتابع  
اذ لا يفتر الصوم ولما ان الشرط في الصوم ان يكون قبل المسيس وان كان خاليا  
عن ضرورة النص وهذا شرط يقدم به في استأنف ولا يلزم ان يكون النسيان مقدورا  
في عدم لزوم تقدم الوطئ لان النسيان غاورد في عدم الاضطرار فقط هذا وانما يعلم  
ان مقتضى دليلهما ان يجب الاستئناف سواء الا ووجد الوطئ بالليل عند او نسيانا قول  
شارح صحيح لو وطئ ليلامة ساءا لا يستأنف اتفاقا ليس صحيحا ووجد ذكر العهد  
في البيل والنسيان بالنسيان على الكفارة في دليل يوسف لان عدم الاضطرار في  
ما بين الصورتين مشهور وان العهد دليل والنسيان في النهار سواء في عدم النص و  
ما سواه معلوم لا يحتاج الى البيان انه لو صام الشهرين بالاطحة اجزا وان كانا  
ما قصي كذا في الذيل ولو صام المظلم شهرين ثم فقه على الاتفاق في اخر يوم من  
الشهرين فان كان قبل غروب الشمس وعليه العتق وصار صومه تطوعا لا قدانه  
على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل كذا في الغاية وسجي في الشرح ايضا ولا يخفى  
ان كفارة القتل والافطار ايضا كذا في فلس ايراد التخصيص ومن خروجه كونه  
قبل اخلاء جماعة اذ لو وجد الوطئ في اثناهما لا يوجب القبلية بل امرية **قوله**  
علم ان ما شرع لفظ الطعام والاطعام جعل الغير طاعا الى اكله لان حقيقة  
طعمت الطعام اكلت والهزلة للتعدية الى المفصول التي جعلت اكلها او ما نحو  
اكله هذا الطعام فانما كان به وتلك كابتة لانه لا يعمل طاعا قالوا



والقبطانه اذا ذكر للقول الثاني فهو للتعليل والافلا باحة هذا المذكور في كتب  
اللغة ان الاطعام اعطاء الطعام وهو عام في ان يكون تليها او اباحة ان المنصوص لا  
ينوب عنه الى ان كان احدهما اقل مقدار الاينوسغ الاخر وان كان هذا الكثر قيمة من ذلك  
الاخر **قوله** او خبر شيع بالاجام وفي بعض النسخ بادم على التكثير وهو نسبة **قوله** فلان  
ربع صاع بر ونصف صاع شيع اعني اذا جمع ربع صاع مع نصف صاع يبلغ كسب  
الكيل نصف صاع بركه حال من ربع متي شيع يبلغ كسب الكيل نصف صاع بركه  
وبلغة يوزن كيل احدهما بالآخر كيل او وزنا ولا يجوز قيمة **قوله** لما عرفت من عدم جواز  
اداء ما هو من الاعداد المنصوصة قيمة لو سقط قوله قيمة لكان اول لان قوله وان كان  
اكثر من الآخر او مثلا قيمة يفتح غناه فبذلك **قوله** كلامهم بدل من الضمير المنصوص في اطعمهم  
وتفصيل **قوله** لا بالنسخ الظاهر من متي فلا يجب اليقين فان قيل اذا اتى بغيره من  
بومين فانه لا يجوز من واحد وان اخذ بالنسخ انما جئنا الى شبهة التعيين لكل يوم  
لان وقت الظاهر من يوم ثم في الاول حقيقة وحكايا حقيقة فظا واما في الثاني فان  
الظايع ما على بوقت يجزها بل على بدو ك الشمس فالدو ك في اليوم ثم في الاول  
انتهى وفيه ان سب الظاهر ان ايضا يحمل ان يكون الغطين تحلفين ثم انهم قالوا لو نوى  
ظله او غطاه لم يبر شاعرا فصارا خذ من انهما يتاقيان وعن ابي يوسف وهو رواية اجماع  
يخرج عن الظاهر لانه اقوى ولو نوى صوم العضاء والنفل والركعة والشرع يكون تطوعا  
خذه عند الكل لان النبي بطلنا بالتعارض فبقى مطلق النية مضار فظا وعند ابي يوسف  
يخرج عن الاقوى كما في الاول كذا في الكافي واعترض عليه بان في قول حجة افعال الاخي انتهى  
ويمكن دفعه بان قوله لم يبر شاعرا لا يتاقي كون ماضيا فظا ايضا فان غايته ان لا يتبع النفل  
عن النفل الذي عينه وهو اوجب بطلان مطلق النية نعم في قوله اصلا ابراهام ذلك و  
لكن المقصود اوضح **قوله** وان اخرج عن قول وظاهر لم يخرج واحد فان كانت كافرة  
جائز في الظاهر استحقاقه لان الكافر لا يتصل بكفارة القتل فتعنت الظاهر **قوله**  
بصومهم باعتبار ابا العقوبة ان نصف كفارة الظاهر في حق العبد ينصف سائر  
العقوبات اذ الرق منصف **قوله** لانه ليس من اهل الملك لكان هناك شبهة ان يقال  
لم لا يجوز ان يتعلق كفارة الظاهر برتبة كسب على المهر بادل صدقة ثمرة عن هذا التعليل

وقال لانه الكفارة عبادة فتعلق الاخر لا يكون فعلة **باب اللعان**  
**قوله** مقادير حد القذف في حقه يفتح له جميع التفسيرات وقال مقام حد  
القذف في حقه وحد الزنا في حقه يفتح انهما اذا لم اعنا سقط عنه حد القذف  
وعنه حد الزنا لكان اخر **قوله** حسن **قوله** الحقد يفتح للجم وسكون الجني المهرلة ما  
يغال بالفاس موى ركنين **قوله** جاليا لجالا يفتح للجم ويخفيف الميم الشخص الذي يكون  
عظيم الخلق كالجمل **قوله** اي المهرية عن الزنا حالا وما ضا فيندرج فيها من زنت  
في كفرة فانه لا حد في قاذفها فاصح **قوله** وصلى الاداء الشهادة فان قلت بشكل  
على هذا جريان اللعان بين الزوجين الاطمين او الفاسقين كما ذكرنا في الجان مع  
انهما لا يصلحان للشهادة قلت انهما من اهل الشهادة لا يري ان الفاسق لو قضى بشهادة  
هو لاء جاز كذا في النهاية والكان واعترض عليه بان الفاسق لو قضى بشهادة الحرد  
في القذف ينفذ فضاه عنده ايضا ولا يجوز للجان بين الحرد ودين في القذف  
انتهى وان تعلم ان اهل الشهادة في الفاسق والاعلى ليس كالحرد في القذف فان اهلها  
في حد ذاتها ثابتة وعدم القبول لثمة الكذب وعدم الحلة واما الحرد في القذف  
بعدم قبول شهادته منصوص عليه واما حكم الفاسق بقول شهادته على تقدير التسليم لا يوجب  
الاهلية التامة واما الجواب عنهما بان الفاسق اصل لاداء الشهادة عنده الا انه لا يقبل  
في بعض النسخ لثمة الكذب ومن ثمة الشهادة لا تزد لثمة الكذب لانه مبرور في موضع الشهادة وكذا  
على الاعلى اهل الشهادة الا انه لا يقبل منه سائر الشهادات لا لا يقدر على التمييز ومنها يقدر  
لانه بين نفسه وزوجه ولدت تعلم ما فيه **قوله** ان يكون معها ولد غلب لثمة فيكون قيدا  
للمنفق **قوله** ولا بين كافر مسلم الى كفرة مسلم اذ مسلمة وكافر ذمته صورة الاسلام الزوج  
ووفوع القذف قبل عرض الاسلام على الزوج كما سيجي **قوله** ولانه من شرط اللعان فيه الاكفر  
فيطلب منه الحجة في قوله الله عليه فام تمام الحجة وليس حجة حقيقة حتى يكون مخفية عن  
تخليف المنكر **قوله** او تصدق الى انصوح المرأة الزوجية سقط اللعان **قوله** وهو ان  
حق الولد **قوله** ويظهر عدم صحة قول السريرة فيتنق ولذا ما كان لها ولد لصدر السريرة  
هنا وجب عقول وهو انه اذ كذبت المرأة على ما ذكرنا في اللعان قول الزوج وحلفت  
على صدقها في هذا التكذيب ينشئ نسب الولد في صورة التطديق ينشئ ان ينشئ



بالطريق الثاني وانما كون النسب حجج الولد حكما لا يفيد في صورة النكاح كذلك ينبغي  
 ان لا يفيد من هنا ايضا **قوله** او حصة او حصة قبل ذكر كون المرأة صغيرة او حصة  
 في الردية وفي المكان مكررا ولم يطرأ في وجه التكرار انتهى اقول وجهه ان ذكر الصغيرة  
 والحصة من عبارة الشارع شيئا فلا تكرار وجارته بهذا وان كان هو من اهل الشأن  
 وهي امه او كاهنه او كتابته او حصة في ذوق او كانت من لا يحق فاذن فلا  
 حصة عليه ثم قال بعد حصة فان قدف امرأة وهي صغيرة او حصة فلها المهر  
 يدل على ذكرنا عبارة القدر والاضافة **قوله** فلا حصة عليه في النهاية انه يبرز لاطراف الشبهة  
 بان **قوله** على الخيار الغضب دون اللعن في السنة العشر من نكاح العتق لهما  
 بان قال الفارسي سمعنا معطوف على قوله ويستعمل اللعن في خبر اللعن في الخيار  
**قوله** ولله الله بانه ان يزوج الله بينهما ويؤجل في المرأة او حصة في  
 الابن لم يفلح في النسب ليس من ضرورة التفرغ **قوله** وشروط ان يكون  
 العلوق ان يكون العلوق حاصل من جريان اللعان بينهما **قوله** لو علق بكبر اللام  
 من العلوق وهو بالحق اسبغى **قوله** لا يفرق بوجوبه عليه ان قد القذف فلا بد  
 ان المرأة اذا صفت الزوج لا يحق فكيف يحل الرجل يكتفي به نعم انهم قالوا القذف  
 ليس في ارضه فينبغي ان لا يعبر به في جريان **قوله** وانما لم يقل او زنت فثبت يمكن  
 ان يقال قوله فثبت ليس لبيان توقف سقوط اللعان عليه كان ثبت الرجل لبيان بقاء  
 ارادة بعد الزنا حصة حتى يكن الزوج باكالة قال او زنت وكان موجبا لثابتها  
 للرد دون الرجوع في الزوج ان يزوجها **قوله** روي الغيبة يمكن ان كان يقول زنت  
 بالشد يد لا يخفى بعوده فالظاهر ان يقال ايضا او قذفت ولانه يلزم من مراعاة الام  
 في كل من الجانبين فان غاية الرجل كانت مربية القذف فتعزت من طليقة بعقد  
 شخص آخر وجناية المرأة كانت النسبة الزنا فتعزت منه ايضا بالزنا مع الغير  
**قوله** ووجه لا بد منه في فانه تقدير حرف الشرط لا بد من ان يكون في اول الترتيب  
 ويجوز ان يكون مبتداء **قوله** انما لا يصح الا بالاصل الا المرأة واحدة بعينها لا سواها  
**باب** في جريان **قوله** او لا يصح الا بالاصل الا المرأة واحدة بعينها لا سواها  
 لغرض آخر وان كان يصح خبر ما في السنن **قوله** او لا يصح الا بالاصل الا المرأة واحدة بعينها لا سواها

حكم

والظاهر انما يحصل لحفظ الابل او الغنم فرق في هذا ان في الجلب او خصبا ينبغي  
 اذ لم تستر الالة فان استترت بحيث يصل الى النساء فلا خيار لها **قوله** وثلاث عشر يوم بغير  
 الناء والعين فيها ان كانت العشرة من يوم واحد وفي رواية الحسن عن ابي بصير انه يقول  
 سنة شمسية وهو اشد الاقفاط اذ ربما يكون موافقة العلاج في الايام التي يقع  
 التفاوت فيها بين الشمسية والقمرية وذلك لخلافه وحسنه وسبب ان يوما  
 وربع يوم وفي المكان ان الشمسية ثمانية وخمسة وستون يوما وربع يوم وربع من  
 مائة وخمسين يوما من اليوم والقمرية ثمانية واربعه وخمسون يوما وما في هذا  
 النسخ مخالف فاقابل **قوله** فله ان يخلع اي من سواها كان ذاتا او عارضا  
 قد جاء فان وطئ فيها اي فربما يتكلم **قوله** اي يفرق الله بينهما  
 وعن ابي يوسف ومحمد انما كانا اخارت نفسها تنقض الوقعة بينهما اخيرا بالحرقة  
 بتخير الزوج او بتخير الشروع **قوله** وهو رفع الظلم عن اي من المرأة **قوله** فتخير اي  
 فتخير الزوجة بشروط الكفاية شاذها **قوله** اجل الزوج سنة فالتجديد يكون  
 في موضعين احدهما بعد اقرار الزوج بعدم الكسر او الثاني بعد الوصول لكنها  
 خبرت انها جئت اجل الزوج ثم ينعى الواجب بعد مضي السنة لا يخفى في صورة  
 وجب فيها التاميل قبل مضيا **قوله** البرص والقون والرتق كلها على وزن واحد  
**قوله** اذ يمكن الزوج دفع الضرر عن نفسه بان هذا شكل صورة بتخير العظام وقت  
 البلوغ عند تحمضها ويكن دفعه بانه لا فائدة لتخير الزوج بينهما لانه طلاق  
 سواء كان بتفرق الله او استقلال الزوج في الوقعة كذا فيما سبق فانه قد  
 وليس بطلاق وهذا بناء على ان النكاح في الاول الزمان الغير وفي الثاني بالتمام الزوج  
 واختاره فاقر **باب** العدة **قوله** ملك نكاح ما لم يمت في اخر زجا  
 يشاكه باحد ما فانه لا يفتي العدة وان وجب فيه زوال النكاح كما في الطلاق قبل  
 الوطئ **قوله** موطوءة غير مستولدة لوزن قوله غير مستولدة لكان اظهر فان أم الولد  
 اذا زوجها مولاها قبل الاغتسال لا يفتي العدة **قوله** لما قرئ بها اصل النكاح انما  
 فيعم عرف الرجعي والبيان **قوله** وجهه ما قرئ بها اصل النكاح **قوله** ثبت جرح كامل  
 قال صاحب الكافي عمل القرو على الطيب اولي عندنا لان الثلاثة اسم حاصل بعد

مختص



معلوم لا يتخلل غيره والطلاق المستوفى في الطهر فلو حملنا ما على الاطهار لانقصت  
العرف بقرين وبعض الثالث واعتبر عليه بان يكون ان يحل على الاطهار ولا يعتبر  
الطهر الذي وقع فيه الطلاق كما قالوا في صورة الطلاق في الحيض استدلوا بعدم  
القابلية للتخييم فيجب العمل بموجب الخاص فيها فلا يدل الدليل المذكور على  
الاولوية للحمل على الحيض انتهى وهذا الكلام غريب فليقرأ المستدل  
تكميل ثلاثة فروق: 1- ما كسر مع ابتداء الطلاق على وجه السنة في حالة الطهر فان  
اعتبر ذلك الطهر لم يتم الكسر نقصان وان لم يعتبر ابتداء في حالة الحيض نقصان  
علينا يلزم ترك السنة وكلامنا في ابتداء الطلاق مع غاية السنة **قوله** وهذا  
تحقيق فيها ان في الطلاق الفسخ **قوله** اربعة ايام منه اشارة الى ان حجة التعبد  
ان قال عشرة لانما عابته عن الايام الا ان الغرض ان قالوا ذلك صونا للنظم التزم  
عن التعبد وتبرك بذلك وانما وقع في النظم كذلك دنا بالاليام والايام  
داخله معها ولا زعم يستعملون التذكير فيه ذاهبين الى الايام تقول صحت  
عشر او لو ذكرت فوجبت على كل حال كذا في الكشاف وحصل التسمية ان العرف  
يعتبر ان الشهر العشرة والليل مقدم في هذا المعنى لان روية الهلال في الليل  
**قوله** النكاح يقوم مقامه في موضع التصور جواب دخل مقدم وهو ان النكاح لم يكف  
في حق الصبي في ثبوت النسب والحال ان المشرفة اذا ولدت من مغربي ثبت  
نسبه فاجاب عنه بان قيام النكاح مقام الماء في موضع التصور **قوله** لانما يجب  
مع الشك دون الارث دون حال من ضمير خبرات كما مطلقه رجعا الى حال  
كونه غير فاربان لكونها حال القهر رجعا فحالت فان الواجب عرق الوفاة فكذا  
في الفار **قوله** فاعلم في هذا الخبر انما وقع في عبارة صدر الشريعة ويمكن دفعه بان ما ذكره  
اشارة الى ان الاستيفاء انما يكون قبل تقرر حكم عرق الاشهر اما اذا تقرر فلا  
لان للطف لا يبطل حصول المقصود به بليلة ههنا روايتان ففي رواية اذارات  
الآية وما بعد العرق بالاشهر يحكم بالاستيفاء وفي النكاح لا العرق بالاشهر  
بموجب خمس وخمسين سنة ثبت بالاجتهاد والاعتداد بالحيض ثبت بالنص فاذا  
وجد ما ثبت بالنص بطل ما ثبت بالاجتهاد وفي رواية وهي الرواية عن صدر الشريعة

انه يعني بطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت رات الدم قبل تمام الاعتداد بالاشهر  
ولا يعني بطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت رات الدم بعد تمام الاعتداد بالاشهر  
كذا نقل عن الكفاية وهذا مع موافقة المسئلة الثانية من قوله كما كانت ناف  
بالشهر من حاضت حيضة ثم ابست لكونها حركته في الاستيفاء قبل تمام  
العرق يناسب اصله المذكور من ان للطف لا يبطل بعد حصول المقصود به كالقصة على الماء  
بعد صلوة بالشيم فان الاعتداد وان كانت الوقت باقيا معها والجب من صدر الشريعة  
ان اعتبار الهدية بعد ما وقعت كان قلنا لا وكذلك ان تقول في دفع العرق فان كلامه  
بالنظر الى ما يتبادر من الاستيفاء من عدم احتساب ايام الحيض واما بالنظر الى مرادهم  
فلا اشكال فان الجميع محذور وانما يتحقق اذا اعتبر حيضة حيفتان من حيث انما حيفض  
ثم اعتبر باقي العرق من ايام الاشهر واما اذا اعتبر ايام الحيض باعتبار انما ثلاثة ايام  
او خمسة ايام ثم اتم الباقي بايام الاشهر فلا يلزم للجميع المذكور لانها تكون كالمعقود  
بالاشهر اذ ارات في بعض اوقاتها دم السخاضة واما حجة الهدية فليس فيها  
ما يؤيد في غير ارض الشارح وهي هذه ولو حاضت حيفتين ثم ابست فعدنا  
بالشهر يخرج زاعي الجميع بعد البذل والمبدل والاصل مرادهم بالاستيفاء الاستيفاء  
في صفة الايام دون ذواتها فتدبر **قوله** وتدخلنا الى العدة ان اعترض عليه  
بانه لو جاز الله اطلاق في اقراء عرق واحدة يحصل المقصود ويقضي بطول العرق  
فيها واجب المقصود الاصل وان حصل بالحيضة الواحدة لكنه عدم الانتفاء  
لان الواحدة للتعرف والثانية طرة النكاح والثالث لفضيلة المرأة ولو اتفق  
بالواحدة لم يحصل منه المقصود انتهى وانت تعلم ما في هذا الجواب من الضعف  
فلا اول ان يقال وان كانت التعريف مقصودا اصلها الا ان العمل بالنص ايضا  
ومقصودها امكن فكذلك في كل من العدين الحال اقراء ثلاثة بقدر الاحكام  
**قوله** واذا اتم العرق الاو ولم تكل الثانية ههنا كما لا يخفى فان انقضاء بعض  
الثانية جواب اذا فلا يسبب عطف على قوله ولم تكل الثانية على الشرط بل الاصول  
ان يقال واذا اتم العرق الاو وانقضت بعض الثانية ولم تكل فلهما الحال **قوله**  
وايندوا ما قبلها وان جعلت وفيه ان المسئلة الثانية مغنية عن الاولى



لا يجد العزم معطوف على قوله بان يقول لا تحصل الغرة ولا ابتداء بالعرف  
 بجود العزم من ابتداء من الاضواء والاعلام سواء كان بصفتي الخطا والغية لان العزم امر  
 باطن لا يوقف عليه الا بالاضارة **قول** لان في بطنها والاثبات النسب بثبوت نسب الولد  
 في البطن يمنع جواز النكاح وحل الوطى وعدم ثبوت نسب يمنع من دون الاول كما مر  
**قول** انهم وما يدينون الواو فيه بمنع من يحمل العطف **فصل** في الاحداد والجد  
 المنع يقال احدهم اذا تركت الزنية **فصل** وكفاية مؤتمرا على وزن الغول فيفتح الفاء  
 السفل في امر الماشي هكذا في النسخ المتداولة ويجعل ان يكون العمان هنا مؤتمرا بفتح  
 الميم وسكون الواو الوسطى يناسب لفظ صورها يقال مائة مؤتمرا اذا جعلت نخله ويجعل  
 ان يكون الضمينين صحيح مؤتمرا كعصبه وعوب وهذا اقرب من وان كان ما قبله انساب لفظا  
**فصل** في خروج فريضة الطيب يقال فاح رجح المالك فخرج اذا انشتر **فصل**  
 لدور النقة على ما كان في النسخ المتداولة والصحيح لدر بالرائين وهو في الهمل سبلا  
 اللين من الخرج ثم اطلق على ثاقب الشئ ودوامه **فصل** اولم يجد كرا البيت ان كان زوجها  
 ساكن فيه بالكراد لا بد من سترته بعم السنين وسكون التام ما يستمر به **فصل** وبعد ما  
 اي بعد حيلولة الشرة **فصل** وسنا وبين مفر ثلاثة ايام رجعت كذا عباة الهداية والمهم  
 من اهل ما اولوية الرجوع سواء كان جانب المقصد حربا ومساويا اخر من استدامه  
 بلا حرم وصرح به صاحب النهاية وسائر النسخ قول صدرت بوجه بعد ايراد منه كمنه هنا  
 فسمان احدهما اذا كان من كل جانب قل من ميسرة السفر ينبغي ان تخير بخارج الى توجيه  
 ولك ان تقول مراده بالمصير الذي وقع في عباة الوقاية والهداية وبالمصير الذي منزل  
 الزوج فيه وبالمصير الذي خربت بني الرجوع اليه وبني التوجه الى المقصد المصير الذي  
 خرجت منه بعد الاقامة فيه في اثناء السفر يؤديه انه قال في الاول يكون الاخذ في  
 منزل الزوج دون التامع انه مرجح مانع للتخير هذا غاية ما يمكن ان يقال في توجيه كلامه  
 ولكنه بعيد لا يخفى بوجه **فصل** مضيرها ان العدة لو كانت اي لو كان مضيرها يحض فاقبل  
 ما تصدق فيه المرادة **باب** بثبوت النسب **فصل** ولو بطل محل يوكبر  
 الميم وسكون الخبي المحي خشيبة مستقيمة يصنع بدورا للبطوط وفي بعض الروايات  
 ولو بطل فلكه منزل اي مقدار دورا لانه اسرع المرات **فصل** فلا يصح مراجعها

فان قيل ينبغي ان يصح مراجعها لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطى والاصل في الطلوت  
 ان تصاف الى اقربا وقتنا الرجعة بالفعل طلاق السنة وكما لا يظن بالمعاقل  
 المسلم الاقدام على الملام لا يظن به الاقدام على خلاف السنة كذا في الكافي والكفاية واخر  
 عليه بوجهين الاول انه منقوض بالمسئلة المذكورة في فصل الرجعة وهو انه لو قال ان  
 ولدت ولدت اذ كانت طالق فولدت ولدين يطينين يجعل الرجعة كالاجفى السا ان  
 يكون الرجعة بالفعل خلاف السنة محل بحث بل المنع من كلامهم في فصل الرجعة كونها  
 سنة عندنا على ان يمكن ان عمل انه راجع فولا ثم وطي كما ينبغي ان يقال ان كل من الاعراض  
 مدفوع اما الاول فلان اعتبار الرجعة في المسئلة الولدين لصورة ثبوت النسب و  
 لاجرة فيما خفي فيه واما الثاني فلان السنة في جانب الغول اظهر بوجه قوله كما  
 وشهدوا ذوى عدل منهم قال في تاج القدرى وهذا يدل على ان الاشارة واجب  
 لو مندوب انتهى ولا يخفى ان الاشارة يستلزم المراجعة بالقول ثم ان قوله على انه  
 يمكن ان يجعل على انه يحكيك جدا فان المراجعة بالفعل يدل عليها الولد واما المراجعة  
 بالقول فلما شئ يدل عليها فيكون مشكوكا فيها وكل معنى في انه لا يثبت الرجعة بانه  
**فصل** لا تتعد الزنا من اقل قلت ههنا وجه اخر من غير ان يلزم الزنا منها وهو  
 ان يحل امرها على انها تزوجت بعد انقضاء عدها وزوجا او قلنا نعم كذلك لكن لا  
 ان الحكم بابقاء النكاح الاول عند الاحتمال سهل من الحكم ما نشأ نكاح اخر فوجب القول  
 كذا في النهاية اقول هذا جواب سليم ويمكن ان يقال هذا الاحتمال وان لم يكن محلا  
 على الصلاح الا انه يستلزم الفساد بوجه اخر وهو يضيغ نسب الولد وبعد ذكر هذا  
 الجواب خرجت ما وافقه في بعض النسخ وخرجت منه **فصل** لا بد من طاعة المراد  
 بالبنوة غير المطلقة على مال لان وطئها من قبل النكاح في الفصل وفيه لا يثبت النسب  
 على ما سيذكر في كتاب الحدود لا يقال المطلقة ثلاثا ايضا لا يثبت نسب لولا لان وطئها  
 ايضا من ذلك القبيل لاننا نقول الكلام في البائن وهو ليس بباين بل خرج كما خرج  
 به في بعض الكتب هكذا قيل وفيه بحث فان الكلام في قابل الرجعي وظاهر ان اثر الثلاث  
 البنوة التامة لا الرجعية فكونه صريحا لا يكره تخاف في دفع هذا القول فالا والى ان يقال  
 الكلام في البنوة التي يصح ثبوت نسب ولها على ما يدل عليه عنوان الباب يستشبه



سواء الكلام ولم يقيد باعتدال على ذلك وتحويلا على ما سيجي من بيان احكامها  
**قول** وحمل موقوف على حكم **قول** وقد وقع في حجة صدره في حجة الطلاق مكان الاقرار  
وكانه سهد من النسخ الاول لانه لو اقرت بعد ثلاثة اشهر من وقت الطلاق مثلا بغير  
العرق ثم ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الاقرار حجة الشهر ونصف مثلا لا شك  
ان نسب ولد ما ثبت من زوجها وتغير في كذبته في اقرارها على ما لا يقال يمكن ان يوجه  
كلام الشرع بغيره وهو ان المقصد الاصل من بيان بطلان اقرار المحنة بتكذيب  
الشرع اياها وعلام ضرورتها الا اقرار في ثبوت نسب ولد ما في هذا المقصد يحصل  
قال من وقت الطلاق او من وقت الاقرار لانا نقول يلزم على هذا ان لا يثبت  
بعضه عند تمام سنة اشهر فلو في الشهر السابع يصح ان يقال ولدت لاكم من نصحة  
من وقت الطلاق مع انه ثبت النسب فيها على ما هو حجة في ما كتب ثم انه قال في بعض  
المواضع واما ما وقع في اكثر نسخ صدره في قوله في وقت الطلاق في صحة كلام  
لانه اذا ولدت لنصف سنة من وقت الطلاق يعلم بطلان الاقرار بعضه العرق كما  
يعلم في صورة الاقل كما لا يخفى الا ان يقال على نصيحة الاقرار على امر ما على الزنا فلا  
يلزم بطلانه فنصحه الاقرار في اكثر النسخ كما لا يخفى انتهى وفيه انه ان كان من الزنا  
في نصف سنة واقرت فيها بعضه العرق كيف يمكن حمل امر ما على الزنا اذا لم يكن الولد  
في اقل منها حتى يتصور فيها معنى العرق والولادة من الزنا ما تامل فيه **قول**  
ولم يكن معها احد ولا في البيت اى لم يكن فيه احد سواها كالمقيم في الصحراء من لم يكن  
ان ولدت لاقبل من سنة اشهر ثبت نسب ولدها والاول **قول** وما ثبت بها الاربع  
فيه شرط الاصل فيه ان قولهم ما ثبت بها الاربع فيه شرط الاصل عند ثبوت البتة  
ضرورية كما في العبد والجندي ولا ضرورة فيما يخفى فيه **قول** يعلم كون اللعان الى حتى  
يلزم ثبوت ما يتوهم مقام الشهادة **قول** ودفعه ان مراد القوم بالوجود الوجود  
لما روي ذلك ان يقول في توجيه مراد المستدل ان الفقد المطلق الموجود في ضمن الفقد  
بالولد كاف في لزوم اللعان سواء كان الولد موجودا او لم يكن فلا يرد ما اورد  
بقوله ان الائم حتى يخفى الى ما ذكره من الجواب حتى لا يثبت من الاركان والشرائط  
الاما لا يحتمل السقوط لقائل ان يقول الذي نحن بصدده لا يحتمل السقوط فانه

من القوم والمخلة ومن البيان ان لا ينكح وجوده من غير طعن وجوده طعن في ان هذا القوم باعتبار  
لجعل ولكن لا يضر كما لا يضر كون الايجاب القبول كذا كونها جعلتين على ما لا يخفى **قول**  
اقول البعض اليه لقائل ان يقول سلمنا ان الولادة لا بد من تحققها لكن في تعيين زمانها لا بد  
من جهة فانها قد تقع مقدمة وقد تقع مؤخره الا ان يقال الكلام في نفس الولادة مع  
قطعية النظر في وقوعها مقدمة او مؤخره فتدبر **قول** فطلقها فشرطها ان يطلقها بعد الطلاق  
على ما يشير اليه بقوله لان الولد في الوجه الاول ولد المحنة وانما فسر ذلك لان قبل  
الطلاق لا بد منه الولد الا ان يحج لاقبل من ستة اشهر منذ فارقتها ولو كان الطلاق شريفا  
يثبت النسب الستين من وقت الطلاق لانهما حوت حصة غبطة لا يحل وطرها  
عند الحيض ما لم تزوج بزوج آخر كما مر **قول** اى اقرت منه وعادة له رتبة هكذا  
ايضا وتكنى النساء كما ان يقول الى اقرب وقته فان الاصل في مثل هذا المقام ان يفسر  
افضل للتخير او ما في معناه **قول** او لطفل ليس يقيد اخر اربى فان الحكم في الكبير ايضا كذلك  
اذا كان مثل بولد من مثله الا ان في الكبير يحتاج الى تصديق الاب في هذا الاقرار حتى يشهد  
منه على ما يفرق من كلامهم فتدبر **قول** زوج امته من بعده فجات بولد فادعاه المولى  
لا يثبت نسب الظان عدم ثبوت النسب اذ المثل في اقل من سنة اشهر على ما يشر اليه  
قوله لان ثبوت النسب يقتضي فتح النكاح وقد ثبت ان النكاح بعد طلاق **باب**  
**فيما لا يثبت النسب** **قوله** وانما كانت لا لاجتماع الائمة عليه هذا يوجه عدم وقوع  
النكاح مع ان قوله عدم انت احب به ما لم تزوج مشهور **قول** لا يجرى ما يتعلق به  
الاختصاص بخوم من قوله لا لاجتماع الائمة بالنسب بول من ميراث **قوله** لانها  
تدلى من ادلى الولد اذ ارسل والمراد ههنا الانتساب كانه مرسل نسب اليه  
**قول** ولان حق الحضنة نوع ولانية في هذا الدليل نوع ضعيف لان لانية حق  
حضنة في ولد ما لم يعلم على ما سيجي ان ليس للكا على كالم ولانية **قول** وهو يحصل بالاشهاد  
الى التعليم انما يحصل عادة بالاشهاد **قوله** اى البنت منها ينعى المرأة التي غير الام  
ولم يفرق من خاتم البتة احب من الاب وللم ولد وكان مناسب ان يفرق الضمان  
يكون راجعا الى الاب كما في قوله والام وللم احب ما اى البتة من الاب لكنه لما كان  
احوال احوال ادرج فيه لم يرد الاب ليعلم الكلام مع ظهور المراد **قوله** هذا اذا كان



بين الموضعين تفاوت اي تباعد **قوله** لان الانتقال من محل الى محل قريب يصير على ما  
قبل من قوله لا الى قريب من محل وما وقع في بعض النسخ فيما بينهما من قوله لان  
الانتقال الى قريب بمنزلة الانتقال من محل الى محل في بلدة واحدة فكأن بين  
ملحقات السلام لانه لا يغير شيئا سوى تشوش في الكلام الا ان يكون وطنا  
ووقع العقد فيها فيمثل من حيث انها كيف يكونان وجهان في كونهما الولد **قوله**  
**باب النفقة** **قوله** حتى اسم عن النسخ وحقيقة جعلنا نفقا الى طاعة  
يقال نفقت الدابة اذا هلك وذكر الخشن ان تركيبتها على الطلاك والرهبة  
فان ما كان فاداه فاداه وعينه فاداه فاداه على الدابة كنفه ونفر وفيه انه نفق  
بنسخ خارج عما ذكره الخشن الا انه يقول **قوله** على الطعام والكسوة لا بد منها من  
تقديم مضاف الى نفق الطعام والكسوة او جعل قوله اسم عن النسخ لان نفقا على معنى  
النفقة **قوله** حتى لا يلزم الثاني بين سائر كلامه ولا حجة **قوله** لانها اصل النسب ولا  
الملايم لما نحن فيه من كتاب الطلاق هو من النفقة **قوله** او صغيرة نوطا الوطى فيها  
بمعنى الاستمتاع بشمل الصغيرة المشتهاة وان لم يخلع الجاه **قوله** ومع قيام المنع  
من قبل المستحق النفقة لان الاول في استحبابه من تسليم البسيع فلم يوجد التسليم  
منه لا يجزئ المشتري على الاداء سواء كان قويا قادرا على القبض او لم يكن فلا بد ما قال  
صاحب العناية من الدليل بقول القسبان يقال عني خاس قبل خاتمة ما في الباب  
ان يجعل المنع من قبل المأدوم **قوله** في اليسار واليسار اي وان كانا موسرين  
او محسرين او مختلفين ثم ان مقابل اليسار الاعا ولم يرد في كلامهم ذلك **قوله**  
وان لم تزف ما لم يوجد من الاستمتاع بغير حق **قوله** او مرضت في بيت الزوج  
المراد من المرض في بيت الزوج المرض بعد التسليم سواء كان حقيقة في بيت الزوج  
او لم يكن حتى لا ينافي ما سبق من انه يجب النفقة وان لم تزف الى بيت زوجها **قوله**  
وبينها بقوله اي بين الكاشرة بقوله فوجت من بيته فيكون زوجة صفة كانت لها  
**قوله** وان لم يكن منها بان كانت عابرة اي وليئن سم انما غير عاطلة وليست  
بمقصرة في اداء الدين ولكن فوت الاحتباس ليس من قبل الزوج حتى يجب عليه  
النفقة **قوله** لا نسخ فيها فانه في هذه الصورة وهي عدم ابقاء العاقل بمسألة

**قوله** واليه مال جميع من اصحابنا اي من اصحاب الشافعية **قوله** ويكون هذا ترك  
الانفاق وترك الانفاق ليس بالنسخ من الكلام شراح وقد عرفت ما فيه من  
انهم قائلون بالنسخ عند عدم الاداء مع القدرة اذا كان غايبا لا يقال لو كان  
ترك الاداء مع القدرة ليس بالنسخ عند عدم كان الامر عند حضور الزوج ايضا كذلك  
فهذا يؤيد ما قال به شراح الحديث لانا نقول لهم ان قوله عند حضور الزوج بقدر الحكم  
على المهر يحصل المقصود اما اذا غاب **قوله** ويؤمر بالاستدانة قالوا فانه الامر  
بالاستدانة انما اذا كانت بامر الله فليس الدين ان يصرح بذلك على الزوج بلا رضاه  
كالحال ان يتخذ من المستدانة واما بدون الامر فيصرح على المستدانة والمستدانة  
تصرح على الزوج **قوله** وما قص به تقدير النفقة لم يجب بل لم يطالب بها وانما ابطال  
القضاء السابق **قوله** لانها هي النفقة صلح خارج في تفرعها الى القضاء **قوله** يعني النكاح  
نفقة سنة متلافية شارة الى ما روي عن محمد انها اذا قبض نفقة الشهر او ما دونه  
لا يترجع منها شيء لانه يفسر في حكم طلاق **قوله** لانها مثله وقد نص عليها القبض لانها  
يشكل هذا بنفقة القسب وامثاله فانها تزداد اذ ماتت مع انها صفة لا تقول ولاية  
القسب نظيرة والنظر في نفق القسب بالاستدانة واما انفاق الزوج فباعتبار فقره  
**قوله** بخلاف ما اذا كان الالف عليه سبب اخر كالمهر فانه يباع لاجل مرة ولا يباع  
اخر لعدم تجدد النفقة ولو ذكر المسئلة الآتية وهي قوله ويأخذ من خيرها  
مرة عقبة مرة بعد اخرى لما صحح الى قوله بخلاف ما في تقديره **قوله** والفوق ان  
دين النفقة يتجدد وفيه انه قال فيما تقدم ان اجتمع عليه الف درهم فبيع بحسبانه  
يباع مرة اخرى مع انه لا تجدد في النفقة المأتمنة المتعلقة بدينه العبد **قوله** الا بما وعدهم  
استخداما اي بالتخلية بينها وبين زوجها فقهه وعدم موطئ على الضمير والمرة لا اعادة  
جاء وهو غير جائز **قوله** تغريها بالفاء والغين **قوله** من الفراغ **قوله** اي اقامة الزوج  
البيته هكذا في نسخ رائدنا ولكن الصواب ان يكون بدل الرها والاسمية تاء فليد بان  
يقول اي اقامت الزوجة على ان يكون مفسره ايضا فعلا وهو قوله فليد بان موطئ  
على قوله ان لم يتركه مالا **قوله** اعلم انه لا يقضى بنفقة في مال الغائب هذا بيان انه  
لا يلزم القضاء على الغائب على تقدير العمل بقوله **قوله** ايضا **قوله** او الفروع لعدم الكفاية



اغاذه وان كان داخل في النفقة بلا معصية لان في التزوج بكفاة لا ينفق  
 النكاح على قول لا ينفق فيه النفقة على هذا القول فيكون من قبل عطف الخاص  
 على العام اهتماما وهذا يندفع قبل من انه يراد به ان النفقة بعد الكفاة  
 قسم النفقة بلا معصية فيلزم من ان يحصل قسم بيني في مال **قوله** لا الموت  
 اعترض عليه بان هذا مخالف للمفهوم من الهداية وما مر من ان شرطها وكيفية ان  
 السكنى واجبا ما في خرقه كانت لانها حجة الشريعة انتهى اقول ليس للهداية ما يدل  
 على وجوب السكنى بل على كفاية قال لان حبسا ليس بلحى الزوج بل حلى الشريعة ولا  
 النفقة شيئا فثنا ولا ملك بعد الموت فلا يمكن ايجابها في ملك المرأة وقال مولانا  
 محمد بن زين في حاشيته على الهداية ولا تجب نفقة ولا سكنى ما عليه لانها حجة الاجمال  
 له ولا اجناس واما قول صاحب الهداية ولا نفقة للمنفقة عن زوجها في الكفاة  
 فانهم قالوا السمع والسكنى لو كان لا ينفق احد هاتين الاخر ولم تجب في المعتمدين  
 الموجودة ما يدل على وجوب السكنى في المنفقة عن زوجها سوى الاصلح والايضا في قوله قال  
 محقق الموت كتمت في حقها النفقة خاصة وكلامه بعد تسليم دلالة على ايجاب السكنى لا يكون  
 وليا كما ان ما نقل من الحيط لا يكون دليلا لان مراده من القوة العفة مع جميع الطرفين  
 سواء كانت محصنة او لا **قوله** ولا نفقة للمنفقة اما اذا ارتدت ولم  
 تجس بعد فلها النفقة لزوال العارض وهو الكس في البسوط **قوله** نفقة ابويه  
 وزوجه وهكذا في الوفاة وفيه من عدم الاشتراك في عدم الطفل والعوس ظ  
 واما في الابوين اذا كان لهما ابنة متساوية وان كيف يصح عدم الاشتراك في  
 السمع بينهما وان اريد عدم الاشتراك بالنسبة الى البس في الحال فيجب كل وارث  
 اقرب كذلك فخاصة تخصيص عدم الاشتراك بهذا حفظ ولهذا لم يرد عدم الاشتراك  
 في الابوين في الهداية والكفر وغيرهما والجميع ان الشراحي لم يردوا ايضا وكانهم  
 حملوا كلامهم على البس ولكن عرفت **قوله** اعني بار الضقة لا هو تفكير  
 بمثل نصاب حومان العدة فيكون عبارة كمن نفى العبادة الشريعة **قوله** لعدم  
 كاحها دون الاول وفيه ان هذا يوجب ان يكون منكوبة الغير وكذا المرأة طائفة  
 لمن له اربعة نساء وغيرهما ولا يجوز زوجه حرم ما مع انه لم يقل به بعد فالاول

ان يقال ولا على الاثنا **قوله** صغير او انش بالغة او ذكر عاجز مكر في النسخ  
 الشايعة وفيه للناسب بركة علامة المنصب عن قوله صغير او نصب العبد في ايضا كمن لم  
 على الوصية او البدلية او في فتدبر **قوله** فقراء حال من المخرج ومن العجالة او انش  
 عبارة الوفاة وهي من نفقة كل ذي رحم وصغير او انش بالغة اقترعة فتدبر  
**قوله** مشعر بعلة فكان الارش على الاحتفال النفقة فيقدر بقدر الارش لان الحكم  
 ثبت بقدر علة وان لم ان يكون السمع على الاثنا فيه والنقص به على قولهم بعتر قدر  
 الميراث في غير الوالدين رواية واحدة **قوله** على امرنا حتى لا يبيح النكاح الفاسد و  
 العظمى بمنزلة فيعلم ان الاحتباس من قبل الزوج على اطلاقه لا يكون سببا للنفقة  
 بل لا بد من ذلك من عقد صحيح **قوله** يسير الميراث عوضا له لا عقار له نفقة كان الاول  
 ان يقيد الابن بالكبر لان الابن اذا كان صغيرا يجوز لاب سيع عقاره كما مر من الهداية  
 وسائر الكتب **قوله** ولا كذلك العقار فانه لا ينفق فيه اعترض عليه بان هذا ينبغي ان  
 يسير عقار الصغير لاجل نفقة مع امته يسير كما نقلناه من الهداية وسائر الكتب  
 على انه لا ينفق في ملكه لانه لا ينفق فيه اعترض عليه بان هذا ينبغي ان  
 لحال بل لحفظه لان يسير عقار الكبير لم يخرج من فروع الانقطاع بينهما بالبلوغ مع  
 ان بقاها لا يضاف من حاله **قوله** ولا يلزم من كون الاولى اجمالية كون الثانية  
 كذلك ويمكن ان لا يكون يسير الوصي منقول بالاجماع يدل على ان يكون يسير الوصي  
 ومن في حكمه المنقول من حفظ بالاجماع ايضا لان مبيعه ذاك لحفظه لا غير قال  
 في كتاب الوصى ان يسير غير العقار استحقاق لان غير العقار كمنش عليه النوى والتلف وكان  
 البيع حفظا وتخصيما قال واذا ملك يسير نصيب الغائب بملك نصيب الحاضر ايضا في  
 قول اربعة فذكر الخلاف في المسئلة الاخرى يدل على الوفاق في المسئلة الاولى **قوله**  
 فالانتم من البس بالصفة عذما كونه منافيا للحفظ وقد عرفت ان خلافا لمالك في ذلك  
 فان يسير الاب والوصى اذا كان لحفظه بالاجماع كيف يكون بين البس والحفظ منافاة  
 عند ما خلافا لا انقطاع الولاية بالبلوغ كما هو قياس والمجيب ان الاما بين  
 القياس الحلي وخيار اربعة خيفة الحنفى اما الحلي وهو القياس على العقار فلا اثر له وهو  
 انقطاع الولاية بالبلوغ وفاسد باطل وهو صلي لا يغير من الاقارب واما القياس الحنفى

الحنفى



فلا خلاف وهو انقطاع الولاية بالبعوض وانما بطلان وهو ولاية في حفظ مال الغائب  
اذ عرفت من انقطاع الولاية ان منى لاية الاب والوصى النظر للصبي والغائب في كل  
الى لفظ احتياج جواز البيع خصوصا اذا انضم اليه ضرورة النفقة فان في احتياج الاب  
نظر الابن باقائه من غير الاستبراء واما اداء الدين فلا نظر فيه بل النظر في تأخره بحسب  
لا يكون فيه واما احتياج شرب الدين الى القضاء فلا يكون وجه العرف فانه اذا كان  
الدين منبئا ومقتضيا به على الابن قبل عيبه فالظان المسئلة ايضا جالها وما ذكرنا  
من تحقيق المقام من دفع ما اورده من الشبهات والاولا **فاما** في اداء المنفق  
فالتمس في جرحه قبل واجب عن هذا بان لا يجوز بيعه للحفظ حقيقة فيقتصر الاحتياج  
لان تغير النفقة اذا تأنق للغير في غير النفقة انتهى وفيه بحث فانه لو لم يكن  
للغيرية تأثير لما اختلف الحكم بين اعطاء الغني بنية الهبة وبين نية اداء الزكوة ثم قيل  
عارض جهة لفظ جهة الاطلاق بالاحتياج واجيب بان الاطلاق مجرد وجوب النفقة  
وفي الحال لم يجب فلا عارض وزيف هذا الجواب بمنع عدم وجوب النفقة في الحال لم يجب  
انتهى ودفع بان المراد بالحال حال البيع بنية الحافظة فحق هذا الحال ليس هو  
النفقة مجردا في نية وايضا وجوب الاحتياج انما يتقرر اذا ظهر كبحسب ما يحتاج  
اليه وذلك يكون بعد البيع **باب الاحتياج** في اشارة القوق لو انقضى  
بما ذكره المصنف في الاحتياج واحال بيان معنى الاحتياج على ما علم في ضمنه كان كذا  
خاليا عن شائبة التكرار **فاما** ازالة الملك مطلقا لا يقال لا يناسب وقوع كلمة  
التشكيك في التعريف فانه التعريف للغير والتشكيك في الغيبة لا ينافي  
حاصل تعريف الاحتياج على الاضمان فانه اثبات القوق بازالة الملك اذا ازاله الملك  
عن دون اثبات القوق بازالة القوق كما هو كذلك عند جماع على كبحسب تفصيل في باب  
عنون البعض فلا يلزم التشكيك في مفهوم واحدة بان يكون الاحتياج عبادة عن مجموع  
المفهوم المشكك فيه **فاما** لان الملك لا عليك اي لا ينصف بالملك عليه **فاما** اعتقت  
وانا صبي ذكره استراد **فاما** لانه لا عليك الوصي والولي عليه في المناسبات التي لا يذكر  
ضمير لا عليك ويكتفى بقوله عليه وان امكن الترجمة بارجاع الضمير في عليه الى الصبي **فاما**  
بلا نية اي بصري لا الكان بلا نية في وصفة لما قبل او طالع منه وان كان متعلقا بقوله

ويمكن

صحيح فاجب الى فهم الشاغل الذي مر ذكره في تكرار تعليق حذوف في التتم **فاما** فان  
لفظ الاخبار على قوله كانت حوالا قوله واما ولاي على طرقة اللفظ والنشر على الترتيب  
على كبحسب **فاما** بوصف عليك اشارة الى غير اشارة كان حقيقة ذلك الوصف اي  
تقتضيه النية حصول هذا الوصف في كذا في مقتضى الاشياء في صورة الاخبار  
ذلك تصحيح الكلام القائل بقدر الامكان **فاما** اشك حذوف في الحقيقة انه لو قال انك  
رأس حواو يدك بدن حواو فركك فخرج حواو عن حواو ولو نوى فقال اشك  
رأس حواو يدك بدن حواو فركك فخرج حواو عن حواو ولعل الوصف فيه ان الاول  
يحمل التنبه بحذوف اداة التنبه كذا **فاما** كلامك عليك قال في الحقيقة  
لو قال لا ملك عليك ونوى به الحرية عنق وان لم ينو لا يعنى وكذا كنيات  
العنق انتهى الظان المراد كذا بان كنيات العنق فلا بد مما قيل ان لا ملك عليك  
من كنيات العنق كما صرح في الوقاية والكافي وغيرهما والمفهوم من عطفا عليه  
عدم كونه من كذا لا يخفى **فاما** وان هذا الوصاية الى قوله فان ازاله ملك الغيبة  
**فاما** وبني ونشد الباء وكذا بينة في تصغير المذكر والمؤنث من غير اضافة اذ  
الباء ليست فيها يا ولا **فاما** وان نوى لان السلطان بهذا اشارة الى النية في  
المسئلة التي قبلها لها تأثير في العنق فانه صرح في غاية البيان بان في نحو يا ميا وباض  
يخرج العنق بالنية كذا وذكر في الكافي ان نحو يا ميا وباض بالنية **فاما**  
ولو نوى عليه اي بقوله لا محجة لي عليك **فاما** بخلاف ما اذا قال هذا الصبي للمكره سائمه  
او الاخر قبل المفهوم من كلام منكره كونه هذا الصبي او صبي النهر والكنية  
لانه صرح بعدم كونه حواو من الحفظ كما لا يخفى مع انه من الكنيات كما هو  
المفهوم من جميع كنيات وصرح في الكافي والنية لا يجب في جميع الكنيات بل يقع  
في بعضها الحكم بلا نية بقرينة دلالة المقام انتهى ذلك ان يقول هذا الصبي بصري  
لانه ليس بلفظ مخصوص بالعنق ولا بكنية لانه لا يوجب الى النية بل هو جارح العنق  
على ما صرح به الشارح فلا عار على قول من قال كونه وصية بين النهر والكنية  
وفي خلاف الامامين وان افهم ودليلها ان ثبوت لامة بهذا اللفظ خلف  
عن ثبوت النبوة والاصل متمنع ومن شرط الخلف ان كان الاصل و عدم ثبوت جارح



كذا في التوضيح وسائر الأصول وأخرى في هذا المعنى لا يصح النسبة إلى مدب  
إني يوسف لأن الكفارة خلف البرمجة لا يشترط مكان البرم في إيجاب الخلف عن  
الكفارة باليمين كما يصح في كتاب الإيمان انتهى لقائل أن يقول لأنم أنه لا يشترط  
إمكان البرم في إيجاب الخلف عنده لأن قول اليمين عنده خبر في المستقبل سواء كان الخلف  
قادر عليه أو لا كاليمين على مثل السماء وتحويل الخلف فاما مكان البرم عنده خفية  
بحد الخبر وإن لم يكن قادر عليه في نفس الأمر وهذا مثل قولهم أن الخبر كمثل الصدق  
والكذب من حيث أنه خبر وإن كان نقيضه في النظر إلى الواقع وهذا بناء على أن  
اليمين لا يقصد إلا البر وصورة إمكان التبر كافي عنده **فربما** جهر النسب في  
مولد علم أن هذا قيد زائد على ما يفهم من عبارة اللطيفة وقايل كان وسائر المعجزات  
فإن كنههم منها جهرية النسب في وطن المهر وهو وفي العقل والنقل و  
أرفق الخلق فلا بد من الفرج بين ثابت النسب ومعلوم النسب فبينهما عموم  
وخصوص مطلق فإن كل معلوم النسب ثابت النسب وليس كل ثابت النسب  
معلوم النسب كحل المسئلة فانه ثابت النسب بدليل عدم صحة كراهي وليس  
بمعلوم النسب بدليل صحة إقرار مولداته بأنه ابنه نعم قد يستعملون ثابت النسب  
في معنى معلوم النسب فثبت الأمر على بعض الناظرين وما ذكرنا يعلم ضعف كنههم  
أن رجح من قيل وقال التو علم حقيقة الحال **فربما** فإذا ثبت نسب الخلق لم يلزم  
من دار الحرب لقائل أن يقول كون ثابت النسب مسلم ولكن ليس له أب معين معروف  
حتى يمنع دعوى غير النسبة **فربما** لأن صحة دعوى المولى بإيجاب الملك وحاجة الحكم  
إلى النسب بهذا ما قاله صاحب الكافي وهو صحيح ومؤيد بما ذكرناه انفا وأما  
من صاحب الكفاية فضيلة ثائل لا يخفى **فربما** لا موجب لهذه المسئلة بفتح الجيم أي لا حكم لها  
في الملك وقدر أدها الأخت في الدين فيه أن الأبوية والامومة أيضا كذلك  
يخالف الأباء من علمك ونساء النبي أمهات المؤمنين **فربما** قلنا مثل هذا الجاز  
لا يجارض الحقيقة بمعنى ليس النبوة من قبل البشر كمن قبل الجاز في غير طمأنينة  
بين السؤال والخبر لقائل أن يقول الأخت أيضا في أم المؤمنين أخوة كنههم أن  
يكون جاز لا يجارض ما يراودها معناه الحقيقة إذا لموجب في الملك الأب ذكر

الضمير الراجع إلى الواسطة لكونها عبارة عن الأب **فربما** دارهم محتمل أن ينفذ **فربما**  
أدلى لم يكن قوله بقدره من الأفعال كذا وجد في نسخة طهارة ومضبوطا عن  
بصره قادر على الخلق وإن لم يوجد في عامة كتب اللغة الموقوفة بقدره من الأفعال  
ولأن التفعيل بهذا المعنى **فربما** لا يتعلق به حتى العبد أي يعلق بالحق حتى العبد **فربما**  
فتا به النفقة أي كما يجب على الصبي الحنون بعد الأبوين وولد الحنون وكل ذي  
رحم حريمه فكذا العتق عند الملك **فربما** وصف القوية في اللفظ الأول  
أي في قوله أخطف لوجه **فربما** لا يشترط في الاعتقاد الرضا بهذا الكلام بشعر صحة  
إبراء الملك مطلقا مع أن إبراء الملك منه مدعونه غير صحيح **فربما** إذا ولدت بعد عتقا  
لأقل من سنة أشهر أو رد عبد إلى النسخة إن قوله إذا ولدت بعد عتقا لأقل من سنة  
ليس من المتن لأن الأصل عتق يعتق أمه مطلقا كما صرح به في هذا الكتاب وغيره فحق  
أن يكتب بجداد الأسود **فربما** لكونه ولحقه وقع سهوا وقد وقع في نسخة كنههم  
من المتن انتهى ويمكن توجيهه بالمقصود بيان حق المولى عند الاعتناق بعتق الأم  
بدون العكس وهذه المرتبة لا تحصل إلا بقيام المولى عند الاعتناق ولا يعلم القيام إلا  
إذا ولدت في الأقل من سنة أشهر فندبر **فربما** لأن ظاهر ما يخالف عبارة القوم حيث قالوا  
لا يخفى أن المراد بالنبوة في عبارة صدر الشريعة غير النبوة في عبارة القوم فلا يخالف  
فإن المقصود من النبوة في عبارة صدر الشريعة إلى قول الولد لا العتق بواسطة الأم **فربما**  
مطلقا كما هو المقصود من عبارة صدر الشريعة **فربما** أي حتى العادة أن يكون هكذا وانضم  
أن كلمة حتى لا يضر موقفا كوقوعها في عبارة صدر الشريعة فإن مصداقها في معنى  
المسئلة والتي جردت عن أصلها وحققت بنسبة فلا بد من ذكر الأصل فأن ذكرت  
في عبارة الشارح بعد قوله بأن ولدت لأقل يكون ركبا على ما لا يخفى وإن قدمت يلزم  
العصل بين الغاية والغاية وهو اختيارك ثم هذه المسئلة تشهد بأن أم المولى إذا كانت  
حرة بالأصل لا يجوز الولادة إلى جانب الأب بدو وإن خفي ذلك على بعض العلماء  
حتى زعم أن الباقي من ثلث المال هو الأب فيمن خلف أمه طرة وأموال أبيه وأمه  
وإلى السداد وعليه التوكيل والاعتماد **فربما** لأن فيه قبل الموضع أي خلاف الأصل **فربما**  
والأم لا يشهد فلا يكون بواسطة التفرقة **فربما** وأول ما يؤخذ من المأثور كلمة سلبانة



عن الاسير وعبر عنه بما يكونه في حكم الجواد وسائر المليونيات حيث يباح ويمنع  
ويستل مثل هذه الاشياء ومن المأثور بيان له ولو قال والمأثور قبل الاخراج  
الى دار الاسلام يتصرف الروح دون الملك لكان اظهر واخص **فقد يزل ملك الملك**  
**الروح** لان الروح دل قائم بالزقيق حقا لله تعالى لا يتفك عنه مادام رقيقا **فقد**  
حتى لا يجر اغترافا عن الكفاية والملك كما يمكن ان يسخر ايناها لكن الصواب  
ان يقر الضمير بما حفظه الا ان يقال من حكم الله ايضا حكما وان لم يذكر صريحا لكونها  
منه كين في عدم جواز كفاية الظاهر بها على امر في الظاهر **فقد** ولانه قد خلت  
معطوف على خروجها من المعنى اي ولعدم دخوله **فقد** بالاجماع عليه ان الاجماع على  
ان الولد تبع الام في هذه الامور **فقد** ويرى في السيرة ما ظاهرا في قوله حكما **فقد** ولول  
الامة من زوجها ملك سيدا لتعارض المائتين ويرجع جانب الام لامر من الطاعة  
وفيه نظر لان حق الطاعة اغايبت بعد الولاء فلا يجوز ان يكون ترجحا لما هو فيها  
ومن ان الراد ما دام جانيا فهو بمنزلة العوض من اعضائها كبدن ورجل الى ان يفصل  
حت ونزحها مات فانه يتفككها ويتفككها بالحق لا يحسن يفرض بالمواضع  
عند انفصال الامراء واما شرعا فلا بد بعين بعين وفيه نظر لان الكلام في اثبات فلا  
يستدل به عليه كذا في العناية واجيب على الاول بان الطاعة حتى ثابت للام سواء  
كانت قبل الولادة او بعد ما يجر ان يكون حجبا بجانب الام والكلام في ترجيح  
قيمة وعن الثاني بان الكلام في اثبات كون الولد من الزوج مملوكا لسيد الولادة و  
الاستدلال بعين الحق لا يتبع الحق الام فلا اعتبار الاستدلال انتهى والحق ان  
المقصود من اثبات ملكية ولد الزوج ايضا اثبات كون عتق الولد تابعا لامة لان  
اصل الكلام فيه وايضا كون حق الطاعة للام فوجوهنا بما جازها من جهة شرف  
انصافها فانما يكون حق الطاعة لا يجر مناسبت بل في الامور هذا الباب  
شدة انصاف الولد بامه والحق في وقوعه لا يقال فاذكر وان كان حق رعاية الام  
الا ان فيه حق اصلا لانه لا يتناول بعد ثبوت رجحان حق الام لا يتفرق الاب  
لانه بالزوج لامة فقد نفي بالبر الا لا يجر به من جهة جهة وجهه التفرقة بينه  
ما قيل من ان العلم بكون الولد رقيقا تزوج الامة انما يكون بعد ثبوت هذا الحكم

في الشريعة وكما نرى في شريعة **فقد** وولد المذموم في القيمة وفيما قل من المراتب  
القيمة القيمة يوم الخصومة **فقد** فلو عاين صاحب النجبة الالهية الى النجبة التي  
هي الاصل بالنظر الى قاضي الولد يتبع الام **باب عتق النجبة** **فقد** لا يلزم تخلف  
المعول عن العلة فانه اذا وجد اتفاق البعض عتق الكل يلزم وجود تمام  
المعول ببعض علة وهو عين الخلف **فقد** وعلى كل من الاولين يلزم تخلف المعول  
من العلة اما على الثانية فخطا واما على الاولى فلما مر اتفاقا قبل لو اتفق بالشع  
الاخر وقالوا هما لا يخبر بان بالاتفاق فكذا الاعتناق والاب لم يخرج عن العتق  
لكن اول لان قولهم فاما ان ثبت باعتناق البعض عتق الكل فحج يلزم تخلف  
المعول عن العلة ابطال لقولهم بعينه فان عتق الكل باعتناق البعض ثابت عند  
فكيف يلزم الخلف المذكور قلنا ما ثبت عند كون الاعتناق غير قابل للتجزئة حيث  
كل وفتح اعتناق البعض بفتح اعتناق الكل كحان الطلاق فانه كلما اوقع بعض منه  
يتبع تمام طقة واحرق واما قولهم هنا فمضى على الفرض والتقدير بعينه اذا فرض  
ان لا يلزم من انشاء بعض الاعتناق انشاء كله يلزم الخلف المذكور اذا بعين  
غير متجزئة بالاعتناق **فقد** وكل ما هو معروف لا يتعدى ولاية المنفرد لا يقال يتعدى  
بالطلاق فانه يتبع طلاق تام ما يقع من عتق على امر انقالا لان قول ملك النكاح  
غير قابل للتجزئة كمثل العيني واما انقسام الطلاق بانقسم الالف فطلعت  
ثلاثا بثلاثة الالف فلا يوجب ذلك على الاصح **فقد** وبه مفايد التحقيق المفضل  
ذو المفيد كسبرهم فيها ما يقال له بالحق كليله والمقاليد والمقاليد تترك الباء  
وانما نأثر المعاني الجازية الى الحقيقة كما ذكره الى اخر كلامه ان ما يحصل  
لاعتناق اجناس الى بعض العبد من لا ازالة الروح عنه فبقى الكلام في انه  
حصل تعالى لذلك الاجناس حتى ام لا فاقبل لعتق يلزم انصاف العبد بالعتق  
الذي لا يجرى فيثبت قوله والافتعال في العتق به على وجه يلزم انصاف العبد  
كيفية بغيره من بيانه حتى تكلم عليه قول وبالله التوفيق ان انصاف العبد  
بالعتق قد يكون بزوال بعض فيه من الملك مع قيام صفة الروح بنجاستها كما  
يخال عتق يد او قد يكون بزوال كله فيما لم يزل كل ما فيه لا يتصف بالعتق الشريعة



المستندة لزوال الروح فيكون للروح للعنق مرتبة زوال بعض الملك مع بقاء الروح  
الثام وزوال مجموع الملك والروح فها يقوله اذا زال البعض يزول المجموع كذا  
زوال الملك في هذا الباب زوال الكل كالطلاق وهو يقول اذا زال بعض الملك لا يزول المجموع  
كالكتاب علمه غاية ما في الباب ان الزائل منها قط لا يعود بخلاف الكتاب لكن يابن  
ان يكون عدم تجزئ العنق بالنسبة الى كونه زوال الروح دون كونه زوال الملك فيكون  
بالا تجزئ حقيقة الروح دون العنق وبالطبع ان كان مراد الامام تجزئ الاغصان تجزئ  
بناء على كونه معنى ازالة الملك على حق به الشارح يكون العنق بهذا المعنى ايضا  
متجزئا فلا يكون لان يقال الاغصان متجزئ وان كان العنق غير متجزئ وجهه فان العنق  
الذي في ضمن الاغصان بمعنى ازالة الملك يكون معنى زوال الملك بأكمله فان  
مقدوره عن العبد حال فيه ان مقدور العبد التلفظ بكلمة اعتقت و ارادة حصول  
القوة الشرعية باي طريق كان كالفضل فان مقدور فيه ايجاد فعله و ارادة ازالة  
الروح والكل حال الموت فيه هو التمسك فحين اعتقت اذا كان اوجبت القوة الشرعية  
فيه بآداة الله تعالى وظلة اياه فالحذو في هذا المعنى حتى يرتكبه الحارم مع انه  
يأثم منه ان يكون جميع الظواهر الاغصان حجازا ولا يخفى ما فيه من التعسف **الثام**  
اجتنب اليه بعض العبد عنده امانة العبد والاحتباس في العنق اجتنبه اجتناب  
هو يتعدى ويلزم **لأن** الاضافة الى البعض اضافة العنق الى البعض **لأن** بوجوب  
شروط المالك الى ملكية العبد **قول** بخلاف الكتابية المقصودة الى المصلحة لا الضمنية  
كما في قوله **زوال** الطلاق والقصاص حاله متوسط جوابه دخل بوجه عليه حالها  
**قول** في الفقه اي غير المدبر **قول** لو كان العنق موسرا فاقالوا الحيا ان الموسر في حال العنق  
من ملك طيبا ونصف العنق مري التزل والحاد ومما عيب البيت وشباب الجسد ويعتبر  
قيمة العبد الضميمة والسماح يوم الاغصان وكذا حال العنق في ساره وعساره اغاصير  
الاعصان فان قال اعتقت وانما مري وقال السباكت بخلافه نظر اليه يوم العنق كذا في  
في الكفاية **قول** او تضعه الى شركه اي فضله لم يفضل للعنق ان فضله وجوبه كمال  
في الوقاية لانه يوم يتم تعييد كون الولاء للعنق بالرجوع واليكن ما فيه **سعي** للموسر  
لالموسر كذا في بعض النسخ وفي بعضها سعي للموسر والصلاب به على الاخص **قول**

تفتت الجبال قالوا الاصل في هذا ان الجبال كانت من اللبن اعني جانب المقضي  
او المقضي عليه واما اذا اعتقت من طيب واحد لا يمنع **قول** اعتقت حصته العنق منها  
بمعنى زوال الملك لان العنق الذي بمعنى زوال الروح لا يخرج من الاغصان **قول** اي سواء  
علم انه اني شريك اول او سواء علم غلبتي شريكه او لا حيث شاركه في علة العنق اما  
الشاركة في الصورة الاولى وهي شتراء الرجلين ولدا واحد ما فظاهرة واما في الصورة  
الثانية وهي شتراء نصف ولد من مولاه الذي هو احد الشريكين فان اشتراه المولى على  
وجه الشتراك او لا لا يخفى عن هذه كنه فان المشتري الثاني هو الاب قائم مقام  
المشتري الاول فالحظ من الثاني كالحظ من الاول **قول** وضمن المدة محقة ثلثة مدبرا  
لان الشافعي ثلاثة انواع الوطى والاخذ ام والبسح وفي الكافي بول الوطى قضاء الدين  
بعد موت المولى وهو اول لان اخير الوطى يخص الجارية والعوم اول وفي الكافي ايضا  
ان العنق على مال اليه العبد الشريد وهو ان قيمة المدة نصف قيمة العنق لا ينقص  
بمعنى المملوك وببدله اي بثمنه وبقي الاول في المدة دون الثاني **قول** ولا تضمنه التسعة  
التي هي خيل كات لان ملكه ثبت مستندا وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظدر  
في حق الضميمة او رد عليه ان احد الشريكين اذا اعتق نصيبه وهو موسر بضمين كات  
قيمة نصيبه ويصح العنق على العبد ان الملك ثبت له مستندا وهو ثابت من وجه  
دون وجه والوجه ان يقال ان المدة قائم مقام اب كنه ذلك الثلث و اب كات  
لا يملك نصيبا من العنق فكذا كات من قام مقامه اما العنق فلما قام مقام اب كات باءاء  
الضمان وكان لك كات دالة الاستسعاء كان المقصود ايضا تلك الدالة اشتراكيه  
ان المراد بقيام المدة مقام اب كات كان قبل الضمان فلان ان اب كات لا يرجع على العنق  
في هذه الحالة وان كان بعد الضمان فاب كات ايضا لا يرجع على العبد بعد ضمنا العنق  
**قول** وقال العبد للمدبر لان التدبير غير متجزئ صاعدا **لكن** تباعد عن افادة الطريقة  
اي قوله ولم يقد لمرية بسبب معارضة قوله الا فاباه **قول** ولا معارض له في زوال  
التقوم فيه ان زوال التقوم يقتضي لمرية على صرح به فالمعارض في حق ثبت المقضي  
معارض في حق ثبت المقضي بأكمله **قول** بان ولدت ولدا فادعاه بملكه في النسخ  
الحذو له ولكن الصواب فادعياه على صيغة التثنية اذ الكلام في ادعائه ما



وان لم يكن فاذل يوجب من الكف فوجه بان ولدت متعلق بنوالة مشتركة **قول**  
 عده ص واليه يوسف وعنه محمد بن ربيع بن رجل قبل نسبي ان يعنى كل واحد منهم ولا يبي  
 في شيء لان الاضاح لا يخرج عندهما فلهذا لا يخرج الاضاح فلهذا لا يخرج الاضاح فلهذا لا يخرج  
 اذا ثبت بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فلا لانه ثبت في مخرقة والثابت بها  
 يتعد رجة فانه انتهى هو كلام غريب فان ما لا يخرج في حدوده كيف يفضل التخرج  
 عند المخرقة الا يرى ان الالك لا يقول بخبره احد عند المخرقة فلو ان الالك  
 ان يتعال التخرج عن جانبها ما عتاق النصف وغيره لبيان ما رزم من ال السعاية وال  
 فلهذا لا يخرج عندهما على الكمال ويزوم السعاية بطريق التوزيع لا يلزم كونهم متعاقبين  
 التوزيع ويشهد به ما ذكرنا من مسئلة الطلاق الثانية الواقعة بين ثلث وجها فان انقم  
 الاما ريتين لا يوجب جاز انقم الطلاق في نفسه واما ما قيل من انه يمكن ان يختار  
 ان اللعاق لا يخرج عندهما مطلقا ولا يلزم ما ذكرنا بل من عدم السعاية اذ العبد  
 اذ لم يخرج من الثلث صاروا في حكم المشترك بسبب التخرج مرض الموت فان صح  
 الورثة متعلق بالتركة فاذا لم يخرجوا لا ينفذ تصرف المريض في الثلث ولحد  
 الشريكين اذا و نصيبه من العبد المشترك لا يستلزم عدم السعاية بل يستلزم الضمان  
 السعاية فتعين السعاية من عدم لزوم الثلث كالوطان معنوع حصته من  
 المشترك معسر فلا يلزم عدم السعاية عندهما ايضا كاللحق فان خيرا به خارج عن مقتضى  
 ال بل فان مقصوده الاخر ارض عدم لزوم السعاية والمقصود هو القول بالسعاية  
 على هذا المثال مستلزم القول بخبر اللعاق مع اختلاف من بينهما فلو ان الصداق  
 ما اوردناه ان السعاية في الثلث والربيعين على جوي اللعاق بل بناء على لزوم  
 لال ملهمهما كانهم اوارم دونون بدين مشترك بينهم فلهذا لا يتصور مسئلة قط  
 اجتماع نصيفاتي وربيعي في النصف والرابع تكون خمسة وهي المربعة الادنى في عمل  
 الاربعة فيكون النصف بالادنى والا فالحال المناسبتان يكون اجتماع النصيفي  
 وثلاثة ارباع اذ سهام العتق في العبد كذلك **قول** وعن من دخلت الظان المسئلة  
 على قول محمد كان صورة العتق وقيل بالانفاق فبذلك الزوج بين الطلاق والعتاق  
**قول** فما احصاها لا يجال الاول لا ينسب لغيره الا في قول من لم يزل منه اشكال وبه

اذا قال الثابت والطايرة احدهما طالع بنصف الطلاق بينهما والطلاق لا يخرج فيقع  
 لكل منهما مطلقا كالمرة وهو قبل الدخول فلا يبقى حلية الطلاق فكيف يعتبر الانقم بين  
 الثابتة والداخل في المرواة الثانية قلت جواز الانقم من عدم تعيين محل فلان  
 المصلحة لا يمكن ان يكون في المرواة الاولى الخارجية دون الثابتة فلهذا لا يخرج عندهما  
 مسئلة السقوط لا يفسد المدخول لان عام من ينكح المموت والمسئلة في الموت  
 ببيان والمندوم من جانب الشرح جواز فرضها فيما غايته ان يكون كالعتق في الحكم  
 بحث فلهذا نل فيه **قول** فالوطي دليل على ان الموطاة اعتضض عليه بان الممات غير  
 المعين على اصل كاحر جوا به فلا يتم فخره كاللحق الا ان يقال المراد من قوله فالوطي  
 ووطي المنكحة لا مطلق الوطي ووطي المنكحة دليل على ان الموطاة ليست حرة  
 بالطلاق لان المقصود من الولد وهو انما يحصل بقاء النكاح فوطيها يدل على استقامة  
 صيانة للولد من الضياع انتهى ولا يخفى ان قوله الا ان يقال المراد من قوله والوطي  
 ووطي المنكحة مستدرك قوله لم يكن مرادة بالطلاق فان ذكر الطلاق يستلزم  
 ان يكون مرادة بالوطي ووطي المنكحة وهو **قول** اما في الحال او بعد انقضاء العتق  
 الاول في الطلاق قبل الدخول والبيان والثاني في الطلاق الرصي **وهية**  
 وصدة مسلمين ذكر التسليم فيه اتفاق لان النجيب يبيع بالاقدم على تصرف  
 يخص بذلك فلا يتوقف على القبض فلهذا لم يغير في البيع ولم يفرق بين البيع المطلق  
 وغيره كالحا كذا قيل في بعض شروحه لظهوره ونقض عليه في الخط والايضا لان ان يقال  
 التسليم والقبض التسليم والقبض من تمام الحصة فلا يوجد الموقوف التام اليه فهذا  
 الاعبا لا يمكن ان يكون المقيد في كلام المصنف **قول** فتعين الاخر ان في قوله  
 فان من حصل **قول** ولان العتق عليه لقوله ان المكتات فيها فالحال ان يقول  
 سلمنا ان العتق المبلغ معلق بالبيان الا ان الوطي بيان لان ووطي المعنوية بلا  
 نكاح وام والزوج بين كون الوطي في المنكحة بيان ومن المعنوية خير بيان مع  
 اشتراكهما في المرواة في نفسها لا يخلو عن اشكال وما ذكره للموقوف لا يخلو عن ضعف  
 وان ثبت فخر اصيله ونأمل فيه ثم ان عدم كون الوطي بيانا في الالة اذ لم يتعلق



منه بولده واما اذا علقف منه كان بياننا اتفاقا لانها صارت ام ولد له ومن ضرورية  
صحة امية الولد انتفاء العنق المنجرح عنها **قوله** اي لا يكون الوطى بيانا في عتق  
بهم قال من شرطه لان الاتفاق لم يضر لانه حل الوطى بل حل الوطى انما  
يزول بسببه زوال الرق او زوال ملك الرقبة ولم يزل شيئا منها من المعنى  
بل من غير المعنى واخره في علمه بان الاتفاق لو فرض كونه لازما لحل الوطى يتأتى  
هذا الكلام فيلحقه في الشارح ذلك انتهى اقول مراده ان وضعية الاتفاق ليس لانه  
حل الوطى بالذات حتى يكون الوطى معناه في كل الطلاق وانما هو لازما لحل  
الوطى بالواسطة والواسطة غير ثابتة وبما ذكرنا يعلم ان قول المحقق لو فرض كونه  
لازما لحل الوطى يتأتى هذا الكلام بل ليس بموقف فانه لو كان لازما لحل الوطى  
كان وجود الوطى والاعلى عدمه لان حال الشئ يكشف بغيره بدل عكسه لانه الوطى  
في الطلاق بالمهر **قوله** اشار بزيادة لوني العبارة الى ان عبارة الوقاية لا تستقيم  
بدونها ودفعه فان وجه عدم الاستقامة ان كان دخول الفاء في فانت حر على ما  
هو المتبادر من زيادة لوفانت خبر بان المتبداء النكرة اذا انصفت بالجملة  
الغضبية يجوز دخول الفاء في خبره غاية الامر بقدر ضمير غايه الى المتبداء اي  
اول ولد له بانه ابتفانت حرة عند ولادته وهذا تقدير شائع لا يخفى فيه  
والان الوجه انصافا بانما في اركونه حال لانه على هيئة ما عا لا كلام فيه  
وبالمطالع لا بد من بيان وجه عدم الاستقامة حتى يعلم ان عدم الاستقامة في اي جانب  
**قوله** عتق نصف الام ونصف البنت كذا في الهداية وذكره شرحها ان محمدا  
ذكر في الكسب نيات ان هذا الباب الذي ذكر ليس جواب هذا الفصل بل في هذا الفصل  
لا يحكم بعتق واحد منهم ولكن يحلف المولى بانه ما يعلم انها ولدت الغلام او لا  
فان كل من البين فتكون كذا قران فان حلف فصار قافا قال صاحب النهاية ما ذكر  
في الكسب نيات هو الصحيح لما ان الشرط الذي لم يتحقق في وجوده وهو ما كان في طرف  
واحد كان القول قول من انكر وجوده باليمين كما اذا قال العبد ان دخلت الدار  
غدا فانت حرة فحلفي العبد ولا يبرى ان دخل ام لا لا يعتق لانه وقع الشك  
في شرط العتق وهو ولادة الغلام او لا واما اذا كان الشرط مذكورا في طرفي

الوجود والعهد كان احدهما موجودا لا محالة فيحتاج الى اخبار الاحوال كما في مسئلة  
الكسب نيات انتهى وكون الشرط مذكورا في طرفي الوجود والعهد كما اذا قال العبد ان دخل  
زيد الدار غدا فانت حرة لانه ان لم يدخل زيد الدار فانت حرة ولم يعلم دخوله وعدم  
دخوله يتوقف الاتفاق بينهما **قوله** بخلاف الشهادة على عتق العبد لا تقبل لما دعوى  
العبد اعلم ان الرواية عنه في اشترط دعوى العتق العتق العارض متفق عليها  
واما في العتق الاصل فمختلف فانه قال بعضهم انما تقبل بدون الدعوى عند ان  
ايضا لان الشهادة على حرية الاصل شهادة على حرية امه والشهادة على حرية امه شهادة  
على حرية الزوج وذكر صاحب المحیطان الصحيح هو اكثر اطراف عن من في الشهادة على حرية  
الاصل ايضا **قوله** ولكن الشهادة على العتق المهر ودونه لا تجزى ان هذا الدليل يكون  
دليلا للمعصية الاولى ايضا وهذا بناء على ان العتق المهر لا يخرج المهر عنه فلا  
يجب الشهادة له فيه واما عند ما قالوا بان الشهادة فيجب له او ما تضمنه  
في امر محظور كما في طلاق احد الزوجين **قوله** ليس الا فيما اذا شهد في صحة المهر  
انه اعتق احد عبده كان المكاتب ان يقول بمراده عبده على ما يقتضيه السياق ثم  
ان المحرم من كلام الشارح ان لا يصح من الشهادة الا بعد موت الموصى لكن تقبل  
عنه الكفاية انه انما يجزى على البيان اذا انكر لان حجة غيره تعلو بحج له فحصل مرعا  
ليلا يكون دعوى العتق طاروا وحصل مدعى عليه حتى يجزى على البيان توفير الخلفان كما  
لا تجزى انتهى وهذا يدل بظاهر على صحة هذه الشهادة في صورة الموصى اذا رجعت  
الى الوصية **قوله** فانه غير صحيح اما اوله فلان انكار المولى والمولى ان قول صاحب  
الكافي والريعي ايضا يقول الى كون الموصى مدعى عليه بتقدير ان يشهد بذلك  
تعميل تجري لان وجوب تنفيذ الوصية طوعا فيكون المراد بغيره وانكاره في مرضه  
او انكاره بعد موته **قوله** واما ثانيا فلان تخفى الدعوى والمهر اجام من ان  
دعوى الوارث يكون تقدير ام غائب المورث وان كان موثقا من قبل نفسه و  
الدعوى التقديرى لا يكون اقوارا كما حقه قبل هذا **باب** **قوله** في  
لعمري لا خلاف الى الملك مثل ان يقول ملكت او الى سببه مثل ان اشترت او  
ورث هذا الذي ذكره الشارح وان لم يكن في كلامه لفظ بومئذ اما اذا كان



فكما أنهم من كلامه يكون يومئذ صفة ملك فليكون العبد الملك في ذلك اليوم وهو  
يوم القول لا الملك يوم الخلق **قوله** حيث تناول العتق والتدبير أي تناول هذا  
الكلام المنقضي للعتق والتدبير **قوله** من ملك مغلول تناول **قوله** ويكون المضمون من حال  
الموت فيكون بعد موت من بمنزلة يومئذ في المسئلة السابقة نظر الميت وإن لم يكن  
أن يكون وصفا للملك مثل **باب العتق على جيل** الجعل بضم الجيم وسكون العين  
المركلة هم لا يجعل العامل على عمله فالمراد بما في قوله ما يجعل لسان بالنسبة إلى ما  
تحت فيه المال الذي يعطيه العبد وباللغة الموت وبالنسبة إلى العتق **قوله** ما ذوق  
أي غير ما ذوق قال بعض المحققين لا يقال إن الأداة يكون مقيدا بالجلس التعليل بأن  
فكيف يعتبر ما ذوقا بالجملة في الصورة المذكورة لأن الأداة يمكن في المجلس كالأخت  
فمجرد أن يكون ما ذوقا بالجملة ويعتبر على المجلس والقول بأن الأداة يكون في صورة  
إذا أدبت ومتى أدبت كما وضع في العناية تكلف عبدا لأداة إليه انتهى **قوله**  
لجواب الذي إذا المحقق من كونه في العناية أيضا إلا أنه إذا وجد الجواب وأورد  
بصفة التمر بضم بناء على نكرة وقوله ولأن المتبادر من كون العبد ما ذوقا كونه  
ما ذوقا في عامة التجارات وهذا في المجلس الواحد حال عادة **قوله** لا لا تكدي لانه  
حرام مذموم ثم أنه قيل في تغيب التكدي بالجملة كذا أي كردن فيكون محررا بل خصوصا  
باصطلاح الفقهاء إذ لم يوجد في كتب اللغة الشهيرة التكدي بهذا المعنى **قوله**  
يعني أن العبد إذا أضر المال بحيث يمكن المولى قبضه لو قال إذا أضر المال وحلى  
بينه وبين المولى بحيث يتمكن من قبضه كان **قوله** ونزله قابضا نظير التجار  
ويوضح له أي يحرم أن ينزله منزلة القابض **قوله** رجع به المولى عليه أي بمنزلة كالمولى  
بما لا يجزي **قوله** وإلا أي وإن لم يضر العبد قال صدر الشريعة أي لا يعتق بالمال  
المذكور ثم قال وإنما قيدت بذلك لتلبيتهم من قوله والأفلاحة من جواز عتقه  
باعتقاق الورثة فجاءوا واغترضوا عليه بما يجعل أن المراد بقرينة العام أن لا يعتق  
الوارث لا يعتق بمجرد القول بعد الموت فلا حاجة إلى تغيير المال بالعتق المذكور  
انتهى وانت خبر بأن قوله والأفلاحة على قوله أن قل خله على معنى أن لا يعتق  
يكون خارجا عن السوق فكانه لهذا المعنى لم يلحق الشارح المذكور **قوله**

وإن جاز أن يعتق الوارث فجاءنا إيراد الوصية دفع ما يتوهم من قوله فلا من كون  
عتقه موقفا على ما علقه **قوله** فلا يعتق عتقه لا يعتق إلا يعتق من قبل المولى **قوله**  
لا يعتق ما لم يعتق الوارث لا يقال إذا كان العتق موقفا على اعتق الوارث يكون  
عتقه بضم و الوارث فلا يكون في تعليل الموقفية لانا نقول فأيضا أنه لا يخلو إلى  
إعادة العقد مع الوارث وإن اجتبه إلى إجازته فيكون كعقد العتق **قوله** وأما إذا  
قال إن خدمني كذا مرة فيكون كعتق العتق بأداة حال حيث لا يعتق ما لم يؤد  
على ما مر **قوله** يجب عتقه عليه أي قيمة العبد كجمل أن يكون المراد وجوب تمام القيمة فيكون  
المراد من قوله قبلها قبل كل مرة بمعنى أنات المولى من ساعة قبل أن يكرم العبد ويحلى  
أن يكون المراد وجوب اعتبار القيمة مطلقا كالأدوية وبعضها وهذا هو الصحيح في الصور  
محاو اغترض عليه بأنه لم لا يجوز أن سلم المنة إلى خلف الوارث والجواب أن المنة  
حياة على المنفعة لا تورث فلا يمكن إيفاء عين المنة بعد موت المولى فكذا كان العتق  
قيمة أو قيمة المنة على الاختلاف على أن تزوجها القاتل ضمير الخلق والضمير أن  
الآخران مفعولان **قوله** لأن شرط البدل على اللبني جاز في الطلاق والعتاق  
لأن العتاق إزالة مالية العبد عن ملك المولى في شبه البيع وهو شرط البدل  
في البيع على الغير لا يصح فكذلك في العتق والطلاق إزالة مالي عن مالك الملك  
ملكه ووري بظنه في حق الاحتفاظ دون التملك من الغير فلم يشبهه البيعة **قوله** فقد  
قابل أي الأمر **قوله** فيكون من جانيه أي يكون البيعة جاني العتق **قوله** فلا يراعى  
فيه شرط أي شرط البيعة لأن ما ثبت لا يقتضيه ثبت ضرورة وما ثبت ضرورة  
يتقدر بقدره فلا تخبر شرط **قوله** ولو كان فاسدا أي ولو كان هذا العقد  
فاسدا **قوله** وثبت الألف إنما كان ثلث الألف لأن المنافع ثلاثة منفعة  
البيع ومنفعة الاحتكام ومنفعة الوطى واللام بعد النكاح لا يضر **قوله**  
مخصوصا بالنكاح بغير مهر أي مختارا بالنكاح بغير مهر **باب العتق بقرينة**  
فأخرجهم من الرقبة بعد أي بعد الموت **قوله** ليس إلى أبيه دليل فليس  
رجوع إلى تعدد الوضع **قوله** أو متغيره كما سيأتي في المهر المقيد أو هو أسهل  
فإن التدبير مطلقا من أقدم الوصية والتعليل بعت الغير كغيره وصية



وكانت اسماؤه قول صاحب المصحح او ان مات فلان او ان مات حرمه ان اراد  
منه المسئلة في التبرير باعتبار الشئ الاخر اعني قوله او ان لا باعتبار كل من  
الشئين فتدبر **قول** وبنت احكامها من التبرير **قول** فعلم من هذا ان قول الكثر  
اعلم ان التدبير مطلقا ينقسم الى قسمين تدبير مطلق وتدبير مقيد **قول** صاحب المصحح  
وصاحب الوقاية في عنوان الباب بالتدبير اشارة الى المعنى الاصح المستعمل  
بين القسمين المطلق والمقيد وهذا معنى القول لا ان التدبير لا يشرط في غاية الامر  
انما لم يعرف التدبير مطلقا بناء على ظهور وانها في تعريف القسمين وتعليقهما  
فكان الشاهد من هذا ان التدبير المطلق والتدبير المقيد هما المطلق فقال ما قال  
وليس بعد المطلق الا الضم الى اللفظ لا ان اللفظ لا يشرط في غاية الامر  
عن تدبير مطلقا بناء على المعنى الاصح فيتم الكلام ولا يتبين منه المرام لاننا نقول ان تدبير مقيد  
وسيعر ان قل ان من في سفر هذا يعني ان المراد من قوله من احسن من تدبير مطلقا  
المعنى الاصح لمقابل المقيد **قول** بان يكون ابن ثمانين سنة اي من تلك هذه الكلام **قول**  
وسعي في ثلثه اعلم ان الشاخص اختلفوا في ان المراد من قيمة المدبر ههنا ما اذا  
فقال بعضهم المراد قيمة قنا وقال بعضهم قيمة تدبر او الصواب هو الاول فانه  
لو كان المراد قيمة تدبر ايلزم اعتبار الوصية مرتين مرة في حالة التدبير بان يكون قيمة  
تدبر في قيمة قنا ومرة في حالة الاستعانة بان يخطأ تدبر اقل من زيادة  
الوصية على الثلث وتوضيحه انه اذا كان قيمة العبد قنا تسعة دنائير فبحسب تدبر  
يكون قيمة ستة دنائير فان كان العبد في حال السعاية قيمة تدبر ايسر فاجرة  
دنائير فيلزم ان تكون الوصية زائدة على النصف مع ان الوصية الزائدة على الثلث  
غير نافذة لا يقال التدبير الذي يكون في حالة الصبي من تصرفات الصبي فكيف  
يكون وصية لانا نقول تعليقه بالموت بوجه كونه وصية لا ترى انه لو لم يكن  
وصية لما زلت السعاية في كل القيمة اذا مات المولى مديونا مستغرقا فان تقدم  
الدين انما يكون على الوصية دون تصرف الصبي ثم ان ما نقل من ان قنا كان و  
تانا رخان وصاحب الذخيرة والحديث هو ان قيمة المدبر ههنا ثلثا قيمة  
مدبر اخر غير مسلم فان ما وجدنا في فتاوى قاضي خان هكذا فان امر الوارث بما

في كتاب الوصية عن العبد اذا كان يخرج من ثلث ويلزم السعاية فيما زاد على الثلث  
اذا كان لا يخرج وكذا اذا كان على الميت دين تحيط برقبته بعينه وليس في جميعه  
ثم اختلفوا في قيمة قال بعضهم قيمة المدبر لو كان قنا وقال بعضهم قيمة المدبر ثلثا  
قيمة لو كان قنا وقال بعضهم ينظر في كل شيء من حرمه من حيث الميزان ويجعل ذلك  
قيمة وقال الفقهاء ابو الليث قيمة المدبر في ذاته بالنسبة الى الضمان لا انهم من المال  
مثلا بالنسبة الى المستدين السابقين في وجوب سعاية المدبر في بعض قيمة او  
في جميع قيمة فانه يلزم بالنسبة الى المسئلة الاولى زيادة الوصية على الثلث على ما  
حرمه بالنسبة الى الثانية تقدم الوصية على الدين وهذا ايضا غير جائز فيجب ان يحل  
اختلفوا من هذا على ما ذكرنا وان توهم خلاف **قول** من هذه العبارة احسن من عبارة الوقاية بما  
يمكن غالبا وفيه ان عبارة يمكن محجة لا يجب غالبا فبهذا الاعتبار ينظم الكلام بخلاف  
ذكر الشاخص فانه يحتاج الى كلمة لان عدم وقوعه ماعلى به العنق غالبا في  
الاشياء المذكورة بالنسبة الى وقوفه وما عداها من النسخة قال من افتدبر **قول** يعني جل  
صحيح فبذلك لو قال ذلك في مرضه يمتنع من ثلث ما وقفا في التجسس  
لو اراد ان يدبر عهده على وجه يملك بيعه يقول اذا مات انا وانت في ملكي فانت حر  
يكون مدبر مقيد بملكه ببيع او اذا ما هو ملكه عنق وفيه ان المناسب ان يكون  
هذا تدبر مقيد بصورة ومطلقا مع كفا لوفى اذا مات الى ثانی عام فانت حر  
لان كونه في ملكه مطلقا في كل تدبير مطلق وان مات فانت حر فانه في تقدير وانت  
في ملك على ما لا يخفى **قول** ويعتبر من الثلث ان وجه الشرط وعادة الوقاية هكذا  
وعنق ان وجه شرط كعتق المدبر واخرض عليه بان التدبير اذا كان مطلقا ولم يشر  
السعاية يوم القيمة مدبر كما سبق واذا كان مقيدا يتوهم قنا كما مر في فتاوى قاضي خان  
حيث قال ولو كان التدبير مقيدا يتوهم قنا فلا يكون عتق المقيد كعتق المطلق كما لا يخفى  
الا ان يقال التشبيه في حجة اعتبار من الثلث مع قطع النظر عن اعتبار القيمة مدبر  
او قنا لكنه بعيد انتهى وقد علم ان قيمة المدبر ايضا ثلثا قيمة قنا بعد وفاة المولى  
والا يلزم زيادة الوصية على الثلث على امرنا وما نقل من قاضي خان فهو قيمة المقيد  
في حياة مولاه فانه يجوز ان يباح ويوهب من هذه الماله فلهذا لم يتوهم قنا فقدر **قول**



لا تنقل الولاية بعد البهم وفي فتاوى قاضيان لو قال انت حرم بعد موتي يوم لا يكون  
معدرا اوله ان يبيع ولومات المملوك وهو من ملكه يتبع من الثلث اذا مضى يوم بعد موته  
ولا يمتنع الابا عن الولاية انتهى وفيه ان قوله بعد موتي يوم غير ملزم ما لو قبل ان يبيع  
بعد موتك ملكا لا خفي منه النقص للوارث لا للوصي والملك الهم الا ان يحل كلامه  
على انه انت جوتي وليفد اخواني هذا من يخلعني بعد يوم من عاني صيانة الكلام  
عن النعمان المكنى **قوله** قيمة المهر المطلق نصف قيمة هذا بان قيمة المهر على الاطلاق  
وهو يوجب ما قلنا في نوجيه ما نقل من قاضيان من الاختلاف في قيمة المهر **باب**  
**الاستيلاء** **قوله** طلب المولى الولد من امته بالوطى لو قال ادعاه الولد من امته  
كان اخرا وشمل **قوله** الى حكم المستولرة مطلقا **قوله** والمدة من الثلث لكونها وصية  
**قوله** حتى لا يملك بطلان التزويج اى ان يطل الغاشق وهو في ملكه كما هو على في الامة **قوله**  
فان وطئها وحصلها اى حفظها **قوله** الخ **قوله** ولو ادعاه المولى لا يثبت اى سواء كانت  
ام ولد له او لا **قوله** ويصير امه ام ولد ان لم يكن ام ولد قبل هذا **قوله** لما ان سببه وهو  
العلوق لا يتجزى ولان الاستيلاء من قبل العتق فلا يتجزى **قوله** ونصف عتقه  
العتق بضم العين وسكون القاف هو المثل وقيل اجرة الزنا لو كان طلاقا **قوله**  
فتعقب الملك في نفي صاحبه اى يتعقب الاستيلاء الملك المطلق في نفيه قبل هذا على  
**قوله** بعض المتأخرين والهم ان يعقروا العدة مع حكمها على ما وقع في الأصول **قوله** لانه على  
حوالهم كان الاول ان يقول لانه على حواصله ملكه حتى لا يرد الاشكال بولده المحذور  
فانه على حوالهم مع انه يجب فيه القيمة **قوله** اى الولد ثابت النسب منها وفي المحيط  
هذا اذا كان الشبهة كان اجنبيا اما اذا كان له ما ابا والابا ابنا او كان امها  
مسما والآخر كما في رجب الآ والمسلم **قوله** ان كان المدعى واحدا الى ولد الامة لم يلى  
فانه حرم يكون كاخا للعبد المسترك وكانت للاشعار بان وجوب النصف ليس على الطلاق  
بعد عند كون المدعى واحدا وحصلها منساوية **قوله** وورثته ارباب واحد  
قبل ان مات احدهما يربث الباقي جميع الميراث ولا يكون نصف الباقي ونصف الورثة  
الميت كذا قالوا وفيه كلام وهو انه على هذا ينبغي ان يكون امه ام ولد للباقي فلا يمتنع  
شيء منها بمرت احدهما ولا كالاخى ولم اجد التفسير بهذا في الكتب انتهى اقول الولد

لا على من المائتين فاجتاز الالبوة كان لغزوة عدم الترحيل والغزوة تنقذ  
بغير ما فاذا لم يتجاوز الالبوة الى غيره من الورثة فالظن ان الظاهر في كونها ام  
ولد ايضا كذلك **قوله** ادعى ولد له مكانة ترك اخواني **قوله** وان كسب الصغير  
الامة بناؤيل انما كسبه **قوله** وماله من المولى كفى لصحة الاستيلاء وهو كونه كسبه  
**قوله** وزوال حق المكاتب هو معطوف على قول لان الاقرار ارباب **قوله** فان قال  
اى المولى حل مولى الجارية الى الجارية **قوله** الا ان يصدق فيه اى في هذا القول **قوله**  
وفي ان الولد منه معطوف على الصغير المحذور وفيه **قوله** ثم ملكا يوجب النسب  
شبه المحل وزوال المانع كذا قالوا وقيل ينبغي ان يكون امه ام ولد له اذا ملكها  
لان الامة اذا اولدت من رجل بلا زنا ثم ملكها فانما يصير ام ولد له كما هو جوابه  
واجب التبريح بهذا ايضا انتهى وفيه انه كان كان المناسب ان يقول اذا اولدت  
من رجل شبهة وكان الولد ثابت النسب فانه اذا ملكك الام قبل ان يملك  
الولد في صورة التكية فالظن انه لا يكون ام ولد له لم يملك الولد ثم ان قوله  
بلا زنا يشرع ان لا يكون هذا المولى في حرمة زنا مع امه زنا لم يوجب **كتاب**  
**الكتابة** **قوله** انما يقال بدل كتابة المكاتب كتابة الكتابة  
ليناسب ما ركب واماني ساير المتون فكانه احترز عن حجة التفكير اللفظي  
حتى قالوا ان التجسس عند المتقدمين من البلغاء كان غير مرغوب ثم ان حجة كذا  
المكاتب كان ان يذكر عقيب العتاق كما ذكره الصديقي لئلا يورد عقيب  
الاجابة لان الكتابة تخصيص منافع العبدية لئلا يتمكن من خيل بدل الكتابة كما  
ان الاجابة بغير المنافع وتخصيصها بالمتأخر ليصل الى المقصود **قوله** رجم حرة الرقة  
مثلا مع حرة التدمير حالا وقيل لانه لا يخرج عن كتب وثيقة عادة **قوله** فان ادبت  
فانت حرة وان خرجت فحق قيل قوله ان ادبت فانت حرة لا بد منه لان قوله قلت  
عليك بحمل الكتابة ويحمل الحرية لان المولى يستبد بحرية عتقه فلا يفتن حرة  
الكتابة الا بقوله ان ادبت فانت حرة بخلاف قوله كاتبتك اعدم الاحتمال وقوله  
ان خرجت فانت رقيق لا يجاب اليه وانما ذكره حقا للعبد على الاداء عند  
النجوم انتهى ولك ان تقول انما قال كذلك لئلا يخل العتق على المال فان فيه



بالجواب لا يعود الى الرق **قوله** وان عجز دال الرق وعي ان يربط انه يوجب جيرة قيمة  
كمه اذا كان على عين الخير جيرة قيمة **قوله** فسد جواب لو قال الزليخ في الكتابة انما  
لا يفسد بشرط والمفسدة اذا كان الشرط غير داخل في صد العقد بان كاتبه على ان لا يخرج  
من البلد او على ان لا يعمل فلانا فان الكتابة على هذا الشرط تصح ونبطل الشرط واما  
اذا كان الشرط داخلان كاتبه على غير او خسر فانا نفهم وانما كانت كذلك لان  
الكتابة شبه البيع بحيث ان العبد مال في حق المولى وشبه النكاح في حق من ليس مال  
في حق نفسه فعلمنا بالشبهة في شبهها بالبيع غير اذا كان المفسد في صد العقد  
ولشبهها بالنكاح لا يبطل بشرط الزايد وبهذا يندفع التناقض بين قولهم تارة الكتابة  
تبطل بشرط وبين قولهم تارة لا تبطل **قوله** ويرد عليه انه يقتضيه عدم صحة العقد والمولى  
عنه ان ما ذكره الزليخ من ادلة الاماين كل منها يشتمل على جهالة الثمن فانه قال لهما ان  
يدل الكتابة بمجمل القدر ولان هذا العقد يشتمل على بيع وكتابة فبطل لجهالة الثمن  
والثمن والمذكورة الكتابة فالظان بالاسد لال في كونها صفة في صفة بعين لجهالة  
ايضا اذا كانت فاشية في اشتراط رد عجز معين جاز لعدم تلك الجاهلية وان وجه  
الصفة في الصفة لان الكتابة بمنية على الساكنة والمساكنة وقد اشار  
اليه الزليخ في او اخر كلامه **قوله** وانما شكل جدا يخالف لعادة روايات الكتب وقيل  
المراد بيمينه بيمينه العبد وانما اضيف الى المولى لادنى ملازمة لاننا انما نزلت  
بذكر المولى في العقد **قوله** لا ينقص منه ويزاد عليه يعني ان كانت القيمة ناقصة عن  
المسمى يكمل الى تمام المسمى وان كانت زائدة على المسمى ابغيت على الزايدة ولا ينقص  
لان المولى لم يرض بالنقصان لا يقال ينبغي ان ينقص عن المسمى كافي البيوع فان المولى  
كالم يرضي منها لم يرض بالبيع هناك لاننا نقول البيوع القاسد انما صار موجبا للقيمة  
لانه صار شيئا بالبيع ولحقه الاجابة القيمة عند النقص والملك كافي الغصب والملك  
عقد الكتابة كذا قيل ولكن ان تقول لانه يده فله قوله والعبد يرضي الزايدة كالم يرض  
صحة في العتق فانه مرغوب في نفسه ليس بالامور **قوله** واي اسم للمولى قيمتها  
قيل هذا يوجب ما في نسخ المهرات على ما سبق انما هو في هذا التاخير نظر فان القيمة  
ههنا بعد صحة العقد والاختلاف بينهما خلاف ما سبق فاخره **قوله**

وخرج العبد بغض المولى في شرح الطحاوي والتمناشي لو ادعى المولى لا يعتق **قوله**  
لو ادعى القيمة يعتق لان الكتابة انقلبت على القيمة صححها بعد الاسلام وفي صورة  
كتابة المولى على غيره وقع العقد فاسد البست المولى وبقى العقد فاسدا كذلك  
فيبقى المولى لا انتم **قوله** لانها مبادلة المال بغير المال وهو البضاعة انما كان في  
النسخ المندولة ولكن لفظه البضاعة ليست في حقها فانها مقام مقام لانها في  
فك الجواب وحقه وحل البضاعة على الانتفاع مطلقا بعد لا يخفى بعد **قوله**  
**في تصرفات الكتاب** **قوله** ولا يملك شيئا منها مضارب وشريك هكذا في نسخ  
المندولة ولكن الصيغة منها بدل منها لان مرجع الضمير الاشياء المذكورة من قولنا انتم تملكون  
**قوله** ايسر على نجم ابويه فان اداه يملك بعقده وبعقده ابيه قبل وفاته على ما جرى  
في باب الموت والعجز **قوله** والولد المشتري يؤدى بدل الكتابة طالما يشترطه الملام  
فيحتج به دون ابيه **قوله** والولد ان يرقان كتابات الاب للمبادلة كما يقال سلم  
كحانه وصل كما يرض الوقت نص عليه في معنى اللب **قوله** وانما كان كذلك  
اي وانما بقي عقد الكتابة في حق الولد مطلقا دون حق الوالد **قوله** لان الولد  
المولود في الكتابة لو لم يورده قوله المولود في الكتابة واكتفى بقوله لان الولد تبعية  
ثابتة لكان احسن للتأني مع اختصاص الكلام بالولد المولود في الكتابة دون المشتري  
نعم لو قال حقيقة البعوضة وتحققا في حال العقد اقتضى بقاء العقد في حق  
الولد المولود في الكتابة بعد وفاة ابيه وعدم تحققها في حال العقد في الولد المشتري  
اقتضى بقاءه في المولى وعدم ثابته في المشتري اقتضى عدم بقاءه في الوالد **قوله** لكان  
انقبضه فاختلف الاحكام على ما سيأتي في الكلام **قوله** فيختص بالوجوب بكل هو  
قراءة الولاد **قوله** لانه لم يملكهم اذ المكاتب نفسه مملوك **قوله** فيمنع بيعها ببيعة  
الولد الحديث وانما قال الحديث دفعا لما سيورده من انه غير مقبول لانه قلب الموضوع  
**قوله** بزعمر ما يزرع المكاتبه انها حرة **قوله** اذ لو لا الشراء لم يسقط ان الشراء سب  
سقوط المولى وسقوط المولى سب وجوب العتق فالشراء سب وجوب العتق **قوله**  
اقول اياه انما سلمنا لو قال وجوبه قد علم من قولنا والوفاء ان في الاول **قوله**  
لكفي فيكون الاذن بالشراء اذنا بالوطى محل كلام لانه يلزم من كون الوطى



بشبهه ومنه سقط لانه كونه ما دون الوطى وقبل وجوب العهر منى على سقوط  
لله وسقط لانه منى على الملك والمك منى على الشراء وهو ما دون فيه فيكون  
ما دون ما يتعلق به كمالا في الشئ وفيه بحث ايضا فان الاذن بالشئ انما  
يكون اذا ما يتعلق به اذا كان ما يتعلق به من لوازمه والوطى ليس كذلك  
فالظاهر ان يقال مستند الوطى في الاول الشراء وهو من باب النجاسة ومستند  
في النكاح وهو من باب النجاسة **فاما** الوطى **فاما** بالنسبة الى حرمانها  
بعدم الشهرة الدائمة **فاما** العتق بعد الاداء **فان** **عند** **ابن** **يوسف**  
الاقل اذا فائدة في التخيير اعترض عليه بان حكم بدل الكتابة واجلها اما ان يبقى  
بعد الموت او لا فعلى الثاني يتعين ثلثا القيمة وعلى الاول يظهر فائدة التخيير  
اذا انما يرد من الاجل من ناقص حال والجواب ان العتق متحقق لانه غير  
متحقق عند ما فاشع الثاني هو المستحق لكن ثلثا القيمة انما يتعين ان كان  
اقل من ثلثي بدل الكتابة واما ان كان ثلثا اقل فاللازم هو ذلك **فاما**  
والتيار وعدمه فخرج التخيير وعدمه فعند ابا جرحه بعتق بعضه من الثلث  
ويبقى الاخر مملوكا فيخرج بين اداء المال الكثير والمالية المجردة ان كان قيمة  
المدير اكثر من اداء المال القليل وبين لامية المؤجلة وعندهما يحصل  
للمالية المتغيرة فيتعين الاقل لكن عند جرحه بثلثي بدل الكتابة لانها متحققة  
بالندب جار كالندب العارض على الكتابة اذ لو خرج العبد من الثلث سقط  
جرحه بدل الكتابة في كل من الصورتين وعند ابن يوسف الحسوب جرحه بدل  
لان المدير لا يلزم المال بمقابلته ما استحق عتقه وهو الثلث فما التزمه لا  
ينقص بمقارنة التندب **لانه** لا يقدر على الاداء الا بالاداء باعانة  
الغير تادروا لكم للتادير فلا يرد ما قيل ان الاستقراض جائز وبذلك الاعتبار  
صح الكتابة للحالة **فاما** فلا يجوز التأخير في ثلثه هكذا في النسخ الموجودة  
ولكن الصواب في ثلثه على صيغة التثنية لان حاصل دليلها ان حق الورثة  
تعلق بالبدل كما تعلق بالمال فلا يجوز تأخير الموت في ثلثي البدل وفي الجواب  
تأخير ثلث القيمة ذلك لان قيمة اذا كانت ستة دنائير فكانت على اثني عشر

دينار فخذ من ثلثها ستة دنائير ويؤخر في الباقية وهي ثمانية دنائير وعند ابا جرحه في  
الثمانية ويؤخر في الباقية وهي اربعة دنائير **فاما** في تعليق عتقه باداء القابل المراد  
من التعليق كون عتقه متعلقا بالاداء في نفس الامر فلا يرد ان الغرض من عدم قوله ان  
اديت اليك **فخرج** **وقيل** لما خالفه لانه لا حاجة اليه بعد قوله القابل كما تبين في الجواب  
فان قول القائل هذا وفضل ما طاب في الجواب والقول يدل عليه كلامه في صورة  
المسئلة السابقة **فاما** الخلع منه بمكة في النسخ الموجودة والصواب خلع  
رهنه كانه تصحيح من الكتاب وقبول الغايغ اذا هو يكون كاجابة الكفر عنه اذا  
سمع كغالبه الاخر عنه بل امره لكنه يحتاج الى ترحيم الزوج بين هذه المسئلة  
والمسئلة السابقة فانه قال هناك اذا قبل العبد صارا كائنا قدم **فاما** وان لم يكن  
مطالبا به اي وان لم يكن العيب مطالبا بالبدل **باب** **في** **كتابة** **العبد**  
**قوله** **احد** **شهر** **يكي** **عبد** **اي** **شهر** **يكي** **في** **العبد** **فائدة** **اي** **وفائدة**  
الاذن فيكون منه عا في نصيبه على القابض اي يكون من عا على العبد بما ليس من ملكه  
بافذه له بالاداء فيكون التبرع حقيقة على العبد **فاما** استكمال الاستيلاء فيتم ان  
يكون التبرع شدة بمعنى جاني استكمال الاستيلاء في بعض النسخ كما يكاف فيكون  
للمبادرة على امره **فاما** وهو عيب القيمة الى التملك بالاستيلاء على القيمة **وهي** **نصف**  
قيمة قناه هو قول ابى الليث فان منفعة توفان منفعة البيع ومنفعة الاستحواض على ما مر  
وبعضه من منفعة الوطى من حله المتأخر في القيمة المدير من قيمة قناه وكان ابى الليث  
في الوطى ايضا من قبل الاستحواض **فاما** **باب** **في** **كتابة** **العبد** **فاما** **باب** **في** **كتابة** **العبد**  
للمرافعة الى مجلسي شرع **فاما** **باب** **في** **كتابة** **العبد** **فاما** **باب** **في** **كتابة** **العبد**  
بعد قيد الصغير والكبير الحكم بعتق من كوتب مع عتقه واحد سواء كان كبيرا او  
صغيرا **وان** **لم** **يترك** **وفاء** **في** **ولد** **في** **كتابة** **او** **كان** **في** **مناه** **على** **ما** **مر** **انفا**  
لانه اخذ عوضا عن العتق زمان الاخذ زمان منصوب طرف للاخذ المقيد **فاما**  
وقد يقدر دفع اي دفع العبد كات **وان** **كان** **الارشي** **اكثر** **كلية** **ان** **ويمكن**  
حتى يخرطت اي صح الاقرار **فاما** **باب** **في** **كتابة** **العبد** **فاما** **باب** **في** **كتابة** **العبد**  
للفداء **لكن** **الكتابة** **مانعة** **علم** **ان** **الكاتب** **اذا** **جنى** **جناية** **خطاه** **فانه** **يسرى** **في**



اقل من قيمته ومن ارش للثانية لان دفعه متعذر كما في جناية العبد المذنب والم الولد  
حيث يجب عليه على المولى الاقل من قيمتها ومن ارش جانيها حتى يكسرها كذا  
في العناية **قال** وسبب صحة المراء وهو ان لا يكون له ان يكون له المولى  
اي لا يجوز ان يكون له في النسخ المتدولة كمن الظان يقول ان يطأها واغافلنا  
كذلك لانه يمكن ان يحل النكاح علم مع الوطن واذا كانت الامة حرة لم يكن ايضا  
كذلك قال الزاوي طوى الامة شتين ثم اشترى المالك ليه قبل التزوج بزوج اخر  
فلا يكون هذا من الاحكام المخصوصة بالمكاتب **قال** فان النكاح يتاح على العقد  
الصحيح في ارتباط هذا الكلام وما بعد من نوع حرارة فلو قال حتى يطأها ما غيره بملك  
صحيح فان النكاح في الامة يحل على النكاح الصحيح والوطن شرط بحدوث العسلية  
لكن اسلم **قال** **ابو داود** **قال** جاصل من العتق لم يعمل في العتق  
مع ان المنصوص عليه في قوله وم المولى على العتق ذلك لان الاضاق لا يوجد بدون  
العتق والعقود توجد بدونها فان عتق القريب المراض في ملكه اما بالشرع او بالشر  
او غيرهما فيما افترق الشغل على الصوتين **قال** وقال الزاوي الظان هذا الكلام  
مختلف للعتق والاختلاف الساج **قال** صورته ان يرتد المولى اعترض عليه بما قال  
في الميراثية وشروطها واذا ادى اليها كانت عتق وولادة للمولى وان عتق بعد موت  
المولى لانه عتق عليه بما ينشأ من كسب وهو الكتابة وقد قررناه في المكاتب وكذا العتق  
بعقده او بشرائه وعقده بعد موته لان فعل المولى بعد موته كفعله والتسركة على  
حكم ملكه وقد وقع العتق في العبد فهو على ملكه فيكون ولادة له وان مات المولى  
عتق مديره وامهات اولاده وولادة له لان العتق حصل بالسبب بامر المولى  
وهو التبر او الاستلاد ولا يخفى انه يعلم من هذا ان في جواب الثاني بما ذكره وقدره  
انتهى وانت خير بان الصورة التي ذكرها الثاني هي مشهورة بني افقها بخصر صا صا  
علم الفريض ولعلم انما اخبرنا الى هذا التصدير لظهور وانطلق الولد بالموثوقا  
بلا اجتناب الى اظهاره في الورثة فان تعلق الولد بالميت امر مجازي عبادة عن تعلق  
بورثته ولهذا المعنى قال صدر الشريعة في مذهب المولى المذنب غير عرض ذلك مرتين  
فلا بد على اقل على تقدير الاجتناب الى الصورة المذكورة لاحاجة منها الى

فرض ذلك مرتين بل يكفي ان تدبر ويحجى به الحرب فيحكم بحرية ثم يخرج ويبر  
المذنب ويموت الاول ثم يموت الثاني فان مقصود يجب صحتهم في الوجود انظار النسخ  
الولاء حقيقة ودخا الاستعداد السائل بحقه حقيقة **قال** من العبدان احسن  
من عبادة الوفاية لقائل ان يقول بل جازها احسن فان العبد اذا كان له الامة  
ايضا فيه جواز الولاية كسب العتق بعبادتها **قال** **ابو داود** **قال** ولما ولد المولى لم يمت  
منصوص عليها في الميراثية وغير ما هو صريح في ان الام اذا كانت حرة صليته لا ينجر الولد  
الى جانب الاب بالطرح الاول وان حتى هذا على بعض العلماء لا يقال المولى قبل ستة  
اشهر محتق مستقل ومن كان كذلك لا يكون ولادة الا للمعتق بخلاف ولادة المولى  
فانه ليس له معنى مستقل لانه يتولد من المولى وولادة المولى اما بالذات او بالوط  
لا يكون عليه ولادة لاحد وولادة المولى كذا **قال** **ابو داود** **قال** لانه ينشأ من المولى  
مع ان الاول كان موجودا وقت العتق فاذا تناول الاضاق له تناول الاض  
لانها ما تمان حلت بها على المولى كحل اقل من المولى **قال** **ابو داود** **قال** لا يمتد  
نكحي معتقة ولو قال **ابو داود** **قال** وارث من ذوى الارحام كان اقرب اذ درجة ذوى  
الارحام مقدمة على مولى المولات مع ان الخلاف الاتي جازها ايضا وكان لغوه  
فيما بعد والنسب حوى الجمع ضعيف **قال** حتى اعرف فيه الكفاية بان يكون  
معتقة التاجر كغير المعتقة العطار دون الدباغ **قال** **ابو داود** **قال** فاعتق عن الولاء الى اغت  
الانساب عن الولاء **قال** **ابو داود** **قال** والاب اذا كان كذلك اي والام معتقة **قال**  
بعد مضي خلاف لتولده **ابو داود** **قال** او معنى في اصله اريقى معطوف على قوله من معتقة اي  
او تولد من امراته ليست معتقة للغير ولكن في اصله اريقى **قال** **ابو داود** **قال** وان الولاء  
معطوف على قوله ان لفظ **ابو داود** **قال** بالمتن الثاني اي ما لم يحج عليه رفا فقط **قال**  
وان على الظان ان وصليته **قال** او عارضية المراد بالعارضية ان يكون الامة  
معتقة بالذات لا بالواسطة **قال** **ابو داود** **قال** بقرينة انه جعل الولد المولى وان على  
حوال **قال** **ابو داود** **قال** اي شخص يرضى ما يقع من صاحب الفرض اي من جميع اصحاب الفروض  
فيخرج بهذا القيد فوالارحام فانهم لا يجمعون مع جميع اصحاب الفروض بل مع  
احد الزوجين فقط **قال** **ابو داود** **قال** اي ذكر لا فرض له فلا بد من نسبة الى الميت انش



فذكر لا فضل في نفس تناول ذكور ذوى الارحام وقول لا يدخل في فصل يخرجهم  
لكن ذوى الارحام كلهم خرجوا من تعريف مطلق العصبه فلا يحتاج الى ارجاعهم  
من تعريف اقسامه ايضا فلو قال صنفها العصبه بنفسه الذكر من العصبه لكان قول  
وقدر العصبه الى العصبه السبيله او جودا معتقدين بالنصب مفعول  
ومعتقدين بالرفع فاعلم قول بالوجهين الى صوره الخروج بدرا لم يلزم او بان يراد  
بالولاء والوارث فلا يصح بدون ذلك ان يكون العقل والبدن قول  
جمهور النسب بعد صنفه لقوله وورثت مني النسب في اويل كتاب  
الغنى قول فاعلم ان الولاء الظاهر المراد منه الولاء الحقيقي وهو ولاد المولات  
قول باذن ابيه من ههنا بينهم ان ذكر جمولية النسب على سبيل العاده لا على سبيل  
الشروطية قول اذ ثبت نسبه كذا في نسخ رائينا ما ولكن ليس ذكره كونه جدي  
الا ان يكون نصري بعد شرط جمولية النسب على ما مر انفا قول وقد اخرج من خارج  
المعاد اعترض عليه بنسخه الولاء بشرط من ان يكون الموت من غير الحرب لان  
العربي له نصرة بنفسه الى قبيلته وذلك كد من نخرة الموات ومنها ان لا يكون  
معتقا ومنها ان يشترط الميراث والعقل ومنها ان يكون لم يحصل عن غيره ومنها  
الاسلام على من عند البعض والصحيح ان ذال بشرط كذا في الكفاية وغيره ما  
ويعلم من هذا ان قول الشارح قد اخرج من خارج العاده لا يخلو من قصور انتهى  
لا يرفعه من هذا الاخذ ارفاهه جانبه وفيه كلام على ذهب الى عدم شرطية فان الموت  
المشتمل على اصح الاقوال المقصوده على ما شتمل على هذه العبارة فهذا يقتضيه  
الاخذ ارفاهه خارجا من خارج العاده لان المولات مخرجها فلا يلزم غير ما كان  
الا ان يقول ولم يرد فيه النص لا يتقضى الزوجين فان ورائتها وان كان  
بالعقد ايضا الا انما ثابت بالنص لا بالخل والعقل عنه الى غيره لان العقد غير  
لازم كالوصية ثم الوصية ليجوز الفسخ فكذا هذا فيلزم ولا يخفى ما في التعجير من  
الاستدراك في يخرج من ذال الاعلى هكذا في النسخ المتداوله ولكن الصواب ان  
الضمير ارجع الى الاصل على ما يشهد به السياق والبيان كما  
انما بان قول او التعليل فيجب ان يكون معطوفه فاعلم ان ذكره ويجعل

ان يكون معطوفه فاعلم التعليل والاول المستحب وان احتج في بعض الصور ان يقول  
فان قول ان دخل الدار فانت طالع يحتاج الى تقدير ان يقال لا يريد ذلك ووجه  
الانسيبه رعاية المحن اللغوي وهو التوقف على التقدير الاول ولزوم كل تعليل بعينه  
على التقدير الثاني مع ان البين التعليل الذي يكون لتعريفه لغير قول الى الايمان التي  
اعترضها الشرح ورتب عليها الاحكام لا يقال البين الصادق ايضا ما يرتب عليه الحكم  
لانا نقول المراد بالحكم الحكم المعتمد يحتاج الى البيان فلا حاجة الى ان يقال المراد من اجتناب  
سميتها باسم خاص والتسمية ليست بوجود في الحلف المذكور فلا حاجة الى تكلف  
ارتكبه صدق الشرعيه فيمكن دفعه بان كلام صدر الشرعيه بالنظر الى كلام صاحب القايه و  
هو قد قسم البين الى ما يتعلق بالزمان كما والى ما يتعلق بالاتي واعتبار الزمان يستلزم  
اعتبار النسل وبهذا سند في قيل من انه لا حاجة الى تقدير كانه كان او يكون لان ثبت  
الحلف للبعد فاعلم ولذلك جردوا عن مثل زيد قائم في نفس الامر فلا اشكال انتهى قول  
على ان الاعتراض لطلال والاستقبال هكذا في النسخ المشهوره لكن الصواب ان يقال على  
ان اعتبار الزمان او الاستقبال لان الله المذكور في عبارة صدر الشرعيه ههنا الزمانان  
ثم ان الجواب عما ذكره ان طلال ان لطيف بن الحكم والمستقبل حيث يكون ثابتا  
وبرايه للمستقبل فهو ليس بالمتيقنه زمان مستقبل ولهذا قصر صاحب القايه كلامه عليها  
وتبعه صدر الشرعيه وسجى بالتحقيق المتعلق به فاعلم قول على شيأت في المستقبل المفهوم  
من هذا النعم ان يكون مثل والده الاموات ولا يطلعه الشمس غير المنعقد مع ان المتبادر  
من عبارة القوم ان يكون المنعقد فخصه بفعل الحالف كما قال في المحدث المنعقد  
ما يخلف على امر مستقبل ان يفعل او لا يفعل ويكون ما ذكره وشابهه من قبل القوم  
على تقدير عدم شرطية كونه ملحقا على ما يستلزم ان لا يرد على ما ذكرت بعلم كذبه فانه  
يعم الحكم والمستقبل قول بل الصواب في الموات ان يقال لا يجزى بعد هذا الجواب ان الظاهر ان  
الايمان لا يخلو عن الاذنه الثلاثه فمضى ذكر الحكم والمستقبل ترك طلال لا بد من نكته  
فالاول ان يقال الحلف على فعل ما لطف على المتحقق غموس فلا شرا في الحكم وطلال  
في هذا المحن التفرق في الحكم ولم يذكر طلال او يمكن حمل ما ذكره صدر الشرعيه على ما قلنا فبهم  
قول الهندك في هذا ما يكون النشاء المحرق قول او ثانيا حفظا تغيير الناسي



بالخطي شير بعد المرقى بينهما ولكن يمكن ان يخرج بانه ان جري على حال كون  
القلب زاعجا على ذلك الخلف يكون خطأ وان كان حال ذبول القلب يكون ناسيا  
**قول** فيجب الكفارة بالحبس كيف كان لا يقال الكفارة لرفع الذنب ولا ذنب في الشئ  
منه الموضع بل كمالا لا يتغير نعم الا ان الحكم يدور على دليل وهو لثبوت الحقيقة الذنب  
**قول** وهذا انما يكون اذا كان الظلف بالمختار فاما اذا لم يكن فلا يندرج في الخلف  
مانسب الظن من المذهب انما يوجب سماعي الله تعالى في ذلك سواء اختلف الناس في الخلف به  
اولا على ما مر آنفا **قول** وعند البحر بين من ادوات القسم فهو عند من معنى اليمين اي  
يمين الله قسمي وليس كجبرية صخرة صخرة وصل واما الاخرى فمصلحة جميع يمين  
وقالوا انما وصلوا صخرة تخفيفا لكثرة استعمالها يقال في لم يكن **قول** ثم قال  
ولا تنقص من النقص بالاضافة المحجة **قول** وان لم يضاف الى الله تعالى الظن ان عدم  
الاضافة بالنظر الى ظاهر اللفظ فان الاضافة بحسب المعنى لا بد منها اذ اليمين لا يكون  
يمينا الا بالاضافة الى الله تعالى **قول** وان قيل كذا فهو كذا قيل وانما يكون قسما لانه لا يعلو  
الكفر بذلك الخلف فقد حرم العمل وتحرير الطلال يمين واخرى عليه بان هذا يخص بصورة  
المباح والمسلوك مع المباح وغيره كما لا يخفى انتهى ويمكن دفعه بان ما ذكره صاحب القبل  
بيان حكم في كونه من صيغة القسم هذا لا يوجب العمل **قول** سركند خرم بخداي قيل  
لا يكون يمينا هذا اشارة الى ان المسئلة خلافية فيكون قوله قبل في مقام التعليل اي فانه  
**قيل** في قوله اشارة الى ان لفظا يا ويمكن دفعه بان الحكمي محجوز قوله سركند  
خرم بخداي باطلا لا يزن فيكون كلمة يا من كلام الحكمي عنه لانه كلام المحض وبغضه ان كل  
جوز ايضا لا يكون يمينا لانه لو كان كل جزء منه يمينا لم يكن احدهما ماضية لعقد اليمين  
الا يري انه اذا قيل والله وبالله لا فعل كذا يكون يمينا **قول** ثم ما فرغ عن بيان  
موجب اليمين اي اللفظ المرجبة لان عقاد اليمين **قول** لان اليمين لم يشرع للكفارة بل شرع  
للمعاقبة يحصل انقلب اليها **قول** ولنا ان الكفارة تستر الطمأنينة هكذا في عامة النسخ و  
لكن الصواب ان يكون بدل ستر ستر باللام على ما لا يخفى على ذوي الاقدام **قول**  
بجواز الجرح لانه مفضل الموت القاتل ان يتول اذا كان المراد بالافضاء ترتب المنفعة  
اليه على المنفعة خروجه فليس في الجرح ايضا ذلك وان كان المراد ان يكون له دخل في الطمأنينة

١٠٢

فليبين ايضا دخل في طمأنينة اذ لو لم يكن اليمين لم يوجد لثبوت ولم يوجب الكفارة والحوادث  
ان وجود اليمين لا يناسب ان يكون مفضيا الى عدمه وهو نقضه بخلاف الجرح  
فان الموت ليس عدمه **قول** ولا اطلاق الكفارة لانها دونه وفيه ان الكلام في لثبوت في  
حالة الاسلام والسم اهل الكفارة فالعلة هي ما ذكرنا او لا وهو قوله ان الكافر  
ليس اهل لليمين لانها تعقد لتعظيم الله تعالى **قول** من حرم ملكه لا يجرم اي يمينه ولا شك  
في حرمة لاجل اليمين فلا يكون منافيا لقوله وان استباحه هكذا قيل ولا يخفى ان المراد  
من قوله حرم لزام الاعتباري ومن قوله لا يجرم لزام الشرعي فالمراد بالاستباحة طلب الحل  
الشرعي وظان الحل الشرعي لا ينافي في حرمة الاعتبارية بلعية **قول** والتحكيم على الاطلاق  
ظاهر في تقدير كون سب النزول تحريم العمل فان المناد من الحل والحرمة ما يكون  
في المطعومات والمشروبات فيكون ماعناه عن العمل فيعجز عنه واخر من على  
التمسك بهذه الآية بانه عدم يحمل ان ياتي بلفظ اليمين وتنزيل الآية بناء على  
ذلك وهذا لا يدل على كون تحريم الطلال يمينا **قول** ولعلية الاستعمال ولو حرمة  
وهو كون اراقة العروق مشكلة لان بعض الافعال المباحة لا يمكن الاثبات عندها  
وارادة البعض الغير المعين غير مفيدة مع شمول الخلف بالطلاق فيما بين الناس  
فاحمل على البسطة كان اقرب **قول** اي عليه الوفاء في الصورين اي في النذر المعين المطروح  
وفي المطلق بشرطين **قول** وبه يعني قال الشرع يتعبد له وهو الصحيح او المراد  
بالصحة الصحة دراية وهو قوله لان كلامه نذر بظاهره يمين بمعناه فلا يرد عليه ما قيل  
من انه ان اراد حصر الصحة فيه من حيث الرواية فليس يصح لانه غيرة الرواية و  
ان اراد به حصرها من حيث الدراية لدفع التعارض بين الاثنين احدهما قوله عدم  
من نذر قسمي فعليه كوفاء بما سمي والثاني قوله كفارة النذر كفارة اليمين فالوجه  
حكم من حيث حل احدهما على المرسل والاخر على المعلق **قول** رجع اليه الى هذا الوجه  
قيل الثاني في **قول** لانه قصد به تمسك على قوله يمين بمعناه **قول** فيحمل الثاني على اليمين  
تراجع على قوله كلامه نذر بظاهره يمين بمعناه **قول** لان الخبر تخفيف لقيل ان قوله  
لو كان كل تخفيف لما خالف المكفر بين الاشياء الثلاثة في مقابلة امر فيجوز وهو عندك  
حرمة اسم الله تعالى مثلا فان قيل في الكفارة مع الجاحم فالاحتجاج بالتخفيف



من هذه الجهة قلنا ففما نحن فيه الامر كذلك اذ كفارة اليمين والوفاء بالنذر  
في هذا المعنى **قوله** لا الا لفظا لما كان نذر من وجه وبما من وجه لزم ان جعل اعتدال  
بأن السائل ان التخيير يترتب على وقوع ذلك الفعل المرام ويلزم ما مر من وجه والتخيير  
تخفيف التخفيف لا يستلزم تترتب على المرام انتهى وفيه ان غرضه ان يقول المجدور  
في كون المرام موجبا للتخفيف والموجب هو ما ليس بل كون اللفظ نذر من وجه  
وبما من وجه وهذا من وجه المود كما هو الاكثان او ما اذا كان ان قول المحضر  
ويلزم ما مر من وجه لفظا من قول ويلزم ما مر من وجه **قوله** لان شرط  
التابع في شرط لغو قبل هذا غير مسلم فانه يقال فلان صام شعبان وان اكل من يوم  
او يومين فبعد التابع يكون لازما مثل هذا المعنى كما روي عن العبادلة الثكن  
العبادلة جمع عبد الله والمراد بها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله  
عمر بن العاص **قوله** معوقا ومرفوعا الحديث الموقوف ما روي عن الصحابة  
من اقرهم وافعالهم ولا يتجاوز الى رسول الله صلعم وقد يعجز عنه ان يتركه  
ما اضيف الى رسول الله صفة فلا او فعلا **قوله** لان المطلق بكسر اللام ونشيد  
**قوله** فاراد ان يقول للبيعة عليه اي يخضب على اي حصة **قوله** بلغني من قدر ان كان  
جدي كلمة من زائره وقد ذكر فاعل البلغ **باب حلف** **قوله** عند النافخ على  
البيعة والظما اختاره ائمتنا فان المعنى العرفي هو الاكثر خطرا بالبال والنسب  
اعتبارا في هذا الاحوال **قوله** يظلم في جانب واحد بناء على الاعمال فانه يكون الدليل  
من الجانبين بان يكون لبيت بابان لاني في معنى البيوتة ولو قال النبي اسم المسقف  
بنى للبيوتة كقوله **قوله** وقد مر بيان معناها من ان البيعة للنصارى والكيسة لليهود  
**قوله** ولا يكون فرق بناء ولو كان فرقها بناء لا يقال لها ظلة فخير فرق للظلة  
بنائها في السقف او غيره **قوله** يقال دار عامرة العامة بالبيعة ضد العامة  
بالعين الملاحظة ثم ان في دلالة هذا الدليل على المطلوب غناء فانه اطلاق اسم الدار  
على المنة لا يفيد كون الدار اسما للعرصة فقط فانه يجوز ان يكون هذا الاطلاق  
باختار ما كان الا يرى انه لا يقال للعرصة قبل البناء دار الا ان يقال الدار اسم للعرصة  
بعد ما تعلق بها البناء **قوله** اما اول فلان قوله هذه العلة لا يخفى على احد ان قوله

كم

صاحبة لانه ان الدار عبارة عن ذات العرصة وصفها والوصف في قوله لغو  
فيما ذكره ان اخرج من الخرج بين المرفق والنكر الا ان كون الوصف في الخارج لغو على الظاهر  
فانه على ما هو النوعين وصف لا يكون دايما الى اليمين ووصف يكون دايما الى اليمين  
لغوا في النوع الاول دون الثاني فانه لو حلف لا تاكل من هذا الرطب لم يكن كنهه  
بعد ما صار من الان الرطوبة تصح ان يكون دايما الى اليمين على ما سيجي **قوله** غلط اختصاص  
من عدم التوقفة بين البيت والدار نعم ما قيل في الغرض منها الدار دار وان زالت جوطها  
**قوله** والبيت ليس بيت بعد ان هدم **قوله** بل على غائية لبناء كان الطوب ان يقول بل هي  
جوه من مضمونه فان الكلام بيان انتفاء البيعة بانتفاء البيوتة والنفي لا ينفي انتفاء غائية  
**قوله** لان الدار يطلق على العرصة المحرقة هذا يشعر بان يكون الدار اسما للعرصة بل لا حظ للبناء  
معها وليكن ذلك فان الدار مشتق من الدور فلا بد من دور البناء اياها معمرة كانت او غير  
معمورة ولو كان اسما للعرصة المحرقة لكان على كل عرصة **قوله** او بيتا لكون الدار  
بيتا بان يحل عرستها مسقفا كما يدل كذا الوقوف على طهراني باب دالوا غلج كان  
الاول ان يقول في ما ينبغي من تلك الدار كعبان الوقاية لان الدار عرصة في اول الكلام  
فتشكركم بعد مناسبت بل خير جاز **قوله** الا يخرج وجه ثم دخوله وعيانة الوقاية الا ان يخرج  
ثم يدخل من الشريعة هذا انتشاء مؤخر من قبل الظرف فان قوله الا ان يخرج معناه الا  
لا يخرج ثم المصير يخرج جازا انك خروج الجهم اي وقت خروجه فبعد الكلام لا بحث في  
وقت اللا وقت خروجه واخره على ما حذف حرف الجر من ان وان كثيرا وتغير الكلام  
الا بان يخرج وهذا اولى ما ذكره ان اخرج كما لا يخفى انتهى وفيه ان وجوبه بالاولوية غير ظاهر فان  
هذا يحتاج الى مثل ذلك التقدير ايضا فانه في تقدير لا بحث بحال الا بحال ان يخرج فتأمل  
**قوله** لا بد من فوج بهما اشارة الى ان الحلف لو كان في مجال غير ذلك لم يكن مناهلا او كان  
امارة لا يكون ترك المنافع هذا ان كان اليمين بالعربية فان قالوا كسبية من يدعي خانه  
اندر خانه ثم خرج نفسه معزم ان لا يعود لا بحث وان خرج معزم ان يعود لا بحث كذا في شرح  
المحرانية **قوله** حتى لو بقي وتروا نذره في الواو وكسر الشاء ما يتعلق بالعربية بمخرج وفتح الشاء  
ايضا لانه وذكره الكاظم ان يمشي في فلو انقل كل المنافع انما يعجز عن ان ينفذ اذا كان  
ما يقصد به السكنى واما اذا لم يكن كالنذر وقطعة الحميم فلان ان لو حلف لا تفضل دافعا



براديه النسبة كني بباله العادة الا ان السكينة قد يكون حقيقة وهو لا يكون  
دلالة بان يكون الدار محال فيمكن من السكينة فيها فثبت بالبرهان ان يكون ملكا غلاما  
ولا يكون ملكا لا يثبت لا لفظا النسبة بفعل غيره والظاهر ان لا يكون ملكا لان الانتقال  
يكون بالبرهان لا بغيره لو قال لا لا وجوب كون بالانتقال لا اختيارا او عاين حكم لا بغيره  
لكن اظهر ثم ان المراد بالاكراه هنا ما لم يقصد فعله لا وجوبه اما اذا اهدى غيره فخرج  
هو نفسه خوفا من الكره حيث لو وجب الفعل كالموظف لا يأكل من الطعام فاكل مكرها  
حت وان اوجبه فحلق لم يثبت كذا في النهاية **قوله** ان سهر من التامخ الاول ويمكن  
توجيه ان قوله ان امر اخر لا يتعلق بل لا وجوب بل التوجه وخوفا مثل عفتا ابتداء  
ما يرد الى ان توجب الى امر اخر ويقتل ان يكون المراد لا وجوب من حاله الى حاله اي ثم  
خرج من حاله التشبيح الى حاله اخرى **قوله** وهو الاصل من الاختلاف فيما اذا لم يتبين  
اما اذا توفى على ما تولى لا يثبت لفظ كذا في الكافي **قوله** ودينه لثقة وفي بعض  
النسخ بنية الثقة وهو ايضا كذا فان الصدوق ما يثبت للمكلم من الكلام  
فان المراد ديني قوله في بنية الثقة **قوله** كما تقرر في الكتب الكلاسيكية فان عندهم لا وجوب  
الاستطاعة ما لم يوجد شرط ولم يرتفع الموانع **قوله** لا تعاوى ولا تهاجر الى الباقين  
قد تترك لعمدة هذا ما اول شأنا **قوله** بل بعض كذا بالبين المحجة **قوله** فاقم خام  
مفعول شرط كذا في النسخ المندولة والصلاب فاقم مقام فاعل شرط **قوله** اذا نواه اي  
اذا تولى ملك زير فانه ملك زير صوره وان تعلو به حي الغير **قوله** وقال محمد بن  
وان نواه لان العرج لا يجاز فيه الى البنية **قوله** ويراد بهذا البر فتم التضمين  
الفاق وسكون الصاد المحجة بالفاي بكسرة دند ان حوزن قيل واغوا وضح كسرة  
في النسخة المعينة لانه لو عطف بعينه على كل خطه لا بعينه ينبغي ان يكون الجواب على  
**قوله** لا حجة كذا على قولها كذا ذكر في الخبره واكثر الكتب انتهى فيه انه ينافي ما قاله  
من ان اللفظ اذا كان له معنى حقيقي مستعمل ومن حجازي معارف فابو حنيفة رحمه  
الحق الحقيقي وبما المعنى المجازي فان هذه القاعدة لا يكون على الخلاف على هذا التفسير  
**قوله** معنى حقيقي مستعمل الى كذا بان لا يكون جهوريا بل كذا **قوله** لا يوجب قول صدق  
اذا المراد يقيد بالكل خبره وما يشبه ذلك واشار الى ان يحصى فخطه ان قوله لانه

اذا قيد بعين لا يثبت فان التقيد يكون بالنسبة الى المجموع لا باكل المطلق فقط  
**قوله** وبالطبع طبع اللحم وان اكل من مرقه حيث اذ فيه من اجزاء اللحم ولا يسمي طبا  
كذا في الطباعة ولا يسمي من اللحم بل لا يطلق الطبخ عليه في هذا الزمان عرفا  
كذا قيل عند حنيفة لان شحم الظاهر يتولد من الدم فيكون طبا حقيقة **قوله**  
وعند ما تناول شحم الظاهر ايضا لوجوه خاصة الشحم فيه وهو الذوق بالنار **قوله**  
لا لعب والزمان لعل ان الفاكهة ما يؤكل لحد التعم والتلذذ وهن الثمن ينبغي  
بما كثر **قوله** وعند ما لعب والزمان لعل ان التعم ما قوى ولا ينقض مع التفك  
بما استعمال التعم في الجملة **قوله** ويراد بالترب من نثر واغاقية لانه لو طف لا اشرب  
منه البئر يفرغ بعينه الى الاغراف ولو تكلف وشرب بالكرع خلت المشايخ فيه  
والصحة لا يثبت لان هذه حقيقة مأجورة ولا انصرف اليه الى الاغراف فقط  
لحقيقة كذا في شرح الطباعة لكن ينبغي ان يكون هذا عند حنيفة واما عند ما  
فالظلمة كذا في مسألة اكل البئر هكذا قيل وفيه انه خالف لما قالوا من ان  
المع عند ما الحجاز المتعارف فانه اذا كان الاغراف في البئر الحجاز المتعارف كيف  
حيث بالكرع من البئر فاقبل فيه **قوله** فترجى ما باناء لم يثبت لان كلمة من المتبعين  
وصحة في الكرع خلافا لما لانه المتعارف **قوله** او شربا البئر اركب الشين  
المع والراء في اخوه اللين الذي استخرج ماؤه وخثر فصار كالفالودج لما نثر  
**قوله** فان اعتبار صفة السوء ينافي اعتبار كون البسر ويخفى من اسماء الاجناس فيمنع  
**قوله** حيث في الاكل لا الشراء فيه ان الشعر المطلوب بين اللحظة يكون وقت الاكل ايضا  
كذلك اي غلوا باصغر حباتها خلافا للطب والبسر يوجب ما قيل ان الخلاف  
بينها وبين اياح اذ المبرزة عند الاكل ولو مره واكثر حيث اجاعا كذا في الكافي و  
سائر الترويح فاقبل **قوله** البسر لذت بكسرة النون وتشديد ما من ذبت البسرة  
بفتح الذال تذيلا فهو مذنب كذا في الصحاح فيكون اطلاق الرطب والبسر  
بغلبة الاجزاء واطلاق المذنب باعتبار ما في ذنبه من اثر النضج **قوله** في الاكل  
لما باكل كبد او كرش لكبد ما يقال له بالفارسي كرش والكوش ما يقال له بالفارسي  
شكبة **قوله** قلنا ذلك الماء ليس الذي انقصد عليه البهمن فيه ان اعاده الماء



المصوب ليس أصح من الجادة بالنسبة إلى قدرة الله تعالى فيتعهد اليقين نظر الالحاد  
على الاعادة **قول** فلنناظر التعاد السبب المراد بالسبب لفظ اليقين وبالخطف المعنى  
المصدر وبالأصل البر فيكون **قول** لعدم إمكان البر من قبل وفيه الظاهر في  
**قول** لعدم إمكان البر ليقال البر متصور من هذه الصورة لأن إعادة القطرات  
المردودة ممكنة فكان متصورا فيجب أن يكون عذبا لا نافعا لبرنا في آخر  
جود من اجزاء اليوم بحيث لا يفسد غيره ولا يخفى أن زمان إعادة الماء غير زمان  
شربه فلا يتصور إمكان البر كما قبل فلا يخفى أن اعتراض الالحاد بالنظر إلى تصور البر  
مطلقا لا بالنظر إلى تصور بعد الوجوب فيكون الجواب **قول**  
لأن البر وجب عليه إذا فرض من الكلام اعتراض عليه بأنه ينبغي أن لا يكون حال وقت الارتفاع  
لأنه يمكن أن يعيد القطرات **قول** فيشرب كالحاصل من العناية آنفا ولا ياتي الجواب  
البحر ههنا لأن الكلام في غير الوقت كالأخفى انتهى وقد عرفت ما فيه فاقبل  
ثم من النسخ الموجود في المطبوعة المتقدمة إلى المعرض هكذا ولكن الانسحاب  
وقد الارتفاع قبل الارتفاع لأن المطالب معناه الخان فلا ياتي إضافة  
إلى الوقت **قول** لبعض الأفاضل جميع خبر الشريعة **قول** أو راجع قبل مجيء الجاء انتهى  
بخلاف مسألة الكوز فانه أضاف بحينه إلى الماء الذي في الحال وليس ماء لال  
الذي يحسنه الله تعالى فإذ الحدث الله فيه ماء كان غير ذلك الماء لا محالة فلم يكن محل  
اليقين متصورا فلم يتعقد اليقين سواء علم أن ليس في الكوز ماء أو لم يعلم كذا في شروحه  
للطهارة واعتراض عليه بأنه ينبغي أن يكون المراد لا شرب الذي يحسنه الله تعالى أن الحدث  
والإشارة إلى الكوز لا إلى الماء فلا ياتي هذا المعنى كالأخفى فيجب أن يزج بين العلم  
وعدمه كإثبات مسألة النقل انتهى وانت تعلم بأن هذا الاعتراض بعد قولهم لا إلى الذي  
يجوز أن الله تعالى شكل فانه صريح في أن الكلام على تغييره لا يكون المراد الماء للحدث  
بعد الإشارة إلى الكوز نعم يرد عليه أن في الإشارة إلى الجدة لما روي مع العلم بعدم  
يكون الأحداث في ظرف الكوز بل ما مع العلم بعدمه لم لا يكون الأحداث في ظرف  
الآن يقال المراد بإحداث الروح إعادة أذهاب عين الأول وإحداث الماء بإحداث  
من كتم لعدم ولاجل ذلك كان التأخير المثار إليه ولم يتصور إمكان البر وهذا في الكوز

الذي

الذي لم يبد منه الماء ظاهر **قول** ولما كان متبادرا كان ذلك متممها حقيقة لا يقال  
إذا كان الاحياء يمكن بالنسبة إلى الله تعالى لا يمكن ذلك متممها لاننا نعلم الامتناع  
في إزالة الطوق الباقية على هذا الموت قد تم **قول** على أي الخلف فيكون كان الظاهر يقول  
فيصير الخلف على الملازمة لانه فصدان لا يفصل المنصل من عبارة المتن وهو  
العاء فاختر هذا الأسلوب وقد أمثلة وذلك سبب ملكه فيه أن الغزل  
مؤخر عن ملك الزوج فكيف يمكن سببه نعم يكون قرينة له ودليلا عليه  
عادة **قول** ولهذا بحث أي للإضافة إلى السبب بحث **قول** لأن القطن لم يذكر  
أي لم يوجد ذكر القطن ولا يتصيد بغيره فيجمل على ما هو متعارف وهو قطن الزوج  
حتى إذا ذكر ولم يفيد بأن يقول لانه ليست بقطن غير لانه يحل على قطن الزوج أيضا  
حلاله على المتعارف في جعل الحث بقوله لأن القطن لم يذكر زوج ركائمه مع كونه  
موجها لأن يكون ذكر القطن موجبا لعدم الحث وقد عرفت أنه إذا ذكره ولم يضاف  
إلى شخص بحث أيضا فلو قال هذا إذا لم يذكر القطن أما إذا ذكره بان إضافة إلى نفسه  
إمكان أصوب **قول** عقد لؤلؤه وخاتم ذهب على هبة لطاء وكسر اللام  
ما يقال له بالفارسي ميرا به وجهها على بضم الحاء وكسر اللام ونشيد الباء  
**قول** إشارة إلى أن ما وقع في الطهارة والجواب أن عبارة الطهارة هكذا الوصف  
لا يكسر على سيرة روقه بساط أو حصر حيث لانه يجب جالب عليه والجلوس على  
السيرة في العادة كذلك بخلاف ما إذا جعل فوقه سيرة أو لانه مثل الأول  
فيقطع النسبة انتهى فمن أمعن النظر في كلامه يعلم ما فيه من طرائف وسلوب  
بديع فانه مشتمل على سكتين أحدهما عاده والاخرى خاصة فذكر أولا  
العامة بقوله لا يكسر على سيرة فان كلهم فيه على السواء كسر السيرة أو غيره ثم انتقل  
منها إلى المسئلة الخاصة أي الخلف على السيرة لم يبق بقوله بخلاف ما إذا جعل فوقه  
سيرة أو لانه مثل الأول إذ كون الله مثل الأول لا يكون إلا عند تعيين  
الأول فكلامه مبني على إيجاز وكناية وليس كإخراج عن نهج الاستفاهة كما توهم  
الشارح **قول** فانه عن علي أي ما توارى على بعضه **قول** ليست بغرب مقصود  
القرب بضم القاف وفيه الراد جملة قرينة لكن في قوله على المشي إلى الحرم أو



المسجل المأخوذ من الامامين لهما ان المأخوذ على البيت وكذا المسجل المأخوذ ولم  
 انما التزم الامام بغيره العارة غير متعارف **قوله** ولكنه مخالف لما تقر به الاول  
 قال صاحب المغني في فصل الحائض ولا يلزم ذلك ان النفس متى عرف بدليل  
 معار المشب والافلا كالتشاهد على الزوج لانه يستثنى في الطلاق او لم يغفل  
 قول النصارى عند قول المسيح ابن مريم الله لان هذا من حيث به علم ان شاهد فان  
 قيل فذكر في الميسوط ان الشهادة على النفس تسمى في الشرط ولهذا لو قال لعبد ان لم  
 اقبل الدار اليوم فانت حر فشهد ان لم يدخل الدار اليوم فقبل وخص به بعتقه  
 وما كان فيه من قبيل الشرط قلت هو عبارة عن امر ثابت بخياره وهو كونه خارج  
 الدار كذا في الكافي واعتبر عليه بان الفوق بين عدم الدخول وبين عدم المأكل  
 انتهى ولا يخفى ان من قال لا يمر بين نفسي ونفسي لا يقول بامتناع الشهادة على  
 النفس في الشرط كما لا يقول بامتناع الشهادة وفيما يحيط به علم اننا ههنا **قوله**  
 واقل ما ركضان الظان القعدة الاخيرة ايضا من ثمة الركضين فمذموم **قوله** عن علي وفي  
 عبارة لغيره انه متى لم يدر فلفظ وحده اما بيان الواقع او لاخر اذ لا بد بعد  
 الحلي فلا بد ما قيل من ان لفظ وحده لا يخرج عن ركابه لان البيت ليس محل للركبة  
 ولانه شرط القبض لغير القضا لان الثمن بنفس البيع وان وجب المشتري ويكون  
 قضاء عن الدين ويحتج به البر لا انه مجرد سقوط وبقدر القبض فشرط  
 لهذا كذا قالوا وفي كلامه وهو ان البر المتخلف لا يرتفع بطلان الثمن او اسقاء المعاش  
 فلا وجه لاشتراط القبض هكذا قيل ولكن ان يقال مرادهم بغير القبض فشرط  
 جميع انواع البيع فان في البيع الفاسد لا يجب الثمن عجز العقد بل لابد من القبض كجمل  
 التمكك وجب القيمة على القابض **قوله** انتهى عن النيزاء بضم التاء تصغيره ثم انشئت  
 ابنه **قوله** لان مولود ولد كذا في نسخة رثينا ما ولكن الظاهر ان يقال لان البيت ولد  
 الا ان يقال المراد لان كل مولود ولد حيا كان او ميتا لكن اخوك كانه بائع نوع  
 اباؤه فتأمل **قوله** بخلاف جواز الطلاق ووجه الام على ما مر انما من قوله وان ولد  
 فانت كذا حيث بولده ميت **قوله** ان يوفى او بغيره الزيف ما يرتبه بيت المال و  
 البهجة ما يردده التجار **قوله** ولو كان ما قضاة سنة قبل السنة معرب

فارسية متوجع ثلث طافات هو ان يكون داخلا حاسا وخارجة فنه واردة  
 من البهجة هذا اذا كان الكل او اكثر كذلك واما اذا كان الاول كذلك فلا بحث  
 لان العبرة بالخالف كذا ذكره الرطبي **قوله** لا ياي لا يبرء هكذا في النسخ الموجودة ولكن  
 الظاهر ان يقول ان لا يبرء من البر لان البراءة لان البراءة خصوصاً في صورة الطبقة  
 حاصل ثم ان عدم البراءة من الخط وبطلان البين فيحمل على الثالث بالنظر الى السنة  
 والرصاص ويحمل على بطلان البين بالنظر الى الطبقة لانه اذا وسمت قبل مئة اليوم  
 فبعد عشرين تخلف البر قبل مئة وقت لثالث فمما في السنة اليوم في بطلان البين و  
 لا بحث **قوله** حتى لا يكون التجار يبقوا في الصرف والتم ان يفسد ما لا يتم عقد الصرف  
 والسلم لانها لا يبرء من جنس الدراهم حتى يوفى ما فاما **قوله** لانه اضاف القبض  
 الى دين معروف بالاضافة اليه حتى لو قال قبضت من ديني درهمين دون درهمين  
 نقض البعض لان الشرط قبل قبض البعض متفرقا فوجد **قوله** لانه اسم لا اساءة  
 اذ هو يخرج من مئة مع اخسان واوراق بلا ساق **باب حذف**  
**القول** **قوله** وكل ذلك لا يتحقق الا بالامتناع من كل من الاعلام والوقوع  
 والاذن لا يحصل الا بالامتناع وهذا في الثاني ط واما في الاول فبناء على الاتم  
 الاغلب ان الاعلام قد يكون بالافادة وقد يكون بالكناية **قوله** في خبر ابيه الذات اي  
 ذات صاحب التوب **قوله** وحت في هذا انما يعتد ايراد في باب حلف القول غير متأكد  
 ولكنه ذكره نجا صاحب الهداية **قوله** وان باع بعبارة لا يعتد معطوف على قوله  
 فباع على انه لا يعتد **قوله** وحت بالفاسد والموقوف وفي بعض النسخ و  
 حث في الفاسد والموقوف والاول اظهر لانه معطوف على قوله لا يعتد وهو متعلق بوجه  
 ان غير قديم **قوله** الوجود وحده اي حصر البيع وهو التمكك لا يقال هذا يتناول  
 للطبقة ايضا لاننا نقول ان حصر المالك لا يعتد فانه مباذلة المال بالمال **قوله** لا البطل  
 لانشاء المالك لان احصاها بين فيه غير مأكول **قوله** فاعتق ودبر عينه ما وقع التمكك  
 على هذا الملك وقد انتهى بجهنم الامر في فلا بد من المديرة والمديرة بدو الرب  
 ثم سبها لان الملك بعد السبي غير هذا الملك واما جواز قضاء الفقه ببيع المديرة  
 فلا بد من هذا الجواز فان القدرة بالغير غير معتبرة كما في الرض **قوله** اعدم الاستفراض



ههنا كل اقل اشكال فيه فان الكيل اذا اضاف الاستقراض الى الموكل من الموكل  
قال فاما ان وكل بالاستقراض ان اضاف الكيل الاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا  
سيفرض منك كذا او قال قرض فلانا كذا كان القرض للموكل **قوله** وصحة في الاموال  
فيه ان التوكيل على ما يجي ترضى التصرف في المالك وغيره  
والا فادعى التصرف في الولد من حيث الناذب والترتبة الابري ان القاضى  
والسلطان بغير توكيل فالاول في التعليل مذكورة في هذه الكافي وهو  
ان معظم منفعة الولد ضرب الولد عائد الى الولد وهو الناذب فلم ينسب فعله  
الامر كذا في خبر العبد فان منفعة وهي الاثمار بامر الموكل عائدة الى الموكل فخص  
الفعل اليه **قوله** في حلف البيع والشراء في الفينة اذا كان شرطه لا يباشر هذا  
بنفسه بحيث وان باشر تارة فالاعتبار بالقبلة **قوله** وعند ان افني كذا وهو  
القياس ولك ان تقول وعند ان افني كذا بناء على اصل المشهور وهو صحيح  
المنع للفتن على العرف في وجود هذا الاحتمال اي احتمال البهر لغيره **قوله** قال الله  
صلى على الاناس حين من الدهر روي انه لما خلق ادم وصورة كان ملقى  
بين مكة وطائف اربعين سنة لا يدري ما اسمه وما يراجه الا الله فكان بين  
تصوره ونفخ الروح فيه اربعون سنة **قوله** فيصرف الى افعلى ما يذكر بلفظ  
الجميع واقضى ما يذكر في لفظ الابام عشرة **قوله** ولا مقارنة لا يجزى ان قوله الاول  
فرد يعني عن هذا القيد لان المتبادر منه الافراد ذاتا وصفاف يكون ذكره زيادة  
الاكثر **قوله** لان الاخر الاول كذلك لا يكون اعتبار الاول بالاخر فكيف  
يعي اعتبار العتق في الاول دون الاخر على ما قرئ وللجواب ان قوله اول عبد  
اشترته يعني عبد اشترته ابتداء وقوله اخر عبد اشترته يعني عبد اشترته  
ثانيا فبذلك **قوله** عتق الاخر اثنافا هذا يوم الاختلاف في المسئلة السابقة مع  
ان لم يعلم في خلاف واما كونه نوطية للاختلاف الاتي فليس مناسب على التخي  
**قوله** لان الشرط اي شرطه الكفاية قران نية الكفاية بعلة العتق وعلة العتق  
ههنا قوله ان اشترت **قوله** فان العتق عند الشراء يضاف الى الفهم السابقة  
وهي قوله ان اشترت والاضافة دليل العلية ولا يرد عليه ما قيل التعليل عندنا

يمنع العلية فاذا وجد شرطه لم يلحق عليه فيكون النية مقارنة لعلة العتق لان المنوع  
بالعلة العلية وهي ثمة العلة والشرط مقارنة ذات العلة ومن تأخر الثاني لا يلزم  
ان لا يكون العلة علة ويؤيد انهم شرطوا الاصلية حاله التعليل لاحال وجود الشرط  
حتى لو جاز حال وجود الشرط بحيث **قوله** وبان تسرى التسري من التسري بضم السين و  
تشديد الباء وهي طائفة التي لا تسرى سواء طلب منها الولد او لا وقيل من التسري  
من التسري ورفضت اخو الرايات ياء كافي تقضى البازي وقيل طلب الولد شرط  
في التسري حتى لو وطئها وغسل عنها لا يكون تسري فاقول ان يوسف كان الاول  
قوله **قوله** ولنا ان الملك يصير مذكورا ضرورة التسري قبل المقصود من التسري  
التخصن وذلك كما يكون عليك اليقين يكون عليك النكاح كان الاثم ملك  
المتعة وان خير عاقبة فان الاثم المتبادر من التسري ملك اليقين لا غير **قوله**  
فالعطف عليه هو المأخوذ من صدر الكلام وهو لعله ما فان قوله هذا هو او هذا غير ذلك  
احد معاصر **قوله** ان جعلت لك باني لاجلك معناه كذا كذا وشم از بهر نواين جاء  
كذا نقل في النهاية **قوله** فباعه ولم يعلم انما لم يكن الجعل عذرا في مثل هذا من الامور التي  
يكون معزلا جاز **قوله** هذا نظير التعليل باليمين ان قوله ان جعلت لك باني **قوله**  
متعلق بالطعام مع بان يكون صفة له على معنى اكلت طعاما كما بينا لك فالمراد بالتعليل  
التعليل المعنوي هذا وفي جعل متعلقا بالكل صورة كلام فانه مما لا يحتاج اليه  
الا ان يكون لربط افعال الكلام لا ولا وهو قوله وان تعلل الامر بعين او فعل لا يقبل  
فان المتعلق بالتعليل بالشيء متعلق بذلك الشيء **كتاب** **قوله** **قوله**  
لانه الدال على فعل المأمور لو قال في التعليل لان الشئ مع رتب وجوبه على لفظ الزنا  
في قوله الزاني والزانية لكان اسد لان في الشهادة اذا صرح بالفعل المأمور وقيل  
وطئ وطأهما اما لا يوجب لاصحاح وطئ اياها في حال الطبخ مع كونها في ملكه **قوله**  
او ما يفيد معناه محطوف على قوله بلفظ الزنا **قوله** لا الاسلام ايم بشرط الاسلام  
لا احتمال كونه في الصبي او في حالة الجنون **قوله** نذرت بغيره رجوعه المصد مضاف الى مفعوله  
الاول والفعل متروك اي نذرت بغيره الامام المرفوع **قوله** وثانيها احصان  
الفذف الشرطية العفة عن الزنا سواء وجد الوطئ بنكاح صحيح او لم يوجد



فان الاصل بطلان عذبة **المزور** واشترط اثباته في عدم النيب النيب دلالة  
 على الدخول بنكاح صحيح لا يخفى على كل فقيه فالمراد بشرط النكاح الصحيح اثبات كمال النية  
 ونحو النكاح لان كماله لا بالدخول كان وجهه على ما ينشئ به قوله لان الدخول انما شرط  
 لكونه مشعرا **قوله** اي متوسطا بين المهرج بكسر الراء المهملة وتشديد باء الجاء المهملة  
 الشديد المولم **قوله** اتى الوجه والمذكر جمع الذكر يعني العصف على خلاف القياس  
 وانما جمع كذلك للفروق بين جمعه وجمع المذكر مقابل لانشي وانما جمعه مع افراد قرينة  
 لان المراد المذكور وما حوله كما يقال ثابت مفارقة راسه كذا في الصحاح **قوله**  
 فاما حال من طرد ودخل على رضا بفرب الرجال في طرد وقيام والنساء فهو دا  
**قوله** وحى النزع ساقط عنه اي عن الصبي **قوله** وحاصل زنت زجر وعنى ان يجر يجر  
 الرجم والجلد الى ان يستغنى وله ما عزا اذا لم يكن احد يقوم بترتيبه وان ادعت المرأة  
 انها جلى لا تقبل قولها ولكن القاضى يربها النساء فان قلن جلى جبرها الى جولى فان  
 لم تلد جبرها **باب** **وليس هو الجلف** المستفاد من قوله التثاق وجردت  
 عائلا فافغنى قبل من كلامه وهو انه قد اجمع على ان نسبة الاغناء نسبة جارية  
 حرفة كلاف قوله ام ات وما لك لا يكفى على ان هذا التفسير غير متعين كما ذكره كتب  
 التفسير مع انه يحل للخصم ان يقول لم انتهى وانت خير بان هذه الامور غير مائة  
 لا يرث النسبة الدارئة للحد مع انه قال في الكف فافغنى فاغناك بما لا يخفى **قوله**  
 ان الكنايا راجعة الى ولونوى الثالث **قوله** مظنة لا عقابهم خير قوله فان احتج  
 العبد **قوله** وصح ثبت بالعقد لو قال في المتن والعقد فلم يجد من وطئ حرما  
 كحيا ولا من وطئ اجنبية زنت اليه فقلن اي عرسك وعليهما ما ولا من زنى  
 بمسجورة له ولا من وطئ اجنبية ولا من وطئ عمة او اتي في دبر او زنى في دار  
 لمرب او كان الزنى غير مكلف وزنى عرسه حد هو فقط كما يجد من وطئ امه اذ هي حرمه  
 او عمة او اجنبية وجدها على ذمتهم ولو عصى اعمى ودينه زنى بها حرقى وذمى  
 زنى بحرية لا طرأ ولا طرية لكان الكفر احرى عن محبة التكرار احرى اما الاول  
 فلهذا لم يسل المتجانب بعضها على بعضها فان المسئلة الاولى والثانية والثالثة  
 من المسائل التي سقط فيها لادبوبة العقد او بوجهه فالتناسب ان يفرغ على

بجانب

ما قبلها

ما قبلها في قرن واحد كما خرج في اخيه من النسبة في الفعل والسببة في الحبل واما الثاني  
 فان قوله وحرم ما كفى بعد قوله في وطئ حرم كفى انما مستغن عنه على لا يخفى **قوله**  
 نذبح ثم خرج بالنار الى قوله للتابع الرجل وفي بعض الكتب عصب النذبح وفي قوله جبران  
 في صورة ان سان وفي كل من الوجهين قصور فان في الاول دفع العار يمكن بالبيع من  
 المسافر وفي الثاني بزمان لا يذبح حيوان ليس بشاة التولية كمال البخل مثلا الا ان  
 يقال انها حكم وليست بعلة معقدة **قوله** او اتى في دبر قبل الخفاف في العلم اما  
 لو وطئ امرأة في موضع المكروه كدبرها خلاف وانما ان الحكم على الخلف ولو دخل  
 هذا بعدد او امته او مكروه لا يحد بل خلاف كذا في الكفاية وغيره فان **قوله** فخذوا  
 بعد زمان هذه الامور لفظان المراد بالخير ليس التحذير المصطلح فانه لا يبلغ من  
 الحد ثم ان المخوف من عيانة للعداية وجوب التحذير المصطلح لا التحذير باحد هذه  
 الامور فان عبارة هذه والله ليس بزنا لا خلاف الصحابة في وجوبه من الاحراق  
 بالنار ووجه الجدار والتكيس من كان مرتفعا بانباء الاحجار وغير ذلك لا هو  
 في معنى الزنا لانه ليس فيه اضرار الولد واشتباه النساب وكذا هو انه زنى في كل  
 الداعي الى الزنا من الجانبين ومارواه محمد بن علي السبكي او على السبكي الا انه جند  
 عنده ما يبين ان انكسب جرمه ليس حد مقدر فان ذكر هذه الامور في انشاء  
 دليل لبيان انه ليس حد مقدر للبيان وجوب احدها هذه الامور فتدبر **قوله** لا تكلم  
 موجبة فلا ينقلب مع جبة انت الضمير الى الزنا بتاويل القاشه وذلك لان ما لا يجب  
 العقوبة في الانشاء اولي ان لا يجوز في الانشاء **قوله** ولا يزنوا غير مكلف بل كلف كالصبي  
 والمجنون فانها لا تخاطب بالحوادث فلا يكون فعلها زنا والتكليف من غير الزنا ليس بربا  
**باب** **شأن الزنا والرجوع** **قوله** ولو اقرب الى الجدة هكذا في اكثر النسخ ولا  
 يخفى ما فيه الا ان يقول بما يجب له وفي بعض النسخ ولو اقرب الى البسقة وهو ايضا  
 غير صحيح بخلافه سورة الكلام على تقدم من قوله بخلاف الاقرار كما سيأتي **قوله**  
 او اتفق تحتاه في وقته واختلفا في مله بان تشهد اربعة بزنا في وقت معين  
 واربعة اخري بزنا في ذلك الوقت في بلد اخر فلا حد عليهما **قوله** اما عدم الحد  
 في الاول وهو قوله فان شهدوا ذلك **قوله** لان الواحد لا يكون بطريقا لو كره

فانما جاز ان يحل قولنا بطلان عذبة في الزنا لان ما لا يكون له حد في الزنا  
 فيه حد مقدر بوجوب التحذير من الزنا فانما يجب التام

خل السانحة







ولكن الظاهر ان يكون الضمير في فاعل من ملحقات النسخ وان كان هو راجعا الى من يحضره الامر  
جلد **قوله** من غير خصوصية صدر على صيغة الفعل بقرينة قوله والى بين المديح **قوله**  
وسببه فمضاف الى المفعول **قوله** لان معناه لابل انت ذلك لاننا نعلم ان يكون  
التقدير لابل انت زانية وفي حذف الرجل لفظ الزانية لا يرام له لاننا نعلم صيغة التذكير  
في انت ياتي هذا التقدير لاننا نعلم ان هذا الكلام خرج من باب الكلام السبع  
والمدح فيه باز في فوجوه من هذه القرائن لم يبق طائل من ذلك الا ان يقال **قوله** لان  
احصا لا يبطل اللعان الى العان الملاعة لا يبطل احصا زوجة فقه فاما **قوله** اياها الشك  
فلم يكن العمل بجد الطرفين **قوله** او من زنت تخصيص هذه المسئلة بالمرادة اتفاق فان الرظ  
ان لمحال في الرجل ايضا كذلك **قوله** وقد التزم من المستأنس التزم بهيمنة  
**فصل في تعزير تاذيب** **قوله** او الصنفين هو بالصاد كالملة والقاء والعيان الموهلة  
ما يقال بالقرينة سلة زدن والاقاف برسر دن **قوله** او نظر الظاهر وفيكون عا  
وهو يلحق انك تفعل كذا وكذا وتعزير اشرف الاشرف كالقضاء والعلوية و  
روي عن ابي يوسف ان التعزير من السطحا بصفة المال جاز كذا في شروع **قوله**  
في يكون اكثر من تسعة ايجين اذا كان التعزير بالغرب **قوله** لانهم الاصول وهم يقولون  
الاهل في الدردو والخصيف مما يمكن والتعزير به تواب **قوله** لا يعرف الضرب على اعضا  
قبل في حدود الا ان يعرف التعزير على اعضا قبل في حدود الاصل وفي اشربة الاصل  
يضرب التعزير في موضع واحد ويمكن التوفيق بان يكون المراد من التعزير المذكور في  
اتناء الحدود المذكورة بين معينها وقيل الاول في اقصاها بل هو كمال الساتر للمال  
بلا اخراج واصابة الا حصة بلا ايلاج والاشفا دون فقه **قوله** وتعزير الاش  
كالقصاص الدعافنة كباد اصل القرية وقبل ما لكه من دمغان بمغص اصر  
القرية فقه فارسي عرب **قوله** لان ما دونها لا يقع به التعزير فانه في قوله فيما جاز  
او الصنف او تعزير الاصل **قوله** اذا ضرب سكر يقال سكر بكون من الباب الرابع  
**قوله** وعلى المتفرق اي القاذقين **قوله** لاحتمال كون القاذق  
صادقا في قذفه ولانه جاز في الغليظ من حيث الوصف كذا في  
المهنية وهذا الدليل اول ما ذكره الشارح لانه ينبغي على

ان لا يبطل شهادة المحرور لو فوف على التأييد اقول بطلا الشهادة على التأييد ثبت بالنص  
فلا يعارضه الوجه العقلي على ابطال الشهادة من حيث عظم حرم الاقرار عند الله تعالى  
لا ينافي تخفيف الضرب من حيث احتمال الصدق بالنسبة الى الحاكم **قوله** لان قذف الشرب  
الظان ان هذا على الاحتمال متفرق على سبع من ضمن الشرب جانيبين دون القذف  
فيكون الناس يقال على ان حد الشرب لانه فهم على الاحتمال اربعة من التعزير المذكور  
لا يقال كونه متضمنا للجانيبين معا فانه كونه حد القذف ثابتا بالنص فلا بد من مرجع  
لانا نعلم ان المرجح كونه الشرب جنابة متعينة فتوى فاضل متفرق على مجموع العتقين  
لا على العلة الاخيرة فقط **قوله** اللهم الا ان يقال في كلامه شارة الى ضعف الجواب فانه  
بالنظر الى قول من قال صحح الخش من الزنا لا يخرج عن اشكال فالاستنباط ينظر الى عرف  
البلد الا ان يقال اختلاف معناه في نفي كاف في هذا الحكم بقا الاشكال بقوله  
لست لا يبيك فانه باضتمام القرينة يوجب وجوبه وان كان تحت المعنا **قوله** لاحتمال ان  
يكون من غير البطي بالنية فيه ان احتمال البطي بالنية كما يكون في جانب الباب  
يكون في جانب الام الى الزنا **قوله** اريد به الحب البين للخبث في الظاهر المحجور وكسر عا وتزيد  
الباء المحوثة الرجل للذبح **قوله** ومن حد او غير فقات هو حد من حدنا اختلاف  
روايات فان وقع فيه اشكال من قوله للية فان تعصى عنه لم يلحق على ذلك فتدبر **قوله**  
لانه فعل داخل بالشرع الى الحكم اغاضا بامر الشرع فان دعي يكون صورا فاقبل  
يشكل على هذا اذا جامع الرجل امراته فقات من الجماع او افضاها فلا ضمان عليه  
عند ابي حنيفة وخلافه لا يوجب قتل العالم في الضمان هذا لان ضمان المهر قد  
وجب في ابتداء ذلك الفعل لو وجبت المدة بموتها كان فيه ايجاب الضمان بين بمقابلته  
مضمون واحد وهو ما في البضيع وذلك لا يجوز كذا نقل عن الكفاية نقلا وفيه ان المهر  
في مقابلة منفعة البضيع والضمان في مقابلة تلف النفس او العضو فكيف يمكن الضمان  
بمقابلة مضمون واحد **قوله** وبما يطاوعان هو كذا في نسخ رايها ما كمن الضمان ان يقال  
وبما يطاوعان لان الاصل لما قبل الذكر على الانثى واما ارجح الضمير في المدة والمهر  
فغيره لان الكلام في قبل الفعل والفعل **قوله** **قوله** في اقل اصحابنا الحسن  
الذي قطعت اليد فيه على عهد النبي عم بيا وبشرة دراهم وقبل اقل من اقل



ما روي فيه عشرة دراهم اقول لا كان في اختيار اثنتا عشرة نصا السبعة عشرة درهم من وزن  
سبعة نوع فضاء يخرج منها الى بعض وجبة فتقول وبالله التوفيق اما اختيار  
اثنتا عشرة في نصا السبعة دون الثلثة على ما ذهب اليه الشافعي مالك فلا يكتفى  
في قطيع اليد في السبعة من تناول ايدي السارق عن اموال المسلمين والتناول  
يكون بالرجبة والرجبة يكون في الكثرة قال القليل فلما قيل اليه الطباع والعنف  
قد عجز في الكثرة كما في مسئلة عشر في عشر ومثله الكثرة في الخبز وغير ذلك مع ما  
من رفاة الجاني فان قطيع عضو شريف من الاعضاء الانسانية لكل امرئ  
حالا يستحق القتل مع ما فيه من دراهمها ما يمكن لا يخال في اعتبار الزيادة على  
العشرة في قيمة الدية يكون الدرء اشد لانا نأول نعم لكن الرجبة بالكثرة فعند  
تحقق الكثرة في العشرة لم يلزم القطيع بها ينظر المسلمون في اكثر الاحوال بانتفاع  
الانزجار اليهم من القطيع على ان قيمه لا قطيع الا في دينار وعشرة دراهم  
يوجب القطيع في العشرة قطعا فان ذكرنا في مقابل الاكثر بوجوب الاثمان لثان  
الاقول لا يحال اليه الا يرى انه اذا قيل لا فدايا الا في الكفر او العصيان يلزم بعض  
استحقاق العذاب بالامرية فكيف نصا السبعة حفيضة فافهم فيه ذلك الاقل  
وهذا يظهر سقوط ما قيل للدينار او اقله بان قوله لا قطيع الا في دينار  
او عشرة درهم فاما بالهم لم يعتبر القيمة بالدينار مع تقدمه في الذكر والاحتيال  
في الدرء فيه شدة ولم يقوموا جنس الذهب بالدينار وجنس الفضة بالدرهم  
وغيرهما باحد ايها ما كان لم اقص على وجهه الا في كسبه ولعل مستدعهم  
ان تعويم المحل وقع بالدرهم في الرواية التي اخذوا بها وفيه ثقل انتهى واما ما  
قال بعض شارحي الحديث في قول ترجمي اثنتا عشر ان العمل بمذهبنا يستلزم  
العمل بمذهبنا فافهم ايضا ان مذهبنا هو حرم القطيع في الثلثة ومن الظاهر ان القطيع  
في العشرة على وجه الوجوب لا يستلزم القطيع في الثلثة على هذا الوجه **قوله**  
الا باقراره مرتين لانه احدي الجانيين فيعبر بالآخرى وهي البينة كما في الزنا  
**قوله** كما في سائر الحقوق في الاقرار والشهادة معا **قوله** ومتى علم انهما متفاد  
او حاله الصغر والجنون ام لا وما يظن ان السؤال عنى هو لان في الاقرار ايضا

لا يقال ينبغي ان لا يكون التقادم مانعا هنا لان الشاهد غير منهم بالخير لانا قبل  
شرايته بدون الدعوى قلنا ان الدعوى شرط لالحال لا التقادم يمنع القطع  
لا المال **قوله** ومما عرج بعلم انه من ذي حرم فليس هذا مستغنى عنه لان السروق  
حاضر والشهود يشهد بالسرقه فلا يلحقه الى السؤال عن ذلك ومنه كلام العجب  
فان المراد بهذه السؤال ليس تعيين شخص السروق منه من يكون حضوره مفيد بل  
المراد به العلم بكونه ذا حرم فحرم معلوم فانه انما **قوله** فطهر كان الا في حال  
قطعه ان دخلوا المزرعة من غير ان ياقض باسيان من قومه او دخلوا تناول من  
هو خارج البيت حيث لا قطع عليها كما وقع في شرح المحل كذا لا يقال يمنع المسئلة  
في الاشتراك في السرقه ولا يتحقق هذا الا بعد الدخول في المزرعة لا تناول خيال  
لمعين السارق سارقا في العرف سواء دخل المزرعة او لا وسواء لفه المال او لا  
على ما قرره الناجي **قوله** خضعوم اي في وقت **قوله** وكان خفيضا لا تنقل على الواحدة  
حل وكذا غافا كذا لانه اذا كان ثقيل لا يقصد احرازه وان كان في مكان حرز  
**قوله** ومعرفة المقررة بغلق الميم وسكون الغين المعجم وفقرها ايضا **قوله**  
وعمر على شجر الظاهر ان السارق فاعل قوله وفاكرة رتبة لعدم كونه معللا بسرعة  
بل على قومه ما يفسر بها فلو جمع الامور الثلاثة اعني قوله وعمر على شجر وطنج و  
زرع لم يحدد وقال لعدم الاحراز فيما كان اخضر ولم يخضع الى زيادة قوله لعدم  
الاحراز او لا **قوله** وباب مسجد سواء كان موضوعا في داخل المسجد او منصرفا على محل  
من الجدار بخلاف ما سبق من باب الدار فان الحكم فيه يختلف على امرين فالاكثر  
نعم لو قصر الكلام على الدار لانهم حكم بالسياسة منه بالطريق الاول من جهة عدم  
وجوب القطيع **قوله** واخذ بناول الغزاة فيه فيكون فيه مانع قطع **قوله**  
ولو تخليين هذا اللفظ في اكثر النسخ بالياء ولكن الصواب ان يكون الباء  
واحدة على ما لا يخفى **قوله** ودخا في غير ذلك لان المقصود ما يراه وليس بالبيان  
يلزم منه ان لا يكون الكتب مطلقا من قبل المال مع انه ليس كذلك **قوله** ان المراد دخا  
مضغ حيا لو فسر بدخا لكان في الغيرة صابرا نفع سواء كان حيا ماضيا  
او لم يكن كان احسن وكذا غافا بالان لم يضمن حيا يكون كدقة الاسعار



اذ المقصود ما فيه الا وراثة كذا في الشئ لان المقصود مقصود الراجح للمقصود صاحب السور  
 لا ياتى الا بالوراثة لان نفعه لا يتجاوز صاحبه **قول** فم يتم السرقة من كل واحد قبل سقوط  
 لفظ الكل وقال فلا يتم السرقة من واحد كل ان احسن في تاذية المقصود لان الفضل اثبات  
 النقص لكل واحد وعدم تمام الكل واحد لا ياتى التمام لو احده انتهى وفيه ان معنى فلم  
 يتم السرقة من كل واحد فانتفى تمام السرقة من كل واحد وهذا الكلام لا اعتبار عليه وبطلان  
 قوله من كل واحد متعلق بمجى النفع لا بمجى التمام الواقع في غير النفع والعرف **قول** او  
 دخل بيتا وناول من موطأ به حيث لا يقع قال صدر شرعة بهذا عندنا وما عندنا في  
 والتا في ان اخرج به وناول فغلب القطع فان دخل الاخر به وناول واخذ قطعه  
 وفي الوجهين ان وضع فيما بين الداخل والمخرج فاختار الاخر لا يقطع وفي رواية قطع بيدها  
 انتهى اعترض عليه بان المهم من افراد الخير وتغير المسئلة كون القطع على الخارج الاخذ فقط  
 في صورة اخلال اليد من ان القطع عليه فان هذه الصورة عندنا يوسف وان في كلامه  
 في جميع الكتب يمكن ان يقال فروع بين ما ذكره الشرعية وبين ما في سائر الكتب من التناول  
 الا بغيره وذلك قد يكون بلا عطاء يدا بيد وقد يكون بالتسليم بان يضعه مخفيا تحت  
 بصل اليه بين كلامه للشرعية بالنظر في التا وكلامه سائر الكتب بالنظر في الاول يدل عليه  
 سرقة كلامه على لا يخفى لمن راجع **قول** والمراد بها ههنا نفوسكم بان يوضع اليد لهم على  
 شئ منكم فربط فان وضعت في خارجكم يكون الربط في الداخل فان وضعت في الداخل  
 يكون الربط في الخارج **قول** انعكس لكم اي وجوب القطع لانكم كاسلتموه وبطلان فانه لا يربط  
 اكان في الخارج يتجه اليهم بالجل في داخلكم فلاخذ منه يكون اخذ من الارزوا لكان في الداخل  
 يتجه في الخارج فلاخذ منه لا يكون من الارزوا **قول** او شئ طملى واخذ منه شئ فقيده لانه اذا شق  
 فقط منه شئ فاخذ منه بغيره القطع على امر في صورة الحكم فان قيل لا يجوز ان كانت عند صاحبها  
 يكون للزينة لا بالوج والافلا حوز بالوج قلت اذا لم يكن صاحبها اخذها ولكن خيف  
 سحره يكون حوزا على ان حوز صاحبها لا بعد حوز اهل يجب معه ان يكون الا حوز مقصودا  
 حتى يكون للزينة كالفايد والسايق على امر **قول** او حله على حافة فاجرة فيده  
 لانه لو خرج غير سرقة لا يقطع ولو افاء في نذر فاجرة الماء بقوة جري الماء لانه يترك القطع  
 لان جري الماء بسبب القاذور في النذر فيخرج الا حوز مضاف اليه **قول** فلم يجد هذه الآثار كانه اشارة

فليس  
 بين السارقين

الى الآثار المذكورة في كلام الطحاوي فيمن معلق لغيره اصلا كان اصلا لمفعول لئولم يجد  
**قول** ولو صح ما يلزم الذي استدلل به النافعي **قول** جعل على السبيل الا يرى انه قال في المرة  
 للامنة وان عاد فاقطعه كذا في الكفاية **قول** اريد السرقة في الآخرة لم يقطع وهو  
 في النسخ للوجود وحله بعد قوله اولم يطالب الملك الا انه لم يوجد هكذا في النسخ  
**قول** او نقصت قيمة النصب قبل القطع اي ان وجد القضاء وفي بعض النسخ قبل  
 القبض والصحيح هو الاول **قول** لان الموقوف من العبد غير مطلوب والمطلوب غير موقوف  
 لما في ان يمنع كلامه من اثنين المقدمتين على ما سيجي وجهه **قول** فالنسخ او سرقة سارقان  
 فادعى احدهما وهو ليس بمطلوب او لم يطلب هو ذلك فان دعوى الملك كما يوثق  
 في الدرة في صورة الاقرار يوثق ايضا في صورة الاثبات بالبيعة فان فعل السرقة واحد  
 فاذا اندر له من احد ادين بدينه من الاخر لا محالة ويوثق دعوى الملك  
 في صورة الاثبات فدمر بانه في السور الواحد وظاهر ان الحكم لا يختلف اذا كان اثباتين  
 فالسكن ما يشاء صاحب العقارية من تعميم الحكم للصورتين **قول** فلان الدعوى لا يمكن  
 فلا تظلم السرقة اي من حيث ليجاب القطع لانه يكون اجبا من صدر دعوى القطع و  
 الاجبي لبس المحضرة واما ما يقال من ان له حجة للنسبة في الجملة في حق التميز للمحضرة  
 ولا يتم هذه القضية بالا لاثبات لغيره من حوز فان يخالف هذا السبب ويثبت السرقة  
 فيمكن دفعه بان المال الذي لا يدخر تحت الحكم لا يغير اثباته القطع **قول** اولم يطالب الملك قال  
 صدر الشرعية الى السرقة فلا قطع وان امر السارق بالسرقة قبل المخوم من هذا جعل  
 قول المصنف فلا قيد للمسئلة الاجرة مع ان مراد جعله قيد للمالك بل المذكورة بعد قوله  
 فان كان قطع به السرقة وهذا الكلام عجيب فان قوله لا قطع جواز بشرط ان لا يقطع على  
 فكيف يجعل قيد الاخر وجعل المعطوف الاخر في صورة الشرط والملاء لا يقطع كونه  
 قيد الاخر فقط بل مراد تصحيح الضمير فان الاول منها راجع الى السرقة بمعنى السرقة  
 والثاني الى السرقة بمعنى المصدرة **قول** ولان احتمال دعوى الشبهة اي دعوى الملك مشبهة بالشبهة  
 لان تحت الملك نفس الاممية مشبهة دعوى الملك لعدم نية مشبهة اخرى **قول** وحسب  
 ربو المراد بصاحب العبد ان يتركه بلا عطاء شرعية **قول** والفاصل على يوم شراء  
 ومن تعين الثمن ولم يعقد العقد **قول** مستبصر وهو من ينقل متاع الغير الى بلد

دخل النسخ

عطف  
 مؤيد ما قاله الشريعة فان السرقة فعل واحد فانما  
 عن احدهما سقطت عن الاخر ضرورة  
 على طه المحض من معنى  
 الملك  
 وعلم ان على اتحاد الحكم في ما قبله في سائر ما  
 واحد مما فرض على سرقة في قطع لانه السرقة اذا  
 لم يثبت على الغائب كان اجبا ويدعى الاجبي لا يثبت  
 الشبهة فان هذا خبر في انه لو اثبت على الغائب  
 يثبت بدعواه الشبهة  
 يغيب بان



يسيرة ويرفع عنه الى صاحبه **قول** من سرق منهم على بناء الفضل **قول** مفعول خضعت  
 ويحتمل ان يكون مفعولاً قابلاً بانعام فاعل فطير في الاحتجاج الى ذكر السارق وفي قوله قطع  
 السارق فذكر **قول** لان من حيث انه مال يزداد في مال يقال من ان اقرار العبد اقراراً على الغير  
 لان باقراره يوجب القطع ويبيح المحل ومصلح الذبح ان اقراره من حيث انه مال يزداد في مال  
 لانهم فيه يتعدى الى اقراره من حيث انه مال فغير المولى ليس له ان يقر **قول** اي بدون  
 الاضافة بل بتعيين سارق قال في الصحاح يقال سقعة حواجيت الله بالاضافة  
 اذا كن قد حن وان لم يكن قد حن قلت حواجيت الله بفتحة الياء **قول** وقد ذكر  
 في الوفاة والكنز اقول لا يترتب عليه الايجاز ووجوب جود نصيب السرقه والخراج  
 عن المولى ونصيب السرقه في وجوب القطع على سبب وعائنه من مسئلة ذبح الناقة  
 فلهذا لم يفتوا بالتعبد بذلك **باب قطع الطريق قول** متعلق  
 بالضمير البار في قصده والتعلق جائز اذا كانت راجعة الى المعنى الفضلي كما قال في  
 منعه اللب في مثل قولهم الباطن في النالج اشد منه في القطن ان في القطن متعلق  
 بالضمير في ولو قيل على معصوم متعلق بالضمير بالقطع لم يبعد **قول** حتى لو قطع  
 اي قطع الطريق لو قال بده حتى لو قصود كان اوضح بالسباق وسلم الضمير التثنية  
**قول** لو اشد منهم واكثر لو تركه فلو اكثره جاز **قول** وان قل لا يذبح في قتل حدا  
 لا قصاصاً اعترض عليه منهم قالوا اذا اخرج او قتل من المال دون النصيب لا يحد  
 فيلزم من كلامهم ان يكون القتل وحده موجباً للحد ولا يكون مع اخذ شيء من المال موجباً  
 مع ان الناقه اعظم من الاول واجيب بان الاخبار الى المقصود فاذ لم يأتوا بشيء يكون  
 مقصودهم القتل ظاهر فلا يستفاد من المقصود يقتلون حداً واذا اخذوا يكون مقصودهم  
 المال دون القتل فاذ لم يبلغ النصيب فلا يحد القتل حد بل قصاصاً وقولنا ظاهر اشارة  
 الى دفعه يقال من ان عاقبة قولهم فاذ لم يأتوا بالمال عرفنا ان مقصودهم القتل كذا  
 لانه انما يتم اذا قدر واعلى اخذ المال ولم يأتوا به واقصروه على القتل **قول** قطع  
 ثم قتل يعني لا يحد لامر الامور الاربعة القطع ثم القتل والقتل ثم الصلح **قول** قطع  
 والصلح قطع **قول** اي يجازون اولياء الله ان يقر عاقبته او تخلو  
 اليهم الذين الا ان قولهم يجازون الله ورسوله يقتضيه التعبد بكونه

اشد مناسبة في اسناد الفعل الى الله ورسوله فهو في تقدير يجازون اولياء الله  
 ومن في حكمهم وعلى عهدهم **قول** ولان المسافة البراري جميع برية بالتشديد  
**قول** والضياع في جميع قبضها وهي بالبرية بما يات كدروا بنود **قول** كان قال  
 ان يقتلوا ان يقتلوا بفتح الهمزة في الاول وكسرة في الثاني **قول** رد البعض  
 حتى اذا زال اقدمهم بخاروا اليهم الرد بكسر الراء وسكون الدال المهملين  
 المعين وزل من الال والافلام بفتح الهمزة في جميع قديم والاختيار بالحاء المهملة و  
 الراء المعجمة **الاجتماع قول** وان حرج فقط او رد عليه بان حرج والاضافة بوجه  
 فكيف يمنع مع الزيادة فيمنع ان يجسد الاضافة انتهى اقول مقتضى قولهم فان خذوا  
 قبل ان يأتوا بالمال لا يقتلوا فاجسد كلامهم حتى يجدوا ثوبه التبرير وليس  
 دون ذلك سواء وجد الاضافة او لم توجد **قول** او قتل حد كجدة اغا او رد قوله  
 بجدة تحصد القول الى الولي القود على ما سبقت وكمن قولهم وجحد وعصا لهم  
 كالسيف يقتضيه عدم الاحتجاج الى هذا القيد كما في عبارة للحدية والوقاية وغيرهما  
**قول** فلا يقطع حتى العبد اي اذ لم يكن فيها حد لا يقطع حتى لان سقوطه في ضمن  
 الحد **قول** فلولي الفضل لو قال فلولي حد الفضل لكان اظهر لان الجرح جرح الاحتجاج  
 الى امر في الودع واما تعميم الولي بحله على من صلح فبعيد على الاخص **قول** او  
 العفو في غيرها الى غير الضرورة والى هذا يؤيد ما ذكرنا من ان الولي لا يفرق في صورة  
 الجرح وان لفظ الولي ليس محمولاً على المعنى الاعم **قول** مصدر جرح من الباء والاول **قول**  
 وضمني المال تشديده النون لانه جمع مؤنث لا يقال هذا خالف لما سبق من ان القاصح  
 اذا قتل لاضمان عليه لان قتل من ليس حد بل قصاصاً فيكون قتل من المارة كقتل الخاص  
 والمقصود منه فانه يقتل قصاصاً ويؤخذ ما غصب ويؤيد عدم قطع اليد والرجل  
 منهن **باب الاشارة قول** لا يخفى وجه مناسبة كتاب الحدود  
 اقول فهاهنا كان الانسب ان يؤخر ذكر الشرع عن حد السرق في الذكر حتى يكتفى بالاشارة  
 باب حد الشرع مع اخطاؤا رتبة في نفسه لعدم ثبوته في الكتاب على امر **قول**  
 وشرعاً ما يحد يسر كان المناسب ان يقول وفي استعمال اهل الشرع كما قال صاحب الفتاوى  
 كذا ورد الحد وتقولوا كذا مستقام بهم شراباً طهوراً اعلم ان جميع ما سبق خرج

خبر قولهم مقتضى قولهم



منه الماشية اربعة كان الاولى ترك الحرف في الاربعة فان قد يخرج من التين وامثال  
ايضا **قوله** في مطبوع النبي كبر النون والحرف بعد الياء على وزن النسخ خلاف المطبوع  
**قوله** وقذف الذب هو الفتحين ما يقال به بالقياسية كقوله وكذا الطلاء كسبه  
الطلاء وتخفيف اللام وقد اختلف **قوله** وقال في الخط الطلاء اسم للثلاث فيكون التزاع  
في الطلاق لفظ الطلاء فان المماثلة على الحرف واللاخون على المباح على ما سيجي **قوله**  
وعطف فعل من الباب الثاني **قوله** وورد الاحاديث المتواترة المعنى في اشارة الى التواتر  
في المعنى كانه مثل هذا المعنى وان لم يوجد التواتر في اللفظ **قوله** ووجه السكر  
بالفتي بن مر ذكره **قوله** الا ان يكون لذي الاستثناء جمع يخرج الامر من اعمد جوارح  
وعدم الضمان **قوله** ان كل اخذ البنية في الداء بضم الدال والباء الموحدة والحد ما يقال  
ان يكثر كدور **قوله** ولشتم الحاء الملهة والنون على وزن جعفر **قوله** والامشاط هو  
بالفارسي مويشانه كردن **كتاب الجنائيات قوله**  
كتاب الحدود والآثار امانة سميت كتاب الحدود وفظوا ما سميت تكثر في فلا الشريعة  
الجنائيات ومنشأ الجنائيات **قوله** والا فالفضل انواع كالرحم والفصل وقيل الحرف  
والفضل صلبا في حق فطام الطريق فيه ان هذه الانواع في نفسها خاضعة عن الاقسام  
طائفة التي ذكرها بذكر الرازي غير ان هذه الفضل لم يرب عليها النود والادوية تكونها  
باذن الشريعة كسبابها المختلفة **قوله** ولا يخفى ما في قول الوفاية هو ذلك ان قولنا انما  
صاحب الفاية ليعلم من اول الامر ان الفضل المعبر في هذا الباب ما يكون بالنسبة لا بفعل آخر  
مع سهولة انهم لم يفتح المقصود لان ضم ضرب راجع الى المقتول والقاتل ومنه يختم ان  
المراد الفعل المخفض الى ارتفاع الروح **قوله** كناية الدية بكس اللام والطاء المهملة تشبه  
القصب **قوله** بصيغة جريد الصفة ما يقال بها بالفتحة **قوله** وكون المقتول محصوم الدم  
الظان ان هذا المصباح يكون قبل كس اللام وما يكون بعد لان احكامه في الاولياء باج بعد كس اللام ايضا  
فيكون محصوم الدم بالنظر اليه فلا يكون فطام السارق فان قيل في ذلك من الدليلين  
احكام المقتول فخصيص الظاهر بالذكر لا يدل على ضم البنية اقول حاصل الاستدلال ان المراد القتل  
في اية الفصول العمد بقرينة ذكره في تعاليم الخطا وموجبه الفصل فخط لان التخيير بين  
الفصول والدية يكون زيادة على الكسب وهو غير جائز الا ان افسر على ذكره لوضوح المراد

وليس من هذا الكلام على ان التخصيص بالذكر يدل على الحكم على ما ذكره حتى يتوجه عليه ما ذكره  
**قوله** واما ما في قوله ان التزاع القرينة فيه جئت فان الحرفين دليل مستقل في بيان موجب  
العمد والتخصيص ما في الآية حتى يرد عليه ما ذكره فانه ظن ان قولهم ولانه قال النبي  
معتوف على قولهم لا يجوز ولكن كل من هو معتوف على قولهم ولنا قوله تعالى **قوله**  
بل الوجه ان يقال ان الآية فيها ان الذي ذكره انما يستقيم اذا كان التخيير بين الفصل والدية  
في جانب القاتل وليس كذلك فان التخيير بينهما في جانب ليا المقتول وهذا لا يفرق الا في  
كل لا يفرق احتمال العمد واحتمال الصلح بالمال فمذهب **قوله** بسبب ترك التشبث  
التوفيق **قوله** والسلامة في اطرافه الى اطراف الضيع فانه وان لم يعلم سلاته وسمعه  
اعضائه من السلامة شرط في رقبته الكفاية الا ان الظاهر **قوله** يعني اذا جرح عضوا  
بالة جازية هكذا في النسخ الموجهة ولكن الظاهر ان قول بالية غير جازية بل يخص معنى  
شبه العمد يؤيد قول من لم يربعه في ضرب قصدا غير ما ذكره فمادون النفس عمد والمراد بما  
ذكر ما يفرق الأعضاء **قوله** جازية فانه على البناء الجوزي اي راعي في الجرح كرميه  
وضا الغرض بالفتي بن ما يقال به بالقياسية شانه تميز **قوله** بان يرى ادبيا ينظمه صيدا  
فاما غيره فانه الخطا في القصد لا يكون باصابة الغير بل باصابة ما قصده على ما  
مرافا في قوله فاصاب غير من الناس بوجه الخطا في القصد فكيف يكون مثلا الاجتماع  
**قوله** فخطا لكونه من حكم الخطا **قوله** وان يكون مشاوما معتوف على قوله ان يقصد **قوله** على  
قاعة الطريق فانه الطريق اعلم **قوله** والحج بالخطا هكذا في نسخ راينا وكل الصواب  
والحج بالخطا على ما لا يخفى **قوله** ولا قبل من الا ان حقيقة القتل مباشرة فعل موجب لهما  
الروح ولا مباشرة ذلك الفعل **باب ما يوجب النود والادوية** وعندنا في القتل  
لما بالعمد وما شئت به خذ واسد في ذلك التزاع فانه رافعي بسمي مقبلة على عمد ولا  
تقتله انما العمد ومنه يذهب لا يؤخذ بالغير بالعمد لان ان في جيب عنه بانه تفاوت  
الى القصص او قول انه ثبت بدلالة النص فانه اذا قتل ما لم يجر فقتل العمد بالاولى  
**قوله** لسياق ولا ذو عمد فالمراد من العمد الذمة لا العمد شامل للذمة والامان **قوله**  
ولا قبل استحسانا الى الفصل المستأنس بالمشائخ لقيام به القتل وهو كونه من اصل دار  
لما ذكره **قوله** للمعومات وهي في النفس النفس وامثال **قوله** وعبد ولد الغير ليس



السيد بل الولد المقدار والى العبد ولده ولو قال ولا ولد له لم يكن اعم واخر **قوله** لا يشوب  
لنفسه الفصل على نفسه ولا ولد له عليه لو قال ولا على والد له كان اظهر على ما ذكرنا **قوله** ان  
الفصل لا يشوب لها وان اجتمعا قبل هذا قول محمد وهو رواية عن ابي يوسف ووجهه ان  
للمرثمين براء من ارض ملكا فيضاف العبد بكنيته الى غيره من وجه والى ذلك من وجه فلا  
يشوب الاستيفاء وان اجتمعا عليه كعبد المالك اذا قل لا يجتمع الفصل اذا اجتمع المولى والمالك  
بخلاف الشريك حيث يجزى اجتماع المولى ان كان الملك لكل منهما فان في النصف ملكا  
**قوله** فيكون الثالث اى المتلف **قوله** كاجل الصائل من الصلوة وصح الجلبه والابحوم **قوله**  
او شاعرا مثلا المفهوم من هذا العبارة ان يشترط كون الفاعل المشهور عليه في الجلبه من  
القتل شي بخلاف المسئلة السابقة فلا يلزم ان المسئلة الثانية تنفي عن الاول  
يقصص بوجه ثبت عيانا لا يقال لا فرق بين القليل والكثير في الشهود اذا بلغت فصا باثبات  
معنى يرد المسئلة وسببها الاول بان ثبت عيانا لا تاتى للمراد بوجه ثبت عيانا القتل  
الذي وفيه بجر جماعة المسلمين ولما لم يوجد فيهم والمرد قتل والى المقبول الفاعل حين  
قتله بجر المسلمين **قوله** ويجوز ان يخرج الميم وتشديد الراء للملك الذي يحضر بالافض بغيرها  
بالرجل **قوله** وهو بالفارسية فكذلك هكذا في نسخ رايثا بالافاضة فيجوز ان لا يكون  
انما كسند البذل والنونين قبلها لا باللام والكاف في اخوات **قوله** مصدر فوك حقه بخفة  
بما ثبت الاول على ما مر **قوله** وفواهم بالظا والظن اى والاول ان قيام البرية بالظا والظن **قوله**  
مفسر الجلبه من الخصايب اى ما خوذ من الضب ويؤن يجعل على شئ حديث من الضب  
**قوله** كافي ولان الاكاح اى كان احتمال عدم قبول الولي والاقر ينقطع اذا كان في موضع  
بعيد **قوله** لانما اى الخصايب يتاويل بمقتضى او العقوبة **قوله** ورثه على ابيه للبار متعلق  
بورثه وطالب مضاف **قوله** وموت الفاعل عطف على ما قبله من حيث المعنى الى مخطط الفاعل  
بورثته الابن وموت الفاعل **قوله** في الفصل الاول اى في قتل جماعة واحدا  
ولما ان كل واحد منهم اى جملة الاولياء فان اى استوفى حقه على الكمال **قوله** في قتل واحد  
جماعة برفع جماعة لان المصنف لما اخبر **قوله** فعني احدها هكذا في غاية النسخ  
ولكن لو كتبها بالالف لكان على رسم الخط فانما منقلبة عن الواو وقال في انثاقية  
واما الثالث فاكانت عن ياء كتبت ياء والاف لالف ومنهم من يكتب الياءات

كلها بالالف **قوله** اذ عند البعض لا يقطع الفصل **قوله** لقائل ان يقول اذا كان جرحه  
فيه يكون سببا للقتل ولو كان القاتل عالما بالمشقة فتقيد بعدم العلم يكون  
مسند **قوله** ولا تقبل البرية عليه هذا في العمد واما في الخطاء ففقيه كلام فان **قوله**  
حي يكون محض في الثلث اذا اشتبه بالاولياء بالبرية العادلة على ما يجي بعد ورقة  
ان شاء الله تعالى **قوله** وقال اصحابنا بحدودنا شيئا قبل وقوله وانما كنى بياض  
من يقول هذا القول **باب القود فيما دون النفس** **قوله** والمارن هو  
البراءة المله ما يقال له بالفارسية زمة بنى **قوله** اى كسر بالمرء غير بالمرء من  
الكتاب اى يقال اى نقصا لينا سببه ان كسرت واما اذ لم يبرأه لو قال اغا  
قال برئت لانه اذا لم يبرأه فان سرت وجب القود والا لا يمكن القود لان البراءة في  
الجارية نادر فيجوز ان ينقص الى الطلاق كان اخره وحسن **قوله** بان اخذت كينا  
واحد من جانب لا يقبل في التقيد بجانب شحار بانه ان كان من طينين كالمشاة  
لا يكون الحكم كذلك وليكن لك لانا نزل المراد من الجانب جانب اليد مخطوطة لا الجانبين  
مقرنية ما سيذكر من قبل **قوله** فان الشريطة المساواة في العصمة والعصمة امر  
معنوي لا يقبل الزيادة والنقصان على انه ثبت باجماع الصحابة على ما مر **قوله**  
قد تم الضرورة اعتبار ماليتها الاطراف لو قال فلان لم يدرى مكان اظهر فان اعتبار ماليتها  
الاطراف ليس هذه الضرورة بل هي في حكم المال على كل حال **قوله** رمي عدا فقد سسم  
اورده نظير المسئلة السابقة وان لم يكن من الجانبية فيما دون النفس **قوله** كالعقد  
عن القطع عنده لو قال يعنى اى العنق عن الشجرة لا يكون عفا عن النفس عندها  
يكون كان اوضح **قوله** عن الجوار والقطع اى عن موجب البرية وهو البرية او قطع  
الفاطحة وانما لم يكتب باذكرة او لا يكون توطئة لقوله ما يري منه فان ثبت  
حد ما يري على القطع اظهر وهو عدم وجوبه على العاقلة بل على الفاعل لقائل  
ان يقول لو كان وجوب البرية على الفاعل او لا يشك مسند الوصية فيما يجي وهو قوله  
والزيد في الاقل وصية لهم وتعي لانهم من الجانب اذ على تقدير كون الوجوب على  
الفاعل ابتداء يكون الوصية له ايضا وهو غير جائز **قوله** والعمل على الزيادة معطوف  
على قوله الحكم فيها ان كان ينبغي ان يورث حكم النفس في الصورة الاولى شبهة هذا سهو

الدين



لان من لم يقطع حكم الفصل في و هو المقطوع ثانياً والفصل المقطوع اولاً ولم يقطع  
 حكم الحاكم في بوشه شبهة **قوله** فيكون المعنى في حكم الكوثر **قوله** ايضا فاسد لانه مني  
 على السهو المذكور ولانه منقطع بامانة في اذ كانت الشهادة على العهد فقلبت ثم جاء  
 حيا في الوترين بين تضمن الولي الدية او الشهود فانه كان وجه القصاص شر وعاش مثل  
 هذا الموضع كان المتوجه الى الذي الفصل في الضمان **قوله** لكن لا يجب الفصل في قصاص البهائم على  
 الولي في قطع يد القاتل **باب الشهادة في الفصل قوله** بسبب انعقد  
 في حق المورث فيكون الفصل بالنظر الى هذا الانعقاد **قوله** وذكر النار هو ابقاء العنقشة  
 والهمزة على وزن الفاسي لا تقام **قوله** لان الفصل من مكسرة في الجمل يمكن ان يقال من جازها  
 ان تلك الفصل يجوز ان ثبت للثب بطريق الاستدافاة اذ مات من ذلك لم يجرى عليه  
 القصاص من وقت الجرح كان طال في الدية وشبكة العمد كذلك **قوله** فان اخبارها  
 عتق الفصل منها في اعني الفصل واختار لئلا لا اسقاط للحج بالكتابة على سبب  
**قوله** وما اقر القاتل ان يترك الدية بغير ما عفاه وله على جرح **قوله** قد بطل بكذا في سبب  
 اياه بانه قد عفا وليس عليه **قوله** والمفرد هو الشريك بل اضاف الوجوب الى غيره  
 فان حصل تصديقه في قد عرفت وانقلب القصاص الى القاتل ان يقول قول الشريك قد عرفت  
 اسقاط حقه عن ذمة القاتل فيكون ساقطاً ولا يبره نكيب القاتل ولا يكون هذا القول من  
 اقرار اياه ان ذمة القاتل حجة الخبير حتى يكون كسلة الاقرار بالدين ويمكن دفعه  
 بان اخبار الخبير من الاشعار بان حقا قد انقلب لا تصديق الشريك بل تحقيق ان حقا  
 قد انقلب لا كما ذكر وهذا يعني الاقرار بان لها على ذمة القاتل حجة قد **قوله** والطلاق  
 ليس بجمل المطلق ما يدل على واحد غير معين كالاسم المنكر الذي يعلم معناه وان كان غير معين  
 والجمل ما خفي المراد منه حيث لا يدرك بنقل اللفظ الا بان من الجمل كالاسم المنكر الذي لا يعلم  
 معناه الا بغيره **قوله** واخوان بقول كراهيه والولي يعني قتل زيد وبكر **قوله** لان  
 نكيب الشهود **قوله** وهو الولي **قوله** لان نفس الفصل محطوف على شهادة **قوله** اعلم ان الاصل  
 ان العبرة لو انقضى بغير علم ان العبرة نكفي **قوله** الى غير معنى مثلاً اذا كان قيمة ثلثمائة  
 غير مري ومائة مرياً يكون الضمان في المئين فان جازية الرامي تكون في المائتين وروظ  
**كتاب الدية قوله** خلق الله الانسان من طين وخلق من طين طيناً واحداً وخلق من طين طيناً

من طينين **قوله** بالثوب في اي السماع من جانب الشر **قوله** وقد ورد هذا اللفظ في  
 الموقوف ما يضاف الى العوان من اقولهم واخالفهم والمرفوع ما يضاف الى النبي عم بلا ذكر  
 الواسيط من الرواية **قوله** فيه كل ذي عهد في عهد اى ادام على محله **قوله** رجل على رجل  
 اربع ايات فيكون من الغزاة التي لا عزاء وهاهنا اي شيء يكون للثانية بازالة بعطفه  
 عظم للثانية بازالة **قوله** وكذا اشعار العيين وهي جميع بضم العين المجردة وبالفاء ما يغل  
 له بالقافية جاني **قوله** الا اذا جردت عن المنفعة الى الا ان يكون خالية عن المنفعة قبل الا  
 كالبدن التي خلت عن منفعة التنفس والاذن وهي التي يقال لها بالفارس صدقة كوش **قوله**  
 الهاشمي بالثمن المجرة والامة بعد الالف تشديد للميم والجايزة باليم والفاء والواو  
 بالياء والراء والصاد كل واحد منها والباضعة بالياء الموصدة والفاض المجرة والعين المارة وسكان  
 بكسر السين والطاء المائتين ومعاني هذه الكلمات مذكورة في الشرح **قوله** وقال شيخ الاسلام قول  
 الكرخي اصح لكنه لا يخفى عن غشوة في تقديره فان في الشجاعة ما يتجاوز من الموضحة كالمنقل و  
 الجايزة والامة وما ينقص كالباضعة والامة وغيرهما فتقديره لا يخفى عن غشوة على  
 الحقني والمستغنى فعمل وجه اخبار القول الاخر للفتوى ذلك **قوله** اخر ما لا يصح هكذا في  
 النسخة ولكن الاظهر تعريف المصنف **قوله** وبجركه ذكره كان الظاهر ان يقول وبجركه في الذكر  
 كان الخوبة لانه اظهر للاتباع كونه العين او اللسان **قوله** وارث الموضحة يجب  
 بغيره من الشعر من الشعر في اثبات دخول الموضحة في شعر الرأس ولكن في كلام وهو  
 انه يلزم منه ان لا يجزئ الدية اذا كانت في غير من الشعر نعم لو برأى ولم يبرأ اثره لا يجب  
 الدية سواء كانت في من الشعر او لا **قوله** يطلب المدعي بالبينة اي على ضرب الجاني عين المدعي عليه  
**قوله** بل دية المفصل لانه قد شتر فاقطع في كلامه بعد لا يخفى فالصواب ان الجمل قول بل دية  
 المفصل على دية المفصل وما يتبع ويصرف قوله فقط الى حكومة العدل اي يجب فيه دية المصنف  
 بلا اعتبار حكومة عدل ويؤيد ما ذكرناه بانه كسبة الشهادة باطالة حوائج الهداية  
 حيث قال وذكر في الطحاوي والطامع الصغير **قوله** في الجاني انما يجب دية المصنف  
 اذا شل الباسم المصنف ودية اليد اذا شلت اليد وذكر في الاسلام البزوي في مسوط  
 اجمعوا على انه لو قطع مفصل من المصنف فقتل الباسم فانه يجب في الكل الارش ويجعل كراهية  
 واحدة نعم في قولنا لا بد من عاونه اياه عاونه لان الملايم مما يقال لانه اجابة

مصطلح لا يقع في كتابه الا في الموضحة

واحدة







والا فالعبد اعرج ولا عاقلة الا ان يكون عاقلة مولا عاقلة وساني ان الشك في احو  
 كن العاقلة ما يتعلق به **قوله** فماده بقره قبل عتق عتق بمراد انكار لزوم الضمان  
 لا اجابتي على الولي **قوله** من قيمته ومن الدين هكذا في عامة النسخ لكن الصواب ان يقول  
 من قيمته ومن الدين **قوله** لانه فخر في دفع الزيادة الى العبد الامر بعد غنة غير مضطر في دفع  
 الزيادة **قوله** عشرة الاف درهم اي باعتبار كون النصف من مائة الف مائة الف درهم وعشرة  
 الف **قوله** قبل عتقها قهرها وقطاعها كما كان الصواب ان يذكر في صورة المسئلة ما نقله  
 صاحب المصنف من الزيادة من عبد قبل مولاه والبيان فحقا احد حاله يتطابق كلامه  
 ما قبله فان قوله والولى لا يصح على عبده دينه فلا يلحق الوثية بغيره ان يكون  
 المقتول على العبد قديرا **قوله** **ادية عبده** **قوله** ولو كانت القيمة اكثر  
 اي ينقص من دينه الا ولو عشرة عشرة ولو كانت قيمة العبد ضعف دينه لم يان حلت الى  
 دينها ثم نقت من عشرة **قوله** والفوق ان البيان والتحقيق ان البيا انشاء من وجه  
 لان قوله كاحد قاصر الدلالة عن احد ما بعينه وكل واحد منهما كان عبدا فوقع الشك  
 في عتق كل واحد منهما بعينه فلا يصح احد ما بعينه فمن هذا الوجه كان البيا انشاء  
 ومن حيث ان العتق لا بعد وها كان البيا اظهرا ولما كان وضوح الصيغة في الشبهة  
 لانتا فادام لكل صالحا لانتا بكل البيا عليه ولا يعمل على الاظهار وان كان لكل  
 قايما واليمين قايما يوزع لانتا منها خروقة **قوله** **اولا** **قوله** **اولا**  
**قوله** ولا حج لولي الجناية ان اذا تعين لقان في القيمة والارش كان الامر ان يخرج الولي منها  
 كما انه يخرج بني الدخ والفداء لكنه لم يخرج كون اختيار الاقل في الجاهل الواحد متعينا  
 لانما ثبت عليه اي الجناية ثبت على المولى **قوله** يسحب في قيمة اي تمام قيمة فنان  
 لا سيما يد اي يد المولى على العبد **قوله** يد فاعلى الاول منها سوط فان الصواب ان يقال  
 ودفعه الى الاول ثم يرجع به مرة اخرى الى القاب ليكون المراد بقوله فيما بعد وعكس  
 لا يرجع الرجوع الثاني فان الرجوع الاول مخرج من كل من الصورتين بقرينة ما سيجي في قوله  
 واذا دفعه اليه يرجع في الفصل الاول على القاب وفي الثاني وان اشتبه عليه تمام عليه  
 بالرجعة الى الجناية وغيرها يرجع في الفصل الاول اي فيما جنى عند القاب ثم عند  
 المولى فانه هناك استحق النصف الى المولى استحق منه النصف **قوله** ولو مات

بصاغة او نسيته هذا كان على اطلاقه لا بنا سبيله بقوله لنقل الى مكان فيه الصلوة  
 والحيات ان يشربان الفها انما يكون اذا اكره فيه هذه الاشياء وان كان مينا على الكثرة لا يكون  
 لجعلها مقابلة للحيات فان لم يمت ايضا عند كثر وقوعها يكون كالصلوة وفي الصلوة  
 البرازية لو حمل الى مكان يكره فيه لم يمت او الواء بان كان المكان مخصوصا بذلك ضمن ايضا  
 لا بسبب العدوى لان التحمل به بطول لان الطهر لا ينجس الا بموت في بني آدم وغيره كالقضاء  
**قوله** كان صلي وودع عبدا او دمع بناء للجهل او عبدا مفعولا لكان على كل من صلي او دمع وعنه  
**قوله** وبدونه بضمي اي بضمي بالحيات ان ان الله بلا ايداع **قوله** حي ايمان نفسه على اصل  
 الحلة قال في المخرج القسم البين يقال قسم باسم ما وقوله حكم الحكم بالقتل ثم قسم  
 وضيق من الافام وهذا صريح في ان القسم من القسم الضمة وان كان مقتضى كلام الشارع  
 ذلك الذي يخرج عن حكمه اي شئ يجرم هذا القيل عندكم **قوله** او صلي مقتضى كلام الشارع  
 على حمل من ما قلنا وما قلنا في الوفاية ما قلنا وعلنا الاول بالنظر الى التفراد الخالف  
 والاشكال بالنظر الى كونه جافة فان جازا هكذا اطلقوا ولا ما قلناه فيكون بغيره لا يلزم  
 يلزم وانف الامداد بالاحاد ويحتمل كل واحد ما قلنا مع ما فيه من غاية نظم ليرت  
 حيث قال فيم يخلصون بانه ما قلنا ولا علنا فاما ما قيل ما فائز ما علناه مع ان  
 شامة اصل الحلية غير مقبولة قلنا فائدة تحصيل حمل الضمة فان الولي قد يخرج عن احبته  
 وقد ينظر غير انما قلنا اذا كان هناك لوث وسحب غير لوث **قوله** او ظاهر معطوف على  
 قوله علانة القتل **قوله** كان سائر الدعاوى يخرج الواو كالتقاضي **قوله** وقوله الجهد اي قربة  
 عهد العدة وقرب عهد القتل فلما اوجبه في الجهد في الشاخي في قوله الجهد **قوله**  
 بداء باليهود اي في قيمة خبر **قوله** وان منهم فلا لا يقال ان الدعوى على اصل الحلة شرط في  
 فاذا كانت الدعوى على واحد منهم كيف يجب ان يثبت عليهم ثلث الدعوى على اصل الحلة بل منهم  
 يعلمون القاتل والقاتل منهم ما انهم قتلوه جميعا حتى يلزم التنافي **قوله** اريد على اصل حقه بالمال  
 المهلة وقوله بهذا المدعي بالمال المحجة **قوله** ما اقر بالقتل اي اقر على واحد منهم بقتل صار  
 ذلك الواحد خادعا عن الظلمة في حق سواه فيخلص من اجلهم وهو ضمنوا اي ضمن  
 عواقلهم والفق تملهم **قوله** حتى لو كان به اي يحد البعد **قوله** ما قالوا ان الدار في يد مال  
 ظاهرا القتل هكذا في النسخ المتداولة ولكن الظاهر ان قوله حال صدور القتل هو حال صدور

باب القاتلة

حكم بيان







فانه متعلق بحكم الاحالة والبيع بحكم بونه يوم تمت البيع في حقه مال يوم فقه في حقه  
مال الغير واما تقييد المال بكونه مالا يوم تمام المدف فلاحاجة اليه لان هذا المصنف استفاد  
من الاضافة في ماله فقدر قوله الى ان يرتد من ثوبه المفقود باعتبار ما وقف  
قوله عند بونه اي بعد موت الفقير وفكر بونه من يوم الفقه **كتاب**  
**اللقية ط قوله** ونشر عام لودر حمله هذا بنا على الاكثر  
فانه لقيط ايضا اذا فقهه ابوه **قوله** خوفا من العيلة العيلة بنتج العيلة  
وسكون الياء الفاقة **قوله** لان في لفظه ان الشقة هي علة لغيره نذب **قوله** وسواي  
رفع اللقيط خوفا من الهلاك فرض كفاية لان باقاة البعض يحصل المفقود **قوله**  
لان الاصل في بني آدم لانه يكونهم اولاد آدم والروح امر عارض فالاصل عدمه **قوله** حتى  
ان فاذا في نسبة ذاته الى الزنا لا يحصل له من الزنا لانه يرجع الى خذف امه **قوله** كما اذا  
فرض دين على شخص اي كما اذا قضى شخص دين شخص بامر فانه يرجع الاول على الثاني فكذا  
امر الثاني لان له ولاية عامة فيكون امر الثاني كامر اللقيط فلا يرد ان مقتضى القياس  
ان يكون الرجوع على بيت المال فان القاضي ادين من جانبه **قوله** فان ابر بعد ما قبله  
كان الانسب ان يقول فبعد ما قبله ان وضعت القاضي وقدر اماله مرارا **قوله** لانه لقيط  
ظاهر فيه ان الظاهر في المدفح لا يستحق فلو ثبت الملك بهذه اللفظ كان اللفظ محجة بنبته  
ولكنه فاقبل **قوله** لتتمير المال ليحصل امر زايد على المال **قوله** والموجود في كل منه  
احدهما اي في كل من المنقط والامر بعد هذا الامر في فان في المنقط الرائي دون  
الشقة وفي الامر الشقة دون الرائي **قوله** ولان الجنة لما تن بالفارسي سنت تردد  
**كتاب اللقطة ط** وهي مال يوجد على الارض ولا يعرف لملك وهي على  
وزن الضمة مبالغة في الفاعل وهي كمنها ما لا امر غريب فيه جعلت اخراجها لكونها  
سببا لاخذ من راحا كذا في شرحه الخيم ولكن في الصحاح اللقطة بالفتحين ما التقط  
من الشيء ولم يوجد فيه وفي غيره التفرغ من خيل اللام قديم **قوله** يعني ان ضمن الاخذ لا يرجع  
على الفقير لانه ملكا من وقت الصدقة فيكون تصدقا ماله **قوله** وان ضمن الضمير  
لا يرجع على الاخذ لانه عوض ما وصل اليه **قوله** وبما ان ذنبه دين على صاحبها لا يقال  
الظن بهذا الكلام ان يكون ما انتفع على اللقطة دين على صاحبها مجرد اذن القاضي

مع ان الحال في الابح ليس كذلك لا بد مع ذلك من ان يقول على ان يكون ديننا على  
صاحبه فان مجرد الاذن يكفي ان يكون الخشب على الثواب وبالاصل لا يجب المال على امر  
لانا نقول ما مر في الآتي معبر عنها ايضا الا انه لم يصرح به في ابتداء كلامه اعتمادا على  
سبجي وقوله وشرط الرجوع في ووف عفاصا بالكره العين المملو وبالفاء والصاد  
المملو ايضا جلد بلبه رائس القارورة والمراد عنها الحلافة **كتاب**  
**الوقف** الوقف في اللغة بالفارسي بازداشتن والوقوف بازمان  
فمن قال بانه لا يبقى على ملكه بلزقه القول بالحبس وفيه انه اذا لم يرجع على ملكه الوقف كيف  
يلزم الحبس عن فرايضه لانه لا يكون كالسير او للجنة في حال حيوة **قوله** ليس شي  
في الصحيح فان لا اعتبارا لحكم الحاكم في حق جته فيه لانه المكتوب **قوله** لان الوصية  
بالعهد ومجايزة لا يقال في هذا التعديل نوع تامل لان المقصود بيان لزوم وقفه العين  
على يشهد به قوله فيصير عليك وارثه والرجوع عنه الا بالقضاء او بالموت اذا علو به  
لانا نقول الاصل في الوقف عند حبس العين على ملك الواقف والصدقة بالمنفعة  
فيكون الاؤوم في الصدقة بالمنفعة اطلاق وفي حبس العين يتعاضد بقى الكلام في انه  
اذا كان التعديل بالموت وصية وخرج العين من الثلث لم يخرج من ملك الواقف  
كبر الوصايا فان كان الفوق من جهة عدم القابض فالتعدي يكون له ووجب في الشايع  
ايضا كلام متعلق به قديم **قوله** بل لا بد من الموت لانه يرجع الى الوصية  
ولا يتقرر الوصية الا بالموت **قوله** والاذن للناس اي شرط الاقرار والاذن  
لان الظاهر في التثنية ان التائب شرط اتفاقا اي ثنية التائب  
شرط اعننه فلا يرد ان اقسام الشرطية على ما عرفت في الاصول وكل منها مقدم على  
الشرط والتائب امر بترتب على الوقف كترتب الملك على السير فكيف يكون شرطه  
ولا للعبد معطوف على قوله **قوله** لانه المجازة اي لان البعض للمجانة  
وهي المجازة المملو والراء الموجه **قوله** دون الموصي بالايضا بعد اطلاقه الى  
ذكره فان المقصود بيان ان الوقف كالصدقة المخرقة والملك لا يزول فيما يجرى القول  
بل بالتبعية واما الموصي بما قدم زوال الملك قبل التبرع فلا فائدة في ذكره لانا  
نقول الصدقة الموصى با بعد وفات الموصي بل يدخل في ملك الموصي الم فففيه اختلاف



فصل يخرج من ملك الموصى ولا يدخل في ملك الورثة ولا في ملك الموصى له بقوله هو قفا و  
قبله دخل في ملك الموصى ولكن له الرد فغاير هذا القيد بطل النسبة الى هذه الرواية  
فذهب **قوله** فانما الى القيد المنقذ لما مر من قوله لا يستثنى من ذلك لا وقف العقار  
الوقف القور والتلفظ لم يفظ الاثاء وهو قوله وقت فان في العقد لا بد منه الى الجواب  
والقبول ولا يقول هذا الا ان قبل القبول التقدير من جانب الموقوف عليهم موجود  
**قوله** لانه ان وجد الشيوع الى لانه وان وجد الشيوع في حال الاثاء لانه لم يوجد  
**قوله** ويتأصرون للشهوة كتب الفقهاء ان يكون الترابو بمحض التناوب وان  
لم يوجد كتب اللغة التي عندنا **قوله** لان القصة غير على قوله وعند ما ينقسم **قوله**  
والشيوع شرط عاقل في عدم اشتراط ابي المجدى خلاف ابي الاوقاف في الشيوع  
وقضية عند ابي يوسف ان يازر وقف بامر الماشي عند **قوله** وجاز ايضا جعل الوقف  
الولاية هذه السئلة فيهم كما هي بعد ورقة قبل **قوله** فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد  
فكان الاول ان يطرح هذه ويمكنه بكذا **قوله** فانه يجوز على جهة تقييد الجواب  
الاجور هذا مير في جواز الوقف بدون التابعية عند والمفهوم مما سبق لزوم التابعية  
حيث قال واخوه لفقهاء ويمكن دفعه بان لا يجوز روايتي في روايته شرط التابعية  
رواية عدم اشتراطه عند ابن علي رواية وذلك على رواية اخرى على ما ذكره في الحديث فلا  
تدفع **قوله** واكرته مع الباقين جميعا كذا في الصحيح ولا كما مر من احواله بالقرعة  
بذكر **قوله** في التعارف وقضية هي ابر في غير ما فاعل المتعارف **قوله** كالقائل  
بفتح الفاء ما يقال بالقرعة **قوله** والقدر من بفتح القاف الى اللجاء ونحو  
لها بالفارسية **قوله** وانما هو ما يقال بالقرعة **قوله** والقدر جميع  
قد ذكر القاف ومع ما يقال بالفارسية ويكسب **قوله** والمراد جميع رجل وهي  
ما يقال بالقرعة **قوله** لانه مما يتبادر الى اول الواقفين خليل الرحمن  
صلوات الله عليه وقف الكعبة والكلبة عبارة عن العروة المحيطة شرقا والتمائم **قوله**  
وذكر في الامم عليه حاله **قوله** لانه بصفة صارغة الى ان الوقف صارغة مستحقة  
للموقوف عليه دون غيره الزبارة فما يصرف الى الزبارة يكون خارجا عما بعد الى  
الموقوف عليه فلا يجوز **قوله** غلة مستحقة بفتح الميم **قوله** رضاه به الى رضاه بالبطا

قوله ان الطلق بيع وقف غير محمل اي ان اجاز لملك بيعه لوارثه والافلا  
قوله ووارثه بيع خلافة اي بحسب خلافة من اللطام **قوله** ينفذ الكل اي ينفذ تمام  
الثالث من الكل **قوله** كالرابطات والبنات الرباط بالكر الذي يربط فيه الدواب للطيان  
الذي يمكن فيه التجار **قوله** يتبع شرط الواقف من الاتباع بتشديد التام  
**قوله** يعنى ان الارض وعلى هذا التفسير كان على المصنف ان يقول بدل قوله وثبتت  
سنتين في الارض ومدة زراعة واحدة في الارض فتدبر **قوله** كزيادة واحدة نعتنا  
النعت طلب الزلة **قوله** اذا زادت عند الكل اي اذا جازة الوقف عند جميع  
الناس **قوله** بموت المورث الى الموت **قوله** لان العقد لغيره وهو الواقف او الموقوف  
عليه على ان عليه اي على السكن او المثل **قوله** وبما يعرف من احوال المصل  
والمصلحة محطه على قوله وتقبل **قوله** او قال وقف على تشديد الية **قوله**  
ولو قامت البنية قبلت اي لو قامت البنية مع عدم المدعى لسقوط بانها نقص قبلت  
لكونه مخالفا **قوله** من اهل الواقف اي من اقرائه وورثته دون اللجان **قوله**  
ولو من امة الى ليس الحكم زويج عبد الوقف ولو من امة الوقف **قوله** فيما يتعلق  
بقطف الاولاد ومن ولدت له ابنة يكون ولد له مكره في النكاح المحجوز  
لكن الانسب فمن ولدت له ابنة بالقاء **قوله** لانه لا ذكر في علم النكاح يستوفيه بمعنى  
بكثره الوسايط بوضع حصة للخص من قبلي اعتبار معنى الانسب فيشتمل الكل **قوله**  
ثم جازت الفكرة ايجزت وان حصلت في حال حيوة الميت **قوله** سمى الذي عينه  
الواقف لكون القريب والبعيد **قوله** والنصف الى الفقراء لان الواقف  
شرط في ظرف الفكرة الى الاولاد انقراضها ما حاول بمصدا **قوله** وكل واحد معطوف  
على ولد لانه مما اي بني ولد من ذوا بني اولاد ذاك فيكون الاعتبار الى الابدان  
لا الى الاصول **قوله** وقضي بيني اخبرني متداخرا تقبل بتقدير الضمير فيه اي تقبل  
البينة فيه **قوله** ان الوقف مطلق عليك وعينا الى ليس عقيد بطن بعد بطن  
**قوله** فينته مدعى الوقف بطن بعد بطن او الى لكونها مثبتة للزانية **قوله**  
يسوع **قوله** ونعدي الى المفعول الثاني لا يخال المراد بالمفعول الثاني مهنا  
عازرنا والافاضة منه ليس هو لاثانها حقيقة فانه عبارة عن المشتري

خانہ



وهو معنى الفاعل لانه لفظة معنى وما كان في معنى الفاعل فهو الالهي بان يكون مفعولا اول  
كما قالوا في اعطيت زيدا واما لاننا نقول ان في نوعه مروجية باعتبار اللفظ لكونه بوط  
لما كان راجعا باعبار المعنى **قول** ويسمى مقايضة المقايضة بالحق والصادق من مقايضة  
مقايضة اذا عارضه قبحا **قول** لكونه اشهر الانواع على نسبة اليه المطلق لان المطلق من  
جمله مطلق ينصرف الى الكمال **قول** يسمى وضعية في الوضع بمعنى المطلق **قول** وثم غامضة ما كان على  
ولو ذكر قوله وانما هو لكونه انواعا الى قوله **قول** يسمى وضعية بتفسير معناه الذي كان اظهر  
لان ما جمع من البيع الشرعي دون الفسخ فمذهب **قول** لم يقل على سبيل التراضي قال في الكافي وفي  
شرح الطحاوية ان البيع هو مبادلة المال بالمال بالراضي وهو شرط عليه ان اراد به تعريف  
البيع كمال للبيعه والفاصل بين كل واحد منهما قوله سبيع المكره فانه فاسد وان اراد به  
تعريف البيع فليس مانع بدول اكثر البيعا المفسدة فيه انتهى ويمكن دفعه باختيار  
الشخص الثاني بان يقال المراد بقوله بالراضي ان لا يكون انكسار عن الرضا وفي البيوع  
امكان الانكسار بان يدعي احد العاقدين فساد العقد فتأمل **قول** فلا وجه لغرض عليه  
وكذا نقول عبارة الطحاوية يستعمل على امرين احدهما تحقيق الانعقاد بالايجاب  
والقبول الذين هما صنفان اخبار والثاني كون ذلك يصح في المضي فثبت الاول بقوله  
لان البيع تصرف الموهبة والثاني بانه لا ينعقد بغير قبض احدهما المستقبلي فثبت  
انكاح وقدر ذكر الفرق هناك فمذهب **قول** واراها مستقبلي صيغة الامر فيتمثل  
فان المناسب ان يحل مستقبل على ما يدل على ان المستقبل هو كان مضاعفا او امرا **قول**  
نعم ينعقد البيع اذا فانه النية ان ينعقد بلفظ المستقبل اذا اراد بالايجاب والقبول كمال  
معا وكون المضاعف من الصفات حقيقة في كمال لانها في اعتبار النية بناء على ان عمل النية  
في كمال لان الموضوع الاهمية لان ذلك في غير البيوع والحقبة الشرعية فيها هو لفظ  
الكل والمضاعف فيها جاز فيحتاج الى النية انتهى وهذا الكلام قريب من الاجاب الى النية  
في كونها لانا والبيع لان كونها للحال فيحتاج الى ذلك الاعتدال فتأمل **قول** اي  
الماضيان الذين احدهما بيع والاخر شترت فلا يراد ان رضى واعطيت ايضا  
**قول** لينا في ما مر من ان البيع ينعقد بقبض احدهما المستقبلي وهو مذهبنا **قول**  
اذ لم يبن الشريكان جميع ما تنقصه التركة **قول** فلم يخرج الى القول ان القول المبرح

وان كان القول التقديري محتاجا اليه فان الانعقاد لا يثبت من غيرين لا محالة **قول**  
فاذا لم يثبت الثمن بمعنى ان مقتضى النسبة ان يكون الثمن امانة عند الا امانة لا يكون  
امانة الا بهذا الطريق **قول** وكذا لو قال بعثت هذا بدينهم بمعنى ذكر الايجاب لا يستعمل  
ذكر القول فان ترك الطرفين اذا جاز في التعاطي يجوز ترك احدهما اولى فكون الانعقاد  
بالطرفين التقديري **قول** وبحر الفائل الى ان القول **قول** تزويج الردى متعلق بجميع  
الضم والنقص **قول** لا يتم الا ان يدعى تكرار اللفظ العقد خبر قوله لان قوله في الطحاوية  
ويجوز ان يكون ما رواه صاحب الطحاوية قوله فان عجزها بالايجاب عتبت على سبيل  
واخر هذا الكلام **قول** يدل على انه اعتبر في عبارة المشتري والبايع ذكر الثمن في حيث  
فان كلام العقد ورجوعه على تعريف الصفة انما يكون عند عدم تجديد العقد فغير ما خرج  
ان اخر اعادة الايجاب والقبول لا يكون تعريف الصفة وان لم يجد به وحيث ذكر  
البيع بالصور كما ذكره محض **قول** ولم يذلل ان اورد هذا الا اعتراض على كلام القدر  
والاجاب الى التوجيه في دفعه **قول** سببه واحدة اي سبب واحد وواحدة منقولة  
على انه مفعول ثان لحدث **قول** وانما لم يكن المخرج والعقد على مال في صورة  
التعليق مثل ان يقال ان ادعني الف درهم فانت طالع او حر والافق صوتة التقر  
فالظاهر انها ايضا يتقيدان بالمجلس برشدك اليه قوله انها شتمت على العيين **قول**  
الى الساعي الى العامل فيكون كالمكيل من جانب العف لا امنا محضا **قول** لان حقيقة  
الملك على قوله لا يتنقص فعل حتى الفقير اي **قول** بقيام ايهاميه ركابة لا ينجي  
لان اي ثمن في حصة او جملته في امانة عوف الا سماء الحسنى ولا استفهام نحو انكم  
زادته هذه امانة والموصول نحو تسرع من كل شئ ايهامه ان يكون ولد لاله على  
معنى الكمال نحو زيد جل اي رجل ولوصل النداء نحو يا ايها الناس والكتاب هنا يكون  
للاستفهام والموصول وكل منهما لا يحل الا ان يقدر شي بوجه اي قيام ايهامه  
كما في عبارة الطحاوية **قول** ان كان وجوده ووجه سواء للضم ان يقول حصول الملك بالخيار  
فانق حاصلا بالقول فوجه حقا التملك اذ لا يحتاج حينئذ الى عقد جديد **قول**  
بوجود التجارة الناشئة من الرضا للضم ان يقول فيه سجا وتعا التجارة بقوله  
عن راض ولا يتم الرضا من الجانبين الا بعد تمام خيار المجلس بقرينة قوله صلى الله عليه وسلم



المتباين بالجار والذات **قوله** وفي الثانية حقيقة لخصم ان يقول لا يصح ان يقال لهما المتباينان  
 بوجه واحد والعقد بينهما فمجرد الالحاق من احد الطرفين لا يحصل هذا المعنى **قوله** بمعنى اجزاء من  
 او اقسام او اقسام المستقبل كان الظاهر ان يقول بمعنى جزء لطيف حاصل من اقسامه **قوله** والمستقبل  
 قوله لا قبله ان قبل المتباين **قوله** ويجوز ان يقال ان هذا الكلام معطوف على قوله حقيقة في  
 الظاهر **قوله** لئلا يلزم ابطال صحة الاخر لخصم القول هو اول المسئلة **قوله** ان قبله ان يقال  
 عنه هذا اعتراض ورد بعض شراح هذه الآية وثبتوا الغفلة عن التعليل **قوله** هذا مبني  
 على قاعدة مفردة في حيث كانت كلمة عالم في الحديث بانى من المعنى فان حصل المعنى صح  
 ان يقال للزوج بعد ايجاب البيع من البيع عالم بغيره فاما اجتماع فان افترقا فاما اجتماع  
 فلا خيار لهما ولا يخفى فسام **قوله** في الركبة هي يفتح الراء الملهية وتشد بد الياء الشاء  
 البئر **قوله** بخلاف السلم لو قال بخلاف ما لم يكن مشارا اليه كما في السلم كان اعم وشمل **قوله**  
 ولم يرفا حال من الضمير انى والظلال في خبر معلوم المقدر لهما **قوله** فانه جائز بالنظر الى  
 عقد البيع بقاء خيار الرؤية **قوله** وما يحصل فيها ان في الذمة هذا الاشياء المتوقفة **قوله**  
 وانما قيل من صفاته لانه في حاله كما بين ان المطلق هو محض للاثبات دون الصفات  
 واما ما عني وقت الاجل فيلحق صفات البيع فيه ان اشترط معلومية الثمن واشترط  
 معلومية قدر البيع ايضا يكون زيادة عن النص بالنظر الى هذا الاطلاق مع ان الجواب الثاني لا  
 يدفعه لكونه ماداخليا في البيع فتدبر **قوله** ان يتجبر افتعال من التجارة **قوله**  
 اذ لا نزاع عند عدم الاختلاف في المالة واما احتمال التلويح بان يطلب البايع الاحادي  
 مثلا لانه هو للفظ او يطلب الشاقي والثاني للفظ راما وسلم المشتري خلاف  
 ما طلبه فلا يعجز عن اللصق وعدم التفرع من جهة المالة **قوله** ما ليس معصوما من الذهب  
 والفضة كان المراد بان النقد عالم يقابل به صنعة الصناعة ولم يكن هيئة مخصوصة  
 مقصودة كالفضة والمنطقة من الذهب والفضة فانه مما يكون متجنا والفلس  
 النافقة يقال نوع البيع اى راجع **قوله** لانه يقع عليها اى الطعام يطبخ على الخطة و  
 دقيقا **قوله** ويخلص كسب الماء الملهية وفيه الميم وتشد يد **قوله** جزافا بضم الجيم والراء  
 المجه **قوله** فالبيع جائز في العقد المسمى الاصل عند حقيقة ان كلمة كل متى اضيف الى مالا  
 يعلم منها وبناول او نانا وهو الواحد كما قالوا فلا على كل درهم يلزم درهم واحد

وعندهما هو كذلك فيما لا يكون منها معلوما بالاشارة اليه واعتراض اصل القيمة  
 الثلثة بانها اذا قال كل امرأة تزوجها فاني طالق او كل عبد اشترته فهو حر فانه  
 ينصرف الى كل امرأة تزوجها والى كل عبد اشترته فينبغي ان لا يجوز هذا على ذلك  
 الاصل واجيب عنه بان معنى ذلك فيما لا يجري فيه التراجع وزنت بهذا الجواب  
 بان عدم جريان التراجع في صورة النقص كلام واجب ثانيا بان النكرة في صورة  
 النقص تنصف بصفة عامة وهو الزوج والراء فيكون المعنى معلوما باعتبار الصفة  
 بخلاف ما نحن فيه فظهر الفرق انتهى وانت تعلم ان هذا الجواب ايضا لا يفي على ما  
 كان البايع اذا قال كل صانع ابنيته فهو يدرهم فالظن ان المسئلة بحالها فاجاب  
 للحق ان يقال ان صورة النقص من قبيل التعليل واليمين فوقه الطلاق و  
 العناق لوجود شرط وهو التزوج والاشتراد لا التناول اذ اداة السوء فيما لا يشترط  
 والمطالبة المسئلة ليس كذلك فافترقا **قوله** كالثلاثة من بضم التاء المختلفة وتشد  
 اللام بالفتحة كروود **قوله** والعدل المشتل العدل بكسر العين المهملة وسكون  
 الدال المشل واحد جاني لظل **قوله** معنى بعد ما سمي للثنتين ولم يفصل ما فان باع  
 كان الظن ان يترك الفاء في قوله فان باع العصرة فان كلمة بعد الواقعة في التفسير عبارة  
 عن معنى الفاء فيلزم اجتماع المفسر والمفسر في خبر التفسير **قوله** ولا يتفاوت  
 الحكم جملته متساوية وليس معطوف على قوله صح البيع لان صح جزاء شرط اخذ فيه  
 قيد عدم التفصيل وهو قوله فان باعها **قوله** بل هو اى الوصف **قوله** كما سياتي بعد  
 سطور سبعة **قوله** صار معلوما ضمير صار راجع الى الجملة بناويل المجموع **قوله** فيصير  
 كانه باع ثوبا من احد وجهين يمكن ان يبيعه المتداول لكن الظن ان يقال كانه باع  
 وجهين ثوبا من احد وجهين **قوله** او حكما لحي البايع وان لم يكن مقصودا بالتناول  
**قوله** او طح انما راجع كان الظن ان يقول وطح المشتري بقرينة المقابلة اللهم الا  
 ان يكون انما راجع تصحيحا من الشاقي بمعنى المشتري **قوله** فكان فضا وهو زيادة  
 المبيع **قوله** يشوبه اى يختلط به الضرر وهو لزوم زيادة الثمن **قوله** اى تابع في الحقيقة  
 يحمل ان يكون طرفا قوله تابع كما هو الظن ويجل ان يكون طرفا قوله وجب كما في قوله  
 ينقصد البيع حقيقة **قوله** واذا عدم اى عدم الزلوع عادلكم الى اللال وهو كونه



وصفا **قوله** لا يجره الفصل الى التفرع كالابن التفرع في الموزونة **قوله** ان قولها منقول  
لغيره **قوله** اذا كانت الدار مائة ذراع الطمان هذا ليس لحم الدار مائة ذراع  
من كل مائة منها ايضا **قوله** فاذا اراد بيع شرط جوابه **قوله** الا ان يطل العقد **قوله**  
شرط جواز العقد اي تقديره **قوله** في متعلق بالعدم وكجمل تعلق بالشرط  
ايضا وهو اظهر **قوله** في الجاهة بالتقنين يعني اخرا قال في الصحاح  
يقال باعترضة الا باخرة اي اخرا **قوله** يذكر ما يندر للظن والرافع **قوله**  
لا يضر العلو وهو بضم العين وسكون اللام او بفتح العين تعنى السفل **قوله**  
اذ بنا في فيه مراح السكة نوع فصول المنزل ما يكون فيها بيتان او ثلاثة بيت  
يتعش فيها المتاهل ولا يكون له امر بطر الدواب **قوله** باب الدار قيد به  
لان الطمان الخلق المنصل باب البيت يدخر في البيع البيت ايضا **قوله**  
الظن وهو بضم الظاء المعجمة ما يقال له بالهكساية **قوله** والشرب كسبه  
الشيخ المعجمة للظن الماء **قوله** ويدخل النجم الشجر الذي للفرار وما لا شجار  
الصغار التي لا اخرج والبسر بضم الباء في حكم الذبح **قوله** تخلية المشتري ان  
تخلية المشتري الارض فاحتمل خلاف الفاعل والمنقول من ترك فحذف  
واكان مقارنا بالشرط لان هذا الشرط ليس طامفا لكونه متقضى العقد **قوله**  
لوجود الغنم وهو العقد **قوله** لانه اي البائع بالنظر اليه اي الى ثمره كما هو المستعمل  
في عدم ترتيب التراجع لاحتمال ملكها **قوله** مجاز بيع النصف لانه لو كان منقح  
القلع فيكون كمن باع فادرك وقت المصاد **قوله** والارز فيجوز الفرة وضم الراء  
وتشديد المعجمة السيمس بين جنسان معروفان وكذا الجوز واللوز بضم  
اللام وسكون الواو وبالراء المعجمة والفتوح بضم الفاء والتاء ما يقال لها بالفتح  
بادوم وبسته **قوله** فاشبه قرايا الصاغدة الظاهر ان المراد بتراب الصاغدة التراب  
المختلط براد الذهب والفضة **قوله** حتى يزهي الزنا والاحمر **قوله**  
ويامن العامة هي العين المهملة الالة بمعنوم الغاية اي ما يستفاد من المعنوم  
المعنوي وهو ما يسمى بمعنوم الخالفة المنانعة فيه ببناء وبين انشاق **قوله**  
فالذي يغير خلاف المدعي ويمكن للمراجعة بان مقصود المستدل ان النهي بغير

مشروعة الاصل وفاد الوصف وصح لا تخط الحكم عما ولو لم يشر منه مشروعة  
بما جعله لانتفاء الفاسد عند وجوده بدخول حتى قد **قوله** من قبل الاشارة الى اشارة  
النص وهي استقلال النظم بحيث لا يكون الكلام سقيا ولا حتى هو فاعليه  
**قوله** وشرط انما على النسخ لانه شرط لا يقضي العقد وقيل ولانه صفة  
في صفة وهو اعادة اجارة في بيع كذا في الهدية واعترض عليه انه قد صرح فيها  
بطلان اجارة النخل وفي النهاية بان اجارة النخل او اعارته باطل وليست بصفة  
فلا يتم الدليل انتهى ولما قل ان قولنا ان اردت بالصفة في قولك ليست بصفة  
الصفة الصحيحة فسلم ولكنها ليست بمراة وان اردت بها الا عام فلا يتم انها  
ليست بصفة فان خاد العقد لا ينافي كونه اعمد اعمد مع ظهور ان خاد لا يبرر المنزل  
وليفعه لانه في صدر ثابت **قوله** فيما عينات يرد النول بعد الباء المشرحة  
**قوله** وبعد العلم حق في خبره **قوله** لانه لو علم عند القبض انها ستوقع معك في  
عامة النسخ لكن الصواب ان يقال انها زيرف لان المذكور بعد قوله ثم وقبل الزخ  
دون السوقة العلم لان جعل على المجالفة **باب** خبر السوقة الى المشتري  
كلامها من قبل اضافة الحكم الى السبب الذي يسبب شرطه وبما حظه التعيين  
**قوله** لاضاياه وفي الجيار الخ لانه بطلان المعج والباء المتصلة للذيق بالباء  
**قوله** على الجيار الباع والبراء لان بايعت في قوله صلى الله عليه وسلم اذا بايعت للبيارة  
بين الطرفين فهي بدل على الجيار في الشراء كذا لانه على الجيار في البيع **قوله** اعدم جواز  
القياس على ما ثبت بخلاف القياس الظني بان يكون بخلاف القياس متعلقا **قوله**  
ثبت ثم ان الجلي ما سبق اليه الا فاهم والظني ما لا يسبق اليه الا فاهم بل يظهر بعد  
تأمل ما **قوله** جواز الطاق حكم ثبت على خلاف القياس بغيره تعالى ان يقول فيه خالف  
ما سبق من قول فيكون محقا بل للواقع ايضا فانما ما ثبت على خلاف القياس  
اصل الحق به غيره وليس هو محقا بالغير الا ان يؤول ويقال المراد بالاطلاق  
التعديتي اي تقرر جواز تعديته حكم ثبت على خلاف القياس الى غيره **قوله** وكل منها  
محتمل منها اما لانه النص فلان الظاهر مع قبض الثمن اذا كان من مزرع عارضا  
للمبايعين فعدمه لاجل قبض الثمن اولى واما القياس الظني فقد علم من تقرير

الشارح قدبر



**قول** على سبيل التمسك على علم المقبوض على سبيل التمسك انما يكون مضموما اذا كان  
التمسك سمي حتى اذا قال اذ بهجاء الثوب فان رضية اشترية فذهب به فذلك لا يضمن ولو قال  
ان رضية اشترية على عشرة فذهب به فذلك ضمن قيمته **قول** فان الملاك لا يخرج عن اجديته  
على قول فان المالك وراء العيب لم يضر العيب يمنع الرد فبالملك او كان ثلثا لما  
يملك بخرقة **قول** انما غشوه ونظر المشتري على ورده حيث خيا بن منقذ **قول**  
لم تصرام ولد للمشتري بل تصرام ولد له بعد تمام الظاهر حين دخوله في ملكه **قول**  
لانه لو ولد في يد المشتري لم يملكه لان ايقال قد ظهر ابتداء هذا العيب ملك البائع بالملوك  
لما لم يملكه لان العيوب تحمل البطلان ولا يستتبع ما يستتبعه وضيق المثل فلا  
يكون معينا للعلية فقدم **قول** لان الولادة يجب ايقال الولادة للنجيب الملك  
مع التعيب والولادة شائعة عليه لكونها سببه في تقدم على ما عاين الملك  
فلا يكون الولادة واقعة في ملكه فلا ولد له لاننا نقول سنذكر الملك الحيث العقد  
فيكون الولادة في ملكه **قول** وقال ابو يوسف والناخي قيل قلنا اذا كان النسخ بالبيع  
واما اذا كان بالفضل كالاعتاق والبيع والوطء وغير ذلك فيخرج بل اعلم الاخر بالبيع  
**قول** ولا يعبر عن الضرر الا بالخلو فانه يقال يعبر بكسر الراء في غاشي وفتحها في المضاعف  
**قول** الى اختيار من شئ به اي الى اختيار من يجاه الى المشورة معه ان كان شراؤه لنفسه  
او مطلقا **قول** او من يشتره له ان شراؤه لنفسه **قول** قايمه بهما اي جسم التزاع وجزم  
لما جاز **قول** كالوكالة وفيه ان قياس مع الفارق فان خيار المشتري لاصل نفسه لا  
لثالث بخلاف وكالة الوكيلين فانها لا اجل الموكل لنفسه **قول** كالخبرة اي التي  
خبرت في تطبيق نفسها **باب خيار الرؤية** **قول** متقبة من التفت او  
الانتخاب وهو ما يقال به بالقرابة نقاب مر بين وانقضاء موجودا كانه اضرار  
عن ان سعي المصدوم **قول** عدو ذرعاته الظان الذرعان جميع ذراع لكن لا يجوز  
قال ناطلا على شيوه الذراع مؤنثة وجمعها اذرع لا غير **قول** اقول فيه بحث واقول  
في هذا البحث فان مراد الفقهاء ان الظاهر موقوف بوقت الرؤية فلا يثبت قبل  
فان اذا في الحديث لم يرد الوقت وقوله في الظاهر جواب عن اشترى وهو **قول** لو لم العقد  
بالرضا ولا يخفى ان هذا الوجه راجع الى الوقت الشايع بوقت الرؤية فهو راجع

الى ما ذكرناه

الى ما ذكرناه **قول** انما اشترى الرؤية واحدا منها جواب فان لم يتفاوت والمخرج جواب  
فان كان **قول** وعلمته ان يعرض بالخروج مبتداء وخبره والجله معترضة بين النظر  
ولم يأت اى علامة والخروج بالضمين وفتح الدال المحجمة مع غرض **قول** وكفها  
الكفل بالضمين ما يقال به بالقرابة يستور **قول** كضر ما شاء الخينة من كسر القاف  
وسكون النون من الافشاء وهو الاختيار ضمن الخيانة **قول** اما اذا كان  
في طينة ملكا في عانة النسخ فكل الصواب ان يكون اما مقصد بالواو على ان يكون الواو  
من المتن اذ لو لم يكن كذلك لا يكون ارتباط عبارة المتن من قوله موضع علم معلوما  
قبل ظاهرا اما بالواو فيكون عبارة هكذا وظاهر ثوب يطوى غيره معلوم وموضع علم  
معلوما فانها لا يكون رؤية العين حقيقة الظاهر ان بعد العلم بطينة فانه جرد رؤية  
اللون لا يكفي الا ان يكون المراد ما يعتد به **قول** وما رايته جليلة حاله عن  
فاعل اشترته وما نافية **قول** ولا عبرة لو فوه اي لوجوده وفيه وضع المسئلة  
في القبض **باب خيار العيب** **قول** كالاباق ولو الى دون السفر سواء  
كان من الموطن او من رجل كان عنده من اجابة او اعانة او ودية اذا خرج من  
البلد بخلاف اباقة من الخاصم الموطن او غيره ان لم يعرف من الموطن او عرف لكنه  
لم يقدر الرجوع اليه **قول** والسرة سواء كان من الموطن او من غيره الا اذا سرق فامس الموطن  
شيئا لا اكل فانه لا يكون عيبا فان عاوده المعاودة الرجوع الى الامر الاول يقال  
عاودة العيب **قول** فاذا حصل العيب البائع في الصغر وعند المشتري في الكبر فانه  
عيبه مذكورة في الكفاية وهي من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش وعيبه  
بعيبه كان له ان يرجع بنقص العيب ثم كبر العبد فللبائع ان يسرد ما عطي من النقص  
لرؤا العيب بالبلوغ **قول** لاختلاف بينهما لان سببا في الصغر حب العيب وضعف  
المباعدة وقلة المبالاة وفي الكبر حب في الباطل وراء في البطن **قول** رايته الا بطل  
هو كبر الهمة وسكون الباطل والمهمل ما يقال به بالقرابة بقول **قول** دون الغلام  
فانه ليست بعيب فذكر في الحاشية ان الباطل في الغلام الامر عيب **قول** من رد المشتري  
واخذ البائع على ما سيجي امثله **قول** اذله انا قول انا اخذ ما عدا الالف وضم الظاء  
**قول** قلت السويح اللطيف **قول** الا ان اشترية تمنعه عن الرد والغرض المحصور



الربا وفيه ان حصة الربا بالقر ويطرح ما يتقدم من هذا فاقول **قوله** فانه طالع للمالك  
 لا يخبره لانه هو الذي انا فاعلان فاقول **قوله** لانه انما ذلك الملك الذي اشترى البعير  
**قوله** وانما الملك الذي اشترى المالك اياه او ابنه ثم اطلع على غيبه ولا يرجع  
 بالنقص ولو جاز الملك برده مولاه ويتولاه العبد لانه هو الذي اشتراه فكان حقه  
 اليه **قوله** او بالشئ فخرج اخر من عليه به قد سبق ان صورة القطع برجع والفوق  
 من القطع والرجع يخرج برطل انما يمكن الفوق بينهما بان لم يزل في كل  
 القطع فانه من محله او انما يشترى القطع فاقول **قوله** واما في القتل وما بعده الى  
 وما في حكمه **قوله** ولو بالنظر الى الدواب لو قال ولو بالنظر الى جهة اخرى غير الكل لادمي كان  
 اعم **قوله** والا الى وان لم يشترى بصل فكل الثمن وان كان القدر كثير المخرج في الكل ويرجع  
 لكل الثمن عند ايقظ الجميع بين الماء وغيره كلهم بين الماء والعبد عند ما يبيع العبد فاما كان  
 صحيحا لان هذا معنى الثمن المفصل فانما الثمن في كل واحد ينقسم على الاجزاء لا على القيمة  
**قوله** متعلق بقره رد بعد ما يتعلق به قوله يعيب المراد من هذا التوجيه دفع لزوم تعلق  
 لمؤلفين بوجه واحد متعلق واحد ولم يوجد في كلامهم ذلك حتى قالوا ان من قولهم  
 اكلت من بسنائك من العيب لا ابتداء في الاول والتعويض في الثاني على ما مر فعلى هذا  
 يمكن ان يحمل الباء في عيب السبيبة وفي قبض على الملكة ايضا فندبر **قوله** رد على  
 بايعه قبل هذه المسئلة فيما ادعى المشتري الثاني على المشتري الاول ان العيب كان في يد البايع  
 في المشتري الاول ان يخاصم البايع اما اذا ادعى ان العيب كان في يد المشتري الاول ليس له ان  
 يخاصم بايعه قال صدر الشريعة في نظره لانه اذا ادعى ان العيب في يد البايع الاول واقام  
 عليه البينة وقضى على المشتري الاول فخذ القضا يقضى على البايع وهذه البينة لم نعلم على البايع  
 الاول ولا على ثبته لان ما يدعى على الثابت ليس بالما يدعى على الظاهر واجبة بان مراد  
 صاحب الغيب المذكور ما نقل عن صاحب الخطاب من ان موضوع الظاهر دعوى وجوب العيب عند البايع  
 الاول اذ لو اقام بينة على انه كان عند المشتري الاول لم يشترى الاول ان يخاصم بايعه اتفاقا  
 فانه ما جعل هكذا ابني اخره يكوننا سليمة عند البايع انتهى وفيه ان خلاصة اعترض  
 صدر الشريعة انكاره على الدعوى بان العيب كان في يد البايع فانه على تقدير اقامة البينة  
 لا بعد ثبوت البينة واما اخره يكوننا سليمة عند البايع فهو يصح في كذب الشراء اياه

كما يصح انما المشتري يكوننا سليمة في يد بايعه ان هذا الاثر الضمن له في القضا عند الحاجة بعد  
 كما لا يجزى بعد من يدعي عدم ثبوت دعوى الشريعة عليه فاقول **قوله** لا يطل حقه الى  
 لان الثالث كذبه بالحكم لمن يدعي الاحتياج **قوله** فيمنع القضا الى القضا بفتح الثمن **قوله**  
 قد تكلفوا في توجيهه فانه توهم جبر المشتري على التسليم عند الاقامة بينة العيب انه غير صحيح  
**قوله** تقديره لم يجر المشتري على دفع الثمن هذا على تقدير يصيب او يقيم واما على تقدير دفعه يكون  
 معطوفا على الجواب وهو قوله لم يجر والمخف ان المشتري عبد او ادعى عيبا لا يجزى على دفع الثمن  
 الى حلف البايع او المشتري بيمين البينة في من الصورة فيرد وهذا التوجيه اختار المحقق  
 الشريعة ولكنه يحتاج الى تقدير قولنا فيرد فيه توجيهه على تقدير نصب ما حصله  
 عند اقامة المشتري البينة ينهي عدم الجبر في الثمن الواجب البايع فان وجوب الثمن اذا انقضى  
 يتقضى الجبر وعدم الجبر بالنسبة اليه وفيه توجيه اخر وهو عدم الجبر كناية عن التوقف  
 والانتظار فيكون المخف يتطرق في الحكم حتى يكلف البايع او يقيم المشتري البينة وهذا توجيه  
 غير بعيد لكن رده بعضهم بان الاشكال بالنظر الى مفهوم الغاية وليس لان عدم  
 لزوم مفهوم الغاية عند القضا وعدم الاحتياج الى دفع الاشكال المبني عليه فان تعلم  
 كفايته بالنظر الى السباق والسباق واما السباق فايراده التوجيهات المنقولة من غير  
 فانما يكون زاوية بالنظر الى هذا المخف واما السباق فاختاره في اخر كلامه توجيها او  
 الشارح يكون ايضا غير محتاج اليه مع انه يكون مخالفا لما اورده في السئلة من ان  
 مفهوم الغاية متعلق عليه وان كان مراعاة عدم لزوم مفهوم الغاية للانتظار المكنى عنه  
 فركاكة اشد لان المخف الكفاية سابع على الغاية وليس بدخول في جزمنا حقه توهم ذلك  
**قوله** عند قيام احد الطرفين اليه بيمين هذا العيب في حجر الطرفين طالة البعير وحالة  
 التسليم في حالة واحدة وهي حالة التسليم بان ابو بعد التسليم وفائق دعوى  
 البايع جرم نفع تخصيص الثمن الى جرم البايع في تخصيص الثمن بالعبد المعجب حين قال المشتري بيمين  
 وحده فانه قد يكون ما قبضه البايع عن العبد المعجب فقد وبى عن العبد الاخر في ذمة  
 المشتري ثابت **قوله** الا اذا قبض ارد على البايع لو ترك هذا الاشياء واكتفى بالنقل  
 من الملكة من قولك يتقضى ان يكون هذا فيما اذ لم يقض لكان او وقع في الاقامة **قوله**  
 مداواة المعجب بيمين مداواة المعجب رضا بالعبد الذي يراويه **قوله** وشرا العلف







لما الرملة ولد لطار والمهر بضم الميم وكون الهاء ولد الفرس **قوله** من هذه الرملة  
ومحل القوة **قوله** ولا جوة في اللبن فذلك قال بجيفة ان مات شاة فخرج من مخرجها  
لبن فخرج كل اكل وشربه ولا يتنج بخاصة الوعاء لانه لا يحل للموسى وقال ابو يوسف  
ومحمد بن يوسف لا يحل الموت لانه يتنج بخاصة الوعاء فلا يحل اكله وشربه كذا في  
الطحاوي **قوله** لولا ان يفرق لكان المصحح وسكون الراء الملهة بالفتحة **قوله** ووضن **قوله** سيب  
فان الساكنة هي جمع ساكن كذا في المذهب **قوله** وطلبة الميتة قبل الذبح لكان حال الذبا  
كحال المحرق فعمما سبوا انه اذا كان بالنفس مبطلا واذا كان بالوضن فبعضه  
اعتماد على سبوق **قوله** واذا كان الشاة في الميتة اختلا في الشئ هكذا في النسخ المندولة  
وكن الصواب ان يقال في الميتة اختلا في الشئ بالبناء الثلاثة حتى لا يلزم الركعة في  
ارتباط الجلاء بالنظر فان المصحح يكون هكذا وان كان الاختلا في مقدار الشئ فهو في الحقيقة  
اختلاف في الشئ ولا يخفى ركانة **قوله** وان على الارض لا يخفى ان هذا يكون علة للصورة الاولى  
ايضا فانه ثم ان السبل بالباين وفي بعض النسخ بالباء الموحدة قبل الباء المثناة و  
الاول اوفى مما يشهد به السباق **قوله** وهو اول يوم من الربيع اعني اهل النجوم والحداد  
بفتح الحاء وكسر طاء في البواقي من الرباعي والظاف والجرار والضحى في الجرار  
ايضا اشارة الى في الصحيح **قوله** متحله في الكفالة لان من الكفالة على السائح كونه واقعة  
بتراف **قوله** والمجالة في الدين مفضل كما اذا اشترى عبدين بالف وسلم الثمن فاحد مفضل  
القبض فان ثمنه لم يصب بغيره ولا وقع العقد بهذا المعنى **قوله** وقد وجب اي الشرط بالبيع  
فيه اي البيع فكان الى الشرط زيادة شقة طالبة عن العوض **قوله** وهو محرم من المصاد  
المسجلة وسكون الراء للجلد وموافقا من حرب كذا في الصحيح **قوله** وبسر الاسر  
السين وسكون الباء الذي بعد من الجلة **قوله** وقد قالوا هذه الوكالة مكروهة اي  
التوكيل من جانب المسلم مكروهة عند كراهة تناف بينهما اي بين النبي والمشرعة **قوله**  
ولهذا لا يفيده الا لا يفيده البيوع الفاسك قبل القبض **قوله** لان واجب الدفع في المصاد  
واجب الدفع بالترداد بعد التقاضي فدفعه قبل التقاضي بالامتناع عن المطالبة اولى  
**قوله** والميتة ليست بمال عجمي او ان في وصار كما اذا باع بالميتة او باع المحرم  
بالدراهم على امر نفاء وبعبارة قيمة يوم القبض لانه دخل في مكانه بالقبض فلا يغير

كالمقصود وقال محمد بقيمة يوم التلف لانه بالاستهلاك يقرر عليه قيمة فبغير قيمة  
وعرض عليه بان قول محمد بكل بغير غير المشتري فان الواجب فيه قيمة المقتضى يوم  
وفاقا مع ان قيمة شاة بغير رتبة ايضا فلا بد من الفرق من طرف انتهى ويمكن الفرق  
بان يدا المشتري منها يد امانة لان قبضه بربها المالك بخلاف يد الغاصب **قوله** لم يقل  
لكل منها اشارة الى وجوب الفسخ واما قول صاحب الذخيرة وصاحب النهر على ما جرى وقول  
صاحب المحمية ولكل واحد من المتعاقدين فسخه باللام فلان بيان مرتبة الجوار كاف في  
المقام لان المقام مقام الفرق بين البيوع الصحيحة والفاسدة فكانهم قالوا يجوز الفسخ في  
بيع الفاسد كما لا يجوز في الصحيح **قوله** ثم نقل ان كان الفاسد في أصل العقد كما في لم يرد  
بعد العقد من كذا او ردها كذا الوفاة كل واحد منهما في موضع وانما ذكر ذلك لبيان موضع  
سكون قوله ولم يرد شرط مطلقا على قوله في أصل العقد كما يذهبهم عبارة الشارع بذكرهما  
متواليين **قوله** واكتفاءه والرحمن كالبيع اي ما نظير البيوع يعني اذا اشترى عبد اشترى  
فاسدا فمكاتبته او رده **قوله** ان ما ذكره لا يغير التوفيق بين كلامي للمدانة ولا يخفى  
ان أصل التناقض في كلام صاحب المحمية انه قال فيما سبق الثمن في البيوع الفاسدة يتعين  
بالتيقن وفي هذه المسئلة لا يتعين وحاصل دفعه ان التيقن بالتيقن في حال  
قيام الثمن وعدم العسر في حال عدم قيامه ولا يتحقق التناقض الا اذا تخدد  
الجزمين **قوله** من حيث كون سلامة المبيع به ان كان لا لا يتعين بيعا او تصديرا  
به ان كان غنما **قوله** وشبهة مبتداء وخبره منقلب والمطلبة موطوءة على قوله  
فيتقلب كما طالب بوجه مال ادعاه ففقد اي اداه لما قضاه بديل ما سأل من  
قوله لان الدين وجب بالقرار **قوله** ثم استحق بالتصادق المستحق الدين الثابت  
في ذمة المدعي عليه وببره العين اذا الثمن المقتضى منه **قوله** فانه يأخذ بالشفقة  
اعلم ان هذا الى قوله قد انقطع ههنا بما لا يحتاج اليه فان الكلام في الفرق بين مطلق  
الشفقة وبين البيوع الفاسدة فلا يحتاج فيه الى ذكر الشفقة الواقعة في البيوع الفاسدة  
كما فعل **قوله** وبيع مال اي بيع البايع مال نفسه من فاسد **قوله** لانه ان يسله الى  
المشتري قال في صورة الاجابة ان يسله وفي صورة الرهن يتم مع انه لو اكتفى  
بالشفقة كفي اشارة الى الخطاء مرتبة الاجابة لان الرهن متعلق بعينه حتى لو تلف



ويبرهنه بخلاف الاجابة **قول** لكن يتوقف على اجابة المشتري الى هذه المسئلة كمن استدركه من  
 قوله لا ينفذ لان قوله ينفذ التام فمربى على التساخي ولا ينفذ المتوقف على اجابة المشتري  
 بعد التساخي فيكون لا ينفذ بوجه لا ينفذ **قول** وان كان قبل في النسخة لا في العقل فعلى  
 الخلاف هكذا في النسخة التي رايناها ولكن الصواب ان يكون قوله في الغفار صدق بالواو  
 العطف اي كان في الغفار فيكون كلمة لا جواب اكان والغاية في فعلها لا جواب شرط محظوظ  
 في العطف وبقرينة العطف عليه **قول** ويبرهنه بانه لم يجرى توقف على اليافان  
 بين جاز والاعلا بطل وانما وجهناه بذلك ان الكلام في البيع الموقوف فلكم بعدم الجواز  
 لا يناسب نعم التحليل لجهالة البيع بذلك **قول** ويبرهنه في خيار المجلس عندنا في قول القائل  
 بعد ايجاب الموجب المنع الموقوف يكون بعد تحقق الايجاب والقبول معا فذهب فيه **قول**  
 وان لم يكن لم يذكر صورة الخلف لانه علم من قوله ان اقر **قول** قيام صاحب المتاع بالخبر  
 المتاع **قول** ذكر الخس في وجبة الشئ وكون الخس معناه ما ذكر في الشرح والمكروه وفي  
 درجة من الفساد ولكن هو مضمون من شوب الفساد في استنباط الاساءة وان كان في حكم  
 الصحيح فذلك لظن بالفساد واخر عنه **قول** وهو المبلغ وجهه الابلغية انه اذا كان  
 في صورة الشئ يكون اخبارا فيقتضي خروج مضمونه في الخارج لانه صدر عن المالك  
 كونه **قول** وهو محل الشئ في الخطبة اي يكون احدهما الى الاخر عمل للشئ عن الخطبة  
 كما ان محل الشئ عند الاستينام **قول** المجلوب بالانصب لكونه مفعول يتلف اليه متعلق  
 بالمجلوب والضمير المحرور راجع الى البلد ومن الطعام بيا للصور والمقام في المجلوب  
**قول** وهو يبرهن من اصل اليد وفعل هذا التفسير يكون قول المصنف مع قول الباري  
 بمعنى من الباري فتدبر **قول** فيقول كل من الباري اي يجره ويملكه من قبل الباري ولكن  
 التوكل بهذا المعنى يحتاج الى النقل اذ لم يوجد في كتب اللغة كذلك **قول** والتعريف  
 بين ضمير وزى هم من قبل حسنة معاهدة ادعت انها لا يثبت نسبتها لانا  
 يحل التسبب الغير ولا يبرهن لان قول الواو مفعول في البيانات خصوصاً على  
 الاحياط كذا نقل عن الكاذا **قول** قوله لا يثبت نسبتها خالف قولهم لو قال زوج  
 امرأة لصبي هو ابني من غير ما وفات ابني من غيره فهو ابنيها نعم ثبت نسبة من زوج  
 المرأة مجرد اقرارا عليها **قول** وروى اردد اردد اي رد النفي واقل البيوع فهذا

لم يثبت يعلم ان المراد من الولادة والولد في قوله صلى الله عليه وسلم من فروع بني والده  
 وولد المالك ليعلم فلا شك في انقضاء النسخ على مورثه بالعم والاختصاص في دفعه  
 الى التمسك بدالة النص **قول** ولو كان التعريف الظاهر محظوف على قوله حتى لو كان  
 كان لا ينسب لغيره فيما سيج ولا بد من اجتماعه في ملكه وان يكون بلا موجب حتى يكون  
 ارتباطا احكامهم بالواحد **قول** لا الاضرار به اي النظر في دفع الضرر عن الغير  
 لا في الضرر بالغير قوله لا الاضرار به بمعنى لا اضرار بنفسه **قول** حذر ان يفرغ  
 اي الحذر عن تفرقة **قول** فومقاله المشتري اي على قول المشتري فليكن قطعة البيوع  
 فمحصلا **قول** من موجبات العقد يقتضي لليم اي احكام العقد كما اذا اشترى بالدين  
 المؤجل اي بالدين الثابت للمشتري على البايع **قول** ولا بد من الوفاء للشرط لان الشرط انما  
 يشبه الربوا لان فيه نفعاً للاحد المتعاقدين وهو حتى يعقد للمعاوضة حال عن  
 العوض والاقالة ليس فيها معنى البيع حقيقة بل فيها شبهة البيع فيكون الشرط  
 فيها شبهة شبه الربوا فلا يوشى الفساد فيها **قول** لان البيع ينفسخ بربطه المبيع  
 فاذا انفسخ البيع لا يملك البيوع حتى يقدر على تحريكه وظاير انفساخ البيوع اذا  
 قبل البايع الهبة ورضي بها **قول** اعمالا للموضوعه اللغوية بخلاف لفظ الاقالة  
 فانهم اعتبروا فيه معناه الشرعي فلا يرد ان المعنى الموضوع له في الاقال ايضا الا ان  
 فلا يتغير المعنا كما في الماركة في هذه المسئلة وانما اختصاصه بالبيع  
 لورود الشرح بذلك لان الموضوع له في حق الواهب اي بالنظر الى الواهب كالمشتري  
 من المشتري منه ضمير من راجع الى المشتري الاول فاذا كان الموضوع له **قول** مشتريا  
 ذلك المتاع عن اقاله لايكون الواهب صح الروح لكونه اجنيا من المشتري  
 الاول قبل نقد ثمنه باقل من الثمن الاول جاز لطلوله ببيع اخيهما وهو  
 البيوع الموجود في معنى الاقالة **قول** لانه بيع جديد في حق الثابت وهو الفقير  
 بمعنى يكون عوض التجارة مالا اخر باعنا لكونه مشتريا بالجد فلا يكون الهبة  
 من مال النصاب بعد لطلول سقط حصته على امره **قول** ولو يتقاضا جاز الاقالة  
 بعد هلاك احدهما المتقاضية ببيع العين بالعين فكل منهما مبيع من وجه  
 وعن من وجه **باب المراجعة والتولية** **قول** لم يقل

باب الاقالة صح



بيع شئ بغير الرأى **قوله** وان لم يتكلم فيه شئ لانه وان كان في الحقيقة مبادلة  
 مال بمال الا انه ليس على وجه الاكتساب على طرقة تعريف البيع **قوله** وقال بئنا ما  
 قام عليه ولم يقل بئنا ثمة الاول لما سأل ان كان يضم اجر الفصار ويشمل صورة  
 الغصب على طرقة انما زيادة على ما قام عليه اي بيع ما ملكه بشئ زائد على ما قام عليه  
 من المشتري **قوله** اذا الغرض عدمه اذا الكلام في كون العوض قتيلا **قوله** بسبب  
 من السباب مثلا اذا اشترى زيد من عمرو ثوبا بغير فارد بكثر ان يشترى ذلك الثوب  
 من زيد مرة لا يمكن ذلك لانه لا يقدر ان يعطى عين الغنم لانه ملك العين ولا  
 مثله لانه ليس على ثمن الفضة وهي مجهولة الا ان يملك بغير سبب من السباب  
 ذلك الغنم من قبل عمرو فيعطيه زيدا مع زيادة شئ **قوله** واما اذا اشترى بريح  
 معطوف على قوله فاشترىه مرة بريح معلوم يعني اذا لم يشترى بريح معين  
 بل اشترىه زيادة من قيمة ذلك الثوب فانه غير جائز على هذا التقدير ايضا لان  
**قوله** لانه اي بعض القيمة **قوله** وبالكس ما يضع به فاعلى هذا يكون عطفه على القصار  
 من قبل عطفها يساه ما ياردا اي ونحو الصبح وكذا الحال في بعض  
 البواقي **قوله** ويلحق كل ما يندبر في المبيع شيئا بالاجرة وينقد الثمن لا يجعل البائع  
 لانه لا يكون من قبل اصلاح المتاجر للتعريب والتزويج ثم انه قيل على هذا التقدير  
 يلزم ان لا يضم اجر الباع لانه لا يندبر شيئا في المبيع لانه لا في عينه ولا في قيمته الا  
 ان يقال للمساواة دخل في الاخذ بالاقبل فيكون هو معنى الزيادة في القيمة  
**قوله** ونفقة نفه اي نفس البائع **قوله** وان كان الربح اكثر مما ظنه كلمة ان واصله  
 والفاء بعد جواب شرط محذوف اي اذا بقي ذلك العقد مراعاة فلا يفسد  
**قوله** وسقط خياره اي خيار المشتري الذي ثبت بخيانة البائع **قوله** بالعقد  
 الثاني متعلق بالمحصول يعني ان الربح الاول كان على شرف الزوال باحتمال  
 رد المشتري عليه بالعبء فهذا الربح لما تأكد بالبيع الثاني فكان حصل به فلا بد  
 من اعتباره فيه **قوله** لم يصح اي لم يصح البيع فضلا عن ان يكون مراعاة اما  
 مراعاة السيد على شتره التعبد فجاز كما علم من شرر الحفظ المديون **قوله**  
 متعلق بعقد راجح هكذا في النسخ المتداولة لكن الظاهر ان يقول راجح على

صيغة المضايحة **قوله** لان العبد ملكه بالبر فخر ان الى العبد السيد **قوله** في الفصل  
 الثاني في صورة العكس **قوله** لان هذا البيع يجوز فيه شبهة العدم وان لم  
 يوجد شرط ودخل الفاء في الخبر **قوله** كما هو كذلك اي الربح من عدم فيما نحن فيه لان  
 الربح لا يتحقق الا عند البيع لا جني **قوله** لا الرب المال **قوله** الا اذا كان مقصود  
 بالاملاط اي لان يكون المقصود من العقد الاملاط **قوله** المراد بغيرهم سبعة مراتجة  
 بلايا يمكنها في عامة النسخ لكن الظاهر ان يكون كلمة بلايا مكررا على ما لا يخفى على  
 المختص لان يقال احد بهامطوية في الكلام فان في المراد بغيرهم سبعة مراتجة  
 بمنزلة ان يقال الى قولهم بلايا فندبر **قوله** لان العذرة هي بفتح العين المهملة و  
 سكون الدال المحجمة بالفتحة **قوله** وسندبر **قوله** حتى يزداد في المبيع اي يجعل المبيع في  
 حكم الزيادة بالنظر الى سبعة ثمن زائد **قوله** يعني ان كان ولله اياه اي ولي المشتري  
 المبيع **قوله** لم يقم قبله اي قبل العلم **قوله** **فصل في بيع العقار**  
**قوله** فلا يقاس على المنقول فخرج على قوله وهو العقار زاد **قوله** وفتح النوازل  
 بينه وبين ما روي فان ظن الدال على البيع لم يقبض مطلقا بل على عدم جواز بيع  
 العقار قبل قبض وحديث الغزير على جواز **قوله** وبينه وبين اوله طوارا اي جاز البيع  
**قوله** واذك يستلزم التزمك المتعاضد سببا في اعمال العمل كبريت سبب في قبض **قوله** وجعله  
 اي جعله المذنب معلوما لغيره لانفسه مستلزم الاعمال لان الثمن في الحال خير من  
 الامال **قوله** بخلاف العقد اذ في المكمل **قوله** وقيد يكون اكمل مبيعا معطوف على قوله ذكر  
 الشرر وان كان التعبد ضميا **قوله** حتى لو باع ابل الفرو بين الابل والبغير فان الابل  
 للجماعة والبغير لو احدها فاقابل **قوله** وجاز خط البائع عنه اي عن الثمن سواء قام المبيع او لم يتم  
**قوله** او اوج البديل الى الثمن عاقبا لثمن الثمن **قوله** فان ادعى السني بحد الزيد عليه وانتم  
 اخذوا **قوله** باخذ الزيادة معه ايضا فان زيد اذا اشترى ثوبا من عمرو عشرة اشترى من بتر  
 ولم يقبض الربح غايضا بخر فقال انما اشترى فاعطى ذلك المبيع بزيادة كبر فها وجد  
 فادعى على بتر ان اشترى بخر فادعى دونه وانتم عليه ذلك بقبض المبيع مع زيادة  
 حكم التماثل باصل العقد وكذا الحال في جانب الثمن هذا اذا كان الزيادة عند خيبة المشتري  
 واما اذا كان عند حضور الامر **قوله** لان حصة تعلق بالعقد الاول لان لا يجوز خط



[illegible]

عارض فالصحة في ان اكل الاغذية **قوله** حل ايضا لوجوب النسبة لا يخفى ما في هذا التفسير  
من الركاكة فان في التعبير ان يقال حل ايضا لعدم القيد وان وجب للثبوت اكل عدم القيد  
لا وجوب للثبوت **قوله** يلحق الحقيقة لمخالفتها اذا كانت شبهة يلحق الحقيقة **قوله**  
لا يحتاج الى جميع طائفة الشبهة مع ان قوله فلا بد من الطرفين لترجيح الشبهة الا ان يقال  
هذا التفريق بين الفضل والنسبة فان في العلة وجود في الفضل ايضا مع ان حكمها مختلفان  
**قوله** لتلك الشبهة وهي وجود العلة **قوله** اما الاول صفة الوزن **قوله** بالامناء هي جميع  
من يفتح الميم كعص وهي بمعنى المن الوزن جمع منان **قوله** بالفتح يفتح العين السين  
وسكون النون جميع شيء غير منك يخفى مجر يوزن به **قوله** واما الثالث اي معنى الوزن **قوله**  
واما الثالث اي حكم الوزن **قوله** كان ذلك لعدم الاتفاق الشبهة **قوله** كخصيتين  
للخصية بالهاء الملاحظة المفعول وسكون الفاء بشئ جذا ان كدر وكف كخبر **قوله** وبمعنى  
بدا بيد عينا بعين ففتح العين في الخلف **قوله** فهو قول على عادات الناس لما قيل ان عادة  
الناس كالنفس **قوله** لوجود السمع في معلوم يعني ان المعبر في السمع ثم على الملاحظة فقط  
وقد وجرت بالوزن **قوله** ان الثمنية ثبت باصطلاحها اي انما ثبت باصطلاحها  
فاذا بطلت باطلت ما بطل وتكبر العروض في التعيين بالتعيين **قوله** اذا كانا  
مكبوبين الكسب والماء والمراد الماء مشقة وذلك في موضع اليد عليه ودفعه لشرع  
يزول تخلط **قوله** ويبقى العنب بالزيت وجود حقيقة التساوي بين الرطب من  
منه الاشياء وسببها نوع اشكال فائق **قوله** حل الدقل بفتح الدال الملاحظة وفتح القاف  
ايضا ما يقال لا يقتصر ما يبر **قوله** بالتخاله هي بضم النون والماء المحجج مشهور في العرف  
ولم يجد في كتب الفقه ما يدل عليه **قوله** بالتمية هي فارسي ربنا كرهه سبوش  
**قوله** فخالل البرمعة التخلخل مشقة في العرف والزيادة بالتمية هو فتح التاء  
الثلاثة وكثيرهم نقد كل شيء بعصر **قوله** كالبيض بفتح الباء جمع البيض اعم  
ان يبيع العدد في التفريق بين متفاضل كبير بصفة بالبيضين والمطوية بالخرنين  
جائز ان كانا موجودين بافراجه كجر النسيه فان قيل الجوز والبعض في قيل المتك  
في ربحان المستحكات فكيف يجوز بيع الواحد بالاثنتين احيى في التماثل  
في ذلك انما هو اصطلاح الناس على اصدار التفاضل فيجعل ذلك ضمان صفهم



وهو من العود ان اما الربوا في حق الشريعة فلا يعمل فيه اصطلاحهم انتهى لست شمر  
كتف يكون لهذا الكلام وجه بعد اعتبار الشريعة في الربويات الكليل **قول** والوزن و  
الحدوثا ليس ثبوتها نعم لم يجر البيهقي سنة على ما نقله المعرف الكفاية اتحاد الجنس  
في طرقة البنية عليه **قول** كانه منفع العين وورده رد على صيغة الفصل معطوف  
على الفعل الاول **قول** او من امن معطوف على قوله حربي **باب** **الاستصحاب**  
**قول** وكل من الباعه من بيع بائع على وزن فعل **قول** كونهم عبده وخلفاءه  
في الارض واعرض عليه بان بناء عموم طرقة وورده على انها حقة تأكل على من ذهب  
اجتنابه لان طرقة غناج عارض حتى العبد عنده بلا اختلاف الشان في وشرط الذي  
في النهاية بعينه كما مر به في جميع الكتب الا ان يقال ان عموم حكم طرقة وفروعه  
على قولها لان على قول الحنفية لكنه بعيد في الكتب انتهى اقول لست شمر كنف  
لم يوقف بين كلاميه بكل طرقة في مسألة عموم حكم طرقة على طرقة الاصلية وفروعه  
المعترض في اوائل كلامه ان طرقة الاصلية حتى من حوزة الله لا يشترط فيها الله  
عنده فقدم **قول** حتى الحق منصوب على المصدرية **قول** لئلا يجمع ثمة احد ما اخذ  
المشتري الاخر وثانها ما يريد اخذ من البائع الاول ثم انه كان حقه ان يذكر عقيب  
قوله عليه المشتري الاخر **قول** ولكنه طلب ان يطلب المشتري عين البائع وقد فرغ عليه ان يطلب  
ثم الرجوع انما يكون **قول** لا يستلزم الى استئصال الزوج فيجوز ان يطلبها ويعلم  
الزوجة **قول** وفيه اشكال من اول الامر وفيه ان الاشكال منه نوعه التناقص عن  
الملك للطرقة قبل هذا التفرع **قول** او كان متخا بشين كشي واحد بشين خبر كان و  
كشي واحد صفة بشين **قول** كالسيف البغد الخد كبر الغين المجمع وسكون الميم ما يقال  
ان القار بنام شير **قول** والقوس بالوزن الوزر بالفتحين ما يقال بالقار بن كان  
**قول** او خبره ضبط او حله وزن البصرة بضم الصاد المائلة القار كود كندم والحلة  
كبيرة المائلة وسكون الميم والثاء للوحدة **قول** اي ولا يجوز بيع المشتري الا بوجه لا يبعد  
بعد ما اجاز في تعليق الطرف لما قبل كلام فانه تلحق بقوله بغير شرا لا يبعد  
قبل اجازته لا يبعدا على ما يشهد به السباق ويدل على ذلك كلام صدر الشريعة وهو انه  
لو باع المشتري من الغائب ثم اجتمع المبيع الاول وكذا المفهوم من عبارة المصدرية

وان اخلو بعدم الجواز يوم خلاص المراد وهو جواز قبل الاجابة وعدم الجواز يومها  
لان الفصول الجواز منها المقود ثم ان هذا الحكم غير مختص بالمبيع من الغائب فثبت  
**قول** لا تحال اجتماع الملك بين الموقوف في محل والباعه باطل لا لجهة الاجابة  
**قول** والمشتري ان جاعل عليه اي ساعد البائع على هذا الاقرار **قول** وانكر المشتري  
انما قال كذلك لانه لو اقر يوم يخلع البناء **قول** فعلى هذا التفسير ان قوله وادخل  
المشتري في بناءه وفيه اتفاقا على ان يقال انما ذكره لان المسئلة خلافية فان  
العقار لا يجوز عند ائتمنه مواد يوسف وعند محمد يجوز والغصب اليد المحقة  
واقبات اليد المبطله فلتحق معنى الغصب كذلك ليعظم اقبات اليد وازالة على  
قول من يراه **باب** **التمسك** **قول** وتأجيله بعد ظهور الاعاشم لتأجيل الدين بعد  
حلول الاجل ايضا **قول** لان حمل المشتري على العين الموطنة وتشد يد الزا بالمعنى  
**قول** هكذا المراد من احدم العقابة فيه انه يحمل كونه نقلا للمعنى المحررة بالمعنى  
**قول** وشرعا يبيع الشيء لو اوردته في اوائل الباء قبل قوله سمي بهذا العقد  
كان ان نسب **قول** علي بن معين الملقب بكبر الميم وفتح الباء الموحدة ما يقال بالقار  
قال حش **قول** خبر مفيد لوقت دون اي من الشهر والايام والاخر مفيد بوقت  
وجود **قول** جميع حزمة بضم طاء المائلة وسكون الراء **قول** حوزا بضم الطيم وسكون  
الراء المائلة وبالراء **قول** بالفارسية ست تراه اي قبضه من البت **قول** كسفيه حسيه  
السقي بفتح السين وتشد يد الباء فاعيل بمعنى ينفق والنجس بفتح الباء الموحدة وسكون  
الميم منسوب الى النجس وهو الاصل التي يسميها السمت بفتح السين وسكون الميم  
من الماء **قول** قبض اشكال قبل الاخر قبل لان الاشكال كان من النفوذ يكون الاخر  
عن ديني دين وقد نصي النبي عليه السلام عن السكا بالكلية واكن عينا فلان السلم اخذ  
عاجل اجل اذا السلام والاسلام يشيان عن التجمل فلما بد قبض احد الوضين بفتح  
معنى الام انتهى وفيه ان هذا الكلام يؤمم غير النفوذ لا يكون دينامع انهم مر حوا **قول**  
بأنفس السلم دين على ليل الشئ ثمة يعني الاول الماء قبل المذكور نقل وما يفهم  
ضمنا عطل ثم ان المراد بالتجمل للمعنى فلا يبراد التجمل يوجد بالافضل من شرا اوله  
ايام او من يفض يوم على اختلاف الاقوال فلا تفضي القبض قبل المفارقة



**قول** فان كان الردود عين المأخوذ مطلقا كما اقول عبارة صلح الهدي في هذا الكلام  
 ايضا كذا قلت شرحت في ذلك فليس من ان يذكر صلح الهدي في خلاف المذكور في  
 التلويح وغيره من كتب الاصول ان المؤدي في القرض مثل الملح لا عينه بحسب الحقيقة  
 واعتبار الشرع في لا يكون ادا بل قضا مثل معقول انتهى فان ما ذكره صاحب الهدي  
 بالنظر الى كونه عين المأخوذ كما وما ذكره اصحاب الاصول بالنظر الى كونه غير حقيقة و  
 اعتبار الشرع عدم عينه في بعض الاحكام لا يوجب عدمه في جميع الاحكام **قول**  
 من البقاء في الاول في صورة الافالة قبل موت الامة **قول** والعلة في ذلك ان  
 صورة الافالة بعد موت الامة **قول** لعدم حملها وهو المبيع عطف على ضميره  
 اي غير المشتري **مسائل شتى** **قول** علة اولها ان يسود كان هذه السباع  
 والجوارح مملوكة او لا فلهذا الكلام بظاهره يدل على ان بيعه كالمطلق لا يملكه ولكن  
 مدلول الحديث ان يتحقق بيعه نوعين فقط حيث روي انه نهى عن بيع الكلب  
 الا كلب صيد او ما يشبهه ونقل النهاية ان كلبا غير مملوك اذا كان بحال يقبل  
 التعليم يبيع فان ظهر هذا الكلام ايضا يدل على عدم حوازي بيع بعض انواعه  
 على ان يبيع الكلب العقول لا يجوز في رواية عن ابي يوسف كما صرح به في الهدي  
**قول** فاعلم ان مالهم اي اخرهم ان مالهم وكان الظاهر لكل من جعل امر العكس  
**قول** وطئ زوج المشترة قبض لانه استلاء على الحمل بالفعل لا على كذا اذا اشترى  
 جارية وفضاء عنها او قطع بها فانه يكون قبضا لها كذا في النهاية **قول**  
 اشترى عبد او شتره المسئلة في النصف لان بيعه لا يجوز على العاقبة **قول** فبعض البائع  
 على بيعه فان قيل كيف يقبل البرهان بل اخضعه وخصه بشرط في قبوله قلنا قبول  
 البرهان هو ان لا يستكشف الخلل او لانه يدعي ثبوت ولان النظر للحق في هذا  
 المال غيبه صاحبه فالحق ناظر الكل من عي النظم لنفسه وكتب الى النظر  
 هو الحاجة ما استلها جميعا اما المشتري فلان العبد مملوك وهو يحتاج الى النفقة  
 واما البائع فلانه يعرض للملك في يده وهلاكه يقطع حقه في الثمن فلان  
 قبل البينة كذا في النهاية وان تعلم ان مخفف هذه الجوابين منع شرطية  
 حضور الخصم في السماع البينة ولا يخفى ما فيه ولو اوجب الله ان ينصب خصما

من جانب الغائب سمع البينة عليه ثم يبعد **قول** حتى يتقدم خبره ان المؤدي من النقد وهو  
 في اصله عين جسد الدارهم من ردائها ثم استعمل في بيع الاداة **قول** كغيره من  
 يعطى مناعة اخرى ليعمل بها عند دابته **قول** بالنظر في حال من الذهب الغضنة تنصفا  
 وفي بعض النسخ تنصفا **قول** حتى لو تجزئه اي بحسب الزنوف فالاجزء الاستبدال فيه  
 من بدل الصرف السلم لان التبرل فيها يجرم **قول** لانه لا يتجالب عليه اي اجاب حزر  
 على الدائن من رد مثل الزنوف لاجل نفعه عليه من اخذ الجياد فيما لا احتياج اليه  
 لجريات التجوز بين الناس مثل نعم لم يجر فيه التجوز لكان لهذا الاحتياج وجه على  
 ذكره صدر الزنوبة وهو يحصل كجاء بتر الزنوف واما النفع الاخر في بعض  
 صرنا وان نوهنا ان ربح حتى يتبع بعض الحشيش وقال ان الفرق بينه وبين النفع  
 اخوي ولا يجوز للعبد ان النفع الاخر في وكانهم ظنوا ان مراد من قوله  
 فان جميع النكاح الشرع من هذه القبيل لانه اجاب حزر فيل لاجل نفعه غير النفع  
 الاخر في ولكنك بل مراد النفع الذي يبيع ايضا لا المال في النكاح والمعاملات  
 واقامة الحدود والعقوبات وغير ما ذكرته فتدبر حتى يعلم ان الغلبة في اي جانب ثم  
 اعرض عليه ان الظاهر من قوله لا يوفى الرد بالاختيار ويدل عليه ما وقع في بعض الكتب  
 ان له ان يرد مثل زنوبة ويرجع بدراهم كما لو كان المقصود خياله ان يرد ويرجع  
 بمثل حقه فلا يبعد اجاب عليه فلا يملك الدليل انتهى وفيه ايضا ان الاجابة عليه عند طلبه  
 الجياد من خصمه لا قبل حتى يقال انه بالاختيار دون الاجابة **قول** او يكتسب فليس  
 التكتسب مثل التكتسب بالقرار جامع حتى اخبره **قول**  
 ولم يكف لاحقا اي لم يجمع الثمن الذي وقع فيه الشكر نانيا وكذا اذا لم يولد لكن لما وقع فيه  
 كضره صارت الفعل له **قول** كذا اي جميع الثوب جوابا وقوله صوابا اذا والمراد بهذا  
 الفعل الكلف **قول** اذا عمل النخل في ارضه النخل بالقرار ثبوت دارن بايكين  
 وبايكين بروردن **قول** لانه عد من ازالة الازال بفتح الحزة جمع نزل بضم النون  
 والراء المجع وهو يقال بالافارسي افروني كما رجزي حاصل شود وضمير  
 ازاله راجع الى الارض بتاويل المكان **قول** بتملكه شعبا لا أرضه هكذا في النسخ  
 المتداولة ولكن الانسب ان يكون فيتملكه بالفاء لا التملك من تبلى عن الشرع



من انزاله قائل **قول** كالتجرا الثاني بالنون **قول** كرد او د بترار شدم ارنوو  
دا و است یعنی ان اعطيتك شریکی فقد ابرائک و الحال انه اعطاه اياه **قول**  
و المزارعة و المعاملة ای المساقاة علی کسبی فیکونان معاوضة مال بمال کذا فی حاشیة النسخ  
لکن الصواب ان یقول معاوضة مال بمنفعة لان مقتضی کونهما اجارة عند من یجزئها لک  
**قول** فی الايجابة ای العقد الاثنیة **قول** و النکح و یروى عن بعض حکماء بنی نصران  
لیحکم بينهما **قول** قال الربیع الکتابه انما تعد بالشرط و هكذا فی النسخ المتداوله  
لکن الصواب ان یقال انما لا تعد بکلمه لا علی ما یشهد به سوق الکلام **قول**  
فید الشرط فی الاول ای فی قولنا فلانما تبطل بالشرط الفاسد **قول** دون الثاني ای قوله  
الکتابه بشرط متعارف و غیر متعارف **قول** بشرط ان یوقت ای یوقت اذن العقد  
فی الاجارة شهر او سنة **قول** کان یقول ابطلت خیاری ان لم اراد علیک اليوم  
فقد ابطلت خیاری **قول** لو قال آجرتک اری هذه رائس کل شهر هكذا جاز  
فی قولهم غیر انما ذکره للحدیث المجاز فی اول شهر و عدمه فی البوثة و عبارتها  
هذه من استأجر دارا کل شهر بدفعه فالحق یصح فی غیر واحد فاسد فی  
الشهر الآخر ان یسمی حلیه شهر معلومه فان سکن عامه من الشهر الثاني صح  
العقد فی لانه تم العقد بتراضها بالسکنة فی الشهر الثاني و قاله قیل من هذا المسئلة  
الاجارة تعد بالشرط کان فی البیع لانه بمنزلة الاثر ان العقد یقال و یصح  
انتم فی المعهوم من هذا الکلام ان یكون جواز الاجارة فی الشهر الثاني علی وجه النسخ كما فی البیع  
و یكون وجه النسخ فیما نزل وقتا و یظهر الرین بهذا الطریق ايضا و بما ذکرنا یعلم  
حال الفسخ ايضا و یعلم وجه عدم صحته فوله اذا جاز و اشرک فقد فاسد  
و بلحیة الفرق بین البیع و الاجارة ان وجود البیع یجب اجارته لازم فی البیع  
بخلاف الاجارة فان المنفعة یحصل فیها ساعة فاسدة و لعل وجه قولهم یجوز  
الاجارة مضافه و اجاز الاجارة فی السنة الاثنیة فی شهر کذا فصح ما غیر  
ثابت بل ما ینهم عن الحدیث و سایر المعبرات خلافاً قدیم **قول** فان تصرف  
المضارب و الوکیل قبل العقد لا یخفی ان هذا الدلیل یجوز فی سایر العقود  
ایضا بیع من البیوع و الاجارات فان تصرف المشتري قبل عقد البیع فی

كان مرفوعا و بالبیع حصر النسخ **باب** **الحرف** هو لغة  
بجدة الفضل و منه سمیت النافذة مر فاقال النبی صلی الله علیه و سلم من نتمی الخیر لیه یقبل  
منه صرفا و لا علی الاشی فافله و لا فضا **قول** و النکاح و البیوع و غیره علی ما یروى و انما یروى  
**قول** او سکا الیهم یعطی النسخ عین ما سخته بل شل **قول** و قد تفرع الکتاب فی غیر  
الفاد فی کل العقد **قول** یعنی فی المسئلة ای قبل الاقرار **قول** لظهور ان  
الالف و منه قوله تعالی یخرج منها اللؤلؤ و المرحان فان المراد البیوع المبیح و العبد  
لظهور عند اهل کذا للحدیث و فی الاقطة من فیمن تمها یا بانه الا ان یحل علی التی  
**قول** فی تعاقبه الفضة حکاة عاة النسخ و لکن المناسب ان یقول فی مقابلة الطوق و کلام  
الکلام طوق من صوب علی امر حرمه فی او ابل الحکمة **قول** بطل العقد فی الحلیة  
لا یقال اذ بطل العقد فی الحلیة بلزم بطل کل العقد کما فی بیع الامة مع طوقها  
نسبة لانا نقول البطلان هو بالفساد الطارعا و هو عدم القبض و یتمسک بالفساد  
الاهل و هو اعتبار النساء فی اول العقد فافرقا و علم ان عبارة صد الشریفة و تحت  
بالفساد لانه صرح فی البیوع الفاسد ان لم یخرج من البیوع الربوثة فالابطال  
و قد صرح فی غیر الکتاب ان الفاضل بشرط فی النسخ ینسخ ان یبطل بطلانه لان  
الشرط بعد انقضاء الشرط و کذا فی وجه لفظ البطلان فی جمیع الکتاب هكذا قیل و لم یح  
ان البطلان لا یكون احطابین فی مال و الاموال الربوثة لاشک فی ما یقال  
ان یكون البیوع فاسدا و اما الشرط فالظاهر انه شرط الفسخ حیث انقضاء اغایبقی  
الفسخ لاهل العقد قدیم **قول** و درهین غلی یفیه الغین المبیح و تشدید الام  
کذا وجه الدلیلة فی الکتاب المصحح **قول** و یعتبر فیها ای یعتبر فیها الذهب و غالب  
الفضة ما یعتبر فیها دونه حصة الفضل فلا یصح بیع الخالص به ای الخالص کذا  
فی جمیع النسخ و لکن الصواب ان یقال بالغالب بدل الخالص فان مقتضی التفریق و کذا  
علی الاصح لانه دفع سلیم **قول** و الا منشا و یقید بوجه ما فی خبر قولنا لا یصح  
**قول** فیلحی القلیل بالرد و هذا نتیجة ما قبل من الدلیل لان فی ترشیه نوع قصور  
فان حاصل الدلیل بهذا ان النقص لا یخلو عن قلیل عشر مائة لانه لا یطبع الا  
مع الغش و قد یكون الغش خلقا کما فی الردی فتلحی القلیل من الغش



باردائه القطرية **قول** ان كان المعلن من الراس مثل الكرم المعلن في ضمن الغنم  
**قوله** لا يجوز البيع بالبيع المثلث او بتأويل الاثنان او النقود **قوله** فان احدهما اى  
احد جزئى التساوى **قوله** بنصف درهم فوس اى نصف درهم فلو سا او نصف دراهم  
فلو سا ان كان الدراهم معطوفا على درهم ويحتمل ان يكون معطوفا على النصف و  
الدراهم بنصف النول كمراسد الدرهم والظير اى نصف الدراهم **قوله** ولو كرر  
اعطى بان قال اعطى بعدد الظاهر ان الكلام مطروبا بناء على ظهور الراءى لو كرر اعطى  
فاجابة البايع بنصف البيع فلابد ان يكون له عطف مساوية وتكرارا لا تكرار البيع  
فان من قال يعنى فقال بعبت لا ينفذ البيع مالم يقل الاخر شترت واذ كان  
لا ينفذ بمكرر كذا وكذا فكيف يتكرر كذا استثنى **قوله** ان يبيع سبعة  
المرزوق من السبعة تاويل فان كلامهم مطلقا في صحة التكليف بلفظ الله **قوله** لا يملكها  
عقد مستقل شرعا فلو علم الجاهل من كلام البيع النسخ السبعى حيث قال العبرة في التعريفات  
للتعريف والمعادون لا يملك والمبايع **قوله** فيجعل هذه الميعاد لا حاجة التمسك  
ظاهر هذا الكلام يدل على انه يحرم على الوفاء ان تركه ولكنه اذا كان بعد العقد فانه يملك  
**كتاب الشفعة** **قوله** اسميت بها لانها من ضمن الشفعة قال من لفته  
الضم وفي شرحه العفاريج انما سميت بها لما قبلها من ضمن الشفعة الى ملك الشفع  
والعقار هو الضيقة فكان الحسن وقدم نظيره والضيقة بفتح الصاد المعجمة  
ما يقال بالحق من حواشي **قوله** اى بعد ما سلمه ثبت الخطا الى الحاشى  
الشفعة او لا الشريك في عين المبيع ثم للشريك في حق المبيع وجب تمام تصوير  
**قوله** واذ كان طريقها واحدا من شتمه للدين **قوله** بابه سكة اخرى صفة طار  
**قوله** لان المتبادر منها تغايرها فيه ان عبارة الوفاية هكذا شتمها بالاصح بابه سكة  
اخرى كواضح جدد على حارط ولا يخفى على المستظلم المتبادر منه عدم المغايرة  
فان وزانه كوزان قوله ثم الخطا في حق المبيع كالشريك في شتمها الا انه خص  
في التمثيل بذكر وضع الخراج للاتباع من قبل الخطا **قوله** وملك بالحد بالترخي  
او بفضا القاطن الظاهر ان المراد بالخذ الفيل دون القبض فان القبض في النسخ  
غير لازم كما قال في الرصوح عن الله فان قبض الواحد بعد الرصوح غير لازم ولم

الحاكم بالشفعة قبل قبض المشتري حكم بالبيع فالتسبب ان يحل الاخذ على معنى القبض  
ليس الصوريين وبهذا الظاهر معطوفا على قوله بالترخي وينفذ الخذ  
من كلام صاحب الحداية نعم يكون كلام الشارحين مغايرة لزم **قوله** متعلق بالعلم فتجلبج  
في تعلق البايين اعني بآب البيع وبسماعه متعلق واحد الى التأويل اما يجعل كل  
منها دالا على معنى بخلاف صاحبه او يجعل متعلقا بالثابت فبالاول على امر مرارا  
**قوله** كان الشفع يثبت من الوثبة وهي القارح حسن **قوله** وانما الشتر الحاق  
المحذوذة كمن يدفع بطلب الشتر لا يقال كمن ان ينكر لطلب الوثبة حين سماعه  
فكان الشتر خيرا لانا نؤلفه خيرا فانه يطلبه على فور السماع وخضرة الشتر  
في هذا المجلس اذ اوقع فيه الاشارة بشرط يحتاج الى الطلب لاشهاد كما اشار اليه  
الشارح **قوله** او على البايع ان كان الدار فيه هذا اولى من قول صلوات الوفاية او على  
منعه هو من بايع او مشترى اى على من العقار منه فان اليد انما شرط في البايع  
دون المشتري على ما مر به في الحداية وسائر الكتب ويحتمل ان يكون المعنى شتر الشفع  
على من خذ الشفع هو اى محضه وهذا ايضا لا يخلو عن قصور فانه نوصم حواشي الشهاد  
على البايع مطلقا **قوله** حدار بقبضه من جهة الشفع اى خذوا من قبض المبيع من جانب  
الشفيع لا يقال حدار الخذوه وهو الاضرار بالمشتري لزم على قول الجاهل فان الشفعة  
لا تبطل بالآخر على قوله لانا نقول الاخر ارض عن اضرار الغير واجبا لم يفر بوقفه  
وفي بطلان حقه بعد تغزوه ذلك فتأمل **قوله** لانه رعا كلف على المصل بمذهب الشافعي  
اذ لا شفعة لجا عنه فكل ان ينوي هذه جهة **قوله** والعبرة على البايع اى بترتب  
على البايع من الاحكام على البايع **قوله** فيثبت له الخيار ان اى خيار الرقبة وخيار الجيب  
**قوله** كما اذا شترى منها اى من البايع والمشتري على من اخذه منه اى اخذ القيمة بتأويل  
البدل من الشفع **قوله** لانه سلطان قبل اى البايع فيكون مغرورا به الا ان يكون  
مقصودا بالانفاق اى الا ان يتعلل بالافقة قصد وخيار **قوله** وقت الاخذ  
بالانفصال اى وقت اخذ الشفع وقوله بالانفصال متعلق بقوله لا يعلم **قوله** اذا  
عاجزة المشتري اى قطعه واجتناه خذ الجيم والذال المعجمة وفي بعض النسخ والراء  
المعجمة **قوله** والثاني لان الاول مطلق القطع والثاني خاص بقطع الثمر



**باب ما يكون صحيحا على ما يبطل الشفعة وما يبطلها قول لا ثبت**  
 الى الشفعة فقد اذنا في عقار قول لا نأخذ له دفع حر الفضة اي فيما ثبت فيه شفعة  
 الشركة اذ لا شفعة عند في الجواز اي فيما ثبت فيه شفعة للجار او ضرر الشراكه في  
 الخلط يساوي البناء والنخل قصد قول لا يشوع فيها هكذا في عامة النسخ من  
 المتون ولكنه ليس مما يحتاج الى ابراز فان صاحب الهداية اورد في انشاء انشاء  
 كون للشفعة بعض حصته ابتداء حيث قال لا ان يكون بعد كل شرط لانه بيع انشاء  
 ولا بد من القبض وان لا يكون الموجب ولا عوضه شيئا لانه حصته ابتداء وكلام  
 المتدبر يشعر ان يكون قوله لا يشوع فيها قيد للسئلة وكذلك على ما يقتضيه قول  
 فانما ليست بمعاوضة مال بل هي ليست للشفعة من المعاوضة المالية حتى يجرى فيها الشفعة  
 وكذا الصفة قول او جعلت اجرة ابي جعلت الدار اجرة الدار اخرى مستأجرة قول سبيل  
 من نسخة كان الانسب ان يقول لانه يجب على كل واحد من المتعاقدين فتحية بوفاء  
 كلامه في البيع القيد قوله لمن اشترى له على صفة الجمل قول وهو اي ما تم من حصته  
 قول ما وقع في الوفاية الا وراعا بالنصب كسهم من النسخ فيه دون المستثنى  
 منه ما سنسره في قول سيرة وليس الكلام في يكون الكلام موجبا ما وفي مثل كمال النصب  
 والرفع على البدلية محض من غير الوجوب كان ان اصرح في الكلام ههنا بالنفي المعلوم  
 من قوله كذا اي لا ثبت الشفعة فيما بيع اذ راعا يكون غير موجب وكذلك فان الكلام  
 الاستثناء ما وقع في خبر الموصول فقط لا مع ما قبله قول الامتداد عرضه ذراع  
 اي عرض ذلك المقدر ذراع فهو جملته اسمية صفة مقدار قول وهذه جملته لا يبطل اي  
 الجملته الاخيرة او كل من جمل الثلث المذكورة قول يرجع الشتر على البايع بالف وهو  
 ثمن الثوب لان بيع الثوب وهو المراد بالعقد الثاني على حاله في خبره البايع قول  
 بالدرهم الثمن هو بالدرهم لدرهم او بدلهما قول بعشرة او عشرة دين عليه قول  
 فان الثمن معلوم حال العقد اما بالعقد او الاشارة به في حال الشفعة للتضييع بعد  
 عدم العقد ولا يخفى ان هذه الحالة تنصير في الدرهم المحقة ايضا بلا ضم الفلوس بان يشار  
 اليها ثم تضييع الا ان يكون معلومة الثمن مقصود في يحتاج الى ضم الفلوس قول  
 ولا يابخرها الى التضييع بعد ثبات الشفعة قول متعنت اي طالب زلة لنفسه قول

لايجب من المحبة قول اي على طلب المواتية لو قال اي على طلب الشفعة لكان اوضح مما ذكره  
 سابقا من الاشارة في طلب المواتية غير لازم قول بمنزلة الزايل عن ملكه انما قال الملك  
 بناء على رواية ان الوقف جمل العيني على ملك الواقف قول ولا يختلف المشتري بانه  
 لم يجر او طلب هكذا في عامة النسخ ولكنه سهو والصواب ان يقال ولا يختلف التضييع  
 بغيره السباع على ما يقتضيه على ذلك المذاق متمسك بالظاهر ولهذا كان القول له  
 ولم يتكلف إقامة البينة لما نزع ان يمنع كون عيدين الامر من يشي على الظاهر فان  
 سبب كون القول لانه امر يعلم من قبله وسبب عدم تكليف إقامة البينة ما مر  
 من عدم امكن الاستدلال على فوالاستماع غالبا لان الاشهاد لثلاثين كذا في النفي انكار  
 المشتري طلب الشفعة بانه لانه انما يابعد بقيمة كلونه فيما خلاف الخطر  
 الشعير ولا يخفى ان اداء الثلث سهل بالنسبة الى بعض الاحوال صحيح ولا ولو فني سليمان  
 هذا عند ادعوى ابي يوسف قال محمد وزفر هو على شفعة اذ بلغه وعلى هذا الملاك  
 اذا بلغها شرا دار خوراء الصبي فلم يطلبها المحم وزفرانه حوثات للصغير  
 فلا يمكن ايضا كدبته وفوده ولانه خبره لدفع الضرر فكان ابطال اضراره  
 وعلى هذا القائل التمس التوكيل بالشفعة او اقراره بان موكله سما **كتاب**  
**المحبة قول** لا ان عدم العرض شرط فان الوفاء ظاهر من لا بشرط  
 عرض وبني بشرط لا عرض الا ان مقتضى قوله لا بشرط عرض ان لا يجعل شيئا  
 في عقد المحبة وفي المحبة بشرط العرض ذلك نعم لا بشرط العرض بوجه العقد لكنه امر  
 آخر فكان الظاهر ان يقول ينتقض بالمحبة بالعرض فتدبر قول ونقلت بالنسبة  
 والماء المراد من الباء التثنية قول دل على ان المراد التمسك على ان المراد للمحبة  
 فان الحاجة الى القبض عقد المحبة والتضييع بالقبض يشعر ذلك قول  
 فهو محمول على الموهوب قول يقال حل الامر فلا على الوصي ومنه قول القسطنطين  
 مثل الامر حل على ادهم في مقابلته قول الحاج لاجل ذلك على الادهم فان المراد  
 من الاول الفرس ومن الثاني القيد قول داري لك تخلي بضم النون على ورن  
 جلي العلية اي دار لك حال كونها عطية من حيث الكون قول وتشم بالقبض  
 لقوله لا يجوز للمحبة الامقبوضة كذا في الهداية واعترض عليه بان في هذا المثلث



قالوا ان عكس كونه الغرض شرطاً بحيث لا يكره ذكره المحقق في شرحه الاثارة  
 قال بحضرة العتبة ولم يكره عليه حمل الاحكام كذا نقل عن غايه البيان انتهى **قول**  
 شاعرا الملك الواهب اي جيزا فيه **قول** لا شغلا له الا فارقا فيه من الملك الواهب  
 في حق زواجه المهر والاراء المجهمة بين جاز البني اذا جمعه ضمنه الى نفسه والمراد منها  
 المظبوط عندك الغير وحقه **قول** وزوج وحق المهر **قول** بخلاف ما سيج  
 وما في حكمه **قول** في جراكه لطيم وبالراء المهر والمهر والبياء الموحدة ما يقال له بالكل  
 ابناء **قول** وهذا لان المظبوط شغل الطرف وحل السرية ان المصداق لا يصح  
 غالباً المظبوط في الطرف تابع له فهو بالنسبة الى المظبوط كالجاء المشايخ كذا  
 العكس ما نقل من المنقطة من انه لو قال ابن بك جوال كندم تراشكين  
 اللام من جوال في هذا على الخط دون الطرف ولو قال ابن بك جوال كندم ترا  
 بك اللام من جوال فالجبة على الطرف مستغلا بالمظبوط على ما ينبغي **قول**  
 بخلاف اذا انفرد التسليم اي تسليم الدار بما فيها او لافان غير صحيح اذا انقض  
 الذي يؤمن تمام الجبة وقع تحت غير جوار **قول** بخلاف الرض فان السبع  
 الطاري يفسد وفي بعض النسخ مفسد والثاني او فوج بنسخ صدره وان  
 كان الاول اظهره معنى المفسد واقل تقدير **قول** لان الاتحاق اذا ظهر بالبين  
 افواه هذه السيرة مشهورة وليس محل اشتباه حتى قال في كتابه في قناواه وهب  
 من رجل دارا فاشي نصفها بطل الجبة في الباء فلا بد ان يقول كلام صدره  
 بمنزل ان يقال مراده بالاتحاق الاتحاق الطاري كان وهب رجل مائة درهم  
 فاودعه الموهوب له عند رجله على الموهوب له ضموا لا يبطل الجبة **قول** الجبة  
 الفاسدة كجبة المشايخ مثلاً تفيد الملك للموهوب له بقبضه **قول** لكن بعد الزقا  
 يعني بتسليمها الى مبيته يجوز لتفويض الامور اليه دلالة بخلاف ما قيل  
 الزفاف وتلك مع حق الاب بخلاف الام وكل من يقول غير ما ثبت لا يمكن  
 الاب موت الاب وغيبته غيبة منقطعة في الصحة لان تعرف الاب ومع  
 لاضرورة كذا في الحديث **قول** لا اي لا يصح عند حصة اما اذا قضيت لها  
 الملك على قوله وبغني كذا في الذخيرة ويعلم منه ان المراد بعدم الصحة الفاعل لا

**قول** يتناول قدر درهم منها اي في ضمنها وقد درهم العبد امر مشايخ لا يحتمل  
 القسمة فلا يفرق كونه بعضاً منها **قول** فمنع ظهوره في ملكهم اي ملك أهل الحرب  
 ان دخل الابن باختياره في دارهم ولو وهب له ب لطفه بعد دخوله في دارهم لم  
 يجر ظهوره بالعبد على نفسه بل يجر وجه من دارنا فالعبارة في عامة النسخ بالقانون  
 يشتر ان يكون المراد باليد في قوله ظهوره يده يده ولو كان كذلك بل المراد باليد العبد  
 فلو كانت مهنها بالواو وفي قوله ولو وهب له بالياء كان احسن قد مر **قول**  
 وكذا يجوز جهة البناء دون الوجهية اعلم ان الضابط في هذا المقام ان الموهوب  
 اذا اتصل بمالك الواهب اتصالاً حقيقياً وامكن فصل لا يجره ماله موهبة ماله يوجد الاتصال  
 والتسليم كما اذا وهب الزرع والتمر بدون الارض والشجر او بالعكس ان اتصل اتصالاً  
 مجاورة فان كان الموهوب يتناول الجاه الواهب لم يجر كما اذا وهب لرجل على الدابة  
 لان استعمال السرج انما يكون للدابة فكانت للواهب يتناول فوجب بقصاها في  
 القبض وان لم يكن يتناولها جازي اذا وهبت بتمس وجهه دون جرحها لان الدابة  
 تتناول دونها ولو وهبت الدابة وعليها حمل لم يجر لانها تتناول بالحمل ولو وهبت  
 عليها دونها حاز لان الحمل غير متناول بالدابة ولو وهبت داراً فيها من مائة  
 لم يجر ولو وهبت فيها وسكناً دونها حاز وكذا في الخط **قول** لان المانع للرجوع ان اتفق  
 بمالك الموهوب اي بمالك الملك **باب الرجوع فيها** **قول** ولنا ما روى  
 من قوله وم الواهب رجوعاً بهيمة قبل موته كلام على رضا لان كلام النبي حرم ما نقل  
 عن غايه البيان لا يقال لا يحتمل ان يرد ما قبل التسليم فلا يكون محتمل لاننا نقول لا يحتمل  
 لان قوله رجوعاً يدل على ان الرجوع حي ايضاً ولا حي لغيره قبل التسليم ولانه يصير قوله  
 مالم يمت اذ هو حي قبل وان عوض انتهى ذلك ان قول القبض من تمام الجبة فلا يطلق  
 الجبة الا على المقبوض وفي كلام الشارح اشارة الى ما قلنا فذكره مالم يمت عنها من  
 الاثابة وهي اعطاء العوض **قول** على هذا الحكم غير مختص بقبض المبادر  
 من قبضه صلى عليه وسلم الا الوالد فيما يهب لولده جواز الرجوع من حيث انها هبة  
 يكون في رجوع ما وهب له كان قد ارجع الوالد او زايده عليه واخذ لولده  
 من مال الوالد زايده على قدر الجبة لا جباة غير جائز على ما يستخرج من خبره



فكيف يكون المراد بجمع الوالد فيما واهبه لولده بل الاستناد في قوله صلى الله عليه وسلم  
الوالد فيما واهب لولده منقطع عن الوالد ينفع فيما واهبه لولده عند احيائه اليه واما  
تاويل صاحب المجازية في جعله متصلا بان يقول المراد بما روى في استبعاد الرجوع واثبات  
للولد فانه يثبت له الحصة وذلك متى رجوعه فاستغنى عنه ثم منها في مقابلته للحم طريقتان  
احدهما ان يحمل النفي في قوله صلى الله عليه وسلم لا يرجع على التبريم **قوله** التبريم الاستبعاد  
كما ذكر في المجازية الى الاستقلال بجمع الرجوع بل يحتاج الى القضاء والرضا والوالد  
ثانيهما ان يحمل النفي على الكراهة اي بركة الرجوع لكل واهب الوالد وكان مراد صدره  
بقوله لا ينبغي ان يرجع الوالد شيئا وان ظن بعض المشتبهين بخلاف **قوله** يرجع كل بهيمة قبل  
كلامه وهو ان الامر ان المهر في كل لفظ لا يحرم به في الكافي وفي العرف بعض التعويض  
ولا يتركه بل يثبتك ومعه استحياء فيمنع ان لا يرجع اذ العرف يحمل اعطاءه على التعويض  
انتهى وان خبرنا العرف اغايه ذلك اذا كان متعينا فيه فلا يورث قلنا ان كلام  
نامة يكون عوضا لا مخرضا اذ عين التعويض والافلا يات من اعطاء الاول لما نعيان  
العوض كونه عوضا لثاني ويلجأ الى المعنى لا يقطع بالشك **قوله** وكل عقد افاد  
مقصودا بغيره من ظاهره **قوله** وزيادة متصل قال صاحب العناية في اصله ضعف لثبوته  
على خلاف القياس كونه مخرضا في ملك الغير ولا يبطل بالموانع انتهى والظاهر ان ما ذكره بيان  
حكم وبطال الرجوع لا بيان حكمه فلا يرد ما قيل ان البطالة مانع لا يرد على الضعف فان  
الرد ليس بضعف مع انه قد يتعذر طرده في غير عند المشتري واما اذا كان الزمان  
منفصلا فلا يمنع الرجوع كالمولود لكن لا يرجع حتى يستغنى الولد كما نقل صاحب النجاشية قال  
بالفرق بين الرجوع والرجوع في القصة حتى منعت الزيادة المنفصلة الرد لا الرجوع  
والانفصال على العكس قلنا هو انه لا يجوز رد العين فقط السلالة الزيادة للمشتري حبان  
وهو ابو الوالد الزيادة فعدم رد العقد غنا والفسخ غير على مورد العقد واما  
تبعا اذ الولد لا يتبع الام بغيره لان انفصال خلاف للعبه لعدم الربا فيها والرد في المنفصل  
حصل فمن حصل الزيادة على ملكه كان حقه بضمه بخلاف الرجوع لعدم حصوله رضا  
ذلك فمعه **قوله** وفرس وسن السحى الضعيفان مصدر من باب صرب هذا ما ذكر في  
الصالح ولكن الضابط في الكتب الصعبة كالمسكين غلظت في النهاية على المسحوط **قوله**

ان الزيادة في السفر لا يمنع لنا ليست في العين وعن الجوزة ان يعلم الكتاب والقول  
والكتاب لا يمنع خلافا له وعن الثانية انه يمنع لحد الزيادة في العين **قوله**  
لرجوع في الاموال الزيادة مشتقا منقطع من الاموال **قوله** فامتنع الرجوع اصلا غير عن  
امتناع الرجوع **قوله** فان تبدل الملك كتميل العين كلف البيع الفاسد **قوله** بلا حجة وبطلان  
الثاني عطف خبر الاول والمراد بالاول محققا وبالثاني محتملا **قوله** فكانه شبه  
الدمع بالساقيل الخاذل ايضا سهم نصيب السيف يقال خذف السهم خذفا اذا اصاب  
وشبه الدمع الحسن خرقه مرفوع على انه صفة ومع ان صح محكي حذو اسما  
على حرقه لان الدمع ايضا جمع مفعلة ومعنى الانفصل ومفعول والمطل صفة ومع  
**قوله** وفي اصله وما ادى في اصل الرجوع في الحقيقة ضعف لانه ثبت بخلاف القياس لكونه  
نصر فانه يملك الغير في المغرب وما بالخطاء وانما هو الذي يصدر من وجهي  
الحبل يري وجهه بالياء اذا ضعف ولكن عبارة للهداية بالالف ايضا **قوله** لان  
الرجوع في الحقيقة يختلف فيه قبل لان الشافعي كمالنا فيه وغيره من عليه ان خلافه  
مناخ وكيف يسرى الحكم التقدم على المجمع بعده الا وحمل على اختلاف الصحابة  
رضي الله عنهم لو ثبت انتهى وفيه ان اختلاف الشافعي وان كان متأخرا الا ان ما ذكره  
من تقدم والاعتبار له على ان اختلاف الشافعي على زعم هذا القائل ليس على مستقلة  
فان عبارة للهداية هكذا لا تختلف بين العلماء وفي اصل ما في حصول المقصود  
خفا فاختلاف الشافعي يكون بيانا للاختلاف المبني على اصل واه قدبر **قوله**  
بوجوب الضمان في الامانة لكونها مخرضا **قوله** لاهية للموهوب كيف والصفة بوجه يكون  
بكره **قوله** لانه عقد تبرع والعروا فاما يكون سببا للرجوع في ضمن عقد المعاوضة  
واخر من عليه ان المودع يرجع مع ان عقد المعاوضة لم يوجد كذا في غاية البيان  
اجيب عنه بان المودع عامل للمالك في حفظه فخرج له لا لغرور واما الموهوب  
فغير عامل للموهوب فلم يرجع للغرور والغرور لا يكون سببا للرجوع في غير عقد  
المعاوضة فلا شك انتهى وهذا انما يتم اذا لم يوجد الغرور في ضمان المودع  
لكنه محل كلام فانه لو علم ان الوديعة ليست للمودع لما اخذه للحفظ واذا اشتهر  
وترتب عليه الضمان المستبعد للمودع بطل المحصر في قولهم الغرور لا يكون سببا للرجوع  
الا في ضمن عقد المعاوضة **قوله** وهذا كذا في التوبة بعد كذا هذا او بالضم



كان المناسب ان يقول ان بعضه من هذا العبد او بان يعطى هذا العبد وضالاً وصحة  
لكنه نظر الفرق بين الطرفين المذكورين **قوله** فانما يتبعك بالشرط عوضاً لثقل ان يقول ذكر  
شرعية العوض في العقد بانه كونهما يتبعك بالشرط وهذا مع ظهوره قد ضي على الشارح  
وقد مر في اول كتاب الهبة نعم اخذ العوض لما ذكره في العقد لانه في كونهما يتبعك بالشرط  
**قوله** فقصر الموصى به يقال فخر الثوب بالتخفيف من باب نحرى دقة ويجوز بالبداهة  
ايضاً **قوله** وكذا انهم وجب بمغذول فحمل الموصى به على ما ذكره في النسخة لوقول  
الموصى به من كان الى مكان بالكره حتى اذا اردت قيمته يرجع عندى يوسف لان الزيادة  
لم يحصل في العين ولا يرجع عندى لان الرضا يقتضي ابطال صحة الوصية في الكراهة كذا في  
شرح الجميع ومنه يظهر ان تعليل بقوله لزيادة متصلة في قيمة الموصى به ليس بشي انتهى  
وفي ما ذكره الشارح او في قولهم موانع الهبة حروف ومع حروف فان ابطال صحة الغير  
ليس بعدد من اجل هو في المعنى كنعلم الصنف في اذ زيادة القيمة مع انه يلزم عاذا العوض  
جواز الرجوع لو حصل للكره وهو خلاف الظاهر **تصل** **قوله** فلا يجوز استثناء  
الى الاستثناء الذي هو بمنزلة الشرط في هذه الامور وانما لا يجوز كونه خلاف مقتضى عقد  
الهبة اذ هو يكون الموصى به مشغولاً بذلك الواب هو من قبل فبطل الشرط ويكون الجميع  
للموصى به كما قالوا في هذه الدار على ايراد منها شيئاً وهذا التقدير يعلم انهم لو استعدوا  
في مسئلة الام بطلان الشرط كما في اخواتها لكنهم قصدوا التبرع بسلطان الاستثناء  
بينها على ان الاستثناء هو ما في هذه الشرط واذا بان انما لا يكون للموصى به ايضاً  
ثم قبل الهبة وكذا لا يتصل بالشرط الفاسدة اذ الملك في الهبة يتصل بفعل كما  
وهو القبض والفعل الذي لا يتصل بالشرط الفاسدة وانما تؤخر في العقد الشرعية  
اذ الطمان اذا وجدت لا تخرجه فلا يمكن ان يجعل عدما انتهى وبرعاية القبض  
بالرضف فانه من العوض طسبة لاشراط القبض فيه ايضاً مع انه نفس بالشرط قال  
في المحذرة الثانية والاحادية والرضف بمنزلة السبع لانه لا يتصل بالشرط الفاسدة  
فتدبر **قوله** اقول بخلاف الشئ الاول اي كون المراد الهبة بغير شرط العوض وهو  
جواب سبعة صدق في حيث قال اذا او عيش شرط ان بعضه شيئاً فالشرط بطل  
وبشرط العوض انما يصح اذا كان معلوماً فعمل ان قوله او بعوضه يرجع الى الهبة و  
الصدقة مع انشئ **قوله** وانما يجوز اذا كان العوض معلوماً في نفسه بانه لو كان

بعض الدار الموصى به عوضاً عما يكون شرطاً لهما اذا كان معلوماً ولكنه ليس كذلك فخرج به  
في غاية البيان حيث قال اذا او عيش شرط ان بعضه شيئاً مقتنيا  
منها او درهما واحد من تلك الدارهم يصح الهبة والشرط الفاسد على ان هذا القول  
لانما سبب تعليلهم يكون هذه الشروط مخالفة لمقتضى العقد كما عمل به الشارح  
ايضاً فان المتبادر منه ان يكون هذا الشرط لكونه خلاف مقتضى العقد لا الفاسد  
في نفسه او اذا كان الشرط غير معلوم يكون الفاسد في نفس الشرط على ما لا يخفى فالصواب  
ان يجاب بالفرق بين الرد والتبرع فان في الرد معنى العوض غير ملحوظ فكانه  
قال وبتك داري بشرط ان ترد الى بعض حاجتنا او عوضاً عن هبة تبارك كما في  
هبة الجارية على ان يرد ما عليه فاطلقا ان يختار الشئ الثاني ويمنع لزوم التكرار  
اذا عرفت هذا فقد عرفت ان ما قيل انه ليس بشي كذا يحصل البيان ان الحكم في هبة  
اللفظين واحد لا يتغير بتغير ما راجع الى عدم الفرق فيما بينهما **قوله** لانه تعليل  
بشرط خص والتعليل بالشرط يخص بالسفاهة المحضة التي تجلب كالطلاق  
والعتاق فلا يتبعها **قوله** ولعمري ان يجعل داره لا يرد من عمره فعمري على وزن  
جمل اسم في هذا المعنى والاسم فيه قوله صلى الله عليه وسلم من امر رجلاً عمرى له ولعقبه  
فقطعه فاحقه وولن عمره ولعقبه قبل الضمان المحذور من صورته ان يغزل  
اعمر تلك الدار فاذا امت عادت الى والى ورثتي انتهى قال بعض علماء العصر  
قوله الضمان المحذور ان لمن خطا فانما قوله رجلاً على ما يدل عليه السياق والحاج  
اقول ليس كذلك خطأ بل المحقق هو ذلك فان قوله صلى الله عليه وسلم من امر رجلاً  
حالان مصدران من فاعل امر والمعنى من امر رجلاً عمرى مقدار رجوعه لنفقه ولعقبه  
فقطعه قوله حق وهو المعول ولعقبه فيكون هذا صريحاً فيما ورد من هذا الحديث  
فيه من رد ما جوت عليه العادة للجاهلية وذلك ان جعل العمرى للمعول ولو رثته بعد  
وفاته المعمرى وبالجمله الموجب لصلح الضمان الى من امور منها ما ذكر من صراحته  
رد ما جوى في الجاهلية عليه اشارة الى صاحب القبيل قوله وصورة ان يقول اعمر تلك  
هذه الدار فاذا امت تجرد من رعاية حسن المقابلة في ذكره ولعقبه في اول الكلام  
واخوه فانه حاصل الكلام من امر رجلاً على ان يعود الى نفسه والى عقبه في نفس



المعول والعقبة وظاهر ان هذه المقتضى نفوت على تقدير رجوعها الى رجلا ومنها حتى ارتباط  
قوله فقد قطع فوجهه باقيل فان بيان انقطاع الحق انما يحتاج اليه اذا كان له ثبوت في  
المعول وذلك على تقدير رجوع الضمير الى من قال فاصلا من امر جلا بشرط ان يرتد  
والعقبة فقد بطل شرطه وانقطع حقه ومنها انه لو لم يكن له وللعقبة حالين مفترقين كان  
الظاهر ان يقول صلا من امر جلا فعقبة عمرى والحاصل ان لثبوت الكلام لا سيما كلام  
تسليم لا غير وفي ان تضمن مثل هذه النكات ويندرج فيها انواع لطائف الاشياء  
**قوله** وهي من الارتقاء لك الضمير لكون الرقبي عبارة عن الانقاص **قوله** بناء على انه عليك  
الحال فيكون الانتظار عنده من جانب الواجب الى ان يموت الموهوب له ويعود ملكه اليه على  
طريقه العرى كان الانتظار عندهما من جانب الموهوب له الى ان يموت الواجب فيملك  
الموهوب له اياه ويند بعلم قصور ما قيل ان هذه تكون الدار في بدل الواسع بغيره  
الا ما بين كتاب **باب الاجارة قوله** هي لغرض ايجاد جود يوجب الاداء  
كونها اسما كافال يسوية في التقاية هي كسبر من نقب وبالفصح مصدر  
والاجارة اسم وليست بمصدر فلا ضرورة في اجابها الى باب المفاعلة ثم انه  
فان بعضهم الاطاريحي في كلامهم وقال بعضهم المواجه لا يستعمل الا في موضع  
فبيع وكل منها يستعمل الاول فلما قال في خيار الصحاح الاجارة الثوب يقال  
آجوه بالمد ايجارا واما الثاني فلان استعماله في موضع توسط بعض الفرائس **قوله**  
لاستلزام عدم استعماله في معنى اخر على ان في المعينات من كتب اللغة لم يعرض  
لاختصاصه بذلك المعنى الضيق **قوله** كذلك عين اودين الدين كالنفدين و  
الكيل والموزون والعين كالتياب والعيد قال في الهداية ما جاز ان يكون ثمننا  
في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة لان الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر ثمننا  
البسر وما لا يصلح ثمننا يصلح اجرة ايضا كالاخيا المجنة التي ليست من الثلثات  
كالجوز ان اشترى ويختص ان يكون لا يصلح ثمننا اصلا فيكون البديل الاخر عينا  
وفي آخر فيه كذلك فلما ايجاد الاخر في المنفعة وهو فلا يرد ان الاعمال لم يجر  
ثمننا في المضايقة بل ان من ولا يحتاج الى الجواب عنه بان المراد ما يصلح للثمن فقط  
بدون اعتبار كونه مبيعا **قوله** ويعلم النفع بآلته قال في الهداية لان الدار

ا ك

اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة فيها معلوما اذا كانت المنفعة لا تتفاوت  
وفيه احرار عن استنباط الاصل للمعرفة الى مدة معلومة حيث لا يحق العقد حتى  
يسمى ما يزرع فيها لان ما يزرع فيها متفاوت كذا قيل افرو وكذا لا بد في الدار  
من بيان ما يصنع فيها حتى يتعاضد النفع ولذا اطلق المصطلح كلامه وقال  
اوبان العمل **قوله** ولا يلزم للعقد ان لا يجب على ان يكون المراد في نفس الوجوب  
لا وجوب الاداء حتى لا يجر اعتناء عبد عين للاخر بحد العقد **قوله** اي اذا  
غصبها غاصب من يد سقط الاجر لان تسليم محل انما يقام مقام تسليم المنفعة  
للممكن من الانتفاع فاذا فات الممكن فات التسليم وانسخ العقد وقال العتاي  
وفاضلان لا تنسخ الاجارة لكن يسقط الاجر ما دامت في يد الغاصب كما قالوا  
انهدمت الدار هكذا انقل لا يقال يمكن التوفيق بينهما بان الغاصب يحل ان يكون  
في استيعاب الغصب مدة الاجارة وعدمه في عدم استيعابه فان في اواخر كلام  
الهداية ما فيه حيث قال وان وجد الغصب في بعض المدة سقط بقدره الا في  
في بعضها الا ان يقال كلامه هذا ما ينظر الى استيعاب قيمة المدة ايضا والآخر  
الظاهر ان الغصب لا يحتاج الى تجديد العقد فندبر **قوله** لانه اذا اخرج  
قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اجماعنا جميعا افرو هذا على اطلاقه مشكلا فانه  
قال في الفصولين الاجير ضمن ما جرت به بالاجماع وكذا ما ملك في يده بلا  
صنعه عندهما لو امكن التميز عنه والافلا قال ابو حنيفة وزفر والحسن لا يضمن  
سواه ملك امر يمكن التميز عنه كسرقه وغصب لا يمكن كسرقه قال ابو حنيفة عالة  
على ما يجرى مثله في باب الاجير المشترك من هذا الكتاب ايضا فاذا انهدم النور او  
منع الخواص من الاجارة فاحترق كيف يجب الضمان على قول ابي حنيفة فيمكن التوفيق  
بين كلام صاحب الوقاية وصاحب غاية البيان بان المراد بالاجارة في الاول ما لا يكون  
بضمنه وفي الثاني ما يكون بضمنه كما يدركه قوله بالاجماع **قوله** من ان الاجير  
المشترك يضمن ما تلف بغيره في ان كان مراده بغيره بغيره بغيره فوجب الضمان  
ولكن كلامنا ليس فيه وان كان ما تلف بيده من غير صنعه واختاره كافي النور  
المنهدم فوجب بغيره بغيره بالنسبة الى قول ابي حنيفة **قوله** على امر **قوله** وعمره بالعين المارة



والراء المجع الى سبب الزيادة هذا القول الجامع الصغير **قوله** لا يصل قط القط  
بكم القاف ونشد برطاء المجلد ما يقال بالفتحة **قوله** لانه المقصود الى القط هو المقصود  
او كونه الى المقصود الذي هو العلم بما في القط **قوله** لكن الحكم متعلق به الى الاجر متعلق بمحصل  
المقصود وهو النقل **قوله** وقد نفقت النفقة الفرد اي برد الكتاب بالنسبة الى امر الميت **قوله**  
او من سلم اليه من صديقه او خادمه وفيه بحث فانه يخالف في شره جميع  
من انه قال او ترك الكتاب ثم لم يصل اليه شيء عام للاجر انفاقا ويمكن التوفيق  
بان المراد من يصل من جهة المتاجر بان يقول ان كان المكتوب اليه غاية فليوصل  
الى فليصل اليه وجب الاجر بالذات والاجماع وهو نصف الاجر كان الاياض بهذا  
التقرير ان يقول في اول المسئلة استاجر رجلا لاجل اقطاعه والايه جوا لانه  
لو لم يذكر في العقد اتيان الجواب بحكم الاجر صرح به في شره جميع **قوله**  
والزجر اذا انتقضت مدته اي قبل اذ كان **قوله** كالفطاط بضم الفاء و  
سكون السين المهملة والظاين المهملين بيت من الشعر ويجوز فيه فسطاط  
وفسطاط بتشديد السين ففيه ستة لغات يجوز ضم الفاء وكسر الفاء واما  
وقطع فتح في اكثر النسخ من قوله كالفطاط بالذال المهملة فلم يوجد في كتب  
اللغة ما يدل على صحة **قوله** ككبر تر اكرمهم كاف ونشد برطاء المجلد بالفتحة  
دوازه وسوا والوسع شش اصابع كذا في المذهب **قوله** لا الااضح  
وفي بعض النسخ لا الاضح بالضاد والثاني اخرب **قوله** فيجب عليه جميع الضمان  
اي ضمان الجميع **قوله** ثم نفقت النفقة الدائم خالف نفقت الدائم من التام الاول اذا  
هلك **قوله** او كذا يضاف بسكون طين لانه الناس هذا اذا لم يكن بين  
الطرفين تفاوت في حوزانه على امر اليه الاشارة فلا يراد ان يسلك طريقا  
لا يسلكه الناس لا يخرج عن نفقة في الظاهر **قوله** حيث تستغل الارض اي صارت مستغلة  
بغير مربية **قوله** فيل معناه الموطف هو بضم القاف وسكون الراء المهملة وضم  
القاف المهملة والقاف ما يقال كقار شرب يس **باب الاجارة**  
**الفاسد** فيخرج الى سبع المشاء لمحصل المقصود فيه بخلاف الاجارة **قوله**  
وجاء المسمى من عطف السبع الاصل على قوله بالنظر المفسر للسبع ان يكون

ما يذكر بعد السبع الاصل مفسر السبع مع ان جملة السبع للسبع ايضا وكان ان  
يعم اول الكلام ونقول لانه المفسر للسبع مع جملة السبع وكذا وعدم التسمية ايضا  
لكنها افرد بها بالذكر لخاتمة حكمها لا سيما على ما يجمع **قوله** بالغاما بالغ بالغ  
حال من فاعل وجوب الوصول مفعول بالغ **قوله** او شبهته وهو العقد الفاسد **قوله**  
وجب المجمع على وهو جوب القيمة لا يقال بهذا في الف **قوله** لان المنافع لا قيمة لها لان المنافع  
وان لم يكن لها قيمة في نفسها الا ان العقد الشبيه بالعقد الصحيح يوجب ذلك **قوله** وللما بين  
الادنى واكمل ولانما سوي القرب وهو الشهر الاول لعدم الاولوية فتعين القرب  
**قوله** كذا اكل شهرين في اوله لوقال وكذا في سائر الشهور كان كلامه خاليا عن شائبة  
التكرار **قوله** لان التراضي منها بالعقد يتم بالسكن فيكون بمنزلة البيع **قوله** متعلق  
بالمستلزم تعلق المسئلة الثانية وهي قول آبر دار كمل شهرين كذا هي واحد ظاهر  
واما تعلق المسئلة الاولى بغير ظاهر وحمل التسمية على تعيين كل جزء وتعيين المدة  
معابضة جدا وعبارة للمدانة هكذا الا ان يسمى شهرا معلومة لان الامر ان كلمة  
كل اذا دخلت فيها لانه لا تصرف الى الواحد لتعذر العمل بالعموم انتهى  
**قوله** لانه بعض الاجزاء الى بعض اجزاء الاجر **قوله** لتعارف الناس فلا يجره لانه  
**قوله** واعطى اجرة ولو كان الاجارة فاسدة كان الاجر حراما ولما اعطاه النبي  
صلى الله عليه وسلم **قوله** لانه اجارة وهو من اجرت الصبي المجمع والراء المهملة  
اذا جرت الدواة في وسطه **قوله** على الظاهر جميع ظريفات بالفتحة **قوله** لمن  
ابطال احد اي ابطال المتاجر حوا الزوج **قوله** عن يشبه الشين بفتح الشين المجمع  
وسكون الباء صدر الزن يقال شانه **قوله** او غدت بالعين والذال المجمعين يقال  
غدت العين للعين اذا ربيت به **قوله** فان اخو الارض كان على الاب كان  
شرك الارض حراما عن الاجر لو كان العباة هكذا فان ما وجب على الاب ملك  
اجر الارض حراما عن الاجر لو كان اولى **قوله** فقوله فان ارضه تكون من  
غير المشكل وهو ان تذكر الشيا بلفظ غيره لوقوعه في حجة وهذا شعر بان  
لا يكون الارض حصة في المأوى يكون في الفاعل ما ذكره فيما سبق وكذا الارض  
من انه في اللغة مصل الشدي مطلقا فيكون المعنى اللغو اعم من معناه النسخي وعبار



المشاكل بين الامم والخص غير ظاهر في قراره المجردة ايجار وليس قول  
 بارضاع اشعار بملك ولكنه بالنظر الى معنى الاطلاق وقوله ايجار استعانة بشرا وضع  
 لبن البناء في فم الصبي بوضع لدها وفيه **قوله** الامران الاجارة لا يجوز وضع على امر  
 على القفل في الصبي انتهى والجواب انه ثبت النص على طواف القياس حديث المفسر  
 وغيره من الآثار الدالة عليه **قوله** وعب التمس بفتح العين وسكون السين هو التمس  
 وكراهه الخ والتبس بفتح التاء التوقانية وسكون التاءانية والسين المظنة  
 ما يقال بالهاتين **قوله** ويرى المتأخر من هذا ان تكلف عليه فان الى عيسى **قوله**  
 وعلى الخلق المرسومة الى معرفة والمحرر كالشروط والخلق بفتح طاء الماهل هي لغة  
 استعمالهم وراى الشهر مع ان نفع المتأخرين في دفعه على العمل الى العمل المخصوص ذل لا يخفى  
 الاجر لانه **قوله** ونفع الاجر في دفعه على النفع لا يخفى الاجر بمعنى النفع لان المعقود عليه  
 مع منفعة نفسه بكونه اجرا خاصا في الاول كمن المعقود حصول ذلك العمل والكال وفي الثاني  
 الانتفاع بنفسه من هذه الثنية سواء تم العمل او لم يتم وما ذكرنا يعلم الفرق بين العمل والمنفعة  
 في هذه المسئلة **قوله** غير مفرد وعادة بل نفس الامر ايضا لان الاحتجاج بحديثه ليس  
 لا يجمع كخلافه في مقابل العمل وهذا التفسير حليم في تقدير الشارح من الصف  
**قوله** ان شيئا ابي كبريا منين او تكرر انما لا يخبرنا او سرقنا الى جعلها منين  
**قوله** لان اثر هذه الافعال يقع في شئ الى انه اذا لم يبيع لا يبعد واعتراض عليه بان  
 الكلام في موضع يخرج الارض للزراعة بالكرب مرة فعلى هذا ينبغي ان يفسر العقد  
 بشرط الثنية سواء بقي نفعها بعد المرة او لا لانه شرط يقتضيه العقد والخصي  
 ما فيه فان جرد الشرط الذي لا يقتضيه العقد لا يفسر الجارة اذا لم يكن فيه نفع لاحد  
 المتعاقدين وهذا كذلك قد مر **قوله** لا بالسمي والكرب بالراء الماهل والباء  
 الموحدة قلب الراء لثرت **قوله** لا تطلق الجارة بالزراعة قبل تمام العقد لان تمام  
 تمام مدة الاجارة او تمام القبض به **قوله** ان الجارة ارتفعت ان تعين للمحل  
 المعتاد **قوله** والاجر والضمان لا يجتمعان لان بد الخاسب بد ضمان فلا يلزم  
 الاجر والالزم اجتماعهما **قوله** عن بيع الكاكي بالكاكي النسبة عن كلاء  
 الدين اذا تفرق **باب من الاجارة قولا** ومثلا بالخصيص جعل نفعه

على معنى **قوله** وهي اقامة العمل الى المنفعة اقامة العمل في العين كالمودع و  
 اجير الوعدى الاجر الخاص **قوله** لانه تقتضيه العقد عند تمام الحفظ سخي  
 عليه فلا يمكن العمل الا به **قوله** وعنده نفسه ما ذكرنا من ان العين امانة عنده لانه  
 قبضه باذن المالك لمنفعة **قوله** من تركه التوثيق الى من ترك احكامه **قوله** لان  
 ضمان الادنى لا يجب بالعقد بل بحماية وبالمطلب ما يجب على العاقل لا يخفى ما في  
 هذه التوجيه من التشويش والمراد ان ضمان الادنى لا يكون بالعقد بل بحماية  
 ولهذا جعل العاقل ومن الظاهر ان العاقل لا يكتمل ضمان المعقود لصده والالزام  
 فيما وفيه ان الاذن في المودع بالسفينة لا في فعل من ترتب عليه العقد وجوب  
 الدية في القتل اطلاقا لترك التثبت وهذا المعنى موجود في السفينة ايضا  
**قوله** لم يجز المعتاد ان يجاوز قصد الفضا والمعتاد **قوله** ولا يعرف ذلك  
 بنفسه الا يعرف الطبع نفعه ولا بالجله من المخرج **قوله** كما في البيع كما في خيار  
 الثعبان في البيع فانه لا يجوز فيما فوق الثلثة وذكر الخ لفرقة من الرفاهة  
**قوله** لان هذا انتفاع فظاهر الدار على وجه لا يغير صفته البات الى النقصا الى اخر  
 الباقي لو قال على وجه لا يخالف المعتاد لكان اظهر **قوله** وجوب نال موقوف  
 على العهد وضمير راجع الى الموقوف في حق المثلث الى الخاص لا يبدل الضمان  
 في العهد وبضمانه لا يلزم ضمان ما للثقة **قوله** في المجرى الى طلبا العهد  
 بيع الكلام **قوله** لا يمانع من فروع موقوف على الثوب **قوله** لانه منكم العهد  
 وجوب الاجر وتقوم على ان منكر من الامور في القول المنكر مع غيبته  
**باب في الاجارة قولا** عيب يغوت النفع اي عيب يغوت النفع واما  
 الغوت علم بوجد في الكتب المشهورة **قوله** حابط الجال اي يحسن الدار لا النقصا  
 المعقود منها **قوله** استوجب حاداي من يتابع بالحيد ومن يتابع للسحا حاداي  
 ايضا لا يعالج لمزيد من القود **قوله** الا بشئ الموجب بفتح الجيم **قوله** وان كان محولا  
 على المذمة في المراءى عند الاطلاق في حالة العقد **قوله** وبداء تكرر الدابة الداء بالمد  
 ظهور الرأى يقال بدى له في هذا الامر بالمد اي اي شأله فيه وان كان في الصحاح  
**قوله** جعل في الصرف اعطى ان ذكر اطلاق الضم في الصرف اي بفتح النون بالثمن



**قوله** بغير العاقبة متعلق بالملوك المذكورة مرتين تحت البقرة خبر **قوله** لا انتقالها  
الى الوارث متعلق بمضمون الجمل السابقة اي انتقال غير الملوك لا انتقال المنفعة  
او الاجرة الى الوارث **قوله** لو مات المحضو له وهو الموكر والكتفي بذكر احد  
العاقدين اذ علم منه انه لو مات كلاهما فالطريق الاول **قوله** كما تشهد في النكاح  
فان نكاح الغامدين ليس طاع في نكاح وان كان وجودهما شرطاً لم يرد  
**مسألة شتى** **قوله** اي اراءة المحل الكمال وهو الضم صا حيل فصيحة فقال  
بمعنى النسبة **قوله** ومن الامور ان يكون في حظه وان كان لا يجرى يكون  
خاصة فالاجر على السائر دون الخاص **قوله** فاجب حتى يجعل اي يعطى للاجر  
مجاناً **قوله** لا يرجع على الامر كان النجس كان راي الوكيل فلا يلزم الموكر وخرج  
اي بالمنع يد الوكيل من ان يكون بدامنه **قوله** فقدر ما يجوز لغيره اي يجوز اخذ  
اجرة الكتاب لا فقه قدر ما يجوز اخذ لغير القاضي **كتاب العارية** **قوله**  
تلك النفع لما عرض هذا عين تعريف معناه الشرعي على ما يشترط اليه ان كان عليه  
ان يذيد على هذا اخذ اخذ وهو بنية رد العين اليه لئلا يرد النقص الوصية  
بلحظة **قوله** وفي العارية هي من يد الوتيرة وهي العطية وقيل سميت بها  
لتوابعها عن العراض ويرد على هذين الوجهين ان يعرفنا من محل العين  
لا من محل الام بخلاف استعاره واجار الا ان يقال اشتقاقه كاشتقاق جبة  
من الجذب **قوله** وهو متعلق فيه ايضا اي ليس من قبيل الحقيقة المجردة **قوله** وان لم  
يكن له نية حمل على الاذى وهو الاكابر **قوله** لتملك العين في العارية اي في  
كتاب العارية **قوله** فيكون تملك العين مجاز لغة ضرورة فلا منافاة وفيه ان  
كلام صاحب المحرر ليس بالنسبة الى الفرقين بل بالنسبة الى اهل اللسان  
فقط وان كان محل خذم حقيقة في الارباب لا يكون مجازا فيه البته و  
ان كان حقيقة في عليل العين لا يكون مجازا فيه **قوله** فلان الحقيقة انما  
يراد باللفظ لا بالقرينة هذا كلام غير مسلم فان الحقيقة انما يراد باللفظ  
بلا قرينة هذا كلام غير مسلم من حيث انها حقيقة لا تحتاج الى قرينة كما  
ان الحازم من حيث انه مجاز يحتاج اليها على ما هو المشهور **قوله** فيصرف الام

كم

عن افاقة الملك لاننا مشتركة بين معان متعددة غير التملك **قوله** لا المنافع عليك  
شيئا فثبتا بحسب خبرها فالحال لم توجد ملك فصح الرجوع بهذا التبرير بان الرجوع  
الرجوع اذا وجد الملك مع ان في الحقيقة اذا وجد القرض وجد الملك ويصح الرجوع  
حالم بمنع عنه مانعة **قوله** لا يضمن اذا اهلك ولو شرط الضمان لم يضمن فاشاع على  
فيه كذا في النسخة قال المحلل اشكال لا في عرفي فربك فان ضايع فاننا ضامن لا يضمن  
ونقل عن المنع **قوله** ولا يرجع الى المنع على احد هذا بان لا يرجع المستعير على السائر  
مع كون المحلل بضمح السائر والنجس ما فيه **قوله** لانه لم يغيره يقال غره بغيره  
اذا اخذ **قوله** اي سواء اختلفت حاله كالدوم والمشار او لا كما لعبد  
والارض **قوله** ان لم يعين منفعها اي لا ينفع بها عارية الثمن والكيل اي  
المستعار من هذه الاشياء فوض فلما يحتاج الى جعلها بمنع الاعارة كاطن **قوله**  
ليفر الميزان اي سوا هذه عبادة اشهرت بين الفقهاء وان رد المثل هو كافي  
كتابه حيث قال يقال عاير وايين مكابكم وموازيتكم وهو فاعلوا من العيار  
ولا نقل غير **قوله** لا يجوز التزك الا باعفا فما اي لا يقد صلح الارض ابغايا  
بضمان قيمتها اذ طلب المستعير بالصلح قبل وفرا ضمة رب الارض قال صاحب العناية  
اي ينظر ثم يكون قيمتها اذا انعيا الى المدة المصروفة فيمنع ما نقص من قيمتها يعني  
اذا كانت قيمة الفرس والبناء الى تلك المدة عشرة دنائير واذا قلح في الحال يكون  
قيمة النقص دنائيرين يرجع بها واخرض عليه بان الضمح ما نقص دنائيرين بل نقص  
عاسر دنائيره فينسخ ان يرجع بها انتهى او قل كانه ظنة انه من النقص بل الضاد  
المجتمعة بمنع المنقوض وكذلك بل هو بالصاد المهملة وقيمة تنقص بمنع بدل  
النقص لان القيمة من القيام اريد بها البدل لقيام مقام المبدل منه كذا في الصحاح  
اذا عرفت هذا فقد عرفت انه لا حاجة الى اقل في دفعه من ان من قبل اضافة  
الموصوف الى الصفة اي القيمة المنقوصة **قوله** لانه مغرور ومن جهة حيث وقت  
له لم فيه شاة الى دفع ما يقال من ان الموجه للضمان هو المعاوضة والا عار ولا يست  
بعقد المعاوضة وحاصل الدخول ان العود الزام من قيمة الفرس ان اخرج  
قبل المدة كانه قال اخرس ان لم اتركها في ترك الى المدة كذا فاننا ضامن



**قوله** ولو نكل اصابا وكلا الا ان جئ التوكل بهذا المعنى لم يوجد في النسخ الموجودة  
على ما مر **قوله** لا يجبر عليه لانه منبرج في محل **قوله** مسانسه اي سنويا او شاهرة  
اي شهريا لا مياومة اي يوما لانه في حكم الاجنبي فكان رد هبما الى الدابة والعبد  
**قوله** ضمن الثاني لئلا لان المحرر ضمن به وكان الظاهر ان يكون حكم العبد التمس  
كالاول لان المستعير يملك الاعار مطلقا فيكون سيطر من قبيل المالك **قوله**  
على المستعير والموجع كالدال **قوله** لان المنفعة حصلت لهم لانها في الموضع  
غير ظاهر فان المنفعة انما حصلت للناظر لاننا نفكر في المصلحة للناظر وان كان  
منفعة لكن لا في الموضع عين والمنفعة تابعة للعين فاحصل النفع للموجع  
ومن هنا يعلم ان قول صدر الشريعة لان الرد واجب على من غلبه المالك لا يحمل  
على التغيب ولكن لا نفكر على الموجع ايضا الرد وان لم يكن المالك هو لان الموجع  
به غير مستلزم للملكية **كاسب الوديعة قوله**  
استترك للمحفظ قال صاحب الكفاية الوفاء بين الوديعة والامانة عموم  
خصوص فالوديعة خاصة والامانة عامة وحمل العام على الخاص صحيح  
العكس فالوديعة هي الاحتفاظ قصد او الامانة ما يقع في يد غيره قصد بان  
يلتزمه الشرع مثلا وفي الوديعة يبرأ عن هو بال ضمان بالعود الى الوفاء  
وفي الامانة لا يبرأ بعد الخلاف واعترض عليه بان اذا اعتبر في احدهما القصد  
وفي الاخرى عدمه يكون بينهما تباين للعموم وخصوص وانت خير بان تفسر  
هذا التفسير لما قلنا افرافه بعد عنق معنى العموم على ما يشهد به كلامه  
لا تفسر معناه مطلقا اذ يعلم من مجموع تفسير الوديعة وتفسير المانة الا فرافته  
ان الامانة مال خاص بيد شخص قصد حفظه او لا وركن الايجاب مخرج منها  
بركني العقد دون ما تقدم من العقد الماضية ليكون توطئة لقوله او عاقد  
**قوله** ويحفظها بنفسه وعياله وعن حمده ان الضمان فيما دفع الى امين من  
امانة ممن يتوخى به في مال وليس عياله كشر كمال العنا وعنده الماذون  
عليه الغنى كذا في النهاية **قوله** وله اي للمودع قال صاحب الجانية ان كان المودع  
محررا فضمن بالانفاق او امانة وله من السفر كذا والآفاق مسافر

٢٥

بالمعنى لا يمكن ان يتركها في امره قال صاحب النهاية ان كان خافا وله من السفر ضمن  
بالانفاق وكذا الاب والوصي والآفاق مسافر بالمعنى لا ينفق ان عبارة النهاية  
احقره او **قوله** يعني اذا طلبها صاحبها فحقها عذره انما قال اذا طلبها لانه لو لم  
يطلبها فحقها لا يستلزم الضمان من ان يفر ما حال او يدعي عندك فقال ليس  
ودبعة لا يضمن كذا في البسيط وقال بغير ما قلناه لانه لو وجد عند اجنبي لم يضمن على  
ما ذكره الشافعي وذكره الطائفة اذا جعلها بخبرة المالك وخبرة من يخاف منه عليها  
لا يضمن لانه حفظ ايضا فالاول ان ينظر الى وجود من يخاف منه وعدمه لا الى  
خبرة المالك وخبرته كذا قيل وفيه انه يلزم من ان يضمن ان يحرم ما عند اجنبي اذا لم يحضر  
من يخاف منه مع انه خالف ما قالوا فالاول ان ينظر الى وجود المودع مع عدم  
من يخاف منه **قوله** فان الخطأ من المودع لا يضمنه مطلقا فيلزم المذكور في القدر  
ان هذا التفصيل عند الامامين في خطا المايعة **قوله** وذكر قبل ان خطا المودع الوديعة  
بجنسها يشتركان في مثل ان يخطئ الدارم البيض بالبيض والواد بالسواد و  
الخطأ بالخطأ والشعير بالشعير فالكل بينهما لا يمكن الوصل الى عين الخطأ صورة  
ويمكن من جنس بالجنس **قوله** فكان استنساخا من وجهه فيميل الى ايهما شاء وانت خير  
بان هذا المعنى جار في المايعة ايضا وجه التفصيل في غير نظام انتهى قول الظاهر ان المراد  
بالنقصير وجو الضمان او الشرية وهذا مقرر في المايعة ايضا عند محمد الا ان صاحب  
الهداية لم يتعرض بشئ الضمان لظهوره وامعنا يوسف فالمعقول في المايعة  
مستلزم صورة ومعنى فيتعين الضمان مع قول صدر الشريعة وكذا عندنا فيعرف الا  
اذا اخطأ ما هو اقل منه فانه لا يقطع حتى المالك يثبت الشرية لا يتاخر على طاعة  
بل يخص ما هو غير مبيع **قوله** فان الضمان كالحفظ اي فان لم يحفظ مثلا اذا اخطأ  
الامين في شئ قابل للبرء لا يكون المراد به الا الضبط **قوله** وانما المايعة  
من المودع بمحض الضرر او التاوية ان ثبت جرمها من المايعة خصا من افضا لاصل  
اي افضا الضرر من افضا المايعة الشرط وهو الحفظ لانه فيله **قوله** لان الدارين مختلفان  
قال صاحب الجانية لو طاعت مثل او اخر لا يضمن ونظر في خواهر زوجه انه يضمن مطلقا  
**قوله** وقال يضمن ايهما شاء ودليلها يعلم من المسئلة لانية **قوله** فالالف ل

بمعنى



بغيره عند ان حصة او اقراره عند ما لان النكول اقرار على قولها وعليه الفخار بها لو  
 قصر المسافة وقيل كل ما به عند نكول من العين كان اسهل وعلم ان النكول منها  
 خارج الاقرار فانه اذا اقر لاحد ما يقضيه ولا يجوز للاخر لان الاقرار حجة بنفسه  
 والنكول غايه حجة بقضاء القاضي فانه اذا اقر القضاة لم يخلط بينهما اذا نكل لاحد ما  
 وقضى القاضي به فعمل روائه في الاسلام البردور بحيث لا يخلط بينهما لان  
 القضاء الاول لا يبطل حجة الثاني وعلى رواية الاصحاب ولا يخلط بينهما لان القضاء  
 وقضى في حقه فانه لا يبطل حجة الثاني اذا نكل لاحد ما يقضيه له ولا يجوز لغيره  
 الثاني لان النكول لا اقرار في الاقرار لا يجوز كذا في نزوح الوفاة **قول** وضاع لم يوج  
 بمكة لعان النسخ لكن لو قال وضاع الوديعه لكان اجدع من البس **قول** وشرط عليه  
 القضاء الى حقه الوديعه **قول** اذا جنى فوجد للثاني يدفعه الى الثالث بلا ضمان له  
 وفي هذه المسئلة اختلاف الامامين فصل في حجة النكول فان ثبت فراجع اليه  
**باب الرهن** **قول** وان استحق او وجد مرافقة بالنظر الى  
 قبل من قوله نكول عند الاقراره لفخر على الترتيب وتمثيل الدين ظاهر ففصل  
**قول** وسبب تخلف وجه التسمية واسطه بابيه رهنه بعد قوله علم ان  
**قول** حوزا بالمال المملوك والراء المجرى الى حوزة ومضبوطا وقد مر نصه في كتاب  
 للرهن لان الرهن لم يجرى بالمال المملوك والراء المجرى الى حوزة ولم يقضه من  
 الحوزة مع الجمع **قول** اخر اذ عكس فانه ايضا لا يجوز لما قبل ان الاول اخر اذ عكس  
 رهن الشايع والثالث عن رهن غير على شجر هذا رد على الشريعة وكأنه نظر الى  
 القوة في المانعية وضعفها فان شيعه اقول في الاصل اللطيف بين الشين فذلك  
 اعتبر تقدم في الذكر واتصال الفرع بالاصل وان كان اقول من عكس الا ان اتصال الامور  
 وجعلها اقضت تغيرها في الذكر مع زيادة مناسبتها ذكره بالمثل واما لفظ الحوزة  
 فيسهو في الامور مع الجمع ولما كان في قيمة الشايع مع الجمع على علمها ويطبق الى اعتبار  
 في احوال هذا المقام الى حسن الترتيب فاذا كان في الاصل مباحة في الجمل من حوزة  
 كلام الحكم على محل رعاية بجانب الترتيب **قول** في زمان يمكن فيه ليس بان الرهن حرم في قوله  
 فيه فانه راجع الى الرهن بل هو يابى اصل الحق **قول** قبض في حكم القبض لكان القبض

بمعنى التسليم وكان للقبض مطلقا والتسليم لازما له قال تظنية قبض في التسليم  
 للقبض ولم يخل تظنية تسليم لان الاعتبار في ترتيب الاحكام بقبض الرهن دون تسليم  
 الرهن كما في التظنية **قول** واصل ان المخصوص برأى وجوبه على الكل للمالكين فاعلم ان  
 في التعميم الحقيقي والحكمي ايضا رعاية جانب القبض المخصوص عليه كما يمكن ان نعم  
 التسمية عند الذبح الحكمي في حوزة الشايع رعاية له بقدر الاحكام وبهذا الجواب يعلم ما في  
 جواب الشارح من الخلل فان ذكر التسمية في النص انتظاما الى مع ان الحكم فيه غير قدير  
**قول** فلا استغناء بالعين كما ذهب اليه اي في الشايع الى ان الرهن شرع الاستغناء  
 الرهن كالكفالة وهو ما يتحقق اذا استوفى الرهن من الدين من غنمه كاستغناء الدين  
 من ذمة الكفيل **قول** وانما يحصل الاستغناء بحبس المحض الضابط في قوله بحبس في النسخ  
 ههنا بالياء لكن الصحيح ان يكون بالنون على ما يشهد به السبلق والسباق **قول** فكان  
 هو المبدأ في العين الى حافة الصدر والرهن كالكبس قابضا لما بالنظر الى حصة  
 الاستغناء **قول** وهذا معنى قوله اصل الرهن عليه ولم يرد عليه ان الرهن غرامة الرهن  
 من النقطة في حياته وكفنه بعد حياته والثاني في غرض الغرم مع الكفالة الى الرهن  
 ههنا كالرهن لا يبرم بغيره بالدين واول الحديث لا يخلو الرهن لصاحبه غنمه وعليه غنمه  
 والمراد من الرهن زوايد الرهن **قول** انما يبرم من ثمنه لا افعال لا يستعمل الا باحد  
 الاشياء الثلاثة من التعريف ومن الاضافة وان كان احادة من في قوله من الرهن داخلا  
 لهذا النوع فان فرض الشيء الثالث الاقل من القيمة والدين بعيد جدا **قول** ان لم يبرم  
 البينة الظاهر ان كلمة ان منها واصل وان كان حوا استغناء لها بالاول ولا كلمة الواو في مثل هذا  
 الترتيب ليعطى على المقدار اذا قبل زيد بكمك وان لم يبرمه يكون التقدير زيد  
 بكمك وان لم يبرمه يكون التقدير زيد بكمك ان كرمته وان لم يبرمه **قول** وله  
 حصة به اي الرهن انما يحبس الرهن لا داء الدين **قول** لان حقه الى حوزة الرهن باو  
 بعد هذا الرهن والحبس جواز الظلم وهو ظل الدين **قول** ما بقى القبض والدين اي  
 قبض الرهن في يد الرهن والدين في ذمة الراهن لقيام البديل وهو عن الرهن  
**قول** مقام البديل وهذا الرهن المبيع **قول** كما في حبس المبيع الى ان يسلم المبيع ما بقى  
 من الثمن درهم في ذمة المشتري **قول** ان المرأة الى ذكارت المرأة من ثمنه



ودفعته الى زوجها الحفظ لا تضمن وان لم يلزم عليها النفقة **قوله** فان كان ممن  
يحمل الجريم **قوله** فان غامد ان غامد الحفظ على الرهن **قوله** واما مؤن ردة المؤمن  
بالضمن جمع مؤنث واما ردة الفروج جمع مؤنث بفتح الفاء والطاء والماء  
والمراد منها شقوق تظهر في البدن ومؤنث بفتح من البقاء **قوله** فكان صاحب  
الرجل الرهن امر الا بالاداء ويحمل كحمل ان يكون خيرا لصاحبه راجعا الى احدهما  
فيكون صاحب الحق المصاحب **باب ما يشترط في الرهن به** **قوله**  
هكيت غنمها من الدين اشكل بعض الشايعين في ان كلمة من هذه لا يكون للتبعيض  
لعدم صحة في صورة يكون الدين اكثر من الرهن بدلالة ما علم منها اذا لم يشترط  
وكمن اشكال في كونه للبا لانه لا يكون بينا للثقل والدين كما يطلق على الكل يطلق  
على البعض فالحال سواء كان عبارة عن مجموع الدين او عن بعضه يوجب بيان بالدين  
**قوله** لانه حكم الدين الرهن كما عرفت بثبوت الاستيفاء ولان القبض في الرهن  
ثبت بالنقص وغامد القبض لا يمكن في الشارع **قوله** لان المبيع مضمون على المشتري  
على الضمان على المبيع فكان من قبل التملك فيه ان التملك على امر ان يتركه  
لفظ غير موجود في صحة فاعتبارا في اللفظ الاجلانية خصوصا عند عدم ما  
يصح به جبا مع اعتبارا في الصلح بان اطلق الضمان على سقوط ملكية في طلب  
بذلك تلك الاخر في يد فانهم اذا سموا العين المضمونة بالجنس او القيمة  
بالمضمونة بنفسها سمي اما يكون مضمونة بما هو اجمالا بالمضمونة بغيرها **قوله**  
ويصح ايضا بثمن عبدان يكون الرهن مضمونا في يد الرهن **قوله** انه رهن كل العبد  
اي لبدنه مستقلا **قوله** اي بانه رهن عليه اي عبده المذكور وفي بعض النسخ عنده  
بالنوع والاول اول **باب رخص** **قوله** يوسع عن ذلك المالك لان يد  
به المالك ولما يرجع عليه عند الاختلاف فانعدم القبض فالرهن الكاذب في  
**قوله** فانعدم بشير بشرائط القبض عند المالك وقصر في اوثاقه الرهن انه  
يلزم بفصل العقد نص على عدم اشتراط فكان له قولين في اشتراط وفرد باب  
بان عدم اشتراط القبض في الرهن لا ينافي في الشرائط في ترتيب الحكم من كون  
المالك في ضمان الرهن انتهى وفيه جعل عدم القبض عليه لعدم صحة رهن الرهن

عند العبد فندموا من اشتراط القبض كما قال صاحب الكافي **قوله** النعل على حقه الرهن النعل  
حقه به من جهة الحفظ وكذا على حقه الرهن به من جهة الاستيفاء **قوله** ضمن المستحق الراهن  
قبل لا يخفى انه ينبغي ان يكون له تضمن المشتري ايضا لان المشتري بالاداء بغير عيب  
ويمكن دفعه بغيره بغيره لانه لا حكم حكم تضمن العبد فذكره يعني عن ذكره قد مر  
**قوله** فلا يرجع الرهن على العبد بدنه هذا لا يحتاج اليه فان الرهن في او لم يملك  
على ابقاء ثمن العبد للرهن فبعد استيفاء الرهن تحق كيف يسهل الرجوع على الولد  
حتى يحتاج الى افضيه **قوله** وقد سلم ذلك للرهن حق **باب التمسك بالبيان**  
**في الرهن** **قوله** لان التوقف مع المقتضى للنفادة وهو صدور من اهل في حكم  
ان للرهن فائدة في السمع الغائبة للطرفين فان الراهن ايضا يبدل المبيع بغيره  
من ولاة الدين **قوله** لعدم ما يفظ الضمير لزيادة بنا ويل الفصل وان بقي الرهن  
اي رهنه الراهن **قوله** فلا ينفذ باجارة غيره وهو الغائب **قوله** بخلاف ما اذا ملك  
في يد الرهن في الرهن الصحيح **قوله** واذا اختار المالك تضمن الرهن اي تضمن الراهن  
الرهن وانما قال كذلك لانه عند كسبه الرهن ولا يكون مضمونا بالدين على حقه  
**قوله** وان كان الرهن عبارة عن من الصورة كافي المصدر الثانية **قوله** واما جوده  
بالقيمة قد عرفت وانما **قوله** فلا يجزى الرهن على تسليم الرهن لان الزيادة امانة من  
جانب الراهن **قوله** فهو بمنزلة الوديعة اذا ائتمرها هذا قد علم من المسائل السابقة  
فيكون تفصيله وسنة الاغاية الباطنة للاهتمام **قوله** لان نقصا الشئ لا يوجب  
سقوط الدين حتى لو كان الرهن على حاله فنقص شئ من الرهن بطالب بجميع الرهن  
عند رد الرهن الرهن اليه **قوله** لان الراهن اذا باعه اي اذن ببيع **قوله** فقيمة الف  
درهم او اقلها بالرفع معطوف على ما في قيمة العبد الف او اقل منه وانما قلنا  
كذلك لانه لا يملك العبد كله مضمون قد مر **قوله** رهن الوصي متبدا  
خبره يوقف على صيغة الجمل **قوله** ويقسم الدين على قيمة اهل على قيمة  
النساء صورة انه رهن رجل من آخر جارية تساوي القالب وولدت ولدا  
يساوي القالبين ينقسم عليهما وعلى الولد نصفين نصفه بمقابلة الجارية ونصفه  
بمقابلة الولد بشرط بقاء الولد الى وقت الفكاك حتى لو هلك ولدت ولدا **قوله**



الى وقت الانقضاء ملك ما فيها من الدين وذلك حتى سائة وبعين الولد من سائة  
 بالشرط الذي ذكرناه يوم فكاك الفسخ والكسر ان الفكاك يفتح الفاء وكسر الهمزة  
**قول** فاذا قبض المشتري وصار مقصودا بالقبض صار له حصه من الثمن حتى اذا  
 وجد به عيب يمكن من ارجاء حصه منه وكذا اذا اخضعه مستحقا برجع على البائع  
 حصته **قول** واذا كان الزبارة في العفو عليه كالمبيع والمقصود به كالثمن فانه  
 يجب بالعقد **قول** ولا يبقى بعد فسخه كماله ان كان اظهر **قول** وبدا الرهن بدستجاء  
 وضمان هكذا في النسخ التي رتبناها ولكن الصواب وبد الرهن بلا الف على ما يشهد به  
 السباق الكلام والحكم القاطع بعلية ذات صفات العلة ههنا الا ان كان المحلول  
 وجوب الفسخ والوصفان القبض وكونه في مقابل الدين **قول** ومشرنا ان شرأ الرهن  
 ولو استعمل الشراء بعينه البيع وجمع الضمير الى الرهن كما في سائر الضامير كان اول  
 لا ارتفاع فصيل الضمير انتهى ويمكن ان يقال المراد بشرأ الرهن عين للرهن بمقابلته  
 الدين فلا يحتاج الى حمل الشراء على معنى البيع فذهب **الان** نفس الدين لا يقطع  
 بالقبض او ما يدل عليه انه اذا ابراء الدين المديون بعد اداءه سبيل المدون  
 اذاه به على انقل من الميسر **قول** لان يجوز مطالبة من له رهن بطلب الدين  
 عين دينه وطلب المديون عين ما ادا به الدين فلا يقطع المطالبة من الجانبين  
**قول** كما في الدين الموقوف اذا رهن رجل شيئا فخذوا له ليعطيه له قدر من الرهن فمضى  
 الرهن في يد الرهن قبل الاعطاء يكون الرهن مضمونا ومن بعض النسخ كما في الدين  
 الموقوف وهو من تحريف النسخين **الاجلاب** البراء منطوق بقوله وقد بقيت  
 المبهمة ويغتم منه وجوب مغالبة المسائل السابقة لا ابراء من اداءه من الدين  
 فلا يصور تقدم هذا الرهن عليه حتى يكون مضمونا بالدين **كتاب العصب**  
**قول** لان في الاول جاسر عيا ولان اليد في كل من ماله ضمان **قول** بل اتعاوا  
 بين اجراءه يغيد منه طلبة الغلبة صفة لتفاوت **قول** لانه مطالب القيمة حتى  
 غصب عرض عليه بان مذهب الجنبه يشكك منه في فانه يتولى على اصل الامر  
 قيمة يوم القضاء كالمعلم اذا انتقل الى القيمة بالقضاء ايضا واجبة بان  
 غصب غير المتاع الا ان وقت الغصب بعد المثل او بقاء مثل كبقائه فاضربا

انتهى وفيه ان اعتبار قيمة يوم النسخ اعلى ما يملك فيه المقصود فاجب ان يكون  
 مع قيامه عند شكل فلا يكون ان ينال الاصل ان يجزى وقت حركه السبب وهو يوم  
 حتى لا ينسخ المقصود منه وفي المثل لا ينسخ ما لم ينقطع الاصل لان المنسخ حكم العين  
 بخلاف القيمة فان المقصود فيه القيمة وبغيره ينسخ المقصود فاجب ان يكون في المثل  
 دفعا للضرر بهذا اذا كان المقصود بالثمن اما بقاءه فالمرجع تسليمه اذ لا اعتبار  
 بتمتع الاسعاف الغصب قال في الهداية ان نقصا الشئ عن رهنه عن رهنه انما  
 وذلك لا يعز فيه قد مثل في هذا الكتاب في بالنسخ في الجانية في الرهن وسجى ايضا  
**قول** انما تخضع فيما نقل وتحويله ان ازاله اليد عن العين انما يكون بالنسخ بل عن  
 مكانه فالحال تحول عنه يكون كالمطلوع على سبيل الغير فلا يرد ما قيل من انه اذا ازرع في  
 ارض الغير وجعل في ارضه الفارة يكون الازاله مع فصل في العين **الان** كان ضمانا  
 بالثمن وجوب ضمان في هذه الصور لوجوب النقل والتحويل في رهن الملك **قول** وقد غير  
 صاحب الفتاوى من العادة وانت خبير بان تغير صاحب الفتاوى في موقعه فان العذر  
 في جردانه اعم من الكسح في ارضه على طريق العطف لمكان عطفت الخاص على العام  
 يوم الحجابة والى ايراد الفاعل على وجه التتميز قال عن ذلك محمد ورضي عنه  
 ضمن ما نقص فعمله كضمن بسكناء طه بته مثلا قوله فلم عليه ان الكسح ان قيد  
 بالعمل الموهن لم يوجب للسبب الاول اعني المدعي تعرض والارزف كون الكسح الجرح عن  
 العمل الموهن سببا للضم **قول** هذا واراد على اخرتم ايضا كما يكون جوابا لكون  
 يكون جوابا لصاحب الفتاوى وظلمة الجواب قد علم عاونه قد بمر **قول** وهو الذي  
 الى الغاصب شخصي من مانع العبد بالاحتمال قبل القبض يبطل البيع بخلاف  
 لا يتعين فان هلكه لا يبطل البيع على امر في العرف **الان** فظاهر من العادة على  
 من اطاق واما كون الاشارة اليها ملحوظا فغير ظاهر فانه يقال شتر شيئا بالدرهم  
 الفلاني اذا اشتراه بالنقر منها وان لم يكن مثالا الى حال العقد **قول** في طامع  
 والمضاربة قال فيما نقل عنه المراد بالمضاربة كتاب المضاربة من الميسر  
**قول** لان العاقد اي الذي جعل المنفعة لا يعقد **الان** يطبخا وشبهها الشيخ  
 بنحو ابن الجعي وشديد الياء بالعامر بان يكون فيكون المراد بالطنخ ما يتناول



لانه **قول** المصلحة بفتح الميم وسكون الصاد الملهمة وتشديد الباء بمعنى المشورة  
**قول** حسب المادة الفاء والهمزة وسكون السين الملهمة بالفتح واخ  
 كرم كالحمل اي كونه حاملا **قول** وسم اي سم ما خص به الى القاب **فصل**  
**في قول** اي الخاص بالخص من مشايخ المصلحة هذه الظاهر ان ذكر القاب  
 اتفاق بناء على المعتاد لان مدار الحكم الظاهري **فصل** فلا يكون موجبا للملك  
 ويمكن ان يقال موجب للملك ليس بنفسه بل الضمان الا ان من الغصب والضمان  
 امر مشروط **قول** لا رضاه بهذا القدر ثم اعترض عليه بأنه على مقتضى الدلائل  
 ينبغي ان يخرج الغاصب اذ ظهر وقته اقل لانه لم يتم رضاه انتهى وفيجب فانه  
 اذا اراد باجر في قوله لم يتم رضاه في الغاصب فانت تعلم ما فيها فان المراد اخذ  
 باقراره وان اراد في الخصم منه فعدم رضاه لا يوجب تخير القاب مع ان رضاه  
 متحقق فيما اقر به الغاصب من زيادة وفي يد ايضا النقص **قول** ورد ما فيها  
 ذلك فانه لم يرد وملك عند القاب واعترض عليه بأنه اذا لم يجد الرد وصارت  
 كانه ملك عند القاب ينبغي ان يضمن قيمته يوم الغصب لا يوم العلو فلو ملك  
 عند حقيقة لانه لا غير منقلى فلا وجه لغيره ضمن قيمته يوم علف واجيب عنه بأنه  
 لما سلم المبيع من ان الغاصب للملك قبل كان غصباً يوم العلو وزين هذا  
 الجواب بأنه ينافيه ما ذكره في تقرير الدليل من ان الرد لم يوجب فانه اهلكه عند  
 الغصب والحال في قيمته يوم غصبه فيجب ان يكون الولاة كذلك انتهى ويمكن  
 دفعه بان المراد من عدم صحة الرد عدم صحة تمام الرد من هلاكه عند الغصب  
 هلاكه عند حالة العلو فيحصل المصلحة فانه لم يرد تمامه وملك عند حال حدوث  
 الحناية ووجه في حشو العلو وذلك ظاهر **فصل** بعد ارضاء المالك سواء بعقد  
 الشكاح بعد الولاة او بطريق آخر والولد رخص الى ان ملك **فصل** صور غصب  
 المنافع ويحمل ان يكون غصباً لان الغاصب للبيان لان اثبات اليد في المنافع  
 لا يكون الا بالامان والامان منافع منفعة الشيء واضاعته سواء انتفع  
 به القاب او عطل **فصل** ولا شيء للمالك عليه هذا عند ارجح وعند ما اخذ المالك  
 واعطى ما اذا لم يعرض عليه به بشكل غير من اصرام وهو انه اذا اخذ بغيره

قد زال منه وعظم منافعه بمكة فنعين الضمان والمثل كذا في الهمزة والهمزة عظم  
 ما يقصد به من الاعراض بغيره وهو العاء الملهمة ونحوه فيجب ان لا يباين ويكن  
 ان يكلف فيقال كانه يحمل نفسه في طبيعة ان يحمل نفسه والمصلحة امر ما لا يتبع  
 خلاف الحمل انما قبل وفيه ان من هذا الاعراض يرد على التمسك بالنقل من الظل  
 الى الشمس ايضا مع ان المالك لا يخذ فيه لا شيء الا ان يقال ايضا طبيعة الحمل ان يحمل  
 فكانها تحملت من غير صنع ثم انهم قالوا الحمل والمصلحة في حلقه وخطط الحنين  
 المختلفين استهلا لك في التقدير كانه خطا حمل الحمل نظر الى المال وايضا قالوا  
 اذا تحملت بالقائه شيء فيها فان تحملت من سباعة يعبر بها الى الطبيعة لانه صار بها  
 ملكا فاضيف تحملها وان تحملت بعد ان يضاف تحملها الى طبعها علما بالبين فصار  
 كانه خطا حمل الحمل في التقدير وقال صاحب المصنف وبعض الشايع ارجوا ان الكفا  
 على اطلاقه لان المالك ان يخذ حمل في الوجه كله بغير شيء لان المصلحة فيه غير متناهية  
 في المخرج فلم يمتنع ما وقد كثرت فيه اقوال الشايع وقد هناك كتابه انتهى **فصل**  
 كالقرض والغصب كذلك في النسخ المذولة ولكن الصحيح ان القوط بالظا المصحح  
 وبفتح القاف الراء الملهمة وروح السلم يدعي به والنقص بفتح العين الملهمة  
 وسكون الفاء والصاد الملهمة ثم يدعي ويقال به بالفتح ما زوا **فصل** ورد ما زاد  
 الدرع كالنصر **فصل** لانهم تليف مال الغير لو قال لم تليف لا استوفوا لكانا ظه  
 فاقولت هذا المصلحة تجوز في حلقه دبح بالقيمة له قلت اذا يوم لم يدع في ملكه  
 فعند الولاة انظر لا استوفوا فيضمن **فصل** ضمن كبر المعرف هو كبر المصروف وسكون  
 العين الملهمة وفتح الراء الملهمة والفاء بالفتح رودة كانه نرته والمراد منها الى الله  
 مطلقا **فصل** يضمن الغصب المختل بالثمن بالنون والطاء الملهمة والهاء الحثالة بالفتح  
 نرته ان يضمن المختل الذي يبيع كانه مختل في غير الله **فصل** بادا في السكر والنصف  
 بفتح السين الملهمة والكاف في الاول ويضم الميم وفتح الصاد الملهمة وتشديد ما  
 في التاقد من تفسيرهما **فصل** مقرر عليه اي على الصلح لانهم انما يدعوا لطلب التكون  
 دما ثم كذا ما وانا واما الكلام في الناف **فصل** بام خرفة الخوس هو ضم العين  
 الملهمة وسكون الراء الملهمة بالفتح مبهماني باري زن كرم **فصل**



ككس النطوح الطوح بالطاء والمهملين بالفارسي روزن **قوله**  
غير صالحه لهذه الامور المفعول المنهية محال من الضمير المحرور **كتاب**  
**الآثار** **قوله** فان فيه جعل القسم شي قسما له ويمكن دفعه بان القسم الاول الرضا  
فقط والقسم الثاني الرضا مع الاختيار فتقدر كلام صاحب الفاية بدخول قوله غير  
فيكونه رضا فقط او رضا مع اختياره فلا يمتاز على كلام صاحب المتن كالاختصاص  
فحينئذ انما **قوله** او محقق الشرح اشارة الى ان في استماع الفاسق من شرط  
مطهر لا طح الشرح بل العلة اخرا لا يوجد الاكراه **قوله** من فرض وضو وحضه  
الوضو ككل الميتة فانه لو صبر على الفضل ولم ياكل ثم لم يطره فضل مسلم فانه لو  
صبر على قتل نفسه ثيابا لو فعل ما اكره عليه من قتل مسلم باثم **قوله** وفي حالة الضرر  
مبقاه اي من الابقاء **قوله** والاضطرار الى الاضطرار المفهوم من قوله تعالى اما  
اضطررتم **قوله** ولا يرضى الاول بعينه الاكراه المطلق **قوله** ولكن لا يجد في استماع  
قاية الوفاية ولو زني بحدة الا اذا اكرهه سلطانا قال ان رجع في شرهها بهذا  
الاحتمال انما هو في تحقق الاكراه من غير السلطان فان عند ادراج الاكراه لا يتحقق  
من غير السلطان فالزنا لا يكون مع الاكراه فيجد فاذا اكرهه السلطان فزني لا يجد  
لوجود الاكراه وعند هذا الاكراه يتحقق من السلطان وغيره فلا يجد انشئ هذا  
الذي ذكر في الاكراه بالاجزاء واما في الاكراه بغيره فارجل كيد على كسح  
واعترض على ما قال شارح الوفاية بان هذه المسئلة متفق عليها في جميع الروايات  
واختصاص الاكراه بالسلطان في رواية غان في فلابا سب حمله عليه **قوله** هذا  
التوجيه منقول عن صاحب النهاية ايضا حيث قال قال ابو حنيفة المكنى اكره ان يغير  
السلطان الجسد فان اللجاء لا يتحقق بأكراه غير السلطان لا يمكن دفعه بالسلطان  
فان اتفق في موضع لا يمكن من ذلك فمقتضى ذلك انما يدعى على اصل السبب  
دون الاحوال انتهى فالظن من هذا النقل ان يكون هذه الرواية متفقا عليها  
ايضا كما ينهم من اطلاق قاتل حيث قال الاكراه لا يتحقق الا من السلطان  
في قول **قوله** ان لم يسقط الحد في زنا هذا بخالف اطلاق كتب رائنا  
بما يعلم فانه لا يثبت الاكراه على الزنا بقيد اوجب احدها ولم يوجد

فيما التبرج ارجل وان ختم بطوق المخدم كافي بارسال السبع الفاسدة فان قيل  
لو كان سبع المكنى فاسدا لم يصح باجاعة المالك قلت السبع المكنى شبيهان شبيهة  
بالسبع الموقوف وشبهه بالسبع الفاسد في حيث انه يشبه الموقوف بطوقه لجاعة  
المالك ومن حيث انه يشبه الفاسد بغيره المالك عملا بالشبهين **قوله** وان قبضه مكرها  
لا في الاكراه اي ان قبضه الثمن وسلم اتميع مكرها لا ينفذ **قوله** ورجع الى الفاعل  
على الحمل بنصف المستحق عرض عليه ان المهر يحل بالعقد والطلاق شرط ولكم لا  
الدية وايضا بسقوطه بالقبضه مجرد وهم فلا اعتبار له اقول الشوط اذا كان  
في حكم العلة بقتل اليه حكم كغيره من شئ الرق فان الارض والرق كانا  
مانعين من السقوط ولما وجد مكان الحظر والنسخ ازالة للمانع فكذلك بقاؤه الكا  
كان مانعا من طهر المحل كان الطلاق ازاله وبهذا التغير اعلم ان قولهم  
المهر قبل الدخول في السقط للزوج بين الطلاق قبل الدخول وبين الطلاق  
بعد لا يوجب الحكم في نفيه عليه ان هذا مجرد وهم فندبر **قوله** وهو من الثاني  
مخرجه من حد قال صلى الله عليه وسلم ثلث جرح من حد ومهر من حد النكاح والطلاق  
واليمين والنذر من جنس اليمين **كتاب المحرمات** **قوله** لان المحرم لا يتحقق  
في افعال الطوارى اذ الامر لافعال لوجوده حسا لا يقال الاقوال ايضا موجودة  
حسافه بشرط طهية القصد لا نافذ الاقوال الموجودة حسا لا بل على مدلولها  
وتختلف الدليل على مدلوله يمكن بخلاف الافعال فان الواقع فيه عينيا فلا يحتمل الخطأ  
**قوله** والا كان مسقطه اي يلزم كون الاشياء غير ثابتة في الخارج بل امور اعتبارية  
او ما مر **قوله** ومجنون مخلوب اعترض عليه بان طلاق المجنون واعناق مطلقا  
غير صحيح سواء كان مجنونا او معتوما فلا وجه لتقيده بالمخلوب معها انتهى  
ويمكن ان يقال المراد بالمخلوب الذي لم يقف اما ان كان نارة مجنونا وتارة فلا  
تصرف جاز زمان افاقتة **قوله** وقبل الشروع شهادة بعض دون بعض والقرار  
بشهادة المقر على نفسه وفي بعض النسخ وقبل الشروع وليس فيه ابطال  
للملك المولى مح لا يقال بل فيه ذلك فانه يباح للمهر لانه رضى به حين اذن للنكاح  
**قوله** فان اقر بالقرع على قوله لا في حق مولاه وقوله ولو اقر به معطوف عليه



وتنوع على قوله وانواره في حق نفسه فهو لفظ شرعي الترتيب **قوله** والصبي  
الغير المميز الغير مضاف للمميز اضافة لفظية لانه بمعنى المخيار **قوله** بخلاف الانثى  
اعترض عليه بان الانثى وكذا الطلاق والعناق يخرجون بغير عقد انتهى و  
انتهى بان الانثى قبول المحبة وذلك لا يكون بالعقد وكذا الطلاق والعناق  
فانما قد يحتاجان الى العقد اذا كانا على ما **قوله** بل مفت بل من اى بل مفت  
ما جنى **قوله** ففسخ ودين ان يطلب الدين حرم المديون بمخفى المنع متعلق بغيره  
بحر وبيان ما راجع من المهر **قوله** وعاشق في الدين يضاهى هو الرشد في الدين  
حتى يخرج عليه فسخه وتخصيص الشاخي بالذكر هنا مخالف ما سبق من قوله وعندهما  
وعند الشاخي يخرج على الفاسق زوجه **قوله** ينهى الرجل اى يحصل عقله الى الكمال  
**قوله** وايضا لا يلحق اى الدين الى رتبته **قوله** ويسبغ الدين ولانه الاخذ  
اى يمنع الدين عن الاخذ ما لم يتبدل برأى الله احد هما بالآخر **فصل**  
**قوله** بل يزوج الغلام بالاطلام والاحبال لما كان المقام مقام بيان علامة البلوغ  
والاطلام ما يكون ظاهر اوفى نفعه والاحبال ما قد مر الاطلام الذي هو عبارة  
عن الرؤيا المحضه والاحبال على الانزال لظهورهما في حد ذاتهما وكونهما سوية  
الى العلم بالانزال فلا بد عليه البلوغ حقيقة الانزال سواء كان بطريق الاطلام  
او بطريق الاحبال فكان اللاحق ان يقتصر عليه او يقدم عليهما والمحل هو المقتضى  
بمعنى المحل **قوله** بحر الى الحكم لفصل الفاء وقال فلينكح بالبلوغ حتى يتم لكان  
احسن وقدم امثاله **قوله** لهما تسعين سنين التفاوت في الحكم اكثر بسنة فكان  
المناسب الاقل ايضا كذا الا ان المقادير الشرعية لا يعرف بالرائى واما قوله الا  
ان الطارية اسرع اذ كاهم الطام ففصل سنة سنة فلهذا بيان حكمه نقصان  
سنة بعد ثبوتها في باب الشرع **قوله** قبل او رعا بضرورة قال في غاية البيان  
يشترط مع اثني عشر ان لا يكون حال الجاهل مثل فتنة **باب المأذون**  
**قوله** وشرعا فكل محرم لو قال شرعا الا اعلام بملك محرم لكان انساب من جهة العلة  
بين معينين اللغوي والاصطلاحى **قوله** الوكيل بطلبه هو الموكل اى يعرف العبد بين  
بطريق الوكالة كما هو قول الشيخ بل بطريق الاضافة فاذا ذكره الشارح يكون

نحو الخلاف ومن ان الاذن مزوج يكون اذا ما جزم الاذنه عندنا خلافا له واليه شار  
بقوله ولا يتوقف مزوج **قوله** بخلاف ما اذا اذن بشرا معين اى اذا امر به فان  
الامر اخذ ام و الاخذ لم يستلزم الاقلال بخلاف ما اذا امره ببيع وشرا فسلكت  
فانه يشترع بقبول الرأى والاستقلال فلا ريب ان السكت عند اشتراى بشى معين  
يكون اذنا والامر به لا يكون الاذنه مع ان الصريح اقوى الدلالة **قوله** ببيع عبده ملك  
الاجنبى وفي الهدية لا فرق بين ان يبيع عبدا مملوكا له او لاجنبى اذنه او بغير  
افقه مذهبها او فاسدا فهذا بخلاف ما نقل الشارح عن الثانية وهذا ارفع للناس  
في دفع العزو عنهم ولا يكون اذنا له في بيع ذلك الشى الى شى الذمى اى ببيع اول  
مرة فانه وسيلة الاذن وكسيلة الشى خارج عن ذلك الشى **قوله** فلو كان العبد مطلقا  
بأن يقول لا يتولى هذا شأنيته انكاره فاما قوله فيما سبق ولا يتوقف مزوج فاذا  
اذن مزوج مع انه الانواع يدل عليه بطريق الاول لان ذكره هناك لبيان غرضه لفظا  
دون بيان الحكم هذا هو ما شى وهو ان قوله مطلقا مهنما يوم ان لا يكون الاذن علما  
اذ لم يكن مطلقا فان تخصيص الشى بالذكر في الروايات يدل على نفي الحكم عما دمه مع ان  
الاذن على قول ائمتنا يعم سواء قيد بشى او اطلق على امر ولذا كرهه صدر الشريعة في  
شروطه الوفاة بقوله اجماعا ليكون نفي الحكم معروفا الى الاجماع اى ان وجد الاطلاق في  
الاذن يعم بالاجماع والا لا يعم الا على قول ائمتنا ولكن كلام صدر الشريعة مضطرب في هذا  
المقام فانه قال منها ان تخصيص بالذكر في الروايات ان دل على نفي الحكم بملك  
الشركه وفي الجاهل ولا خلاف في ان تخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفي الحكم بغيره  
**قوله** بائنه ما قبله اى البعالة وهن خرج الفاضل عن محله والراد الاستقلال بالانصراف  
**قوله** ويشترع عننا الى شركة عثمان ونسج تفسيره في كسب الشركة واحترز به عن شركة  
المخاضعة لانا نتوقف على الوكالة والكفالة والكفالة لانه دخل تحت المأذون ولو حصل  
ذلك كان عننا لان في المخاضعة عننا زيادة فصح بقدر ملك المأذون وهو الوكالة  
**قوله** ولا تزوج رقيقه وعذاته فقه وادى يوسف بزواج الامة لانه تخصيص المال له  
ان ليس التجان ولهذا لا يملك تزوج العبد كذا في الهدية لا يقال تزوج لا يضمن  
فانه بل يستعجز راكوبه بالنفقة والمهر وليس في الامة كذا لانا نقول ان فرض



عدمه لا يملك تزويجه ايضا فلو ان مطلق النظر عدم كونه من الجانب **قول** ولا يكتسب  
لا يدل الكتابة بفعل كالمطل لا يبارك المال بالمال حتى يكون من الجانب الا ان  
يجبر ولا يكون العبد مأذونا اصله لان كسب المأذون فالحاصل ملك المولى ولا يصير مأذونا  
تأشيعه ووكيله لا قال لو كان وكيلا ما توقف على جازته لا انفق وكانه  
ليست اشد على شئ اذ فلا حجة **قول** ولا يستبرأ وان اذنه لعدم البيع  
له وهو الملك **قول** ولا يبرأ كذا في عانة النحر وكل الظان يكتب المهر على صفة  
الياء **قول** وعدم ودية وغصب عانة الغرق بين الودية والامانة فدمر  
في كل يلو دية كل عشرة درهم او كان عتية ذلك كسبه احد عشر دية  
ياخذ العتية ما زاد على العشرة فقط **قول** معرفة نحر طرف مقدم على المال  
**قول** اي محال الامة المأذونة هذه وما في صدرها من قول كمن المأذون لا يملك  
وما سياتي من قول اي اذا استندت الامة المأذونة لها وقوله في مأذون لها  
باللام وجعلنا يصل العادي عن اللام على المذوق والانتصار المحط به الدين  
مشغول بالمال الذي احاط به الدين مشغول بحاجة العبد **قول** ولا يبيع منه  
بنقصا من اذنه وعند ما يبيع ولكن يجر المولى بين ازاله الحجابات  
ونقص البيع لان الغرض من العتية دفع ذلك وصدر الشريعة اخذ دليل  
اج حصة عن دليلها وعرض من ان دليلها جوا بغير دليله فكان الاول انتهى  
وانت خبر بان نظر اج حصة منها ان دفع الضرر حوله فانه بما لا يدفع كما  
رو عنه في النكاح ولا حيث لا ينفذ اذ ليس كل ولي بحسب المرافعة الى  
الله ولا كل فاضل فلو يكون دليلها جوا بغير دليله حتى يرد عليه ذلك **قول**  
ولو باع المولى منه بالكثر خط الزايد او شىء العقد قبل كذا في الهدية ايضا والظ  
من هذا عدم الخلاف في هذه المسئلة لكن وجه فروع بني اج حصة ليس من انتهى  
او اقول ان يكون هذا في قولها فانه قال شارح المحرر في شرح قوله او باع المولى  
بالمثل او اقل حاز فيه المثل او اقل لانه لو باع بالكثر لا يجوز عند اج حصة  
وحيث عندها كذا قال في بعض حواشي المحرر اذ باع من عبده المأذون شيئا  
بغنى يسير فليس قدس وقال لا يجوز وبطل الحجاب **قول** وما من المولى الا بعد

انفق ضمانا منصوب على التبر من سنة لزم **قول** بعد ما مضى الباع وهو المولى الذي  
هو الباع فيبيع له اذ لم يصل الرجعة وفي بعض النسخ اذ لم يصل اليه الاول ان نسب على ان يكون  
اذا قبل البيع وان بعد مولى دينه فدينه ثلثا بوجه ان عدم النفاذ لعدم علم المشتري  
**قول** وان وفي غنمه دينه ولا حجابات في البيع فيه ان الفنى اذا او في الدين لا يكون  
شرط عدم الحجابات وجه عدم الحجابات في عانة للهدية وطه شريعة فذكر لان كلامها في  
وصول الثمن وعدم وصوله الى الغراء حيث قال للغراء ولاية ردا لبيع اذ لم يصل  
اليهم وان وصل فان لم يكن في البيع في تأفلا وان كانت فاما ان يقع الحجابات او ينقص  
لاني وفاء الثمن بالدين وعدم وفاء والغرق ونحو **قول** لا الظاهر مأذون اي في صحة  
فعل لا في المولى ولو استدلل عليها ايضا با ذكر او لا من اقبال الناس كان وجهها وان المولى  
حمله عليه باذن غنائه **قول** وحكم حكم الصبي وفي بعض النسخ حكم الصبيان فعل التفسير ان  
الصغير للصبي وعلى التفسير الاول للمعدة **قول** ثم انما اعترض عليه بأنه يخالف لما في الخلاصة  
من ان الله اذا اذن للصغير الى ابيه يصير مأذونا فانه يستلزم نفقه على الاب انتهى  
ويكن التوفيق بان ما ذكر في الخلاصة اذا كان في الاب تحت وقصور والا فهو يكون مخالفا  
لما في عامة الكتب **قال** **قول** وهو في المخطوط ولا يخفى ان الحق انما للبيعة المطلقا  
هو المصلحة التي وهو توفيق الامر الى الغير **قول** ويعرف الغبن البير من الغبن القاسي اعترض عليه  
بانهم اشغروا على ان وكيل الصبي العاقل كالمولى وروى الغبن القاسي من الغبن البير مما لا يطع  
عليه احد الابعاد لان العمل الفقه فلاما لا لشرطه في صحة التوكيل انتهى ونحو دفعه على  
من له اذني غنم فان الغرق بين الغبن البير والغبن القاسي لا يحتاج الى تفصيل من هو ما هو  
صفيقها بل يحتاج الى تميز احد ما من الاخر وهذا بقدر على خصوص عوام القابلين افعال  
معلم الفقه لا يرى اكل صبي بمنزلة يعرف زيد من مروج انه لا يعرف حقيقة شخصها  
**قول** ويغضد ان شرط صحة الوكالة في كل مادة كون الوكيل فاصدا في تلك الامة حتى  
لو تصرف ما زاد لا يبيع عن الامر اذا انقر بهذا فقد تقرر انه فاع ما قيل ان بيع الوكيل ما لا  
يصادح للوكالة صحيح وايضا بطل انتهى لان بطل البيع يستلزم بطل الوكالة المتعلقة  
بهذا البيع اذ البيع الموضوع للتأثير اذ لم يكن له اثر في مادة في حكم البطل النسبة  
الى تلك المادة **قول** وكل ما يعقده بنقه لان الوكيل يستفيد ولاية الغرق منه ويحذر



عليه من قبل ولا يقدّر على شيء كيف يعذر عليه غيره وقبل هذا على قول يوسف ومحمد  
واما على قول الجنيحة فالشرط ان يكون الوكيل حاصلا باملاكه الوكيل واما كون الموكل  
مالكا للنفق فليس شرط حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي يشره المظلم والمظلم هو توكيل  
عزم الحلال بغير الصيد وقيل المراد به ان يكون مالكا للنفق نظرا الى اصل النفق  
وان استغنى معارضه ببيع المظلم يجوز للمسلم في المال وان امتنع معارضه انتهى ولا يرد  
الاستغناء حيث جاز لان ان يستغنى بنفسه والوكيل به باطل لان محل العقد  
من شرطه ليس موجودا في التوكيل بالاستغناء لان الامم الى يستغنى الوكيل  
ملك المفروض والامم بالنفق في ملك الغير باطل من باب التخصيص لا في عدم المانع  
في الاحكام الكلية غير لازم انتهى ولكن ان تقول كل مادة يجوز فيه التوكيل يجوز  
الموكل فيه بنفسه ولا يلزم منه كل ما يجوز فيه تصرف الموكل يجوز التوكيل فيه وعلى ما ذهب  
ان التوكيل بالاستغناء جاز في هذا الانقض به على مذهبه وبالخصصة هذا عندنا  
حينئذ ومحمد وعبد يوسف لا يجوز التوكيل بانبات الموكل في حق العبد والقصاص  
وكذا التوكيل بالحوادث عنها واما التوكيل بالبدن بانبات الموكل الذي لا حق فيه لاحد  
يصح اتفاقا ولم يرفع اى التوكيل بالخصصة عند الجمهور لا يلزم الحكم للضرورة والحوادث  
بخصوصته وعند ما ذكرنا في المزمع وقيل الاختلاف في الصحة والبطالان عند الجنيحة باطل  
وعند ما صحح في الهدي اختار الاول والفقهاء ابو الليث كان يفتي بقوله وهو قول  
الشافعي ايضا وقال شمس الائمة للعلواني فالمنع في حق من استلذ انشاء افع بنو له  
ان شاء افع بنو له ما هو مقرر في النصوص المجاورة بان المنع في حق من استلذ انشاء افع بنو له  
يجوز قولها ان كان تعلقهم اخلاقا معروضا كالقضاء بظاهر العدالة باقية قول  
صاحبه بتغير احوال الناس في المراجعة والمعاملة بخلاف ما لا اجتماع المناخون على  
ذلك وفيما سوي ذلك قال بعضهم بخلافه ويجعل ما افضى به اليه رايه وقال عبد  
ابن المبارك ناخذ بقول الجنيحة في هذا الكلام لا يدل على اشتراط كون الشاغل معروفا في  
تجزئة المنفعة **قوله** الا الموكل من يملك حضوره في الحكم بنفسه حتى لو امكنه الحضور كروب  
الدين او المحلل على ايدي الناس لم يرفع منه التوكيل ايضا بل لا يلزم الحكم وان لم يشهد منه  
بالركوب في الامور لم يرفع عاداته من الجاني وهذا يؤيد بان حضوره لحدثة وقرة

بالحكم لاني كونا خذرة **قوله** فنفقة بهذا حتى ينبت خلافة ابي بنعير بنعير التمر  
**قوله** او جوده وهو الضمير المحرور راجع الى الوكيل والرفع تأكيد من كل لان المصدر في  
فاعله **قوله** والملك ثبت للموكل ابتداء لكن خلافة عن الوكيل فان قيل بين ثبوت الملك  
ابتداء للموكل وبين خلافة تواف فان خلافة لا يكون الا بعد ثبوت الملك وهو الوكيل  
هنا قلنا معنى خلافة عن الوكيل كونه حاصلا بواسطة تصرف الوكيل فماتنا في  
مسئلة بين العبد وكان له دفع من هذا المخذور وقيل الملك ثبت للوكيل ابتداء لكن لا يتغير  
**قوله** فالوكيل اما من اذننا اي اذننا حبيب المراء او من جانب المراء **قوله** لانه ان اراد  
بقوله يتم الصلح في قول من انكره ديد قبيح وكلامه ناشئ عن عدم فهم ارادة المراء اذ  
الاول فلان قول خلافة فيه بين ان يكون في اقرار او انكار في الاضافة صريح في اعتبار  
الاضافة كيف ومدار اخر اضافة ذلك فلا يناسب هذا التزديد واما الثاني فلانه يقول  
انتم قلتم حقوق عقد يضيف الى موكله يتعلق بالموكل لانه مع ان الوكيل في الصلح  
اقرار يضيف العقد الى الموكل كاضافة في الصلح عن انكاره يتعلق حقوقه الى الوكيل  
فقد لكم حقوق عقد يضيف الى موكله يتعلق بالموكل غير صحيح على الإطلاق الا ان يمتنع  
الاضافة في الصلح عن اقرار العدم كونه سفا حضا فتدبر **قوله** لان نفوض التصرف في  
ملك الغير لم يلزم منه ان يبيع التوكيل في قبض الصلة لانه لا يكون ملكا لم يقبض وكذا  
في قبض العارية والوديعة فتدبر **باب الوكيل بالبيع والشراء قوله**  
ليبيع الفحل الموكل به معلوما لتمكنه الايتار اللام في البيع متعلق بلابد وفي تمكنه متعلق  
بليبيع **قوله** فرض اللام الى رايه اشارة الى ان رايه من الراي لامن الروية **قوله** فاشتره  
صح فان البايع يصير موكلا بقبض الدين فيصح تملك الدين بخلاف ما اذا اطلق  
العبد فان البايع صح لا يتعين فلا يمكن توكيل البايع فلا يصح تملك الدين لانه  
كعبه اى في الصور بين ويك على المعنى فيما اذا وقع الشراء والصفحة كذا في النهاية  
فان كان العبد مبيعا فلو كان حيا قيل لا لطف لهذا التزديد بعد ما قال فانت انتهى  
اقول يمكن توجيهه بان قول فانت النسبة الى نعم العامل وقوله فلو كان حيا بالنسبة الى  
نفس اللام **قوله** والخبر يفتح الباء اى الخبر بام تملك الخبر استئنافا فالمراد بالامر المبيع  
بالتميز والاستئناف الانشاء فالصواب فخذ اي ملك استئنافا وهو العقد







اي يكون الباعع بالخبر كمن يخذله عند تسليمه برضاه فيكون تقيير الماسبق وبيان  
لحقه الاعطاء على وجه التعاطل **قوله** لان الشراء ينفذ في الرأى الذي اشتري له فاذا سلم  
واخذنا ناطر الى قوله لا يرضاه **قوله** الرزم الامر به من نفسه هذا عند اخذ وجو وعنده حاله  
منوان بدرهم لان الموكل امره بغيره الى المحض فله وذا له فله امره بشراء  
من لا يشترى الزاية قبل المحض ذوات الاشغال كما هو المختار عند صاحب المحط والاشغال  
فيتم اذا كانت من جنس واحد وصفه واحدة والكلام فيه فيجوز الوكيل ان يجعل للموكل  
اى عشرة شاء بخلاف ذوات القيم فان البيع فيها لا يجوز في هذه الصورة عند ائمة  
لعدم تعيين حق الموكل مع اشتراط محضا ولكن ينبغي ان يكون عشرة في قوله اى عشرة شاء  
متدلا بمن لان الكلام في المن دون العشرة فهو يهوى من التامح فذهب **قوله** الذي اعطاه  
الفايقال الغرض من الباب الثاني كذا في المصادر **قوله** اى صدق الامر بلا عين اقول  
ما ذكره الشارح من قوله بلا عين مخالف للعضل والنقل فلان القول اذا الامر حكم بتردم  
العبد على المأمور فلهذا الحكم مجرد قول المضم لا يمينه مع جرد ما النقل فلانه قال في الهدية  
ولو امره ان يشتري له هذا العبد ولم يسم له ثمنه فاشترى فقال الامر بشراء محض  
وقال المأمور بالف وصدق الباعع المأمور فاقول قول المأمور مع يمينه انتهى اقول على  
ان تصديق الباعع اذا احتج الى تخلف المأمور فبدونه يكون او فاني قبل سكون صاحب  
الهداية وغيره عن ذكر اليمين في الصورة السابقة وتعرضهم بما في الصورة من غير ان يجب  
اليمين فيها كما قال الشارح فلما فعل سكونهم في الصور المذكورة بناء على ظهورها  
واما تعرضهم بما في الصورة فالتوطئة لبيان الاختلاف لا لانه صلى اليمين فقط  
او على الجانبين لا يطل اذا كان الغنى فاختار لا يلزم العبد على الامر سواء اختلف  
او لم يخلف فلا يكون لليمين فائدة ويكون قول الشارح بلا عين في موضع لانا نقول  
فائدة ان المأمور قد يتصرف بقاء العبد عليه فلو استكلف الامر بخل ان يقر بالشراء  
بالشرع خمسائة بما يتغلب فيه الناس ومصاد فاعليه فلا بد من تصديقه من يمين  
للايقوت عنه مثل هذا الغرض مع فيه من رعاية حق خفي وهو كون مقدار الغنى  
اليسير موضوعا عن الوكلاء **قوله** ومثل هذا الاخر ارضى به على صدق تسمية  
ايضا فانه قال واعلم ان المراد بقوله صدق في جميع ما ذكره التصديق بغير الخلف

وكان ما ذكره الشارح من هذه العبارة الواقعة في كلامه ولكن يحتمل ان يكون كانه يعبر في  
كلامه بمتخاض بعد ان تصديق في جميع ما ذكر لا يكون قبل التخليف بل بعده وكيف  
لا وجوب اليمين في بعض الصور المذكورة في المتن قال استرة فيه وهذا توجيه تفرد به  
اضعف العباد واسمه لها وادى الى سبل الرسا **قوله** فبضع اى شيىء الاشياء ويلزم  
الوكيل **قوله** فليزمن المشتري ان يلزم عقد العبد المشتري الوكيل **قوله** كذا معين لم يسم  
وان انتهى الثمن ثم اخلفا فقال المأمور اشترى بالثمن الذي عنت وقال الامر  
لابل بنفسه فالتخالف ان لم يعط الثمن الذي عنته وان اعطاه فتصدق الوكيل  
لكونه امينا هكذا قيل **قوله** **قوله** **قوله** وعرض نكر مما لم يأت بالضمير فيها  
هذا غير لزوم اختلاف الغنى ولكن لو قال كاصل الوكيل وفرضه وزوجه وعرضه  
وعبدته ومكانته وشريكه كان احسن واظهر **قوله** وان كان غنى القيمة لا يجوز عنده  
ويجوز عندهما وقال صدرت من هذا عند ائمة محضه وعندهما يجوز ان كان غنى القيمة  
انتهى ويمكن ان يحمل مثل القيمة على ما يتناول الغنى اليسير فانه يلحق به قال في الهدية  
اليسير الغنى اليسير يجوز عندهما فانه يلحق بمثل القيمة فلان في بين ما قال الشارح  
وعين ما ذكره صدرت من ثمنه كما هو **قوله** والعرض اى غير الغنى من هذا عند ائمة  
وعندهما لا يصح الا بتغلب الناس ولا يصح الا بالرهام والله ناظر لان المطلق يحرف  
الى المتعارف لا يطل لم يلزم بعض الامام بالمنعارف والمتعارف كالمشروط لانا نقول  
اليسير بالغنى الفاضل متعارف ايضا عند شدة الاحتياج وكذا البيع بغير الرهام  
**قوله** او توى على الكفيل وصورة التوى ان يرفع الماداة الى قاض يبرأه لانه لا يسل  
نفس الكفيل كما هو من باب الحكم براءة الاصل ثم مات الكفيل مطلقا ومن مهربا  
قبل المراد بالكفالة المخلوالة وقيل بل الكفالة على حقيقة فان التوى يتحقق فيها  
بانه مات الكفيل والمكفول عنه مطلقا كذا في شروح الهداية وانت خبر بان المقام  
بأنى عن التوجيه الاخير فان الكلام في بيان صحة تصرف الوكيل وان كان يلزم منه هلاك  
الكامل كالهلاك لرضى ومن المعلوم ان هلاك المكفول عنه مطلق لا يحصل هذا  
المقصود فانه ليس من قبيل تصرف الوكيل **قوله** حتى لا يجوز شراؤه بالغنى الفاضل  
بالاجماع والفرق لا يجمع بان الوكيل يشتريه لاحتقال انه اشتراه لنفسه **قوله**



ولا يصفه فاسد نسبا اليه ولا يمكن ذلك البيع فليأمر ولا يمكن ان يقال في الفرو  
ايضا الاشارة يكون بالدرهم غالبا و رغبة النفس الى الدرهم لعدم غلب الفخري  
في الاشارة يكون بالنسبة الى البيع **قوله** هذا الخيد فيما لم يكن له فيه معلومة وقيل ايضا  
اذا كان وكيل فاشترى او بشي معين فالعادة المشايخ ينفذ على الامر لانتهاء الهمة لانه  
لا يمكن ان يشترى لنفسه وقال بعضهم بنجل فيه الغبن البسر لا الغش وقال بعضهم بنجل  
فيه البسر **قوله** ميتة او يكون لا فرار قبل الاثام او وقع في الهبة بقضاء الله او تولى  
او افرار لان الرد بغير قضاء الله لا يكون رد على الموكل ولا يكون الموكل ان يحاكم الموكل  
انتهى وانت خبر بان ذكر البينة والنكول بنبي عن كون هذه الاشياء في محل الشك فلا يحتاج  
الى التبرح **قوله** وبافراه فيما يحدث لا وعبان الوفاية رد على امره الوكيل افرع  
يحدث مثله واخرى عليه بانه كلام موجب المستثنى واجب النصب انتهى ويمكن تأويله  
بان قوله رد على امره بمعنى لا يجزى عن الرد على الامر الا وكيلا ولا يحدث مثله في هذه  
الحدود وفي بعض النسخ اذا حدث والاول او على الكيف **قوله** او الاقرار في غضب  
لا يحدث مثله كذا في عامة النسخ ولكن قوله في غضب لا يحدث مثله كما استثنى عنه لان قوله  
فكان حاله لا يحدث بغيره نعم انه قيل الاحتجاج الى هذا الموضع اذ لم يعلم الله تاريخ  
البيع في لا يحدث اما اذا عاين البيع والعيب هو او كان العيب على لا يحدث بعد  
الولادة عادة كالاصح الزايرة فلا يحتاج اليها **قوله** وفي اختيار البايع والمشتري  
اذ الفرق ظاهرا بين شخص وشخص في البيع والشراء **قوله** لم يكن توكيل بل فقط واحد يمكنه  
في عامة النسخ ولكن الصواب وكان توكيلها لان المقصود بيان مواد عدم صحة النسخ  
والنسخ في توكيل لم يكن بل فقط واحد صحيح على ما يشترط اليه **قوله** وردودية  
وقضاء دين ولو كانت قبض الوديعة فقبض احد مما بغير اذن صاحبه ضمن لانه  
شروط اجتماعها على القبض وهو ممكن والله كل فيه فائدة لا يحفظ الاثنان انفع  
فاذا قبض احد مما كان قابضا بغير اذن المالك ضمن لانه ما هو قبض النصف  
اذا كان مع صاحبه واما منفردا فخير ما هو قبض شيء منه كذا في العناية واخرى عليه  
بانه هذا غاية في ما يفهم عدم اجسامه على ما سيجي في الوديعة انتهى والجواب ان قوله  
الوكيل المذكور ان الامر لا يرضى الا بقضها فان رأى الاثنان في القبض والحفظ

ليس كراي واحد وبما سيجي في الوديعة عدم جواز حفظ احد المودعين الكل فيما يقسم عند  
الجمعة وجوز عند ما راي الا في فعل كلا القولين لا يلزم الخور اما على الاول فظاهر  
واما على الثاني فلان اجتماع الراي لم يوجد في ابتداء القبض **قوله** معزل موكل  
وهو الوكيل الاول واخرى عليه بانه ينبغي ان يمكنه صورة ان يعمل على ان يكسب تناول  
العمل بالرائي العمل كما ينبغي انتهى وانت خبر يعلم ان تناول عمل الكسب لا العمل بالنسبة للوكالة  
وعمل وكيله ليس على العمل للوكالة الا يرى انه اذا وكل رجلا وقال اعمل ما تشاء لا يفرض  
احد مما على عمل الاخر نعم لو لم ياذن الاخر وكان الوكيل الثاني وكيل وكيله على العمل بالوكالة  
يقدر على **قوله** اي عقد الموكل وهو الوكيل الاول **قوله** في الزايرة اي زيادة الثمن **قوله**  
واختار المشتري لانه فرق بين من يشتري في المصلحة في اداء الثمن وعدمه **قوله** لان  
صحة النسخ منبئة على الهلية ولا ينفصل من ابعده وكالة متى او غير مسلم فان صحته  
نسخه فماتت من توكيلها ما هي في الحقيقة نصح الى ولا ينافي على نفسه **قوله** يمكن  
العرف بخلافه الى ابي العرف عجمه القبض بل معنى الطلب **قوله** وهو قاض على الوضع  
اي العرف غالب على الوضع لان الاعتبار للمعنى الاول المتبادر للاذعان اذ المقصود في وضع  
الالتزام فمما عجز **قوله** الوكيل يقبض الدين على ان في قبض الدين على اذ الدين  
انما يقبض بانها فاشترى الوكيل باخذ النسخ فان الوكيل باخذ النسخ وكيل للملك  
ملك الغير بخلاف قبض العين فان الوكيل فيه ليس شخص شبه الرسول من اخذ اجمعه عن  
لا فرق بين قبض الدين وقبض العين في عدم الاستلام **قوله** اذ انضم اليه في البيع الموقوف من  
ظاهر هذه العبارة عدم سماع بنية النسخ ولزم اخذ حرج الموكل والموقوف فاسبق سماع  
البينة في حرج قهر السيد **قوله** فيشترطه شاهدان عند الله لا يصح وكان الشبهة ان القوض  
اليه الوكالة بالخصومة والخصومة لا يكون الا عند الله فافرا ايضا لا يكون الا مقصورا على  
جسد القاضي **قوله** وان انزل به اي عزل نفسه لاجل دفع الخصم **قوله** لا توكيل قبض مال يقبضه  
البايع بقبضه متعلق بتوكيل **قوله** فان عدم الركن اي ركن الوكالة وهو العمل بالغير **قوله**  
وبطل الوكالة وفي بعض النسخ الكفالة بدل الوكالة والصحيح هو الاول على الكيف **قوله**  
وهو مظلوم اي المديون المصدق مظلوم في اخذ الدين ثانيا **قوله** والمظلوم لا يلزم غيره  
اي لا يلزم المديون المظلوم الوكيل المني باخره اذ قال في الهداية في الوجه كله ليس له

باب الوكالة بالقبض والخصومة



ان يرد الموضع حتى يحضر الغائب ان المودع صار حاضرا فاعاد له او حمله كما اذا دفع  
الى فصول على جاء الاجابة لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجابة وذكر في الفصول ان له  
الاسترداد من الفضليين لانه وكيل المدعي فله ان يغزله فيسقط ان يكون في المسئلة رواية  
انتهى يمكن التوفيق ايضا بالفوق بن فصوله وفتنه **قوله** واما ما دفع  
من المسئلة ذكرت تنظر الما قبل من قوله فلو دعاه لم يؤمر بالدفع كما ان قوله لو دفع  
الشراء الى اخوه كدفعه وحاصل ان الدفع لا يلزم بتصديق المودع الوكيل كما هو صدق الشراء  
حيث لا يؤمر بالدفع بخلاف الصدق الوارث من حيث انه يؤمر بالدفع فالاول يكون  
تنظرا لما قبل والثاني بالنقض فلا بد ما قيل ان هذه المسئلة مذكورة في مسائل غني عن كتاب  
القضا فيكون ذكرها تكرارا ولا يحتاج الى دفعه بان ذكرها هناك باعتبار القضا ومهمنا  
باعتبار الدعوى مع كونه وجها ضعيفا كما نرى ولا بد ايضا انه لا بد من في ايراد ما في  
باب الوكالة بالخصومة والقبض لانه يكون من الظاهر لا من المثل واعترض ايضا على اصل  
المسئلة بان فيه اقرارا على الغير لم يثبت فيسقط ان لا يؤمر بالدفع حتى ثبت موته عند القضا  
انتهى وان تعلم ان هذا يدفع بان اليمين اذا صدق ورأته يكون نصديقه هذا اقرارا  
بان ليس ذي حجة بخلاف صوته الاسترطاء والابدا مع فان التصديق فيه ما ينبغي  
اقرار وجود ذي حجة قبل فلا يؤمر بالدفع مجرد اقراره **قوله** لان وكالة ثبت بقوله  
اخذه المالك فيه حيث فان دعوى اخذه المالك لا يوجب اقرارا وكالة وما قول صاحب  
المدية لان الوكالة قد ثبت والاستيفاء لم يثبت فانظر الى فرض النصارى من الجانبين  
كما قال في الباب لا بالنظر الى استلزام دعوى اخذ المالك اقرارا وكالة فتدبر  
اذا لا يخرج النيابة في اليمين قال صاحب المسئلة اقول ان دعوى ادعى المدعي انك تعلم ان  
الموكل قد قبض الدين وانكر الوكيل العلم بسبق ان يستخلف لانه ادعى امره لاقرب الوكيل  
يلزم ولم يبرح لطلب الدين فان انكره استخلف انتهى قبل قال في احوط على العلم فان  
نكل خرج عن الوكالة وبالمقابل الغريم يدعي حقا على الموكل لا على الوكيل فيخلف الوكيل  
يكون نيابة وقول الشارح بعد هذا الجواب كما لا يخفى انتهى والحق ان مقالته في قريب  
الى الصواب وما ذكره الشارح لا يجاب بهذا الجواب فان المصنف اذا انكر وكالة الوكيل وجع  
هو عن النيابة لا يكون له حجة لانه قد انما نحن فيه فان حصل ان صح وكالة الوكيل

وحج حصة منك مع موقوفه على بناء الدين وانت تعلم ادنى اياه فوكانك في من  
المائة باطلا فان انكرت ادعى فاحلف بانه فعله وبه الغريم بطل ما في قوله ان الغريم  
يدعي حقا على الموكل دون الوكيل من الخلل فان الغريم يدعي بطلا وكان الوكيل وهو يكره  
فيتم وجهه عليه اليمين **قوله** وليس بينه مسئلة الدين قضاء بل امر بالتسليم وفيه ان القضا  
على ما سيجي في كتاب القضا الزام على الغريم بنية او اقرارا وكول لا يخفى ان الامر بالتسليم  
عين الزام **قوله** فان سأل عليه عشرة افرق في مال نفسه ولم ينفق العشرة التي هي مال الموكل  
**قوله** فهي مال العشرة التي انفقها يكون بمقابل العشرة التي للموكل **قوله** اخذ الموكل قبل  
قبل عيجه جانبته منصوب على الظرفية بحج وهو متبادر من قوله لم يملك ولا يملك **قوله**  
خصما جاحدا ذلك الوكيل **قوله** او مخرابه بالوكيل وفيه ان الاقرار حجة في حصة فالظ  
الاخبار الى البينة بعد من ان المتبادر من قوله بسم وبغير الوكالة فان احضر بعد ذلك  
ان عدم التنازع الى البينة بعد هذا الاقرار **باب عزل الوكيل قوله**  
لم يكن لذكر الوكيل منها فائدة لان ابطال موت الوكيل تصرف الوكيل ظاهر فلا فائدة  
له الا دفع توهم جرم الارث في الوكالة وان كان في غاية البعد مكنه اقبل ويمكن  
ان يقال فائدة تنظر في تعليل الوكيل مثلا اذا قال اعبد موكل ان جاء زيد فانتزع  
فما للوكيل قبل حجيته فاية لا يعتق في الظاهر **قوله** بطلا التعليل بموت المولى قبل  
حلول الشر فتدبر **قوله** لا يثبت الحاكم الا بالوجوب كما لا بالقضا بالحق **قوله** فتدبر  
عنه ان جسمه يترك امواله وان كان له صاحب الوفاة والحاقه بالطلب واعترض عليه  
بان المعلوم مما ذكره كتاب السير ان الرضا والحق بدليل يكون تصرفه موقوفه عند  
احصاه فان عاد مسلما كان لم يزل مسلما ونصح تصرفه وان مات او حكم لم يحد استقر  
كفره فيبطل تصرفه وعند ما تصرفه نافذة الا ان يموت او يحكم لم يحد وكالة من  
جملة التصرفات فلا وجه للحكم منها بطلانها بالحق عند احصاه انتهى اقول الامر كذلك  
الا انهم قد يثبت او يكفرون بالحاج بدون تقييد بحكم الحاكم لكون اصل السبب للحاق  
كون القضا لتقرر حجة قال في المسئلة في كتاب السير وما بعد واستشرا في قوله وان مات  
وان مات او قتل او لم يدر بالطلب بطلت ويؤيد ما قلنا قول صاحب المسئلة ثم يجزى كونه وانما  
على طاعة في قوله لان الحاج هو القضا لتقرره وخطه لاحتمال **قوله** او يغيره



فيه شيان الاول انه معطوف على قوله عادي اذا عا د اليه وهو ظرف للمعونة ولا عرفة  
 في صورة قضاء الامر واثنى انه يلزم الفكر بما سبق من قول من جرد بنفسه بغير الوكيل  
 مع الامتنان لا فوارصة ان الموكل اذا اطلقها واحدة والعدة قائمة به الا ان يكون اثنا  
 نصير كما جاء علم ضمنا ولو كان قوله وتعد الوكالة بالفاء بدل الوكالة لم يعا على قوله  
 وينصرف بنفسه كان اظهر **قول** وان لم يعلم الشريك لان هذا دخل حكم العلم شرط للعزل  
 القصد في العزل للملك على ارضي واخرض عليه فهم علموا ان شرط العلم في العزل القصد في  
 بان في انظر الى غير علمه نظر الوكيل لانه يصير معزولاً فيعرف على عدم الوكالة فيختر  
 والظاهر لا فرق في هذا العدة بين القصد في العلم وعدمه لا اعتبار في العلم لعدم  
 مقصود ما بعد انتهى قوله في زيادة يكون العزل يصنع الموكل يكون العدة عليه فيجب ان يعلم  
 حتى يخرج عن هذه الاضرار واما اذا لم يكن بصنفة فلا يكون الاضرار من الموكل فلا يلزم الكلام  
**قول** وقد بطل الجواز بطل امر الكاتب الجواز ايضا ما وليه ان اخذ **قول** ولم يطالب  
 اي مطالبه الشيء لا يستفاد حتى وجب له او مطالبه الخصم مخدوم من في الكلام **قول** لا يملك خصمه  
 عن ذلك اي عن التوكيل **قول** لا يحرم الا اخل فلا يكون وكلاهما دخل **قول** عن الوكالة  
 المخرجة من المخرجة من لفظ كلي ولو قال مراد بالوكالة المطلقة الوكالة لا يخل من  
 كلي وبالوكالة المخرجة هي التي تخرج اولاً ولا تكون كذلك الا كان اوجهه الله اعلم  
**كتاب الكفالة** **قول** لا يحق الاول فضلا عن كونه ايج يمكنه في اكثر  
 النسخ ولكن الصواب ان يكون الثاني بدل الاول ويكون خبره راجعا الى الاول اي  
 لا يحق للثاني فضلا عن كون الاول اصح منه ويؤيد ما وقع في بعض النسخ من انه لا يحق  
 لثاني ليكون الاول اصح قبل ثم انه هذا مذكور في العناية ايضا ويجا عنه بان قوله  
 في الذي يستعمل حجازا يحق في الضمان والضمان كالمعروف في قسم الكفالة مع العلم  
 به كما لا يخفى على من تتبع في كلامهم وفيه ان تناول الضمان والعموم للكفالة بالنفس غير  
 ظاهر مع كون الحجاز مخرجاً في التوقيعات **قول** في خروج الكفالة بالنفس عنه واجبة بان  
 المطالبة اعم من ان يكون مطالبة بالدين او بالنفس فلا يخرج الكفالة بالنفس انتهى **قول**  
 وقد مر في صاحب الجردية حيث قال وقد ذكر في تقييد معنى الكفالة وهو الضم في المطالبة  
 فيه ان في محل النزاع مع الشافعي وهو الكفالة بالنفس كان الشافعي انما لم ينفذ

قال صاحب الجردية لان التبادر من مخدومة الى ذمة في المطالبة ان يكون المطالبة من جنس  
 واحد مع ان المطالب من الكفيل النفس ومن جميع التقييد في مختلفين في تعريف واحد  
 وهو خبرنا في ذلك اورد الشافعي بالتوقيعية فقال خدومة الى ذمة في مطالبة النفس  
 او المال لا يحل نعم في اعتبار الذمة في الكفالة بالنفس نوع بعد لان الذمة محل الدين لا محل  
 العين **قول** في الكفالة بتسليم المال كسبا في تسليم الامانة وسبا في بعد رقتين ان  
**قول** في حرجي انما قال صرحا لاحتمال ان يقال الكفالة بتسليم المال تابع للكفالة به فذكره من  
 عن ذكره وان كان بعيدا كما فيما نقل عنه **قول** وحكم ما روم المطالبة على الكفيل ما سأل على  
 الهمس وهذا بظاهر يقتضي في المطالب من كل منهما مع ان في الكفالة بالنفس ليس كذلك  
 فان ما على الكفيل فيما احضار النفس وما على الهمس احضار المال الا ان يقال احضار الهمس  
 احضار المال مع كونه كين لا يخفى بعد **قول** اذ فائدة الكفالة ترجع اليه لقائل ان يقول  
 معنى الفائدة غير ملحوظة في اللام منها اذ لو كان كذلك لغير في قرينة مكفول عنه كما  
 قالوا في الشهود له والشهود عليه **قول** وان تعددنا كان الا في ان يقول ويجوز  
 التعدد في كل من الكفيل والكفولة وبه ثلثا يوم التخصيص بالذكر اختصاص جاز  
 التعدد بالكفالة بالنفس **قول** وما يعجزنا ان نفت النفس كالرأس والوجه كما  
 يقال فلان الرأس القوم ووجه العرب واخرض عليه في بعض الشروح بان الرأس والوجه  
 هناك بمعنى السيد لا بمعنى الذات واجبة بان سيد القوم ذات الشخص لا رأسه  
 او وجهه انتهى يمكن ان يقال مراد من تشبيهه بالعضو الشريف من اليد والقدم  
 انه شريف القوم وسيدهم وفي كفت عن رأسه وعن وجهه ليس المقصود هذا المعنى على ما لا يخفى  
**قول** كلفلت نصفه او ثلثه لان ذكر الجزء الشايع يقتضي ذكر الكل في الكفالة لعدم اتصال  
 بجزء النفس الواحد **قول** وبعلني والى تشديد الباء فيها فان التي يستعمل معني على  
 قال النبي عليه السلام من ترك فلورثته ومن ترك كلاً او عيالاً فاني والحل التيمم و  
 العيال من يقول انما يتفق عليه ويجوز ان يكون عطف تضييق المراد بهما العيال  
 كذا في العناية واخرض عليه بان هذا في الف لا سيما حرج في كفت الكفالة بالثواب  
 والعقبة من ان الشغل في التفسير هو انتهى يمكن التوفيق بان كلامه هناك مني  
 على المخرجة واليه يوجب على دل عليه سوق كلامه مع ان اوقيدحي بمعنى الواو كما صرح به



في معنى اللب فخذ الاعتبار يجوز ان يضع للتعريف ايضا لو قال فلان اشتريت  
او اشتري مني منسب يكون كلفا لنفسه عرف فيل لا كذا في المانية وكذلك الخلاف اذا قال  
انا ضامن لعمري او قال شئائي بمر من وخرج به في غايه البيا بوجع الضوى  
على كل من القولين فمن الرواية بخلاف ذكره ان لا يخفى فانه قال لا بانا  
ضامن لعمري بل انما عرض للخلاف بل قوله غيبه اخلف في انما ضامن لعمري بشعر  
الاتفاق فيما على لا بخفي ويجوز المدعي عليه باطلا الكفيل بوجع الدعي ولو كان  
المدعي عليه معروفا ومن غير ذلك لو كان معروفا وهذا اذا كان المدعي عليه من اهل المحر  
ولو كان غيبا لا يخفى فان عين وقت التمسك اخصه واذا اصاب على مال على ان يبر  
عنه لم يبر ولم يبر له انما لا معارضة ما لا يخفى ان لا يبر في الكفيل بوجع الدعي لا يبر  
عقوبة فتصحب الظالم ولا يبر في قوله لو لم يبر له ما لا يبر في قوله لا  
عاجز في فعله هذا اذا اتجه الى الظالم اليوم ينبغي ان لا يطالب الكفيل بكذا في شرح  
العدوي لا يبر في قوله فلان رايد زخم تاكس سال كذا في نسخة المتقدمة بخط الصا  
وكن الصواب لبياء اي بدر زخم قوله اي من الكفيل في صورة تسليم المأمور نفسه كذا في نسخة  
المتداولة ولكن الصحيح ان يقال تسليم المطلوب بدل المأمور على ما يشهد به السابق والسابق  
قوله الكفيل بنفسه اسم نفسه اما اذا سلم الاجنبي نفسه المطلوب الى الطالب من كذا الكفيل  
لا يحصل البراءة لان الاجنبي منزه والطالب يرضى بحسنة التبرع بخلاف المظنة فانه يطلب  
بالضرورة فلا يكون تبرعا في تسليم كذا في قوله ما في الزاوية ولا يخفى ان مقصود صاحب المظنة  
الوقوف على الاجنبي والمطلوب في وقوع البراءة في تسليم احد ما عن الكفيل دون الامر فلا  
يرد عليه انه لا يبر من التمسك المشهور ومرد على الكفيل لبراهه لانه لا يخفى ان يكون التسليم  
من جهة نفسه وانه يبر من هذا ان يبر الكفيل وان لم يبر عن كفاية فلا اذ مقصود استئصال  
ما يتشاء البراءة على وقوع البراءة خبره عليه ما ذكر في هذا النجس صحيح تعامل من  
الى اخوه من اجواب عن هذا لا الشافعي بانه ايجابا لا بشرط فلا يجوز ان لا يبر فلا يخفى  
لما اجمعت بان الكفاية عند التمسك لا المال مع انه يبر عليه انه لم تكن الكفاية  
لا ارام المال لما جاز تضمن الكفيل لا يقال يمكن دفعه بان الا ارام المطالبة في الكفاية بالذات  
والا ارام المال بالوسط لا انقول اعتبار المطالبة في الكفاية لاجل التعيين لكفاية بانفسه

الاجنب

المطالبة اصل لان المقصود اهل من يحصل المال لا غير لا سيما كمالا شافعي الشافعي في الكفاية  
بالمال فالجواب باعتبار المطالبة ليس كما ينبغي واذا لم يوافق حق لزومه المال فالصواب انما  
براه اذا ادعى به المال لانه لم يبر للمطالب على الكفاية شافعي فلا فائدة في الكفاية بانفسه  
واعترض عليه بانه لا يبر او اذا ادعى المال ايضا لانه لا يبر من البراءة من احد الضامنين  
البراءة من الاخر فببراه احضاره جواز ان يدعي عليه دين اخر وصححه في غاية البيان  
والعناية وسار الشرح انتهى الجواب ان كلامه على نصير عدم بقاء شئ عليه على شئ غيره  
سواء كلامه فكيف يبر عليه كذا على انه اذا كفل بنفسه شخص لا يحصل له كفاية عليه فمن  
ابن يبرم ان يكون كفايا لاجل كل حق عليه **قوله** فان مات المطلوب ضمن الكفيل لان الشرط عدم  
الوفاء مطلقا لعدم الوفاة للمكته حتى يقال مات المطلوب ولم يوجد عدم الوفاة للمكته  
واعترض عليه بانهم قد حرروا في البيان بان تصور الشرط مع التلف عند ما لا عند كذا  
وقالوا وقال ان لم اشرب ماء هذا الكوز اليوم فكذا ان كان فيه ماء فارتق في اليوم كذا  
عندهما وبجئت عنده فعل هذا ينبغي في صورة موت المكفل عنه ان يبرم المال عند ما  
لا عند ما انتهى ولا يخفى ان المعنى في البيان البر من الكفاية صيانة ما لا الغير  
والبر في مسئلة الكوز غير ممكن لان عدم المال وصيانة المال في صورة الكفاية ممكنة  
بتحصيل من الكفيل لان معنى الكفاية ان فات التحصيل من مال المكفل عنه فعل الكفيل  
تحصيل من مال نفسه قد بمر **قوله** ادعى على رجل مائة دينار لم يبرها قال صاحب الوفاة ادعى  
على رجل مائة دينار او لا وقال صديقه مائة مائة المسئلة ادعى على رجل مائة دينار على اخر  
مائة دينار فكل نفس رجل على انه ان مات لم يوافق به وقد افعل المائة قوله لا لا  
مالا مقدره واعترض عليه بانه لا فائدة في تقييد المانية مال لان المسئلة بما لا اذا  
قال له عليك حتى ولم يدع عليه مالا مقدره كما صرح به الزبيدي انتهى قولنا انما كذا  
بناء على ان رواية المسئلة في الاصل كذا في اشعار بان الجاهل في الصفة كافية في التمسك  
بينهما وبين جرد وان كانت الجاهل في المقدر والاصل محافيا بطريق الا و نعم المحرم  
من كلام صديقه في انتفاء تقييد ويلحق وهو قوله فعل هذا ان تكون الكفاية  
صحيحة ان يصح الكفاية على قوله بعد البيان ولكن المحرم من عبارة لصحة انه اذا  
كان الباق قبل الكفاية صحيح وان كان بعدا لا يصح فيكون في كلامه نوع من مافي او مقصود

لمعناه



فعل ينكون الكفالة محقة لو بين المال قبل الكفالة **قوله** ولها ان المال في الماتة و  
فيه ان فائدة التعريف ان يكون اذا كان الموقوف محدودا بين النكاح والمطالبة ومنها  
ليكن لك فان الغرض في انه لم يبين بعد **قوله** لانه يدعى الكفالة في الكفالة يدعى  
الكفالة والكفيل بكرة فلا يخفى فصورنا في الاداء **قوله** وله ان يبنى الكفيل على الدار  
فلما يبنى في الاشياء فيلزم في جميع مسائل تناقض هذا التحليل وانه لو برهن على فن  
بخرقة مولاه فخرقة فلكم عند ائتمنه حصة الى التركة لشبهة واخذ الكفيل بنفس  
الموت اذ لم ينام على عبده وهو مولاه فلا بد من حضور مولاه لاقامة الدية في الكفيل  
لا حضاره وايضا قال في الهداية في اوقاف الوصية ان الفصاح كجزئية بشرية  
انتهى **قوله** ولو اعطى جاز قيل كان الاثر تقييد الحد بما يكون للعبد في حق كذا القذف  
والسرقة لان الحد الذي لا يحق فيه لعبد فيه بوجه ما لا يصح الكفالة فيه اصلا وانما  
به نفسه كما خرج به في وجوب الهداية انتهى **قوله** او عدل بخرقة القفل كذا في الهداية وانما  
قال كذا في تلك المباحة من الاجابة الى اجابة عدالة بالعدلين الاخرين فان مخرقة  
العدلين كفي وتصح للمطالبة بينه وبين قوله مستورين لان مطالب المستور الموقوف لا العمل  
فصورته انما تحصل للمطالبة في المطالبة فلا بد ما قيل لاحاجة الى هذا التقييد لانه  
في مقابل المستور فيهم كونه معروف للعدالة **قوله** ولا جرحا وعندهما جرحا في رواية  
او انك تحصل الاشياء باحد ما كذا في الهداية **قوله** لان الجلس هنا التهمة بوجهين  
جلس التهمة الذمارة والفساد لا الاشياء ولهذا لا يزداد على ثلثة ايام ولو كان ثلثا  
لا يتم الجلس حتى يتم فلا بد السؤل بانه انتم قلتم لا يكفل في الموقود **قوله** الفصاح  
وقد جرحتم جلس مع ان الجلس من الكفيل وبهذا التفسير يندفع ما قال صاحب العناية  
ان الجلس التهمة بناء في الدرر الثابت بالمحدث والاجماع ولا يحتاج الى ان يجاوزه بان  
تحمل التهمة على تهمة القضاة بانها وان اذ لم يجز لوجود احد شرطى الشهادة اما العدد  
او العدالة يتهم بها وان في دفع العقاب صحتها انتهى على ان التهمة لو حملت على هذا  
المعنى فعلى لان الجلس هنا دفع التهمة على لا يخفى **قوله** الى بعض الشر من التخصيص  
**قوله** وما في هذه الصورة ممكنة في اكثر النسخ الموقوفة ولكن الصواب ان يكون  
بدل الصورة الصور لانه على صيغة الجرح لا لا يخفى **قوله** الدين العبد ديني ليعطى

الكفيل

الى اخره اخره من هذه المسئلة على ما ذكرناه بانه قال في الكفالة بالمال  
معلوم كان او جرحه ولا اذا كان دينيا صحيحا مثل ان يقول كفلت عنه بكذا عليه  
وكذا لو قال كفلت لك يا ابا بكت من هذه النسخ التي شجرت فلا وفي خطاء  
يصح بلفظ النفس لم يبلغ وصرح في كتاب الزكوة بان الدية كبذل الكفالة  
ليس بدية حقيقة حتى لا يستدعي من تركه مات من العاقلة انتهى ويمكن التمسك  
بمنها بان المراد بالدية المذكورة اولا الدية التي تجب على الميت من المال نفسه و  
بالدية المذكورة ثانيا ما يجب على العاقلة على ما صرح به لانه لا كان مينا على  
التعذر صيانة مال العاقل عن الاصابة كان فيه شائبة التبرع فلم يجز بعد  
الموت **قوله** ان علفت كذا لو قال ان علفت بشرط غير ملائم كذا ان استلزم الرجوع  
على ان يكون الباء في شرط من المتن كان احسن لكونه عن التكرار **قوله** وقال في  
الهداية لا يصح التعليق بحد الشرط كقولها اذهب الرجوع او جاء المطر وكذا اذا  
جعل واحدا منهما اجلا الا انه يصح الكفالة ويجوز ان لا يستلزم المراد من جرح  
الشرط الشرط الغير الملائم وصح منهما راجع الى سبب الرجوع ونجى المطر  
بأنه ان الصدقة تقييد مثل قوله في هذا التأييد نظر لان مرادهم من  
الشرط الغير المتعارف في محل النزاع الشرط الذي لا يلزم مع الكفالة مثل  
التعليق بحدوم اجني او سبب رجوع لان الشرط الواقع على سبيل الذمة  
والصوتة التي نقلها صدقة من قبيل التمسك دون الاول ثم ان بعض المحققين  
ابعد ما ذكره الزليعي بان قوله الكفالة بالمال شبيهة بالذمة ابتداء باعتبار الالتزام  
وشبه البيع باعتبار المعاوضة انتهاء اذا الكفيل جرح على الاصل ما ادعى فظنا  
لا يصح تعليقه على الشرط كسبب الرجوع ونحوه وبصحة بشرط ملائم علمنا بالشرع بان  
يقضي صحة الرواية المتقولة عن الجسوط ثم قال ايضا ان الكفيل لم يلزم الكفالة  
الا معلة فلو جعل كفيلا في المال لم يلزم ان يكفل بالميتة انتهى وفي كل من التاخيرين  
نظرا ما في الاول فلانه لا يخفى في مطلق الكفالة فان الكفالة بالنفس لا يمتنع شتمه  
بالبيع على ان الاثم منه على تقدير صحة الخارج لا الرهان لا صاحب الدية و  
غير شتمه بالطلاق والعاقبة في عدم فسادها بشرط وغيره هو ثمانية



بالنذر ونارة البيع فمن اين يلزم الزمان حتى يحكم هذا دون ذلك  
وامتنع الثاني فانه منقوض بسائر العقود التي لا تظهر بالشروط مع ان العاقد  
فيما لا يلزم الا بالشروط كما اذا شرط ان ينقضي عليه اليوم لم ينقضي بالفسخ  
فان النية في هذه الصورة صحيحة والشروط باطل فتدبر **قوله** مستأجرة له اي المحل **قوله** لانه  
استحق عليه المحل على دابة معينة اي استحق على الكفيل فلو كان الكفيل اعطى يكون من  
قبيل وضع الظاهر موضع التحريم كانه الظاهر ان يقول ايضا محله للغير فيخرج عن تسليم  
حتى يتم الدين واخرض عليه بانه قد مر في جميع الكتب ان الكفالة تسلم الدابة المعينة  
المستأجرة صحيحة ومنقضة الدين المذكور عدم جوازها الا ان يقال الجواز في صورة نذر  
الكفيل على نذرها وعلى بعض الشارحين بان الدابة المعينة لو هلكت مع الكفيل  
من المحل على ما اشرقت عليه بان هذا لا يمنع الضمان ابتداء الكفالة بالنفس وتسليم  
المبيع او العارية لانهما يصح مع انما ينطلي بالموت والهلاك انتهى يمكن ان يقال انما  
في العقد انما تسلم من جزائه تسليم الدابة في الموت بخلاف محل الكفالة بالنفس  
ايضا من قبيل الكفالة او بالتسليم او قريب منها فصار عابوا ضرورة يتجه قوله للغير  
عن التسليم **قوله** ولو صح الضمان صار ضمانا لنفسه قال صدرت رتبة لان الثمن  
امانة عند المضارب والكفيل فالضمان بغير حكم الزرع لا يقال ان الوكالة بانفرادها  
مستروعة والكفالة كذلك فيكون هذا محلا من حكم شرعي هو الوكالة الى حكم شرعي هو الكفالة  
لما تقول الكفالة منها بمنزلة الغرض للوكالة لانه كفل بما وجب بافلا يجوز ان يصح على وجه  
بطل اصلها انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب لا ينفي البطلان في حال الاستدلال لزوم نفي الزرع  
وحاصل الاخر ارض عدم لزوم كونه انتقالا من امر مشروع الى امر مشروع فاجاب عنه  
بعدم ابطال اصل التصحيح الفوج يكون نفي الدليل لاجابا عن اصل الاخر ارضي فلا ولي  
ان يجاب عنه بان الانتقال من مشروع الى مشروع انما يصح اذا كان ذلك الانتقال في  
مشروعهما وفيما نحن فيه ليس كذلك فان ما اختره الشارع بامانة ولا يجوز ان يجعل العبد  
يد ضمان فتدبر **قوله** وللشريك اي ولا للشريك **قوله** ولا عن ميت مطلق قال في العارية  
والحق ان من قال بان الكفالة ضم ذمة الى ذمة لزمه القول بطلان الكفالة عن الميت  
لعدم ما يصح اليه وجاوزه من حيث لم يثبت من الشرع جعل الذمة المحدودة بوجهه وغيره

عليه بان كون الذمة بالموت محدودة بالكلية ممنوعة بل انما يكون ضعيفة كما بينه اليه قول  
الشارح انتهى اقول بان الذمة بالموت معتبر بمسوط في عامة الكتب خصوصاً في كتب الغوايض  
ولذلك قالوا بانتقل مطلق للحق الى عين الزكاة نعم مرد على صاحب العارية ان قوله ان من قال  
بكون الكفالة ضم ذمة الى ذمة بان يكون له ما يرضى او غيره مشهور فان الاختلاف ليس بينهم  
في ان ضم الذمة الى ذمة هل في الدين ام في المطالبة **قوله** وان لم يسم المريض الدين وغرضه  
ذكر الدين منها مما لا يخفى اليه فان جماله غير مائة لصحة الكفالة على مائة **قوله**  
ولهذا قالوا لا يصح الا اذا ترك عليه ما ينضم من قوله لا يمنع صحة الهيئة اعني كونه في معنى الكفالة  
الا ان الظاهر ان يكون هذا اعني قوله ولهذا الثاني معطوف على قوله ولهذا الاول فيكون على  
نحو وجه الثاني ان هذه وصية **قوله** واجمع انه اي الكفيل هذا يؤيد صحة الرواية  
الاولى على ما لا يخفى **قوله** ولا بالمبيع لان يقال الكفالة بالتسليم صحيحة مطلقا على ما يجي  
فلم لا تصح الكفالة بتسليم المبيع لانما تقول الكلام في الكفالة بالمال فالمراد ان الكفالة  
بالبينة المبيع غير صحيحة قال صدرت رتبة الكفالة بتسليم المبيع بغيره كمن لو حلك لا يجب  
على الكفيل شيء وقال بعض الشارحين على هذا ينبغي ان نكح الكفالة بالتمكين في  
المستأجرة وقال المضاربة والشركة ولكن لم يصرحوا بذلك والموضع موضع بيع  
وقال حقيق ذلك وكذا تسلم العارية والساج ايضا لان التسليم واجب فيها وقد  
انتم فعلا واجبا فيصح انتهى فمراده بالكفالة بالتمكين ان كانت الكفالة بالتسليم  
لا يصح قوله ولكن لم يصرحوا بذلك وان كان خبره يلزم زيادة قسم اخر في الكفالة غير  
الكفالة بالمال والنفس والتسليم **قوله** يتحقق مع الضم لا يقال هذا الكلام بشعر  
بان يكون الكفالة ضم ذمة الى ذمة في الدين معناه قال فيما سبق انه ضم ذمة الى  
ذمة في المطالبة لانما تقول بان هذا لا يصل التحميم للكفالة بالنفس والكلام مبنى على الكفالة  
بالمال فلا يخفى ان ذلك الاعتبار **قوله** فيجب منه معطوف على ما قبله **قوله** في الاموال  
الظاهرة والباطنة المراد بالاموال الظاهرة ما يكون على الظهور في اكثر الاوقات  
كالسوم وبالباطنة خلافه على ما مر انفا في الزكاة **قوله** لان الواجب فيها فصل  
ما حرمه الله الا انما **قوله** ولهذا لا يؤثر من تركه بعد موته وهذا الظاهر مما قبل  
المراد اذا ادعى ادوؤه الى فقير في مخرج صدق مع العيين لانه قيل ان يكون حاصل



اليمين فيه راجعا الى كمال الدين ولهذا فيه بعض المطالبات في قوله لانه دين مطلوب  
من جهة العباد بالاطلاق اي دين يطلب مطلقا سواء كان في الحيوة او بعد المات  
**قوله** الا ان القيمة يكون رابعا لانها كالمطامير الديوانية في كل شهر او ثلثة  
اشهر او سنة فيكون من عطف المص على العام وقيل القيمة هي اجرة النصارى وهي  
مطلوبة شرعا ثم ان النصارى في القيمة كونهما المصدريه ثم رابع الثابت في رابعا  
وفي بعض النسخ ما يكون رابعا فعلى هذا لا يحتاج الى التاويل لا يقال في شبهة من القيمة  
فلا يخرج فيها الكفارة كما لا يخرج في العدة لان قول العام عين مع القيمة هي القيمة  
التي من الواجب ان هي القيمة الشرعية والعدة ليست كذلك **قوله** اذ الواجب  
اي حين كون الموجه به **قوله** يقتضيه قيام الذمة الاولى والبرائة عنها كما قال بانها ملك  
في ارضه عنه وهذا الكلام خفي بناء على قول التين او غيرهم الكفارة بضم ذمة الى ذمة  
والا فالحكم لا يتناول هذا ولا يعرف الكفارة بما ذكره **قوله** اذ اقتضى الحكم في هذا  
كان الظاهر ان قولنا سابع بدل قوله بعد مطالبة الاخر بعد قضاء الفسخ على الاخر  
حتى يظفر الفسخ بينهما **قوله** وروى عنه معطوف على قوله بانه ان كانت الكفارة  
الكفيل بامره رجوع الكفيل باذنه على المكفول عنه والافلا يقال هذا مقتضى بامره  
الصحيح والعبد فان الكفيل اذا ادبى بامره على الصلح او على العبد الى ان يفتق و  
بامره من تحب عليه الزكوة فانه لا يرجع عليه ما لم يقبل الامر على اني ضامن لان المراد بالامر  
والدين الصحيحين منهما فان امر المحجور غير صحيح كما ان دين الزكوة كذلك **قوله** لان  
رجوع الكفيل حكم الكفارة الى اخوه لو قال بطل لان الضمان واجب عليه فيملكه الابداء كان  
قوله فيما ساق فانه يرجع بايدي اذ لا يجب عليه شيء حتى يملكه الابداء احسن ارتباطا بما قبل  
واوضحه بيانا **قوله** لا عكس فيها لاستلزامه تبعية الامر للفرع وجبته للعدلية هكذا  
وان ابراء الكفيل لم يبراء الا بامره بوجه جائز واخر من عليه بانه اذا كان على الكفيل دين  
ايضا كما هو قول بعض المشايخ لا يوجب براءة ابراء الكفيل لانه فرع وسقوط الفرع  
لا يوجب سقوط الاصل بخلاف عكس انتهى والجواب ان الدين واحد عن الكفيل والا بامره  
فالقطاعات في هذا لوجوب الاستطاعة في ذلك لانه بخلاف المطالبة فتدبر **قوله** براءة وان لم يقبل  
مكذبة في النسخ الوجوه بالالف ولكن الصحيح من الرسم برى بالياء على هو الظاهر **قوله**

وهو مخطا بالبراء اي لا يقبل **قوله** لانه اضاف الصلح الى الالف الدين وهو على الاصل  
علية شرع للمعدية هكذا لان اضافته الصلح الى الالف اضافته الى ما على الاصل حيث  
لم يكن على الكفيل سوى المطالبة واخر من عليه بانه على مقتضى هذا الدليل ينبغي ان لا  
براء الاصل على القول بثبوت الدين في ذمة الكفيل ايضا كما هو قول بعض المشايخ و  
لم ينقل خلاف ذلك بعض انتهى والجواب ان مراد من قال بثبوت الدين على الكفيل  
ليس القول بترك الدين لجوار تحصيل من ايها شاشا الا بامره ان من قال به لا يتناول عدم  
براءة الاصل عند ابراء الاصل فاذا كان الدين واحدا وكان خلفه بالمكفول عنه **قوله**  
بالاصالة وبالكفيل بالفرعية ثم من الصلح المضاف الى ما على الاصل الصلح على الاصل  
على هذا القول ايضا **قوله** فيملك في ذمة الاصل فان قيل ان الدين على الاصل فكيف يملك  
الكفيل لان غلبك الدين من غير من عليه الدين لا يصح قلنا اما عدم جعل الكفارة في ذمة  
ذمة الى ذمة في الدين فظاهر واما عدم الاخرى فان المكفول له اذا ملك الدين من  
الكفيل اما بالرهبة او بالمضاربة فالدين يجعل ثابته في ذمة الكفيل ضرورة صحة التمليك  
كما قالوا وقيل غلبك الدين من غير من عليه الدين يجوز بتوكيل ذلك الغير بالقبض فيجوز  
ان يعجز عنها التوكيل الضمني لضرورة صحة التمليك بل هذا الاعتبار افرج كما لا يخفى  
انتهى والذي ذكره الجواب بما مر في هذا الشرح نظرا من الكافي من ان ابنه الدين  
لغير من عليه الدين يصح اذا سطر عليه والكفيل سطر على الدين في الجواب فاذا كان سطر  
الكفيل موجودا في الكفارة فالطاعة الى اعتبار التوكيل التقديرى وازكاه  
**قوله** صالح الكفيل على موجب الكفارة حتى لو صالح الكفيل على عشرة دراهم على ان  
يرأى عن الباقي ان شاء اخر جميع الدين من الاصل وان شاء اخذ من الكفيل عشرة  
ومن الاصل ما بقى ويرجع الكفيل على الاصل عشرة اكان الصلح بامره **قوله**  
واختلف في براءة المحجور في عامة النسخ في صورة الالف وكذا في اجابته من قوله براءة  
ولكن مقتضى الرسم ان تكتب صورة الياء على امر مثل والحب ان في بعضها على اكرم  
وفي بعضها على خلافا وانه من عدم مبالاة الكتاب **قوله** هو ابراء عند محمد لان البرائة  
يكون بالاداء والابراء فيثبت الاذني هو الابراء هكذا اكل اي يخرج الياء مثل الثالث  
**قوله** لصدور الاجال عنه اي يثاب عنه يملك قبضت المال او لم يقبض قبل المراد الاجال



هو الجمل الاصطلاح وهو اذا ثبت وجه في المعاني وجعل ان يرد به الاجمال الغدي  
وهو اراد الامور المتعددة جعل الجمل بها مقاربان مع **قول** وهو ان  
من الجمل في المالية ان الجمل من حيث انه جعل الزوا على اعل في المالية من الجمل فيلزم  
الربو انتهى في شرح الجمل ان يثبت الكفيل بتعلق حى الغرض بعين الشكر فيجعل واما  
في الكفول عنه فمفهوم بتعلق الدين بكونه مضمنا على ما كان انتهى لا يخفى ان هذا التخييل  
اعظم مما اورده الشارع لان التزام الكفيل التزام بوجه فمن ان يترك الربو من رجوعه  
ولو لم يترك ان لم يرجعوا ايضا فانهم ادوا دين المطلوب مؤجلا بالرجوع المؤجل ويؤيد  
ما قلناه من الطلب في القرض المؤجل فانه يكون عقد تبيع لا يلزم الربو المستعمل القرض  
بعد ما افترض على اجل ثم ان **قول** فلو رجعا ايجاب الى اعتبارهما في الوارث  
**قول** اذ تعلق به حى على احوال قضاء الدين وقال صدق الشريعة لان الكفالة بامر  
الكفول عنه انعقد سببا للدين دين الطالب ودين الكفيل على الكفول عنه مؤجلا  
الموقوف اذ اداءه واذا وجب السبب جعل الاداء وملاك الكفيل ما لا فلا يمتد به  
الكفول عنه وهذا خلاف ما اداه على وجه الرسالة لانه حى شخص امانة في يده فمفروض  
عليه بان هذا مخالف للابحار من ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة وليس من ضرورة  
تخصيص تصرف الاداء اعتبار شدة الدين للطالب على الكفيل حتى يبعد لاجل القرض  
انتهى **قول** لا يخفى ان المقصود اثبات وجود السبب ثبت صحة تجل الاداء كما قالوا  
في اداء الزكوة بعد انعقاد سببه وهذا اولى في الدين والكفالة بالمال ضم ذمة  
الى ذمة في الدين واعتبار المطالبة لاجل التعميم يشمل التعريف الكفالة بالنقص  
يؤيد **قول** فليكن في ذلك ان يثقل الدين من ذمة الى ذمة في انما يتعامل الكفالة والشي  
يعرف بمقابل فاذا امكن اعتبار حقيقة الدين لا يكون لاعتبار المطالبة وتتم  
منزلة الدين وجه فان الكلام في الكفالة بالمال وليس في المعنى الا عام حتى يحتاج  
الى اعتبار المطالبة والى ما ذكرناه اشارة في كلامنا من حيث اعتبر تعلق الحى من قضاء  
الدين دون المطالبة ثم انما ذكره صدق الشريعة من **قول** خلاف ما اداه على وجه الرسالة  
موافق لما نقل صاحب الكفاية عن ابي الليث وقال صاحب الكفاية وتوجه صاحب العناية ان  
الدفء اذا كان على وجه الرسالة لا يبرم المودى ملكا للكفيل بل هو امانة في يده لكن لا يكون

المطلوب ان يستره لانه تعلق بالمودى حى الطالب والمطلوب بالستر وادى به ابطال ذلك  
فلا يبعد عليه قال بعض المحققين الظاهر ان نقل صاحب الكفاية لانه امانة تحضه ويدرس  
يدرس المرسل وكان لم يقضه فلا يعتبر تعلق حى الطالب انتهى **قول** قال صاحب الكفاية  
برافح ما قالوا من ان الكفالة اذا وجد من مال المدين ما يكافئ الدين باخذه بلا  
رضاه وبدفعه الى صاحبه بل الدين نفسه اذا طهرت بحسن حقه من مال المدين لا بدفعه  
اليه وكان اختلافا من هذا يرجع الى اختلافهم في ان حى الكفيل في الدين ام في  
المطالبة **قول** وهذا اذا قضى الكفيل وهو قول ابي حنيفة هذا مع كونه مؤجلا  
هو ليس بمقصود وهو كون الرجوع الغير طيب مخصوصا بصحة قضاء الكفيل بنفسه  
وليس كذلك فاختاره في تقرير ذلك احي حقه فان حصل على ما ذكره صاحب العناية يمكن  
لجنت مع الملك لانه يسيل من الاستر وادى بان يقتضيه بنفسه وانه رضى به على  
اعتبار قضاء الكفيل فحقا يقتضيه بنفسه لم يكن راضيا به **قول** وقال لا يطيب  
له الرجوع لانه يرجع في ملكه فانه ملكه بقبضه اما اذا قبض على وجه الرسالة فمفروض  
في قولها وعندها لا يوسف لا واصل المودع اذا تصرف في الوديعه ويرجع فانه  
على الاختلاف **قول** يبيع الفيه من كسر العين المطالبة **قول** يقال اعتناء الرجل  
ان يتركها بئس وقيل هو يبيع اخرتها ملكه الربو واعراض عن ثواب الاقراض وانما  
سمى بالعبية **قول** فيه ميلا من الدين الى بيع العين **قول** وحسنة اى خسران منه فهو  
على طه في الاصل هذا اذا كان من خسران في البيع كسر الدين واما اذا كان من خسر  
بفتح السين بمعنى نقص فلما يحتاج الى ذلك لكن الاول اظهر **قول** وهو ان الكفيل ياتي  
الى باخر **قول** فيبيع هو الكفيل **قول** فيبيع على عشرة فضاء وعلى تقديم اداء العشرة  
بفتح التوب بقوله ان في خسة **قول** لانه اما ضامن ملكه في البيع الشايعة ولكن  
الظاهر ان قول اما ضامن لفصيل حسن المقابلة بقوله اما توكل بالبشره الا ان يكون التوكل  
معنى التوكيل **قول** لان شرط وجوب المال على الكفيل القضاء بالمال قال صاحب العناية هذا  
اذ ابقى لفظ التام على حاله وان حصل مع المستقبل وان كان بعيد القول اطال له فحاش  
فلان القضاء على الغاي ليس ببيع فلا يمكن ان يؤخذ قضاء التام واخره عن علي بن  
القضاء على الغاي صحيح في مثل هذه المسئلة قال في القفول العادية اذا ادعى على رجل



ان كفل من فلا يابو عليه فاقدم المدعي عليه الكفالة وانكر المدعي فاقدم المدعي بنية انه  
 ذاب على ذلك فانه يقضي بان حق الكفيل المأخوذ من حق التاجر جازية لوضوح التماس  
 وانكر لا يثبت الا انكاره انهم ودفعه فان كلام صاحب العناية يقيد الكفالة بجمع  
 وجب بقضاء الكفالة قال كفلت ان وجودها بقضاء الكفالة وهذا المعنى لا يتحقق بان  
 قضى به ضمن الكفالة والوفاء وانما وعده ان لا يكون له الكفالة بالحق  
 به جرح فيما قلنا ومن لم يثبت قال قال والله علم حقيقة الحال **قوله** وفي الكفالة بالامر  
 يرجع الكفيل في كلام مورده زيادة الكشف اذ لا توقف في تمام الاستدلال عليه قال  
 صدر الشريعة هذا عندنا وعند زفر لا يرجع عليه لانه انكر ان زعمه ان هذا للمدعي غير ثابت  
 بل المدعي ظلم فلا يكون له ان يظلم عليه قلنا الشرح كذبه فارتفع انكاره فيعلم ان دعواه  
 للتمسك بالامر التي ثبتت اولاً بالنية التي كذب الشرح بذلك صحتها لا بعجزه في التناقض  
 فتكذيب الشرح كما في المحقق فيه واما في الامور التي يحتاج فيها ثبات الدعي واثامة البينة  
 فليس يصح كمال ادعي على احواله الشريعة انه من هذه فالتسليم انما يثبت قط  
 فبرهن على المدعي فوجدنا في بعض البايع انه باع وبرهن على كماله لا يقبل بنية الزيادة  
 للتناقض ووجه هذا ان لا انكاره عدم من وجه موجود من وجه فعمل بالوجهين  
 فاحرم عدمه فيما لا يحتاج الدعي ثباتا واقره وجوده فيما يحتاج اليها انتهى وبالجملة ان  
 لزم التناقض من قبول الشرح بنية الخصم فلو ان لا يكون مقصود واقضاه يكون معصدا  
 والا فلا **قوله** يحفظ الواقعة اي اقامة البيع المطلق ولا يلزم منه الاقرار بان لا حاجة  
 له في البيع **قوله** والمقر بالدين ثم ادعى الغافل ان يقول كذلك الصورة الباقية اقرارا بالكتاب  
 حجة المطالبة ثم ادعى حقا لنفسه هو تأخير من المطالبة الى شرط قد **قوله** واجبت بان  
 الكفالة نوعان حاله ونحوه وقد اقر الكفيل ببيع معين فاقبل قوله انتهى به عليه  
 النقض بالدين فانه ايضا حاله ونحوه ان الحكم فيه ليس كذلك فالاول لا يقال عقد الكفالة  
 عقد الشرح والاصل فيه الوضوح والنزاع في ان الأصل في الدين المطلق في الاول ينكر المطلق  
 وفي الثاني يدعي الاجل فاقدم **قوله** فلا يجب على الكفيل اي يجب على الكفيل **قوله** اجعل  
 للخط في الدار كذا في النسخة الكثيرة وفي بعضها في الدلو والوجه **قوله**  
 للاداء عقد فاسد على المالك واداه العقد فاسد عقد الكفالة على الوجه المذكور

١٦٦

بصيرور عينا ففعل ام لا واداء التسليم على وجه الشرح **قوله** ولانه لو وقع  
 في النصف عن صاحبه ممكنة في عانة النسخة ولكن لو كان بدله لو رجع في النصف  
 على صاحبه كان اظروا لما وقع في المتن من قوله لم يرجع على شركه اذ **قوله** اذ الكفالة  
 بالكفيل جائزة كما ان حواله الحال عليه على المدعي اخراجه واما اذ كفل كل منها بالنصف  
 ثم كفل في قول صدر الشريعة وقال صاحب الطريقة القصصية ان صورة المسئلة على هذا الوجه اخرها  
 عا اذ الكفالة بالالفحة كان الف الف متقسما عليها ثم يحصل كل منها عن صاحبه بمر  
 ففي هذه المسئلة الصورة لا يرجع على شركه الا بازاء على النصف اقول في هذه الصورة  
 كل ما اداءه ينبغي ان يرجع بنصفه على شركه لانه لا يمكن لاحد من الكفالتين رجحان على  
 الاخر فكل ما اداءه يكون منها فيجب ان يرجع بنصف ما اداءه بل فرقا بين هذه الصورة  
 والصورة التي نصفها حقرا بالحق الى هنا كلامه ويمكن ان يقال اذ كان الدين  
 متقسما بان يكون هذا الكفيل عن خمسة عشر عن العبد وذكر كفل عن خمسة عشر اخوي  
 ثمن جارية مثلا والوجه على الكفيل عنه في هذا الاعتبار يكون لكل زوج اصاله فيما  
 كفل به بالنسبة الا صاحبه فيكون كالمسئلة الاولى لا يقال قول صاحب الطريقة ليس اخرها  
 ذكر كما قال صدر الشريعة بل حجة التصحيح التفريق كما صرح به في النهاية والعناية لانا  
 نقول كونا التصحيح التفريق كما لا ينافي الاقرار على الوجه المذكور فاقبل **قوله** اي الزيادة  
 شركة مفادته وسبب تفسيره في كتاب الشركة **قوله** ولا يرجع حتى يؤدي اكثر  
 من النصف فالصدر الشريعة في هذه المسئلة اشكال وهو ان احدهما فاضل اذ اشترى  
 شيئا ثم فسقا الناقصة فالبايع الطالب الثمن من مشريه فلا يلحق هذه المسئلة بمسئلة  
 الكفالة بل المشتري في النصف اصل وفي النصف الثاني وكيل فكل ما اداءه ينبغي ان يرجع  
 بنصفه على شركه لانه انما اشترى صفقة واحدة فصار الثمن ديناً عليه وان طالب البايع الثمن  
 من الشركه يكون ذلك بالتسليم وانه تضمن الكفالة فيكون كفيل في الكل الا ان الكفالة  
 في النصف الذي هو ملك العاقد تخفت كماله وفي النصف الذي هو ملكه فبالنظر الى  
 ان حقوق عقد راجعة الى الوكيل يكون الشركه كفيل للثمن فطالبه الثمن يتوجه اليه  
 حكم الكفالة وبالنظر الى ان الملك في هذا النصف وقع له يكون في اداء نصف الثمن  
 املا فاداه يكون راجعا الى هذا النصف فلا يرجع الى العاقد وفيما ذكره على النصف



يرجع انتهى فحصل الاشكال ان الكلام في كفالة الرجلين وفي هذه الصورة ليست كذلك  
فان بعضها لا تتعلق لها بمسئلة الكفالة وفي بعضها لازم الكفالة من جانب واحد فقط اذا  
عرفت من تقدير عرف انه لا يرد عليه ما قيل من انه يجوز ان يشترط بشرا كان مواصفته  
واحدة ووجه الاشكال انه في طلب البائع الثمن منها معا لا يكون في الكفالة في شئ  
على ما قاله الشيخ الاول وان طلب من احد ما فقط يرجع الى الشئ الثاني انتفاء الكفالة  
من احد الجانبين وفي لم يثبت هذا المقام على هذا المنوال قال ما قاله والله يعلم بحقيقة الحال  
**قول** ولو رجع بالكل اولى برصيصي انتفى المساواة فيلزم خلاف الغرض وهو تخلف المساواة  
بينها **قول** لا لا يجب من هذا خبره حال تشدد بالام **قول** وكل منهما ما انفرد به بل الكفالة  
المكاتب فلان الكفالة من التزعات وتبرع المكاتب غير صحيح واما الكفالة بيد الكفالة  
فلعمد كوزدنا على ما **قال** **كتاب المصاهرة** نقل دني من ذمة الى ذمة  
منه اخذ يوسف وعنه محمد بن نقل المطالبة من ذمة الى ذمة وفائدة خلاف نظر في الزمان  
اذا احوال المهرين بالدين بل يسترد الرهن فعنه ابو يوسف يسترد كالمهر عن الدين  
وعنه محمد لا يسترد كالمهر عن الدين بعد الرهن كذا قيل لكن قول صاحب الصداق يرجع في ان  
لخلاف مع زوجه نقل واذا تم المهر من الدين وقال نزل لبراء ويؤيد قول  
صاحب المظنة في باب نزع الاصل لبراء بالمهر وحكم الحكم في الكفالة **قول** وانما  
خصت بالدين دون العين **قول** يعني بطي عليه من الاصل الاربعه كذا في عامة النسخ  
الا ان المذكور في ثلثة الاصل وهي من غير مطرد فان لم يوجد في ثلثة لبراء في نسخة اخرون  
والظاهر ان خبرها الخيال والخيال له والحال الثاني من الافتعال بالام وبدونها  
واشأن من الاصل كذلك **قول** يعني بطي عليه هذا ان اللفظان احدهما من الافتعال والاشارة  
من الافتعال **قول** قد يستعملون ان يجنبون من تحمل الزهر عليهم وقد يستعملون من المديون  
في احوال الزهر عليه وقد يكون في بناء حق المطالبة لهم على المديون **قول** او الخيل لا يتفرق بل فيه  
تفريق من هذا اذ لم يكن الخيل على المديون واما اذا كان عليه دين فقد يتفرق الخيل على  
حق المطالبة من كذا اشارة بعض الخبيرين حيث قال موضوع ما ذكر في القدر ان يكون الخيل  
على الخيل عليه دين فقد يفيض المهر فانما يكون اسقاط المطالبة الخيل على الخيل عليه  
فلا يجمع الا برضاء **قول** ان بان قول رجل وهو من يري ان يخال عليه دين المديون

بهمالك **القول** في الوديعة لا يقال بهذا بقدر قسم اخر في جواز الرجوع فيه ما ذكر من التوى بعدت  
الخيل على غيبك او كلفه منك او كلفك المالك باطلا لا تترك ذلك في الجواز وفي الجواز  
بالدين لا تترك الدين من ذمة الى ذمة على ما مر والامر في الوديعة كذلك فان طوالت  
فيما تترك في الحقيقة وما ذكرنا يصح فصول ان ما سبق في المهر المصلحة وهذا في المصلحة  
فلا يلزم به بطلان **قول** لان المهر ما وصفت للتبكي وقيل لانه يلزم عليك الدين غير من  
عليه الدين وفيه ان عليك الدين من غير من عليه الدين يجوز اذا وجد التسليط كما قالوا في عليك  
الكفولة الدين من الكفيل اليه بل التسليط فيما نحن فيه صريح ومناخني **قول** اذا اطلق  
رجع الخيال عليه بعد اداء الدين على الخيل مثل ما ادا **قول** على الاملاء والاسن قصده ان على  
من هو اكثر حالا واحسن اداء **قول** في ربيعة من يبيع السب وسكون القأو والاشارة  
ثم ان المصنف اورد من المسئلة منها لانه يشبه المهر من جهة انه يورث ما كان على غيره  
له في بلذة او صريح له غالبا وهذا اجل عدم الاحتياج الى ان يقال اورد هذه المسئلة في  
هذا الموضع لانه ما حصل في الدين كالكفالة والمهر فانها ما حصل في الدين  
**كتاب المصاهرة** **قول** وجه التماسية بين الكتابين ظاهر وجود نقل المال  
فوجود خبر من هذا خبر في ان هو وجود نقل المال الا ان نقل المال في المهر من ذمة الى ذمة  
وفي المضاربة من يدرب المال المديون المضارب ومن يلد له المهر على ما ينبغي عنه لفظ المضاربة **قول**  
وكذلك المستضع وقد تفسر في كتاب البيع وسجي ايضا **قول** في سلك الابداع وغيره من  
التوكيد والشركة والخصب **قول** ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فكيف  
يكون بضاعة لقائل ان يقول فاذا كانت عقد شركة كيف يكون غصبا فان قلت كونه غصبا  
بالنسبة الى الخالفه وكونه مضاربة بالنسبة الى الموافقة قلت فيها نحن فيه يجوز ان يكون  
مضاربة بالنسبة اول العقد وبضاعة في اخره بان اعطى المضارب جميع الربح لرب المال **قول**  
بان اعطى رب المال جميع المضارب فتدبر **قول** والبر والنقرة ان حامل النسب بها **قول** فيما عدا  
الدين الظاهر ان الفهر جميع الى المضارب فيلزم ان يكون الدين قاهر عن الدين لان المقصود بان شرطية  
عدم كونه ديناً مطلقاً وان كان ارجا الى المديون لمطلقا يحصل عدم الدين لكن لا يكون تكلف  
**قول** والثالث تسليم المضارب المبادر منه تسليم المضاربة الى المضارب بعد عقد المضاربة  
قد استلزم كونه عينا لا بطلا فلا يحتاج الى شرط اشئ في قوله ان كونه عينا لا ديناً **قول**



فما ياباه ان في هذا الشرط والتسليم **قوله** على وجهين من مال يصح الشراكة في هذا  
التوصيف عامة لما سبق للاختصاص **قوله** كل شرط يوجب جهالة الرجح كما قال النصف الرابع  
او ثلثه او ربعه في هذا المسئلة نظر لان لا يطابق ما نحن فيه من وجهين الاول ان ليس في الشرط  
موجب وان ان هذه الامور محال لا ينفصل المضاربة فان كان ان يقال كما لو شرط المضارب  
ان يسكن رب المال داره سنة لانه يحصل نصف الرجح عوضا عن عمله وادارة الدار فصار نصف  
العمل محولا فلم يصح **قوله** ان غير ذلك من الشروط الفاسدة لان المضاربة ولو كان متولا في  
هذا الشرط ايضا ليس فساد المضاربة لغاية شرط فاسد بل لا يفسد شرط صحيح وهو معلوم  
الرجح وبهذا التغير يزدح ما قيل ان شرط العمل على المال مع المضاربة فسادا لانه لا يوجب  
شرطا لا يوجب جهالة الرجح فلا يصح الشرط في قوله وجبة لان الاضافة شرط العمل على المال ليس  
شرطا فاسدا بل النصف انتفاء شرط صحة المضاربة وهو تسليم المال للمضارب ولا يحتاج  
في دفعه الى ان يقال ما ذكر من الشروط بعد وجود صحة المضاربة وهو عقد شراكة في الرجح بال  
من رجل وعمل من اخر على شرط العمل على المال مع المضاربة لا يوجب صحة المضاربة انتهى  
مع انه بعد تسليم انتفاء صحة المضاربة يخرج من هذا الباب في الشرط المحجبه اليه ايضا  
لان المضاربة عقد شراكة صحيحة في الرجح بمال من رجل وعمل من اخر وجهالة الرجح يستغنى  
صحة الشراكة ولما ان جهالة الرجح وعمل رب المال مشتركان في هذا سواء اعتبر اما تعين  
لتحقق صحة المضاربة او موجبه لان انتفاء شرط صحيح لا يفسد ان يذكر امعا الا ان يقال  
فقد افترق على شرط يوجب جهالة الرجح اضافة في النسبة الى امعاء من الشروط الخارجية  
الفاسدة وتخصيص الذكر به لكونه محتاجا الى البيان **قوله** لان الشيء يستتبع مثله لا يستتبع  
اذا كان يتضمنه الملك غيره **قوله** وان لم يتضمن يستتبع فلا يرد جواز الكتابة للمالك واذن  
المأذون له بعدد والاجازة للمساخر والاعارة للاستعارة قبل ولكن في عدم تضمن اذن العبد  
المأذون له ملك الغير قبل تملكه ولو قبل الشيء يستتبع مثله اذا كان فاعاله لغرض المالك لم يرد  
الاشكال **قوله** ان يشرى اكثر من مال المضاربة بان يكون مالها الفا وهو شرط في البيع  
الظاهر ان المنوع الاستدانة على وجه يستتبع الضرر للمالك **قوله** فيدخل تحت هذا القول ان  
قوله عمل بالملك **قوله** وقصر المالك الى بل لا ينافي شي على التراب فانه اذا كان بزيادة شيء  
يكون كصنعة اخرى وسعى فيه تقييد في الشرع ايضا ولكن قد مر ادخاله للنوع من اول

الوجه **قوله** لان الشراعية وجد نقاذ المنصب على المفعولية ان الشراعية وجد منقذ انقد  
**قوله** بزيادة قيمة في قيمة العبد **قوله** الف النصف اما الف شرط تخفيف ربحه بها **قوله**  
اذا صار اجسا فخلعة ظاهرة فخالف لاطلاق صاحب المحاربة وهو الشرع فانها قال الا ان قال  
المضاربة اذا كان اعيانا كل واحد مساويا للآخر **قوله** ان يشرى بالاجنبي المضاربة  
وظن الشارع ان قوله مضارب بل اذا كان من غير ان البائع يكتبه بالاجر وليس كذلك **قوله**  
فان كانت فاسدة لا يضمن الاول وكذلك ان كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة  
بان كان الشرط الاول نصف الرجح وهو ثلث مثلا والثاني نصفه فلان على واحد من المضاربين  
لان الاول اجرة المال لانه في الرجح فلم ينفذ شرط الثلث ولا يلزم لان الفضا انما يجب بان  
الشراكة ولم يوجد ويكون الرجح كل المال والمضارب الاول جوته لان عمل الثلث وقيل لولا  
على الاول مثل ما شرط لان المضاربة الثانية صحيحة وقد سمي لاشياء هو صحيح للغير فيضمن كذلك  
قيل ولا يخفى ما في قوله لان المضاربة الثانية صحيحة من المناقشة **قوله** بل ما اوجب الثاني  
وهو ان لا يبيع بغيره النصيب فان قلت فمن اين يزعم السدس للمضارب الاول قلت لان  
المسئلة تكون من سنة لا تتأهل النصف الثلث فلما شرط الاول ثلث الثلث فقد سوي  
السام بينهم فلما بطل النسيئة في حق رب المال واخذ النصف بقي الثلث من السنة و  
ثلث السنة اثنان للمضارب الثاني على ما شرط فيقي السدس للاول ويطلب ذلك وان لم يعمل  
في حال المضاربة لانه يكون كسلة للباطل المذكورة في الشرع **قوله** لانه جعل ما كان له الاول  
وكذا في عامة النسخ ولكن الصواب ان يقال ثلثا بدل الاول على ما لا يخفى لمن يتأمل في سياق  
الكلام **قوله** ان عبد المالك يقدح به ان يقيم في عبد المضارب وعبد الاجنبي كذلك فحوا  
لما يوهوم من كون عبد المالك مانعا للمضاربة كعمله على امر **قوله** وطوق المالك بدو الرب  
اما اذا عا دسما قبل القضاء او بعد وكانت المضاربة مكاثات اما قبل القضاء  
واما بعد فليح المضارب كذلك قيل ولكن ان عمل بطلا المضاربة كان استغناء عنها  
لكونه في حكم الميت واذا عا دسما فليح المضارب عليه على ذكره في اخذ ماله من الورثة بعد  
حجبه مسما مع تعلق حق المضارب اياه **قوله** لانه وكيل شخص وبتروجه ولا جبر على المنزع  
اشارة الى دفعه يقال ان رد المال على الموه الذي قبضه وجب عليه وذلك لان الما بقض  
وما لا يملك الواجب التابة فهو واجب فانه اذا كان مبرعا محضا لا يكون الواجب عليه الا رفع اليد

باب مضارب بل الاول



لا وجه للقبض **قوله** على أن يحيل صاحب المال على غيره فإن حقيقة الظاهر تحتاج إلى رضا المحيل عليه  
ورضا المحيل ومنه لا شك **قوله** أكدوا أنه لا بد من إيجابته أن الدوا كنقطة في المحض مال وفي  
السفر من مال المضاربة **قوله** لأنه لا يمكن أن يمس مال المضاربة غير أن النقطة مضارب من مال **قوله** وبركوب  
بفتح الراء ويحل الغم **قوله** فوجه النقطة في مال المضارب لا يوجب مقتضى هذا التحليل أن يكون الدوا  
أيضا كنقطة على ما روي عن إيجابته **قوله** من أوجه المحل وأوجه القصار والمحل والسمار  
يمكن أن عامة السخ وكذا لا يخفى من الكرا على ما نرى ذلك تحل على التأكيد والاهتمام بأن يكون  
تقدير من أوجه المحل وأوجه القصار وأوجه المحل وأوجه السمار حتى يكون تبعا على أن  
أوجه المحل لا القصار وأوجه المحل لا السمار شيان مستقلا في حصة المراجعة لا بد خلا في  
أوجه القصار وفي أوجه السمار **قوله** لا يمكن نقطة في سفره يعني لا يمكن المراجعة في ذلك  
والأكثر خصوصية في المضاربة **قوله** وتعلينا في المال إلى خواصه المخيرة في قيمة المتاع **قوله**  
فلا يجوز بناء المراجعة عليه أي على الألف **قوله** فينبغي على المشتري به المالك وهو نصف  
**قوله** إذا صار عبدا واحدا قيد العين بالاصلان في الأعيان المتعددة لا يعتبر الرجح في المضاربة  
على ما مر كان في عين قيمة لا تدبر على رأس المال **قوله** وأما في الأخرين كذا في السخ الموجودة  
ولكن الظاهر في حال وأما في الأخرى كذا في ما سبق **قوله** أو فيقوم على الخصا  
أي خص من الرجح **قوله** لأنه لا بد من كونه كالمالك في العين والرجح أو تلك العين فقط **قوله**  
ولو وقفا أي عينا وقفا **قوله** أي الأخرين في السخ الأول ذلك لأن المال صاحب الأول يدعي زيادة  
رجح في زمان طويل وصاحب الأخرين يكره والفرد للملك **كتاب الشركة قوله**  
حالة الصابن كغيره المملوك ما يقال له بالقرار **قوله** ثم اختلف على العقد جازا ليد  
شعور الاحتياج إلى إياها لإفادة على العقد جازا فيلزم ضرورة حقيقة عفية فإن النقل من جهه  
الامضاء العرفي كاف وإنما كان هذا المعنى بالنسبة إلى أهل النقطة جازا بالنسبة إلى أهل الاصطلاح  
حقيقة **قوله** لا إذا نذر كذا في الشركة الأخرى وانما قلنا ذلك ليكون قيد الجرح **قوله** إلا في صورة  
الظن والافتقار إلى عرض عليه بأنه ينبغي أن يثبت إلى استثناء صورة النقطة أيضا فانما هو دوا أيضا  
لا يجوز أن يتبع أحد الورثين حصته من الأثر في غير شركة الأباذن شركة انتهى لا يخفى أن هذه الصورة  
أيضا خارج عن صورة الاختلاف ووجود مانع آخر لا يفر **قوله** أي بمعنى المساواة إلى قبل اشتقاقها  
من التوزيع في كل واحد منها فلو فرض التحرف إلى أوصافه في جميع حال النجاة وقبل اشتقاقها

من معنى الاشتراك في مال فلو كانا إذا اشتركا واستفاض الخبر إذا اشتركا فلما كان هذا العقد مباحا في الاستفاض  
والظن في جميع التحركات ينبغي وضه انتهى في الوجه الثاني نظر فإن فاض الماء واستفاض الخبر في  
الأجوف الباني والمناوشة وأبو فكيه يصح اشتقاقه منه **قوله** وتسويا إلى الشريك كان معطوف  
على قوله نضحت قبل الأول أن نذكر التساوي في الرجح أيضا كما قال في الكلام إلا أن يراد من  
المال أعم من المال والرجح لكن قول الشارح وصاحب الهداية المراد المساواة في المال الذي  
يصح فيه الشركة بأبي هذا المحل انتهى أول شركة للمضاربة عبادة عن المساواة في جميع متعلقات  
الشركة فهذا يقتضي المساواة في الرجح فلهذا لم يتوضا به بوجه ما يؤيد هذا المعنى في شرح قوله  
فمنشئ كل لها على أن الرجح أيضا يكون من مال الشركة فلهذا **قوله** وأنه لا يمكن من التمكن  
أي لا يمكن من تحصيل سببها من الأباذن **قوله** وكل من أزم أحدهما من الأخره ضمة **قوله**  
**قوله** والظن صورته ما إذا عقدت المرأة عقد مضاربة ثم خالعت مع زوجها  
**قوله** والنقطة ومنه معطوف على قوله والظن كوجه النقطة وظن بعضهم أنها معطوفة  
على دم كد بناء على أن النقطة ليست سبب الدين بل عين الدين انتهى وقد علمت ما فيه من أن  
المراد وجه النقطة لا بعينها مع أن النقطة بمعنى الانفاق وهو ليس عين الدين يؤيد ما قال  
صاحب الهداية من أن النقطة اسم بمعنى الانفاق وهو عبادة عن الأورد على الشيء بما هو بقاء  
ذلك الشيء به **قوله** والوضعية على قدر المالكين الوضعية هناك جزء من المال **قوله** وأن الشركة  
عقد فويل لا يخفى ما في هذا التقرير من شائبة التشويش فلو قال ولما أن الشركة مستقاة بالعقد  
حتى جاز شركة الوجود والتقبل بل هي نفس العقد أو قد يسمى العقد شركة والرجح يتبع بالعقد  
كما سبق في المال فإذا اشتركت في العقد لم يشرط فيها المساواة والاختار والمطلوب كان  
أحسن **قوله** الأباذن يثبت في الدارهم والدناير للعروض لأن الشركة في العروض يؤدي  
إلى رجح عالم بضم لأن رأس المال إذا كان عرضا صار كل واحد وكيل في صاحبه يبيع متاعه  
على أن يكون له بعض رجح والوكيل بالبيع في هذا شرط له جزء من الرجح عالم بضم يخلف  
الضمين لأن ما يشر به أحدهما يدخل في ملكه أو غنمه في ذمته يرجع به على صاحبه كجساره إذا  
هو لا يبيع شيئا من الرجح عالم بضم وأما الكيل والنزول والحد في الشفاب فلا يخرج الشركة بها  
اتفاقا قبل الظن وانما خلا بفتح فذلك كذا يرفع ويكون المظهر بها شركة ملك وعنده  
شركة عقد وفيلق الخلاف تظهر فيها إذا اشترط الرجح لأحدهما زيادة على نصيبه فغنى به



لا يبقى تلك الزيادة بل الرجحان كما بقدره والرجحانها على ما شرط **قوله**  
 في شركة الاصل في مسائل الشركة من البسطة **قوله** في البيع لراي مال الشركة كان الظاهر  
 ان يكون فلا يصح على صفة الافراد الا انه قصد لئلا يقع في القبايل من مسئلة البر  
 على عدم صحة المذكورين للشركة **قوله** ولا يصح ان يتنازلوا عن النصف **قوله** نصف  
 عصة بنصف الاخر اعترض عليه بان الظاهر ان كل واحد من اثنين من بيع النصف بالنصف على ما  
 اذا كانت قبة المتاع متساوية واما اذا كانت منقلوبة فيصير النصف الاخر بقدر ما ينبت الشركة  
 وخرج هذا المثل في الهدية وشروطها ولا يخفى ان هذا المثل غير محتاج اليه لانه يجوز ان يبيع  
 كل واحد منهما نصف مال النصف الاخر وان تفاوتت فقبايلته يصير المال بينهما نصفين  
 وكذا ان يبيع كل واحد منهما نصفه فيمتد مساوية فباعاه مع التفاوت باي باع احد جاريه  
 مال ثلاثة ارباع مال اخر فيكون المال بينهما ارباعا فيعلم بذلك ان قول باع كل نصف  
 عصة بنصف عصة الاخر انما وقع اتفاقا او قصدا ليكون متساويا للمعاوضة والعنان  
 انتهى اقول اذا كان مقصود التناول للمعاوضة والظاهر هو هذا كيف يصح بيع نصف المتاع  
 مع تفاوت القيمة فان المساواة في المال بالمساواة في الرجحان شرط في المعاوضة وليس في  
 كلام صاحب الهدية ما ينافي في عدم صحة بيعه ما ذكره نعم قال بعض شراح الهدية ان هذه الشركة  
 شركة ملك وملك من الوعد فلا عقد فالظن من هذا الكلام عدم صحة المعاوضة في هذه العدة  
 فان المعاوضة قسم من شركة العقد وما ينهم من هذا الشرح ومن سائر الكتب ان يكون هذا  
 حيلة في العروض في تصحى شركة العقد معاوضة كانت او عفانا وبالجملة كلام القوم هنا  
 لا يخلو عن الخطأ **قوله** لا يشرى في الشركة لصحة اياه فهو من الشرك او التشارك  
**قوله** لان الشركة قد عرفت في الشراء فلا يتحقق بها المال بعد تمامها لا يخفى ان مورد هذا  
 التحليل قد فهم من قوله لان الملك حين وقوعه فالاول ينبغي عن الثاني **قوله** ان يبيع اى  
 يعطى المتاع الى الشريك ويرد ثمنه ورجه اليه **قوله** لانه من عانة التجار ولانه يبيع له  
 ان يسأله الغير للمعاونة في التجارة فبدون الاجابة **قوله** بسبب ان يبيع عليه  
 اى بسبب نفوذ قبول احد الشريكين على الاخر وبسبب هذه القبول يستحق الاخر الاجر  
**قوله** حتى قالوا انما اخرج غاية ما ينهم من قوله في غير المعاوضة من عدم كونها معاوضة  
 حقيقة **قوله** ولا يخفى بغير ما مضى في عاقل لا يخفى الا بالعمل كيدار ونحوه لانه

الايدي **فصل** في الشركة الفاسدة **قوله** لان الموكل لا يملك وقبل  
 لان الشركة بنفس التوكيل والتوكيل اثبات ولاية التصرف فيها بوثبات الموكل وليس  
 للتوكيل ولا يمكن تخلف هذا المعنى هنا لان التوكيل ملكه لما اذن الموكل فتوكيد باطل واذا  
 بطل التوكيل بطلت الشركة واعترض عليه بعض الافاضل بان هذا يشكل في التوكيل  
 بالاسخاط فانه يصح مع ان التوكيل ملكه للاسخاط لما اذن موكله انتهى وان خبر به  
 انه قائمه وهو ان اراد بغيره على الاسخاط قدرته قبل التوكيل قسما ولكنه غير معتبر  
 لان الحال في سائر التوكيلات كمالها لا يري ان التوكيل بالبراءة بقدر على التنازل لنفسه قبل  
 التوكيل و اراد قدرته عليها بعد التوكيل فهو محتوج كما علم في التوكيل بشره او غيره  
 فغيره **قوله** كما يبيع في الارض المحلولة وسكون الباء والعين المحلولة ما يحصل من الارض  
 من الخلف **قوله** فيكون فيه اى في شرط التفاضل **قوله** وهو اى الفاسد واجب فيه  
 وان جهل كلمة ان وصليته وان شئت الى تدويرها فانه لا ضمان عندهما ان يحصل اداء  
 الاول **قوله** ان كان الثمن واجبا عليه وقد ادا من مال وهذا الاداء اول من اداء لغيره  
 حيث قال وعندهما يرجع الشريك على الشريك بنصف الثمن لان المشتري اى نصف دينه  
 من مال الشركة فان ذكر النصف في تقدير الدليل مما لا احتياج اليه فانه لو قال لان  
 المشتري اى دينه من مال الشركة كان احسن **كتاب المراجعة والادوية**  
 الارض على الثلث او الربع حصصا بالذكر تركا لفظا لانه فانه صلى الله عليه وسلم كمثل  
 عن الخاتبة قال المراجعة بالثلث او الربع وخص بها في الحديث فان المتأخر في المراجعة  
 قبل انتهى عنها كان هذا القدر **قوله** وهو الاكارا اى المأكرة **قوله** لمعالجة الجوار  
 اى بفتح طاء المعجى وتخفيف الباء الموحدة ما يقال له بالحق زمين **قوله** والى  
 صالحن الى يومنا هذا في النسخ الموجودة ولكن المناسب المصالحون باليمين **قوله** لان العقد  
 بر دعي منفعة الارض ان كان البذر من قبل العامل حلال الدليل ان العقد بر دعي منفعة  
 الارض او على منفعة العامل والمنفعة لا يعرف الا بالشرطان دخل لهما في التذلل  
 بل يرد الكسب والتوضيح **قوله** اى بان من لا يذري بان نصيبه من المنفعة **قوله**  
 بين صاحب الارض العامل انما قال كذلك مع ان الظاهر ان مال بين الارض والعامل يعم  
 صورة البذر مع الارض ايضا فالعنع والسابع التحلية الواقعة بين صاحب الارض والعامل



سواء كان من جهة الارض فقط او من جهة الارض والبذرة معا **قول** والرفع بفتح الراء  
 المهملة والقاف وان جعل الصاد الى البذر **قول** والدوس بفتح الدال المهملة والسين المهملة  
 بالفتح من كوفتن **قول** والنزبة بالذال المعجمة والراء المهملة بالفتح براد وادن يقال  
 دبت لظنة الظننا وادبت بنها **ايضا** كان في الارض حج ومعه الجواز والفساد  
 ان المزارعة تنفذ اجارة وتنتم شركة وانفقاد اجارة انما هو على منفعة الارض  
 او العامل دون غيره لانه اجارة بعض الخارج فلا يجوز الا فيها ورد فيه نص وهو  
 الا ولا خجل ما جاز من الصدور من قبل اجارة الارض والعامل ببعض الخارج او كان  
 المسترط على احد ما شئني متجانسين ولكن المتطوفية هو اجارة الارض والعامل بذلك  
 يكون مورد الارز وكل ما في صورته من قبل الاجارة الاخرى او كان المسترط على  
 احد ما متجانسين وقد ضبط شرطها بعضهم بفتح فارسي وهو **قول** زمين تنها  
 عمل تنها زمين بالفتح **قول** ورأي بنو سحوت وانهم ناجز وبطل **قول**  
 لان منفعة البقر ليست من منفعة الارض والضايف في حرفة النجاش والتاسيب  
 هو ما صدر فعلم من التوفيق لانه في حوزة صاحبها غير ما في حوزة غيره **قول** او شرطه يكون  
 نفقة النفقة الذرع **قول** يعني ان كان رب البذر صاحب الارض فله العمل او من قبله  
 او من قبل ارضه بكذا على النسخة ولكن لاكتفى بالغير لانه من قبله فلو كان رب البذر في قوله  
 فلصاحب الارض او من قبل ارضه بكذا عن التكرار والحق انه من ملحق النسخة فالتبعية  
 اعلى من مثل هذا **قول** وفي القطع بطلان الحق العامل كان الظان يقول الحق المزارع الا انه على  
 عنه اشعار بوجه بطلان الحق **قول** ولا يثبت على المزارع العامل من اجرة مثل الارض كالمسئلة  
 اسئلة فلا يثبت ما في قوله فامكن استمرار العامل او وارضه على ما كان عليه من عمل **قول**  
 وسواء المسناه اي يسوء المسناه اي يظلم الميم وفتح السين المهملة وتشديد النون ما يقال  
 له بالفتح مدار **المسألة** **قول** اذ لادراك الغر وقت معين فلا كما يتفاوت  
 فيه ثلث **قول** على اول حجة من الجيم والراء المعجمة المشددة بحذف الفتح كذا ذكره في الخارج  
 تحت يخرج من زراة البز بالراء المعجمة اسم لحبات الشبث كالمزول كان البذر بالذال المعجمة  
 اسم لحبات الخلة كالخط **قول** وان لم يخرج فيه ثلث بل اخرج منه ثلثا في قوله فيما سيجع من  
 انه لا دراك الثمر وقت معين فانه اذا لم يزل التفاوت في المخرج حوزة التفاوت في الادراك

شئين في

بل في **قول** فله العمل او من قبله وعبارة صفة شربة مكره او الا فله العمل او من قبله  
 الى ادراك الثمر انتهى كلامه في جعل الام والمعين وان لم يدرك الثمر في وقت سمي  
 فله العمل العامل الى ادراكه فان لم يجز العمل وظل الخشيش انما للعدو وقال وفيه نظر لان  
 اج العمل انما في العمل السابق لفن العقد لا العمل لادراك الثمر وغايت التكلف  
 ان يجعل العمل على استمراره في العمل السابق ويجعل الادراك في المخرج فليس المخرج  
 لا يحل اج العمل لا احتمال الكيف عدم المخرج لانه ولا اجرة انتهى وان شرطه في ما فيه  
 من المخرج عن سبب السد على ان حل الادراك على المخرج في المخرج سبب ان العمل على ما  
 من البندائية ويجوز ان يكون له اج العمل قبل خروج الثمر عند عدم الآفة وكل ذلك  
 من قوله التاميل او من عدم التدريب في الزاكية العربية **قول** الا في التخل والتخل  
 واحد وهو التفرج زمان **قول** والفاصل عليه اي صاحب الارض **قول** على ان يخرجها  
 اي يخرج من فاهم من قبل المخرج والايصال **قول** على ان يكون اجرة نصف السبب الذي يدر  
 بعلمه والاباء لاضافة اجرة الى النصف جانية والظرف اعلى من يكون **قول** والشر  
 في التي تبغى النون وسكوك الياء والظرف في اخر ما في النسخة **قول** لان صاحب الارض سبب  
 دليل فيه خصوص النظر الى عدم المدعي فتأمل **قول** واذا انتقض العقد بطلان العمل على  
**قول** لان في انتقاض العقد بطلان العمل **قول** تكلف لزيادة ملكة في عامة النسخة بالذال المعجمة  
 سبع من قوله انتهى جازا بالراء المعجمة والصحيح بالراء لان ما بالذال المطلق القطع كما  
 في قوله تعالى عطاء غير خذوذ اي غير مقطوع وبما لا يخص بقطع مثل البر والتخل و  
 الصوف وغيره **قول** ويكون بينهما على السواء فيه باقتضائهما قال ولا من يبطل المساقاة  
 بمت احداهما ومقتضى ثبوتها والتميز في ان مقتضى بطلان العقد المساقاة وجوب اجرة العمل لكون  
 الثمر بينهما على السواء فذهب **كتاب الدعوى** **المطالبة** حق من حقوق العباد سواء  
 كانت اصاله او وكالة **قول** والمدعي من اذا ترك ترك والناسب نسبة الى تعريف الدعوى  
 ان يقال المدعي من يعنى يطالب حقا من حقوقه عندنا للحاصل اذا ثبت وكذا الحال في  
 تعريف المدعي عليه الا ان الشايع عروفا لبعض خواصها وهو عدم يلزم في المدعي وجوب  
 في المدعي عليه فانه لبعض احكامها في صدقها في احد ما على الاخر **قول** اذا ادعى  
 برد الوديعة وهذا اذا لم يضمن الدعوى كخلاف حق سوى براءة الذمة عن الضمان

ما يكون في



فان من يدعي القالة بعد الاقرار براءه بعد لا يصدق بطلانه لان القالة بمعنى الحكم  
اخر سوى ابرار ذمته عن وجوب النفي **قوله** وشرط جواز حمل القالة فيمنه قسمة بان شرط  
النفي خارج عن ذلك الشيء وحضور حمل القالة في منهوم المدعى حيث قال فيما سبق  
بطلانه حتى عند من لا يظن **قوله** فانه مدعى صوته وتكرار معنى ان منكر القالة معي وهو عدم  
الضمان وهو الظاهر واخرى على ما يراه الوديعه ليس لان القارة ليس بعد اشتغال وهذا  
فلما اذا ادعى المدعي براءة ذمته بدفع الدين الا وكيل بالمال وهو ينكر الوكالة فانه  
رب الدين لان المدعي يدعي براءة بعد الشغل وكانت عارضة والشغل احصا انتهى  
والجواب ان قولكم القارة ليس بصل بعد اشتغال سلم ولكن بالشغل مختصا بالوديعه  
فانه لا يتعلق بذمة المودع شيئا بغير الوديعه بخلاف سائر الديون فان ذمته  
بالدين كذا قيل ويمكن ان يقال مراده بالاشتغال اشتغال ذمته بوجوب الدفع عند طلب  
المودع لا اشتغال ذمته بالدين وابرار سائر الدين للنظر والتأيد **قوله** فاعلم انه في  
سائر اعيان العاقبة كونه غير من حيث كانت فان ثبت البتة ان القارة ليس بحمل زود  
بل بحمل الرد اذ لا يثبت الا يرى ان محمد او الشافعي في غيرهما ذمها بالاجاز  
الغيبية تحت اثبات البطلان عليه **قوله** حتى قالوا في المنفعة ان لا يتعد نظرا كالاصح  
مثل حركتكم عند ما نجا على رواية والا فمعه او ذمته ان تعد رغبته عنه ثم انه  
قد صرح في الكفاية بان في دعوى العين الغائبة يكفي التوسيف لان يعرف القيمة  
فلا يكون ذكر القيمة لازما عند تعدر الاحضار **قوله** الا ان خالط اليك في ذكر الثالث  
عند الخلط في الرابع ان الخلط فيه بوث النسبة في النجاس بخلاف عدم الذكر كمن ذكر  
بعض او صافه زيد وسكت عن بعضا فانه معين بخلاف ذكر وصف ليس اذ هو  
بوث النسبة فيه **قوله** كانت واقعة الفدية اي من المسائل التي تعود للنسبة **قوله**  
ثم بعد ذلك اي بوجه استماعه وقضائه وانما صرح في وجه ذلك مع كونه ثم ليدل على  
ان استماع قضائه وقضائه في موضع **قوله** يمضي قضائه اي يقضاه القضاة ليس قضاء  
ناشئة **قوله** اذ الحكم بالينة بخلاف الحكم بالبراءة على كسبه **قوله** بخلاف النسبة فان وجوب  
الينة التحيل وموجب الاقرار بالاسليم وما ذكرنا يعلم ما في تعليقه به لان الفصل في فصل  
للحكمة البينة على ما ينبغي **قوله** بحرف اللام اي بحرف التخصيص والتقديم الدال عليه

**قوله** على ما ينبغي نعم المدعي **قوله** من انما انفسه انفس المدعي عليه **قوله** باليمين الكاذبة له  
فان من انما انفسه باليمين ان كان كاذبا لانه عجز عن زعمه وهو عظم من انما المال وانما كان  
صادقا فيحصل له الخلف الثواب بذكر اسم المدعى على وجه التعظيم كان حسن ومن انكر اسم  
**قوله** من طرشي او حرس الطرشي بفتح الميمين ابو الصم والرس بفتح السين بالفتح  
شدة **قوله** باذل الال مال ذم البين او مقرر على اختلاف القولين فيزجج هذا الجانب  
على جانب النورج في كونه مكد في النسخ المنداوله ولكن الصواب ان يقال على جانب النورج  
بدل النورج على ما يشهد به السياق اي تزجج جانب البذل والاخر على جانب النورج اذ  
لا تزجج عن اليمين الصادقة بنكوله اي بنكول المدعي عليه **قوله** حديث الشاهدين  
غير العربي ما يكون اسناده متصل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن يرويه واحد احادي  
الناجوي او من اتباع اتباع التابعين فان التخييف يخرج القصة لا يجزئ في غيره اليوم  
وانما قرأنا بذلك لوجوه على ما ذكرنا في قطع الخصوم بل من المصادرة بغيره  
المعبر عن قاطعة الخصومة لا تخيف في كالج مذكور ما بعده من الما في الآية قول الله  
على ما بينه اليه فان قلت فيلزم ترك طهارة المشهود بالاي وهو قوله صلى الله عليه وسلم واليمين  
على من انكر قلت قوله هذا ليس على ترك العمل بل بناء على عدم فائدة التخييف وقد ترك  
الوجه عند عدم حصول المقصود به كسقوط الصلوة عند عدم القدرة باداء اركانها  
**قوله** وفي ابلاء البغي بفتح الفاء ويكون البلاء الرجوع على ما قرأ في البلاء او و  
ولد اوقات قال صدر بن ربيعة او ادعت الالة على مولانا انها ولدت منه ولدا او ادعانا  
وقد مات الولد واخرى على ما في قوله في الطهارة قال في الطهارة انما هو ولد لمولاي وهذا  
ابنه فظاهره يشبه ابا حرة الولد فيعلم ان مولد الولد ليس بل من انما في قول الله عز وجل  
موت الولد لدفع الاشتباه بدعوى النسب فان الولد اذا كان حيا يحتاج الى ثبوت  
النسب فيكون تخييف المولود في هذه المسئلة اجزا الى التخييف لا كسب الظاهر من ان المقصود  
بيان التخييف لا كسب **قوله** ولا يتأتى الى التخييف كالكسب **قوله** لانه معتق  
او ملوك اي بينه وبين ذلك ولا العاقبة سواء كان معتقا او كاذبا او متحيا معتقا  
فيكون من غير حفظ العام على الخاص **قوله** وفي ولاد المولاة قد خبرت في كتاب  
المولاة **قوله** لان فائدة الخلف ظاهرا بانكول اقرار كان الظاهر ان يقول لان فائدة



الظلف على الوجه والمخاطب بالكون اذ النكول اذ لا خلاف في قول ومنه قوله  
لا يجوز في البذل قال صدره بغيره يمكن ان يقال لا يجوز في البذل في هذه الاشياء لا يجوز  
النكول في البذل على الاقرا واجبة فيكون البذل النكول البذل وان لم يجوز في الشرع  
اذ المصنف اظهر الشك في وقوع الاقرا وهذه كافية فيه ويمكن دفعه بان لم  
يجوز في الشرع لا يعتد به نفسه ولا يعتد به غيره لا يعتد به في قول واجبا للجدلا  
بما هو مشهور بخلاف ما هو في الغرض فانه اذا انكر المصنف في كلمة الله فان كل عز على عبي  
وكله في ذلك فانه في الحديث بالشيء في قول اذا ادعى طلاق قبل الدخول  
انما قال قبل الدخول لئلا يثبت من شدة الرقة في اخذ المال من صاحبه بل عرض  
قول فانه ادعى عليه بخلاف على ما يدعى بالسبب الاجماع في تخصيص هذه المسئلة ومثله  
النفقة بذكر الاجماع يوم الاختلاف فيها بينهما في قول لا يجمع بخلاف النسب  
الوجود كان الظاهر في قول الله الذي وقع في النسب حيث شئت خالف عندهما اذا كان  
نسباً بآزانه في قول فلو ادعى رجل على ان رجل تزوج على انه بانيه انما هو الرجل  
قول بخلاف النفس فان قيل ينبغي ان لا يخلف فيه عنه بناء على حصول هذه اليقين  
لا يجوز فيه البذل قلنا ان النكاح من هذه الاشياء التي لا يملكها ولا يملكها  
احد من العيينة بحسب وقد جاز بان يصح عدم اليقين فيما لا يمكن بالنكول والدم كذا في النكاح  
ما فيه من قبل ويمكن ان يقال على ما هو الاول بان معناه ان الامم عنده والكان ان  
لا يخلف في كل موضع لا يمكن فيه بالنكول من الدم كذا في النكاح في مثلث من قبل  
الشرع والوفاء تعظيماً لامة الدم فيجوز منها ان لا يخلف او يفرق في الغاية  
في لا يخلف اتفاقاً في الاتفاق فيتعين الطلاق في المسئلة السابقة لم ينعزل  
في ولا يترك في قول الله ان النكاح انما هو اذا قال في بيته في قول ولا  
بالطريق حيث طغوت وهي يقال لها بالعاص جازاً وبوجهه بغير اسرار  
كذلك في الحديث في قوله عن تزويجه التفاد بالفاء والدال المهملة التامح  
والانزواء يقال فياد فلان من كذا اي كلامه في قول لا على السبب الاضيقه وجمعهما  
فيلصقها كلام فانه لا يخلف في النكاح عند الجماع فلا يكون على المصنف في هذه الاشياء  
اقول هذا لا بد على الشارح فانه فصل كلام عاقل وقال الامم ان الدعوى اذا وقعت في

وانما بدعي على طريقه وكذا مدعى عنه ايضا بان المصنف بيان الامم الكلي الثابت عندهما  
لا بيان الاحكام الجزئية فحاصل قولها ان ما يجري للظلف فيكشف على المصنف لا على السبب  
نعم يحتاج في ذلك النكاح الى التخصيص بوجه واحد واعتراض صدره بغيره منها ما حصل ان  
اللائق ان يخلف على السبب بطلب من المدعي البينة ان ادعى الاقالة فان امتنع عليه  
يكون مدعى وادعاءه يمكن ان يقع الاقالة بلا شبهة ولا يخفى من يقدم على البينة الكاذبة  
فخية في حق المسلم انتهى وفيها هذا الاحتمال جاز في كل مائة فليعلم ان يستد بالظلف وان  
لا يعمل بموجب له صلي الله عليه وسلم واليمين على من انكر الا ان يقال العمل بموجبه حاصل بالظلف  
على المصنف وبه يحصل عن الظلف الاخر فاقول في قول اذا لو طلف على المصنف بانه هو  
بالشفعة يصدر في يمينه في اعتقاده فيثبت النظر في حق المدعي لا يقال في المصنف على  
البينة النظر في حق المدعي عليه لانه يمكن ان ينقطع الشفعة او يفرط طلبه لا يجوز ما يقب  
المدعي مقدم واصل في قوله جازاً وفي ما يقب خصمه عرض فلا بد من الدليل يدل على  
العرض في قوله مدعى عنه اي مدعى عنه في اسلامه واثار اليقين قوله اذ لا يجوز الا  
السنة مسما في قوله السبب مطوف على قوله اذ لا يخلف المدعي بانه مطلق في هذه  
الدعوى عند فاضل بل لا اقول في قوله وان وقف وفاق الى ان وقف بين كلاميه في قوله  
وفرض على الاول اعترض عليه بان الاول اسقط لفظ الاول بان يقال وفرض عليه انتهى ولكن  
لا يخفى الكلام الشارح من قبل الاكتفاء فانه ذكر الاختلاف والظلف اولا وفرض على الاول  
بقوله فالوكيل في وعلى الثاني بقوله ولا يخلف الا اذا صح في ولم يتعرض لكون الثاني بقوله  
على بناء على انهما من الاول في قوله الى المصنف البايعة بغيره وهو لامة المسيح في قوله واذا  
ادعى سبوح الشراء مطوف على ما سبق من قوله فاذا ادعى فيكون لقاً ونشر الا على السبب  
فانه يكون تزويجاً على قوله وعلى فعل غيره في قوله على ما صح به الشارح في قوله اذا علم القاض  
كونه مبرأنا في التخليف على العلم بعد ثبت الواقعة بوجه هذه الاشياء الثلاثة وان لم  
يكن واحداً منها يخلف على البينات في قوله ويقض عليه اذا نكل في فيه بحث فان ظلف  
على البينات اعم تحقاً من الظلف على العلم ومن انتفاء الامم لم يتم انتفاء الخصم بدون  
العكس فكيف يقضى بالنكول عن الظلف البينات في موضع يقب عليه للظلف على العلم فانه  
بعد هذه النكول يمكن ان يخلف على العلم في قوله في دعواه عليه اي في دعوى الدين عليه



وفي بعض النسخ في دعائها عليه وهو مكتوب المشهور إضافة الالف المقصورة  
 ان يبقى على قدر ما مثل تقديرنا وفي نسخة النسخ بالالف المدودة **باب**  
**التخالف** قوله لو لم يرد دعواه بالحق في هذا يشعر قوة البينة ورجحانها فيكون  
 في قوله والبينة اقوى شائبة التكرار فندبر وان لم يثبتا شائبة الى انه معطوف  
 على قوله وان عجز او كتم ان يكون الواو في ولم رضى الى حال **قوله** لان المسيح لم  
 للمشرق فليكون مدعى على البايع شيئا فيه انه لم يرض من تسليم البيع عدم دعوى شيئا  
 على زعم **قوله** لاستوائهما في فائدة النكول كان الظاهر ان يكون لكل منهما في  
 معية الشتر في وجوب الثمن عليه **قوله** فيقربا بغيره في قوله او يبيع بغيره **قوله**  
 عن ملككم اختلاف في الثمن عند ما يبيع زعم ما ذكر ان الخلاف بعد القبض ثابت  
 بالنص على خلاف القياس فيقتصر على موره وهو حال قيام السلطة والسلطة اسم  
 للجموع وقال محمد بن صالح ان عليا في بيع العقد ويرد في قيمة الهالك وقال  
 ابو يوسف بخلافه في ما يبيع في العقد ولا يخالف في الهالك ويكون القول  
 في ثمن المشتري **قوله** لان الاقل ان يخطا الدين الذي هو بدل رأس المال في ذمة من  
 اخذ **قوله** ويضيقه قطع الدارعة فان قلت اذ بقي العقد الثاني في ذمة  
 لا يوجد تمام الانقضاء والضحى بالقبض يكون بعد تمام الانقضاء قلت نعم ولكن  
 يحتاج الى الضحى لانها تها في مطلق التسمية واختلافها في كيفية ما **قوله** بن  
 حكمه مثل من الحكم **قوله** اي يحل حكم الباعين اي كما بين الضمين **قوله** وحلف  
 المتأخر او لا يختلف في الاجرة او في النفقة لان المشتري حقيقه وقد مر انه يخلف  
 او لا سواء كان الثاني الاجرة او في النفقة لان المشتري حقيقه وقد مر انه يخلف  
 المشتري ابتداء سواء اختلفا في الثمن او في المبيع فتنبه **قوله** كالعامة كالعين المهملة ما  
 يقال لها بالفتح وسائر **قوله** والقبض هو في الفاظ ما قيل له بالفتح جاءه **قوله**  
 الاء قية **قوله** والقنطرة بفتح القاف والقنطرة بالياء ما يقال لها بالفتح  
 كلاء **قوله** والطيلة بفتح الطاء والسين المهملة بالفتح ان طسم حرد كسرى  
**قوله** والمنطقة بكسر الميم وبالطاء المهملة والفاء ما يقال لها بالفتح كسر **قوله**  
 والدرج بكسر الدال المهملة ما يقال له بالفتح زعم وبسبب هي زن والمراد منها الاول

كما ان المراد من قوله كلاء **قوله** ولما رايها بالفتح سر بوش زمان **قوله**  
 كلاء في الضم جمع فراش وهو بفتح هاء جبري كالبستر **قوله** لان لظاهر  
 اخراي وجهها ظاهر آخر **قوله** هذا اذا كان اي الزوجان **قوله** وفيه في بعض النسخ التي  
 منها وهو وفي رواية محمد والروايات لغيرها بالراء القابل ان يكون فيكون التحليل  
 بقوله لا بدلية حسب يدلي لما عارض لغيره كالنجم السابعة عليه وجبانه للحدية  
 بكذا وان احد ما علكو كالفناء في حال الخيرة لان يدلي اقوى وللمعجرات  
 لانه لا بدلية فحلت يدلي عن الحاض انتهى فلما راد بالاول والثاني الى الاستنباه  
 لا يقال ليس الكلام بالنظر الى هذا الوضع والتحليل بل بالنظر الى ما نقل عنه شمس الدين ووجه  
 هذا التحليل والتفهم هناك غير معلوم لانا نقول فيكون ايراده منها مجرد بيان اختلاف  
 النسخ وفي كتاب اخر في موضع اخر فيصير كلاما خاليا عن التحصيل والتخصيص ان المراد  
 بيا مدرككم فالتفهم من عامة الكتب ان مداركم للبيع مطلقا اذ مات احدهما  
 سواء كانا حيين او احدهما حيا والاخر مملوكا والمفهوم من كلام شمس الدين ان مداركم  
 ليس للبيعة مطلقا بل اعتبارا بداريتها اذا كانا حيين واما اذا كان احدهما حيا والاخر  
 مملوكا فالاعتبار للحرية فان جانب الحرية على هذه الرواية يكون اقوى فان يد الوارث  
 يدور فيكون الورثة خلافه وهذا يعلم وجه تقديم ما نقل عن شمس الدين على المسئلة الثانية  
 وقصده من خلاف الخارج بآراءه **قوله** خصم يديه اي من جهة يده  
 فان يده يشتر خلاف ما يدعيه **قوله** يخرج منها اي من الخصومة **قوله** حيث يندفع به  
 للخصومة فيه سأل كالمخرج فان المراد حيث يندفع للخصومة في مقابلة هذا القول بان  
 برهن ذو اليد على ابداء زيد **باب** **دعوى الجلب** **قوله** ولا يستأثرها في  
 الدعوى والمجبة عنه لقوله ان شاء اخذ في رجع على البايع بنصف ثمنه فان نصفه يقضون  
 مع العبد **قوله** ان ما يبيع العبد بعد زمانه فهو بوجه كساحمها عبارة عن شراء الغير  
 والبعد عبارة عن القبض ولكن استعمال بعد اسما لظرفية غير مشروطة فلو قال ان ما  
 مع المتأخر تاجر زمانا فهو متأخر لكان احسن **قوله** اي يحذف اذكر بنية طالع  
 تفسير ما يغرم من قوله بلا بدلهما ولكن مسائل هذا المسئلة السابقة كان اشد **قوله**  
 وان صدقت غير ذي برهان اي ان لم يبرهن واحد منها فصدت احدهما **قوله** بيت

مذهب فصول في من يكون



بنفسه اي لا يوقف على قبض **قوله** من قوله برئنا الى الجان على ما في آخر قصص لها  
**قوله** والمراد في كسر الميم وسكون الراء وكسر العين المعلنين وشديدا الزا المجيء وقدر  
 الشعر للنصف الذي ينتج من طرد المعز ومجمل منه الاقضية الرقيقة **قوله** اذا لم يدع الخارج  
 على ذي اليد خارجا بوطونهم انما يخرج ومصب للغير **قوله** وانما قال في رواية من جبان  
 المعلن من على معنى الاستثناء في قوله الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا وان لم يكن في اكثر النسخ  
 بالاخر **قوله** وكذا الحديث ان لا يخرج المعلن حيث اخذ **قوله** فمدى طبع ما قد سهرين  
 ومدى النصف سها واحد الان مدعى الاول كان في السمين وهو مجموع الدار و  
 مدعى الثاني سها واحد في سها ثلثا ونصفه خلاف يمتنع في اثني عشر فانه على القول الاول  
 مدعى طبع ثلثة ومدعى النصف ثلثة وعلى القول الثاني مدعى مجموع ثمانية ومدعى النصف  
 اربعة **قوله** وان خالف اي بينا ليس من الوقتين بطل الشك في جواب هذا الشرط ليس  
 بطل الشك فانه عبارة المصنف بل قوله بعد حجة اسطر كانت لها وانما اورد بطل  
 البناء في جبر الواجب بالنظر الى اوقع في سائر الكتب على ما ان الله **قوله** يقتضيه بالوكان  
 المدعيان قبل وقوع في حصة المصنف بانه المعلن مكنت بالخبر لكن الظاهر انه من الشرح  
 كتب سها بالآخر انتهى او لم يحتمل ان يكون من المعلن بان يكون حلالا او شتاء قالوا ان الشك  
 لا يكون الا بعد قضاء الشك **قوله** فمن بين احد ما بالنصف ان يضمنه من زيد وقال الاخر او  
 زيد **قوله** لا شك فيهما في النصف مقتضى الدليل السابع ان يكون من تقدم الشرح احدا  
 مكونا اسبق في النصف الى الركوب **قوله** لا يطرح القضاء الا بطرح الازام بل بطرح  
 النكاح والقبض بهما **قوله** لا يهدية الهدية بضم الراء وسكون الدال الملهمة والباء  
 الموقوفة ما يقال لها بالهدية **قوله** لان الجلوس لا يدل على الملك فيكون بين الجلوس على  
 البساط وبين الجلوس في الدار فرق مع انها متشابهة في عدم لزوم الغصب بهما **قوله** وهذا  
 اي في حق الخياط وضيق الخياط عليه **قوله** لان عليه هراي اي جميع هراي كسر الراء وسكون  
 الراء وفيه الدال المعلنين وقطر النصف من البيت وقيل في موضع فوق الخياط  
**قوله** حتى يجر اي يتكلم ويعلم القول كما يخرج عاقبة في قوله بالقول وانما قال حتى يجر فانه  
 اذا لم يجر لا يكون في نفسه فيكون عبد الصاحب اليد قال صديقه اليد على الانسان  
 ليس لظاهر على الملك فان من رأى انسانا في يد غيره فانه يعرف الملك لا يجوز ان

يشهد انه ملكه فان الملك في الانسان الملية فكون القبي الذي لا يجر عن غيره عبد الصاحب اليد  
 منكملي ويمكن دفعه بان قولهم اليد على الانسان ليس دليل ظاهر على الملك بل على الاطلاق  
 بل بالنظر الى ان ليس حكم السلة والقبي الذي لا يجر عن غيره في حكمها فاليه بدل على  
 الملك وانما قيل في دفعه من انهم حرروا في الكتب بان الرجل اذا ارى حيا لا يجر عن  
 نفسه في يد رجل يجوز ان يشهد انه له وعلقوا بانه لا يدل على نفسه كسب الشرع فيكون اليد  
 لصاحب اليد فيخرج في الشهادة على الملكية فان اليد تم على الاخر **باب**  
**دعوى النسب قوله** اعلم ان الدعوة نوعان هي تخرج الدال المستعمل في الطعام  
 وكسرة ما يستعمل في النسب **قوله** وان لا يكون العلوي في ملك المدعي كقول المجتهد الذي  
 في ملكه هو ابني **قوله** ويسر المشتري كل الثمن هذا عند ابا حنيفة وعند ما بر دهمته لان ام  
 الولد غير منقوضة عنه في العقد والغصب بخلاف الفضل وعند ما منقوضة **قوله** وقصة  
 المشتري هكذا في النسخ وفي بعضها ولو صدق بطل الشرط ملحة من جبان النسخ وهو الصحيح  
 فان جابح ولد صار قول لم يصح دعوة الباي **قوله** كذا لو كانت الولد او رهنه او  
 اجرة اعلم ان عبارة الهدية كذلك ومن باع عبدا او له عبدا او باع المشتري من آخر  
 ثم ادعاه الباي الاول فهو ائنه وبطل البيع لان البيع يحل النقص وماله من حق الدعوى  
 لا يحتمل فينقض البيع لاجله وكذلك اذا كانت الولد او رهنه او اجرة او كانت الام او  
 رهنه او زوجها ثم كانت الدعوة لان هذه الحواش تحل النقص فينقض ذلك كله ويصح الدعوى  
 بخلاف الاعناق والندم على ما قال صديقه ضمير كانت ان كان راجعا الى المشتري وكذا  
 في قوله او كانت الام يصير تقدير الكلام ومن باع عبدا او له عبدا وكانت الشراء الام وهذا  
 غير صحيح لانا معطوف عليه بيع الولد لا يبيع فليصح في قوله او كانت الشراء الام  
 ولو كان راجعا الى من في قوله ومن باع عبدا فالمسئلة ان رجلا كانت من ولد عبده  
 او رهنه او اجرة ثم كانت الدعوة في حين قوله خلاف الاعناق لا مسئلة الاعناق  
 التي حرمت ما اذا احتج المشتري الولد بالافق الصحيح ان يكون بين اعناق المشتري  
 وكنايته لابن اعناق المشتري وكنايته البايح اذا عرفت هذا فخرج الضمير كتابة  
 الولد المشتري وفي كتابه الام من في من يبيع انتهى قول الاظهر ان المرجع فيها المشتري  
 قوله لان المعطوف عليه بيع الولد لا يبيع الام مرفوع بان الجباد ربيع مع امه مرفوعة



سورة الكلام من دليل كراهة التفرغ لمحدث سيد الانام نعم كان مقتضى ظاهر عبارة  
الوقاية ان يقال بالنظر الى قوله بعد سبع مشرية كذا بعد كتابته الولد او رهنه  
ولكنه سهل **قوله** ثم زوجهما كله ثم لا رغبة في الرتبة فان الزوج ليس قبل المباحات  
لا مما لحق به **قوله** الاغناؤه فان اغناؤه المشتري لا يرد وكذا تديره **قوله** وبطل  
عنق المشتري لان يقال هذا بخلافه في ما سبق من عدم جواز دعوة البائع لعدم  
العنق لا نقول لا انتفاض منها فان الانتفاض يكون بعد علق حتى المصنف  
وتغير العنق وليس المر في هذا المقام كذلك فانه يجرى احد النواهي بظهوره في  
وينعدم تأثر الاغناؤه فيه فان قبل فالامر في مادة النقص ايضا كذلك فلنا لا  
فان المضم من دعوة البائع حصول اصل المارية بنظر الولد وقد حصل باعناؤه المشتري  
والمضما هنا نسوبة الولد من حصولها من واحد فكما حكمنا لا يجوز ان يكون  
احدهما حرا والآخر عبدا كذلك لا يجوز ان يكون احدهما حرا والآخر غارضا  
وبالحكم المضم في كل من الصورتين حصول العنق للولد في صورة الانفراد حصل  
هذا المضم باعناؤه المشتري ولم يكن في الاعتبار دعوة البائع بخلاف صورة  
فان اتحاد الماء اقتضى فيما تحيل اعتبار العنق من العارضة الا الاهلية صورة قدبر  
**قوله** بانه يترتب هكذا في عامة النسخ ومقتضى المظن ان كتب المارية على صورة الباء يقال  
جزئي **قوله** لصبي هو ابن زيد الصبي لا يعبر عنه نفسه وانما قيدناه بانه لانه كان يعبر عنه  
فالقول قوله انها صدى ثبتت نسبة تصديقه في هذا في الكفاية **قوله** فلو ان المارية  
هكذا في عامة النسخ ولكن الظاهر ان يقال فلو ان المارية **قوله** حاشا المقر وهو زيد **قوله**  
وفي العكس اي في الحكم بكونه عبدا وسما بان حصل له الاسلام بالبيع يتغير العنق لا حصول  
الاسلام لكونه امرا اختياريا بامام قيام الدلائل المستدعية لتوضيد سهل من حصول المارية لان  
تحصيل ما في يد الا لانيال اليها بالقصد والاختيار **قوله** لا استوائها في دعوة النبوة  
وزوجه المسلم بالاسلام لا شك ان تزوجه المسلم بها حصول الاسلام للصبي فلو قصر الدليل  
وقال لا استوائها في دعوة النبوة وتزوجه حصول الاسلام للصبي لا كان احسن **قوله**  
غير محتمل هذا يشعر بان لا يكون عدم التغير شرط في المسائل السابقة مع انه ليس كذلك على ما نقل  
في الكفاية **قوله** واستواء ابيهما فيه وقيام ابيهما عليه لا استواء ابيهما في الصبي من جهة

الدين ولا يخفى ان هذا مضمون ما عطف عليه اخذ قوله قيام ابيهما عليه **قوله** وقيام  
الغراشي بينهما دليل على ظاهره منهما فيه ان ظاهر هذا الكلام كون الصبي بينهما على الاشراك  
مع ان المصنف ليس كذلك عبارة المارية في هذا المقام هكذا الا الظاهر ان الولد منهما  
لقيام ابيهما او لقيام الغراشي بينهما انتهى بخلاف نسبة الولد اليهما على السواء واما قيام  
اليد لطيفي منهما بان كان الولد منهما او لقيام اليد لطيفي وهو الغراشي الثابت بينهما و  
يعلم منه على تقدير تزوجهما كلام الشارح وحمل على ما في المارية الا نسب يكون كلمة او بدل  
الواو وقيام الغراشي مع ان النسخ متفقة على الواو **قوله** انما الرجل انما ثبت في  
افرا الرجل بالنسبة **قوله** الاخر الاصل في حاشا ابيها يقال انه وان كان حرا في حاشا الاب  
لكنه رقيق في حاشا المسحوق لا نقول سلما انه كذلك لكنه لما علق على ابيه بقيمة حذارة  
لا بية الا العصبية النسبية اقدم من السببية فاذا كان الامر في المارية العارضة كذلك ففي  
الاصلية اولى فلا يضر كونه حرا بقيمة وما قيل من ان اعتبار الرقبة كانت لاجل الضرر  
والضرورة فقد رخصه ما فلا يتجاوز الامسح الارث من الاب غير ذلك ان هذا كان نظرا  
لجانين فاذا كان الامر في هذا الجانب ضروريا لم يلزم ان يكون في الجانب الاخر كذلك فغير  
**قوله** واخذ اي بوجه دية وانما قيد بالافضل لانه لو لم تأخذ بالايضن شيئا لعدم  
صدور المنع منه وان اخذ افضل من قيمته بغيره **قوله** باستيفاء منافعها الى  
استيفاء منفعة البضيع **قوله** لان القضاء بملكو الوجوب اداء الدين يكون بعد تحقق  
الدين وكذا الابراء عن الدين يكون بعد تحقق الدين **قوله** وهو رواية دعوى اصل  
الى رواية المسوط في كتاب الدعوى **قوله** بخلاف الاول وهو يكون قبل القضاء  
**قوله** فذهبه ان يدعى مبتدا وخبره المجرى بالشرط واداءته حذوفة اي لو ادعى  
ميراثا **قوله** هذا الولد متى ثم قال هذا الولد في هذه المسئلة وقعت مكررة فلذلك  
قبل ورقة ويمكن ان يتوجه ما بوجهين الاول ان ذكرنا فيما سبق بيان ان النسب  
لا يستغنى بغير ثبوت ومنها البيان ان التناقض لا يمتنع عند لزوم ابطال حاشا الغير كما خبر  
في المسئلة السابقة لعدم لزوم ذلك بغير ثبوت سباق المسائل المحروقة في هذا  
الفصل والثاني ان يكون توطئة ببيان الخلل الواقع في نسخي الضادين المذكورين  
والحادية **قوله** ولو عكس اي قال هذا الولد متى فيكون العكس بالنظر الى بعض الكلام

مطلد فصول الاستدلال



السابع لا كلام على ما لا يخفى **قوله** متأنية لضمها لو قال متأنية لنقاد التفرق كان  
 احسن الا ان براد الصفا التفرق المستبغ للتفرق مطلقا **قوله** ورجع لمصرع ولم يعلم انما  
 اوردته لان العلم بالرجوع يستلزم العلم بالوصية مع انه انكر ما **قوله** لا الكسب يتقبل  
 بالنظر للصغير الخ ولو اصره وقال لان الاب يتقبل بالنظر للصغير والصغير لا علم له  
 لكفى **قوله** وانت كفى بالمالى على عند عنه بامره الباء الاولى للصحة والثانية  
 للشيئية فلا يضر تعلقه بما يتعلق واحد وقد مر نظايره **كتاب النكاح** **قوله**  
 والكذب افعال عقلية يحصل هذا كان المناسب ان يقولوا في تعريفه ما يدل على  
 الصدق مع احتمال الكذب مع انهم قالوا اما يجعل الصدق والكذب على التام  
**قوله** وكذا اذا اقر هو الى العلم الجوهري النسب او اقره فهو لانه النسب بالدين او  
 الولد الجوهري النسب **قوله** لانه الى الاقرار **قوله** اقول ستره ان الاقرار اخبار  
 يحصل الكذب فيجوز كلف مدلوله فيه انه لا ينافي ما قبله من قوله لانه ليس ثقل  
 الملك المقر على ما لا يخفى بل المكاتب ان افعال الاقرار اخبار فخصضا ان تكون  
 كشفا عما وقع لا سيما ان عالم يقع لكل اقرار لا ينافيه ما ينافيه فهو مؤثر  
 لكون احتمال الوقوع فيه غالبا والافلا فلهذا صح الاقرار الجوهري لا العلم لا الاقرار  
 بطلافا وانما هو مكره فذهب **قوله** جاز ذلك كما يصدق في ذلك على نفسه حاله  
**قوله** اعلام مصادق ذلك كلمة ما عبادته عن المحقق عليه كالمبيع المتأخر **قوله**  
 على الحمل كالميم **قوله** وان لم يبين محطه على قوله ونحوه بين **قوله** للتميز وهو  
 على ان يكون اقرارا للمولى واقرارا **قوله** وقد انصبت مرفوع محطه على نصاب  
**قوله** وقال فاضحا وبغير منه ان اللازم في كذا درهما ايضا درهما على ما خرج به في  
 الأخيرة وفي شرح الخفافيل لربهم العشرون وهو قياس لان كذا يذكر للعدد عفا  
 واقل عدد غير مكرت يذكر بعد الدرهم بالنسبة عشرون ولو ذكره بالخفض وب  
 عن محمد انه يلزم مائة **قوله** واقل عدد من كذا من العشرة السبعين **قوله** ان قال القائل  
 تراخي وهو ودية ويحتمل ان يكون انصافا بما قبله على وجه التفسير لما على  
 من المال كذا ودية لكنه اشار الى انه على تقدير كونه كلاما مستقلا لا ينافي كونه بابا  
 اذا وجد الوصل في الاية المحذورة على لفظ لو قال لان الصفا قد يكون من جهة اللفظ و

١٧٥  
المال في كل شيء كان **قوله** واحسبك بعلي زيد في الزمان **قوله** ولا يحتاج الى رابط  
الى تكرار ذكر ما سبق معش نفع على كذا **قوله** اصدقا بيمنة اي صدق الحق في قوله حال  
بيمنة كونه منكر اللال **قوله** لانهم ودرهم مكر في عامة النسخ ولكن الصواب  
مانه درهم ملائف كون غير مانه مفردا على ما هو المنور **قوله** لان الناس تخلوا  
اي عدوا وانيلا نكراد ذكر الدرهم لكثرة استعماله فيما بينهم **قوله** لا تصح ميز المانية لان  
غير ما مفرد على ما مر **قوله** لاننا لما اقرنت جوابا لبيان **قوله** لان الاسم بغير ما مر  
على قول احمد فان اخذه لظان اسم للجمع كان الدار اسم للعروة والبناء معا وخذ  
ابو يوسف لظان اسم لخلعة كان الدار اسم للعروة ولهذا يبقى اسم الدار بعد زوال  
البناء واسم لظان بعد زوال الفض وفيه لا يلزم منه ان يكون الدار اسما للجمع  
نعم لان منه كون العروة جوازا لبا لا يربى اللفظ زيد اسم للجسم كخض مع جميع  
اعضائه من زيد ايطي عليه بعد قطع يده او رجله ثم انه با ذكرنا يندفع ما قيل  
من ان بني كلامي صادق للصحة منافاة حيث قال هنا اسم لظان يشمل الكل ثم قال  
في مسئلة الاشياء ان الفضل بدخل تبعا للاحتمال **قوله** اشياء **قوله** جديدة  
ما والوصة اذا دخل على ذات الافراد يراد منها واذا دخل على ذات الاغراض  
يراد بعض منها فالمراد منها جديدة الذي هو بعض من المديد وفي بعض النسخ صديرة  
**قوله** ولا تجزئ لجله لانه لا يخلو وفيه لليم ايضا ما يقال بالانفاجاة **قوله**  
**قوله** والاسرة جمع فلة للبر **قوله** والسور جمع سرب السبي وهو يقال بالانفاجاة  
برده **قوله** وبنيته لى بنه العامل مع كل متع **قوله** لو عايشه بنشيد النون ايا  
لورائيه معاينة **قوله** فلا بد من وجود العروة عند الاقرار بمكر في النسخ المذكورة و  
لكن الصواب ان يقال المقر باللام لان المراد به لعل على ما يشهد به السياق فوجوده  
حقيقي وذلك بان وصف لافل من سنة شهر او حكمي وذلك بان وصف لافل من سنة  
اشار الى انما يتوكل او تخملا وهو يجمع فلا بد من وجوده يقينا او تخملا **قوله**  
لان هذا الاقرار اي المقر فيكون الصبر يحسنه **قوله** لا تولى عليه من التولية  
الى البحر عليه ولاية الاولى **قوله** واحدة المتخا وصين اى شركة المتفاوضة **قوله**  
اشهد على البناء للبحر **قوله** وبشرط عدم مخالفة في اخرى اذ هذا الاشهاد يختم



مغايرة هذا الالف للالف السابق والاولىم تحصيل **قوله** المراد ان الامر  
بكتابة الاقرار اذا حصل فصل الاقرار ولكن نقول الامر بكتابة الاقرار ثبت  
الاقرار قضاء ايضا ما فيه من المعوم المعوم ظاهر على رواية الروم واداء جميع الدين  
من جميع حصته **باب الاستثناء** **قوله** بعد الثبوت انما يشتمل على  
وسكون النون وقطر الالف اسم الاستثناء **قوله** وان استثنى زيادة جود التفصيل  
والا فقد ختم ذلك بـ **قوله** ولو استثنى غيرهما اي غير وزني يمكن اني عامة النسخ  
والصلوب اي غير وزني وكلي على وفي الضمير **قوله** لان التعليق بمنية انه تعالى  
ابطال عند حجة اخرى عليه انه ينبغي ان لا يحمل ابطاله في اقراره لا رجوع واجيب  
بان الرجوع من الاقرار بعد تمامه لا يحل **قوله** ان شاء الله موصولا بابطال ليس رجوع  
ويحتمل حرفا بين قولنا رجعت وبين قولنا ان شاء الله في جعل الالف فان الاول  
لا يؤثر في تغير الكلام والثاني يؤثر في تغيره **قوله** لوجود الصيغة المرفوعة وعلى  
على **قوله** وان لم يخبر لو قال ان كان صدقا فواجب العمل وان كان كذبا فهو  
واجب الرد سواء خبر اول خبر فلا يتغير باختاره وعدم اختياره كان اظنه **قوله**  
والمخرج بالنظر الى النسخ حقيقة فان الاقرار تابع بالنظر الى حقيقة التصديق  
**قوله** انما قلنا او قلنا منها ومن بعض النسخ الاستثناء والظاهر الاول فان الثمن  
هو المناسب للثالث وفي ذكر الثالث بالاضافة والتمسك من اشارة الى احوال التعديل  
بها وانما خص الاضافة بالاول ومن يابن يكون البعضية اشتمل من الاول  
الايرانه يقال لا يقال كل من عدم صحة من النسخية عنه **قوله** استوفى وهي  
معربة على ما يخرج ثلاث ظلمات وهي عدم جوده خالص وجابهاه ضمة وقدر  
تفسير **قوله** لانه لم يقرب سبب الضمان فانه قال اعطيني بخلاف المسئلة السابقة  
فانه قال فيها اخذت والاضمة سبب للضمان بخلاف الاعطاء **قوله** ولو ادعى تخلف  
فيه لخصه على الترتيب حيث قال قدم الاضمة لكونه داخل تحت الاقرار **قوله**  
بل الغرض والنزيلة اي الترتيب **قوله** وقد اخذناه الى اخذت هذا او ذاك **قوله**  
ضمان مثلما ان مثل الالف يتاوبل الودعة **باب اقرار المريض** **قوله**  
دين صحه منبره ودين مرضه موقوف عليه فيدعيان خبرهما **قوله** باقراره فيما اي

في الصحة **قوله** وحاشا في هذا سوابق الاولين باستواء السبب قبل كذا في الصحة  
اخر من عليه بان هذا دليل انما يفيد سوابق الاولين الثابت بالافارقة الصحة فلا يطابق  
**قوله** المدعى بالخارجي انتهى وفي كلامه من وجهين الاول ان عبارة اللهانه هكذا او قال  
الثاني في الصحة ودين المرض يستويان لاستواء سببتهما وهذا الاقرار وليس في  
للاقرار المعلوم الاسباب والثاني اذا المتبادر من سببية الاقرار ان يكون الاقرار  
مستقلا وليس الامر بالمعلوم الاسباب كذلك **قوله** اي بقية الغرماء وبقية الورثة  
قبل الاول ان بقية البقية سببية الورثة فقط فان التصديق انما يكون في الاخبار  
وقضاء الدين ليس من قبل الاخبار انتهى ويمكن دفعه بان المراد بالتصديق الاقرار  
والقبول فاذا كان المراد بتصديق الغرماء قبولهم تخصيصا لاوا بالقبض وتصديق  
الورثة قبلهم اقرار المرضي بعضهم لا يكون في الكلام خارجا على ان الغرض من خبر بعض  
الورثة دون بعض الغرماء مما لا يخفى عن ركعة ايضا **قوله** فلا مانع من الجواز كان للارث  
وقد اتفق وفيه ان الاقرار للورث اذا لم يجر لكونه في حكم الوصية في غير ايضا كالكتاب  
ان يكون في حكم الوصية وان لا يجر فيما زاد على الثلث مع انه ليس كذلك فتأمل فيه  
فانه سيجي ما يدفعه ان شاء الله تعالى **قوله** وباب الاقرار كان مستند البقاء الزوجية  
ممكن في بعض النسخ وفي بعضها وبقاء الاقرار كان مستند البقاء الزوجية والظاهر ان  
كلامها تصحيف النسخ والصحة وباب الاقرار كان مستند البقاء الزوجية يشهد به  
عبارة اللهانه وان ثبت فراجع اليها **قوله** جعل سببه في بولده وقد تراءى فائدة هذا  
الفيدور وقد مر فيه ايضا وكان خلاف ما افادته النسخة في حله من حيث صحت  
بتعليقنا على الشرح الشريف على الرأية فاذا رايته في بعض النسخ  
ما وافقه حدثت له ملهم الصواب ومنه المبدأ واليه المآل حيث قال جرح السبب  
من لا يعلم له ان يجلد على ما ذكره شرح المحقق الطائفة لكل الدين والظاهر ان المراد به جرح  
فيه كما ذكره الفقيه كاستطرائه كما ذكر البعض لان المعنى اذا استعمل في المشرق  
فخرج عليه حادثة ليرمز ان نفس من سببه المذنب وفيه من الجرح ما لا يخفى فيلحظ  
هذا انتهى **قوله** لان المسئلة في غلام جبر عن نفسه لا يخفى انه لو قلت الكلام وقال لانه  
في برنفة المسئلة في غلام جبر عن نفسه كان اظنه فان المقصود اثبات شرطية



التصديق والدليل على كون العلم في يد نفسه على ما لا يخفى **قوله** لا يجزئ تصديقه ان  
ثبت النسب بدون التصديق على ما يبيح **قوله** وهم العدة في خبر ما عطف على قوله  
تصديق الزوج ان من لم يخدم العدة في اقرار امرأة غير ذات الزوج لعدم تحلي حوا  
الغيرة **قوله** لاننا لما مات زال النكاح بعلة انما جاز ان تزوج اخرا عند ما  
يجي من الطرفين باعتبار حكم النكاح والارث باق بعد الموت لان الموت التصديق  
يستند الى الاقرار والارث مع عدمه ولغا في ان يعارضه بقوله لا يصلح التصديق  
على اعتبار الموت لاننا مع عدمه حالة الاقرار وانما ثبت بعد الموت واجاب عنه  
بعضهم بان العدة لانه الموت عن نكاح بالاجماع فجاز ان يغير النكاح المعايين  
فانما باعنا ما فلك الموت واما الارث فيلزم له جواز ان يكون المراد كناية  
فلم تغير كناية بل بعبارة انتهى قوله حاصل ان العدة بمنزلة النبي موجود حال الحياة  
وهو النكاح وليس الارث مما يجوز وجوده حال الحياة على ان الارث ليس يلزم التصديق  
كما في الزوجية الكناية فلا بد ما قبل ان السؤال هو في من لا يجزئ ان يقال  
ان التصديق يستند الى حالة الاقرار وفي تلك الحالة لا يثبت بل هو حكم يثبت  
بعد الموت فيتمتع بها الاقرار حقا لانبات الارث ابتداء فيكون التصديق واقعا  
في شيء هو الحال مع عدمه من كل وجه وهو النكاح ونسب النبي في الزانية فلا بد من اقراره  
لا وجوب العدة ثبت قبل الموت فلا يكون التصديق واقعا في نكاح مع عدمه من كل وجه  
انتهى وان خبره ان حاصل ما قاله المصنف ليس بجواب عما قاله الجيب غير ان قلنا ان ما  
اوردته الجيب على اوجه حاصل الجواب وليس هو كفايا والى علم حقيقة الحال  
**فصل في قوة افغرة على قوله** وحقه بقرينة لا يبطل في كذا في النسخ  
المذكورة ولكن الظاهر انما افغرة على قوله لا ينفذ في **قوله** لانه كان للمقر  
الى المعنى الذي اقر فيه نفسه **قوله** او انكر ان قال حقا او صدقا او يقينا  
مكة في عامة النسخ والفظ ان يقال او انكر من التكبر على ما يشهد به الى الكلام  
**كتاب الشهادة** **قوله** ويجوز ان يقرض نفسه ولا ياتى بالشهادة  
اذا ما دعوا او قوله تعالى وتكتموا الشهادة ومن كتمها فانه آثم قلبه غير انما يكون عرض  
كفاية اذا كانوا جماعة فادى بعضهم وقيل شهادةهم لا يجزئ على الباقيين ولا يجب

سبيل الشرائع **قوله** في ستر ما في الحدود فخص خطا او قلا اما الاول فلان السر  
والكتمان انما يجرى في خوف من حوا المحتاج الى اللوم وذلك في حقوق العباد واما  
الحدود فخا الرضا والرضا عنى عن العالمين وليس في خوف من حوا في حق صيانة  
عرض الحية المسلم ولا شك في فضل ذلك في شروح الهداية واخره على ما بان من هذا  
يتم في الحدود والغايب حوا العبد قصاص وحده القوف انتهى ويمكن دفعه بان  
القصاص من السر السر حيث يندرج في الحدود ولا يصح حوا في الحق اما باخذ المال  
او باخذ الانتقام بالتعزير وكذا يشهد به قولهم في السرقة يقول اخذ دون سرق  
او كلامهم هذا مخصوص بالابيض فيه حوا العبد على ما يشهد به قولهم فلان  
السر والكتمان انما يجرى في خوف من حوا لا آخره واما الثاني فقولهم اصل الرضا  
عليه وسلم للذين شهدوا على النبي من الاحاديث الواردة في ذلك قبل الاخبار بغيره  
لاطلا على الكتاب اعمالا لا على لطلاقة ولا يجوز بغير الواحد والطالب ان يقرر ان  
ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واحاديث في السر والسر والسر المعنى فحازت  
الزيادة به كذا في الهداية وقد اجيب بان الآية فيما اذا وجد الدعوى الطلب  
من المدعي بقرينة قوله تعالى اذا ما دعوا او المدعي في طرد ومعدوم فلا يوجد  
الدعوى والطلب واخره على ما بان الدعوى الطلب موجودان فيا فيه حوا العبد  
فلا بد من الجواب انتهى ويمكن القول ان مقصدا المدعي في السرقة والعقد مثلا  
تحصيل مال او تكميل رضة وهذا لا يوجب الطلب اذ لا يفسد مع الحاجة  
العقدية المقترنة حفاه تعالى على ما خرج به صاحب الهداية حتى لا يسمى القصاص  
حدا لما نه حوا العباد ولا التعزير لعدم التقدير واذا كان الحد وعقابه عن حوا  
تعالى لا يوجد المدعي من حيث انها حد وقد بذر **قوله** وعاية طاب السر مع نكاح  
لم يستلصاع حوا المالك لان القطع لا يجتمع **قوله** في موضع الظاهر عليه الحال  
لعله صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة فيما لا يطمع الرجال النظر اليه **قوله**  
غير انه الاول لتبينه الا ان الاثنين والثلاث احوط ما فيه من معنى الا ازام و  
عند ان في بعض الشرائع الاربع وحده مالك شرط الاثنين وتقبل في الولادة  
شهادة رجل واحد ايضا لانه اذا جاز شهادة امرأة واحدة فلا بد ان تقبل



شهادة رجل كذا في الكا... واختلف فيها اذا انتقلت النظر الى بعض...  
 اننا نذكره الزبدي **قوله** كذا في الاموال...  
 او غير ذلك...  
 بل هذا مخصوص بالاشهاد لان الاموال لا تقبل في الاموال...  
 كونه وجودا واعترض عليه بان هذا يشك في بعض الشرح من ان شهادة  
 الاربع من النساء...  
 عليه الرجال كما يدل عليه تقرير المتن...  
 ان يقول وليس الرضا من قبيل الاموال...  
 المذكورة وهي شهادة اربع من الرجال وشهادة امرأة واحدة وشهادة رجلين وشهادة  
 رجل وامرأتين **قوله** لفظ اشهد لفظ الشهادة وما تشق منها والعراق...  
 يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء...  
 لاني بالشهادة...  
 من طرقة وجعل الحكم...  
 الى اسقاط الحدود...  
 بان الاكفاء...  
 الشهادة...  
**قوله** وهو محمد لا بد من ضم آخر اليه لان ترتيب الزكية...  
 الرتبة...  
 حتى يشترط في تركبة الزنا اربعة...  
 الامور بين تركبة السر وتركبة العلانية...  
 ككاتب وكتبة **قوله** ورائي...  
 اخر بنو...  
 فان الحكم من قبيل الاقوال...  
 فاعل **قوله** يجوز الصدق ولا يبعد ان يجعل هذا...  
**قوله** لكن ينبغي...  
 اذا فسر

اذا فسر هذه الوجه...  
 يشترط...  
 للشخص...  
 عند ما الشهادة...  
 بين النوع...  
 النقض...  
 والصيانة...  
 الاوقات...  
 الموافقة...  
 في الولاء...  
 يجوز في الولاء...  
 يشهد بالنسبة...  
 القضاة...  
 لحكم...  
 سوى الرقيب...  
 انه رقيق...  
 تجعلوا...  
 بطلت...  
 ان يقع...  
 الشهادة...  
 انتهى...  
 فاعترض...  
 ان يشهد...  
 في هذا المقام...  
 ولا يصح...  
 الموت



لا يشترط لكل واحد حضوره في الصلاة بمنزلة العناية **قوله** الشهادة بالاجابة  
بالقبول فاني قيل قد يوجد الاجابة ولا يوجد القبول فكيف يمكن الشهادة باحد هاهنا دون  
الآخر قلنا حضوره اذا جاز ان اشهد حين الاداء عن احد هاهنا وسكت عن الآخر في محل  
وحيث ثبت العقد يصح ويكون بمنزلة الشهادة الآخر ايضا لا وفوق العلم باحد هاهنا  
الشهادة بكافة الشهادة عن الآخر في نفس الامر والاعلم **باب القبول وعده**  
فصاروا اثنين وسبعين فرقة على ما بين في الكتب الكلامية **قوله** من غلاة الروافض  
الغلاة بضم الغين الموحدة جميع غلاة الغلاة في الامر اذا جاز في قوله **قوله** فتمكن الشهادة  
في شهادتهم لا يقال ينبغي ان تقبل شهادتهم اذا استندوا بشهادتهم من الكتاب المحقق  
لشهادتهم عندنا لا ارتفاع الزمة في المذكور في الكتب الطلاق عدم القبول لا نقول  
مقتضى كونهم متهمين على الطلاق ان لا تقبل شهادتهم كبر الفسق **قوله** وتقبل من  
الذين على مثل ما روي انه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين بشهادة اربعة منهم **قوله**  
وان اخلفا طاعة كاليهود والنصارى الرازي الملة الذين قلنا في قوله الكفر كله  
ملته واحده ثم انه قال في الخط وشهود الكفار بعد لهم المسلم فان لم يجرهم المسلمون  
بما لا يسمون على عدم الشك فيهم ثم قال او لا شك عن الشهود لان الشك في احد  
شهودهم يوجب عليه الشهادة وعن الفنا والكره في ان شهادته حادثة فتركية ان  
يزكي بالامانة في حاله وانه وبه ويكون مع ذلك صاحب حفظ **قوله** ولهذا لا يجرى  
التوارث في حقه عليه بانه على هذا ينبغي ان لا تقبل شهادته الذي على المسائل لان الارب  
لا يجرى بينهما بان كان الاب ذميا والابن مستائنا ومات احدهما في دار الاسلام فانه  
لا يرث احدهما من الآخر انتهى والجواب ان معنى الشهادة وجود الولاية بين الشاهد والشهود  
عليه لان الشهادة يتضمن الازام ومنه التوارث التام فلهذا حاز شهادته المسلم على الكافر  
مع عدم جريان التوارث بينهما فذكر عدم جريان الارث لتأييد انقطاع الولاية  
باختلاف المنة لا لكون عدم جريان الارث دليل على عدم قبول الشهادة فتأمل **قوله**  
ان اجنب الكبار وذكر في بعض الشروح ان الاوجه ما قبل ان الكبيرة والصغيرة اسماء  
اضافا لا يعرفان بذاتهما وانما يعرفان بالاضافة وكل ذنب اذا نسبت اليه اذونة  
فكبرية واذا نسبت اليه اذونة صغيرة ولا يخفى ان هذا لا يوافق فيهم في هذا المقام

فانه يلزم منه ان لا يوجد عادل باخباره وغير عادل باخباره **قوله** ولم يقدر اوجه رضا  
له اي للاختلاف وقاما معناه **قوله** وشهادة اثنين مقبولة هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها  
وشهادة اثنين والثاني وهو الصحيح **قوله** فيحصل امرأة في حاشية لا يجوز من رجل  
مالم يطم اليه امرأة ولا مع النساء بل رجل معتن **قوله** مولاه مبتداء او موكلة معطوف عليه  
سلم خبر **قوله** وان ساء وكل كبر الهمزة معطوف على قوله فان ساء بناؤيل **قوله**  
وفي نسخة يمكن التخرج عن ائمة الشهود ان في النسخة بناؤيل الصوت وفي نسخة النسخة  
يمكن الاخر اخرجنا سائر الشهود من الرجال والنساء كما به دشادة الاصول للفروع  
لان دفاع الغرور بسائر الشهود ولكن اذا قبلت الشهادة المأخوطة وحكم بما يصح حكم  
لانه جاز في حيث قال مالك تقبل شهادة مطلقا كالبعير وصرح بهذا في الكتب وفي رواية  
عن ابي حنيفة تقبل فيما يجر فيه التسليم وهو قول زفر وعنده بعض النسخ تقبل  
اذا كان جبر اخذ النخل وان لم يجر الاداء قبل القضاء لا يقضي الله عندهم وجمد  
خلافا لا يوجب **قوله** وعلمك لا يجوز للشاهد ان يقبل شهادة المملوك ويحكم به وان حكم به  
لا يصح لانه غير جاز فيه **قوله** وحده وفيه في تقبل شهادته ايضا اما اذا قبل وحكم به  
يصح لانه جاز فيه **قوله** فاذا حدثت اي الشهادة بناؤيل ان يشهد وفي بعض النسخ  
فاذا حدث والاول اظهر **قوله** واصلا وقرنه ولو حكم به المالك لا ينفذ لانه جاز فيه  
بخلاف قبول شهادة الزوج والعريس لانه جاز فيه وفي المحيط تقبل شهادته بولده  
من الرضاع **قوله** وسيد عبده وكان له في بعض النسخ قبل من الشهادات لانها ليست  
بجزمات فيما **قوله** وتحت يفعل الردي لاهراة على العنق وقيل المراد من فعل الردي  
التمس من اللواطة كذا في شروح الهداية ويصح في قول شهادته لا الله يقبل شهادته  
الفاسيق لكونه جاز فيه **قوله** وتايحة ومغنية واما لو قبل الله شهادته فانه ينفذ  
حكمه لكونه جاز فيه **قوله** مالم يسكر ان مالم يكن الادمان على طريق السكر **قوله** على الله  
فيل المراد من الشرب على الله مجرد الشرب لا لنداء او على اي طريق كان انتهى وفيه انما يفهم  
من الكتب انه اذا شرب ولم يظهر لا يكون بذلك خارجا على العادة وان كان شربا عظيما  
على ما صرح به الشايع لكن كلامهم هذا ينافي قوله وتقبل من سلم ان اجنب الكبار و  
فسوا الشايع فيما سبق بانه هو حاشية العادلة فان شرب الخمر اذا كان كسيرا كيف يوجد



الاجتناب عن الكسائر والعدالة عند خبرها سر او كان يخصص من القليل الشرب على الله  
بالشر لا للتدوي من من طلبة قد تم **قوله** وعده بسبب اليافيل لان المعادة لابل  
الذي يباح من اكلها لا يؤمن من السخول عليه ولا يصح للشيخ فير شهادته على من  
تعاديه لا بسبب جهده فيه انتهى وفيه انه خلاف ما يستخرج بالشاهد من قوله واما الرواية  
المقصودة بخلافه فانه اذا كان عدلا نقبل شهادته قال وهو الصحيح وعليه الاعتماد  
انتهى الا ان يقول بالكلام صاحب القيل بالنسبة الى الشهادته على من اجاديه والرواية  
المقصودة بالنسبة الى من يعادى بعض الناس امر الدين وشهد على من اجاديه ولكنه  
بعيد بخلاف ظاهر كلامهم **قوله** ومن يلعب بالطيور او الطيور ولو قبل الصلوات وما  
وحكم بانفسه **قوله** او يغني للناس فيل تاشترط هذا الشرط في جانب الرجل والشرط  
في المغنية لانها من المغنفة بالنسخ بين الناس فاشترط من ذكر هذا الشرط في بعض  
شروط الصلاة ولذا الفوق ذكر حكم المرأة المستظلة الا ينبغي ان يكتفى بذكر حكم الرجل  
كما لا يخفى وذكر في بعض شروح المتن ان وجه إطلاق المغنية والناجحة في حق المرأة  
والنسيبة بالنسخ للناس في حق الرجال هو ان نفس رفع الصوت في حقها حرام بخلاف  
الرجل وهذا في الحقيقة لا ذكر في الذخيرة من ان المراد بالناجحة التي تنوح في مصيبة غيرها  
واخذت ذلك من كسبه لا التي تنوح في مصبتها لانها لا تقطع عنها التها وفيه كذا ما اول  
فلان الحشر المذموم من قوله لانها من المغنفة بالنسخ بين الناس ممنوع واما ثانيا فلان  
الخالقة لا ذكر في الذخيرة غير ظاهرة فانه يجوز ان يكون رفع الصوت غير مخطا للعدالة  
فمن تنوح في مصبتها لكونها مفعولة فيما فعلت لزيادة اضطرابها واشتلاب  
صبرها واختيارها لا لعدم حدة رفع الصوت فيكون في معنى الشرب للتدوي **قوله** اي ياتي  
منوعا من الكسائر الا قوله او ترك به الصلوة هذا كلامه فلو قيل الحاكم وحكم بانفسه  
حكمه على ما يظهر **قوله** او يبول او ياكل على الطريق لان في ترك المرأة قبل الظ  
انه لا يصح للشيخ قبول شهادته لانه لم ينقل في خلافه يكون خبره اضعف ولم يجر  
بكونه خسفا حتى يدر في حكم انتهى انت خبر بان الاكل على الطريق والبول فيه ليس  
اشد من شرب الخمر والزنا وكان في قوله المرأة لكونها اذن من مراتب النفس لم يجر  
بنحو ذلك في قبول الشهادته معها الا لانهم جربوا نفع ذلك في الشرب على وجه التلبي

حيث يلعب بالصبيان فانه مع احتمال على قوله المرأة وكونه كبيرة حصة اذا لم ينفع نفع ذلك  
فيما نحن فيه **قوله** على قصر عقله ومروءة المرأة على وزن الغيرة بالفتح مردي  
كردن وبروج عقل رقيق **قوله** من لم يمنع عنها اي من تركها لا يمنع عن الكذب  
بخلاف من لا تركها فان قيل قوله بخلاف من لا تركها مستدرك فان طالع في جميع المواضع  
المذكورة كذلك قلنا معناه بخلاف من لم يظهر سبب فضير التائيد راجع  
الى الاظهار بما قبل الابانة وبوجود ما قلنا قول صاحب الصلاة بخلاف من يكتفه لكنه  
يشعر ان سبب السبب اذا لم يظهر يكون مخطا للعدالة مع انهم قالوا مطلقا من طعن  
في علماء الامة لا يكون من الامة **قوله** على الايصاء اي نصب الوصي المذكور من قبل المخرج  
**قوله** يستوفى حقها اي مال الميت بواسطة الوصي ان كانا دانيين او بران  
بالدفع اليه الا انما يوجب فيكون الغير اعم من الدين والمدين **قوله** والموصي  
لهما قصد اقية وشرا لا على الترتيب **قوله** لاننا اي الشهادته مطلقا **قوله** والموت  
معروف واما قال كذلك لانه اذا لم يكن معروفا لا يملك القاصد نصب الوصي بالبرهان الشاهد  
فغير الشهادته موجهة على القاصد فيعلم له النية وهو حق المنفعة الا في الغير عين  
الميت عليها ديني فانه تقبل شهادتها وان لم يكن الموت ظاهرا لانها معترفان على  
انفسها في الموت بخلافها هكذا قيل وفيه انه قد علم مما سبق ان البراءة بالدفع  
اليه من باب جرح المنفعة ايضا فكيف تقبل هذه الشهادته فاقابل فيه **قوله** لانهم  
كفوا اي الشهود صاروا كافين للقاصد في مؤنة تعيين الوصي لان ثقله تعيينه فحت  
عنه بشهادتهم فصاروا في حكم العروة في عدم كونهم حجة **قوله** بل دافعه مؤنة  
التعيين من الدفع وفي بعض النسخ بل وافقه بالواو والقاف مع الضم والاول  
هو الصحيح **قوله** قد مر بطلاننا من ان شهادته الفروع للاصول غير جائزة وفيه ان  
المعتبر في الشهادته على الوكيل نفس الوكيل لا الموكل الا يرى ان السلم اذا وكل شيئا  
في شيء او شرا شيئا يجوز شهادته الكافر عليه فاقابل فيه **قوله** فاخرجه عن الشهود  
فان نسخ الشرح منها مضطربة والاصواب ان الجرح في قوله فاخرجه مفعول  
في قوله لايضا اذا اخرج جرحا ان تشبه على ما يشهد به سوق الكلام **قوله** فاضل  
بذلك التخصيص ما عارض عليه بعض المتصنفين ويمكن دفعه بان مراد هذا البعض



ان الشهادة على وجه مجرد لعدم دخول المشرود به تحت حكم استثناء حقيقة سواء  
كانت قبل التعديل او بعده بل هو اخبار شخص ويؤيد كونه اخبارا اعتبارا قول الواجب  
فيه فاذا لم يكن شراقة لا يكون عاخر فيه فان كلامنا في قبول الشهادة وعدم قبولها  
لا في الاصح منها فالمراد من قوله اذا الغرض ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر في الشهادة  
فقبل التعديل لا بعد شراقة ايضا وما ذكرنا من دفع ايضا ما قيل اذا كان قبل جرح  
المذنب في الشهادة بعد تعديل اقراره فليس بشيء لم يقبل منه المدعي عليه على الوجه المذكور  
لانه اذا لم يكن بطلان القصة لا يكون في معنى التزكية بل اشاعة للعاشنة فندبر **قوله**  
وقبل على اقرار المدعي بغيرهم لان الاقرار عايد تحت الحكم وليس فيه شك التزم  
بل حكاية الهتك بخلاف الشهادة على اقرار الشهود وانهم شهدوا بالذوق فاما لا يقبل  
مع انها شراقة على الاقرار الدخول تحت الحكم لان فيه هتك التزم وبه ثبت الغرض و  
المشهور بان الشهادة الفاسدة يمكن اقبل وفيه ان الشهادة على اقرار الشهود  
يكون حكاية للصدق عن قبلهم ايضا يكون الثاني هتك دون الاول غير ظاهر الا ان يقال  
للمتك افشاء معاصي الغير بدون ضاه في اقرار الشهود على انهم لا يوجب الهتك  
**قوله** بان لم يزل الرجح او السكرو الكسفي بالاول لاستمرار الثاني اياه في الغلب  
**قوله** لانهم ربما سمعوا اقراره ثانيا في يومه وظنوا ان ذلك بطلان لهم الشهادة الى الجرح  
جرح اليد الشهادة بل لا بد من ذلك من السبيل فهو معروف للملك ام لا ويجعل  
ان يكون المراد سماع الاقرار سماعا من الغير بطريق النقل لانه بالذات وبجرح التزم  
لا يجوز الشهادة الا في صور محدودة على ما مر **قوله** او كان جرحا معطوفا على قوله ثم  
اقام الزوج اي اذا خالف امراته وكان جرحا وقت الخصومة **قوله** لانا ثبت خلاف  
الظن والاكراه خلاف الظن لان الاصل هو الطمأنينة والاعلم **باب الاختلاف**  
**في الشهادة** في حيث قال شرط موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهدين لفظا  
ومعنى ويمكن توجيها بان معناه شرط موافقة الشهادة الدعوى في الجملة كما شرط اتفاق  
الشاهدين لفظا ومعنى فالتشبيه في اشراط الموافقة في الجملة لا في تمام الموافقة  
**قوله** اذ ثبت الغرض والحق فيه فلو لم يثبت **قوله** اي بين ثبوت الحق وادله  
اي بين كون الحق مقصودا اصاله وبين كونه مقصودا ابتعا **قوله** فلا يشهد على

الا يشهد بالالف شاهد علم بقضا المدعيون خمسة لئلا يكون شراقة اعانة على الظلم  
الى ظلم المدعي حيث ان مقتضى خمسة **قوله** التوفيق على من هذا ان كان ليل ان الاختلاف  
ليس من صلب الشهادة فسلم ولكن يؤيد الى ما ذكرنا من التوفيق في الحكم اول والا  
فلا يكون لهذا التوفيق فائدة اذا لم يكن للمدعي بغيره ملونة بلونين **قوله** فيمكن التماس  
من القرب من الحكم من الاول في صلبه للتمسك كما ان الثانية صلب القرب **قوله** او وذاك  
اي او يقول مات وذلك الشيء ملك **قوله** اي كالم في افادة فائدة اي فائدة في قبل هذا  
يشعر ان لا يكون قوله كان لا يبره حجة من قبل لم يبره ان قال فيما سمع او قال مات و  
ذا ملكه وفي يوم في صدد بيلجوا ولبواب ان الفصل بالجر الاضافة صرحا وذلك ان يكون  
بالاضافة الى يومها في صورة الايداع والاعانة وان وجد الاضافة الى ملكه الا انه ليس  
صريحاً بل ضمنا **قوله** وان اقر المدعي عليه براد من السبيل لكونه في مقابل قوله لو لم يبره  
مع احتمال القول او اقر بملكه بغيره لو اقام البرهان بغيره المدعي لا يسمع من الاقرار عليه  
لا يستلزم الاقرار بالملك فندبر **باب الشهادة على الشراقة** **قوله** لاصح للمشهود له  
مرفوع معطوفا على قوله عبادة بدنية اي هي عبادة بدنية وليست حقاً للمشهود له  
حتى يخرج في ادائه الاتانية والتوكيل وعلم ذلك اي عدم الحقيقة بربيل عدم الاخبار **قوله** ولذا  
لا تقبل الى وجوب شبهة البدنية لا تقبل فيما يقطع بالشهادت كالمذكور **قوله** اصل ان الاضافة  
بيان **قوله** والثاني ارفع وعن محمد بن جرح كيف كان حتى او عنه انه اذا كان الاصل في  
زاوية المشهد الفرج في زاوية اخرى من ذلك المستقبل **قوله** اي في شراقة شاهدين  
على كل اصل فيكون كل واحد منهما باطلا في اصل الاصل بانضمام شراقة الآخر اليه فتدبر  
ان الفرعين بمنزلة اصل واحد والاصل الواحد اذا شهد عن نفسه عن اصل لا يجوز فان الاصل  
الواحد لا يجعل التعدد ولا ان يكون تفرقة لنفسه فندبر **قوله** وقال في تفسير قوله الشهادة في  
**قوله** ولعل منشاء غلط قولهم لان التحيل لقائل ان يقول ليس منها غلط بل مقصوده النعيم  
فان قول شهود الاصل لم يشهد هم على شهادتكم التحيل المعين سلب الاشارة فقط وسلب  
الاشارة والشهادة معا فلا كان كل من هذين المعينين مبطلا لشراقة الفرج وكان النعيم  
احسن لما يتوهم اختصاص البطالة بالصورة الواحدة فاما المراد من بطلان شراقة الفرج عدم  
قبولها واما الحكم الواقع قبل الانكار فلا يطل على سبيل كذا قيل **قوله** واصغر المدعي امرأة عند

الغرض



المكسب اليه وانكرت المرأة في هذا حسن ما قيل فاحضر المدعي فلانة في مجلس  
المكسب اليه رجلا ودفع الكتاب اليه يقول الله المكسب اليه لادعي فانت شاهد بان الله  
احضرت باهي فلانة بنت فلان فان طلب البينة انما يكون بعد التلخيص **قوله** لانه اني قد ذكرنا  
هذه عبارة عن اهل خصوص شخص هو ابراهيم بن محمد بن من القبلية **قوله** انما شاء الله ان  
شهادة الكافر على القضا لا يكون على كافر الا منه وعليه منها الله من جهة القضا **قوله**  
وتشكلا اية اخرى يقال بكل تشكلا اذ اجعل كالا وعبرة لغيره **قوله** وسوم وجهه  
السوم بضم السين وسكون اللام الماعين السواد **باب الرجوع عنها قوله**  
وشهادة الزور حادثة في مجلس الحكم فالتوبة عنها يقضي به لا يخفى ما في هذا الوجه من النقص  
مكان الا ان يقال الرجوع عن الشهادة فسخ للشهادة فيختص بما يختص به البناء من  
مجلس الحكم ثم انه ان اقام شهود عليه بنية انهما رجعا عنه غير الله او طلب بهما الا قبل بنية  
ولا يخلو خلاف اذا اقرانها رجعا عنه غير الله حيث يصح اقرارها وان اقر رجوع  
لان اقرارها يجعل رجوعا في الحال كذا في شرح الزبدي وقيل فليست بدين في ان يخافا  
لانه مفيد خصوصا على قول من قال ان النكول اقرار واجبه بان عدم التلخيص لعدم  
كونه مفيدا لان دعوى الرجوع في غير مجلس الحكم بالجلد والتلخيص ترتب على دعوى  
فلما وجه للقبيل على الاقرار بالاقرار انتهى وفيه انه لصاحب القبيل ان يقول اذا كان النكول  
اقرارا وكان الاقرار في هذا المقام مفيدا كيف يقال ان الدعوى فيه غير محتملة فقراره  
من هذا الوجه لانه القياس المذكور **قوله** وان رجعت ثمان من رجل وعشرة من انا رجعت  
ثمان سنة من مجموع احدهما رجل والبواقي سنة وبقي رجل وامرأتان **قوله**  
صفت التسع الى السنة التسع الاربعة الباقية ثمانية اربع نصف للرجل وربع للمرأة  
وفي بعض الشروح نقل الخط ان لوجه الرجل وثمان سنة على الرجل نصف للرجل و  
لا شيء على السنة قيل وهذا سديد بل يجب ان يكون النصف اخماسا عنه وعندها  
انصافا وذكر الاستيعاب ان لوجه رجل وامرأة كان النصف بينهما اثنان ولو كان  
كما قال لما وجب على المرأة شيء انتهى وفيه انه اذا كان امرأتان وما فوقهما في حكم رجل  
واحد على اصلها لا يطرأ على شهادة النساء نقصا ما بعيت منهن امرأتان فذلك  
قال ولا شيء على السنة واما ما ذكره الاستيعاب فليعلم في صفة رجل وامرأتين

فادار رجل وامرأة واحدة لا يفي ما في حكم رجل واحد ومنه يلزم فتحة النصف **قوله**  
اثنان وما في غير ذلك في الباقي في حكم رجل واحد وهو امرأتان فتدبر **قوله** وهو  
في الاستدلال في عامة النسخ ولكن الظاهر ان يقول خمسة استدلال بغير فتدبر  
**قوله** على المتلف وهو الشاهد كما ان التملك الزوج والمراد بالتملك المنصرف القابض  
على وجه التملك او لا فلا بد ما قيل ان من قال لامرأة ان وطأك فانت طالق ثلثا ثم  
وطأ فخرج وادعى بغيره انه لا يملك ولا يحتاج الى ان يقال العقر فيما ذكر ليس  
للتقدم بل لان الوطأ لا يخفى عن المال ولا منعه الشهرة ووجه لطله اضطر الى المال  
والمال منها ثابت فان وجب المال عند انتفاء طلقه عين طلقه فتدبر **قوله** وهو البضيع اي  
العرض البضيع **قوله** الا ما زاد على مثلها اي اذا كان الشاة على الزوج فانما اذا كانت  
على المرأة يكون الزوج راضيا فليكن المهر او كثر فليكن الكسوة راجعا الى قوله او على  
**قوله** ايضا للبايع لانها انما عليه بمكة في عامة النسخ بقرينة ما يجي وصورته الثانية  
من قوله ايضا للنشر الغالنا انما انظره عليه ثم قيل سواء كان البيع بانا او فيه خيار البايع  
واخرى عليه بان البيع بشرط الخيار لا يزيل ملكه عن البايع وقد كان متمكنا من دفع الضرر  
عن نفسه بغير البيع في المدة فاذا لم يفعل كان راضيا بهذا البيع فبغير ان لا يضمن الشاهد ان  
شاهدا وارجع بان زوال الملك وان تأخر الاستحقاق بالخيار فالسبب هو البيع المشهود به  
استحقاق النشر المبيع برؤايد فكان الاتفاق حاصل لا يشترط ان ياتي وفيه ان شهادة الشهود  
اذا كانت قبل انقضاء مدة الخيار فاعاد البايع في عين الضم وان كان بعد لا يكون  
قوله وقد كان متمكنا من دفع الضرر وجه **قوله** بخلاف ما اذا شهد بالطلاق بعد الدخول  
كان مقتضى سماع الكلام ان يقول بعد الوطأ الا ان الدخول يكون اعم من الوطأ واللفظ  
الصحيح اخافه **قوله** يعني اذا شهد على غيره بعد كذا في اكثر النسخ ولكن المناسب  
للاخاف حتى يناسب ثم رجع ضمن ثم ان الولاء للمو لا العتق لا يتحول للمالك ان ياتي  
بعضها فلا يتحول الولاء **قوله** الصلح **قوله** انما يصار اليه لغير بناء على  
الاغلب الصلح قد يكون بعد اقامة البينة ايضا **قوله** وان اخر الدين الى اجل الاجل  
معلوم **قوله** في غير حق اي حصة المصالح **قوله** في صفة طلاق بلقاء المأمل والنكاح  
والثاء اغشاة العوقانية الدكان **قوله** لان كلامها الى المدعي والبدل **قوله** فاما ما



اخذ منه اي من المصلح سواء كان موقفا او مدعي عليه **قوله** فخر التوقيت الى الوقت  
 المعلوم حتى لو قال لا يسين او ابد لا يجوز **قوله** لا انه يشترط ما يحيط بمقتضى الدار  
**قوله** او وقع المدعي لا يلزم جوابه بل مقدر **قوله** او الاقرار بها مطلقا في عامة النسخ  
 ولكن لو قال و بما مثل الاقرار بها كان اظهر على ما ان الصلح عن سكوت وعن انكار  
 مثل الصلح عن اقراره اذا كان زعم المدعي كذلك **قوله** ارجح بالمبدل اي بدعي المبدل هذا  
 اذا كان بدل الصلح عبثا ولم يجز السخى الصلح اما اذا اجاز او كان خيرا عين بان يكون مثلهما  
 لا يبطل الصلح بالاحتجاج لكنه يرجح لانه بالاحتجاج بطل الكسفا فصار كأنه لم يتغير  
 بعد كذا في الكفاية **قوله** ارجح بطل الصلح الى المدعي بغير العين ولا يخفى وجه تبدل الصلح  
 في جميع حيث استعملت به على وثارة بالي وثارة بالباء **قوله** اخبر بعض الورثة مكنذا في  
 اكثر النسخ وفي بعضها فابرا بعض الورثة عن نصيبه بعض الورثة ومالهما واحد ولكن  
 نقل عن النهاية في تصوير هذه المسئلة انه ان قال برئت من هذه الدار او براءت  
 من دعوى في هذه الدار يصح وان قال ابرأكم عن دعوى او خصومتى يكون باطلا  
 ولان الخاصم فيها بعد ذلك والعرف ان الشا ابراء من الضمان لدعوى والاول  
 براءة من الدعوى انتهى ونقل عن غاية الية ان الثاني خطا لانه احد فلان الخاصم غيره  
 واما الاول فاخاطة البراءة انفس فيكون هو بريئا لا يخفى بان هذين العرفين من  
 الحرازة اما الاول فلا يخصص البراءة بالضمان انما يلزم من النسبة الاخير لانه اما  
 اذا قال ابراءت نفسي من هذه الدعوى فلا يلزم فالعرف لا يكون بين نفس البراءة  
 والبراءة مع ان المقصود ذلك بل الاضافة واما الثاني فانه اذا اضاف البراءة  
 الى جميع من يصح الخصومة بان يقول ابراءت نفسي عن خصومتكم لا يظهر الفرق ايضا ثم انه  
 قيل لو ادعى شاة فصول على موخا بقطوع الحال يجوز عندني يوسف وهذا مما لا  
 كما لو صالح على لهما او ولد ما و على صوف شاة اخر لا يجوز اتفاق لهما انه صلح على  
 بعض المدعي فلا يجوز كما لو صالح على لهما وانه صلح على بعض حصه وهو معلوم ظو  
 ترك السابق فيجوز بخلاف اللبن والولد لانها باطنان غير معلومين وبخلاف صوف  
 شاة اخرى لانه ليس بعض حصه كذا في شرح الجميع واخر عن علي بن ابي يوسف  
 مسئلة الدار حيث لم يجز عند ايضا انتهى ويمكن الجواب عنه بان العرف من التناهي فيكون

كالنقد وعنده في حراز اخذ البعض وترك الباقي بخلاف الدار ويشترط اليه قوله  
 بعض حصه حيث لم يخل بعض مطلقا **قوله** اما اذا اخذ جسمها كما اذا صالح على السكنى على السكنى  
 مثلا فلا يجوز قيل في شرح الجميع بان الملك وقال في شرحه لوقاية اذا اوصى الرجل بخدمته  
 خدما مائة وهو يخرج من الثلث فصلح الورثة من خدمته على درهم او على خدمته خد  
 او سبعة اشهر فهو جائز ولا يخفى ان بين كتابيه مخالفة ظاهرة انتهى ويمكن التوفيق  
 بالفرقة بين السكنى وخدمة العبد فان السكنى نوع واحد والصلح على السكنى يكون  
 باطلا على الاطلاق بخلاف خدمة العبد فانها جنس تحتها انواع مختلفة كرجعي الغنم  
 وقطعي الشجر وغيرهما فان كان للخدمة المصلح ارضا من نوع للخدمة التي هي البديل يكون  
 باطلا والآخرة **قوله** وبنت الولاء ولا يكون رفا وكذا في كل موضع اقيم البنت بعد  
 الصلح لا يستحق المدعي **قوله** فلا تعرض على الزوج في الفرقة لقائل ان يقول هذا  
 ليس براضع من جرد الفرقة بل عن دعوى المهر وغيره من نواحي النكاح لا النكاح بقرن  
 لها **قوله** وقيل يجوز لانه يجعل كانه زاد في مهر ما و فيه شك فانه على التزديد السابق  
 ان كان فرقة فالعرض فيه لم يشترط وان لم يكن فرقة فكيف يتصور ان يكون خلعا  
 حتى يجزى فيه اعتبار اصل المهر و فرقه **قوله** لان حقه في القيمة من حقه لو اتى بالقيمة  
 يجزى على القبول لا يقال فليحده القيمة بنقد بخلاف المدفوع حتى يدفع احتمال  
 الربوا لانه احد التقديرات انما يتعين في القيمة بالاداء كصلح بطلعة والظرف فان  
 الواجب فيها لا يتعين الا بالاداء **قوله** ارجح على احد تقادير الدية وهي مائة من الابل  
 او الف دينار او عشرة آلاف درهم **قوله** واما اذا كان عن انكار فلا يجب البديل على  
 الوكيل بهذا الشكل على اصلها فان الانكار كان مقارنا بالنكول عن اليمين يكون  
 في حكم الاقرار على امر الا ان يكون الصلح مخصصا بالانصرح اليه حكم الحاكم **قوله**  
 فلا دلالة التسليم رضائي المدعي مكنذا في عامة النسخ وكان كلمة على من على رضائي المدعي  
 سقطت عن قلم النسخ بدل عليه او كلامه **قوله** وان رده بطل هذا اختيار بعض  
 المشايخ وقال بعضهم بل ينفع على المصلح واما التوقف في قوله صلح فلانا  
 ارجح الرجوع على المدعي عليه بمقارنته امره بالصلح حيث صح الرجوع ان قال  
 صلح فلانا والآخرة **قوله** الدين به مبتدا وخبر اي الدين وقبح سبب ذلك العقد











لا بد من الاحتياط في الامور حيث انما احتراز في قوله **فانما** من المذهبين الذي هو من المذهبين في صورة  
الحكم بغيره من نفس القضاة المختلف فيه فلا ينبغي ان يثبت التمثيل انتهى وفيه ثلث فاما الكلام  
فيما لا ينفذ حكم فاضل من فصول الاختلاف في نفس القضاة كونه اختلاف غير معتبر  
بالنقض حكم اخر **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم **فقد** وفي الكلام والنشر هذه  
الكلام **والله** يصحها قال الشيخ الكليني في حاشيته على الهداية يعني تقدم  
الكلام على القضاء بطريق الاطلاق كانه قال الخليل اياه وحكت بتمامه بذلك  
فقط لا ينافي في جعل الاطلاق التلازمة في طلب العطي ثانيا ولما عرض عليه  
بعض النكاح وان قطع المنازعة لا ينحصر في الوطني اذ بالتطليح يتخلص عن المنازعة  
من الزيادة من وطني لم يبق فحصل اجابته الشيخ يكون ان تعني بالطلاق  
الطلاق الغير المشروع فلا اعتداده وان تعني الطلاق المشروع فهو لا يمكن بلا موجب  
الكلام **ويضيف** بعض الافاضل هذا الجواب بانقله عن شيخه وهو ان له ان اريد الطلاق  
الغير المشروع وكونه لا جرة في كونه طلاقا يوجب الا بغيره اذ ثبت بذلك ان قطع  
المنازعة لا يتوقف على التخييد باطنيا بل يتوقف على طبع اخر وهو التلفظ بلفظ  
الطلاق انتهى قول مراد الشيخ انه ان اريد بالطلاق الطلاق المشروع المبسوط بالكلام  
يكون لغوا كما قالوا في طلقك قبل ان تزوجك واللغو لا يقطع الزمان خصوصا  
بانظر الى العالم بالسل **قوله** لا ما امتنع من تحريم الكلام لا يقال امتناع امر المؤمنين  
عن التحريم كقولهم ان يكون رعاية جانب القضاء كيدا يكون كالنقض له قول امرأة  
ناقصة واعتمادا على سلامها في صيانة امر الدين واختيار الزوج من الجانبين  
بعد رغبتها اليه لا لعدم الاحتياج اليه في الحقيقة لا نأقول قوله فاعلم ان زواجك  
وعدم اشارته الى التدارك بان يقول وذلك فيما بينك وبين زوجك مثلا بدل على  
تحقيق النكاح بينهما ونفاذ القضاء باطنيا ان بعض الشارحين قال هذه الرخصة  
مشكوك جدا فان طلاق المحض كيف يكون سببا للحل واجاب عنه بانهم يجعلون المحض  
والاشارة الكاذبة من حيث انه اخبار كاذب سببا للحل بل حكم الله صراحة  
عقد جبريد على ما ذكره وليس حراما بل هو واجب لان الله في عالم كذب الشهود وعرض  
عليه بعض المحققين بان هذا الكلام ان افاد فاما يخفى كون الله معذورا في حكمه

فاما يخفى لا يتطابق القضاة المذهبين هو مرة فلو كان الحكم بالطلاق فلا ينفذ  
الكلام انتهى ثم ايضا غير موجب فانما لا يتطابق في شكل المحض في ذم  
قد ثبت فيما سبق بدليل على ان الحكم بالطلاق في غير المذهبين لا ينفذ  
ان دفع بيان كون السبب القريب له حكم الله نعم وعينه في قضاء الله اجابته  
مشروع فاما غير مشروع كيف يكون سببا لا لاولي ان يقال ترتب القضاء على طاهر  
الشهادة بناء على العمل على الصلاح وترتب الحل على انقضائه من القضاء  
على ما قالوا نحن حكم بالطلاق امر والله يعلم التلازمة في ذلك ولكن سبب التلازمة  
بغيره تعالى ولا نأكله الاموالكم بكم بالباطل قد لو ابا الى الحكم لا نأكله فترى  
من اموال الناس بالام اي ما يوجب الام كرامة الزود واليمين الكاذبة على امر  
ايمة التخيير وبغيره عدم الخصمان انما انما بشر وانتم تحضرون الى ولعلكم  
لن تحب فامضى له على ما استمع منه فمضى قضت له شيئا من شيئا اخره فلا يأتينا شيئا  
فان ما قضى له قطع من النار الا ان يقال هذا كله يوجب الناس على طريق التلازمة  
ان ما اخذوه بهذا الطريق لا يكون طيبا لهم كما قالوا ان كسراجه بالمال المنقوض  
**قوله** وبالنفاذ باطنا ان يحل له وطنا ويحل لها التمكن فيما بينها وبين الله تعالى  
لان الرجال عبيد الله والنساء اماؤه وللمرء ولاية للرجل على كماله ارفاءه كذا قال  
في المستصفى **وقال** الشهود زور ابدل القصة فيه ان كونهم زورا في علم على  
غيره وكونهم زورا في نفس الامر غير مفيد فيما نحن فيه **قوله** المراد بخلاف الرأى حكم  
اصل المذهب علم ان الخلاف المذكور في صوته كون الله مجتهدا واما اذا لم يكن مجتهدا  
كقصة زماننا وحكم على خلاف مذهبنا سيما او عامدا حكم قاضي لا يقول  
ان في ينفذ عند الله وبالله يوسف بن عبد حماد ايضا يدل على هذه التفصيل كلام  
صاحب المصنف حيث قال المجتهد اذا قضى على خلاف مذهبنا سيما ينفذ عند الله و  
لا ينفذ عند الله وس لا رواية عن محمد ثم قال المجتهد اذا حكم على خلاف مذهب  
ينفذ عند الله وعليه الفتوى وقوله يوسف بن حماد وما نقل في جامع الخصم  
عن الكتب المتقدمة من ان الله لو لم يكن مجتهدا وقضى بتقليد فقيه ثم ثبت ان  
خلاف مذهبهم نفذ ولا ينفذ لا غير كذا نقل عن محمد وقال ابو يوسف ليس ينقض



والسنة تقضى فلو كان قضاء الحكم اياي غير ناسيا قال ابو جعفر نقضه وكذا قوله في الصحيح  
فلم يقضه لانه خطأ وتوابعه ما يقع وقيل قوله هذا ما قيل ولكن نقضه احكام قضاء  
زمانا على خلافه بل ما يقع اذا كان به رخصة من طائفة المقلد اما اذا لم يكن فلا  
**قوله** كونه على ما قيل هو اخر از على السخ وهو ان يصب الطين وكذا الغائب جمع  
للمخفية عليه فان فيه اختلاف الزمانين فانه ذكره في الخبر انه اذا نصب القاض  
في سجن او في غير ذلك من الاماكن لم يحل له ان يخرج من السجن او من الاماكن الى مكان  
او الى اخره لان الغائب على ما قيل على السخ كما هو في بعض الكتب **قوله**  
ان يكون عاين على الغائب لا بد من الظاهر ان يكون سببا في حاله وانما  
غيره بان يكون اخر اذا كان سببا في وقت دون وقت فان فيه لا يثبت الظاهر  
خصا عن الغائب اذا قال رجل لامرأة رجل غيب ان زوجك الغائب وكنتي ان احدثك  
اليه فقال كان زوجي قد طلقني فلما وافقت على ذلك بيته قبلت شيئا في قصر  
بد الوكيل لا في حق انما الظاهر على الغائب لا الظاهر ليس بيمين ثبت ما يدعي على  
الظاهر وهو قصره فان الظاهر لا يجوز قصر اليد ان لم يكن وكذا الجاني في الظاهر  
وقد يوجب ان كان فعلنا بالوكيل فقلنا ثبت القصر وعدم ثبت الظاهر **قوله**  
مصلحتهم ان مصلحة الغائب واليتيم والوصف من جهة بقاء اموالهم فحفظه وصحة  
بالافاض **قوله** حكمنا في الحكم وهو جعل مصلح للقضاء حكما **قوله** من صالح منقول  
حكما **قوله** معنى الحكم بالبيعة رفع نزاع بينهما ما ومعنى الحكم بالافاض الاخر على الحكم  
بوجبه وفيه الظاهر طاعهم ان لا يكون بين البيعة والافاض فرق في وجوب  
الحكم بوجبه فان قيل فالبيعة الزام العدم لك في الحاجة الى الزام الحاكم فلما الزام  
العدلين على الحاكم بالحكم لا على المدعي عليه بايضا بل على ان في الاقرار ايضا  
الزام المقر على نفسه **قوله** وصيا حكيم فيه ان اريد الرضا الرضا حكيمه قبل الحكم  
فذلك قولهم من قول حكما من صلي وان اريد الرضا حكيمه بعد الحكم فذلك  
غير لازم اذا لا يوجد معنى القضاء والالزام في طريق الحكم عليه **قوله** ولا يفتي  
اي جهة في غير ما ذكره لئلا يتحاكم العوام هذا يوم عدم جواز الاضا بغير حكم الحاكم  
مطلقا وليس كذلك فلا بد من ذكر مسائل خاصة في ربط ما قوله ولا يفتي به صاحب

في عبادة الله سبحانه حيث قال انا الواضح في سائر الخيرات والعبادة فيها للعوام  
وكذا في عبادة الله سبحانه حيث قال انا الواضح في سائر الخيرات والعبادة فيها للعوام  
الحكيم في سائر الخيرات والعبادة فيها للعوام **قوله** لا يفتي به صاحب  
الى حكم المولى وقضا الحكم فيهم فيه ثم ان المقصود بالعبادة والعبادة حقا  
له تعالى لان الامام هو المنجى لستغاثا واداني قد نقضت القضا من غير اشتراط  
الروايات شمس الثامنة من احكامنا يجوز التحكيم فيها **قوله** كاتبة الموقوف فان قيل قوله  
بقرار او للخصمين وبعدالة شاهد ولا يقبل اذا قال قضيت عليك كذا **قوله** لا يكون  
يكون بجميع احواله شرطا لبقاء ذلك الشيء كذا في النسخ ولكن الظاهر ان يكون شرط وجود  
الشيء لا يكون ان يكون انفسا بغير احواله شرطا لانفسا ذلك الشيء **قوله** اذا لم يكن  
في نقضه في احكامه يكون الفصل عتافي اعدم الشيء ثم في الجارية **قوله** اقراره الى من  
فائدة جليدة **قوله** وكذا الوهاب المدعي عليه كذا في النسخ ولكن الصحيح وكذا الذي  
ما ت المدعي عليه على ما يشهد به سورة الكلام **قوله** على نائب الصغير وصية **قوله**  
**باب كتاب القضا** **قوله** لا حكم القضا قدم على الاول اياي على الاصل وهو المدعي عليه  
والفائل المتولى على تقدير كون المراد بالمخصم الوكيل لا يحتاج الى كتاب قاض الاخر  
ايضا بل كفي ثبوت مضمون هذا السجل على وجه المدعي عليه الغائب **قوله** لا يحتاج  
انه ان كتاب القضا **قوله** لان فيه شبهة الدلتية اى بدلية الكتاب عن شهادة الشاهد  
فستل في ذلك الكتاب لامل الامر في ارسال الكتاب تيسر للناس **قوله** اذ قد يكون الشاهد  
للمدعي خصمه وفي بعض النسخ على حقه والاول اقرب **قوله** لان شهادتهم ملزمة للحكم  
على القضا فان قيل في استماع الدعوى شهادة الذي ايضا ملزمة مع انها جائزة فلما  
ثبت نقل الشهادة في الفصيل فضعف فلا يثبت شهادة الذي فيه يوجب عدم  
جوازه الا في قاض مولى بملك طاعة **قوله** على طريقه ان على طريق الشهادة على الشهادة  
بان فلانا اشهد **قوله** على ان الكتاب اشتمل على كذا كذا القضا الفلاني وانا اشهد  
**قوله** فانما اياي كاتب بدلها ما كتب تفسير للغير وبدلها ما فعل انهي **قوله** الى من انهي  
اي قصدناه اليه الشهود الاصول **قوله** او زوال اهلية القضاء بان يتردد والعبادة  
بالله او يصير على مثله **قوله** ليست جرح جرح فان من الاوصاف صفات رتبة على ما



فضل الیاس

اشا  
عبد

[illegible]



فلان يمنع من حق لزوج اختار الفداء واما الشقيق فلان يمنع من طلب النفقة فان  
 منعك واما البكر فلان يمنع عن النفقة الى حاله حتى الزوج واما المسلم فلان يمنع  
 عن طلب النفقة من غيره وهذا الذي ذكر من شرط النفقة والعقد الذي ذكره وقال  
 لا يمنع من نفقة من غير ذلك الا في غير ذلك **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 في كتاب النفقة الموجودة على ما ذكره **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 باليمن فرفق الى العبد كمال حصل ومن لا ينسب اليه **قوله** الا في حاله الى القاض  
 الاكشاف وروى بقرينة من مشايخنا اخذوا به **قوله** اذا كان المأخوذ منه ماله الذي  
 اخذ ماله **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 قيل نوبة اليمن في حال العزل فيكون للنفقة فيما من ابن يلزم فضا لظن فضا الغضا  
 في عروزل الى النفقة كالتفاد للنفقة وفيه ما لا يخفى فاقول صاحب النفقة هو المأخوذ  
 وهو **قوله** لانه ثبت فعله في قضاء بالنسب واما لا يمن على القاض **قوله** في نفقة الزوجين  
 ولا يخفى وجه المناسبة بين كتاب النفقة وهو من النفقة من جنس على القضا تمام  
 قطع المناسبة باعلى ما يجي **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 صفة لغيره كما وفي صفة النفقة صفة للنفقة **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 من ما ونفقت لكونه خير كان والواو في ولم يستفد لخال **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 لم يطلب النفقة بطلب القاض ان ينفق بالانتفاع **قوله** ويجوز له عدا لعلما با قبل  
 ولم ينقل عدلا لعلما بالامانة لا الامانة من لوازم العدة التي انما قول يكون اجاب  
 النفقة الى الامانة والى ما استمر به هذا الوصف وان علم صفة الامانة لا لشعار بان العدة  
 لا بد وان يكون مؤتمنا على عده التي غير قابل للتحويل **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 على مخالفة الاجرة من الغين التي من الغلاء **قوله** وهو ان العار معهم قبل عبادة للعدا  
 والدار في ايدى يهم وهذا هو الصواب في ايدى يما حجة لو كان في ايدى يهم كان البعض  
 في يد الطفل والغائب وشأنه ان كان كذلك لا يفسد وقال بعض المحققين فعل هذا  
 الصواب في المتن وهو ما انتهى وفيه انه لم لا يجوز ان يرجع الصغير الى الوثة التي هي غير  
 الطفل والغائب يكون العار معهم بغيره فلو لم يفسد بعض لها فانه يرجع في ان  
 الطفل والغائب ليسا بغائبين العار قبل النفقة **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد

مفتوحا

الرافع **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 وعند المصنف لا يفسد لتفاوت كماله **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 اعلم ان البيت اسم مستفاد من قوله ولما لم يستفد من البيت اسم لا يستفد من البيت  
 مستفاد من قوله في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 غير مستفاد فكان المنزل في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 الشفعة والشفعة بالافراد من بيت واحد والشفعة بالافراد من بيت واحد  
 الامور الثلاثة المتقدمة بزيادة فيه **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 ضمير راجع الى القيمة التي في ضمن قوم **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 فلان قد بذل الاخر لان الكلام في اشياء جازية استماع الرافع **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 بعد الاجتماع **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 يفسد ذكره في الكافة هذا بخلاف ما افاده قبل من ان قوله ولو اختلفا في التفرقة لم  
 ينفذ اليهم ما فيه من منع من التكرار **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 بمكة في النسخ الموجودة ولكن لو كان يرضى على صفة المضارع كان انسخه لا لا يخفى  
**قوله** اذا كانت المماثلة في المكان بان يسكن هذا البيت ولا في بيت اخر **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 المماثلة بالزمان بان يسكن في بيت معين هذا ما ذكره **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 ولا مشع خوف اللفظ المشترك بين العيين **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 قال لا يفسد اجاب بعد الموت **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 مكية في عاعة النسخ ولكن الظاهر ان يقال للجدية الموصى بها  
**قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 فيما صله للورثة وتصدق على الاطباء ولو كانت تمام الثلث لم يسجد على الورثة من يكون  
 ماعدا الثلث تمام ختم **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد  
 ولكن الصواب انه مع ما بعده من قوله فانه في اولي ان يكون في النسخ لطلبه التكرار  
 باسجج من قوله كذا لاصح احدهما واما اورده في النسخ من النسخ في المتن فيكون كما  
 الكلام السابق في اصل الخ من ذرية الوصية بالافضل انما هي ذرية الوصية اذ لو لم يكونوا  
 اغنياء يكون الاول من كماله لاجتماع مع الصل والصدقة فيهم **قوله** في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد في نفقة الزوجين هذا المصنف لم يجد

خلل الساج

حل الساج

تعديل



الكاشح الى العدة التي اعرض ولا كشيء وقيل هو الذي اضر العادة في كنهه **قول**  
 كنهه كما يحسن انما هو في النسخ المندولة ولكن الظاهر ان كنهه لا ساقط عن الاصل  
 فان النسخ كنهه كما لا يخفى احد مما يقتضيه تفسيره بقوله ان لم يكن الورثة اغنياء مع ما  
 يشهد به سورة الكهف **قول** العبد الغني وصفه بالانبياء ان المراد بالعبد المذنب  
 او المكاتب **قول** في تراضان وتبراد ان الفضل الى الغني والفقير تتعارضان للثلاث  
 السابق وبرد ان ما فضل من قيمته ما قوله وما يصح اخراجه للعبد بغير اشتاؤه لا ينافي  
 عليه الا كما يشهد به اشتاؤه للزوجة كما لو اوصى بعض الاخوة من بطل الاشياء لا الوصية  
 لا تاتون هذه القاعدة بمقتضى عدم من المانع والمانع فيما ان اشتاؤه للزوجة لو صح كان  
 ارضا للزوجة ولا يجرى الارث بجزءه حتى يكون الالة للمولى والالة للوارث الا ان لو اوصى  
 بما في الموصى له لا يرثا ورثة الموصى له انتهى برده على الاشكال بالكتابة على السنة فانه  
 اذا مات ماله قبل انقضائه بجزء الورثة الى ان يتم مدته او يسعي في بدله فالاو  
 ان يقال الوصية جهة وصدة وشتاؤه للزوجة بمنع للجهة لكونه مانعا عن تمام التسليم وقد  
 حرر في كتاب الجهة **قول** وهو المراد فاذا ذكر في التبر الكبير وهذا التوقيع انما يتم  
 لو لم يكن في التبر ما يدل على هذا التقيد اعني كونهم في دارهم ولكنه قبل كلامه **قول**  
 اذا دامت العطفة الى الاختقال وفي بعض النسخ العطفة بضم الميم **قول** العطفة  
 بالميم **قول** ولا يملك احد انشاء التبر بغير لان الوصية انشاء ملك حبيب ورثة  
 على زوجه فانه يقول الوصية اخت الميراث اذ كل منهما خلافة لانه انتقال ثم الميراث  
 يثبت من غير قبول فكذا الوصية **قول** لو لا بنية عليه الى الولاية انما على الوارث **قول**  
 فصار كمن قبل قبوله الى مات قبل قبوله **قول** كما في سيرة الخليل وفيه ان البيع بالمجان بعد  
 القبول فيما يخص فيه قبل فكون قبضه على البيع بالمجان فاما ان يقال  
 فيه ايضا قبول فغيره بغيره بغيره بغيره **قول** او بغيره بغيره **قول** كذا في الوصية  
 اي وكذا قوله في اي هذه القول ليس رجوع قوله وقوله كل وصية اي وكذا قوله في اي  
**قول** فيكون العبد شرا كما بينهما كذا في النسخ المندولة ولكن لو لم يكن لفظ العبد ان اظهر  
 اذ اقول المسئلة ساكت عن الغرض به **قول** يعجز عن وقوله جواز منطوقه بغيره يكون  
 المصالحه وازا او غير وارث يعجز يوم الموت لا يوم الوصية في جواز الوصية وعدمها

بمنه

**قول** كاتح والركوة والكفارة اي اذا اجمع واحد من اثنين من التبر فانه **قول** لانه  
 او صيغ بغيره الى الصفة وجبت عليه من طبع من يرد اليها **قول** فالا وهو قول غير  
 صحيح عنه من حيث يبلغ بغيره في عانة النسخ ولكنه قاصر عن بيان الظاهر فان عند من يجمع  
 من حيث مات وان لم يبلغ النسخة ذلك فن حيث يبلغ كاتح بغيره بغيره  
**باب الوصية بالثلث** **قول** في العادة ان لا يجعل في غير الثلث بل يجعل  
 اخذ من قوله قول بهما ان جعل ضرب من ماله ان جعل فصول ضرب منها يكون في  
 اي لا يضر شيئا **قول** جواز ان يكون له مال آخر ان اعتبار المال الموصوم كاتح اعتبار التبر  
 بغيره **قول** بين وارثه جالب قبل وهذه المسئلة تدل على ان احد الوارثين يكون  
 كونه ان لغيره على دين ولم يمتن قدره فالتجمل بغيره ورثته على البيا وكذا الوافق  
 البنية على الاخر بغيره بغيره ان يفضل ويحج ورثته على البيا كما لا يخفى **قول** وهو  
 المذكور في الوفاة ان يكون البيا الى الورثة هو المذكور في **قول** واجبه جله معترضه  
 بين الشرط والماء اعني الثلث **قول** او ردها السؤال ولم يجبه اقول ان مراده  
 ليس سكوت عن الجواب اذ لو كان كذلك لما قال قلت في انشاء الجواب ولم يورد اداة  
 الشرط في ابتداء الاخر اذ لم يقصده الجواب بطريق بغيره واستلزامه بديع وهو ان يجعل  
 قول المصنف ولو قال سدس مالي مكررا لم يقصده لانه قلت وجواب السؤال المذكور قبله يكون  
 السدس المندرج في ضمن الثلث كالسدس المذكور وحيا وفي الصحيح يلزم السدس الواحد  
 فكذا هنا **قول** وبغيره من هذا قول اهل المعقول وفيه ان الكلام في دخول الشايع في بيع  
 والظان في ضم الكل الى الكل ليس الامر كذلك لان يقال المقصود عدم افادته شيئا  
 زائدا ولا يخفى ما فيه وايضا بغيره من هذا الذي ذكره ان يلزم سدس واحد اذا ذكر مكررا  
 وقال يزيد سدس مالي ولعمري سدس منه مع ان الظاهر ان ليس كذلك **قول** بل لا يخفى الياء  
 المؤخرة والياء المحبة اي لا ينقص **قول** لان العين اولى من الدين كما ان النسخة خير من البنية  
**قول** ثم مات الموصي **قول** ان يوصي بما لا يملك في معنى الفرد عند ما علم ما انفسا  
**قول** بقسم الثلث اثلاثا لكونه طبع في معنى الاثنتين عنده **قول** عز الى الثلث لهما  
 اي للمفرد والموصي له بغيره في عانة النسخ ولكن الصواب الاقتصار على الموصي له بان  
 يقال عز الى الثلث لهما الموصي له على ما في عانة للعدالة وغيره ما يشهد به

صلوات



سائر الكلام ايضا **قول** لا يشترط ان يكون المالك من النسلين للورثة لا  
 يشترط ان يكون المالك من النسلين **قول** فاذا علمنا ان هذا هو المطلوب يقال لكل  
 صورة في نكاح نكاح نوع كانه فله ذكر قوله في القول فائدة الى قوله اذا ادعاه  
 الخصم عليه فله يقدم على المعلوم كما وقع في المدة كان كلامه حسن انظاما وكذا  
 انما **قول** لانه يخلط بغير النكاح على العلم دون النكاح **قول** وفي المالك والميت  
 الكل في هذا الحكم قد فهم ما سبق من قوله لو صح بثلثة لزيد وبكر الميت كان الزايد  
 لزيد الا انه اعلم من النكاح في النكاح الوارث والميت الى الموصي **قول**  
 سقط حكمه والساقط لا يغلب الرجوع لان الساقط لا يعود **قول** لانه لم يدخل تحت  
 الوصية قصد او تعلل في الموصي لانه لا يكون موصيا **باب الحق في الموصي**  
**قول** ان الموصي يمتنع بعد ثلثة الى ان الباقى يمتنع متعلق بالغير المستتر في نكاح  
 الموصي الى الوصية **قول** يمتنع اذا اوصى بغيره لو قال اذا اوصى بان يمتنع الوصية  
 بعده بغيره كان اظهر فان ما ذكره تناول من يمتنع بموته بلا زواج بان على غنقه  
 بموته مثلا فلا يكون ماضي فيه **قول** لانه يلقى الملك من جهة ابي والى الجارية بسبب  
 الملك من جانب الموصي وملكه يبقى الى ان يدفع فحقه يتقدم على حق الموصي والى الثلثة  
 بعده مودة وحق الموصي وهو العتق فلا يكون الرعاية ههنا بل في حق الموصي  
 انتقال من ملك المالك **قول** قبل الوديعة اول الثلثة الوديعة يتعلق بالعين  
 وفي الدين يتعلق بالذمة ثم يتعلق بالعين فبالذات اقول عا بالواسطة  
**باب الوصية للامانة** **قول** ولد الولد الى ولد الولد يدخل في الاقرباء لما ذكر  
 من ان القريب من يقر بالغيره بواسطة غيره وولد الولد كذلك **قول** وقد  
 فرع على قوله الاقرب بالاقرب ولو قال وفيه فرع على المذكور من قوله واقر باؤه  
 رحمه الاقرب فالاقرب لكان احسن حتى يكون ترتيب السلسلة الثانية عليه ظاهرا  
 اعني قوله وفيه فرع وخالفه نصف بينه وبينها **قول** اخرج كل ذي رحم محرم منها  
 هكذا في النسخ الموجودة ولكن الظاهر ان كل ذي رحم محرم منها كما وقع في عبارة  
 المدة **قول** الا ان يقول الا اخرج بالاجابة من الرقبة الى الحرة **قول** ويستوي  
 فيه الحر والعبد لانه ان هذا النكاح في المالك ايضا لعدم العتق **قول** اعتبار

والتعلق بالغير يخرج عن عليه في معنى  
 السبب وقد مر اليه الاشارة  
 ٨

معروف هذا بخلاف المحرمين من قوله المدة لانه لو كان كذلك لكان اظهر  
 القول لخاصة بغير الحرف العام ولو كان كذلك لكان اظهر  
**قول** الا قرب والابعد الجبريد من **قول** ومنه ما هو اراهم الرعي بفتح  
 الراء على رعين والارامل جمع ارملة بفتح الهمزة وهي ام كليلة امرأة فقيرة فارقت  
 زوجها بالموت او الطلاق ما خرج من الرملة وهي التراب وقيل المراد ما هو اعظم  
 من الذكر والانشى لقوله ذكرهم وانما هم انتهى فيه ان هذا لا يكون دليلا على  
 التعميم والايان من ان يكون الارامل اتهم من الفقير والغني ايضا لقوله لم يفرحهم  
 وغنيهم مع ان الارامل لا يطلق على الغني فلا والله ان يكون الكلام على ظاهره  
 محمل قوله ذكرهم وانما هم على التخصيص لا على التعميم الوصية الترخيم وقيل الترخيم المارة  
 المفارقة عن زوجها لا الرجل المفارقة عن زوجته مع دخول في الفقير **قول** او  
 الايامي بنى فلانهم جميعا بفتح الهمزة وكسر الاء المشددة وهو يقال له بالعام  
 بيده يطلق على الذكر والانشى **قول** والكلام حقيقة ان الكلام موضوع لعناء الفقير  
**قول** اقول لم يطل في تراخي صاحب الوفاية اقول لعل ستره ان لفظه بنى فلان  
 على نوعين نوع يكون اسم قبيلة كبنى نعيم مثلا ونوع لا يكون كذلك كبنى زيد وبني  
 عمرو بمعنى اولاد ذكر زيد وما اثنان صاحب الوفاية من دخول الانثى فيه النوع  
 الاول كما قال صاحب المدة بخلاف ما اذا كان بنو فلان اسم قبيلة او خذ حيث تناول  
 الذكور والاناث لانه ليس يراد بها اعيانهم اذ هو مجرد الانشاء كبنى ادم وعم و  
 لهذا يدخل فيه مول العاقرة والمولاة وسجي في كلامه ايضا ما يؤيد ولا يقطع في كلام  
 صاحب الوفاية على ارافة النوع الثاني برؤية الكمال والحب ان اثنان غفل  
 عن هذا المعنى الواضح على انه يرد النقض على القول بعدم الشمول بالوصية لابنات بنى  
 فلان على ما مر آنفا حيث يشمل الذكور والاناث مع ان كلامهم فيها مطلق يتناول المشركين  
 اذ لم يقيدوا بكونه اسم قبيلة **قول** مول العاقرة واولادهم وخلفاءهم المراد بها  
 معتقوهم الى العاقرة واولادهم **قول** اوصى من له معتقون ومعتقون بملك  
 هكذا في عامة النسخ ولكن الصواب ان يقال اوصى من له معتقون ومعتقون لمواليه  
 ليصح ما يرتب على قوله لا المولى لفظ مشترك بين معينين **باب الوصية**

في بيان حقيقة  
 قوله لا المولى

محل الاحتجاج



**بالجمل والسخي والقره قوله** ويكون جبراً على ملكه في الوصي قوله حتى ان  
 الوصي له بالخيرة اذا مات لا يورث عنه وقد مر ما يتعلق به من الكلام **قوله**  
 حتى بمعنى سبع سنين لان خبره يكون في كل سنة اربعة اشهر في سبع سنين  
 لها حقها وثبت سنين **قوله** بخرصة الوحد وهو عظم العين ما يتعلق به  
 ولا يخفى بخرصة ما دام في عينه ما لا يورثه التاكيد ان لا يورث من هذه الاشياء  
 المعقود بخرصة **قوله** وعند ما يجوز ان لا يورث المفقود ووصية **قوله**  
 وذكر الحق ان الرقة المذكورة في ضمنه يقع عليه **قوله** لقيام مقامه الى مقام الموصي  
 والموصي لو كان حياً كان التعيين فكذا في غير مقامه **فصل وصايا**  
**الذي قلنا** ان الواجب معصية **قوله** وله من ماله ما يشاء الى جهة التي عين الوصي مثل  
 بناء المسجد وسراج المسجد خصوص الى ان ذلك يقوم المعين ان ارادوا صرفوا  
 الى تلك الجهة وان لم يريدوا لم يصر **قوله** كجعل داره بيعة فان قيل احداث البيعة  
 ممنوعة فكيف يجوز هذه الوصية قلنا الكلام في الجواز في نفسه بالنظر الى اعتقادهم مع  
 ان احداثها في القرى جائز وان لم يجرى الا بمصار **قوله** واذا ماتوا يكون للفقر فيه  
 موزع خاتمة الشهادة لان التاكيد في الوقف لازم وهذا انما يكون بان يجعل اخر الفقراء  
 فيلم ان يكون بعد الاغنياء المذكورين للفقر وان كان الكلام متباعاً على عدم لزوم  
 الوقف كما هو قول ابي جعفر لا يكون جعل اخر الفقراء وجب ظاهر **الباب الثاني**  
**الايضا** **قوله** جعل النور قبا اشارة الى ان لا ياء معنى اخر وهو ان الوصية  
 بالمال على امره ولكن ان تقول الا بقاء تسليم المال بغير الموت التي خص فان كان ذلك التسليم  
 بطريق التملك يقال له الوصي وان كان بطريق التوكيل والاختلاف في حال الوصي و  
 الوصي اليه **قوله** كاشات الملك بطريق البيع والهبه فان الملك خيراً لا يحصل لا علم  
 عن يث عليه **قوله** اوصي وان اوصي له موطف على طريقه **قوله** وان وجد  
 اهل النظر فيكون كشافة الفاسق فانه وان كان اهلاً للشهادة لا يقبل **قوله**  
 وليس يولى عليه اي على التعريف من جهة مولاه الذي يعرف عليه ومنه كفته عمالا  
 يحتاج اليها في بيان ثبوت الاجل والكلام فيه **قوله** ولو طردت حجة اصلها اي  
 لو علم انه لا يقدر عليها اصلاً لا يستقل ولا يعين **قوله** لعرفا بين ثبوتها بغيرها

فقد اجاب عن الاستحالة كما مر  
 في حاشية الشارح بسبب ما مر

اي بين الاثنين وبين راء واحد **قوله** الا ان يكون عدلاً كاف عن ضم اليه  
 كافياً للنسخ منها معصية والاظهر ما قلناه **قوله** العمل الكافي اي الوصي  
 للثبوت وانما قيدنا به فيجب ترتيب قوله فاذا العمل وصي الميت ولا يخفى  
 الكلام في وصي القاتل لان حكمه غير مطلق الدلالة ويستمر اليه **قوله** لا يورث  
 عنه لقوله بقدمه وقوله فاذا العمل ترتيباً لا يورثه **قوله** فكيف وصي القاتل  
 حتى يرد التعريف له وصي القاتل يورث اذا كان عدلاً كافياً كما مر **قوله**  
 كالجدة فان الجدة اذا قام مقام الاب ينقل اليه ولا يورثه **قوله** حتى ورثته يجب نعم العين  
 وتشديد الباء جمع غائب **قوله** واحداً الوصي المال لا يقال كان المناسب ان  
 ان يذكر القاتل بدل الوصي حتى يظهر فائدة افراد من المسئلة بالذكر فان رجوعاً  
 في قسمه الوصي مقرر على كل حال لا ياتى قول ايراد ما في سائر الكتب ليل الخلاف فان  
 عندنا يوسف ان كان مستغفراً للثبوت لم يرجع بشيء والا يرجع بنظام الثلث  
 وقال محمد لا يرجع بشيء نعم كان على الشارح ان يبيّن ان هذا الخلاف ايضا **قوله**  
 كوصي باع حقة الصغير ملكاً في النسخ المرفوعة ولكن الكتاب ان يكون بول حقة  
 الصغير عند الصغير ليس له فيما بعد فاحتج الى الجدة **قوله** لا تنقضي القسمة  
 باختلاف ما اصابه فيه ان اختلاف شيء معين لا يوجب نقص القسمة على ما مر  
 في كتاب القسمة ومنها العبد معين وعلى تقدير حصته شيء للقسمة لا يحل عن أشكال  
 ايضا فان اختلاف بعض شاي من نصيب لا يوجب النسخ عندنا اي لا يوجب ان يكون  
 له الرجوع في نصيبه كره واما احتمال ان يكون الانتفاض من النقصا فيجده  
 اضافة الى القسمة اذ لو كان كذلك لغير الانتفاض **قوله** وبغضه اي ان يعطى  
 السلعة الى الغير لغيره او يورثها على ما مر **قوله** الى قسمة تكون خيراً للصغير **قوله**  
 بالنفس به اي بالشيء **قوله** اذا لم يملك الاب على الكبير عند حضوره فلا يفاضل  
 قوله لان الاب على ما سواه **قوله** اذا لم يكن دين اذا ظرف للصفة الفعل المفعول  
 من الاستثناء **قوله** اذا كان في الماء اي اذا لم يؤد الثلث الا ببيعه **قوله** اوصي الى  
 زيد معهما اي جعل وصيائهما **قوله** بقضاء دين احدهما اي لو تبرع رجل بقضاء  
 ديني على الميت لآخر الاثنين لم يكن للدين الاخر الزكوة فيه **قوله** لان الشهادة

حلل الكسح



نوجب شركة في المشهود به اذ التفت جزء شائع يوجد في العبد ايضا  
**قول** لان وصيته قائم مقامه ان وصي الاب قائم مقام الاب والاب  
 من الجدة وكذا من يقوم مقامه **قول** كما في الترتيب ان تركبة المشهود **قول** اذا  
 اجر مستغل الوقف ان وقفا مقرا للاستعمال وان كان متعلقا بالمحظ ان يجر  
 غير معلوم وهو صدق الوصي **قول** فيلزم الوصي ان يكون الوصي كالشركة  
 بالنظر الى الوصي فان الاقالة يبيع في حق الثالث هذا آخر ما يترتب  
 بلفظ الرتبة اضعف عبارة محمد الواني من التعديلات المتعلقة بغيره  
 للحكام في شرح غرر الاحكام في غرة شهر حرم الامم بغيره ونسبته

وقع الانعام بعمول الملك العلام **ع** عن يد اخيه الانام الى  
 الغنى السلام يحيى بن مصطفى يوم الثلاثاء في اول شهر ذي الحجة سنة  
 شهر ربيع الثاني على السلام المتكلم في سلك شهر سنة ثلث وثلثين  
 والف عظميها وعلما بالانام

Süleyman  
 Hasan Karam  
 359